

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

المقتربات المؤسسية الجديدة في تحليل السياسة العامة:  
دراسة حالة السياسة الاجتماعية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. د. صالح زياني

إعداد الطالب الباحث:

قصري عصام

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باتنة 1	أ. د. يوسف زدام
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أ. د. صالح زياني
مناقشا	جامعة باتنة 1	أ. د. عمر مرزوقي
مناقشا	جامعة المسيلة	أ. د. محمد بلعسل
مناقشا	جامعة بسكرة	أ. د. عمران كربول
مناقشا	جامعة سطيف 2	د. عادل بن عمر

السنة الجامعية: 1441 - 1442 هـ / 2020 - 2021 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال الله عز وجل في محكم تنزيله:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ

شَهِيدًا﴾. سورة البقرة: الآية 143.

عن سلمة بن عبید الله بن محصن الخطمي، عن أبيه - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ،

عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا.﴾.

رواه البخاري والترمذي والألباني.

## إهداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى أبي وأمي العزيزين.

إلى زوجتي وابني وابنتي.

إلى إخوتي وأخواتي.



## شكر وتقدير:

الحمد لله الذي تتم بذكره الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأنام المصطفى  
سيد الخلق أجمعين، أما بعد.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الموقر، الأستاذ الدكتور صالح زياني رمز  
الاجتهاد. كما أتقدم كذلك بموفور الشكر لأستاذي الموقر الأستاذ الدكتور موبسي بلعيد  
رمز التجديد.

## خطة البحث

## مقدمة

### الفصل الأول: مظهرات الدولة وتحليل السياسات العمومية

- المبحث الأول: الدولة بين الأفلول والعودة في التحليل في "عالم ما بعد حدائي"  
المبحث الثاني: تشكل السياسة العامة في المجتمعات المعقدة  
المبحث الثالث: التحليل الإدراكي للسياسات العامة  
المبحث الرابع: المدارس الوطنية في تحليل السياسة العامة

### الفصل الثاني: المقتربات المؤسساتية الجديدة داخل حقل تحليل السياسة العامة

- المبحث الأول: المؤسساتية التقليدية وإرهاصات المؤسساتية الجديدة  
المبحث الثاني: النيومؤسساتية التاريخية  
المبحث الثالث: مؤسساتية الاختيار العقلاني  
المبحث الرابع: النيومؤسساتية الاجتماعية  
المبحث الخامس: تقويم المقتربات المؤسساتية الجديدة

### الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي (1989 - 2015)

- المبحث الأول: السياسة الاجتماعية، المفهوم والنماذج  
المبحث الثاني: التحول المؤسساتي والاقتصادي في الجزائر  
المبحث الثالث: المجالات الفرعية للسياسة الاجتماعية في الجزائر

## الخاتمة

## قائمة المراجع

## الفهارس

## ملخص:

يناقش هذا البحث محدودية الخطاب النيولبرالي حول "نهاية الدولة" والفجوة الكبيرة بينه وبين الحقائق الواقعية، بحيث يتحدى فكرة أن العولمة ضد الدولة، وأن هذا التقابل لا يعدو إلا أن يكون ظاهريا، حتى في مجال الاقتصاد السياسي الدولي المعولم. بحيث تظل الدولة مؤسسة فاعلة ومتفاعلة في ذات اللحظة، لها استقلاليتها النسبية عن الفواعل الأخرى حتى في ظل الأنماط المحكومة والمعولمة. فالقراءات النيولبرالية التي تخرج الدولة من التحليل إنما تفعل ذلك بطريقة تعسفية تأويلية، تفنقر إلى اسناديات امبريقية. تبقى الدولة الوطنية كأهم صانعي السياسة العامة على المستوى الداخلي، فنقدم نفسها كوعاء للثقافات والممارسات المؤسسية، لهذا يبدو طرح الدولة المفرغة Hollow State طرحا مجانباً للواقع.

تنتقل النيومؤسسية من حركة إعادة إحياء التقليد التحليلي داخل علم السياسة الموسوم بالتحليل المؤسسي، ذو المنحى الدولاني، كأول ثورة معرفية، فالمؤسسية الجديدة جاءت عقب الإخفاق الذي سجلته النزعة السلوكية كثاني نقلة نوعية. فتظهر النيومؤسسية اليوم متجاوزة التحليل السلوكي (النظرة الذرية)، والتحليل المؤسسي التقليدي (النظرة الهولستية) في ذات اللحظة، متبنية المستوى الوسيط من البناء النظري (middle range theory)، وهذا ما يثري أجندتها البحثية. فم منذ "إعادة اكتشاف المؤسسات" من طرف March & Olsen، 1984، بعد أن همشتها المدرسة السلوكية، أصبحت التيار المهيمن في حقل تحليل السياسة العامة. بحيث تعتبر المؤسسات عوامل تفسيرية للسلوك الفردي ولتمايز السياسات عبر الدول، كما ينظر أيضا للمؤسسات بوصفها هندسة بنوية تحد من حرية اللاعبين. وتحل المقاربات النيومؤسسية مشكلة العلاقة ما بين البنية والفاعل، فتظهر المؤسسات مؤطرة لعقلانية الفواعل، لاسيما عن طريق وجود أطر إدراكية ومعيارية. وعموما ترصد أربعة مقتربات ضمن المؤسسية الجديدة، فيظهر أنها تتبنى متغيرات عقلانية كما هو شأن مؤسسية الاختيار العقلاني (RCI)، وتنظيمية شأن النيومؤسسية الاجتماعية (SI)، وتاريخية عند النيومؤسسية التاريخية (HI)، وحجاجية بحسب النيومؤسسية الخطابية (DI). لكن يقف أمام النيومؤسسية تحدي تفسير تغيير السياسات العمومية، وعليها أن تطور مداخل ملائمة لذلك.

يعالج البحث السياسة الاجتماعية في الجزائر في الفترة ما بين 1989-2015، فدستور 1989 جاء بالتعددية السياسية واقتصاد السوق، وهو ما يمثل تحولا عن الاشتراكية. ومن خلال المقتربات النيومؤسسية يظهر أن الدولة تظل مؤسسة قوية في صنع وتطبيق السياسة الاجتماعية في الجزائر، في ظل غياب شركاء اجتماعيين مستقلين عنها. كما أن التحول الاقتصادي والسياسي ساهم في ترسيخ هذا التمرکز الدولاني، فمع فشل الإصلاح الذاتي في فترة الثمانينيات لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية، والتي اشترطت على الدولة الجزائرية القيام ببرامج اقتصادية أصولية نيولبرالية (التثبيت، والتعديل الهيكلي)، في مقابل حصول الجزائر على قروض ربوية. لهذا قاومت الدولة الضغوط الدولية فيما يتعلق بالخيار الاجتماعي، وحافظت على قيم التضامن الاجتماعي، ومنذ عام 1999 فعلت الدولة قوتها الكامنة في المجال الاقتصادي وعادت مجددا لتبني براديم الكينزية باعتماد برامج ذات أعلفة مالية كبيرة، بدء ببرنامج الانعاش الاقتصادي.

إن قيم التضامن الاجتماعي المكرسة في النصوص السياسية بدءا من بيان أول نوفمبر 1954، ومختلف الوثائق السياسية والدستورية تعمل كنواظم لمسلك السياسات، وهذا ينسجم مع لغة النيومؤسسية التاريخية، التي توظف مقارنة تبعية المسار Path Dependency. وعليه لم تكتمل فعلا عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد ربع قرن من التحول، لتتقاسم فيه السوق والدولة الأدوار في مجال السياسة الاجتماعية.

# مقدمة

## مقدمة:

يذهب العديد من الأكاديميين إلى اعتبار حقل السياسة العامة فرعاً من علم السياسة، كما يشكل ملتقى للعديد من العلوم الاجتماعية من زاوية المدخل التوحيدي ومنطلق المدخل التعددي، بحكم أن مشكلات السياسة العمومية لا يمكن تجزئتها إلى طابع "سياسي" و"اقتصادي" و"اجتماعي" من دون الوقوع في السطحية والتبسيط. ولقد شكل هذا الفهم نواة مشروع H. Lasswell حول "علوم السياسة العامة"، فبعملهما المشترك ساهم كلا من لازويل و D. Lerner في التأسيس لحقل أكاديمي جديد يعنى بدراسة السياسات العمومية، بداية من عقد الخمسينات (1951). هذا العمل المشترك شكل انطلاقة حقيقية لهذا الحقل، بخاصة أنه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الدولة إضافة العديد من الأدوار الجديدة، في المجال الاقتصادي والاجتماعي في إطار ما عرف تقليدياً بدولة الرفاهية (أحمد مصطفى الحسين، 2002، ص 58)، فكان لزاماً ظهور هذا الفرع الجديد ليدرس ويقوم بنشاطات الحكومة "التدخلية"، والذي تمدد فيها المجال العام Public Realm بشكل غير مسبوق في النظم الرأسمالية، وهو ما يظهر الأسباب العملية لميلاد هذا الحقل، تحت تأثير المنطلق البرغماتي، فكان من الطبيعي أن تسود المقاربات العقلانية في هذه الفترة في ظل بردايم السلوكية.

لقد ارتبط فرع "علوم السياسات" بمبحث نظام الحكم الأمريكي، ومن خلال سيادة الاتجاه السلوكي مع عقدي الخمسينات والستينات تم الإلمام بمدخلات النظام السياسي على وجه الخصوص، ومخرجاته بدرجة أقل من حيث التحليل، ونتيجة النقلة المنهجية التي حدثت مع نهاية الستينات، أو ما عرف بحركة ما بعد السلوكية، من هذه اللحظة انصب التحليل على مخرجات النظام السياسي. وهذا يرد بالأساس إلى بروز تحولات عميقة في المجتمع الأمريكي، كبداية تحلل دولة الرفاهية، وحركة المساواة العرقية، ومشكلات البيئة، ومشكلة الفقر، وتدويل الاقتصاد، والتي ظلت غائبة عن اهتمامات المدرسة السلوكية.

يبدو حقل تحليل السياسة العامة Public Policy Analysis اليوم<sup>1</sup> حسب كثير من الباحثين حقلاً مستقلاً نسبياً، فتاريخياً تركزت أهمية "تحليل السياسات" في سياق الاهتمام بأزمة دولة الرفاهية حسب

<sup>1</sup> ينتمي فرع تحليل السياسة العامة Policy Analysis إلى حقل السياسة المقارنة comparative politics، هذا الحقل الذي يدرس عديد المواضيع الأخرى كالنظم السياسية المقارنة، المؤسسات السياسية، والتحول الديمقراطي، والتنمية، والتحول الاقتصادي، والحكم الراشد، والحركات الاجتماعية، والقيم والنظام الاجتماعي، وعلاقة الدولة بالمجتمع... فالسياسة العامة تظهر كأحد الاهتمامات الجديدة ضمن الأجندة البحثية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأطر المنهجية

،P. Duran، 2004، فإذا كان هذا المفهوم ظهر لأول مرة في الو.م.أ مع كتابات Charles Lindblom، 1958، فإن تصدير المفهوم لبقية العالم الغربي سيتحقق مع عقد الستينات والسبعينات بفعل الأزمات الاقتصادية والسياسية،<sup>1(\*)</sup> التي شهدتها هذه الدول الصناعية، والتي هددت نموذج دولة الرفاهية القائم على أساس من التدخل الحكومي، إن خيبة الأمل التي كرسها فشل سياسات دولة الرفاهية في السبعينات المتماشية مع طرح العقلانية أو الترشيذ Rationalisation، حجب النظر نحو الخيارات السياسية ذاتها وحقيقة آثارها العملية، فحسب Duran، 1996، فإن الخطاب المتمحور حول الآثار غير المرغوب فيها للسياسات أصبح بؤرة تركيز فرع تحليل السياسات، وأن التدريجية Incrementalisme صارت المورفولوجيا الوحيدة للنشاط العمومي، لهذا يبدو اليوم حقل تحليل السياسات يبحث أكثر عن شروط الديمقراطية والمشاركة والمشروعية، والتي لطالما عدت كموضوعات ثانوية مقابل أسبقية المقاربات العقلانية في تحليل السياسات. إننا بصدد التوجه نحو تشكيل حقيقي لسوسيولوجيا الفعل العمومي، بعيدا عن الطبوع الاجرائية opérationnelles التي يفرضها المنظور العقلاني. إن دأب "تحليل السياسة العامة" كان منذ البدء بحث في الوصفات المحققة للحكومة الجيدة good government، لكن بجنوح هذا الفرع عن الطابع الاجرائي إلى كونه يقدم نفسه كمستوى تفسيري نوعي للنشاط السياسي هو ما دفع به نحو الاستقلالية النسبية (Muller et Surel، 1998) كفرع ضمن علم السياسة.<sup>1</sup>

وعموما تتراوح مضامين هذا الحقل الفرعي حسب W. Dunn، 1994، ما بين اتجاهين رئيسيين:

- اتجاه أول ركز على تحليل المعلومات المساعدة على صنع السياسات أو ما يطلق عليه Knowledge of policy process.
- اتجاه ثان يعنى بكيفيات استخدام المعلومات في صنع السياسية أو ما يعرف Knowledge in policy process (سلوى الشعراوي، 2002، ص 31).

والمعرفية كتقليد داخل الحقل كما يرى محمد نصر عارف، 2006. كما يذهب بعض الباحثين إلى عد السياسة العامة كمبحث ضمن حقل الإدارة العامة، بوصف أن هذه الأخيرة أحد صناعات السياسة العامة (Top-Down appr.)، ومن جهة أخرى بوصفها معنية بتطبيق السياسات Implementation وما لذلك من أهمية بالغة على طبيعة السياسات، منذ أن نبه لذلك كل من Jeffrey Pressman و A. Wildavsky، 1973.

<sup>1(\*)</sup> - بحيث تم طرح مشكلة فعالية تدخل الدولة في الاقتصاد، وهل هي قادرة على إدارة الشؤون العامة بكفاءة؟ أم أن هناك أزمة حكم؟ (crise de gouvernabilité).

<sup>1</sup> Hugues Draelants et Christian Maroy. "L'analyse des politiques publiques: Un panorama," partie 1, Knowledge And Policy (Juin 2007): 3-4.

[http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants\\_maroy1.fr.pdf](http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants_maroy1.fr.pdf)

حسب Hoeffler وآخرون اعتبر تحليل السياسات العمومية تقليديا كعلم متعلق بالدولة المباشرة للنشاط العمومي، وبالنسبة لباحثين كثر (Jobert et Muller, 1987) فإن السياسات الوطنية هي نتاج اندماج قطاعي مجتمعي لصالح الدولة المركزية الضابطة (régulateur). من هذا المنطلق تعد الدولة كمنتج حصري للسياسات إعمالا للنظرة المتمركزة حول الدولة التي سادت لعقود طويلة. إن فحص بعض التحولات السياسية والاقتصادية العميقة التي تشهدها الدولة داخليا ويشهدها المجتمع الدولي وضعت طبيعة الدولة الأمة على المحك، وما يلحق ذلك من إعادة النظر في تفضيل الفضاء الوطني كإطار لتشريح السياسات العمومية. فأعمال جيمس روزنو المبكرة (1969) تشير إلى مجموعة التطورات البنوية الحادثة كالعولمة، والتكامل الجهوي، وتكثيف الروابط التجارية، والتي تؤدي إلى تغير عميق يمس النشاط العمومي، إن على المستوى التنظيمي بتعدد الفواعل، أو الإقليمي بزيادة التفاعلات بين مستويات عدة من الحكم. هذا المنحى تؤكد بعض المقتربات في العلاقات الدولية، التي تتساءل حول مصير الدولة الأمة التي تشهد أزمة وجودية، بخاصة ما يتعلق بإشكالية السيادة. لهذا تنكب العديد من الدراسات حاليا حول دراسة مسألة "إضعاف الدولة"، بفعل عمليات متشابكة لخصها كل من Cassese et Wright، 1996، في عناصر هي: انحسار دور الدولة في الميدان الاقتصادي، وصعود النموذج الإرشادي المشجع للسوق الحر، والتدويل، والتحرير الاقتصادي، وإعطاء دور أكبر للشركات المتعددة الجنسيات، والتقدم التكنولوجي، وإصلاح القطاع العمومي، وتغير الانشغالات السياسية، وتفعيل اللامركزية. ونجد نوع آخر من المتغيرات كتجربة الوحدة الأوروبية يمس مركزية الدولة بوصفها "محتكر تقليدي" لصياغة السياسات العمومية، فتسارع مسار الوحدة حفز النقاش حول استقلالية مؤسسات الوحدة الأوروبية، وأثرها على سياسات الدول الأعضاء، وسلط الضوء على مقارنة الحوكمة متعددة المستويات Multi- Level Governance (Hoeffler et al., 2007, 2).

سرعان ما اتجهت التحليلات إلى الاهتمام بدور الفواعل العالمية في التأثير على السياسات الوطنية (المؤسسات المالية الدولية وعنصر المشروعية العالية، منظمة التجارة العالمية والحث على الاندماج العميق، الجهوية الجديدة، الشركات المتخطية الحدود، والمنظمات غير الحكومية). والتأكيد على مستوى محلي نوعي للفعل العمومي يتمحور حول اللامركزية. يفهم من تعدد المستويات وجود تفاعلات بين هذه المستويات، فغالبا ما تتمظهر على شكل ضغوط من المستويات العليا مسلطة على المستويات الدنيا، مع وجود علامة فارقة تتمثل في عدم إمكانية اختزال هذه الضغوط في مظهر خارجي (exogène) كما يفترضه التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية (Hoeffler et al., 2007, 2-3).



بالولوج إلى داخل قطر الدولة نجد تلك التجاذبات بين النسق السياسي والنسق الاجتماعي قد زادت حدة وعمقا، فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد كما يفترضه النموذج الفيبييري، وإنما هناك فواعل أخرى تنتمي إلى المجتمع، وهذا الحكم لا يخرج عن المقرب التعددي الذي يشكل عمق إشكالية الحوكمة (gouvernance)، ففي ظل التعقيد الشديد الذي يشهده مجتمع "ما بعد الحداثة"، تبحث الدولة عن مشاركة مختلف المصالح الاجتماعية لإعداد الخيارات العمومية، وهذا ما يفترض حصول تغيرات بنوية عميقة، لا تقف عند أنماط الفعل العمومي وحسب، بل تتعداها إلى هندسة الدولة ذاتها.

إن التطورات الحالية التي يشهدها مجتمع "ما بعد الحداثة" خاصة في صورته الأخيرة المتمثلة في "مجتمع الإعلام"، الذي يغلب عليه نمط التنظيم الشبكي، الذي فعل القوى السياسية والاجتماعية والمجتمعية عموما، وزاد من تأثيرها على النشاط العمومي ومسار صياغة السياسات العامة من باب ليس فقط المشاركة السياسية، بقدر ما تصنف في إطار الشراكة السياسية، أصبح الفعل العمومي كمحصلة لمسار طويل ومعقد عرضة لتضارب مصالح مختلف المجموعات، والتي تفاوض كل منها باحترافية عالية، وعلى هذا الصعيد يمكن التسليم بدور نوعي للدولة ليس أقل من ممارستها لوظيفة التحكيم (arbitrage)، للتوفيق بين الرؤى المتضاربة، والوصول إلى تسويات مقبولة.

إن النشاط العمومي في مجتمعات "ما بعد الحداثة"، يكاد يكون محكوما بفضاءات عقلانية مختلفة، فالحلول المقدمة للمشاكل الجماعية لا ترجع في منشئها إلى الدولة حصرا، وإنما تستلزم مشاركة الفاعلين الاجتماعيين، المستعدين لتجاوز مصالحهم الفئوية من أجل بناء مصلحة مشتركة كما يجادل خطاب الحوكمة، بحيث يمكن إشراك المهتمين في بيان القواعد لتحقيق توازن عام، فوظيفة الضبط (régulation) المقررة للدولة ستخضع لانعطافات تمس أنماط ممارسة السلطة، هذا بخاصة من خلال منظور الحوكمة وما ينبثق عنها من ديمقراطية تشاركية، التي تمنح فضاءات لتفاعل القوى الاجتماعية ضمن إطار مشروع. وهذا بإسهام الفواعل الاجتماعية في النشاط العمومي، الذي يمكن أن يمر عبر تصور التعاقدية في مجالات عدة، أين تسود تقنياتها مكان الأدوات التقليدية الأحادية الجانب. وهو ما يسمح ببناء إطار قار للتعاون بين مختلف الفاعلين الحاملين لأشكال عدة من العقلانية.

إن عودة المؤسسات كإطار تحليلي تعد من آخر التطورات التي يشهدها حقل العلوم السياسية، فبعدها تم تكييف المؤسسات على أنها حيادية عند التعدديين والسلوكيين، في حين نظر إليها الماركسيون على أنها أدوات في يد الطبقة الحاكمة، وهذا على امتداد عقدي الستينات والسبعينات،

أصبحت المؤسسات السياسية والمؤسسات بالمفهوم الاجتماعي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تقدم نفسها كمركز اهتمام نظري لدراسات إمبريقية. "فعودة الدولة" كمحور اهتمام متجدد، يرتكز حول مفهوم المؤسسات التي تتجاوز كونها انعكاس للقوى المجتمعية، أو اختزالها في مجرد أداة في يد النخب السياسية.

إن عودة الدولة كبؤرة من بؤر التركيز المعرفي لا يتناقض مع المسار العام لإضعافها (أزمة السيادة)، فطالما أثبتت الدولة قدرتها على التكيف، بتقديم مسالك سبقيه واستجابات ضامنة لاستمرارية النسق. ولأدل على ذلك من ظاهرة انحسار أدوار الدولة بفعل تيار النيولبرالية من الحياة الاقتصادية كصورة أولى، ولكنها عادت من باب خلفي هو الضبط، بأخذها تمثلاً جديداً هو "الدولة الضابطة"، وفق مبدأ "فاعلون أحرار، قواعد متكاثرة" free actors; more rules، كما يعبر عنها Le Galès، 2005.

### الإشكالية:

- كيف تؤثر المؤسسات في سلوكيات الفواعل، من حيث الاستراتيجية، والتفضيل، والهوية في عملية صنع السياسة العامة؟

أما الأسئلة الفرعية التي تنضوي تحت الإشكالية فهي:

- كيف تعمل المؤسسات على تكريس سياسات عامة متميزة بالنسبة لكل دولة، حيال نفس المشكلات العمومية؟

- هل بقيت الدولة مؤسسة مستقلة نسبياً عن القوى السوسيو-اقتصادية في خضم العولمة وترتيبات الحوكمة؟

وتبقى بعض الأسئلة الفرعية تتخلل الفقرات اللاحقة تبعاً للسياق.

### الفرضية:

إذا كانت الأفعال الفردية قائمة على أساس من العقلانية، وأن الأفراد يباشرون تحقيق مصالحهم وتفضيلاتهم بوصفهم كائنات عقلانية فما الذي يمنع في ظل التنافس الفردي من تلافي حالة الفوضى Anarchy؟ نظراً لعدم كفاية الضبط الذاتي والضببط البيئي (تناظر القوة) تظهر المؤسسات كإجابة محتملة أو افتراض لحل هذه المشكلة، أولاً لأنها تشكل مصافي للفعل، كما أنها تشكل ضوابط من خارج الفواعل ذات وجود موضوعي مستقل عن الأفراد، كما أنها ترتب جزاءات متنوعة.

أعدت المؤسساتية الجديدة (neo- institutionalism) - بوساطة باحثين مدرسيين خصوصا- طرح قيمة المؤسسات، فهي تقترح مفهوم المؤسسة كمنطلق للتحليل عوض الفواعل، وإن كانت لا تقصيمهم بحال من الأحوال، فالأنطولوجيا المعتمدة تقر بتعايش المؤسسات مع الفاعلين، سواء أكانوا جماعات أو أفرادا، أو طبقات، أو نخبا سياسية. وهي في الوقت نفسه تعنى بمبحث التنمية المؤسساتية التي تتساءل حول إنتاج وإعادة إنتاج المؤسسات ضمن مسارات التغيير. فهذا المدخل الجديد يولي أسبقية نظرية وتحليلية للمؤسسات، وهو ما يجعله يحتل مكانا مركزيا في النقاشات الأساسية للعلوم السياسية، خاصة في العالم الإنجلوسكسوني.

إذن عودة المؤسسات في التحليل تتدرج ضمن مرحلة ما بعد السلوكية، أين يبدو التوجه نحو تبني نظريات ذات مستوى وسيط في "التفسير" أو "التأمل" "Mid- Range- Theory"، على غرار المؤسساتية الجديدة، التي تكاد تكون حاليا التيار المعرفي المهيمن في حقل العلوم السياسية (Main Stream)، وهذا الحكم لا ينسحب بالضرورة على مجال علم العلاقات الدولية.

### منهج البحث:

من الصعب أن نتبنى منهجا محددًا في الدراسة لما يتعلق الموضوع بمنهج في حد ذاته، بمعنى المقتربات النيومؤسسية. فأولا ينقسم البحث إلى جزء نظري (الفصل الأول والثاني) وجزء تطبيقي كدراسة حالة (الفصل الثالث)، لهذا حاولنا في دراسة الحالة أن نوظف المقتربات النيومؤسسية لتحليل السياسة الاجتماعية في الجزائر.

في حين تظهر أيضا دراسة الحالة كتقنية منهجية توفر حيزا لتوظيف المقتربات النيومؤسسية وبالتالي الخروج بنتائج تتعلق بالصلاحية التفسيرية لهذه المقتربات حسب الحالة الجزائرية.

كما لا يفوتنا أن نسجل على هذا المستوى اعتماد ما يسمى بـ "التحليل عبر السلاسل الزمنية" طويلة المدى، والتي تمتد منذ استقلال الجزائر عام 1962 إلى غاية عام 2015، لرصد الاستمرارية والتغيير في السياسة الاجتماعية.

يظهر المنهج البنائي Constructivism حاضرا بدرجات متفاوتة في أجزاء كثيرة من البحث خاصة في الفصل الأول، لما يتعلق الأمر بمفهوم التضمين الاجتماعي Social Embeddedness لنقاوت وتمايز السياسات والنظم وأشكال الدولة، وأنماط الحكم أو الحوكمة، والتي ترجع إلى المناخات

الوطنية الثقافية الواقعة تحت تأثير الثقافة وثقل التاريخ. مع اعتبار أن النيومؤسسية تعكس اتجاه التضمين برده إلى الحقل السياسي أو البيئة السياسية أو المؤسسات.

تظهر السياسة العامة كحيز للدراسة أو الحقل الذي نمت فيه المؤسسات الجديدة، كما تظهر أيضا كمقاربة (المغربي، 2002)، لهذا نزيد على هذا أنه من الناحية الإستيمية يوفر حقل تحليل السياسة العامة مجالا خصبا لإدراك الحقيقة السياسية كما هي مجسدة فعلا، حسب تقديرنا، لهذا يعطي الاهتمام بالمخرجات صورة صادقة عن الحقيقة السياسية من زاوية وضعية، لهذا يبدو أن السؤال الذي طرحه روبرت دال، 1961، حول من يحكم؟ تعيد صياغته "السياسة العامة كمقاربة" على شكل كيف يحكم؟ إذ أثبتت التجارب، كما سنبين على مدار البحث أن الثقافة السياسية والأيدلوجيا والأفكار، والوعود الانتخابية، ومصالح النخب عادة ما تصطم بالواقع، وبطبيعة التشكيلة المؤسساتية والتاريخ، فتكيف نفسها في حدود الإمكان مع إرادة الدولة، وعلى هذا المستوى توفر السياسة العامة حيزا لفحص هذه التجاذبات.

#### أسباب اختيار الموضوع:

- بالنسبة للدوافع الذاتية فتكمن في توجهنا نحو الاهتمام بالقضايا المنهجية والإستيمية في علم السياسة، ولا شك أن النيومؤسسية تعد من البراديمات التي تلاقي مزيدا من الاهتمام، وتعبّر عن تلك السجلات المعرفية التي لا تكف في حقل السياسة المقارنة، وحقلها الفرعي تحليل السياسة العامة، وقد بدأنا في البحث في هذا الموضوع منذ عام 2006 بشكل غير رسمي، ثم تم تسجيل هذا الموضوع بشكل رسمي عام 2009.

- الأسباب العلمية: بعد فترة من القراءة لاحظنا أن هذا الموضوع (النيومؤسسية) أصبح تيارا مهيمنا في العالم الأنجلو- سكسوني، في حين ظل غائبا في العالم العربي كاهتمام بحثي لهذا أردنا أن نستجلي هذه المقاربات المؤسساتية الجديدة، محاولين توظيفها لفهم وتحليل واقع السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر، ويبدو حقل السياسة الاجتماعية أكثر عرضة لتأثيرات عملية التحول الأيديولوجي لحساسيته المباشرة بالأيدلوجيا "نظريا"، نريد أن نفحص هذا الافتراض من الناحية الواقعية على ضوء المقتربات المؤسساتية الجديدة.

## أهمية الموضوع:

تبدو النيومؤسسية اليوم كتيار مهيم داخل حقل علم السياسة، بعد أزيد من ثلاثة عقود من إعادة اكتشاف دور المؤسسات السياسية كمتغيرات مستقلة تؤثر سلوكيات الفواعل، وهذا بعد أن همشتها المدرسة السلوكية. هذا الكشف العلمي تم بفعل عملين بارزين للباحثين Johan P. Olsen, James March 1984، 1989، أعاد تجديد النقاش المعرفي داخل الحقل، فتقليديا تهتم العلوم السياسية بدراسة محددتين رئيسيين هما: القوة (Power) والمؤسسات (Institutions)، وانطلاقا من النقلات النوعية الحاصلة في هذا الفرع تبدو ظاهرة التناوب حاضرة دائما على شكل براديجمات متعاقبة بنوع من التحوير:

المؤسسية التقليدية ← السلوكية ← ما بعد السلوكية: منها النيومؤسسية.

يبدو جليا أن الحقل المعرفي شهد أزمات معرفية متعاقبة، تبعا لفكرة التحول البراديجمي نفسه، لهذا تبدو النيومؤسسية كنتاج لأزمة السلوكية ونظرية الفعل العقلاني (Rational Action Theory)، والتي كانتا قائمتين على المنظور الذري (الفردانية المنهجية)، بتبنى منطلقات تفسيرية ميكروسوسيولوجية مرتبطة بشكل مباشر مع الفعل الفردي، وعدم الاعتراف بالبعد الدولاني والاجتماعي (المنظور الهولستي)، بحيث حجب في النهاية التركيز على دور المؤسسات كمتغيرات تفسيرية، وكرس رؤية تعد اختزالية من الناحية الإيستمية، وهو ما شكل أكبر عيوب السلوكية حسب النيومؤسسيين.

إن هذه النقاشات أدت إلى تشتت الحقل بظهور العديد من المقاربات المتنافسة في مرحلة ما بعد السلوكية، بحيث أسفر المشهد على انقسام شديد هو أشبه حسب غابريال ألموند "بمدارس وطوائف في علم السياسة"، أو "جزر نظرية" بتعبير Howard Wiarda، إذ فقدت السياسة المقارنة مركزها الموحد، فالوضع أشبه بـ "مجموعة متنوعة من العناصر المنتقاة المتناقضة" (eclectic messy center) حسب Peter Evans. مع ذلك تبقى هذه السجلات المعرفية ظاهرة صحية في حقل السياسة المقارنة، وتقدم الدليل على أن هذا الحقل لم يمت حسب Wiarda، 1998 (نصر عارف، 2006). إن أزمات الحقل وجدت لها متنفسا في صعود حقل تحليل السياسات العمومية، كحقل معرفي يشهد ازدهارا Booming Field حسب سلوى الشعراوي جمعة (الشعراوي، 2002، ص 51)، بحيث يشكل حقل السياسة العامة المقارنة حاليا رافعة لعلم السياسة.

## أدبيات الدراسة:

يظهر هذا البحث من خلال اطلعنا، أنه من البحوث القليلة التي كتبت باللغة العربية، ولهذا فإن جل الأدبيات المعتمدة موجودة باللغة الانجليزية.<sup>1</sup>

1- مقالة: J. G .March, J. P .Olsen, The New Institutionalism: organizational factors in political life, 1984. وتعد بمثابة "إعلان مؤسستي" أعاد المؤسسات إلى ساحة التحليل، ويؤكد هذا المقال على طبيعة البنية السياسية ودورها في هيكله الخيارات بالنسبة للفواعل، كما يقدم نقدا موسعا للنزعة السلوكية، ويمثل هذا المقال إعادة انطلاق التحليل المؤسستي بطريقة "واعية"، بمعنى أن البحوث التي سبقته تمت بطرق مبطنة.

2- فصل لسكوكبول في الكتاب الجماعي الموسوم بـ "استحضار الدولة":

Theda Skocpol, bringing the state back in: strategies of analysis in current research, 1985.

يتم النظر إلى الدولة كفاعل مستقل عن قوى المجتمع السوسيو اقتصادية، تجسد إرادتها كمؤسسة تحمل على عاتقها مباشرة المصلحة العامة. كما تعمل سكوكبول من خلال هذا الإطار على تجاوز النظرية السلوكية نحو بناء نظرية في الدولة ذات منحى سوسيو تاريخي.

3- حكم الاقتصاد لبيتر هال: P. Hall, Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France, 1986.

ويقارن فيه هال بين السياسات التي اتخذت في فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت متميزة بسبب العوامل المؤسسية رغم تشابه الظروف، وعلى رأسها طبيعة الدولة وتقاليدها في كل قطر.

4- كتاب إعادة اكتشاف المؤسسات: J. G .March, J. P .Olsen, Rediscovering Institutions, 1989.

ويعرض فيه لمسألة "المواءمة الاجتماعية"، بحكم أنهما أحدا رواد المؤسساتية الاجتماعية، هذا المفهوم الذي يؤطر العقلانية سيصبح من أكثر المداخل توظيفا من طرف الباحثين.

5- مقال بردايمات السياسة العامة لبيتر هال: Peter A. Hall, Policy Paradigms, Social learning And The State: The Policy- Making In Britain, 1993.

<sup>1</sup> اعتمدنا في كتابة المراجع في الهامش وقائمة المراجع أسلوب شيكاغو في التمهيش والتوثيق (الطبعة 15) The Chicago Manual of Style (15<sup>th</sup> ed.)، مع بعض التحوير البسيط بالنسبة للغة العربية، كاستبدال الخط المائل المعمول به في اللغة الانجليزية بالخط البارز، والإبقاء على الاشارة للصفحة بحرف الصاد.

السياساتي (الأفكار)، من خلال موروثات السياسة العامة التي توجه المسالك "المستقبلية" (تحليل مؤسسي). كما يعالج مسألة التغيير، التي تظهر على ثلاثة مستويات.

6- المقالة المشتركة لهول وتاييلور الموسومة بـ "علم السياسة والمقتربات النيومؤسسية الثلاثة":

Peter Hall and Rosemary C. R. Taylor, *Political Science and the Three New Institutionalisms*, 1996، يعتبر وقفة ثانية بعد المقال التأسيسي لـ Olsen March & Olsen، 1984، يشرح المقتربات المؤسسية الثلاثة وبشكل مقارن، كما يتعرض بشكل دقيق للتحدي الذي يقف أمام النيومؤسسية والتمثل في قدرتها على تفسير التغيير.

7- عمل شميدت، الموسوم بـ "المؤسسية الخطابية: فهم السياسة العامة ضمن السياقات"، 2015: Vivien Schmidt, *Discursive Institutionalism: Understanding Policy In Context*, 2015، تظهر كمقاربة تصالحية، فالأفكار تعد حوامل لمضمون الخطاب، كما تعبر عن المصالح أو تغلفها. أما الخطاب فيظهر على أنه عملية اتصالية. وتعمل المؤسسات كقيود على سلوك الفواعل، كما تقيد أيضا البنى والمعاني. وتجادل شميدت بأن مقاربتها قادرة على تفسير التغيير في السياسات العمومية، لأنها تتخطى المسلمة الرئيسة للبنىوية structuralism. تظل رهانات أمام مقاربة شميدت بخاصة رسم حدود واضحة مع المقاربة الإدراكية، التي أكدت على دور الوسطاء، كأصالة فكرية لها.

### هندسة وتبرير الخطة:

إن تحليلنا سيرتكز على دور المؤسسات والفواعل في بناء السياسات، محاولين فحص موقع وقوة الدولة وعلاقتها بالمجتمع، ورصد دورها الجديد في عالم يتسم بالتعقيد الشديد وسرعة التحول، وهو ما يتيح لنا في النهاية تقديم توصيف جديد لتمثل الدولة.

لهذا فإن دراستنا ستنقسم إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول سيعنى بالإحاطة بحقل تحليل السياسة العامة، فيرصد تشكل بناءاته الابستمية والمنهجية، والتعرض لأهم المقاربات النظرية والأطر المعرفية السائدة في الحقل، وبيان تمثلات أو تظاهرات الدولة من خلال رصد وضعها في مسألة صنع السياسة العامة في ظل المجتمعات المعقدة. كما نتطرق في الفصل الثاني لأحد أهم المداخل النظرية المهمة على الدراسات السياسية حاليا، محاولين إظهار طبيعة بردايم المؤسسية الجديدة، وإسهامه في تحليل السياسة العامة. لنخصص أخيرا فصلا ثالثا لدراسة الحالة، حول السياسة الاجتماعية في

الجزائر في ظل مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي، من سنة 1989 إلى غاية عام 2015، محاولين قراءة هذه المرحلة من خلال المقاربات النيومؤسسية.

**يحلل الفصل الأول** موقع الدولة كفاعل مستقل في عملية السياسة، فينطلق المبحث الأول من أهم تحديين تواجههما الدولة اليوم كمؤسسة مستقلة، الأول يتمثل في العولمة (المطلب الأول) والتحدي الثاني يتمثل في الحوكمة (المطلب الثاني)، لهذا يقدم الخطاب النيولبرالي السوق كبديل عن الدولة وفق تصور الدولة المحدودة، فيظهرهما كثنائية معرفية متقابلة (state versus market)، لهذا تذهب القراءات التي تعلن وفاة الدولة إلى تقرير تفويض سيادة الدولة من باب الحت من أعلى - العولمة- وإنزال الدولة بفعل الحوكمة من مركزيتها كعامل للحت من أسفل، وإيلاء مزيد من الأدوار للمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص وفق تصور الدولة المفرغة (Hollow state) من خصائص السيادة، ويظهر هذا المبحث محدودية ومبالغة مثل هكذا قراءات، التي تُغيب الدولة تحليلاً.

ويستمر المبحث الثاني في مطلبه الأول في عرض النظريات التقليدية المتمركزة حول الدولة (State- Centric theories) وفق نموذج الاتجاه الشاقولي في إنتاج السياسات [Top Down wiew]، وسيتم تطعيم هذه النظرة بتلك المقاربات التي تأخذ بفكرة التضمين الاجتماعي، والتي عنوانها علاقات الدولة- المجتمع، وفق رؤية مؤسسية تراعي طبيعة المجتمعات المعقدة وكذا قوة وضعف الدولة كمؤسسة، وتعترف بوجود نوع من التفاعل والاعتماد المتبادل ما بين الدولة والمجتمع، وهو ما يسمح في النهاية بتقديم إطار مصقول ونوعي يفهم من خلاله نمط علاقة الدولة بمجتمعها (J. Migdal, 1988). وتقدم في المقابل المقاربات المتمركزة حول المجتمع والمستندة على نموذج Bottom up، وخاصة تلك القائمة على طروحات الحوكمة مبالغات في مسألة أعمال المجموعات الاجتماعية لإرادتها، إذ تبقى المطالب والمصالح الآتية من القاعدة غير قابلة للنفاد إلى قمة الدولة، إلا إذا سمحت الدولة بذلك، حسب النيومؤسسيين (Hall, Steinmo, Skocpol, Evans)، وتبقى الدولة لها منطقتها الخاص ومنفتحة على المجتمع في ذات اللحظة، وهي النقطة التي نعالجها في المطلب الثاني حول شبكات السياسة العامة، هذه المقاربة التي لاقى اهتماما كبيرا في العقدين الأخيرين، إذ تعتمد المستوى الوسيط من التحليل، بوصف أن شبكة السياسة العامة تشكل نسقا فرعيا للنظام السياسي، ويظهر هذا المطلب المكانة المهمة للدولة في مسار صنع السياسة العامة، وتفوقها على بقية "النظراء" إذا استعملنا مفردات الحوكمة، إذ ما تطرحه هذه الأخيرة لا يعدو إلا أن يكون بلاغة لفظية في حاجة إلى إسناديات امبريقية، إذ ما تزال الدولة قوية داخل الشبكة وخارجها، ويظهر في الأخير أن التحليل



الشبكي للسياسات هو مجرد عدة أدوات toolbox يوظف بحسب الحالة المعالجة، وليس نظرية متكاملة.

يعالج المبحث الثالث مسألة الأفكار ودورها في صنع السياسة العامة، فيتطرق لتلك المقاربات التي تصنف على أنها إدراكية ومعيارية، ويتساقق هذا المبحث وما يحمله مع طبيعة المجتمعات المعقدة، بوصفها "مجتمعات الإعلام"، ويبين J. Campbell، في المطلب الأول الأصناف الأربعة للأفكار، والتي تمارس توجيهها لصناع القرار والجمهور، كما يرجع P. Muller، طبيعة التحليل الإدراكي إلى عالم المعاني، والذي يختلف عن التحليل العقلاني في صورته النمطية، المتمثلة في المقاربة التعااقبية (C. O. Jones، 1970)، والتي يحكمها منطق حل المشكلة "Problem Solving"، فالسياسة العامة ما يأخذ منها كذلك هو عملية التعلم. والتعلم السياساتي Policy Learning، يعد مفهوما مركزيا خاصة عند P. Hall، عندما يقدم مفهوم بردايم السياسة العامة (المطلب الثاني)، ومفهوم البردايم الذي استلفه من Th. Kuhn، 1962، يفسر به الثبات والتغير في السياسات، كما يشكل معياريا للحكم على الأشياء، وانتقاء المشكلات. تبدو الدولة حسب P. Hall مستقلة عن التأثيرات المجتمعية، لما يكون البردايم السياساتي مستقرا، ولكنها تفقد استقلاليتها في حالة دخول بردايم السياسة العامة مرحلة الأزمة كما حدث للكينزية حينما حلت محلها النيولبرالية (المدرسة النقدية- شيكاغو). ويتطرق المطلب الثالث إلى مقارنة "مرجعية السياسة العامة" لكل من Muller & Jobert، والتي يظهر فيها التحليل مكتسيا طابعا سوسولوجيا كذلك، باعتمادها على البنائية المعتدلة لـ (Berger, Luckman, 1966)، محاولة الإجابة على مشكلة العون والبنية، وهذا بتأكيدا على دور "الوسطاء" من جهة، والبعد المركزي للدولة والمؤسسات في المجتمع من جهة أخرى، فالدولة بوساطة السياسة العامة تحدد تشكل الأطر التفسيرية للواقع، وعن طريق المرجعية العامة تستطيع توحيد فضاءات المعاني للقطاعات الاجتماعية المختلفة (المرجعيات القطاعية) المتنافسة واللامتقايسة. وتبدو هذه المقاربة متكاملة مع المقتربات النيومؤسسانية.

أما المبحث الرابع فيتطرق إلى المدارس النظرية الوطنية في تحليل السياسات، من منطلق مؤسسي، وهو اعتبار القطرية، بمعنى تلك التقاليد التحليلية المترسخة في المناخات الوطنية النوعية، بحيث سنتناول بإذن الله عز وجل، المدرسة الأمريكية، والمدرسة الفرنسية، والمدرسة الألمانية تواليا، وابتعدنا عن التصنيفات التقليدية للمدارس النظرية، وهو ما يسمح بمد حلقة الوصل ما بين الفصل الأول والفصل الثاني للمذكرة. إذ نرى أن كثير من المقاربات لما تظهر في "مناخ ثقافي معين" تأخذ

وقتا حتى تنتقل إلى مناخ آخر، أو أنها لا تنتقل أصلا، وهذا لوجود قوى مقاومة داخل كل مناخ ترجع بالأساس إلى معطيات مؤسسية تتعلق بالتقاليد العلمية التي يدعنها لها مجتمع البحث في دولة ما أو منظومة ما، لهذا اعتمدنا المنهج البنائي.

يتطرق **الفصل الثاني** إلى شرح طبيعة ومحتوى المقتربات المؤسساتية الجديدة (الأربعة)، فيظهر أنها تتبنى متغيرات عقلانية، وتنظيمية، وتاريخية، وخطابية، وهذا ما يثري أبحاثها البحثية، ويجعلها البردايم الأكثر نجاحا ومناقشة في آن واحد لحقل السياسة المقارنة. وهذا الفصل سيتساءل حول مكانة النيومؤسساتية داخل حقل تحليل السياسة العامة تحديدا.

تبدو أربعة مقاربات داخل تيار النيومؤسساتية حسب تصنيف الباحثة Vivien Schmidt، 2010، والتي حاولت إحداث مصالحة في ما بينها لأنها تشترك في الأصل، وهو اعتبار المؤسسات عوامل تفسيرية تمارس أثرا وتوجيها وصياغة لتفضيلات الأفراد ومتطلباتهم وسلوكياتهم، وبالتالي هوياتهم. فالمعايير النظرية الصرفة عادة ما تجعلها في ثلاثة تيارات كما اعتمدها العمل البارز (Taylor, 1996) Hall & Schmidt)، وأضفنا إليها النيومؤسساتية الخطابية كمقاربة رابعة تماشيا مع ما تطرحه الباحثة Schmidt.

إن تيار المؤسساتية الجديدة يتشكل من ثلاثة مقتربات رئيسة مجمع عليها وهي: المؤسساتية التاريخية، ومؤسساتية الاختيار العقلاني، والمؤسساتية الاجتماعية، وتبقى المؤسساتية الخطابية كمقاربة رابعة "تصالحية" في طور التشكل، تبحث عن الإجماع، بخاصة أنها تستفيد من طبيعة الحقل السياسي الذي يستجيب للانعطاف الحجاجي كسمة سائدة أيضا في المجتمعات المعقدة.

ينطلق المبحث الأول من المراحل التي مر بها علم السياسة بدء من المؤسساتية التقليدية (المطلب الأول)، إلى الثورة السلوكية وإخفاقاتها (المطلب الثاني)، التي كونت أرضية لتشكيل النيومؤسساتية (المطلب الثالث).

فالمؤسساتية التاريخية (المبحث الثاني) جاءت كرد مباشر على الحركة السلوكية، فمن خلال استحضار الدولة إلى ساحة التحليل، بالاعتماد على طروحات كارل بولانيي كمؤرخ اقتصادي، وأعمال السوسيوتاريخيين من أمثال Th. Skocpol، بخاصة أن سوسيولوجيا التاريخ ستشكل نواة للمؤسساتية التاريخية (المطلب الأول)، وقد عني هذا المقترب بدراسات السياسات العامة، والتكامل الأوربي، والبناء الدولتي، وتغيير الأنظمة، ونماذج الرأسمالية. ويظهر ذلك في أعمال كل من (Skocpol، Kathleen، Pierson، Hall)، ويوضح كيف أن المؤسسات تقوم بتشكيل المصالح

(المطلب الثاني). هذا المقترح الذي يدور حول مقارنة "تبعية المسار" (*path dependency*) كمفهوم مركزي (المطلب الثالث)، يأخذ بالمنظور السياقي الذي يحكم الظواهر، فالمؤسسات بمجرد إيجادها تأخذ حياتها، وتعطي ديناميات وحالات غير مقصودة أو متوقعة من طرف الفاعلين في الغالب.

في حين تعنى "مؤسساتية الاختيار العقلاني" (المبحث الثالث) بالأهمية الاستراتيجية للمؤسسات، وكيف استفادت من علم الاقتصاد المؤسسي (المطلب الأول)، ويحاول هذا المقترح أن يفيد من الدراسات السلوكية، باهتمامه بعملية اتخاذ القرار، والاختيارات الفردية المُشكّلة للجماعية منها، بحيث أن المواضيع المطروقة تتمحور حول التشريع (Shepsle)، والعمل الحكومي، والبيروقراطيات، والتحالفات السياسية (المطلب الثاني)، وترتكز على أعمال علماء الاقتصاد المؤسسي على وجه الخصوص (Coase, Williamson, North, Weingast).

تجد "المؤسساتية الاجتماعية" (المبحث الرابع) جذورها في نظرية المنظمات، وهي تحاول أن تربط المجتمع بالمؤسسات، بوصف هذه الأخيرة كتجسيد للرموز، والممارسات والتحييزات الثقافية (المطلب الأول)، وهو ما يعطيها بعدا إدراكيا، أكثر منه استراتيجيا أو موقفيا، كما يفترضه المقترين السابقين، ويظهر فيه الفاعل أو الوسيط كائنا اجتماعيا *Homo Sociologicus*، أكثر منه "رجلا اقتصاديا" عقلانيا (المطلب الثاني)، أي أن سلوك الفواعل يكون مؤطرا وفق مفهوم المواءمة المؤسساتية *Inst. Appropriateness*.

يقدم المبحث الخامس تقويما للمقترحات النيومؤسساتية، فتبدو المؤسساتية الخطابية (المطلب الأول) تبعا لهذا السياق كمقاربة رابعة مكملة لسابقتها وفق رؤية تصالحية، بحيث لم نفردها لها مبحثا مستقلا لأنها في طور التشكل. كما يتطرق المطلب الثاني إلى أهم الفروقات الموجودة بينها. والمطلب الثالث إلى حدودها التفسيرية لما يتعلق الأمر بمسألة التغيير السياساتي.

- يعالج **الفصل الثالث** السياسة الاجتماعية في الجزائر - مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي-

أي بعد دستور 1989، الذي جاء بالتعددية السياسية واقتصاد السوق، وهو ما يمثل تحولا أيديولوجيا من الاشتراكية إلى نقيضها، أي إلى الليبرالية، وهذا التحول الجذري كان سابقا لانهايار وتفكك الاتحاد السوفياتي، فهل تم بعوامل ورؤية داخلية مثلا؟

- هل أدى تبني الايديولوجيا الليبرالية واقتصاد السوق إلى تخلي الدولة عن خياراتها الاجتماعية

التقليدية، أم أن هناك "تبعية للمسار" تحت صيغ معدلة، بفعل الكبح المؤسسي؟

يقدم هذا الفصل رسدا وتحليلا للسياسة الاجتماعية كأحد المجالات التي يمسه التحول الاقتصادي مباشرة والأيدولوجي عموما، ونحاول قراءة خطها من خلال المقتربات النيومؤسسية، لهذا يتطرق المبحث الأول لنماذج السياسة الاجتماعية ضمن نموذج دولة الرفاهية، والتي تكون ممكنة فقط في ظل النظام الرأسمالي، فهل تبني الجزائر لهذا النظام سيقودها في النهاية إلى بناء دولة رفاهية بعد استيفاء مرحلة الانفتاح، التي لم تكتمل بعد؟

يعالج المبحث الثاني عملية التحول المؤسسي (المطلب الأول) وماهية طبيعته، وهندسة الدولة الجديدة من خلال عملية الإصلاح، كما يعرج على طبيعة علاقات الدولة كمؤسسة بالمجتمع، ومحدودية إحلال نموذج الحوكمة في الحالة الجزائرية، إذ تظل السياسات متمركزة حول الدولة وفق "تبعية المسار"، وفي ظل غياب شركاء اجتماعيين مستقلين عنها. كما يتطرق المطلب الثاني إلى التحول الاقتصادي، فمع فشل الإصلاح الذاتي في فترة الثمانينيات - المخطط الخماسي الأول والثاني - لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية عقب الأزمة البترولية لسنة 1986، والتي اشترطت على الدولة الجزائرية القيام ببرامج اقتصادية (التثبيت، والتعديل الهيكلي)، والتي كانت ذات منحى نيولبرالي في مقابل حصول الجزائر على قروض ربوية. لهذا سنتساءل حول وضع الدولة إزاء هذه الضغوط الدولية، وهل اكتمل فعلا الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد ربع قرن، لتتقاسم فيه السوق والدولة الأدوار في مجال السياسة الاجتماعية؟

وسيتطرق المبحث الثالث بإذن الله عز وجل إلى تطور اتجاه السياسة الاجتماعية، بالتركيز على مجالات أربعة هي: الحماية الاجتماعية (المطلب الأول)، والصحة (المطلب الثاني)، والتعليم والتعليم العالي (المطلب الثالث)، والإسكان (المطلب الرابع). بحيث سيتم رصد هذا التطور منذ الاستقلال إلى غاية العام 2015، في إطار سلاسل زمنية طويلة المدى.

## الفصل الأول:

### تمظهرات الدولة وتحليل السياسات العمومية:

## مقدمة الفصل الأول:

ينطلق هذا الفصل من فحص تلك المقولات التي تدعي نهاية الدولة ككيان مستقل، وهذا بفعل تغير الأنساق الكبرى التي تحيا في ظلها الدولة في "عالم ما بعد حداثي"، لا سيما ظاهرة العولمة، التي تدفع قواها إلى مزيد من تآكل سيادة الدولة الأمة، ومن جانب آخر غير منفصل عن الأول، والمتمثل في ترتيبات الحوكمة التي تعيد هندسة الدولة بنيويا ووظيفيا، والتي تعكس عملية الحث من أسفل. إن هذه المقولات سيتم فحصها واختبارها امبريقيا، بإذن الله عز وجل، بحيث سنبين محدودية الخطاب النيولبرالي حول "نهاية الدولة" والفجوة الكبيرة بينه وبين الحقائق الواقعية، بحيث سيتحدى المبحث الأول فكرة أن العولمة هي ضد الدولة، وأن هذا التقابل لا يعدو إلا أن يكون ظاهريا ومصطنعا، حتى في ذلك المجال الذي يراهن عليه الليبراليون الجدد، وهو الاقتصاد السياسي الدولي، "كحقل دولي شبه معلوم". وتظل الدولة مؤسسة فاعلة ومتفاعلة في ذات اللحظة لها استقلاليتها النسبية عن الفواعل المجتمعية في ظل الأنماط المحوكة، حتى وإن أنكر أنصار الحوكمة ذلك.

يعالج المبحث الثاني مسألة مهمة وهي تشكل السياسة العامة، بحيث سيتساءل عن دور الدولة وبقية الفواعل غير الرسمية، في بعد تفكيكي لا يقف عند بلاغة بعض الخطابات، فنعرض لتلك المقاربات المتمركزة حول الدولة، ومقاربة علاقات الدولة- المجتمع كمقاربة مؤسسية، وصولا إلى نقد مقاربة شبكة السياسة العامة، أين يظهر الحضور القوي للدولة كفاعل متفوق على "بقية النظراء".

أما المبحث الثالث فيتطرق للمقاربات الإدراكية في تحليل السياسات، التي تستفيد من الانعطاف الفكري- الحجاجي للدراسات المعاصرة، وهي مكملة للنيومؤسسية. وسنفرد بالشرح لمقاربة بردايم السياسة العامة (Hall)، ومقاربة مرجعية السياسات (Jobert & Muller)، واللذان تظهران الدولة كمهندس للسياسة العامة، بل للمجتمع، وكيف أن عوائد السياسة العامة تؤثر حتى على السياسة politics. وسنتطرق بإذن الله عز وجل في المبحث الرابع إلى المدارس الوطنية في تحليل السياسات من منطلق مؤسسي، وهو اعتبار القطرية، بمعنى التقاليد الوطنية في تحليل السياسات، بحيث سنركز على المدرسة الأمريكية، والمدرسة الفرنسية، والمدرسة الألمانية تواليا. ويوفر هذا المبحث إطارا امبريقيا لفحص تمثيلات الدولة، كما سيشكل حلقة الوصل ما بين الفصل الأول والفصل الثاني للمذكرة، بوصفه يركز على التقاليد التحليلية المترسخة في المناخات الوطنية النوعية.

## المبحث الأول:

الدولة بين الأفول والعودة في التحليل في "عالم ما بعد حداشي":

## المطلب الأول: الدولة وعملية الحث من أعلى - قوى العولمة:

يرى وليام هلال وكينيت تايلر، أن القرن الحادي والعشرين، يستحمل معطيات جديدة للحياة الإنسانية في خضم تحولات عدة تمس جوانب جوهرية، فانهيار الشيوعية<sup>1</sup>، وظهور عولمة بقطبية واحدة، كما أن الدولة أو فلسفة الحكم يعاد صياغتها من جديد لتتماشى مع مناخ ما بعد حداثي في إطار براديم جديد ينعت بالحوكمة، يعيد ترتيب مقتضيات ومسارات السلطة السياسية، والعلاقة ما بين الدولة والمجتمع، كما أن عملية الحث *erosion* التي تشهدها سيادة الدولة بفعل القوى الصاعدة (المجتمع المدني) من الأسفل، وقوى العولمة النازلة، سيتترك واقعا جديدا في عملية صياغة السياسات العامة والحكم عليها في ظل تراجع فكرة مركزية الدولة، كما أن طغيان مبدأ الخصوصية المناطقية داخل بعض الدول سيدفع إلى إعادة النظر في مبدأ وطنية السياسات وأساليب التتميط القومي، كما أنه يطرح في ذات الوقت مشكلة العدالة والإنصاف ما بين الجهات في إطار براديم المناطقية، أو الحوكمة المحلية.

ويسجل الأستاذ سالم برقوق ظهور إطار معرفي جديد في مجال دراسة العلاقات الدولية تقف خلفه أسماء عديدة من المنظرين، والتي تدفع نحو الإقناع بأن عالما كوسموبوليتانيا في طور التشكل، يكون متمركزا حول الفرد- الإنسان- المواطن المعرف بالعالم، المتجاوز للأطر القومية، وقد قام بتلخيص ذلك كله بقوله: "بناء فلسفة حكم عالمي يجعل المحلي معرف بالعالمي ومحدد له ... في ظل عالم يتحدى الحدود *borderless world*، كما تحدث عنها عالم السياسة B. Badie، إنه منظور نهاية مركزية الإقليم والجغرافيا وإنهاء التصنيفات والتحليلات الكلاسيكية للجيوبوليتيكا يجعلها عبر وطنية بل وحتى عبر جهوية إن لم تكن كونية ... وذلك في وقت تصاعدت فيه قيمة الزمن الآني الذي شكل منطق سياسة الزمن<sup>2</sup>. ويرى كل من هلال وتيلر أن العالم ما يفتأ يتوحد في إطار سوق عالمية، كما أن صناعات جديدة تظهر تحت وطأة الإبداعات التكنولوجية، لتسير بالاقتصاد من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد

<sup>1</sup> وليام هلال، و كينيت تايلر، "الانتقال إلى اقتصاد المعلومات العالمي"، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيت تايلر، تر. حسن عبد الله بدر، وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 45.

<sup>2</sup> سالم برقوق، "ابستمولوجيا العلاقات الدولية في ظل حقوق الإنسان"، دراسات استراتيجية، ع.6 (جانفي 2009): ص 105-106.



معرفي بامنتياز،<sup>1</sup> ومن ثم من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي حسب توصيف Daniel Bell، 1971.

يذهب E. Sternberg، 1999، إلى أن دخول العصر ما بعد الصناعي القائم على المعلومات، حيث تغمر حياتنا تصورات تجارية، في ظل عالم ما بعد حدائي، سيكرس صوراً جديدة من الاعتماد المتبادل العالمي، الذي لا يعترف بالحدود الوطنية، إننا على حافة عصر ماركنتيلي جديد تتعاون فيه الحكومات وقطاعات الأعمال، وقد نشهد سيناريوهات لسيطرة الشركات الكبرى العالمية على الاقتصادات المحلية، ومما لا ريب فيه أننا نعيش في عالم تزيد فيه قوة الحركات الاجتماعية تعاضداً مقابل الدولة، وتطغى فيه مسائل جديدة كاهتمامات ما بعد حدائية كالبيئة، المسائل الإثنية،<sup>2</sup> الخصوصية الفردية والأقلية، والجنس، وحقوق الإنسان، والإتيقا مقابل الأخلاق...

إنه وضع متحول سيصعب من عملية التنبؤ، خاصة أنه قد يرتب واقعا يبدو متناقضا مع سياقات محددة (العولمة قد تدفع تلقائيا نحو التكتل والاندماج، وكذا التتميط القيمي، لكن ما يرصد من مفارقات أن العولمة كظاهرة صاحبها تفكك العديد من البلدان، عكس ما يفترضه بردايم العولمة). كما أن عملية تتميط القيم في إطار مواطن كوسمبوليتاني، يؤمن بنفس القيم المشتركة، صاحبه على النقيض التأكيد على الخصوصية الثقافية والنزعة الإثنية للجماعات داخل الدولة الواحدة، كما أن صعود المذاهب الأصولية الجديدة والذي يكرس خطأ موازيا للعولمة والتتميط القيمي الكوني ليس ببعيد، حسب ما نلاحظه. فهذه التحولات التي رتبت أوضاعا متجاوزة لعصر الحدائة نحو إطار وواقع جديد يوسم بأنه ما بعد حدائي، أو ما بعد صناعي، أو ما بعد وطني سيرتّب نتائج حاسمة على مسألة صنع السياسات واتجاهها ومن يقيّمها.

حسب ستيرنبرغ فإن هذه التحولات لا تتشكل فقط من تغيرات إضافية في تفضيلات الأفراد، وليست مجرد تعديلات بنيوية في النسق الاجتماعي ولكن الأكثر من هذا هي تغيرات لحقت هوية العوامل البشرية ذاتها: الأفراد، المنظمات والمؤسسات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هلال و تايلر، "الانتقال إلى اقتصاد المعلومات العالمي"، ص 45.

<sup>2</sup> ارنست ستينبرغ، "التحولات: قوى التغيير الرأسمالي"، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال، وكينيت تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 61-62.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 63.

إن صعود عصر ما بعد الحداثة، حسب ستيرنبرغ، يرد إلى مسألة التعقيد الكامن في المجتمع الصناعي الحداثي، فما بعد الحداثة ولدت من رحم الحداثة، وليس مرده إلى تطور التكنولوجيا بالأساس، وإنما العامل التكنولوجي يبدو متضائلاً أمام عامل الاحتياجات والتفضيلات للرأسمالية في القرن 20 م، فتفضيلات الأشخاص التي اتجهت نحو إشباع حاجات معينة والمبالغ فيها كالتعليم، الاستشارة، المعلومات، التسلية، الاستهلاك الرمزي، هي التي أدت إلى توجيه الموارد نحوها وبالتالي فإن الاستهلاك وتوظيف الموارد يقع في قطاع الخدمات أكثر من القطاعين الأولي (الفلاحي والاستخراجي) والقطاع الثانوي (الصناعي)، وهذا المدخل - باب التفضيلات - هو العامل الحاسم في تكريس مجتمع ما بعد الصناعي، إنه مجتمع المعلومة، إن العامل المفسر لصعود مجتمع الإعلام ليس الحتمية التكنولوجية كما يؤكد ذلك Ian Miles، 1988، و Daniel Bell، 1971، إنه المعطى السوسيولوجي الذي كرس هذا الواقع الجديد وليس العامل التكنولوجي، فمن الضروري فصل مفاهيم اقتصاد المعلومات عن العامل التكنولوجي.<sup>1</sup>

إن هذا التعقيد كما يسهب في ذلك M. Krauzberg هو السبب في ظهور اقتصاد المعلومات، هذا التعقيد يقع على مستوى الابتكارات التكنولوجية، والتنظيم البيروقراطي للدولة والمجتمع، ووجود شركات كبرى،<sup>2</sup> وتبدل نسق الحاجات (نموذج ماسلو، 1951)، والذي أعيد ترتيبه، كل هذا يتطلب مورداً استراتيجياً جديداً يسمى المعلومات، وهذا ما يزيد في عملية التعقيد الدورية.

- ماذا يترتب عن هذا التوجه الجديد نحو استهلاك المعلومة؟

إن طرح مجتمع الإعلام هو نتاج للثورة التكنولوجية الثالثة (المعلومات)،<sup>3</sup> يقدم نفسه كمجتمع الشبكات، فسيان المعلومة بسلاسة والقابلية للاستعلام، ووجود مراكز متعددة لها (دمقرطة المعلومة)<sup>4</sup> وتحللها من قيد المكان والزمان والسلطة السياسية أسهم في بناء فضاءات للإعلام والاتصال داخل المجتمع بين مجموعاته وجماعته المختلفة وبين المجتمع ذاته وسلطته أشبه بنسيج العنكبوت الذي وحد المجموع في فضاء مشترك لا يأبه بالحدود وكسر الاحتكار الرسمي للحكومات.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 65-66.

<sup>3</sup> يذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع البشري يشهد بداية ثورة رابعة تتعدت بثورة الذكاء الاصطناعي.

<sup>4</sup> هناك صور لدمقرطة المعلومة، لكن هذا يظل حكم نسبي، إذ أنه عن طريق اعتماد اللوغاريتمات يظل المواطن مستعمل شبكة الانترنت ضحية محتملة للشركات التي تسيطر على محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما أظهرته فضيحة كامبريدج أنالتيكا، التي انكشفت في ربيع 2018، والمتعلقة بالتدخل في الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية (2016).

إن مجتمع الشبكات يطرح إشكالية الولاء بالنسبة للفرد، فتقليدياً في مراحل الرأسمالية المبكرة كرس الأفراد ولاءهم لطبقتهم، ولدولتهم، ولجماعتهم،<sup>1</sup> لكن اليوم بفعل ثقل المعلومة، وتكريس الفهم المشتركة والتي تسمح باستقطاب عناصر متجانسة من الأفراد تشترك في طريقة التفكير، ومراكز الاهتمام، وليس بالضرورة في نفس الأوضاع الاجتماعية هناك ولاءات جديدة، فيمكن أن تحدث عن الولاء الكوسموبوليتاني المتجاوز للدولة في إطار مفهوم المواطن العالمي، كما نتحدث عن الولاء للشركة، واهتمامات جديدة تتعلق بالبيئة، وحقوق الإنسان، وقضايا الشأن العام، والجنذر، والصحة الاستهلاكية... إنها ولاءات للأفكار وليس للجماعات بالمفهوم التقليدي. لكن مع هذا يرى هيرماس بأن الحداثة مشروع لم يكتمل بعد، وأن ما بعد الحداثة تعد مشروعاً منافساً لها، وبهذا هل يمكن أن نفترض تعايش واقعين تطوراً مرحلياً وأن ما بعد الحداثة لا تلغي الحداثة في النهاية أي أنه في ظل الدولة والمجتمع الواحد، هناك جماعات وأنساق تحكمها مؤسسات حداثة، وأنساق وجماعات أخرى تحكمها مؤسسات ما بعد حداثة، في إطار منطق لكاتوشي حول برامج متعايشة، لما نرصد قوى التغيير ما بعد الحداثة، مقابل المجتمع الحداثة وعودة أيضاً الحركات الأصولية الجديدة.

- فهل ما بعد الحداثة إذن هي مجرد خطاب؟ هل هي سرديات جديدة بحسب لغتها؟

### التكنولوجيا، التفضيلات، أو الأزمات: من يصنع الواقع الرأسمالي؟

يذهب أنصار علم الاقتصاد الأرتوذكسي في مسألة التغيير إلى ربطها بآليات السوق، والتي تمكن الأفراد والأعوان من الإجابة على حاجتهم والضغط بكفاءة، في حين يذهب بعض الاقتصاديين إلى فحص مسائل التغيير في عوامل خارجية بالنسبة للسوق، كالتكنولوجيا المتغيرة والأذواق المتغيرة. فيذهب ستيرنبرغ إلى القول بأن: "حينما توضع عصور جديدة متشعبة (أو متباعدة) بجانب بعضها بعضاً، فإنها تبين استحالة الحتمية التكنولوجية. من المؤكد أن التكنولوجيا لها صلة وثيقة بظهور العصور الجديدة. ولكن القوى التي تخلق كل عصر متصور تقدم الدافع والاتجاه للتغيير التكنولوجي بقدر ما تتأثر هذه القوى به. وأنا أستنتج بأن أياً من العصور الجديدة المطروحة لا تنشأ ببساطة عن الابتكار التكنولوجي".<sup>2</sup>، إنها تنشأ عن الأذواق المتغيرة، ولكن كيف يفسر تغير الأذواق ذاتها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال سيحيلنا إلى البحث في "الاجتماعي" و"الثقافي" والذي يعتقد بأنها تقع خارج "الاقتصادي"، إنها عوامل فوق اقتصادية. مع هذا الاستكشاف فإن ستيرنبرغ يلتزم بتقديم تفسيرات لتحولات الرأسمالية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 89.

- بفحص عوامل كامنة فيها، "النظام الرأسمالي ربما يمتلك الأثر المحير المتمثل في تغيير الكائنات البشرية، والثقافات، والمنظمات التي يعمل من خلالها".<sup>1</sup> لهذا يمكن رصد بعض الخصائص:
- قاد تعقيد المجتمع الصناعي إلى زيادة الحاجة للمعلومات، فانصرفت المنشآت والحكومات إلى مسألة تحليل المعلومات، بوصفه حجر الزاوية في عملية صنع القرار.
  - ظهور ما يسمى باقتصاد الصور، بحيث أن السلع والخدمات اتخذت بعدا رمزيا وليس نفعيا، ويقف وراء هذا الخط ما بعد الصناعي الدعاية والإعلان.
  - في أعقاب رأسمالية صناعية، ظهرت ماركنتلية جديدة تريد إحياء المرحلة الأولى للرأسمالية بتوسيع التجارة الدولية، من منظور نيولبرالي.
  - نتيجة التعقيد المتزايد للتراتب الهرمية الإدارية، اتجهنا إلى واقع اقتصادي تحكمه شركات عملاقة،<sup>2</sup> تتشكل حولها ضمن سلسلة القيمة مجموعة من الشركات في شكل عنقودي شبكي.
  - لقد عجل المجتمع الصناعي القديم بحالة الارتباب وأدى إلى انهيار النمط الفوردي الصناعي، كما أدى ذلك إلى ظهور مؤسسات ما بعد فوردية ذات تخصصات مرنة، قادرة على استقطاب الكفاءات والمهارات للاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية.<sup>3</sup>
  - إن المجتمع ما بعد الصناعي تغير ليس بصفة مظهرية إضافية بل بصفة تحول تخطى الأبعاد التكنولوجية، والبنوية والإضافية إلى هوية الأعوان البشرية (الأفراد، والمنظمات، والمؤسسات) الذي يشاركون فيه (بوليني، 1993).
  - تبدل أنماط الولاء وتخطيه للولاءات التقليدية المنحصرة في الطبقة، الدولة، ومكان العمل، وهو ما يندرج بظهور حركات اجتماعية متأثرة تعمل على اختراق الشركات والحكومات ببرامج اجتماعية.<sup>4</sup>
- تذهب النظرية الاجتماعية النقدية (مدرسة فرانكفورت) إلى أن العولمة تتضمن بعدين رئيسيين: أولا أسواق رأسمالية حرة، وثانيا مجموعة متكاملة من العلاقات الاجتماعية في إطار كوني ويمكن النظر إلى ذلك من خلال: تدفق السلع والخدمات، والرساميل، والتكنولوجيا والأشخاص، والمعايير والنماذج الثقافية خارج الحدود الوطنية عبر مجتمع عالمي متشابك.<sup>5</sup> لهذا فإنها تنظر إلى العولمة على أنها قوة دافعة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 91.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 93.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 93-94.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 94.

<sup>5</sup> Douglas Kellner, "Theorizing Globalization," *Sociological Theory* 20, no. 3 (November 2002): 2. <https://doi.org/10.1111/0735-2751.00165>

للرأسمالية ولديمقراطية مفروضة من أعلى (الهيمنة الأمريكية) والمقاومة من تحت (من طرف الدول الوطنية). إنها عنوان جديد يحرك الأزمات خاصة إذا نظرنا إلى الخلفية الأيدلوجية النيولبرالية التي سعت إلى تفكيك دولة الرفاهية، وكذا خصخصة الفضاء العمومي.<sup>1</sup>

من خلال الآثار المترامنة والمتفاعلة لكل هذه التحولات تتشكل رأسمالية القرن 21 م، والتي لا نعرف بعد أي الأوضاع سيستقر عليها النظام الرأسمالي هل هو مزيج بين جديد وقديم، أم أنه تمثل جديد يقطع الصلة بكل ما هو قديم وفق منطق توماس كون.

### نهاية الجغرافيا: رؤى متضاربة:

تتبنى كثير من الأدبيات موضوعة نهاية الجغرافيا لما تتحدث عن عمليات العولمة، وهذا تحت وطأة تطور وسائل الإعلام والاتصال، التي قلصت المسافات بالنظر إلى المعطى الزمني تناسيبا، فبدءا من سنة 1970 ادعى إ. توفلر في كتابه "الصدمة المستقبلية" نهاية الاعتبار الجغرافي، ودافع عن فكرة أن النقل النوعية التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات وتدفقات السلع وحركة الأشخاص أفضت إلى أن: "المكان لم يعد المصدر الوحيد والرئيس للتنوع".<sup>2</sup> إننا بصدد السير نحو عالم متجانس سيختفي فيه التمايز الجغرافي ويتم تجاوز عقبة المسافة (اختفاء المسافة). إن النشاط الاقتصادي سيصبح من دون إقليم محدد، وفي هذا الصدد ينبه عالم الاجتماع M. Castells، 1996، إلى أن قوى العولمة لاسيما تلك التي تحركها تقنيات المعلومة، تقوم باستبدال فضاء المكان بفضاء التدفقات، وتتميز هذه التدفقات بمرونة عالية في حركتها تجعلها متحررة من طغيان المسافة.<sup>3</sup>

يذهب Peter Dicken، 1999، إلى تحدي هذا الخط التحليلي المتماهي مع نهاية الجغرافيا، بحيث يرى بأن المسافة والمكان يظلان كلاهما عاملين أساسيين، إن القول بنهاية الجغرافيا يقودنا إلى إساءة تفسير النمط المعقد الذي تتساقب من خلاله الجغرافيا، من ناحية الفضاء والمكان،<sup>4</sup> إلى كل العمليات

<sup>1</sup> Ibid., 18.

<sup>2</sup> وريك موراي، جغرافيا العولمة، تر. سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 2013)، ص 10.

<sup>3</sup> بيتر ديكن، "العولمة: منظور اقتصادي-جغرافي"، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 98.

<sup>4</sup> See: Bob Jessop, "From Localities via the Spatial Turn to Spatio-Temporal Fixes: A Strategic-Relational Odyssey," (Forum, *Socio Economics of Space*, Univ. of Bonn, april 2004), 12. [https://eprints.lancs.ac.uk/id/eprint/235/1/E-2004d\\_Secons6.pdf](https://eprints.lancs.ac.uk/id/eprint/235/1/E-2004d_Secons6.pdf)

والمؤسسات الاجتماعية.<sup>1</sup> والتأكيد على انتفاء العامل الجغرافي يعد إشارة مبطنة لانتفاء استقلالية ركن واضح للدولة وهو الإقليم، بمعنى أن نهاية الجغرافيا تقود إلى نهاية سيادة الدولة.

تعد الدولة الوطنية الوحدة التحليلية الأساسية تقليديا في دراسات الاقتصاد العالمي، لكن هذا كان يتلاءم كثيرا مع عالم القرن 19 م و 20 م، أين سادت دول المركز ودول الأطراف، وأين كانت البيانات الإحصائية يتم تجميعها في مجاميع وطنية (national boxes)، لكن واقع القرن 21 م يتخطى ويتحدى هذا النمط من التمرکز حول الدولة القومية، ويقفز إلى مستويات ما فوق دولانية (جهوية، كتل، مراكز...)، فأنماط التجارة العالمية والاستثمار باتت أكثر تعقيدا، فالتبادل ما بين المركز والدول الطرفية وشبه الطرفية بات أكثر تعقيدا ومتعدد المستويات، كما أن ظهور مراكز جديدة (جنوب شرق آسيا) حول الواقع إلى ما يشبه "فسيفساء من التفاوت دائم الجريان" بحسب توصيف R. Walker & M. Storper، 1999، وهذا يبدو من خلال تجزئة عملية الإنتاج واستزراع فروع الشركات في عدد معتبر من الدول، بحيث تشكل دولة بعينها موطن عملية تجميع السلعة.<sup>2</sup>

إننا أمام عالم متعدد الأقطاب اقتصاديا (ثالوث اقتصادي عالمي Triad: أمريكا الشمالية، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا)، لهذا يقرر ديكن أن النشاط الاقتصادي العالمي متمركز في أماكن محددة وليس مستقل عن الجغرافيا كما يعتقد بعض الأدب الاقتصادي، فهناك ميل قوي لأن يشكل النشاط الاقتصادي عناقيد جغرافية متشابهة (Localized Geographical Clusters)، فإذا كان التمرکز الجغرافي للنشاط الاقتصادي على المستوى المحلي هو القاعدة وليس الاستثناء، فإنه أيضا على المستوى العالمي يتم رصد ظاهرة التشابك الجغرافي من طرف اقتصاديين وعلماء الإدارة أمثال بول كروغمان، 1991، وميشال بورتر، وكنيشي أوهمي 1985. ويرتبط هذا المجال ببعض القراءات المؤسساتية في تفسير لماذا تظهر بعض المراكز أو بعض النشاطات في مكان معين دون غيره، حيث يقول Gunner Myrdal، 1958، "ضمن حدود واسعة، فإن قوة جاذبية مركز ما تتبع اليوم بشكل رئيسي من أن حدثا تاريخيا ما قد بدأ ذات يوم من هناك، وليس في عدد من الأماكن الأخرى، حيث كان يمكنه أيضا بنفس الدرجة أو أفضل أن يبدأ، ومن أن البداية حققت النجاح".<sup>3</sup> وقد تلقف هذه الفكرة فيما بعد Paul Krugman بنفس المنطق في طرحه الجغرافيا الاقتصادية. لهذا لا يمكن حسب ديكن الحديث عن نهاية الجغرافيا فهذا

<sup>1</sup> ديكن، "العولمة: منظور اقتصادي-جغرافي"، ص 98.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 99-100.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 102.

مجرد توهم، وهو يتفق في هذا مع Allen J. Scott، 1999، لما يتبنى طرح أقلمة Regionalization الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

يتحدث ألان سكوت عن مسألة إعادة الهيكلة السياسية الدولية العميقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ويركز أكثر ما يركز على الحركية المكانية لمركبات الإنتاج الكثيفة والمركزة، والتي تعتمد على عملية التوطين في مدن كبرى تكون هي محرك الاقتصاد العالمي،<sup>2</sup> من خلال مفهوم Glurbanization عند الباحث الاجتماعي Jessop.<sup>3</sup>

إننا بصدد المرور - حسب سكوت- من دولة ذات سيادة على إقليمها إلى التخلي عن هذا الامتياز لمصلحة دولة تجارية Trading State، والتي تعتمد رفايتها أكثر على الإنتاج الموجه نحو التصدير في عالم يتجه أكثر فأكثر ليصبح بلا حدود، وهذا طبعاً بالتأكيد على أن المواقع الجغرافية تشكل ميزات استراتيجية تؤدي من خلال الوفورات الخارجية الإيجابية وتدني تكاليف المعاملات، وأن الرأسمالية العالمية تجتاز مرحلة من التأقلم المكثف من خلاله سيتم تخصيص القوة الاقتصادية بعيداً عن الدولة ذات السيادة، ويصب في خانة مستويات دولية وإقليمية. بحيث تتخلى مجموعة من الدول بصفة حقيقية عن مظاهر معينة من سيادتها الاقتصادية مقابل ضمان وصولها بدرجة أوسع للموارد والأسواق، ويتم ذلك بتوفير ضمانات مؤسسية وتعاقدية لتكريس التعاون.<sup>4</sup>

إن الرأسماليات الوطنية الفردية تسعى كلها إلى الاندماج في نظام عالمي واحد، وهذا المسلك لا يفضي أبداً إلى تحي الدولة القومية أو زوال الفروقات الثقافية والاجتماعية الوطنية، إن حجر الزاوية لهذا النظام الجديد يتطابق مع سلسلة تكتلات رأس المال والعمل، يعتمد بعضها على بعض بصورة تبادلية في محيط مفتوح عالمي. والقول بانحلال الدولة كما يراه Kenichi Ohmae، 1990، يصعب تصوره لأنه يسقط عامل مهم يستدعي وجود الدولة باستمرار وهي الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تمارسها الحركات الاجتماعية.<sup>5</sup> لكن مفهوم الدولة التجارية الذي صقله بشكل واضح P. Cerny يجد

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> نظام عالمي من الدول- المدن حسب سكوت. أنظر:

- ألان سكوت، "المحركات الإقليمية للاقتصاد العالمي"، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير و. هلال و ك. تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 164.

<sup>3</sup> Jessop, "From Localities via the Spatial Turn to Spatio-Temporal Fixes," 13.

<sup>4</sup> سكوت، "المحركات الإقليمية للاقتصاد العالمي"، ص 164.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 181-188.

نفسه اليوم على المحك لما بدأت تنتكر له حسب تقديرنا الدولة الأكثر ترويجاً للعولمة وهي الو. م. أ. إذ بدأت تقف اليوم ضد مظاهر العولمة الاقتصادية، بعودتها إلى الحمائية، عن طريق فرض رسوم جمركية على بعض الواردات (ماي 2018)، وهي صورة مناقضة لنموذج الدولة التجارية.

إذن تبدو أطروحة نهاية الجغرافيا غير متحققة، إذ أن العمليات الاقتصادية تتميز بالطابع التراكمي، الذي يظهر الأثر التاريخي المرتبط بمكان أو إقليم محدد، في إطار ما يعرف بتبعية المسار Path-Dependency، لهذا فإن اقتصاد بلد ما يبدو متأثراً جداً بتاريخه الخاص ومقفلاً على نمط معين، فالمكان مهم وأن التوطن في إقليم معين (الأقلمة الداخلية) يبقى ذو أهمية معتبرة في تنظيم النشاط الاقتصادي. فعمليات العولمة ليست أحادية الاتجاه ففي السطح (interface) الذي يجمع العالمي والمحلي يبدي وجود توتر شديد، فهناك أيضاً مقاومة من المحلي وليس دائماً هناك اتجاه نمطي من العالمي نحو المحلي، فعمليات العولمة ذات طبيعة مضمنة embedded منتجة، ومعاد إنتاجها، ضمن سياقات معينة. ولكن يبقى من الناحية التحليلية إضافة بعد ثالث هو البعد الإقليمي (المراكز الاقتصادية الدولية الثلاثية le triade: الو. م. أ. وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا) والتي تبدو فوق وطنية وتظهر كقوة تحليلية ذات جدوى كبيرة لفهم واقع الرأسمالية المعقد في الوقت الراهن.<sup>1</sup>

### من نهاية الجغرافيا إلى نهاية الدولة: محدودية الطرح:

يذهب K. Ohmae في كتابه "عالم بلا حدود"، 1990، إلى تبني فكرة نهاية الدولة وأن المستقبل سيسجل اختفاء كل دور للدولة على صعيد الاقتصاد العالمي. وهو ما أدى بديكن إلى القول بأنه على الرغم من إعادة النظر في وضع الدولة القطرية، فإنه مع ذلك يصعب قبول فكرة أن الدولة لم تعد لاعبا أساسيا في أنظمة الاقتصاد العالمي، وهو بذلك يدعم مقولة R. Wade، 1996، الذي ينبه إلى أن "التقارير القائلة بموت الاقتصاد الوطني مبالغ جدا فيها"،<sup>2</sup> فرغم تدني قدرات الدولة وانسحابها من بعض الأحيزة والأبعاد لمصلحة لاعبين جدد (منظمات دولية، تكتلات جهوية، شركات عبر قومية...)، رغم عملية "الإخلاء" هذه Hollowing out's of the state، بحسب تعبير Bob Jessop، 1994،<sup>3</sup> تبقى الدولة الوطنية الأكثر أهمية كقوة لتشكيل الاقتصاد الوطني، ومن بين أهم صانعي السياسة العامة على المستوى الداخلي، فلا يوجد تراجع على كل الجبهات، فرغم تحلل حاجز الحدود الوطنية وأن إمكانية

<sup>1</sup> ديكن، "العولمة: منظور اقتصادي-جغرافي"، ص ص 104-105.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 112.

<sup>3</sup> Bob Jessop, "The Future of the State in an Era of Globalization," *International Politics and Society* 3 (2003): 7.

<http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2003-3/artjessop.pdf>



النفاذ إلى الداخل أصبحت ممكنة مع بعض السهولة، بيد أن الدولة تظل دائما كوحدة إقليمية تقدم نفسها كوعاء للثقافات المتميزة والممارسات المؤسسية، ويظهر ذلك في مفهوم نظام الأعمال Business System الذي يقول به Richard Whitley، 1992.<sup>1</sup>

لهذا يرى ديكن أن تواصل التميز الوطني في هياكل وسياسات تساعد تكوين الأنماط المحلية والوطنية والدولية للأنشطة الاقتصادية لهو أمر وارد. لهذا لا يجب القفز على بعض الحقائق، فكل الدول مازالت تمارس دورا مهما في الحقل الاقتصادي (الطرح المتجدد لبولاني) في مجال السياسة العامة، إذ تتعاطى الدول بطرق مختلفة وتجدد أساليب متباينة للتعاطي مع نفس المشكلات، وهذا ما يؤكد خصوصية كل بلد ونوعية السياسات العامة البعيدة عن التتميط وهذه النوعية والخصوصية لكل دولة كمعطى مؤسسي تعكس أنواع المؤسسات والممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، لهذا فإن متغيرات بعينها يكون لها الأثر الحاسم في توجيه السياسات الاقتصادية حسب P. Dicken، 1998، نذكر منها الوضع السياسي والثقافي للبلد، ومدى قوة مؤسسات البلد وجماعات المصالح فيه، وحجم الاقتصاد، وحجم الموارد، والوضع النسبي للدولة في الاقتصاد العالمي. إن دور الدولة مازال ذو أهمية في الاقتصاد العالمي، وإن وظيفتها الإقليمية كوعاء مصهور بتاريخها، معناه أن هناك درجة واضحة من التمايز والتنوع الجغريين. فالصورة متنوعة جغرافيا في إطار نظام الدولة أكثر مما هي صورة موحدة.<sup>2</sup>

بعد أن تحدى ديكن نهاية الجغرافيا يتحدى مقولة الشركات العالمية من دون وطن Denationalized ومن دون جنسية، فالحقائق الواقعية تؤكد أن البيئة الأم الوطنية للشركات متعددة الجنسيات تبقى تمارس تأثيرا كبيرا على كيفية أداء العمل، فرغم عمليات التكيف التي تحدثها الشركة كما تعتمد إلى توطين أحد فروعها وفق البيئة المحلية من باب التضمين، مع ذلك يظل تأثير الأصول الجغرافية قويا جدا، ولو كان صحيحا هذا الافتراض لأمكننا أن نرى هذه الشركات TNCs قد أمنت معظم أصولها وعمالتها من الخارج وهذا لا يحدث مطلقا، حسب دراسة Y. S. Hu، 1992، والتي استنتج فيها أن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة وطنية لها عمليات دولية (أي فروع أجنبية).<sup>3</sup> أي استمرار طرح الدولة، لهذا لا يمكن أبدا أن نقول بأن الشركة متعددة الجنسيات TNC تتحدى وجود الدولة وتعد

<sup>1</sup> ديكن، "العولمة: منظور اقتصادي-جغرافي"، ص 112.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 112-113.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 113-118.

تهديدا لها. ويظهر ذلك في مؤشرات محددة إذ ينذر أن نجد مديرا من جنسية غير جنسية بلد منشأ الشركة، فحسب J. Sopford و Susan Strange، 1991، قلما تعكس جنسية أعضاء الإدارة العليا للشركة التوزيع الجغرافي لعملياتها.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق تبين دراسة L. W. Pauly و S. Reich أن الشركات المتعددة الجنسيات تتصرف على أساس وطني، وأنها تحترم مبدأ التمايز بعكس فكرة التقارب (convergence). وفي هذا الصدد يقول الباحثان: "مازالت المؤسسات الوطنية المتينة والتقاليد الفكرية المتميزة تشكل وتسير كما يبدو القرارات الحاسمة للشركات... وتبقى هناك فروق وطنية نظامية وهامة بين عمليات الشركات متعددة الجنسيات في مجال إدارتها الداخلية وتمويلها طويل الأمد، وفي نشاطها في مجال التطوير والبحوث وفي استثمارها المتشابك واستراتيجيتها التجارية... وإن البنى المحلية التي في إطارها تتطور منشأة ما منذ البداية تترك طابعا ثابتا على سلوكها الاستراتيجي".<sup>2</sup>

وعملية التكيف مع البلد المضيف والبيئة المحلة وإن كانت واردة جدا، مع ذلك يجادل كل من Reich و Pauly بأن الشركات متعددة الجنسيات "تكيف نفسها عند الحدود، ولكن ليس كثيرا في جواهر الأمور". فصحیح أن الشركات عبر القومية تنشط عبر الحدود في منظومات متشابكة، وفي عالم شبكي، لكن عملها لا بد أن يقع في مكان محدد وفي إقليم وطني معين، ورغم القدرة التفاوضية الكبيرة التي تمتلكها هذه الشركات لفرض شروطها، لكنها في الوقت نفسه مدعوة لاحترام المحددات المؤسسية، والشروط الاجتماعية والثقافية المميزة للمجتمعات الوطنية،<sup>3</sup> ويبدو هنا التفاعل الحاصل بين سمات وهوية الشركة التي تأخذ من المصدر الوطني من جهة وبين عامل التكيف مع "المحلي" من جهة أخرى، وهو ما يحيلنا إلى القول بأن نهاية الجغرافيا هي مجرد وهم، وأن التتميط هو طرح مبالغ فيه، وأن الإطار الدولي مازال يلعب دورا مهما، ولكن بطرق أخرى، هذا طبعا ما يؤكد عليه البردايم المؤسسي.

يرى الأستاذ أمحد برقوق أن العصر الجديد الذي أفرزته الحركات الكلية التي عجلت بأفول المنظومة السوفيتية بما كل ما تحمله من مضامين أيديولوجية ومحددات القوة وما أنعكس أثره على الخارطة العالمية بانهايار التعدد المعياري والسير نحو الأحادية الأيديولوجية ما دفع البعض إلى إصدار شهادة وفاة للتاريخ (فوكوياما، 1993)، وانتصار الليبرالية بوجهها الديمقراطي والرأسمالي على الطراز

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 118.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 119.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 120-121.

الأمريكي، طبعا هذا الأمر يبدو غير محترم للتاريخ نفسه فإذا كان عهد السلم الروماني Pax Romania دام لفترة فقط، فإن عهد السلم الأمريكي المبشر به Pax Americana، له نفس احتمالات الزوال التي كان السلم الروماني عرضة لها بانهييار روما. فالقيم المحملة في ما بعد الحداثة تتشد إعادة الاعتبار للإنسان- المواطن بوصفه المكون الحيوي لحياة الدولة، وأن قدسية الدولة التي تكرست تاريخيا فكريا وممارسة، بعد واستقاليا لم تعد مطروحة إلا لإعادة النظر فيها.<sup>1</sup>

إن العولمة ليست مجرد ظاهرة موضوعية كما نرى، بل هي أيضا عملية Process تقف وراءها دول كبرى (بخاصة الو.م.أ)، والتي قد تعمل على توقيفها، كما أسلفنا إن استطاعت، إن المسعى الحالي لهذه القوة الكبرى الذي يسجل في خانة الهيمنة Hegemony يكمن في تصدير النموذج الحياتي ومنظومة القيم التي يتبناها الفكر الليبرالي على الطراز الأمريكي، لتشكيل ما يسمى بالمواطن العالمي عبر العالم، الذي يؤمن بنفس القيم من باب التنميط، سواء في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، أو النمط الحياتي، والنمط الاستهلاكي، والديمقراطية واقتصاد السوق. إن هذا المسعى (العملية) تحكمه ضوابط عقلانية (تسليع كل شيء)، كما تحكمه ضوابط معيارية، بحكم أن سياسات الهيمنة لا يقف فقط وراءها المكسب الاقتصادي العقلاني، وإنما أيضا ذات بعد حضاري تريد تحييد الأعداء المحتملين بإلباسهم نفس القيم الليبرالية وبالتالي مئاقتهم وتنميطهم وإحاقهم.

يرى أمحمد برقوق أن منطق الحكم العالمي يقوم على عدة عمليات متكاملة:

- 1- النظر إلى الدولة على أنها فاعل محوري ولكن ليس وحيدا، مع الاحتفاظ بمبدأ السيادة في مجالات ضيقة: كالحق في تبني نظامها السياسي والاقتصادي، والقانوني، وهذا باعتراف المجموعة الدولية، هذه الدولة ذات بنية وظيفية مرنة قادرة على الاندماج في المحيط المعولم.
- 2- بناء منظومة قانونية ترتكز على أولوية الإنسان المواطن قبل الدولة (تقهقر مبدأ عقل الدولة)، وهذا ضمن نطاق التمكين، والارتقاء الاجتماعي والسياسي بحسب منطق العدالة.
- 3- نشر قيم الديمقراطية التشاركية عن طريق أساليب القوة (حالة هايتي)، أو عن طريق المرافقة التعاقدية (MEDAL بالنسبة للاتحاد الأوروبي، MEPI للو.م.أ، ACE للأمم المتحدة...)، أو عن طريق المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، أو بإقرار العقوبات الاقتصادية.
- 4- العمل على تجريم الانتهاكات الخطيرة للحقوق للإنسان.

<sup>1</sup> أمحمد برقوق، "الكوننة القيمية وهندسة ما بعد الحداثة"، دراسات استراتيجية، ع.6 (جانفي 2009): ص ص 75-76.

5- انشاء منظمة التجارة العالمية والتي لا تعمل فقط على ضمان حرية التجارة، وإنما تؤدي إلى تسهيل عملية الاندماج بتفكيك القيود التجارية الوطنية.

6- تطوير فلسفة عمل الأمم المتحدة والانتقال بها في مجال السيادة الدولية، من مبدأ عدم التدخل إلى التدخل الإنساني وواجب الحماية الإنسانية.

إن عالم الغد كما يتوقع الأستاذ أمحد برقوق لن يكون متجانسا بل حركيا وهجيناً.<sup>1</sup> فهل نحن بصدد الانتقال من علاقات دولية إلى علاقات كونية؟

يرى الأستاذ عبد السلام يخلف أنه إذا كانت الدولة تاريخياً هي المسؤولة عن انتصار عقيدة السوق والنظام الرأسمالي، فإنه بدأ الحديث في هذه الأفية الثالثة عن دولة ما بعد السيادة والتي لا تعني أبداً فكرة نهاية الدولة، وإنما مؤسسة المؤسسات هذه، بحسب تعبير موريس هوريو - ستظهر في **تمثلات جديدة**، خاصة بالنسبة للدول القوية والتي تكون فاعلة ومقاومة للضغوط العولمية، ومحتفظة ومتمتعة بالسيادة في عدة مجالات حيوية، كما يرى بذلك S. Krasner، وكما يعتقد فيليب تشرنى أنها انتقلت من دولة الرفاه إلى دولة المنافسة "تتعامل بذكاء مع تحديات العولمة، بطرق مبتكرة، ولكن تتخذ وظائف جديدة وتتخلى عن أخرى تقليدية تحت هذا الثقل الجديد (العولمة)، والذي يعتبر أهم تحدي للدولة الأمة منذ واستقالياً".<sup>2</sup>

كما يرى سالم برقوق "إنه تحول في المسلمات وتغيير في المحتوى والمفاهيم... فالمواطن أصبح عالمياً والدولة أصبحت منطقية أو ذكية... والحكومة أصبحت راشدة أو إلكترونية... والمجال أصبح افتراضياً لا جغرافياً... والطبقة الاجتماعية أصبحت كسموقراطية... والإدارة أصبحت سيبروقراطية Cyberocracy والوعي السياسي لم يعد انتمائي ولكن نفعي... والحرب أصبحت نفسية أكثر منها عسكرية... إنه تحول أيضاً في المادة التي تدرسها العلاقات الدولية".<sup>3</sup> بحيث تغيرت طريقة التعاطي النظري مع الواقع الدولي بعودة المناظرات المعيارية وإحياء التقاليد المعرفية لمدرسة فرانكفورت النقدية، وبعض الاتجاهات الرمزية. إن عالم ما بعد الحدائة يدفع نحو فتح المجال أمام إسهام المقاربات الحقوقية التي تحاول إلباس الطابع الإنساني على بعض المحتويات كالتمتية، والأمن، والرشادة، والتدخل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 78-79.

<sup>2</sup> عبد السلام يخلف، "الرشادة في عصر العولمة"، دراسات استراتيجية، ع.6 (جانفي 2009): ص ص 88-92.

<sup>3</sup> سالم برقوق، "ابستمولوجيا العلاقات الدولية في ظل حقوق الإنسان"، دراسات استراتيجية، ع.6 (جانفي 2009): ص ص 106.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 106-107.

يرى أمين بأن الرأسمالية الجديدة (النيولبرالية) تتسم بثلاثة طوع، والتي تشكل محتوى لخطابها:

- 1- التنظيم الجديد للعمل في إطار مجتمع الشبكات.
- 2- تحول ملكية راس المال نحو الرأسمالية الشعبية،<sup>1</sup> أو مجتمع المساهمين Shareholders Society، طبعا هناك ظروفات لا تزال تدافع على موضوع تركيز الثروة في أيدي البرجوازية بل وأنها كاتجاه في الدول ما بعد الصناعية تبرز عادة بقوة، نجد هذا عند ديفيد هارفي، الذي تحدث عن استعادة السلطة الطبقة من طرف البرجوازية من خلال الحركة النيولبرالية.<sup>2</sup>
- 3- صعود المعرفة (العلم) كعامل حاسم في عملية الإنتاج.<sup>3</sup>

كل هذه التصورات حسب سمير أمين لا ترقى لأن تكون حقائق بل هي مجرد خطابات تبريرية، فالتعويل على التكنولوجيا لتكريس مجتمع الشبكات الذي يلغي التراتبية الشاقولية ما بين الأفراد والشرائح، وإحلال مكانها العلاقات الأفقية، وظهور الفرد بوصفه فاعلا للتاريخ "هو مجرد وهم"، إذ يجب أن نتساءل حول من يتحكم في استخدام التكنولوجيا؟ كما أن "الرأسمالية الشعبية" تعد صيغة شديدة الادعاء كنمط تراكم مالي جديد مزعوم، وهو مفصول عن واقع العلاقات الاجتماعية، التي مازالت الطبقة البرجوازية مستحكمة فيه. وأخيرا ما تقرره الليبرالية الجديدة كون أن العلم هو العامل الحاسم في العملية الإنتاجية، وأن التكنولوجيا قادرة على حل كل مشاكل الإنسان، يبدو خطابا جذابا لكن الحقيقة أن المعرفة كانت دائما رصيذا يستعمله الإنسان في الإنتاج سواء كان صيادا أو مزارعا بسيطا، وخطاب العلم هذا يخفي وراءه تعتيا كبيرا إذ يجب الفصل ما بين المعرفة كإسما وما بين العلاقات الاجتماعية المسؤولة والموجهة لعملية الإنتاج أي من يملك المعرفة ومن يحتكرها، إنها الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات والتي باحتكارها للمعرفة تتسبب بفجوة معرفية/تكنولوجية، تجعل من البلدان النامية تابعة دائما.<sup>4</sup>

حسب أمين فإن الخطاب الأيديولوجي لليبرالية الجديدة يحاج بأن اللحظة الراهنة تسجل انطواء الرأسمالية على ذاتها من خلال الاكتفاء بالتعامل ما بين المراكز الثلاث (أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا) تاركة البلدان الطرفية بعيدة عن كل إمبريالية أو إلحاق، وهذا طبعا ما يرفضه سمير أمين إذ يرى

<sup>1</sup> سمير أمين، "شيخوخة الرأسمالية"، تر. منى طلبة، في تحديا للهيمنة الأمريكية: الطريق إلى عولمة بديلة، تحر. محمود أمين العالم (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 87.

<sup>2</sup> ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة، تر. مجاب الإمام، ط1 (الرياض: دار العبيكان، 2008)، ص ص 35-38.

<sup>3</sup> أمين، "شيخوخة الرأسمالية"، ص 87.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 87-88.

بزوغ فجر جديد " للإمبريالية الجماعية الجديدة"، التي تستدعي مزيداً من العنف، وتظهر المراكز الثلاث في تنظيم هرمي وليس أفقي تأتي على رأسه الو.م.أ بوصفها القوة التي تحاول الهيمنة على العالم، ويظهر شركاؤها في الثالوث القطبي الاقتصادي ممولين ومنخرطين في عملية التمويل لمشروع الهيمنة الأمريكي. إننا بصدد نزعة كونية برجوازية تغذيها أيديولوجية "طائفية" رجعية خاضعة لتقاليد الشمال الأمريكي كما يقول سمير أمين، إن هذا الانحياز الدغمائي للخصوصيات الثقافية ما هو إلا انتكاسة " ثقافية" إنه واقع سيتسبب عن طريق مقاومات أصولية لهذه الثقافة في تكوين حالة صدام،<sup>1</sup> بمفهوم هنتغتون.

يذهب كل من A. Negri و M. Hardt، 2001، إلى القول بأن هناك إمبراطورية بدون إمبريالية تقدم نفسها كشبكة من السلطات "ليس لها مركز وإنما هي منتشرة في كل مكان، وهو ما يقوض الكيان الذي تشكل الدولة القومية ركيزته، ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو القوى الإنتاجية القائمة على الثورة التكنولوجية، وحسب أمين فإنه تحليل ساذج الذي يذهب هذا المذهب إذ أنه تبسيطي تسطيحي اختزالي وإقصائي لمجال العلاقات الاجتماعية، إذ يجب الربط ما بين الدولة وواقع العولمة، فطالما كانت الرأسمالية نزاعة للعالمية في تطوراتها وحقبها المختلفة، ولطالما كانت الدولة داعمة لتطور الرأسمالية ذاتها، والقول بعدم وجود الدولة هو قول مجاني.<sup>2</sup>

لاشك أن الرأسمالية مرت بحقب عديدة منذ التجارية إلى الصناعية، ثم للبرالية، فالاجتماعية، إلى النيولبرالية، وكان الطابع الإمبريالي على المستوى الدولي حاضراً دائماً، لكن في الوقت الراهن هناك اختلاف بسيط حسب أمين إذ أن الرأسمالية الجديدة تسندها الدولة، والمنظمات الدولية ( البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وهو ما يحيلنا إلى طرح الهيمنة بالمؤسسات ( Gilpin, Kindleberger). فهذه المؤسسات الدولية تقف وراءها دول كبرى، بخاصة الو.م.أ، كما أن القوى الكبرى تغطي ضعف أدائها الاقتصادي بنفوذها السياسي وأحياناً كثيرة بفعل عامل القوة والإمبريالية، والارتباطات البنوية التاريخية مع العديد من الدول سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

إذن نهاية الدولة الأمة ما هو إلا حماس زائد. فالدولة تقف وراء العولمة، لأن من سمات العولمة أنها عملية يقف وراءها فاعل، تشتغل لمصلحة الأقوى، بالإضافة إلى كونها ظاهرة، وقد تتحول بعض

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 91-95.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 96.

<sup>3</sup> سمير أمين، "الطموح المفرط والإجرامى للولايات المتحدة للسيطرة الاقتصادية على العالم"، في تحدياً للهيمنة الأمريكية: الطريق إلى عولمة بديلة، تحرير محمود أمين العالم (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص ص 150-151.

الدول التي روجت للعولمة إلى مناهض لها لما تقل تنافسية اقتصادها، فالولايات م. أ. تجنح اليوم نحو الحمائية Colbertisme التي ساهمت في تفكيكها تاريخيا عبر اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية، وهو ما يؤشر ربما على انكفاء على الذات وعزلة جديدة للو. م. أ، في خضم صعود القومية الجديدة.

- العولمة تقف وراءها قوى عديدة وفواعل نشك في أنها مستقلة عن الدولة سواء BIRD أو FMI، OMC، وبعض الأنظمة الدولية International Regimes، أو حتى الشركات المتعددة الجنسيات...

- إن القول بنهاية الدولة في إطار عوامل اقتصادية وثقافية (وهو ما بينا محدوديته) يقصي العامل السياسي الذي مازال يستدعي الدولة، ويقصي بصفة تعسفية ظواهر دولية كالهيمنة، بمنظورات بديلة تسطيحية، فعمليات الاختراق العميقة والتحول الاقتصادي والسياسي لا تخرج في كثير من الأحيان عن إطار الهيمنة. إنها عملية تكيف جديدة للدولة، ولا ندري ما هو الوضع المستقبلي الذي تستقر عليه في ظل التجاذبات والتفاعل وعمليات التضمين.

### المطلب الثاني: الدولة وعملية الحت من أسفل - الحوكمة:

إن التدليل بمصطلح الحوكمة على قوى الحت المجتمعية، أو ما يسمى بصعود القطاع الثالث (المجتمع المدني) ودور القطاع الخاص الاقتصادي في عملية الحكم، لا يعفينا من القول بأن هناك عدة مستويات للحوكمة (Gouvernance)<sup>1</sup>. إن تركيزنا سينصب على الحوكمة في بعدها الدولاني (Etatique) كبردايم جديد يعيد ترتيب مفردات السلطة، كما يعيد هندسة أجهزة السلطة السياسية، والجهاز الإداري المنخرط في تنفيذ السياسات العمومية، ولا نركز على المنظور الثاني والذي لا نراه جديدا والمتعلق بمحاربة الفساد، إذ أن الدولة في مبرر وجودها ووظائفها الأساسية تاريخيا كانت دائما في مجابهة ظاهرة الفساد، إن ما نراه جديدا هو المنظور الأول الذي يتضمنه هذا الإطار الإرشادي الثوري بمفهوم (توماس كون)، والذي يبشر بهندسة جديدة للدولة ووظائف جديدة. ولأن "الوظيفة أسبق من البنية"، تريد الحوكمة - في النهاية- أن تنزل الدولة في إطار محيطها الداخلي من مركزيتها وفوقيتها Suprématie، وتجعلها فاعلا مع الفواعل المجتمعية الأخرى (المجتمع المدني، والقطاع الخاص الاقتصادي)، ولكن هذه المرة ليس من منظور تعددي، وإنما من منظور الشراكة السياسية بين مختلف هذه الفواعل الحوكمية، وهو ما يجب التوقف عنده.

- لكن مع ذلك هل تبقى الدولة تتمتع بنوع من الامتياز والتفوق على بقية الفواعل المجتمعية؟

<sup>1</sup> شجرة الحوكمة: حوكمة الشركات، الحوكمة المحلية، الحوكمة الوطنية، الحوكمة الأوربية، والحوكمة العالمية.

- ثم ما هي حدود الفضاء العام والفضاء الخاص؟

يذهب روبرت كيوهن وجوزيف س. ناي الابن إلى أن: "الحكم (العالمي) يعني الاجراءات والمؤسسات الرسمية وغير رسمية التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما، والحوكمة جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع التزامات رسمية ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم وأحيانا بدون سلطة حكومية".<sup>1</sup>

يجادل الباحثان بأن الدولة القومية بعيدة عن أي صيغة من صيغ الاستبدال كون أن الدولة مازالت الأداة الرئيسية في الحكم المحلي (الوطني) والعالمي، وبدلا من ذلك تظل الدولة من بين الفواعل الأساسية، ويظهر القطاع الخاص والقطاع الثالث كصاحبي دور مكمل في جغرافية أكثر تعقيدا.<sup>2</sup>

ويذهب Lawrence Lessing إلى أن الحوكمة يمكن لها أن تحقق بالقانون أو المبادئ، أو الأسواق، ففي عالم تسود فيه تكنولوجيا الاعلام والاتصال " ينتقل التنظيم الفعال من صانعي القانون إلى واضعي الرموز"<sup>3</sup> وواضعوا الرموز ليسوا بالضرورة المؤسسات السلطوية الرسمية، فقد يكون مؤسسات غير ربحية (NPO) أو منظمات غير حكومية، أو شركات، أو شركات متعددة الجنسيات (TNC's). كما يرى Kenneth Waltz، 1999، أن استجابات الدولة لملازمات العولمة تختلف من دولة لأخرى ولكنه بالنسبة لكل الدول فإن العولمة بعيدة عن مسألة إلغاء الدولة. على عكس S. Sasser، 2000، الذي يقول بمفهوم إعادة توضع السياسات من العواصم القومية إلى مدن عالمية تُولف "جغرافية جديدة للمركزية" مجتازة بذلك الحدود القومية، وكذا الحدود ما بين الشمال والجنوب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> روبرت و. كيوهن، و جوزيف س. ناي الابن، "تمهيد"، في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير جوزيف ناي وجون دوناهيو، تر. محمد شريف الطرح، ط1 (الرياض: دار العبيكان، 2002)، ص 32.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> هو في الأصل مفهوم لـ Robert Reich، 1991 في كتابه L'économie Mondialisée، وواضعوا الرموز هم المهندسون والفنيون والباحثون كخبرة تقيم منهجية العامل على المستوى العالمي، أنظر:

- آلان توران، **براديفما جديدة لفهم عالم اليوم**، تر. جورج سليمان، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 50.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 40-41.



تؤثر العولمة في الحكم المحلي بصورة كبيرة، لكنها أبعد ما تكون عن تقويض الدولة الأمة، فاستمرار التقاليد السياسية الوطنية والثقافات القومية التقليدية يعني في الآن نفسه استمرار الدولة كمؤسسة رئيسة للحكم، لكن السياسات العمومية ستكون تحت تأثير وضغط مباشر جراء تآكل الكفاية الاقتصادية ومشكلة إعادة التوزيع العادل واللامساواة، والتي ترافق العولمة. لقد أصبحت عملية القرار صناعة جماعية، ولم تعد القرارات أمرا من أمور الدول والمنظمات الحكومية حصرا، فالشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج، كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية. نتيجة ذلك، إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون على شكل شبكات بدلا من مراتب أو طبقات، ويجب أن تكون له أهداف بالحدود الدنيا بدلا من أهداف عالية الطموح وتوسعي " الحدود الدنيا الشبكية" للحفاظ على العمليات الديمقراطية القومية.<sup>1</sup>

إن المشاركات المتشابكة بين الحكومات عبر القطاعات (المنظمات الحكومية العالمية) والقطاع الخاص والقطاع الثالث تعد جزءا من الحل، لكنها تطرح مشكلات عدة، لاسيما مشكلة الشرعية، فاشترك الفواعل غير الحكومية غير المزودة بشرعية انتخابية يتحدى منطق حكم الأغلبية، وفي هذا يرى A. Applbaum، 2000،<sup>2</sup> بأنه من المهم ألا نفكر بركن الشرعية (مسألة اتخاذ القرار، من زاوية اجرائية بمعنى تصويت الأغلبية، ويجب إيجاد أنماط جديدة تؤكد مساهمة المواطن دون الاعتماد كليا على الانتخابات.<sup>3</sup> ولكن هذا يعد رهانا معياريا ومثاليا (المثل الديمقراطية)، وتحديا أمام فلسفة الحوكمة.

يذهب Keohane و Nye، إلى أن الدولة تحيا اليوم في ظل الاتجاه نحو مزيد من تعميق العالمية Transnationalisation والاعتماد المتبادل ما بين الدول وهو ما يسمح بإيجاد مزيد وأنواع أخرى من الأنظمة الدولية التي تسهر على تنظيم وتوجيه التفاعلات الدولية، كما يرى Chansac، 2006، أنه سيسجل انتقال حقيقي لمفهوم الوكالة والتي تتدخل لصالح الدول، وتمارس ضبط دوليا على سلوكيات الدول وهذا ضمن نطاق الأنظمة الدولية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 66.

<sup>2</sup> آرثر أبل بوم، "الثقافة والهوية والشرعية"، في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير جوزيف س. ناي و جون دوناھيو، تر. محمد شريف الطرح، ط1 (، الرياض: دار العبيكان، 2002)، ص ص 435-436.

<sup>3</sup> كيوهن و ناي الاين، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ص 67.

<sup>4</sup> Catherine Hoeffler et al., "Multi-niveaux et changement dans l'analyse des politiques publiques," Journée d'étude sur *Politiques publiques comparées: étudier le changement dans un monde interdépendant*, (Paris, Vendredi 8 juin 2007), 9.

<https://bit.ly/3bxrsB4>

أما على المستوى الوطني فيرى كل من L. Hooghe و G. Marks، 2002، أن بنية عملية اتخاذ القرار لم تعد وفق الشكل الهراركي التقليدي النازل من الدولة السيدة إلى المجتمع، وإنما أصبح هناك نوع من التفاعلات الأفقية، وكذا وجود استقلالية للفواعل غير الحكومية بالنظر للدولة وهذا في مجال صياغة السياسات العامة، إذ يقولان أنه في ظل الحوكمة: "لا يوجد أعلى ولا أسفل، كما لا يوجد واطئ وعال، كما لا توجد طبقة مسيطرة من الفاعلين، وإنما هناك جمهور واسع مع فواعل خاصة، والتي تتعاون وتتنافس ضمن تحالفات متغيرة". فالدولة هنا تظهر كأحد الفواعل في خضم علاقات أفقية، مبنية على أنظمة تعاون مؤسسية، ويعتقد Muller و Surel، 1998، أن مفهوم الحوكمة يحيلنا إلى ثلاث مشكلات رئيسية:

- 1- نمو الكثافة التقنية وحجم التعقيد الموجود على مستوى النشاط العمومي.
- 2- الطابع المتغير وهامش الارتياح الكبير الذي يطبع محيط الفعل العمومي.
- 3- الانفصال المتزايد ما بين المستوى الانتخابي ومستوى المشاكل العمومية.<sup>1</sup>

تعد الحوكمة حسب Patrick le Galés ، 2006: "مجموعة من المؤسسات، والشبكات، والإرشادات، واللوائح التنظيمية، والمعايير ذات الاستعمال السياسي والاجتماعي، وكذا وجود فاعلين عموميين وخواص يساهمون في استقرار المجتمع والنظام السياسي، وفي توجيهه، وفي القدرة على القيادة، وأيضاً توفير الخدمات لضمان شرعيته".

« un ensemble d'institutions, de réseaux, de directives, de réglementations, de normes d'usages politiques et sociaux ainsi que d'acteurs publics et privé qui constituent à la stabilité d'une société et d'un régime politique, a son orientation, à la capacité de diriger, et à celle de fournir de de services et à assurer sa légitimité.»<sup>2</sup>

إن هذا المنظور الجديد في الحكم، الموسوم بالحوكمة، سيرتب آثاراً مباشرة على الشكل الديمقراطي، فهل تكفي الديمقراطية النيابية معه أم أنه يتجاوزها لنمط جديد من الديمقراطية؟

**الديمقراطية التشاركية:** تقدم الديمقراطية نفسها في إطار نظرية الوكالة (th. de l'agence)، بحيث يفوض المواطنون من ينوب عنهم في الحكم، ولكن أزمة التمثيل تظهر أن هذا النمط مطروح لإعادة النظر حسب C. Pateman، 1970، فالمنطق الديمقراطي اليوم يجنح إلى إشراك المواطن بصفة دائمة ونشطة في دواليب الحكم، فعملية توسيع مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة، إضافة إلى ازدياد فرص جديدة للتدخل حتى في عمل الإدارة العامة من طرف الفواعل غير الحكومية، يقود شيئاً فشيئاً إلى إطار

<sup>1</sup> Ibid., 9-10.

<sup>2</sup> Ibid.

B. ) Strong Democracy "الديمقراطية القوية" (D. Held, 1996)، إنه نموذج "الديمقراطية القوية" (Strong Democracy) (Babber, 1984)، والذي يسمح من خلال مشاركة المواطن والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بتقليص المسافة ما بين الحاكم والمحكوم، وتلافي الاختلالات التي تسبب فيها الديمقراطية التمثيلية، والسير نحو اشراك المواطن بصفة فعالة في صنع القرار العمومي.<sup>1</sup> يبقى هذا المسار خاضع لتنوعات مختلفة بحسب العامل المؤسساتي التي تسير وفقه تقاليد الدول، فيبدو اختياريًا أو اجباريًا، كما يبدو استشاريًا أو إلزاميًا بمبادرة السلطة أو الهيئات الاجتماعية.

إن الديمقراطية التشاركية تمنح للمواطن سلطة التدخل والرقابة على سير الإدارة، فالمرتفق بالنظر إلى أنه المستفيد من الخدمات العامة لم يعد ذلك الخاضع أو المستهلك السلبي للخدمة العامة، بل أصبح فاعلا وله حق التعقيب، وحق إبداء النظر في نوعية الخدمات العامة المقدمة، فالإدارة ذاتها مدعوة لدمقرطة نفسها، وهو ما يؤدي إلى نفي المنطق البيروقراطي التقليدي القائم على مكونين: المسافة الموجودة ما بين الإدارة والمرتفق Distanciation، وكذا مبدأ الأحادية Unilatéralité المكرسة لسلوك الإذعان بالنسبة للمواطن أو المرتفق Usager. وعليه فإن الفصل التقليدي ما بين السياسي والإداري، والذي ينتمي إلى المذهب اللبرالي لم يعد له وجود،<sup>2</sup> في ظل تبدل النظرة ذاتها للمرتفق، فهو في المقام الأول يعد مواطنًا،<sup>3</sup> يتمتع بحقوق واضحة منها المشاركة في تصور الخدمة العامة.

تبدو الحوكمة المحلية كنموذج عملي لتمكين المواطن من المشاركة في المقاطعة أو البلدية (Démocratie municipale) أو المدينة، وهذا من خلال اللجان فوق البلدية، ولجان الأحياء... والتي تنظر في مسائل ذات الأهمية، لاسيما تلك التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر، ففي بعض المدن الفرنسية أصبح المواطن يتمتع بحق النظر في ما يسمى بـ "الأظرفة المالية للأحياء"، وبدءا من التعديل الدستوري الفرنسي لـ 28 مارس 2003 اعترف للسكان بحق التظلم "Droit de pétition" بشأن مسائل يحق للمجلس الشعبي التداول والفصل فيها.<sup>4</sup> فلم يعد القرار محتكرا من السلطات الرسمية فهناك مفهوم المشاركة الفعالة، كما أنه لم يعد نهائيًا وأحادي الاتجاه، إذ أن المواطن له حق النظر والتعقيب.

<sup>1</sup> Jacques Chevallier, *Etat post-Moderne*, 2<sup>ème</sup> édit. (Paris: L.G.D.j, 2004), 169.

<sup>2</sup> طرح الذرائعية الإدارية: الإدارة ليست سلطة، لأن محدد السلطة هو ركن الشرعية، وطبعا تأتي الشرعية من الانتخاب، بينما الإدارة كجهاز يخضع للتعين، وبالتالي فطبيعتها أذاتية تنفيذية وليست قرارية، ذلك مجال السلطة السياسية، فشكليا تظهر الإدارة كجهاز خاضع للسلطة التنفيذية المنتخبة، بحسب طرح الذرائعية الإدارية وفق المنظور اللبرالي.

<sup>3</sup> Chevallier, *Etat post-Moderne*, 172.

<sup>4</sup> Ibid.

إن هذا البعد الجديد يعد انفصالا حقيقيا عن النموذج الفيبييري الذي يضع الدولة و"يدها" الإدارة العامة موضعا مركزيا وفاعلا في النشاط العمومي متخذا من المجتمع بناءا شرائحيا بمختلف مؤسساته، تتموضع الإدارة العامة على قمة الهرم الاجتماعي، بصفة فوقية أمره، أحادية الجانب والاتجاه الشاقولي النازل تجاه الجمهور التابع والخاضع، أو نموذج Top Down في مجال صياغة السياسات العامة. إن عمل الإدارة لا يخرج عن معيار واحد هو المشروعية القانونية بينما الديمقراطية تتطلب أكثر من هذه المشروعية إنها تتطلب حضور ركن الشرعية، والنموذج الفيبييري يرى بأن الإدارة تحوز شرعية غير مباشرة بحكم أنها خاضعة للسلطة السياسية، لهذا فإن الحوكمة تسعى إلى إيجاد تصور جديد لعمل الإدارة يزودها بشرعية مباشرة (دمقرطة الإدارة).

### إعادة النظر في النموذج الفيبييري من خلال منظور الحوكمة:

هناك خطان للهجوم على نموذج فيير هما: النموذج السوقي في الإدارة. وثانيا: الحوكمة بدافع تطعيم الديمقراطية. في هذا السياق سنتسني المدخل الأول بحكم أن هدفه ليس إعادة هندسة السلطة وأجهزة الدولة لتحقيق المثل الديمقراطية وإنما يبحث عن الفعالية (العقلانية)، فنموذج المناجمنت العمومي الجديد الذي يبشر به David Osborne و Ted Gaebler، 1992، يهدف إلى تحقيق المردودية والفعالية باستلاف النموذج السوقي واستثناس منطقته داخل الإدارة العامة، حتى وإن تحدث عن اشراك المواطن أو جعل السلطة في يده.

إن بردايم الحوكمة لا يخرج عن تأثير النيولبرالية، يريد افرار الدولة من أي مضمون سيادي فوقي، فالحكومة المقابلة Entrepreneurial g. موجودة في وضع تنافسي مع بقية الفواعل الاقتصادية الأخرى،<sup>1</sup> حتى في مجال تقديم الخدمة العامة، ناهيك عن مسألة خصخصة المرافق العامة ذاتها، وهذا كله ينضوي تحت إطار "الدولة المحدودة". وهي تحاول تطهير الدولة من أي مظهر سياسي -سيادي- بجعلها متساوية مع الفواعل الأخرى الخاصة في وضع تنافسي أو تعاوني شراكي (التعاقدية)، إنه اتجاه نحو الأفقية أو الشبكية عن طريق مد صلات مع المجتمع وفواعله.<sup>2</sup>

كما أن نظرة فوقية السوق بالنظر إلى الدولة، حسب S. Gill، 2001، من خلال النيولبرالية تعمل على فصل السياسة الاقتصادية عن الحسابات السياسية (الجهة الاجتماعية)، بحيث تجعل الحكومة

<sup>1</sup> Calliope Spanou, "Abandonner ou renforcer l'état webérien?," *revue française d'administration* (2003): 114.

<https://bit.ly/3rzuMRY>

<sup>2</sup> Stephen Osborne and Kate McLaughlin, "The NPM in context," in *NPM*, edited by Kate McLaughlin, Stephen P. Osborn, and Wan Rerlie, 1st ed. (NY: Routledge, 2002), 7-14.

أكثر استجابة لقوى السوق الحرة، وأقل التفاتاً لمتطلبات الشعب الديمقراطية.<sup>1</sup> ويبدو هذا التصور الجديد ممكناً وقابلاً للتطبيق في ظل مزيد من اللامركزية الإدارية أو حوكمة محلية تتحقق من خلالها سلطة المواطن المشارك في القرار العمومي المحلي الذي يمس جوانب حياتية بصفة مباشرة.

إذن نحن بصدد حالة من التطهير السياسي للدولة، عملية إخلاء من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، وإنزال الدولة من فوقيتها وتجريدها من امتيازات السلطة العامة بخضوعها ذاتها لقواعد القانون الخاص، حكومة متقلصة تمنح الأدوار التي تمتعت بها تقليدياً في ظل نموذج دولة الرفاهية إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومسألة لا تقل أهمية وهي أنه في إطار الحوكمة العالمية تظهر الإدارة الجديدة واقعة تحت تأثير مباشر للوكالات الدولية للتنقيط والتقييم، والتي تعطي صورة مباشرة عن توجهات الحكومة وأدائها وأداء الإدارة، والتي تتعكس بصورة مباشرة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار الدولي والسياحة... وبالتالي فإن الدولة في مجال صياغة السياسات الوطنية تبدو تحت تأثير مباشر لهذا المستوى، فإنها من هذه اللحظة هي مسؤولة أمام جهتين:

1- جهات دولية (منظمات دولية، منظمات غير حكومية، مؤسسات التنقيط...).

2- أمام شعبها.<sup>2</sup>

إذا نظرنا إلى الحوكمة مع P. Le Galés، 1998، نجدها "عملية تنسيق الفعل لنشاط المجموعات، المصالح والمؤسسات لغرض تحقيق أهداف تم مناقشتها جماعياً وتم تحديدها في خضم محيط يتميز بالارتياح والتجزؤ".<sup>3</sup> إن هذا المنظور يصب في خانة تبديل وظائف الدولة، ضمن تصور الدولة المحدودة "Etat Minimal"، لهذا يرى كل من P. Duran و J. C. thoenig، 1996، أن النظام السياسي المعاصر دخل حالة مورفولوجية جديدة تتميز بالتوسع والتنوع الذي يقود إلى استبدال الفضاء الوجودي الموحد للدولة إلى تعدد مؤسساتي (Polyarchie inst.)، يتسم بالتقابل الموجود ما بين سلطات غير متجانسة، ليس من السهل تقديرها ومن الصعب بناؤها هاراكياً، ضمن إطار غير ممرکز a-centrique، يتميز بتلاشي الحدود،<sup>4</sup> وتتنوع الفواعل التي تتدخل في الفضاء العام.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Jan Drahokoupil, "Internationalization of the state as a local project," (Working paper, Vienna: Institute for Studies in Political Economy, 2006), 10.  
[http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization\\_of\\_the\\_state\\_as\\_a\\_local\\_proj.pdf](http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization_of_the_state_as_a_local_proj.pdf)

<sup>2</sup> F. M. Défarges, *la gouvernance*, 2<sup>ème</sup> édit. (Paris: PUF, 2003), 41-43.

<sup>3</sup> Spanou, "Abandonner ou renforcer l'état wébérien," 5-6.

<sup>4</sup> الأحيزة التقليدية لتدخل الدولة ومجال نشاطها، التي لا يشاركها أو يزاها فيها أحد.

<sup>5</sup> Spanou, "Abandonner ou renforcer l'état wébérien," 6.

وقد ساهمت في هذا الواقع عدة عوامل: كتدعيم التوجه نحو الإدارة المحلية، والتكامل الأوروبي، والعلامة، وظهور جماعات المصالح، والحركة الجمعوية، والأسواق الحرة، والخصخصة، وعمليات الإصلاح الإداري التي تتسبب في تشطي الجهاز المؤسسي للدولة وظهور Quangos<sup>1</sup> والسلطات الإدارية المستقلة، ونمط التعاقدية، والتسيير العمومي الجديد NPM.<sup>2</sup> فعملية التنسيق - والضبط - لم تعد حكرا على الدولة، عن طريق معطى المركزية، والهراركية، والقيادة، فالدولة ذاتها ينظر إليها بوصفها فاعلا من بين الفواعل ضمن محيط معقد، أين تظهر قواعد اللعبة منفصلة من السيطرة المنفردة لأي فاعل بمفرده. حتى في مجال تطبيق السياسة العامة سننتقل من منطق الدراية "Savoir fair" بالنسبة للدولة إلى منطق التوكيل "Faire Faire"<sup>3</sup>، بمعنى أن الدولة توكل مهمة التنفيذ ليس لجهازها الإداري، وإنما لمنظمات اجتماعية (مجتمع مدني غير ربحي أو القطاع الخاص في إطار التعاقدية).

إن الحوكمة تستبدل مفاهيم كالسلطة المركزية الهراركية ووحدة القيادة بمفاهيم بديلة كالتنسيق من بين مختلف فواعل الحوكمة، والاعتماد المتبادل، والتعاون القائم على الثقة، والتسويات البيئية، وكل هذه اللغة Jargon تنتمي إلى علم العلاقات الدولية، ونحن نعرف أن النسق الدولي يتميز بالفوضوية<sup>4</sup>، فهل هذا يعني أن اعتماد هذا المنطق - خاصة بإضعاف الدولة - يقودنا لأول مرة وعلى نقيض تاريخ الدولة إلى حالة من الفوضى على مستوى الدولة؟ إنه لمن المفارقة لما نتحدث عن محاولة تلافي حالة الفوضى في النسق الدولي عن طريق إيجاد ضوابط لذلك كالأنظمة الدولية، والمنظمات الدولية، في حين تبدو الحوكمة مهددة للتوازنات الكبرى داخل الدولة. فهل يكفي السهر على تحقيق المصلحة العامة كهدف لجميع الفواعل في غياب دولة قوية بمفردات الحوكمة من تجنب حالات الفوضى؟ أم أن هناك نموذج نوعي لحضور الدولة، فهي كيان متساو مع الجميع في الطرف العادي، وهي متفوقة لما تمس المصلحة العامة بنفس المواصفات التقليدية؟ لكن مع ذلك من يحدد المصلحة العامة هل الدولة فقط؟ إن الحوكمة لا تقصر هذا على الدولة فقط، إنها بكل بساطة معضلة. إنها تثير إشكالات أكثر مما تجيب على أسئلة محددة لواقع موجود، كما أنها معيارية تقريرية، ومؤدجة بحكم أن التيار النيولبرالي يقف وراء التبشير بها، إنها خطاب يريد أن يؤسس لواقع محدد أو سرد من السرديات النيولبرالية.

<sup>1</sup> quasi non gouvernemental organisations.

<sup>2</sup> Spanou, "Abandonner ou renforcer l'état wébérien," 6.

<sup>3</sup> Luc Rouban, "les paradoxes de l'état postmoderne," *Cités*, n°18 (2004/2): 6.

[http://www.cairn.info/article.php?ID\\_ARTICLE=CITE\\_018\\_0011](http://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=CITE_018_0011)

<sup>4</sup> الفوضى لا تعني العشوائية وإنما هي وضع قائم نتيجة تنازع المصالح الذاتية للدول، في ظل غياب سلطة عالمية منتجة للنظام العام، الناظم والمنمط لسلوك الفواعل، والحائز على القوة القانونية والجزائية (الردع). لكن مع ذلك يمكن نسبيا فهم وتوقع سلوك الدول، عكس حالة العشوائية.

إن فواعل الحوكمة ومن ضمنها الدولة تحل حالات الخلاف عن طريق النقاش العمومي، والمحااجة والافناع والتسويات البيئية. إن المنتخبين والفواعل الاجتماعية والبيروقراطيين في تواصل مستمر، وتظهر الإدارة حائزة على "شرعية" إذا كانت محايدة ومغفلة Anonyme، فشرعيتها من خلال برديام الحوكمة تنساب عبر نشاطها ذاته (شرعية وظيفية).<sup>1</sup> كما تدعو إلى تكريس فاعلية القطاع العام عن طريق اجراءات تقليص النفقات والتحرير الاقتصادي، والتعاقدية، وأدوات التسيير العمومي الجديد.<sup>2</sup>

إن الإصلاحات التي تعد بها الحوكمة وحتى المناجمنت العمومي الجديد أخذت صوراً شتى في مختلف الدول والتي هدفت إلى تحقيق غايات متباينة أحياناً كما يرى كل من M. Bevir, P. Weller و R. Rohdes, 2003 و C. Pollitt, 2001، والذين يجادلون بأن هناك أسطورة تسمى تماثل الإصلاحات، بحيث أن هناك أنماطاً متعددة تظهر فيها تمثيلات الدولة (بنويوا ووظيفيا) ومن خلالها جهازها الإداري،<sup>3</sup> وهذا تبعاً للمحدد المؤسساتي الذي يرى في تاريخ بناء الدولة، وتقاليد الدولة المستقرة عبر الزمن أنهما العاملان المفسران للاختلافات البيئية الموجودة على المستوى المذكور.

إن الديمقراطية التشاركية التي تمر عبر الحوكمة تطرح عدة إشكالات في تقديرنا:

فهل انسحاب الدولة من الناحية الضبطية والإغراق في منهج الحوكمة، وترك المجال فارغاً أمام قوى السوق لا يوقعنا في "شمولية السوق" بدلاً من تسلط الدولة؟ هل قوى السوق المجتمعة والمنتكثة، حتى في أشكال غير رسمية لا يوقعنا في ديكتاتورية من نوع آخر أكثر استغلالية وتسطحية، كما يرى مركيوز في طرحه "الرجل ذو البعد الواحد" - البعد المادي- وأذاتية (خلو من الهدف والقصد في السلوك وفقد المعنى). ومثال ذلك ما تفعله الشركات في مسألة خلق الحاجات المصطنعة لدى الفرد عن طريق الترويج والإعلام،<sup>4</sup> ديكتاتورية إذن أفدح من شمولية الدولة.

إن أحد حسنات الحوكمة كما يجادل أنصارها أنها تتجاوب مع نظرية الأنساق المفتوحة، فهذا البرديام يحاول أن يساير المحيط المتحول لما بعد حداثي إن على مستوى الدولة أو أحد تجسيداتها

<sup>1</sup> Spanou, "Abandonner ou renforcer l'état wébérien," 6.

<sup>2</sup> Mark Bevir and R. A. W. Rhodes, "a decentered theory of governance: rational choice, institutionalism, and interpretation," (Working Paper, colloquium at the Institute of Governmental Studies, University of California, 9 March 2001), 32.

<http://escholarship.org/uc/item/0bw2p1gp.pdf>

<sup>3</sup> Rouban, "les paradoxes de l'état postmoderne," 7.

<sup>4</sup> طرح غالبرايث حول ما يسميه بتشريط الطلب، أنظر:

- جون كينت غالبريت، الدولة الصناعية الحديثة، تر. يحيى علي أديب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1972)، ص 281-299.

(الإدارة العامة)، فالبيروقراطية كنسق مغلق يتلاءم مع البيئات القارة التي لا يعترتها التحول والتغيير، وهو ما لا يتحقق كثيرا على أرض الواقع، وهذه النظرة أدت إلى إخفاقات في تقدير الاعتماد المتبادل، كما تحجب عمليات التفاعل الموجودة ما بين النسق ومحيطه. فالانفتاح على المحيط يجد صورته النمطية في ظل الحوكمة على فواعل غير رسمية، فانخراط هذه الفواعل بصفة فعالة وأكيدة كما يرفعه "خطاب الحوكمة" في صنع السياسات العامة، وعد الدولة مجرد فاعل من بين الفواعل في وضع غير ممتاز سيترك أثارا واضحة على تحقق النموذج الديمقراطي وربما المساس به أصلا:

اشراك القطاع الخاص الاقتصادي والمجتمع المدني مع الدولة في رسم السياسات على أهميتها وحتى في مجال التنفيذ، يجعلنا نتساءل عن ركن الشرعية، فإذا كانت الدولة - المؤسسات السياسية- قائمة على شرعية انتخابية، فإن هذا المحدد غائب في الفواعل غير الرسمية، فهل يكفي كونها حائزة على موارد القوة أن يكون مساويا لأصحاب الشرعية (المنتخبين، والتكنوقراط - شرعية بطريق غير مباشر - تعيينات من المنتخبين). ثم تطرح مسألة التمثيل: هل هذه الفعاليات "الباترونا" أو الجمعيات لها امتداد داخل قطاعاتها الاجتماعية؟ وكيف يمكن قياس قوة أي فعالية بعيدا عن مؤسسة الانتخاب.

إن تجاوز طرح التمرکز حول الدولة State Centered في رسم السياسات وفتح المجال أمام القطاع الخاص والقطاع الثالث ضمن منظور a- centrique و Polycentrique سيحيلنا إلى مسألة في غاية الحسم وهي معطى المسؤولية، فإذا كانت إحدى مؤشرات الحوكمة هي المساءلة للقادة السياسيين والإداريين، فلم لا يطبق هذا الركن على المجتمع المدني ذاته وممثلي القطاع الاقتصادي الخاص، فمن باب "اقتران السلطة بالمسؤولية" كمبدأ راسخ في القانون العام وجب تحمل كل الأطراف المتشاركة في رسم وتنفيذ السياسة العامة المسؤولية عن النجاح أو الفشل، ثم إن هذا المنظور التشاركي اشكالي في حد ذاته على هذا المستوى، إذ تطرح مسألة مسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني أمام من؟ الدولة، أم القطاع المجتمعي الذي تمثله؟ أم الشعب بأكمله؟

- هل يتحمل ثالث الحوكمة المسؤولية أم أن أحد الأطراف فقط صاحب الطرح المتبني؟



- تقييم الفشل: هل سبب الاخفاق يكمن في التصور أم في تطبيق السياسة Implementation؟ ثم أن هذا المستوى يوفر مهربا لكل طرف ليتحلل من المسؤولية إذا كان مشاركا فقط في مرحلة واحدة من عملية السياسة policy process.

- إذا كان يفترض في الدولة درجة معينة من المأسسة Establishment، فهل هذا الحد موجود بصورة أكيدة في هذه الكيانات غير الرسمية، أم أنها غير ممأسسة أصلا وقائمة على أساس من السلطة الفردية؟

- إن انخراط فعاليات المجتمع المدني في عملية صنع القرار العمومي بصفة تشاركية مع المؤسسات السلطوية سيدفع نحو مزيد من الضعف الذي يلحق بمؤسسة الحزب السياسي (مصروفة صفرية لصالح المجتمع المدني)، والتي تضاعل دورها في الحياة السياسية، إذ ستكون الحوكمة عامل وأد للحزب السياسي يتضافر مع عامل آخر هو "نهاية الايديولوجيا" في الديمقراطيات الغربية، أو انتهاء الحد الأيديولوجي كما يقول بذلك توماس ماير. (ظهور اليمين الوسط واليسار الوسط).

- طبيعة القرارات لثالوث الحوكمة: هل كلها ملزمة أم استشارية، أم تداولية؟

إن استبدال شرعية انتخابية أو تحجيم دورها على الأقل لصالح "شرعية وظيفية" تتحلّى بها الفواعل غير الرسمية هي قفزة إلى المجهول - في تقديرنا - إذ سنتساءل حول من هم أولا حملة الحقوق Stakeholders وأي المعايير التي يتم اعتمادها لجعلهم شركاء السلطة الرسمية في اتخاذ القرار هل هو الإتيقان Savoir faire في إطار الشرعية الوظيفية أم التمثيل والامتداد الجماهيري داخل قطاعات محددة من المجتمع؟ وكيف نقيس ذلك إذا أقصينا آلية الانتخاب؟

إن بردايم الحوكمة يحاول إعادة النظر في المنظومة الفيبيرية للدولة، ولكن من دون أن يعطينا تصور واضح لشكل الديمقراطية التشاركية وهل هو قابل للتحقق (بمعنى أنه غير متناقض في ذاته بحسب ما ذكرنا)، ثم أن الديمقراطية التشاركية هذه تقصى رأي أو حكم الأغلبية لمصلحة حكم قطاعات اجتماعية محددة نشطة في حقول اجتماعية معينة، وبالتالي هي تقترب من كونها ديمقراطية قطاعية نخبوية Elitiste وبالتالي هي نفس للنموذج الديمقراطي من الأساس. ثم أخيرا إذا سلمنا أن هذه الديمقراطية التشاركية صحيحة هل هي قابلة للتحقيق إجرائيا؟ وعليه نجد أن الحوكمة تريد نفس الديمقراطية التمثيلية من دون أن تقدم نموذجا مكتملا بديلا وواضحا، ومن دون أيضا أن تعرض الحزمة الكاملة للوسائل والاجراءات والآليات لتحقيق الديمقراطية التشاركية، وهذا يتساقق ضمن خطها

النيولبرالي، الذي يعتمد على "جهاز الخطاب" فهي إذن سرد من السرديات. إن الحوكمة ذاتها في حاجة إلى إعادة ضبط وسبك.<sup>1</sup>

إن الهوة المسجلة ما بين تصور السياسة والواقع المعيش للمواطن تسبب في أزمة حكم Crise de gouvernabilité، إن فقد الشرعية من طرف السلطة الرسمية هو ما نعته هيرماس بالأزمة، التي تأخذ صوراً عدة: أزمة متعلقة بالعقلانية، أزمة شرعية، (فقدان الاستقامة لدى بعض الفواعل)، أزمة سوسيوثقافية (ضياح التقاليد والتجزر الايديولوجي). فالأزمة تنشأ عندما تقدم بنى النسق الاجتماعي حلولاً أقل مما هو مأمول، حسب هيرماس، 1978.<sup>2</sup>

فأزمة الحكم التي عرفتها الديمقراطيات الغربية في عقدي السبعينات والثمانينات عجلت بانتصار النيولبرالية في كل من إنجلترا (مارغيت تاتشر - 1979)، والو.م.أ (ريغان - 1981)، وهذا التيار الذي ظهر كتيار رئيس طيلة أربعة عقود، وهو سليل أفكار كارل بوبر، وهايك، وميسز، وفريدمان، ومدرسة شيكاغو النقدية، يريد أن يعيد تصور النشاط العمومي وفق الاعتبارات التالية:

- 1- لم تعد السلطات العمومية تحوز احتكار مجال النشاط العمومي، والمسؤولية المتعلقة به.
- 2- الفواعل الخاصة تلح في إشراكها في عملية صنع القرار.
- 3- النقل التدريجي لمسؤوليات الدولة للمجتمع المدني وقوى السوق، وهو ما يعني تحويل الخط الفاصل ما بين الفضاء العام والفضاء الخاص.<sup>3</sup>

إن الشغور المسجل جراء انسحاب الدولة من تلك الأحيزة، التي توصف بأنها احتكارات طبيعية للدولة، ستملاً هذه الأخيرة من طرف قوى السوق وفعاليات المجتمع المدني، فتظهر من هنا أنها مشاركة في صناعة القرار العمومي، كما أن الخبراء Think thanks سينتقلون حتى وإن كانوا خواصاً من مجرد مستشارين إلى مقررين فعليين، بحكم قوة الطروحات التي يقدمونها للمشاكل الموجودة، وهو

<sup>1</sup> هذا المفهوم هو نتاج خبراء البنك الدولي، 1986، في حين يذهب الفكر التنموي الحديث إلى أن سبب فشل نماذج التنمية في العالم الثالث سببه الوصفات المذاعة من المؤسسات الدولية (خطأ في التشخيص - التمركز حول مشكلة رأس المال-) وطبيعة السياسات الأرثوذكسية غير الرحيمة اجتماعياً، ومشكلة النقل العكسي للثروة - عبر آلية الدين الخارجي، والاستثمار الأجنبي- وأن نماذج التنمية المستقلة كماليزيا وبعض البلدان التي لم تلجأ إلى موارد المؤسسات المالية الدولية نجحت في تجربتها، لهذا يظهر البنك الدولي من هذه الناحية مدافعاً عن نفسه بهذا المفهوم المؤدلج.

<sup>2</sup> Jean-Pierre Galavielle, "Gouvernance, marché et régulation sociale," (Congrès sur Responsabilité sociale et environnementale, Lyon: RIODD, 5-6 juin 2008), 16.

<ftp://mse.univ-paris1.fr/pub/mse/CES2008/R08043.pdf>

<sup>3</sup> Ibid., 14-15.

توكيد لمقولة فيير حول أن "الاستشاري الخاص المتخصص سينتهي به المطاف عادة إلى كون رأيه متفوقا على رأي الوزير غير المتخصص، ويعمل إرادته بدل إرادة الوزير".<sup>1</sup>

بالعودة إلى المجتمع المدني فإن هذا الأخير سيشهد امتدادات خارج الحدود، لهذا يري N. Perlas، 2003: أنه في معركة سياتل،<sup>2</sup> يظهر بوضوح أن المجتمع المدني أصبح قوة ثالثة عالمية فقد أخذ مكانه إلى جانب الحكومات وهيئات السوق، فقد دخل نادي المؤسسات المفتاحية التي تحدد اليوم توجه وطبيعة العولمة".<sup>3</sup> أما على المستوى القطري فيذهب كل من B. Edwards و M. Foley، 1996، إلى القول بأن وضع المجتمع المدني يتجاوزه منظوراً بحسب نمط النظام السياسي والنضج الديمقراطي:

- مجتمع مدني نمط 1: يتميز بنشاطه الداعم للديمقراطية، وهو ما أكد عليه De Tocqueville في إطار مؤسسات ديمقراطية في حد ذاتها.

- مجتمع مدني نمط 2: يقدم نفسه كوزن مضاد للسلطة، ويحاول تكريس الديمقراطية، وهذا بالمقاومة للعسف السلطوي والتسلط.<sup>4</sup>

فالتصور الأول هو الذي يتماشى مع منطق الحوكمة، فالمجتمع المدني لا يشكل عبئاً على الأنظمة الديمقراطية، كما يفعل مع الأنظمة التسلطية، فالمعادلة في النمط الأول ليست صفرية ما بين المجتمع المدني والنظام السياسي، فهناك وجود متزامن لقوتيهما معاً، كما يجادل أنصار الحوكمة. لكن بعض الفكر يوجه نقده حتى للنمط الأول (تصور دي توكفيل) ويضربون مثالا بجمهورية Weimer التي قامت عام 1919 في ألمانيا، وكانت نموذجاً حقيقياً لديمقراطية برلمانية،<sup>5</sup> لكن مع التضخم النقدي المزمّن لعام 1923، ثم الكساد الكبير لعام 1929، جعل الناخبين يتركون الأحزاب الكبرى التقليدية، وهو ما تسبب في فراغ كبير ملأته الجمعيات Volksvereine، والتي قوضت فيما بعد نموذج فايمر الديمقراطي بجنوحها نحو دعم النازية.<sup>6</sup> لهذا يسجل S. Berman، 1997: 'بدون إمكانية استغلال الشبكة

<sup>1</sup> Ibid., 16.

<sup>2</sup> أهد مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة، عقد في سياتل (الو.م.أ.)، عام 1999، وأراد الترويج للسياسات النيولبرالية مما أدى إلى مظاهرات وحركة مناهضة له.

<sup>3</sup> Galavielle, "Gouvernance, marché et régulation sociale," 17.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> منذ نشأة دستور الرايخ عام 1871، تم الحد من صلاحيات البرلمان وهو موقف Bismarck نفسه، وانطلاقاً من سنة 1890 تحول العديد من الأحزاب إلى جمعيات أعيان "Honoratioren"، والذين عجزوا عن التجاوب مع المعطيات السوسيو اقتصادية التي أنتجت طبقة الماويلين الجديدة في خضم الثورة الصناعية، والتي كانت منافسة لهم، فتخندق الأعيان في جمعيات أهلية، هذه الجمعيات رفضت كل البنى السياسية ونشطت باسم شرعية البحث عن تدعيم الوحدة الوطنية، والتي دعت إلى نبد السياسة فكان عملها هذا سياسة في حد ذاته، لتقفز إلى المشهد السياسي بعد أزمة 1929، انظر الاحالة رقم 6.

<sup>6</sup> Galavielle, "Gouvernance, marché et régulation sociale," 18.

الجمهورية لجمهورية فايمار ما كان بإمكان النازية أن تكون قادرة على التحكم في قطاعات واسعة من الناخبين الألمان بسرعة وبفعالية".<sup>1</sup>

[ Without the opportunity to exploit Weimar's rich associational network, in short, the Nazis would not have been able to capture important sectors of the German electorate so quickly and efficiently. ]<sup>1</sup>

لهذا فإن ضعف المؤسسات السياسية، يعمل في صالح مغامرات بعض الجمعيات الشعبية أو الفتوية.<sup>2</sup> نحن نبحث في جوهر الأمور، نستجوب مكامن الشرعية السياسية، إن خطنا التحليلي في هذا المطلب ندعي أنه نقدي تأملي قائم على بردايم الفهم، إنه الصورة الأخرى لإشكالية السياسة، المضافة إلى المنظور الوضعي التفسيري.

إن الحوكمة كمقاربة "ثورية" نظريا، تتعامل مع مستويات التحليل بنوع جديد من الرؤية، بحيث أنها تأخذ بنوع من المزج الكلياني للمستويات التحليلية دفعة واحدة إذ تنتقل من المستوى المحلي للحكم إلى الوطني إلى الإقليمي إلى الحوكمة العالمية في اتجاهين متعاكسين من المحلي إلى العالمي ومن العالمي إلى المحلي، وهنا الأمر لا يتعلق فقط بعملية التأثير والتأثر المتبادل، وإنما يتجاوز ذلك إلى العلاقات البنوية الوظيفية ما بين المستويات، وكذا الأطر المؤسساتية التي تسهر على إدامة هذه الروابط البنوية الوظيفية، فرغم أن كل مستوى يتميز بوجود فضاء له حدود معينة لكنها تظل نفوذة، فإنه في نفس الوقت هناك تداخل لهذه الفضاءات في صورة اعتماد متبادل Interdépendance مما أسس لوجود حالة التوتر عند كل سطح تماس. إن سبب هذا التوتر ما هو إلا حضور للدولة كمؤسسة، تتمتع على الأقل باستقلالية نسبية، عن بقية الفواعل المجتمعية. إن دور الدولة في الاقتصاد والجوانب الاجتماعية يعد إشكالية متجددة، ولقد أعادت المؤسسات الجديدة تحريك المياه الراكدة التي ساهم في سكونها انتصار السلوكية (معرفيا) والنيولبرالية (مذهبيا). من الناحية المعرفية دافعت النيومؤسساتية على فكرة عودة الدولة كمؤسسة ضمن نطاقات التحليل، وهذا لا يعني أبدا من الناحية الأنطولوجية أن الدولة لما عادت معرفيا أنها تسعى إلى تقوية حيز نفودها وإدارتها وتدخلها، كما كانت تفعل مع نمط دولة الرفاهية، إن هذه العودة كبؤرة تركيز مؤسسي، لا يعفينا من القول بأن الدولة اليوم تعمل لمصلحة السوق ولكن ليس بمنطق الخضوع.

بعدما تم نفي افتراض موت الدولة، وبعد عودة الدولة في مجال التحليل المقارن، إلا أن العلاقة ما بين الدولة والقوى المجتمعية تظل معقدة، وهو المعطى الذي سنحاول إيضاحه في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> Ibid., 19.

<sup>2</sup> Ibid.

المبحث الثاني:

تشكل السياسة العامة في المجتمعات المعقدة

**المطلب الأول: إعادة النظر في مركزية الدولة في صنع السياسة العامة:****أ- النظريات المتمركزة حول الدولة: State- Centric theories**

إن النظريات المتمركزة حول الدولة [Top- Down wiew] تعد نظريات منافسة للمنظور التعددي، وكذا المنظور الماركسي حسب Peter Hall، 1986، فهذه النظريات التي تضع الدولة كمؤسسة في قلب التحليل السياسي تنطلق أولاً من أن السياسات العامة ليست نتاجاً مباشراً لضغط مجموعات المصالح، فالدولة تأخذ مسافة محددة من المجتمع، وهو ما يضمن لها استقلالاً واضحاً عن الضغوط الاجتماعية، لهذا تظهر الدولة صاحبة مصلحة تتفرد بها وتفضيلات خاصة بها، حتى أنها أحياناً تفرض هذه التفضيلات "العمومية" في اتجاه متباين مع المقاومات الاجتماعية حسب Eric Nordlinger، 1981.<sup>1</sup> إن هذه التفضيلات ما هي إلا المصلحة العامة كما ينعتها S. Krasner، 1980،<sup>2</sup> والتي دفعت بصناع السياسات الأمريكيين إلى تطوير وإيجاد سياسات اقتصادية (خارجية) مستقلة عن الضغوط الداخلية، وتتقاطع هذه الملاحظة مع ملاحظة Paul Sacks، 1980، حول المسار الذي تأخذه السياسة العمومية في بريطانيا حينما يقول أن الدولة تتمتع باستقلالية واضحة عن بقية الفواعل، على خلاف النظرة الضيقة التي كرستها مدرسة الاختيار العمومي.

إن هذا الخط النظري وإن كان يقدم مراجعة مهمة لنماذج البوليتي (Polity) التي لا ترى باستقلالية الدولة عن المجتمع، بل تراها أسيرة مجموعات المصالح الخاصة (State as the prisoner of private interests)، فإنه مع ذلك حسب Hall تعاني من مشكلة أساسية، وهي أن رفض التفسيرات المجتمعية في توجيه السياسة العامة، واستبدالها بالدولة، سيرجعنا إلى لغة التحليل النظمي بشأن العلبة السوداء، وهو ما يتسبب في ضبابية رؤية فيما يتعلق بالنواتج السياسية.<sup>3</sup>

انطلقت مجهودات متوازية لحل هذه المشكلة والاطلاع على ما تحتويه العلبة السوداء، ويمكن حصر هذه المجهودات في ثلاثة خطوط نظرية حسب هول:

<sup>1</sup> Peter A. Hall, *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (New York: Oxford University Press, 1986), 15.

<sup>2</sup> S. Krasner, *defending the national interest*, 1978.

<sup>3</sup> Hall, *Governing the Economy*, 15.

أولاً: الخط النظري الأول الذي يمثله G. Allison، 1971<sup>1</sup> و M. Halperin، 1974، يوسم بأنه النموذج البيروقراطي في صياغة السياسة العامة، تؤكد هذه المقاربة على أن الدولة ليست فاعلاً موحداً، وأن السياسات قد لا تكون محصلة للعقلانية الاستراتيجية.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من الحركة الإصلاحية<sup>2</sup> لعدم وقوع الإدارة تحت طائلة التسييس<sup>3</sup>، ورغم جهود أصحاب المهن لمهنة الإدارة إلا أن الإدارة العامة ما زالت في عمق السياسة، بحيث يشكل الموظفون العاملون وحدات مساومة جماعية مع بقية الفاعلين في المجال العام، كما أن المؤسسات البيروقراطية على المستوى المحلي تمارس تأثيرات على الهيئة التشريعية والحكومة لحماية مصالحها (خاصة ما يتعلق بالميزانية)، كما أن الاتصالات والشبكات السياسية المعقدة تعترف بتأثير الإداريين والمؤسسات البيروقراطية بحيث يقدم هؤلاء دعمهم للسياسات ويستخدمون خبرتهم المتراكمة لتشكيل مسار السياسة العمومية<sup>4</sup>، وهذا يتجسد تقليدياً في مفهوم "المتلث الحديدي" عند هكلو. إن ثنائية الإدارة والسياسة كركيزة عند الإصلاحيين تم هدمها بشكل شبه نهائي مع كتابات Paul Appleby، 1945، وباحثين آخرين،\* "فالحكومة رغم كل الجهود التي بدلتها الإصلاحيون ليست عملاً تجارياً وليست خالية من المعنى"<sup>5</sup>، لهذا فإن "انفصال السياسة وإخراجها بطريقة تستبعد فيها من مجال الإدارة ما هو إلا أسطورة"<sup>6</sup>.

ينظر أليسون إلى الدولة على أنها مشكلة من أجهزة وتنظيمات رسمية مختلفة قد تكون متنافسة (اتساقاً مع طرح P. Selznick، 1949) فيما بينها، كما أنه يعيد فحص مسلمة الفاعل العقلاني في رسم السياسة. فالنفوذ أو السلطة أو القوة داخل الدولة تتوزع على مختلف المنظمات البيروقراطية، هذه

<sup>1</sup> in his remarkable work entitled: Essence of decision Explaining the Cuban Missile crisis, 1971.

<sup>2</sup> لا سيما أعمال دورمان إيتون، 1880، وودرو ويلسون، 1887، وفرانك غودناو، 1900.

<sup>3</sup> أنظر: فرانك غودناو، "النشاط السياسي والإدارة"، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي. شافريتز وآخرون، ت. معدي بن محمد آل مذهب، ط2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص ص 61-64.

<sup>4</sup> جوزيف كاير، و لويس ويسلر، الإدارة العامة، تر. محمود الخطيب (عمان: دار البشير، 1996)، ص 42.

\* أمثال David Lilienthal، 1944، والذي أثار مشكلة الترابط بين التصميم والتنفيذ في السياسة العامة. وكذا الباحث Dwight Waldo في كتابه "الدولة الإدارية"، 1948، الذي هاجم فيه "عقيدة الكفاءة"، مدافعاً عن تمتع الإدارة العامة بقيم خاصة بها من منظور ثقافي، وهو ما دافع عنه فيما بعد في مؤتمر Minnowbrook، 1968، أين تم التخلي عن مسلمة الفصل ما بين السياسة والإدارة بشكل نهائي.

<sup>5</sup> جي. م. شافريتز وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة"، تر. معدي بن محمد آل مذهب، ط2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص 112.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق.

المنظمات التي تعمل بمنطق الجيوبولتيك (النفوذ، والمجال الحيوي، والتمدد...) موجودة في حالة تنافس دائم وكل منظمة تعرف المصلحة الوطنية بحسب فهمها الخاص،<sup>1</sup> وعملية الحسم والدفع بالقرار العمومي من طرف منظمة ما يتوقف على موضعها وما تحوزه من موارد قانونية أو إدراكية أو حتى تحشيدية (Selznick، 1949)، حسب فكرة "أن وضع شخص يتعلق بالمكان الذي يحتله".<sup>2</sup>

إذن هذا الخط التحليلي يسجل في خانة المنظور التعددي في علم السياسة، أين يظهر مختلف الفاعلين المشاركين في عملية اتخاذ القرار كفاعلات فردية عقلانية تدافع عن مصالح خاصة وتجنح نحو تعظيمها،<sup>3</sup> هذا النموذج يضع يده على المشكلات المتعلقة بهفوات الإدراك، وزلات الاتصال، وبصورة مجملة بمشكلة عدم كمال المعلومة الموضوعية أمام الفواعل،<sup>4</sup> وهو ما يتساق مع طرح هيربرت سيمون حول العقلانية المحدودة.

تشتغل البيروقراطيات بطريقة روتينية وتدرجية (Incremental)، وهي إذن تقاوم كل تغيير من شأنه أن يهدد مصالح هذه المنظمات، وكل خلل في عملية اتخاذ القرار مرتبط بداءة بالروتين التنظيمي (Standart operating pocedures)،<sup>5</sup> كما أن البيروقراطية تأخذ قراراتها على ضوء التجارب السابقة، فالناجح منها هو ما يعد مرجعية في العمل، ويعتقد "هال" أن أليسون يعد السياسة كانعكاس لصراع البيروقراطيات حول منحى القرار العمومي "Bureaucratic politics" أو حرب الجميع ضد الجميع في جو تعددي، لكن تعددية أليسون لا تقصى الدولة بل تستحضرها.<sup>6</sup> مع هذا تسجل بعض التحفظات على على مقارنة أليسون.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Mélanie Cathelin, "Le Rôle International D'un État : Construction, Institutionnalisation Et Changement," (Thèse de Doctorat, Université Montesquieu- Bordeaux Iv: Institut D'Études Politiques De Bordeaux, 2008), 45.

<sup>2</sup> in Allison's word : « where you stand depend on where you sit ». see:

- Hall, *governing the economy*, 16.

<sup>3</sup> Cathelin, "Le Rôle International D'un État," 46.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> يقدم أليسون مثاله بالاتحاد السوفياتي الذي نشر صواريخه في كوبا وكانت غير مموهة، إذ استطاع الأمريكان كشفها بسهولة، وفسر أليسون ذلك بأن الجيش الأحمر كمنظمة وقع في روتين تنظيمي، مفاده أنه لم يعتد تغطية نشر صواريخه على الأراضي السوفياتية.

<sup>6</sup> Peter A. Hall, "Policy Paradigms, Social learning And The State: The Case Of Economic Policy-Making In Britain," *Comparative Politics* 25, no. 3 (Apr., 1993): 1.

<http://www.jstor.org/stable/422246>

<sup>7</sup> - أنه لم يقدر بالشكل الكافي تأثير الرئيس في صياغة السياسات الخارجية، لأنه ينظر إليه على أنه موضوع في نفس الصف مع مستشاريه.



تقوم المنظمات الإدارية العمومية بدور الوسيط في نقل المشاكل العمومية للمقررين السياسيين، ولا تكتفي بدور النقل، بل أحيانا تقوم بدور الاستكشاف والإدراك، ويذهب Chevallier، 2002، إلى أن الإدارة العامة تقدم نفسها "كمقاول سياسي" حقيقي، يسهم في الترويج والدفاع عن المصالح الجماعية، والتي يكون مقالو الرأي بحسب تعبير H. Becker، 1985، من المجتمع لم يلاحظوها أو أنها لم تقع تحت دائرة إدراكهم، أو أن ميدانا محددًا يشهد فراغا مدنيا Civic vacuum (فكرة Th. Lowi، 1963)، فمثلا المشكلات المرتبطة بميدان البيئة وميدان الاستهلاك في فرنسا لم تكن أبدا ذات منشأ اجتماعي Bottom-up، وإنما من أدرك المشكل وبناء إدراكها هو الإدارة العامة (نموذج Top Down).<sup>1</sup>

إن السياسة العامة والإدارة العامة يتقاطعان في دائرة التطبيق *Implementation*، والتي تكاد تكون اليوم فرعا تخصصيا يقع بين الحقلين، منذ إسهام Jeffrey Pressman و A. Wildavsky، 1973، بحيث يتم إيلاء أهمية في هذه المرحلة من صنع السياسة Policy Setting إلى إجراءات التنفيذ ووسائله المنوطة بالأجهزة البيروقراطية، فقد يقف هذا الاعتبار حجرة عثرة أمام نجاح سياسة معينة رغم الوصول إلى اتفاق سياسي حول الأهداف، وتأمين الموارد المالية اللازمة والموافقة المبدئية للمسؤولين المحليين وأرباب العمل.<sup>2</sup>

**ثانيا:** الخط التحليلي الثاني المتمركز حول الدولة يأخذ من أفكار K. Deutch،<sup>3</sup> و H. Hecl، 1974، والذي يوسم بمقاربة **التعلم الاجتماعي** (Social Learning)، وبالتالي هناك دعوة إلى عدم النظر إلى صياغة السياسة العامة كصراع حول القوة، بل هي حل لمشكلة عمومية على ضوء خبرات السياسات السالفة في نفس الحقل، فالموروثات السابقة تعمل بشكل حاسم على توجيه السياسة الحالية.

إن هذا التحليل البنائي يرى بأن المعاني ذات تجدر اجتماعي وتاريخي، فضلا عن ذلك فإن المعاني المشكلة، هي نقل وإيصال أساسي للتداتانية المتعلقة بالمؤسسات، والقيم، والمعايير والقواعد،

- القول بأن الموظف مشروط بانتمائه التنظيمي (البيروقراطية المدنية، أو المؤسسة العسكرية) يدفع نحو الاختزال والحتمية، ولقد تراجع أليسون (في الطبعة الثانية، 1991) عن فكرة الاشتراط وعوضها بفكرة التأثير بالانتماء.

- القراءة التي تسلط الضوء على مصالح واستراتيجية الفواعل في جو صراعي لصياغة القرار يستجيب مع حالة الأزمات أكثر من اتساقه مع الحالات الروتينية.

- خصوصية النظام السياسي الأمريكي، لهذا فإن التعميم يبدو صعبا جدا في ظل نظم أخرى. أنظر:

- Cathelin، "Le Rôle International D'un État," 47.

<sup>1</sup> Jacques Chevallier، *science administrative*، 3 édit. (Paris: PUF، 2002)، 468-474.

<sup>2</sup> بريسمان جيفري، و آرون ويلدافسكي، "التطبيق"، تر. مشيب عايش القحطاني، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير شافريترز وآخرون، ط 2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص ص 415-419.

<sup>3</sup> K. Deutch، *Nerves of government*، 1963.

حسب (Sevon و Gzarawska، 1996)، لهذا فالمعنى ما هو إلا وحدة تحليل أين يظهر من خلال المزج ما بين الذاتية والمؤسسات.<sup>1</sup> فصانع السياسة الرسمي لا يخضع فقط للمنظور الإدراكي (القيم والأفكار الذاتية)، وإنما أيضا يستجيب للشروط والسياقات الاجتماعية الخارجية عنه.

لقد قامت كل من Weir و Skocpol، 1985، بفحص السياسة الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي في بريطانيا للتعاطي مع مشكلة البطالة لسنوات الثلاثينات من القرن العشرين، ووجدنا أن السياسة الاجتماعية في هذا المجال كانت متأتية من التجارب السابقة، وهو المعطى نفسه الذي رصده J. Ikenberry، 1985، لدى تفسيره لسياسة التخلي عن الضبط في مجال أسعار البترول في الو.م.أ عام 1979، بوصف أن ذلك كان نتيجة لعملية التعلم الاجتماعي داخل الدولة.<sup>2</sup> فلا شك أن مفهوم مورثات السياسة العامة Policy Legacy يقدم استبصارات مفيدة لصياغة السياسات Policy-Making لكنه يطرح مشكلة أساسية وهي: ما هي الدروس الواجب الاستفادة منها والتي تجسد في السياسات المستقبلية؟<sup>3</sup>

**ثالثا: مقارنة قدرات الدولة:** يجادل العديد من المنظرين بأن اختيارات الدولة في مجال السياسات تقع تحت تأثير شديد لقدراتها الموجودة لتتحمل صنف معين من السياسات، فالتى تتطلب تنمية قدرات جديدة، هي الأقل حظا لأن تتبع، فنجاح أو فشل أي سياسة يتصل بشكل وثيق مع الموارد المؤسساتية التي توفرها الدولة لضمان التطبيق Implementation<sup>4</sup> وتذهب كل من Skocpol و Finegold، 1983، إلى أن نجاح سياسة التعديل الزراعي في الو.م.أ في عقد الثلاثينات وفشل سياسة التعافي الصناعي في هذه الفترة يفسر بوجود أو غياب قدرات مؤسسية مستقرة عبر الزمن داخل الدولة الأمريكية.<sup>5</sup>

#### ب- مقارنة علاقات الدولة- المجتمع: مقارنة مؤسساتية:

إن مقارنة التمركز حول الدولة في صنع السياسة تعني أن الدولة لها مهمة التوجيه الأساسي للسياسات حسب منظورها الخاص، ولكن هذا لا يعني أنها تسيطر على كل تفاصيل عملية السياسة

<sup>1</sup> Afshin Mehrpouya, "The Making Of Meanings: The Role Of Institutions And Actors In The Co-Construction Of Field Level Interpretations And Meaning Systems," (PhD diss., ESSEX Business School, USA, 2011), 36.

<sup>2</sup> يرى انتوني جينز، 1984، أن الأفراد الذين يلجأون إلى نفس مخازن المعرفة يختارون معاييرهم التفسيرية interpretative schemes الخاصة، والتي بوساطتها يشكلون المعاني، وأطر المعاني، ويجادل جينز بأن التفسيرات والمعاني لا توجد بمعزل عن السياق الاجتماعي، فهذا الأخير يقوم "بتقنينها" بصفة جمعية، من منطلق أنها متجذرة embedded في المكان والزمان في سياق اجتماعي محدد. أنظر:

- Mehrpouya, "The Making Of Meanings," 35.

<sup>3</sup> Hall, governing the economy," 16.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid., 17.

Policy Process، والتي يظهر فيها دور الفواعل غير الرسمية،<sup>1</sup> مع ذلك فإن هذه المقاربة لا تعطي تفسيرات كافية لفهم سلوك الدولة، فيما أن الدولة هي شبكة مؤسسات لها جذور مضمنة في النسق الاجتماعي والاقتصادي، لهذا يمكن أن يلحقها بعض التأثير على نشاطها، إن هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى بحسب درجة القوة،<sup>2</sup> فحسب Hall، 1986، هناك دول قوية (كفرنسا) بالنظر إلى علاقتها مع مجتمعاتها، كما أن هناك دولاً ضعيفة (كبريطانيا)، وتختلف درجة مقاومتها للتأثيرات والضغوط المجتمعية، بحسب درجة القوة (المأسسة، الثقافة السياسية والاستقلالية النسبية)، مع ذلك فإن هول يتساءل عن عدم تأثر الدولة القوية هل هو حقيقة واقعية فعلاً؟ أم لا؟

إن الحديث عن التأثيرات المجتمعية يحيلنا إلى صورة نمطية للدولة كحلبة للعبة البلياردو<sup>3</sup> أين تظهر في خضمها المجموعات وفق الرؤية الليبرالية التعددية مدفوعة لتحقيق مصالحها الذاتية،<sup>4</sup> لكن مع هذا تبقى هذه النظرة إشكالية حسب Hall:

أولاً: إن الضغوط التي تمارسها المجموعات على السياسة العامة ليست حاسمة دائماً (F. Wilson، 1983، Krasner، 1976)،<sup>5</sup> فمجموعات المصالح كالاتحادات هي مقبولة في تواجدها على مستوى عملية السياسة، لكنها تستجيب في نهاية الأمر إلى منطق الدولة، على مستوى آخر فإن الدولة ذاتها هي التي تقرر أي المجموعات التي لها الصفة التمثيلية.<sup>6</sup>

ثانياً: إن النظر إلى السياسات على أنها عوائد ظرفية Contingent Outcomes تختلف بحسب التحول المرتبط بتمثيل المصالح يكذبه الاستقراء الواقعي، بحيث أن الاستمرارية الحاضرة في الأنماط الوطنية للسياسات العامة تدحض هذا المنظور الموقفي.<sup>7</sup>

إن مقارنة علاقات الدولة- المجتمع كانت كرد فعل على المنظور التتموي، الذي ركز على مدخلات النظام السياسي، ولم يلتفت إلى المخرجات وتأثيرها على كفة العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، لهذا فإن هذه المقاربة تريد تصحيح تلك الرؤية التي تجعل من الدولة حكماً ما بين المجموعات، فالدولة

<sup>1</sup> Hoeffler et al., "Multi-niveaux et changement," 4.

<sup>2</sup> Hall, "governing the economy," 17.

<sup>3</sup> هذا التمثيل تقدمه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، لتوصيف النسق الدولي الفوضوي، أين تتصارع فيه الدول حول حيازة مزيد من القوة، مدفوعة بإمكاناتها الذاتية. وهذه السمة لا تنطبق على داخل الدولة لوجود سلطة مركزية، والمفتقدة على الصعيد الدولي.

<sup>4</sup> Hall, "governing the economy," 17.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Patrik Marier, "Institutional Structure And Policy Change: Pension Reforms In Belgium, France, Sweden, And The United Kingdom," (PhD diss., University Of Pittsburgh, 2002), 71.

<sup>7</sup> Hall, "governing the economy," 18.

أيضا تمارس تأثيرا مباشرا على البنية التطبيقية، وشكل التنافس ما بين جماعات المصالح، وهذا المقرب أعاد من جديد الدولة إلى حيز التحليل كمتغير مستقل بعدما كانت حكما محايدا حسب التعددين، أو مكونا للبنية الفوقية المتأثرة بعلاقات الإنتاج حسب الطرح الماركسي، بحسب R. Fatton،<sup>1</sup> لهذا يرى صاحب هذا المقرب (Joel Migdal، 1988) أن انتصار السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية دفع بإقصاء الاقتراب المؤسسي التقليدي، واعتماد أدوات منهجية تساعد على دراسة المدخلات، أي تأثير الاتجاهات والمشاركة الجماهيرية على صانع القرار وكذا السياسات، وهذا بافتراض أن أثر السياسة العامة على المجتمع متساوق مع أهداف السياسة، لهذا شكلت مفاهيم الفعالية والعقلانية أطرا عامة للبحث.<sup>2</sup>

كان تطوير مقارنة علاقات الدولة- المجتمع بغرض تفسير "فجوة التنمية" بين ما هو مأمول وما بين المتحقق فعلا، وتقليديا تم تفسير هذه الفجوة ببعض الثنائيات كالمركز والهامش، والبنى التقليدية والحدائية... ولم يُلتفت إلى علاقات الدولة والمجتمع، فبالتركيز على دور الدولة القائدة للمجتمع على طريق التحديث تم تجاهل القوى التي تعرقل وتقاوم التحديث. فهذا المقرب يعطي بعض الإجابات المبتكرة، بحيث ينطلق أولا من تحديد المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي على سلوكيات الأفراد، لهذا فإن الدولة لا تقرر وحدها وظيفة الضبط المتجسد في القانون، وإنما هناك أنواع عديدة من الضبط هي خارج القانون من دون أن تكون ضده، إنه صراع حول تنظيم المجتمع، ومن هو الذي يقوم بذلك، هل هي الدولة أم المجموعات الاجتماعية؟ طبعا تبقى مسألة كيفية سن القوانين، وتفسيرها مسألة إجرائية، تتم داخل مؤسسات الدولة، إنه صراع حول مشروعية الفعل ومن له الحق في تحديد معايير السلوك، هل هي الدولة؟ أم المجتمع؟ ومن ثم من يمارس الضبط الاجتماعي.<sup>3</sup> ويقدم هذا المقرب عدة مسالك للبحث بحيث يسلط الضوء على:

- 1- الظروف التي تتحكم في توزيع السيطرة الاجتماعية في محيط صراعي مع إمكانية تفسير الاختلافات اللاحقة بالسيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر.
- 2- متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الفعال إلى جانب الدولة؟ وما هي الموضوعات التي تتأثر فيها قوة الدولة؟

<sup>1</sup> محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص 323-324.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 324.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 325-326.

3- هل تترك القوى عبر الوطنية نفس الأثر على السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي؟ وما هو تأثيرها على المؤسسات المحلية التي تسهر على دوام نظم معينة؟ وما هي حدود الدفع نحو التغيير؟

4- كيف تتأثر النظم السياسية المختلفة بهندسة توزيع السيطرة الاجتماعية؟<sup>1</sup>

وفي هذا الشأن يقدم ميجدال مصفوفة تصف علاقة الدولة بالمجتمع حسب أربعة أنماط هي:

أ/ دولة قوية ومجتمع قوي: نموذج غير قائم في اللحظة الراهنة.

ب/ دولة قوية ومجتمع ضعيف: نموذج هرمي - فرنسا.

ج/ دولة ضعيفة ومجتمع قوي: نموذج متشردم أو مشتت - سيراليون.

د/ دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف: النموذج الفوضوي، الصين (39-1945)، والمكسيك (1910-1920).<sup>2</sup>

يذهب العديد من المدرسين إلى اعتبار أن المجتمع يوفر عناصر جوهرية داعمة للدولة لأن تكون فعالة، كما أن الدولة ناقدة ومنافسة لفعال المجموعات داخل المجتمع (Migdal، 2002، P. Evans، 1995، 3).<sup>3</sup> إن القول بانشقاق الدولة عن المجتمع حسب الطرح الفيبري لا يتماشى مع الواقع السياسي، بحيث أن هناك تفاعل واعتماد متبادل ما بين الدولة والمجتمع، فحتى ولو كانت الدولة تتمتع باستقلالية نسبية عن المجتمع تبقى هذه الاستقلالية متجذرة أو مضمنة Embedded autonomy بحسب تعبير P. Evans، إن هذه الاستقلالية تبدو واضحة في الدول الأوروبية والو.م.أ، لكن الدولة بالنظر للمجتمع تعرف حدودا على مستوى السلطة والاستقلالية في العالم النامي (Migdal، 2002، A. Kohli، 2004)، وهو سبب عدم قدرتها على قيادة التنمية.<sup>4</sup>

إن التحول من الحكومة إلى الحوكمة (Peters & Pierre، 1998) سيتسبب في إعادة النظر في فوقية الدولة بالنظر للمجتمع في مجال صنع السياسة العامة، إذ أن بردايم الحوكمة يدفع نحو بناء شراكات استراتيجية ما بين الدولة والشركاء الاجتماعيين في مسألة صياغة القرار العمومي، تتجاوز حتى الطرح التعددي حول جماعات المصالح (Truman، 1967)، ومقولة المثالث الحديدي<sup>5</sup> لـ Hecl، 1964،

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 326-327.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 327.

<sup>3</sup> Jefferey Sellers, "State-Society Relations Beyond the Weberian State," in *the handbook of governance*, edited by Mark Bevir (London: SAGE Pub., 2010), 2.

<https://bit.ly/38oylTi>

<sup>4</sup> Ibid., 2-3.

<sup>5</sup> مفهوم المثالث الحديدي iron triangle في مجال صنع السياسة العامة في الو.م.أ. يتكون من ثلاثة أضلاع هي: لجان الكونغرس وجماعات المصالح والوكالات (الإدارة العامة). أنظر:

- جوزيف كاير، و لويس ويسلر، الإدارة العامة، ت. محمود الخطيب (عمان: دار البشير، 1996)، ص ص 38-40.

وMcConnel، 1966، والصيغة التعددية لصنع القرار على مستوى المحلي كما نجد في أعمال Dahl، 1962، والتي تجسر الهوية الفيدرالية ما بين الفضاء العام والفضاء الخاص (F. Hunter، 1954). وهذا يقال أيضا على الدول النامية أين تظهر الأعمال المنصبة على الزبونية فاحصة للروابط المتشابكة ما بين الدولة والمجتمع. إن المجتمعات المعقدة اليوم تشهد تحولات متسارعة، تكتنفها حالة من الغموض لما نحاول فصل كل من الدولة والمجتمع عن بعضهما البعض، هذا التحول سيمس بالدرجة الأولى عملية صنع السياسة، نظرا لوجود مجموعة من المتغيرات:

أ. صعود الحركة البيئية وحركة الدفاع عن المستهلك يدفع بظهور مزيد من اللاعبين في مجال صنع السياسة، بخاصة تلك التي تمس قطاعاتهم (Sector of policy).

ب. الاتجاه نحو تكوين أنظمة خاصة بكل قطاع يعترف بأطر ضبطية نوعية، وهو مفتوح على مجموعات بعينها.

ج. عملية تطبيق السياسة العامة توكل أيضا إلى المنظمات غير ربحية (القطاع الثالث)، لتأمين وصول الخدمات العامة، بحيث تخلت الإدارة العامة عن هذا الاحتكار في حدود معينة.

د. الاتجاه نحو مزيد من اللامركزية في تصميم السياسات بما يتوافق مع الواقع المحلي، وهذا بتكريس ديموقراطية تشاركية على مستوى صنع القرار وتنفيذه (J. Layzer، 2008) ومتابعة الأجندة الاقتصادية والاجتماعية المحلية (J. Sellers، 2009).<sup>1</sup>

هـ. وظيفة الضبط بالنسبة للدولة أصبحت أكثر مرونة للسماح لآليات السوق بالاشتغال بسلاسة، متجهة نحو ديمقراطية النمو والنشاط الاقتصادي الجزئي المحلي بعيدا عن المنظور الكينزي الكلي، إنها دولة العمل الشمولية، حسب تعبير Jessop، 1993.<sup>2</sup>

مع هذا فإن طرح المؤسساتية الجديدة يؤكد على أهمية الدولة في رسم السياسة العامة، وأن صنع السياسة ينتهي به المطاف إلى قمة الدولة حسب S. Steinmo و K. Thelen، 1992، وهو رأي P. Hall، 2005، في كون أن السياسة العامة ومؤسسات الدولة تؤثر في المجموعات الاجتماعية تحفيزا وقوة في مباشرة فعلها الجماعي.<sup>3</sup>

إن المقاربات المتمركزة حول المجتمع Society Centered تركز على الفعل الجماعي فأجداها تقدم مفهوم حوكمة الجماعة على المستوى الاقليمي أو الجهوي أو المحلي، فاشترك المجموعات المدنية وتنظيمها ستوصلها إلى الفاعلية والاستجابة (R. Putnam، 1993)، وهو نفس رأي الباحثة E. Ostrom،

<sup>1</sup> Sellers، "State-Society Relations Beyond the Weberian State," 7.

<sup>2</sup> Ibid., 8.

<sup>3</sup> Ibid., 16.

1990، حينما تعرض للإطار المؤسسي للتوافقات الحادثة ما بين المجموعات المحلية بعيدا عن الدولة، في إطار تعاوني. لكن هذا الطرح تجابهه T. Skocpol، 2004، من منطلق أنه يتجاهل تأثيرات الدولة الواضحة والكامنة، فهي تحتاج بأن التغييرات التي لحقت بطبيعة الدولة الأمريكية في القرن العشرين تسببت في تراجع رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية الاقتصادية)، وهي بذلك تتفق مع ملاحظة Putnam، 2000، ذاته.<sup>1</sup>

**المقاربة الثانية** التي تتدرج ضمن التمركز حول المجتمع تركز على دور الأفراد، والأسر، والشركات التي تواجه الدولة، بحيث بين العديد من الباحثين أمثال L. Edelman و H. Erlanger، 1999، و T. Burke و J. Barnes، 2006، دور الشركات والمنظمات والمواطنين وكيف أنها نفذت معايير قانونية متخطية سلطة الدولة. رغم هذه التوكيدات بشأن دور الفواعل المجتمعية في صنع القانون أو السياسة العامة، يظل المعطى المؤسسي ذو ثقل حاسم على استراتيجيات الفواعل غير الرسمية وأجنداتهم، إن المحددات المؤسسية ما هي إلا خصوصيات التقاليد الدولانية ونوعية المؤسسات المنخرطة في صنع السياسة العامة حسب J. Sellers، 2002.<sup>2</sup> كما أن المصالح والمطالب تبقى غير قابلة للنفاد إلى قمة الدولة والآتية من القاعدة (نموذج Bottom up)، إلا إذا سمحت الدولة بذلك، حسب J. Sellers، 2010.<sup>3</sup> إن تصور P. Evans لاستقلالية الدولة المضمنة يعني أن الدولة بوكالاتها لها أهداف عامة خاصة بها، قادرة على برمجتها وتنفيذها بمعزل عن ضغوط المجموعات الاجتماعية، إنه إدراك للدولة كفاعل في رسم السياسة تتمتع بمنطق خاص، لكنها منفتحة ومرتبطة بالمجتمع، إن استقلالية أجهزة الدولة عن القوى المجتمعية في حاجة إلى التضمين الاجتماعي Social Embeddedness، والذي يمكن عده: "مجموعة ملموسة من الروابط التي تمتد من الدولة بصفة ودية أو تنازعية إلى مجموعات اجتماعية محددة تشاركهم الدولة في مشروع التغيير." (Evans, 1995).<sup>4</sup>

كما ذهب F. Block، 1977، إلى التساؤل حول حقيقة "الاستقلالية النسبية" لقادة الدولة عن الطبقة الرأسمالية، ويقدم حجة لذلك بكون أن التموقع التنظيمي للحكومة داخل النظام السياسي يمكن من تكوين منظور أوسع من نظرة الرأسماليين، ويعطى بعض الامكانيات لمقاومة الضغوط القادمة من قطاع الأعمال. فالباحث P. Hall، يرى أن هناك اتجاها من النيوماركسية مستغرق في الإطار التحليلي الذي

<sup>1</sup> Ibid., 20-22.

<sup>2</sup> Ibid., 22 .

<sup>3</sup> Ibid., 24.

<sup>4</sup> Emmanuel Edigheji Oghenemano, "The State State-Society Relations and Developing Countries' Economic Performance," (PhD diss., Norwegian University of Science and Technology: Department of Sociology and Political Science, 2007), 29.

يجمع الدولة بالمجتمع لفحص الدولة الرأسمالية، وبيان سماتها مع الأخذ بعين الاعتبار معطى التباين الموجود بين النماذج الرأسمالية، لاسيما بالاعتماد على المتغيرات التنظيمية، بحيث يذهب P. Katzenstein، 1978، إلى أن السياسة الاقتصادية الخارجية للدول الرأسمالية الغربية تشهد وجود شبكات للسياسة العامة، هي نتاج للعمليات الوظيفية التي تقوم بها الدولة والمجتمع في آن واحد، إنها نتاج لعملية تراكمية جراء صراعات سياسية في خضم سلسلة من الظروف التاريخية الحاسمة، وعليه يمكن على ضوء هذا التحليل المؤسسي المتعلق بالسياسة Politics تفسير الاستمرارية التاريخية والتميزات الوطنية لنماذج السياسة العامة، إن فهم السياسة العامة يمر عبر مسلك علاقات الدولة- المجتمع، هذه العلاقة التي تتميز بالتغير التدريجي Incremental، والتغيرات الجذرية للعلاقة تأتي مع الظروف الاستثنائية،<sup>1</sup> إنها تعطى السياق الذي يوجد السياسة العامة والسياسة معا.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الدولة وشبكات السياسة العامة:

أصبح مفهوم الشبكة من التصورات الآسرة في العلوم الاجتماعية، فقد لاقى من الاهتمام والتبني في العقود الأخيرة حجما متزايدا، بوصفه منظورا جديدا يفسر هندسة التعقيد اللصيقة بالظاهرة الاجتماعية، وحل محل المنظور الهراركي الذي أصبح تقليديا ومعادا فيه النظر (H. Simon، 1973). واستخدم مصطلح "الشبكة" Network في العلوم الاجتماعية بالأساس في حقل الأنتروبولوجيا الاجتماعية،<sup>3</sup> فتحليل الشبكة الاجتماعية شهد تطورا لافتا بعد الحرب العالمية الثانية (J. Scott، 1992)، وتم التركيز على ظاهرة تشابك العلاقات بين الأفراد في إطار المجتمع، كما توصلت بعض النتائج إلى التأكيد على أن الشبكات الاجتماعية تغيرت عبر الزمن، مع صعود ظاهرة التمدن، من شبكات قليلة ولكنها قوية في الحياة الريفية (نموذج أقل)، إلى شبكات كثيرة ولكنها ضعيفة في عصر الحداثة.<sup>4</sup> جنح تحليل الشبكة في الخمسينات من القرن العشرين إلى الصيغ الرياضية، بحيث اتخذ بعدا رياضيا متميزا عن علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، فعن طريق حساب عدد العلاقات وتردها، ووزنها المفترض أمكن ذلك من الوصول إلى تمثيلات بيانية للشبكات الاجتماعية Sociogram، وتطور ذلك إلى علم الاجتماعي القياسي (Sociometry)، لاسيما الأعمال التي كان موضوعها المجالس

<sup>1</sup> مقاربة غورفيتش الموسومة "بمقاربة الظروف الحرجة".

<sup>2</sup> Hall, "governing the economy," 18-19.

<sup>3</sup> لاسيما في جامعة مانشستر، مع أعمال ماكس غلوكمان.

<sup>4</sup> طوني بينيت، وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ت. سعيد الغانمي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 421.



المتشابكة في الشركات الأمريكية، ومن خلال ذلك أعمال G. Homans المنكبة على دراسة سلوك الجماعة الصغرى، ونظرية التبادل، والتي كانت لبنة مهمة في ظهور نظرية الاختيار العقلاني في أواخر الستينات.<sup>1</sup>

يذهب M. Castells، 1996، إلى نعت عصر المعلومات بأنه "مجتمع الشبكة" بحيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى اختزال حدود الزمان والمكان، فتدفق المعلومات التي تقتات عليها الشبكات، والتي تشكل في آن واحد حضورها يتم في الزمن الواقعي، لكن مع هذا تظل الأماكن مهمة (مدن المعرفة)، كما أن الشبكة بالتصور الراهن مالت أكثر للفردانية والحرية (شبكات الاختيار)،<sup>2</sup> وتم تسجيل تغييب الشبكة التقليدية في إطار مفهوم الجماعة،<sup>3</sup> إننا في خضم مجتمع معقد.

إن التنوع على مستوى الحياة الاجتماعية بالنسبة للفرد يمكن استيعابه حسب Mary Douglas، 1982، من خلال النظر إلى الحياة الاجتماعية على مستويين:

- 1- المجموعة: تشير إلى مدى اندماج الفرد في وحدات متماسكة، فكلما زاد الفرد اندماجا خضع أكثر لقواعد خارجية، وكلما كان نطاق هذه القواعد ملزما وشاملا تقلصت مساحة الفرد التفاوضية.
- 2- الشبكة: تتميز بمجموعة واضحة من التصنيفات المؤسسية التي تميز بين الأفراد وتشرح تنظيم تفاعلاتهم، وكلما هبطنا على مسار الشبكة وجدنا أن الأفراد يتفاوضون أكثر حول علاقاتهم الخاصة مع الآخرين.<sup>4</sup> فالجماعة هي الخبرة في وحدة اجتماعية متماسكة، في حين تشير الشبكة إلى القواعد التي تصل الشخص بالآخرين على أساس من المصلحة الذاتية. وبالتالي فإن النظر إلى الفرد عبر الشبكة يمر عبر إدراك تموقعه في هذه الشبكة، فالذي يحتل مكانا مركزيا يسمح له ذلك بحرية أكبر وصياغة للعلاقات دون قيود حقيقية، بينما أعضاء الشبكة الهامشيون يبدون منقادين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 422.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> يميز F. Tonnies، 1955، ما بين المجتمع *gesellschaft* والجماعة *gemeinschaft*، فالمجتمع يتضمن علاقات رسمية وقانونية وتعاقدية ما بين الأفراد، أما الجماعة *communauté* فمبنية على علاقات الوجه للوجه، وعلى الروابط العائلية، والجوار والصدقة. أنظر:

- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، تر. مالك أبو شهيو ومحمود خلف، ط2 (طرابلس: دار الرواد، 2001)، ص 46.

<sup>4</sup> ميكل تومسون، وآخرون، نظرية الثقافة، ت. على سيد صاوي، سلسلة عالم المعرفة، ع. 223 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1997)، ص 36.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 43-44.

تعتمد سلوى شعراوي جمعة أن البحوث التي أجريت في السبعينات ركزت على الدولة من الناحية التحليلية، فحتى تلك الاتجاهات التي ركزت على دور جماعات المصالح أو الأحزاب السياسية، ظلت تنظر إلى هذه الفواعل من خلال الدولة، بوصفها فواعل غير مستقلة، فالفاعل الأساسي هو الدولة، وإنما الهدف كان قياس مدى تأثير الفاعلين غير الرسميين في صياغة السياسات، ولكنه مع تغير أدوار الدولة ارتفعت مستويات التفاعل بين مؤسسات القطاع الخاص الاجتماعي والاقتصادي، والقطاع الحكومي، وبالتالي سجل انتقال حقيقي نحو الاعتماد المتبادل. لهذا فإن العديد من الاتجاهات النظرية ترى بأن السياسات العامة ما هي إلى محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستوى المحلي والمركزي، وأن السياسات ما هي إلا نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة، أو ما يعرف بشبكة السياسة العامة Policy Network.<sup>1</sup>

إن شبكة السياسة ما هي إلا وحدة تحليل حسب أ. سلوى شعراوي جمعة، وأن أنصار هذا التوجه يبشرون بالأدوار المتزايدة والإيجابية للمجتمع المدني في صنع السياسات، وهو ما يقرب من ديموقراطية تشاركية.<sup>2</sup> وقد يبدو هذا المفهوم مستوى تحليلي وسيط حسب Boase، أو تفرع حكومي sub-government حسب Jordan، كما قد يبدو عدة أدوات تحليلية toolbox حسب Myntz.

إن هذا المفهوم وإن كان يشير إلى وجود أكثر من فاعل في صنع السياسة العامة، يرتبط مع بقية الفواعل في تنظيم شبكي، يغديه نوع معين من الاتصال، فإن العلامة الفارقة في هذا المفهوم هو تغيير مكونات وهندسة الشبكة بتغيير المشكل العمومي، أو القضية لهذا تتعدت " بشبكة القضية"، Issue Network وهذا أحد مكمّن الاختلاف بين تصور الجماعة وتصور الشبكة عند T. Lowi، 1964، بحيث أن الجماعة عناصرها مستقرة. إن شبكة القضية حسبه تعني وجود بعض المجموعات مزودة بقدرات نوعية حيال مسائل وقضايا محددة لا تحوزها مجموعات أخرى، ولهذا هي تعنى بها محاولة تغطية التجاهل الحاصل من طرف البنى السياسية الرسمية،<sup>3</sup> ككيانات مهمة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سلوى شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"، (ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى شعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002)، ص 31.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup> Paul André, "La Notion d'Etat Dans La Pensée Politique Chinoise Et Ses Conséquences Sur La Scène Internationale," (thèse de doctorat, Univ. Paris-Est: depart. Science po., 2009), 64. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00511284/document>

<sup>4</sup> هناك فروقات واضحة ما بين جماعات المصالح والشبكات: عادة أعضاء جماعات المصلحة متخندقون في طائفة واحدة، في حين أعضاء الشبكات قد ينتمون إلى أكثر من مجموعة، أعضاء جماعات المصالح قارون في حين أعضاء

إن الفواعل الحكومية بحاجة إلى إيجاد وتقوية العلاقات مع جماعات المصالح المرتبطة بسياسة عامة محددة، وهذا بحثاً عن المزيد من المعلومات، والبأس القرار العمومي لبوس الشرعية، في حين تظهر جماعات المصالح مدافعة عن مصالحها عبر تواجدها الفعال في عملية صنع السياسة وكذا تنفيذها.<sup>1</sup> لهذا يعتقد David March، 1998، أن دراسة الشبكات حتى تكون مجدية يجب أن تتم من منظور التفاعل مع عناصر المجتمع الأخرى بخاصة الدولة، واستبعاد النظر إليها باعتبارها وحدة مستقلة معزولة عن بيئتها، لهذا يجب تبني مستويات متعددة للتحليل Multi- level Analysis<sup>2</sup> حتى يتم تجنب بعض المشكلات النظرية التي يطرحها مفهوم شبكة السياسة العامة:

- ضبابية التمييز ما بين الشبكات والمنظمات غير الرسمية.
- حقيقة تأثير هذه الشبكات على مسار السياسات، وما هو المدى الذي تأخذه؟
- كيف تنشأ هذه الشبكات وهيكلتها، وكيف تغير هندستها من قضية لأخرى؟
- صعوبة إدراك الواقع المتشكل قبل ظهور الشبكات "pre- network stage"، حسب C. Hay، 1999، وما هي الأسباب التي دعت إلى تكوين الشبكات، وما هي العوامل التي تؤدي إلى فشل البعض منها أو انتقائها، لأن هذه الاعتبارات ذات أهمية قصوى تسمح باستكشاف دوافع التحالفات ما بين مصالح محددة حول قضية بعينها.<sup>3</sup>

تظهر أهمية مفهوم شبكات السياسة عن طريق فحص أسباب فشل بعض السياسات Policy Fiascoes، بحيث ترد عدم الفعالية إلى غياب الروابط ما بين الدولة وفعاليات المجتمع بمعنى غياب الشبكة، رغم أن كل المقومات الأخرى للنجاح متوفرة كمجتمع مدني قوي، وأحزاب نشطة، وموارد تحت إدارة الحكومة. ويبقى مع هذا دور الدولة متفوقاً على بقية "النظراء" الاجتماعيين، فما زالت السياسة العامة اختصاصاً أصيلاً للدولة ولكن ليس بمنظور الانغلاق على الذات، بل هي منفتحة على فواعل المجتمع ولكنها متفوقة عليهم (First Among Equals).<sup>4</sup>

حتى وإن انتقلنا من دولة هراكية إلى دولة شبكية، فإن عنصر القيادة لم ينتف، فما زالنا بعيدين عن الشكل الجماعي في مسألة اتخاذ القرار *Forme Collégiale*، فمازالت الدولة في إطار انتمائها

---

الشبكة يتبدلون بحسب القضية، الروابط قوية في جماعات المصالح، في حين قد تكون ضعيفة في الشبكة، أما التحفيز فيبدو عقلاني في جماعات المصلحة بينما في الشبكة ينتوع ما بين عقلاني، وعقلي، ورمزي...

<sup>1</sup> شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"، ص 32.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 51-53.

للشبكة تمارس أدوارا قيادية بما يشتمل من هذا المفهوم من معاني، كإصدار القرار، واختيار الشركاء الاجتماعيين، وسلطة التعقيب على المطالب الاجتماعية، والضبط، والرقابة على التنفيذ، وعمل الدولة متلبس بالقانون... وهو ما يتساق مع طرح ماري دوغلاس حول النمط التدريجي داخل الشبكة.

وهنا نطرح تساؤلا جوهريا: ما هو وضع الدولة بالنظر لشبكة السياسة العامة؟

يذهب الأستاذ السيد عبد المطلب غانم إلى إجراء عملية مسح تاريخي يرصد فيه تطور مفهوم شبكة السياسة في علم السياسة. ففي عقد الخمسينات كان التركيز منصبا في مجال تحليل السياسات على دراسة المدخلات (كالعملية الانتخابية، تأثير جماعات المصالح...)، أما في عقد السبعينات فقد تم التركيز على متلقي الخدمة (المرتفق) وكيفية إيصال الخدمة، فالإدارة العامة نظر إليها على أنها تقدم خدمة مدنية ولها أيضا مصلحة خاصة<sup>1</sup> (مدرسة الاختيار العمومي). لهذا لم يعد التأثير مشاهدا فقط من خلال الانتخاب وممارسة الضغط، وأصبح التأثير يمس كذلك عملية صنع القرار، فالمجتمع أصبح شريكا والشبكة هي الطريقة لجمع مختلف الشركاء حول قضية معينة وفق منظور الحوكمة.<sup>2</sup>

يذهب الأستاذ حسين عبد العزيز، 2002 إلى ضرورة توسيع مفهوم الشبكة إلى بعد تحليلي يمس المؤثرين والمتأثرين Stakeholders Analysis، بمعنى أصحاب المصالح والحقوق بشكل عام والمتأثرين بالسياسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المنفذون (الإدارة العامة)، لأنه ثبت بالتجريب أن عملية التطبيق Implémentation لا تقل أهمية عن التصميم، وأنه إذا كانت المؤسسات المعنية بالتنفيذ لم تشرك في عملية صنع السياسة فإنها تكون أقل التزاما بتنفيذها.<sup>3</sup>

بالرجوع إلى H. Heclو، 1978 نجده يعرف شبكة القضية بـ:

[... it is trough Networks of people who regard each other as knowledgeable, or at least needing to be answered that public policy issues tend to be refined evidence debated, and alternative options worked out].<sup>4</sup>

ويذهب M. Granovetter، 1973، إلى للتأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه شبكة السياسة، فالشبكات تثن الموارد التي ينميها التبادل المعلوماتي، وهو نفس المعطى الذي أكد عليه Kingdon، 1984، ففي نموذجة حول عملية السياسة تظهر جماعات السياسة ممارسة لدور أساسي حول مسائل

<sup>1</sup> عبد المطلب غانم، "المدخلات"، (ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى الشعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002)، ص 57.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> حسين عبد العزيز، "المدخلات"، (ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى الشعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002)، ص 61.

<sup>4</sup> Bradley Kile, "Networks, Interest Groups And The Diffusion Of State Policy," (PhD diss., The Florida State University: College Of Social Sciences, 2005), 5.

النقاشات الفكرية (تنافس الأفكار)، والتي تشكل مقاربات جديدة لإنتاج السياسات،<sup>1</sup> لهذا فإن تبادل المعلومات حسب J. L. Walker، 1981، يؤدي عبر جماعات السياسة العامة إلى تنمية انتشار ابتكار السياسة العامة Spread of policy innovation،<sup>2</sup> وهو نفس المفهوم (النشر Diffusion) الذي يرفع عنه E. M. Rogers، 1995، بمعنى نشر ابتكار محدد موصل عن طريق قنوات معينة تنتمي إلى أنساق اجتماعية محددة في زمن معطى.<sup>3</sup>

يذهب Bradley Kile، 2005، معتمدا على دراسة كل من M. Minstrom & S. Vergri، 1998، إلى رصد نوعين من الشبكات:

1- مجموعة المصالح الداعمة لسياسة الدولة (كالمؤتمر الوطني للمشرعين والمنظمة الوطنية لحكام الولايات)، ويعمل كمؤسسة لتجميع وتوزيع المعلومة على صناع السياسة الرسميين، بواسطة حيازة هذه الموارد تمارس هذه الأطراف تأثيرا عميقا على اتجاه السياسات.

2- شبكة مجموعة المصالح تتكون من تنظيمات حملة الحقوق Stakeholders، والتي تعمل على مستوى كل دويلة وعلى المستوى الفدرالي والتي تعمل على حماية المصالح المهنية، أو مصالح الشركات، أو المصلحة العامة، وبالنظر إلى تموقع هذه التنظيمات تستطيع أن تؤثر على خط السياسات،<sup>4</sup> بدرجات واضحة عن طريق المساومات والمفاوضات التي تدخل فيها مع الفواعل الدولانية. إذن تظهر أهمية مفهوم شبكة السياسية العامة policy network وجماعة السياسة العامة policy community في التوكيد على الروابط المنسوجة بين مختلف الفواعل المشاركة في السياسة العامة.

إن الرصد الكرونولوجي لتطور مفهوم الشبكات يبدو صعبا حسب R. A. Rhodes، 1990، لأنه تطور في عدة حقول معرفية اجتماعية، كما تحدثنا عنه في علم الاجتماع ابتداءً، لهذا كان التركيز من طرف هذا الباحث على تطور المفهوم من خلال حقلي علم الاجتماع وعلم السياسة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> أعمال J. L. Walker، الأساسية انطلقت منذ 1969 حول دراسة عدد من السياسات (88 برنامج في الو.م.أ). ومن الناحية المعرفية تدخل هذه الأعمال في إطار منظور الانتشار السياسي The spread of policies from state to state نظرا للطبيعة الفدرالية للدولة، بمعنى فحص نمط المحاكاة والتقليد الذي يؤدي إلى تبني دويلة (ولاية) أمريكية نفس مواصفات السياسة العامة من دويلة أمريكية أخرى، عن طريق فحص أنماط الشبكات داخل الدويلة Intrastate وما بين الدويلات interstate. أنظر:

- Kile, "Networks, Interest Groups And The Diffusion Of State Policy," 13.

<sup>3</sup> Ibid., 5.

<sup>4</sup> Ibid., 2.

<sup>5</sup> Mathieu Ouimet et Vincent Lemieux, "Les réseaux de politique publique: un bilan critique et une voie de formalisation," (Cahier du Centre d'analyse des politiques publiques, Université Laval, Sainte-Foy, Québec, 2000), 3. <https://bit.ly/3981Itu>

لم تحمل سنوات الخمسينات والستينات عند علماء السياسة أية إشارة صريحة لمفهوم شبكة السياسة، ولكن هذين العقدين سجلا عدة اتجاهات (خاصة عند التعددين) تشير بصفة ضمنية لمفهوم شبكة السياسة وجماعة السياسة.<sup>1</sup> ففي فحص واقع الحياة السياسية في البلدان الديمقراطية الغربية نجد أن جماعات المصالح اكتست طابعا مأساسا، والذي دفع بالفواعل الدولانية إلى التفاوض مع هذه الجماعات الخاصة، في هذه الفترة أيضا ظهر اعتبار آخر وهو بداية إنشاء تنظيمات تعمل في حقل الاستشارة think thanks، والتي ستتخرط في عملية صنع السياسة. لقد اهتم D. Truman، 1951، بالعلاقات الموجودة ما بين جماعات المصالح والمؤسسات ضمن منظور التوافقات ما فوق المؤسسية، ونظر إلى عملية إنتاج السياسة على أنها نسق فرعي، أين يتفاعل فيها مختلف الفاعلين في قطاع محدد من المجتمع. لهذا نجد T. Lowi، 1969 يتحدث عن مفهوم ما تحت الحكومة Sous gouvernement للتدليل على خصائص التركيز لمختلف الفواعل في حقل اجتماعي معين وفق مفهوم "المثلث الحديدي"، كما حملت كتابات Stein Rokkan، 1966، جرعة قوية لتتفق مفهوم شبكة السياسة العامة، حتى وإن لم يقدم تصورا مكتملا لها، فإنه استعرض مفاهيم أساسية ستشكل منطلقا للباحثين لاستكمال التصور النهائي للمفهوم، فلقد تحدث عن مفهوم الشبكات، والموارد، والنشاطات ذات الاعتماد المتبادل، والوساطة، والتمثيل القطاعي للمصالح.<sup>2</sup>

مع سنوات السبعينات كان الباحث الأمريكي J. L. Walker، 1974، أول من استحدث مفهوم "جماعة السياسة" Policy Community ليشير به إلى مختلف التنظيمات الطوعية والحكومية المنخرطة في تحديد طبيعة المشكلات العمومية المطروحة للحل، أمام المؤسسات السياسية الرسمية. في حين ظهر مفهوم "شبكة السياسة" Policy Network مع P. J. Katzenstein، 1978، لدى دراسته للسياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، والتي وجدها عرضة لتأثيرات جماعات المصالح الخاصة وجماعات النشاط العمومي، فالسياسة العامة ما هي إلا نتاج التفاعل الموجود ما بين الفواعل الخاصة والفواعل الدولانية، والتي تشكل نسقا فرعيا ينعت بشبكة السياسة.<sup>3</sup> لهذا فإن مفهوم شبكة السياسة يتجرأ على فتح العلبه السوداء للنظام السياسي، ويفحص دور الفواعل الرسمية والفواعل الخاصة في صنع السياسة العامة.

<sup>1</sup> أعمال Lawrence Freena، 1955، التي تحلل العلاقة ما بين المكاتب التنفيذية ولجان الكونغرس وجماعات المصالح.

<sup>2</sup> Ouimet et Lemieux، "Les réseaux de politique publique،" 4.

<sup>3</sup> Ibid., 5.

كما يؤكد Katzenstein على أن تشكيلة الفواعل المنخرطة في صنع السياسة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب ترتيبات مؤسسية خاصة،<sup>1</sup> كما يعتقد بأن هذه الشبكات تعد مغلقة ومقفلة أمام الفواعل الضعيفة. وعلى عكس هذا التصور يذهب H. Heclو، 1978، إلى اعتبار أن الشبكات تتميز بحدود هلامية غير ثابتة مفتوحة أمام فاعلين جدد من دون قيود معتبرة، ففي شرحه لمفهوم شبكات القضية Issue Networks يقرر بأنه من الصعوبة تحديد الوزن النسبي لقوة الأطراف ومدى تأثيرها على اتجاه السياسة، وهو بالتالي يعيد النظر في مفهوم "المثلث الحديدي" الذي يبدو كنسق مغلق.<sup>2</sup> وفكرة النسق المغلق أعاد طرحها كل من G. Jordan و J. Richardson، 1979، في دراستهما لنمط اتخاذ القرار في بريطانيا بوصف جماعات السياسة "أنساقا مغلقة"، أين تبدو العضوية فيها قارة،<sup>3</sup> وهو منظور نقدي لما ذهب إليه Heclو، أو بالأحرى ينم على وجود تنويعات مؤسسية خاصة بكل دولة.

أدت كتابات Rhodes في عقد الثمانينات إلى زيادة الاهتمام بمفهوم جماعة السياسة، هذا الباحث ينظر إلى "جماعة السياسة بوصفها شبكة تتصف باستقرار العلاقات التي تربط الفواعل، وعضوية ضيقة، واعتماد متبادل شاقولي يستند إلى توزيع المسؤوليات، وبعزلتها عن بقية الشبكات، عموما عن البرلمان والجمهور".<sup>4</sup>

وقد ميز Rhodes، 1985، ما بين نوعين من الشبكات:<sup>5</sup>

- جماعة السياسة العامة policy community، وتمتاز باندماج قوي.
- شبكات القضايا Issue Networks، وهي شبكات ضعيفة الاندماج.

تتنظر كل من B. Marin & R. Mayntz، 1998، إلى شبكة السياسة بوصفها شكلا من أشكال الحوكمة، على عكس Rhodes والباحثين البريطانيين،<sup>6</sup> الذين يعتبرونها شكلا تمثيلا لمجموعات

<sup>1</sup> لهذا ينظر إليه على أنه نيومؤسستي حسب Lemieux و Ouimet.

<sup>2</sup> Ouimet, et Lemieux, "Les réseaux de politique publique," 5.

<sup>3</sup> Ibid, 6.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> يميز Rhodes و D. Marsh، 1992، خمسة أنماط من شبكة السياسة:

1- جماعة السياسة العامة. 2- شبكة المهنيين. 3- شبكة عبر الحكومية. 4- شبكة المنتجين. 5- شبكة القضية. وهي طبعا مرتبة بحسب قوة الاندماج ما بين أعضائها نزولا . أنظر:

- Sabine Saurugger, "analyser les modes de représentation des intérêts dans l'Union Européenne," (working paper, CERI- science po./ CNRS, no. 6, juin 2002), 29.

<http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr/ceri/files/qdr6.pdf>

<sup>6</sup> وهو رأي T. A. Bovzel، 1998، بحيث تظهر الشبكة كنمط للوساطة ما بين المصالح (منظور الباحثين البريطانيين)، في حين تظهر شبكة السياسة كنمط حوكمة (عند الباحثين الألمان، وهو ما سنفصله في المبحث الرابع من هذا الفصل).

المصالح،<sup>1</sup> وإن كان جهد الباحثين الألمانيين يبدو منصبا على إحداث المصالحة ما بين التصورات المتنافسة لشبكة السياسة، من منظور أن المشكلة العمومية هي التي تحدد طبيعة هذه الشبكات وليس العكس. لهذا مع منتصف عقد التسعينات استقر المجتمع البحثي على اعتبار الشبكة أداة تحليلية.

يذهب كل من M. Ouimet, V. Lemieux، 2000، استنادا على دراسة M. Thatcher، 1998، إلى

تحديد عدة أنماط من الشبكات:

1- مقاربات لفظية: (verbales): تنظر إلى الشبكات على أنها أنساق فرعية للسياسة العامة، تتضمن مجموعة من الفواعل المعدودة.

أ. ضمنها منظور الشبكة كوساطة ما بين الفواعل الخاصة والفواعل الدولية.

ب. أما المنظور الثاني وهو نيومؤسستي، والذي يثمن دور المؤسسات السياسية.

2- تيار وساطة المصالح: هي أنساق فرعية أين تظهر فيها الفواعل الكوربوراتية تتفاوض فيما بينها للوصول إلى توافقات حول محتوى السياسة العامة، لهذا ذهب كل من J. Richardson و G. Jordan، 1979، إلى أن السياسات هي نتاج نقاش دائر ما بين ثلاثة شركاء هم الحكومة، والإدارة، وجماعات المصالح الخاصة، التي تميز العلاقات والروابط بالتوافق والاتساق، لكنهما يغفلان مسألة التحالف الموجود داخل هذه الشبكات.<sup>2</sup>

ويبدو أنصار هذا التوجه مستدعين في كل مرة مفهوم الحوكمة، بمعنى أن الدولة قد أنزلت من مركزيتها وفوقيتها بسلطتها الهراركية على المجتمع، وأصبحت تقدم نفسها كفاعل على نفس المستوى مع بقية الفواعل الأخرى غير الرسمية، وبالتالي هناك تضاؤل لدور الحكومات في صياغة السياسات، وحكم كهذا يحجمه W. Grant، 1983، بحيث يعتقد بأن النواة الصلبة لجماعة السياسة تكمن في المنظمات الحكومية.<sup>3</sup> وهو أيضا نفس المدى الذي يذهب إليه المؤسستيون الجدد في مسعاهم التصالحي ما بين مفهوم شبكات السياسة والمؤسسات الحكومية.

إن المنظور الكوربوراتي لا يخرج عن مقارنة علاقات الدولة- المجتمع، ويركز هذا المنظور على الأبعاد القانونية التي تحدد العلاقة ما بين الدولة وباقي المنظمات الاجتماعية، وكذا البعد العرفي والتقاليدي الذي ينظم هذه العلاقة من زاوية غير رسمية، من خلال نمطين رئيسيين هما: النمط التفاضلي ما بين الدولة وهيكل المجتمع، وأن القضايا تحل بالتفاوض والمساومة (التعددية)، أم أنها ذات طبيعة صراعية تحل عادة بالصدامات (الماركسية). وعلى عكس منظور الحوكمة فإن الكوربوراتية كنظام

<sup>1</sup> Ouimet et Lemieux, "Les réseaux de politique publique," 8.

<sup>2</sup> Ibid., 9-10.

<sup>3</sup> Ibid., 11.



لتمثيل المصالح حسب فيليب شميتز يتميز بكونه بعيد عن مسائل الاختيار في الانتماء إلى الوحدات الكوربوراتية فهي هراكية اكرهية واجبارية في الانتماء إليها، كما أن هذه الوحدات تحتكر تمثيل الفئات المندرجة تحتها، والتي اعترفت بها الدولة إن لم تكن هي التي أنشأتها. في حين يرى H. Wiarda، بأن هذا المفهوم مستمد من التقاليد الاجتماعية الكاثوليكية (الإيبيرية خصوصا)، تركز على التمثيل الوظيفي للمجموعات واندماج عنصر العمل ورأس المال في نظام هراكي موسع، متجانس واحتكاري تمثيلا، يقاد من طرف الدولة وهو متوافق مع النظام السياسي والاجتماعي كونه هراكي ونخبوي وبيروقراطي وكاثوليكي.<sup>1</sup> وهذا معطى مؤسسي بحيث يجعل النسق الجزئي - الشبكة الكوربوراتية- متساقا مع النسق الكلي للنظام السياسي، ومضمنا اجتماعيا في النسق الاجتماعي.

يذهب W. Coleman، 1998، إلى اعتبار أن قدرة واستقلالية وقرارات الفواعل الحكومية في قطاع معين تبدو مقيدة بالمؤسسات الموجودة على المستوى الكلي السياسي macro politique، في حين تذهب J. Boase، 1996، النيومؤسسية إلى إعادة تثمين دور الدولة ومؤسساتها في التحليل، بوصفها وحدات مستقلة، فإذا ظهرت الدولة ضعيفة على مستوى الكلي السياسي فهي ليست كذلك على المستوى الوسيط (mésopolitique) أو القطاعي، فالترتيبات المؤسسية لكل دولة تحدد درجة استقلالية الدولة، وعلاقات الدولة بالمجتمع، ومحتوى السياسة العامة، فعملية الوساطة ما بين المصالح تختلف من بلد إلى آخر بحسب الترتيبات الدستورية والمؤسسية المتميزة.

إذن تُقارب أعمال March و Rhodes من جهة، وأعمال Heclو من جهة أخرى إلى أن الشبكات تسجل نمطين كبيرين هما، جماعة السياسة، وشبكة القضية، وهما متميزتان من حيث العضوية، والاندماج، والموارد، والسلطة،<sup>2</sup> ويعتقد P. Hassenteufel، 1995، أن مفهوم شبكة السياسة يمكن من تخفيف حدة التعارض ما بين التعددية والكوربوراتية، فشبكة القضية تتناغم مع طروحات التعدديين، في حين مفهوم جماعة السياسة تتساق مع المنظور الكوربوراتي.<sup>3</sup> لهذا فإن مفهوم شبكة السياسة لا يبدو كنظرية متكاملة وإنما هو أشبه بصندوق أدوات Toolbox يساعد على التحليل بحسب الحالة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عارف، *ابستمولوجيا السياسة المقارنة*، ص ص 320-321.

<sup>2</sup> تتميز جماعة السياسة العامة، بثبات العلاقات، وبانتقائية شديدة في اختيار أعضائها، ودوام انتماء أعضائها، والاعتماد المتبادل العمودي المبني على توزيع المسؤوليات بخصوص تسيير المرافق العامة، كما تبدو مندمجة وترافع حول مصالح قطاعية كبرى. مثال ذلك السلطات الحكومية والنقابات الفلاحية في فرنسا أو ألمانيا.

<sup>3</sup> Saurugger، "analyser les modes de représentation des intérêts," 29-30.

<sup>4</sup> P. Kenis, and V. Schneider, "Policy Networks and Policy Analysis: Scrutinizing a New Analytical Toolbox," in *Policy Networks: Empirical Evidence and Theoretical Considerations*, edited by B. Marin and R. Mayntz (Frankfurt: Campus Verlag, 1991), 9.

[http://www.ceses.cuni.cz/CESES-90-version1-2\\_2\\_1.pdf](http://www.ceses.cuni.cz/CESES-90-version1-2_2_1.pdf)

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل مفهوم الشبكة يعني شكل العلاقات الأفقية ما بين عناصر الشبكة، أم أن بنية الشبكة تتميز بتنظيم هيراركي؟

إن أية منظمة سواء كانت تنتمي إلى فضاء الدولة أو فضاء المجتمع هي مرتبطة بغيرها من المنظمات (اعتماد متبادل)، فكل منظمة تمتلك موردا نوعيا معينًا تحاول إقامة تبادل حول الموارد مع منظمات أخرى،<sup>1</sup> وبالتالي هناك تبعية بخصوص الموارد كما بينا مع R. Rhodes، وهو ما يطرح مشكلة علاقات القوة ما بين هذه التنظيمات. فكتابات عديدة تتجاهل هذا المعطى، وهو قصور وظيفي حسب Andy Smith، 1998، لأنها لا تدرس الأدوار الفعلية التي يقوم بها كل فاعل داخل الشبكة، وما هو التوقع الذي يأخذه. فالمؤسسات الحكومية مازالت لها القدرة على وضع نهاية للعلاقات التي تربطها ببعض الفواعل، لهذا تذهب R. Mayntz إلى القول بأنه عندما يشارك الفاعلون الحكوميون في شبكات السياسات فإنهم يمثلون نمطا خاصا من المشاركين بوصفهم ممتازين، فهم يحوزون وسائل تدخل فعالة، وهذا المعطى يبقى ساريا حتى وإن كانت عملية اتخاذ القرار تم تفرغها لصالح أشكال مؤسسية مدارة من المجتمع، وتبقى الدولة صاحبة القرار في حالة ما إذا عجزت الفواعل المجتمعية عن التوصل إلى نتيجة، كما أن لها الحق للتدخل عبر المسار التشريعي والتنفيذي. إنه استحضار لمفهوم الهراركية المضللة *L'ombre de la hiérarchie*، فالسلطة هي منتج من النسق، وهي ميزة بنيوية. لهذا يعتقد E. Friedberg، 1997، أن السلطة ما هي إلا القدرة على هيكلة سياقات التفاعل لصالحها.<sup>2</sup> يجب فحص افتراض الحوكمة حول أفقية العلاقات، فهذه الأخيرة قلما تنفلت من الهراركية.

أما المعطى الثاني الذي يؤثر في سلوك الفواعل المجتمعية، فهو آثار الزمن بمعنى المعطى التاريخي الذي يشكل نمط العلاقات ما بين هياكل المجتمع والدولة، فحسب A. Smith من الواجب تجاوز الإطار الاستراتيجي للفواعل إلى الاعتبارات التاريخية والاجتماعية، فالمشكلة الرئيسة التي تعاني منها مقارنة الشبكات هي إغفالها لهذا المحدد، فهي لا تاريخانية (a-historicité)،<sup>3</sup> والتي سنرجع إليها في الفصل الثاني من المذكرة إن شاء الله عز وجل.

إذن مفهوم الشبكة حسب أنصار الحوكمة يغلب عليه الطابع الهندسي، فالقول بأنها ذات تنظيم أفقي ما بين الفواعل المشكلة لها هو حكم مجرد يغفل حقيقة راسخة، وهي علاقات القوة فأوضاع

<sup>1</sup> يقصد بنوعية المورد ارتباط المورد الذي يحوزه فاعل معين بطبيعة المشكلة العمومية، فقيمة المورد المحور تتبدل بحسب طبيعة المشكلة العامة، فهي إذن قيمة نسبية للمورد مرتبطة بالمشكلة ذاتها لهذا أحيانا يثنى دور المورد التحشدي (النقابات)، أو المعرفي (think thanks)، أو المادي (الشركات) أو التنظيمي (البيروقراطية)، أو الخطابية.

<sup>2</sup> Saurugger, "analyser les modes de représentation des intérêts," 32.

<sup>3</sup> Ibid., 34.

الفواعل ليست متساوية بل هي أقرب إلى التدرج Stratifié، فهل من البساطة افتراض مبدأ التفاعل البيئي الذي يربط عناصر الشبكة ضمن أشكال أفقية (حميمية/ تعاونية)؟ هذا ما يبدو بلاغة لفظية أو أنه مجاز لا يصمد أمام الواقع، أم من الأسلم رؤية الشبكة من خلال مؤشر علاقات السلطة إذا ما كانت الدولة طرفا فيها، أو علاقات القوة إذا كانت مشكلة من فواعل اجتماعية تقترب من الدولة للضغط عليها؟ إن الاعتبار الثاني هو الذي يقدم إطارا سوسيولوجيا لفهم هندسة الشبكات بأنها معطى اجتماعي يعترف دائما بوجود هراكيات نابغة من المكانة Le Statut والمفتقد في منظور الحوكمة، فالمكانة التي يحتلها كل فاعل ضمن نطاق الشبكة، من خلال نوعية الموارد التي يحوزها كل فاعل، والمتماشية مع نوع المشكلة العمومية، وطريقة حلها أيضا. لهذا فإن عملية التفاوض والمساومات تتم ضمن نطاق حرية مشروطة، لكل فاعل سقفا محددًا لتعظيم مكاسبه أو ما يسمح به أقوى الفواعل داخل الشبكة، إنها حرية ضمن نطاق ما يسمح به، حتى وإن تعلق الأمر بشبكات القضية.

يفترض في مفهوم الشبكة وجود حد أدنى من التنسيق بين أجزائها، فهل يمكن تصور وجود أكثر من شبكة سياسة بخصوص مشكلة معينة؟ كيف يكون سلوك كل شبكة حيال الأخرى؟ ما هو وضع الدولة حيال تعدد الشبكات؟ وهل دائما التأثير الفعال يأتي من الشبكة؟ أم قد يأتي من فاعل خارج الشبكة؟ لهذا نؤكد على هذا المستوى على بعدين يتعلقان بالجانب المنهجي:

- 1- على هذه المقاربة أن تجنح نحو الدراسات الامبريقية، وألا تكتفي بالاختباء وراء البلاغة اللغوية.
- 2- في مسألة حساب الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل ينتمي للشبكة، يجب إعمال منظور سوسيوسياسي يأخذ بعين الاعتبار مكانة كل طرف، والمورد النوعي الذي يحوزه أو يفعله، والذي يؤسس عليه طروحاته المشروعة، ثم ما هو تموقع الدولة كمؤسسة من عملية السياسة Policy Process، بحسب البولتي Polity.

يذهب كل من M. Alkinson و W. Coleman، 1985، إلى تبني موقف النيومؤسستيين حول دور الترتيبات المؤسسية لكل دولة وأثرها على عملية اتخاذ القرار في الأنساق الفرعية للسياسة العامة، فحتى طبيعة الشبكة ومكوناتها تتأثر بهذا المعطى المؤسسي، ولقد اهتم الباحثان بأنماط الشبكات وفق نموذجين دولانيين هما:

- دولة قوية: تشهد شبكة ذات نمط كوربوراتي يقود عادة إلى تبني سياسات بطريقة سببية.
- دولة ضعيفة: ذات نمط تعددي في الشبكات، تتسبب في إنتاج سياسات بطريقة رد فعلية.

وإن كان A. Smith، 1993، يرى بأن النمط التعددي أو الكوربوراتي قد يظهران في أي نموذج دولاني ضعيف أو قوي.<sup>1</sup>

يعتقد V. Dubois، 2010، أن مقارنة الشبكة يغلب عليها الطابع الوصفي والمجازي، وبأنها تعبئ قليلا فقط من الأدوات المفهومية والتحليلية، وهو يتفق بهذا مع P. Merckle، 2004.<sup>2</sup> لهذا تبدو الصعوبات النظرية التي يطرحها مفهوم الشبكات كبيرة، لهذا حاول بعض الباحثين معالجتها من خلال بعض الأطروحات المبتكرة، وهي إجابة عن بعض الأسئلة التي طرحناها:

- مقارنة تحالف المناصرة Advocacy Coalition Framework لـ J. Smith و P. Sabatier، 1993، أين يقر فيها الباحثان بأنه قلما توجد شبكة واحدة ضمن نطاق واحد أو نسق فرعي، كما يذهب Sabatier إلى الحديث عن مفهوم جديد هو الوسيط (Broker) ما بين التحالفات المضادة، هذا المفهوم بدأ يأخذ طريقه إلى البحوث الامبريقية المتنامية، كما سنرى في مقارنة مرجعية السياسات.

- الجماعة المعرفية مع A. M. Haas، 1990، أين تعتبر المعرفة قوة.

- نموذج V. Schneider، 1991، الذي يعرض لثلاثة أنماط من الشبكات: الشبكة الكوربوراتية، الشبكة الزبونية، والشبكة التعددية، وفي هذا النموذج يستلزم المنهج السوسيولوجي Sociogram لفحص البنى، والعلاقات ما بين الفواعل من حيث الضعف أو القوة، وعدد مرات الاتصال وتبادل المعلومة، ويعرض لمفهوم الفجوات البنوية Trous Structuraux، التي لا تسمح بالاتصال ما بين الفواعل.<sup>3</sup> إذن هناك إجماع لدى العديد من الباحثين، ما عدا التعدديين خصوصا، على أن الدولة تعد طرفا فاعلا وأساسيا في صنع السياسة العامة منذ المراحل الأولى للعملية وصولا إلى التطبيق.

<sup>1</sup> Ouimet et Lemieux, "Les réseaux de politique publique," 16.

<sup>2</sup> Vincent Dubois, "Les champs de l'action publique," (working paper, in *Utiliser la théorie des champs pour comprendre le monde social*, dir. Mathieu Hilgers et Eric Mangez, Prisme-GSPE, 7 Octobre 2010), 3.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00498020/document>

<sup>3</sup> Ouimet et Lemieux, "Les réseaux de politique publique," 20- 22.

المبحث الثالث:

التحليل الإدراكي للسياسات العامة

**المطلب الأول: دور الأفكار في تحليل السياسات:**

إن ما يشكل مجتمعنا الحديث ليس الاقتصاد كما يرى الماركسيون، وإنما هي القيم كما يرى ماكس فيبر M. Weber، فكتابات فيبر أعادت تبيين الشروط الثقافية في اعطاء هوية محددة للمجتمع. إن مسابرة هذا الخط التحليلي والذي يعد إطارا إرشاديا منافسا للماركسية، يقود إلى الاقرار بأن الفكرة أسبق من حيث الوجود من المادة أو النموذج (الرأسمالية).<sup>1</sup> إن عد المجتمع منتج للأفكار والمؤسسات يفرض رهانات نظرية حقيقية. إن أسئلة منهجية تطرح نفسها من قبيل:

- هل الأفكار والمؤسسات بعد تشكلها يمكنها أن تعيد صياغة المجتمع ذاته في ظل أبعاد

جدلية؟

- هل المجتمع هو كلياني؟ أم هو شرائح متدرجة؟ وبالتالي يمكن الحديث عن تعدد الأقطاب

المؤسسية في المجتمع المنتجة للأفكار؟ وما هي طبيعة الصور التي يأخذها هذا التعدد، هل هي صراعية أم تكافلية أم تناظرية؟ وما هو مصدر هذا التعدد؟

يذهب ماكس فيبر إلى عد مجموعات المكانة status groups بأنها: "منبع الأفكار الأخلاقية التي تشكل سلوك ورؤية العالم لدى الأفراد المنتمين إليها".<sup>2</sup> كما يذهب فيبر إلى ربط القيم بالعلاقات الاجتماعية، فالقيم تظهر في سياق اجتماعي محدد، والذي تعمل على إضفاء الشرعية عليه، لهذا يرفض فيبر التوجه الهيجلي الذي يرى بأن الأفكار تسبح على نحو حر، غير مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، وكذلك يرفض الرؤية الماركسية التي تعتبر الأفكار انعكاسات خالصة للتنظيم الاجتماعي، وبدلا من هذين الموقفين المتطرفين يطرح فيبر منظورا وسيطا لميلاد الأفكار، ينعته بالمصاهرة الاختيارية (Elective affinity)، ويقصد بها أن الأفكار تتشأ و "تختار" بوساطة الفرد، وتتناسب مع الموقف الاجتماعي للفرد "مصاهرة".<sup>3</sup>

إن هذا المفهوم يطعمه فيبر بمفهوم آخر هو "الطابع" (Ethnos)، أو "نموذج الحياة" كما يلفت الانتباه إلى جماعات المكانة ويرفض في ذات الوقت المقولات المرتكزة على الشخصية القومية، من منطلق افتراضها أن الأفراد امتصوا على نحو غامض روح الشعب (Folk spirit). فالمجتمع عنده مكون من جماعات المكانة، وكل جماعة مكانة لها نمط حياتي محدد، وأن كل أشكال الهيمنة أو

<sup>1</sup> حسب كتاب ماكس فيبر: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، 1905.

<sup>2</sup> تومسون، وآخرون، نظرية الثقافة، ص 248.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

السلطة تتبع من توليفات أو خليط، أو تعديل لثلاثة أشكال هي الزعامة الكارزمية، والهيمنة التقليدية، والشرعية القانونية.<sup>1</sup>

يذهب Campbell، 2004، إلى اعتماد خارطة نمطية لنوعين من الأفكار، كل يتمتع ببعدين:

1-أ- الافتراضات Présupposés: والتي توجد في خلفيات النقاشات وعملية القرار.

ب- التصورات والنظريات، التي توجد في واجهة النقاشات العمومية.

2- الأفكار قد تكون إدراكية أو معيارية: أ- فالمستوى الإدراكي للأفكار يشير إلى الوصف والتحليل النظري النوعي للعلاقات السببية، هذه الأفكار تعد بمثابة عوائد موجهة (outcomes oriented).

ب- أما على المستوى المعياري فالأفكار تتشكل على صورة قيم، مواقف، هويات، فهذه الأفكار ليست موجهة لتحقيق نتيجة محددة فهي إذن (Non outcomes oriented) إن عملية التوليف ما بين هذين البعدين تعطينا أربعة أنماط من الأفكار، هي:

البردايم، الشعور العام، البرنامج، والإطار.<sup>2</sup> انظر الجدول أدناه الذي اقترحه Campbell:

#### الجدول 1: صور الأفكار والسياسة العامة:

افتراضات أساسية تكمن في خلفيات النقاش Underlying background	تصورات ونظريات في واجهة النقاش العمومي foreground	
براديغمات Paradigms	برامج Programs	
أفكار تمثل افتراضات نخبة، والتي تضبط المستوى الإدراكي للبرامج المفيدة، والمتاحة للساسة، وقادة المؤسسات، ومتخذي القرار. مثال: بردايم العقلانية الأذاتية. مثال: Fligstein "تصورات الرقابة". E.-Andersen "نماذج العائلة"	أفكار تمثل توصيفات نخبة، والتي تسمح للسياسة وقادة المؤسسات ومتخذي القرار برسم خطاب واضح ونوعي حول الفعل أو النشاط. مثال: البرنامج كخارطة طريق، كنقاط مركزية، والتي تمكن بكفاية بناء التحالفات، والدعم السياسي.	عائد إدراكي موجه Cognitive outcome oriented

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 249.

<sup>2</sup> Hugues Draelants et Christian Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," partie 2, *Knowledge And Policy* (Juin 2007): 24-25.  
[http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.drealants\\_maroy.2.fr.pdf](http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.drealants_maroy.2.fr.pdf)

شعور عام Public sentiment	أطر Frames	
أفكار تمثل افتراضات الجمهور، والتي كضبط المستوى المعياري للبرامج المشروعة والمتاحة أمام صانعي القرار. - الرأي العام، القيم، المعايير، الهوية الجماعية، والتوقعات الجماعية المشتركة... - تصور الدولة. - الهوية الأساسية.	أفكار تمثل رموزا ومفاهيم تسمح لمتخذي القرار بشرعنة برامجهم الموجهة لناخبيهم. مثال: الخطاب الاتصالي المبرر والمشرعن للبرامج النيولبرالية الموجه للمواطنين. - الهوية البريطانية بالنسبة لتانتشر. - شعور الانتماء الأوروبي في فرنسا. الإطار ينشد التأكيد على "انتماء" البرامج لنفس قيم ومعايير الناخبين.	عائد معياري غير موجه  Normative non- outcome oriented

**Source:** John Campbell, *Institutional change and Globalization* (Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2004), 94.

**Référence:** Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 26.

يذهب P. Muller، 2000، إلى فحص العلاقة ما بين تحليل السياسات والتحليل السياسي، لأن فرع تحليل السياسات تسبب في إحداث بعض القطاعات مع التناول التقليدي لموضوع الدولة، خاصة ما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية، وهذا لكون هذا الفرع أدى إلى إلباس الطابع الاجتماعي على التحليل المتعلق بالدولة Sociologiser l'analyse de l'Etat.<sup>1</sup>

1- فأول قطيعة وضع Muller يده عليها هي دراسة الدولة من خلال نشاطها بمعنى مخرجات النظام السياسي، وإن أمكن رصد أيضا عوائد السياسات Policy Outcomes،<sup>2</sup> فمحللو السياسات لا يترددون في فتح العلبه السوداء للدولة، فهم لا يتساءلون فقط حول محدداتها déterminants، وإنما

<sup>1</sup> Pierre Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques: vers une sociologie politique de l'action publique," *revue française de science politique* 50 (2000/2):189.

[https://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2000\\_num\\_50\\_2\\_395464](https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2000_num_50_2_395464)

<sup>2</sup> المخرجات Outputs المقصود بها الأفعال المجسدة فعلا للسياسة العامة، في حين تشير العوائد Policy Outcomes إلى التغييرات التي تلحقها السياسة العامة بالعالم الاجتماعي (المجتمع والطبيعة)، فالعوائد أو النواتج هي كل ما ينجر عن النشاط الحكومي، بمعنى الآثار المرغوبة وغير المرغوبة، المباشرة أو غير المباشرة. أنظر:

- Hugues Draelants et Christian Maroy, "L'analyse des politiques publiques: Un panorama," partie 1, *Knowledge And Policy* (Juin 2007): 5.

[http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants\\_maroy1.fr.pdf](http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants_maroy1.fr.pdf)



أيضا حول طريقة اشتغالها، وهو ما يسمح بتجاوز المقاربات التقليدية القانونية،<sup>1</sup> وتجسيد النظرة السوسيولوجية.<sup>2</sup>

2- القطيعة النظرية الثانية: بين فرع تحليل السياسات أن وظائف الحكومة لا يمكن اختزالها في عملية التمثيل السياسي، فمن المتعذر استنباط مضمون السياسات انطلاقا من خصائص "سياسة الانتخاب" بمعنى لا يوجد رابط حقيقي وضروري ما بين تغيير السياسات وظاهرة التداول على السلطة.<sup>3</sup> فمثلا سياسات دولة الرفاهية لم تبدل في غضون "الثلاثين المجيدة" 1945-1975 في بريطانيا رغم مجيء وذهاب حزب المحافظين كل مرة.

3- القطيعة النظرية الثالثة: حسب Muller هو إعادة النظر في مبدأ العقلانية، بحيث يتم النظر إلى الدولة من الأسفل، إلى تفاصيل أجهزتها عوض النظر إليها من أعلى على أنها كتلة واحدة، وهو ما يسمح بتحليل اسهام كل الأطراف والفاعلين في كل مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة، وعدم الاكتفاء بالمرحلة الأخيرة وهي اتخاذ القرار، فتحليل مختلف المراحل يسمح بفهم عملية التصفية المتواصلة للاختيارات (والمبنية اجتماعيا).<sup>4</sup> والتي ينخرط فيها فاعل أو مجموعة من الفاعلين في كل مستوى من عملية اتخاذ القرار العمومي.

يقر Muller، 2000، بأنه لا يمكن تقديم نفي قاطع وفي كل الحالات للعلاقة ما بين طبيعة السياسات، والتغيير الحزبي على مستوى السلطة، فهو يأخذ بمنظور Kingdon، 1984، فهو يعتقد مع كينجدون أن التغيير في خط السياسات رهين بحضور تعاقب متواز للتيارات الثلاث.<sup>5</sup> إذا كانت المقاربة التعاقبية لـ C. O. Jones، 1970، و Kloti و Bussman W. Knoepfel &، 1998، تسجل عدة مكاسب نظرية، لاسيما أنها تختصر وتبسط عملية القرار المعقدة في خمس أو ست مراحل، كما أنها تقدم منظورا سوسيولوجيا بدل قانوني، رغم هذا كله فإن جوانب قصور تعترى هذه المقاربة التعاقبية بالنظر إلى:

- هناك خلل واضح في نظرتها الموهلة في الخطية لما تعالج النشاط العمومي، فهناك إيهام بوجود اتساق ما بين مراحل السياسة العامة، لكن هذا الاتساق يبدو مصطنعا لا يستجيب لواقع

<sup>1</sup> تقليديا ثم التركيز على دراسة المدخلات، بخاصة مع رواد المدرسة السلوكية، ونجد مداها مع ترومان، 1951، ودال (من يحكم؟ 1961)، وهو ما يعد قصورا في الرؤية حسب المؤسساتيين الجدد.

<sup>2</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 5.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 190-191.

السياسات، كما لا توجد بالضرورة ست مراحل كاملة، كما يمكن تصور أو استقراء ترتيب آخر للمراحل غير الذي طرحه C. Jones في مقارنته التعايقية.

- هذه المقاربة التسلسلية يحكمها منطق "حل المشكلة" "Problem Solving"، وهذا تصور نظري، إذ لا يمكن حصر موضوع السياسة في حل المشاكل العمومية، فحسب Muller & Surel، 1998، فإن السياسة العمومية لا تعمل فقط على حل المشكلات العامة، إن ما يأخذ من السياسات كذلك هو عملية التعلم، والتي تنعكس فيما بعد على النشاط العمومي.<sup>1</sup> فالسياسات تعمل على بناء وتغيير فضاءات المعاني، والتي في خضمها يعمل الفاعلون على تحديد وتعريف وإعادة تعريف المشكلات واختبار الحلول التي يدعمونها.

- كما أن المقاربة الخطية القائمة على مجموعة من المراحل المتعاقبة تحجم دور الفواعل الاجتماعية وتستبعد سياقاتها، بحكم أن محور الفعل يتركز حول الدولة (Appr. Top down، Knoepfel، 2001).<sup>2</sup>

إن تجاوز طرح "حل المشكلة" إلى بناء المعنى انطلاقاً من خلفيات وسياقات اجتماعية هو المسلمة الرئيسية للمقاربة الإدراكية (والمعيارية) في حقل تحليل السياسة العامة.

### العلاقة ما بين المشكلة العمومية والفعل العمومي:

تبدو العلاقة بين الطرفين معقدة، ولا تقدم نفسها بالصورة والبساطة التي يصورها الخطاب الرسمي الحكومي، فحسب Muller، 2000، السياسات العمومية لا تعمل بداءة على حل المشكلات لأنه:

- لا يوجد اتفاق ما بين الأفراد والمجموعات حول طبيعة المشكلات.
- لا يوجد إجماع حول طبيعة الأسباب المنتجة للمشكلات المطروحة للحل.
- وأخيراً لا تعرف بالتدقيق الآثار التي تتركها السياسات على المجتمع، وهذه فكرة كان قد أشار إليها C. Lindblom من قبل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> selon Muller et Surel, 1998: « Faire une politique publique, ce n'est donc pas "résoudre" un problème, mais construire une nouvelle représentation des problèmes qui met en place les conditions socio-politiques de leur traitement par la société, et structure par là même l'action de l'Etat. » voir:

- Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 12.

<sup>2</sup> Ibid., 11.

<sup>3</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 194.

لهذا تظهر حسب Muller & Jobert السياسات مشكلة لفضاءات ومنتديات Forums، تسمح لمختلف الفواعل المعنية بالتعبير والبناء التصوري للمشكلات ذاتها، فهي إذن تؤسس لعلاقة المجموعات مع الواقع المعيش إدراكيا (rapport au monde)، وكيف يراد لهذا الواقع أن يكون كذلك معياريا.<sup>1</sup>

إذن النشاط العمومي له طابعين، أولهما إدراكي ذو أبعاد تفسيرية (لماذا تستمر البطالة مثلا؟)، وثانيهما وضع معايير للفعل (إكساب الشغل كوسيلة إنتاج طابع المرونة مثلا). لهذا حسب ملر فإن الإطار الزمني للسياسات هو المستقبل فالسياسات تنطلق من الإجابة عن تساؤل جوهرى وهو ما سبب حدوث المشكلة العامة، وتنتهي بمسلك لا يقل أهمية هو ما يجب فعله، فالسياسات تبحث في مستقبل المجتمعات.<sup>2</sup>

يذهب يورديو، 1981، إلى اعتبار النشاط السياسي ممكنا بسبب أن الأعوان المنتمين إلى الفضاء الاجتماعي لديهم معرفة متناسبة إلى حد ما مع المجتمع، فالتصرف حيال "العالم الاجتماعي" هو تصرف في آن حيال المعرفة المتعلقة بهذا العالم الاجتماعي، فالتمثلات العقلية، واللفظية، والكتابية Graphique هي هدف إنتاجي للفعل العمومي، وهي من تقوم بتوجيه هذا الفعل العمومي ذاته.<sup>3</sup> فالمجموعات الاجتماعية تعمل على/ أو تبطل عمل بعض التوجهات من أجل الحفاظ على أو تغيير العالم الاجتماعي بما يتوافق مع مصالحها بالمفهوم الواسع. كما يعتقد يورديو، 1981، أن الخطاب السياسي الرسمي يندرج ضمن نطاق الفعل العمومي لكونه يمثل بلاغا انجازيا لما تعترزم الحكومة فعله (Enoncé performatif).<sup>4</sup>

إن الحديث عن المقاربة الإدراكية بصيغة المفرد تغطي على حقيقة التنوع الموجود في الأعمال الأكاديمية التي تصطبغ بهذا المنظور، فمن الممكن الحديث عن مقاربات إدراكية بصيغة الجمع، وليس مقارنة موحدة أو مدرسة متكاملة، فالأعمال التي انطلقت في عقدي الثمانينات والتسعينات هي التي رسمت هذا الدرب النظري وتساءلت بعمق حول حدود جدوى المقاربات الأخرى السابقة (العقلانية)، إن المقاربة الإدراكية ما تفتأ تركز على دور عناصر المعرفة والأفكار، والتمثلات

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 13.

<sup>2</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 195.

<sup>3</sup> هذه اشكالية متجددة عند السوسيوولوجيين: من الذي يصنع الآخر هل الأفراد يصنعون المجتمع؟ أم أن المجتمع هو الذي يصنع هوية الفرد؟

<sup>4</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 13-14.

والاعتقادات الاجتماعية في عملية إعداد ووضع السياسات، هذه الاعتبارات لطالما وضعت جانبا في تحليل السياسات العمومية (APP)<sup>1</sup> بسبب طغيان المقاربات العقلانية.

سنركز في المطلبين القادمين في هذا المبحث على أهم المقاربات الإدراكية، خصوصا ما يتعلق بمفهوم بردايم السياسية العامة، عند P. Hall ومرجعية السياسات عند B. Jobert و P. Muller، وسنضرب صفحا عن إطار التحالف التعاضدي (ACF) لـ (Sabatier, Jenkins-Smith, 1993)، ومفهوم الجماعة المعرفية للباحث P. Hass.

إن مجموع هذه المقاربات الإدراكية والمعيارية يسجل حسب Surel في خانة المنظور البنائي الاجتماعي Socio-constructivisme الذي نظر له كل من Berger و Luckman، 1966،<sup>2</sup> فالحقيقة تبنى اجتماعيا من خلال أطر اجتماعية تحدد وتمر عبر الممارسات السياسية في لحظة ما، حسب Surel، 1998،<sup>3</sup> ولا تمت هذه الحقيقة بصلة إلى بردايم الفردانية المنهجية حسب Raymond Boudon، 1997،<sup>4</sup> والتي يطغى عليها الإطار العقلاني الصرف، والذي يبدو محدودا بمشكلة صعوبة القياس والحساب الدقيق لآثار السياسات على حل المشكلات Problem of Accountability بالنسبة للسلطات.<sup>5</sup>

إن التحدي الذي تجادل المقاربات الإدراكية برفعه هو قدرتها على تفسير الروابط ما بين الفاعل من جهة وبنى المعاني من جهة أخرى، حسب Muller، 2000. والسؤال الجوهرى هو كيف يمكن بناء النظام Order في مجتمع معقد؟<sup>6</sup>

تتقاطع المقاربة الإدراكية مع المنطق الذي عرضه Fritz Sharpf، 2000 حول أن مسار شرعنة السياسات يأخذ وجهتين أحدهما بالتركيز على المدخلات (التنشئة السياسية والاتصال السياسي)، في بناء هوية مشتركة وبالتالي ضبط المطالب والوعي بالمشكلات، أما المسار الثاني فهو على جانب المخرجات بمعنى كسب الشرعية بالنظر للنتائج الحميدة المترتبة عن تطبيق السياسات.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 14.

<sup>2</sup> أنظر كتاب: برغر ولوكمان، البناء الاجتماعي للواقع، 1966.

<sup>3</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 19.

<sup>4</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 194.

<sup>5</sup> يمكن الاستفادة من الاطار الذي يطرحه Jean Leca، حول المعضلات المثارة أمام الحكومة في مجال السياسات، من بينها مشكلة استجابة الحكومة للمطالب والمشاكل العمومية، وقياس الآثار التي تتركها السياسات، وكذا مشكلة قدرة الحكومة على حل المشكلات العامة. أنظر:

- Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 194.

<sup>6</sup> Ibid., 189.

<sup>7</sup> Ibid., 191.

وبالتالي فإن المكون الأول يحيلنا إلى طرح بورديو حول إعادة الإنتاج بالنسبة للمنظومات القيمة.<sup>1</sup> إن استحضار المقاربة الإدراكية المعيارية في تحليل السياسات سيحيلنا مباشرة إلى التزام خط جديد هو سوسبيولوجيا الفعل العمومي، وإحداث نوع من القطيعة مع التناول التقليدي الفيبييري للدولة والفعل العمومي، بالتركيز على القيم والمعايير والتحييزات الثقافية التي يحملها كل فاعل رسمي أو غير رسمي كوسطاء، وأثرها على تصور العالم وطبيعة المشكلات العمومية، كما أن النظر إلى الدولة من خلال هذه المقاربة يجنح نحو التفكير فلم تعد الدولة من الناحية التحليلية (ليس بالضرورة المعرفية) تأخذ كتلة واحدة، وإنما يتم سبر مكونات العلبة السوداء وإظهار طرق اشتغالها، وهو ما لم تتجرأ عليه المدرسة السلوكية أو أنها كانت زاهدة فيه بالأحرى.

### المطلب الثاني: بردايم السياسة العامة:

إن مفهوم بردايم السياسة العامة عند Peter Hall، 1993، ومرجعية السياسات عند P. Muller، رغم بعض الاختلافات النظرية الموجودة بينهما،<sup>2</sup> إلا أنهما يتفقان حول موضوع التحليل، وهو مشكلة الثبات والتغيير في السياسات العامة، كما أنهما يستدعيان مفاهيم أخرى مشتقة كالتعليم السياسي Policy Learning، والذي يعد مفهوما مركزيا خاصة عند Hall، وهو دليل آخر على المكانة المحورية للدولة في صنع السياسة كما يعتقد بذلك المؤسسانيون الجدد، كما يستدعي أو يؤسس كلا التصورين لنوعية الخطاب السياسي المذاع، والذي يقدم شرعية للفعل الحكومي.

ارتبط مفهوم بردايم السياسة العامة Policy Paradigm بالباحث الانجليزي Peter Hall، وإن كان مفهوم الإطار الإرشادي Paradigm ذاته قد استلّفه من T. Kuhn، 1962، ليشير به إلى إطار نظري عام تصاغ في نطاقه مجموعة من النظريات والنماذج والمقاربات بتساقق وانسجام مع هذا الإطار العام، وتظهر السياسات العمومية كنتاج حكومي يستجيب للطبوع الأساسية التي يتسم بها

<sup>1</sup> أو حتى غرامشي حول إعادة ترمين البنية الفوقية (الاعتبارات الثقافية والايديولوجية) في الحفاظ على ديمومة المنظومة الرأسمالية، وبذلك يتجاوز غرامشي التفسيرات الماركسية التقليدية القائمة على فكرة القوة والصراع والسيطرة الطبقيّة، إلى فكرة الهيمنة الثقافية للطبقة البرجوازية داخل المجتمع الرأسمالي.

<sup>2</sup> يذهب كثير من الباحثين إلى اعتبار أن العاملين الذين قدمهما كل من P. Hall، 1986، حول "حوكمة الاقتصاد"، والعمل المشترك لـ Jobert و Muller، (L'Etat en action, 1987)، المعتمدين في هذا البحث، يعان اتجاهان متنافسان من خلال فحص دور الدولة المحوري في صنع السياسات، وهو منظور ثم تهشيمه في خضم سيادة السلوكية. أنظر:

– Marc Smyrl, "Régulation Institutionnelle Et Dynamique Du Politique," (JANVIER 2006), 3.

البردايم الساري، بوصفه تقليداً متبنى من طرف المجتمع العلمي ومنتخذي القرار من السياسيين والإداريين، وبقية المنتديات الأخرى على نطاق واسع، ما دام إذن في مرحلة "العلم العادي" القياسي حسب تعبير Kuhn. لكن ما شغل Hall هو كيف يحدث التحول في بردايم السياسة العمومية، على غرار ما شغل Kuhn حول كيفية حدوث الثورة العلمية، ومن ثمة تبدل الإطار الإرشادي Paradigm Shift، غداة دخوله مرحلة الأزمة ومجيء إطار آخر كعلم الاستثنائي.

وعليه فإن: "النموذج الإرشادي أو الإطار الفكري هو تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع من الباحثين العلميين في عصر بذاته علاوة على طرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية".<sup>1</sup>

بالعودة إلى العمل الجاد الذي قدمه Kuhn حول بنية الثورات العلمية، نجده يقرر بأن العلم يتقدم بطريقة مغايرة ومختلفة عن التراكم، وذلك بفعل ثورة علمية تحدث على مستوى النموذج الإرشادي، فالنماذج الإرشادية توجه الباحثين ليحددوا المشاكل المهمة في الحقل المعرفي، ومعرفة أفضل السبل لحلها، فالنموذج الإرشادي هو الذي يحدد ماذا ندرس؟ وما هي الأسئلة التي ينبغي أن تطرح؟ وكيف تصاغ؟ وما هي الإجراءات المتبعة في تفسير نتائج البحث؟<sup>2</sup>

وعلى ضوء ذلك ينظر Hall إلى السياسة على أنها تعلم اجتماعي Apprentissage Social، وهو ما يدفع نحو الاعتقاد بأن الأفكار لها مكانة مركزية في إيجاد السياسة العامة، إن المقررين السياسيين يعملون باستمرار ضمن سياق سوسيولوجي محدد مكون من أفكار ومعايير، والذي لا يحدد فقط أهداف السياسة ونوع وسائلها المعبأة، وإنما أيضاً يحدد طبيعة المشكلات والمسائل التي يجب الالتفات إليها،<sup>3</sup> وهنا يتقاطع مع فكرة Kuhn وما شغل أيضاً تفكير Kingdon، 1984، هذا السياق المضمن Embedded إلى حد مفردات الخطاب السياسي،<sup>4</sup> والذي يقدم إطار تفسيرياً وتبريرياً للفعل العمومي، كما أنه يوفر خرائط إدراكية ومعيارية، وهو غير مطروح للاختبار أو الفحص، بوصفه تقليداً متماسكا من الفروض بحسب مفهوم Kuhn على الأقل لأنه في مرحلة العلم القياسي.

<sup>1</sup> توماس كون، بنية الثورات العلمية، تر. شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع. 168 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1992)، ص 11.

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع حول البناء التكويني للبردايم أنظر:

- عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، ص ص 63-65.

<sup>3</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 15.

<sup>4</sup> Hall, "Policy Paradigms," 7.

ويقدم Hall مثالا ببردايم الكينزية، الذي وجه السياسة الاقتصادية في بريطانيا بعد الحرب الكونية الثانية إلى غاية نهاية السبعينات، فبمجرد تبني أفكار كينز من طرف الخزانة البريطانية (British Treasury) ثم مأسستها في إجراءات روتينية، تعبر عن خلاصة نيوكلاسيكية، وجه هذا الإطار المعرفي نظرة السياسيين، وقدم توصيفا للعالم الاقتصادي، وكيف تتم ملاحظته؟ وما هي الأهداف المبتغاة من السياسة العامة؟ وما هي الوسائل المجندة لتحقيق هذه الأهداف؟<sup>1</sup>

إن نموذج بيتر هال حول بناء السياسة العامة، بوصفه عملية يستدعي ثلاثة مستويات أساسية:

- مستوى 1: أهداف عامة.

- مستوى 2: خيوط ناظمة توجه السياسة العامة في قطاع محدد (الكينزية).

- مستوى 3: التقنيات والمناهج المستخدمة لبلوغ الأهداف، بالضبط الدقيق لمختلف الأدوات.

على ضوء هذه المتغيرات يمكن الحديث حسب Hall عن أنواع مختلفة من التغيرات، التي تلحق السياسة العامة، ففي المرحلة القياسية (normal policy making) يمكن رصد تغيرات طفيفة تقع على المستوى الأول والثاني، بمعنى تطور يلحق بتقنيات وإجراءات السياسة العامة، من دون المساس بالهدف الذي يوجه الفعل العمومي، إن هذا التغيير يتخذ طابعا تدريجيا (incremental)،<sup>2</sup> وإن انتقلنا إلى المستوى الثالث كموضوع للتغيير سيتسبب في تحول براديمي،<sup>3</sup> يغير بصفة جذرية الخيوط الناظمة للسياسة العمومية.<sup>4</sup> إن الانتقال من بردايم إلى آخر يجد حافزه في فترة الأزمة، أين تتراكم حالات الشذوذ، ويصبح الإطار الإرشادي الساري عاجزا عن التفسير وإيجاد الحلول، لهذا يتحتم استبداله بآخر جديد و"استثنائي".<sup>5</sup> فالتطورات المعزولة في العالم الواقعي لا يمكن استنباطها ولا تفسيرها على ضوء المصنوفة الإدراكية والمعارية السارية، وبالتالي فإن هذا الفشل المعرفي سيزيح

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 15.

<sup>2</sup> يمكن الإفادة من المقاربة التدريجية أو التراكمية Incrementalism عند شارلز لنديوم Lindblom.

<sup>3</sup> third-order learning: « finally the British experience of 1970- 89 was also marked by a radical shift from Keynesian to monetarist modes of macroeconomic regulation, which entailed simultaneous changes in all three components of policy: the instrument setting, the instruments themselves and the hierarchy of goals behind policy ». see:

- Hall, "Policy Paradigms," 6-7.

<sup>4</sup> Ibid.; Bruno Palier et Yves Surel, "Les « Trois I » Et L'analyse De l'État En Action," *Revue française de science politique* 55, no. 1 (février 2005): 13.

<https://bit.ly/3sisFT4>

<sup>5</sup> العلم الاستثنائي هي مرحلة تقع غداة استبدال بردايم تقليدي بآخر جديد واستثنائي، كونه يحدث قطعة معرفية مع الممارسات العلمية السابقة، كما أن هذا الإطار الاستثنائي يولد مقاومة لدى الحرس القديم، كما وقع ما بين التقليديين والسلوكيين في علم السياسة، بحيث أن الحرس القديم لا يغيرون إلا بالموت بحسب تعبير ترومان، إن العلم الاستثنائي سيتنقل إلى علم قياسي كلما وجد مزيدا من التأييد من طرف المجتمع العلمي، ليأخذ طريقه إلى المقررات الدراسية.

الشرعية بعيدا عن الحرس القديم للإطار الإرشادي التقليدي، نحو مجموعات معرفية جديدة وثرية، إن عملية الاستبدال هذه تستند إلى أسس اجتماعية أكثر منها موضوعية.<sup>1</sup> فهول Hall يرى بأن نتائج الصراع ما بين البراديمات المتنافسة، القديم منها والجديد لا يحسهما الطرح العلمي والمحااجة والبرهان العقلي،<sup>2</sup> كما يتمنى هيرماس في "فعله التواصل"، وإنما مسألة الحسم ترد إلى التوقعات الاستراتيجية للفواعل على الرقعة السياسية من خلال ظاهرة أو مسلك التحالف، وهذا في حد ذاته يعد تعويضا عن قصور في مقارنة شبكة السياسة العامة المحوكة ذات المنحنى الهندسي، وإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحناها في ذلك المطلب.

إذن عملية التغيير أو التحول في البردايم السياساتي ينتمي إلى الصف الثالث حسب هول third order learning وهو ذو طبيعة جذرية، ويضرب مثلا لذلك باستبدال الكينزية ببردايم النيولبرالية، مجسدة في النظرية النقدية لمدرسة شيكاغو (فريدمان) والمدرسة النمساوية الجديدة (فون ميسز، هايك)، مع عقد السبعينات، بخاصة مع مقدم تانتشر (1979)، فكان هذا الانتصار للنيولبرالية يدين إلى عوامل سوسيولوجية وليست علمية بالدرجة الأولى،<sup>3</sup> وهي محاولة استرجاع الطبقة البرجوازية لهيمنتها، كما رأينا مع D. Harvey، 2007، في المبحث الأول من هذا البحث.

إذن يعرف P. Hall بردايم السياسة العامة ك: "إطار للأفكار والمعايير والتي لا تتركس نوعية الأهداف السياسية وطبيعة الوسائل المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف فحسب، وإنما أيضا تحدد طبيعة المشاكل التي تكون موضوعا للعناية والمعالجة... هذا الإطار مضمن في اللغة التي يستعملها صناع السياسة العامة للتواصل حول نشاطاتهم، كما يبدو مؤثرا لأنه يؤخذ كحقيقة في حد ذاته بعيدا عن الفحص".

Policy paradigm is: " a framework of ideas and standards that specifies not only the goals of policy and kind of instruments that can be used to attain them but also the very nature of the problems they are meant to be addressing ... this framework is embedded in the very terminology through which policy makers communicate about their work, and it is

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 15; Hall, "Policy Paradigms," 8.

<sup>2</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 15-16.

<sup>3</sup> يعد بردايم النيولبرالية أكثر أصولية من ليبرالية سميث وريكاردو نفسيهما، فقد بدأ كفكرة مع فريدريك هايك، 1944، ولدفيغ فون ميسز، وكارل بوير من خلال سلسلة المؤتمرات الدولية الشهيرة (مونت بليرين) للوقوف أمام الاشتراكية و"الاقتصاد الاجتماعي"، ثم هاجر كل من هايك وميسز إلى الو.م.أ، ليجدا ميلتون فريدمان (جامعة شيكاغو) نصيرا لطروحاتها الأرثوذكسية في الاقتصاد، لتهمين "المدرسة النقدية" طيلة العقود المتأخرة للقرن العشرين على جوائز نوبل للاقتصاد.



influential precisely because so much of it is taken for granted and unnamable to scrutiny as a whole."<sup>1</sup>

### نقد لمنظور بيتر هول Hall:

لا يمكن اعتبار البردايم السياسي متسق وكامل كما هو الشأن بالنسبة لبردايم العلوم الفيزيائية، صنف إلى ذلك حسب Palier & Surel، 2010، فإنه يجب إعادة النظر في الطرح الوجودي والهيمني لتطور البردايم حول سياسة عمومية في زمن معطى، في حين نجد أطر مؤسسية متنافسة، وفواعل حاملة لأفكار متصارعة.<sup>2</sup> والأهم كما نرى أنه يمكن الحديث عن بعض الحقول السياساتية التي لا تخضع للبردايم المتبنى، كما بين Jobert، 1994، في دراسته الموسومة بالانعطف النيولبرالي في أوروبا، أين بين فيها استمرار النهج التضامني للسياسة الاجتماعية كمرجعية قطاعية، ومقاومتها للمرجعية العامة ذات الانعطاف النيولبرالي التي يراد إرساؤها.

كما أن مسألة التغيير لا ترد دائما إلى الشكل الثوري الراديكالي، حول هذا الانتقاد يقدم Palier، 2003، مفهوم الاجماع المبهم consensus ambigu، الذي يرى فيه أن اتفاق مختلف الفواعل على أهداف معينة لسياسة ما ليس معناه إجماع وتوحد حول نظرة تتقاسمها كل الأطراف المعنية، فمثال وضع الحد الأدنى لدخل الإدماج (RMI) revenu minimum d'insertion يبين كيف أن مختلف الفاعلين لا يملكون نفس المنظور حول الواقع والحقيقة، لكنهم تمكنوا من إيجاد أرضية مشتركة، سمحت لكل فاعل بتقديم تفسير أو تأويل مقبول.<sup>3</sup>

رغم كل هذه الانتقادات الموجهة لنموذج هال Hall فإن صلاحيته لتفسير التغيير مازالت قائمة، ويمكن حصر التغيير في الإطار الإرشادي في ست مراحل حسب Howlett, Rames، 1995:

- 1) المرحلة القياسية: تشهد فقط تغييرات تدريجية أو ضبط تدريجي.
- 2) تراكم حالات الشذوذ، والتي تعجز عن معالجتها المصفوفة الإدراكية السارية.
- 3) سلسلة من التجارب والجهود لإصلاح البردايم وتحسينه.
- 4) انشطار "السلطة" بالنسبة لأولئك المدافعين عن الإطار الإرشادي الساري، واضعافهم.
- 5) مرحلة نزاع معرفي ينتهي بهزيمة الحرس القديم.
- 6) التأسيس لبردايم جديد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Hall, "Policy Paradigms," 7.

<sup>2</sup> Bruno Palier Yves Surel, "L'explication du changement dans l'analyse des politiques publiques," in *Quand les politiques changent*, éd. B. Palier, et ali. (Paris: L'Harmattan, 2010), 35. <https://bit.ly/3s4NS2B>

<sup>3</sup> Ibid., 36.

<sup>4</sup> Ibid., 35-36.

إن تحليل هال لتغير السياسات عبر حدين أساسيين، أحدهما تدرجي يمس المستوى الأول والثاني، وثانيهما راديكالي يمس الإطار الإرشادي ذاته (Paradigmatique) يمر عبر ربط مسألة التغيير بالتعلم السياسي (Policy Learning)، وهذا المفهوم يستحضر دور الدولة كمؤسسة مستقلة عن بقية الفواعل الاجتماعية من حيث التأثير وليس شرطاً من حيث التفاعل، بخاصة حسب هال في المستوى الأول والثاني بحيث أن البردايم لايزال يتمتع بمتانة في إطار علاقات الدولة-المجتمع، كما أنه يقدم حجة إضافية لأنصار الدولة State centric Appr. في مقابل المقاربات الثقافية، إن مسألة التعلم واردة من خلال موروثات السياسة (Policy Legacies)، فالأفعال العمومية السابقة تشكل خزاناً معرفياً للدولة، وكذا الأحزاب السياسية وعلى هذا المستوى لا يجب أن نفرق ما بين السياسة كصراع، والسياسة كتعلم،<sup>1</sup> بحسب تعبير Hall.<sup>2</sup> فكلا العمليتين متداخلتين.<sup>3</sup>

إذن الدولة تبدو حسب P. Hall مستقلة عن التأثيرات السوسيو-اقتصادية، لما يكون البردايم السياساتي مستقراً - المرحلة الأولى والثانية- ثم عندما يتزعزع البردايم "التقليدي"، تصبح التأثيرات القادمة من النسق السياسي ذات وقع كبير على اتجاه السياسات وتفقد الدولة هنا من استقلاليتها بالنظر للمجموعات الاجتماعية.

### المطلب الثالث: مرجعية السياسة العمومية:

ينصرف مفهوم مرجعية السياسة العامة le référentiel de la politique publique الذي صاغه كل من Jobert & Muller إلى الأطر الإدراكية للمجتمعات المعقدة "ما بعد الصناعية"، بالنظر إلى التقسيم الشديد للعمل ما بين القطاعات، فهناك حاجة لتطوير أنساق أفكار تعطي فهماً ومعنى، وتعمل كخيوط ناظمة للفعل العمومي في نطاق كل قطاع تشغله سياسة عمومية، وكذا بالنسبة لضبط شكل العلاقات ما بين القطاعات والمجتمع ككل، كما يرى كل من P. Sabatier و E. Schlager، 2000.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كنا قد شرحنا في المبحث السابق مقارنة التعلم الاجتماعي، لهذا يعتقد هول أن التغيير لا يحدث في الغالب الأعم دفعة واحدة، لأن أفعال الحكومة وتفكيرها مقيدان بالخبرات السابقة:

« such wholesale changes in policy occur relatively rarely, but when they do occur as a result of reflection on past experience». See:

- Hall, "policy paradigms," 7.

<sup>2</sup> « the rigid distinction between politics as learning and politics as straggle for power breaks down and the two process become intertwined».

<sup>3</sup> Hall, "policy paradigms," 20-23.

<sup>4</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 16.

يذهب Muller، 2000، إلى أن المقاربة الإدراكية في السياسة العمومية لا يمكن عدّها كمقاربة بالأفكار، فهو ينطلق من ضرورة تحاشي المطب المعرفي الذي يضع الأفكار مقابل المصالح في عملية التحليل ويعتبرها نقاشاً عقيماً، ويؤكد بأن المقاربة الإدراكية لا تتعارض مع تلك المقاربات المبنية على المصالح، والمؤسسات، لأن المقاربة الإدراكية تنظر إلى محدد المصلحة، على أنه مبني اجتماعياً، وهو نتاج تعبيرى عن أطر تفسيرية للواقع. وفي هذا يتفق Muller مع M. Edelman، 1976، حول أهمية العناصر الرمزية والبلاغية في تحديد واستخدام السياسات،<sup>1</sup> وفي نفس الوقت يتقاطع مفهوم المرجعية مع مفهوم الإطار الإرشادي للسياسة العامة لـ Hall في مساحة التقاطع الموسومة بالمرحلة القياسية (Phase Normale)، أين تبدو المرجعية مقبولة ومعتزفة بها "كمعيار للحقيقة" بالنسبة لأغلبية الفواعل. وعندما تعاني المرجعية Le Référentiel من حالات الشذوذ تصبح غير قادرة على فهم الواقع، فتحل محلها مرجعية جديدة كما يحصل مع بردايم Hall، على أن ملر يقر بأن الفارق ما بين المرجعية والبردايم في حالة الاستبدال نتيجة عدم الصلاحية، هو أن البردايم يفحص بصفة تجريبية، على عكس المرجعية أين التحول فيها مرتبط أساساً بتغيير معتقدات الفواعل المعنية.<sup>2</sup>

إن مفهوم المرجعية Référentiel والذي تم صياغته من طرف B. Jobert و P. Muller، 1987، ذو المنحى الإدراكي والبعد الرمزي<sup>3</sup> ما هو إلا "أداة لتشكيل وتحوير أو تعديل الواقع، هو بناء يسمح باختبار وأحياناً باكتشاف البدائل أو الفرص" حسب V. Simoulin، 2000:

[ Un outil pour façonner et modifier le réel, une construction qui permet d'expérimenter et parfois découvrir des alternatives ou des opportunités. ]<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كما يتفق Muller كذلك مع طروحات كل من C. Radaelli و Vivien Schmidt، حول دور "الخطاب" و "السرديات" للأفكار حسب Muller لا يمكن أن توجد بدون مصالح، والمصالح لا يمكن لها أن تستمر من دون إطار إدراكي ومعيارى، بمعنى وجود أفكار تفسر وتقرر ما العمل، وتشرعن له كذلك. وبالتالي لا يوجد تقابل ما بين المصالح والأفكار فهما وجهان لعملة واحدة أو ما يمكن أن نعبر عنه بزواج معرفي Couple épistème، فالمرجعية تعبر عن نظرة الفواعل المهيمنة. أنظر:

- Pierre Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement Dans L'action Publique: Structures, Acteurs Et Cadres Cognitifs," *Revue Française De Science Politique* 55 (2005): 155.

<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-155.htm>

<sup>2</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 193-194.

<sup>3</sup> Vincent Dubois, "Les champs de l'action publique," (working paper, in *Utiliser la théorie des champs pour comprendre le monde social*, dir. Mathieu Hilgers et Eric Mangez, Prisme-GSPE, 7 Octobre 2010), 5.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00498020/document>

<sup>4</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 17.

ينطلق P. Muller، 2005 في بناء مفهوم مرجعية السياسة العامة من أعمال P. Bourdieu حيث يقارب لمفهومه هذا من خلال مفهوم Bourdieu، 1994، حول الحقيقة القطعية Doxa، إذ يعتبر هذا الأخير "المعتقد كزاوية رؤية خاصة، متعلقة بأولئك المهيمنين، أين يبدو هذا المعتقد ويسخر نفسه كمنظور عام، يوفر لهم امكانية الهيمنة على الدولة...".

« La doxa est un point de vue particulier, le point de vue des dominants, qui se présente et s'impose comme le point de vue de l'universel; le point de vue de ceux qui dominent en dominant l'Etat et qui ont constitué leur point de vue universel en faisant l'Etat ».<sup>1</sup>

فحسب Muller فإن المرجعية تعبر عن منظور معين للواقع ينشئه الأفراد، ويصبح طبيعياً "Naturelle"، بمعنى أنه لا يكون محل تساؤل أو مراجعة أو فحص، فهو يعمل كحقيقة قطعية،<sup>2</sup> توجه إدراكات الفاعلين لطبيعة المشكلات العامة وتوجهاتهم المعيارية بتصوراتهم للحلول، وسلوكياتهم كذلك، مادامت هذه المرجعية في المرحلة القياسية قياساً على مفهوم البردايم عند Kuhn و Hall. إن جهد Muller لم ينصب على الإجابة عن سؤال من يصنع السياسة العامة وهذا أيضاً يبدو مع P. Hall، على عكس شأن Dahl، وإنما انصرف الجهد إلى تحديد الأطر التي تغلف وتوجه السياسة، والنظر إلى السياسة ليس من منطلق القوة ومواردها (كما هو الشأن عند السلوكيين)، وإنما ينظر إلى السياسة العامة كحقل اجتماعي هو موضوع ومناخ لسيادة مجموعة من القيم والمعايير والخطابات المشرعة للفعل العمومي، تحملها الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

يختلف مفهوم المرجعية عن مفهوم المعتقد عند بورديو من زاويتين حسب Muller، 2005:

- 1- المرجعية ليست تعبيراً مباشراً عن زاوية نظر الفواعل المهيمنة، عن طريق ممارسة "عنف رمزي" بواسطة الدولة، وإنما حسب Muller تعد المرجعية ضرورة قصوى لسياسات المجتمع نفسه على ضوئها، فالعلاقة ما بين المرجعية والهيمنة ليست ميكانيكية، كما يرى بورديو.
- 2- السياسات القطاعية هي أجهزة لبناء الخبرات، والتي تسمح بالتعاطي مع الواقع، وتغييره بضبط الاختلالات الموجودة بين مختلف الأنساق الفرعية الاجتماعية، فالمجموعات المهيمنة على المجتمع أو قطاع محدد فيه تمارس هيمنتها عن طريق المرجعية كمعطى صحيح vrai.<sup>3</sup> يفهم من هذا أن السياسات تعد مسارات للتعليم (Policy Learning)، كما أن هيمنة بعض الفواعل يرجع إلى مرجعية معينة، تعد كحقيقة معترف بها في زمن محدد وفق خطاب شرعنة، وصلاحية مثبتة، وليس لاعتبارات علاقات القوة فقط.

<sup>1</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 173.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

يذهب Muller، 2003، إلى أن المقاربة الإدراكية تتجاوز تلك المنظورات التي تقف عند حدود تحليل المصالح، بل تتجاوزها إلى فئة المقاربات المتمركزة حول الأفكار، والخطاب أو السرديات Les discours ou les récits، فالفواعل المعنية بالفعل العمومي من حيث التصور والتنفيذ يواجهون مصالهم النوعية، لهذا يجب إعادة قراءة نشاط الفواعل ضمن أطر أوسع تتعلق أساسا ببناء أطر إدراكية ومعارية، وهذا ما يساعد على الفهم الجيد لأي نشاط عمومي.<sup>1</sup> كما يعتقد Muller، أن إشكالية التغيير في السياسة العامة تقع في عمق تحليل السياسات، متفقا بذلك مع J.C.Thoenig & Y. Meny، 1989، بأن كل سياسة عمومية تغطي أو تتضمن نظرية في التغيير الاجتماعي". ومع J. W. Kingdon، 1984، حول طرحه الموسوم بنوافذ الفرص.<sup>2</sup>

إن المقاربة المعتمدة من طرف Muller تزوج ما بين الرؤية المتمركزة حول البنية، والتي تسمح بتحديد وفهم دور القيود Contraintes، وتلك الرؤية المتمركزة حول الفاعل، هذه المقاربة تسمح بالتأكيد على هامش الاستقلالية للأعوان المشاركين في صنع السياسة، فمفهوم المرجعية يعد الأداة التحليلية الفعالة لإحداث عملية التوليف ما بين المقاربتين، التي تركز إحداها على أثر البنيات، والأخرى على هامش الحرية بالنسبة للأعوان، وهي إشكالية متجددة - في العلوم الاجتماعية عموما- وهذا لفهم الأطر المعيارية والإدراكية الموجهة للفعل العمومي، فالمرجعيات هي محصلة القيود البنيوية، ونتيجة عمل الفواعل في آن واحد، ومفهوم المرجعية يجيب ولو جزئيا على معضلة العون والبنية:

[ les Référentiels sont à la fois l'expression des contraintes structurelles et le résultat du travail sur le sens effectué par les acteurs.].<sup>3</sup>

ينطلق Muller في رسم مقارنته من الأطر الاجتماعية، لهذا يرجع إلى أعمال دوركايم و N. Luhmann، 1999 و N. Elias، 1975، حول مفهوم المجتمع المعقد، والذي يتصف بالتمايز المتنامي Différenciation، والذي يتساق مع حركة سريعة لتقسيم العمل والتخصص، وهو ما يسمح بإيجاد توقعات جديدة للأفراد داخل المجتمع، ويتطلب من الدولة تأكيد دورها بوصفها الضامن للوحدة المجتمعة، لهذا فإن الحركتين ليستا متناقضتين، فكما يعلق Pierre Favre، 1989، على دوركايم، فإن نماء الحقوق الفردية واتساعها، ونمو الدولة هما خطان متوازيان وليس متعاكسين.<sup>4</sup> وبهذا يتفق بذلك مع أفكار بولانيي.

<sup>1</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 155.

<sup>2</sup> Ibid., 155-156.

<sup>3</sup> Ibid., 158.

<sup>4</sup> Ibid., 159.

لكن مع هذا فإن Muller يتحفظ على أن فكرة التمايز داخل المجتمع الحديث ترد فقط إلى العامل الاقتصادي، والتقسيم الاجتماعي للعمل، بل يجب الاعتراف بدور كل العوامل لاسيما منها المحددات الثقافية في إحداث هذا التمايز كما يذهب إلى ذلك Neil Smelser، 1993، وبناء عليه فإن عملية تجزئ المجتمعات Fragmentation تعد عملية دائبة بسبب ظاهرة التمايز المبنية على أسس مختلفة، فتسمح بظهور قطاعات مهنية، جماعات ثقافية، أو دينية أو سياسية، هذه القطاعات Secteurs يشهد كل واحد منها شكل محدد نوعي من الفواعل.<sup>1</sup> وههنا يتقاطع Muller مع نظرية الحقول لبورديو من دون أن يذكره.

كل هذه القطاعات المستقلة نسبيا ستعالج سياسيا بإيجاد سياسات قطاعية نوعية خاصة بها، فالتمايز على مستوى المجتمع لا يكون إلا في تلك اللحظة التي تظهر فيها أنساق فرعية -Sous systèmes أساسية، تشهد مشكلات نوعية، تكون مطروحة للحل في إطار كل نسق وظيفي تنتمي إليه، كما يرى Luhmann، 1999، في تحليله النسقي.<sup>2</sup> فكل حقل أو قطاع إذن يحوي مرجعية ذاتية autoréférentiel ينتجها كل نسق، بحسب طبيعة الشبكة السائدة فيه، ويسعى إلى تشكيل ترميز خاص به للواقع (Codage)، يختلف عن ما هو ملاحظ في قطاعات أخرى.<sup>3</sup>

يتحفظ Muller، كما يفعل Y. Papadopoulos، 1995، على طابع الثبات الذاتي المجادل به على مستوى القطاع الاجتماعي (النسق الفرعي)، بحيث يغفل Luhmann مسألة التجاذبات ما بين الفواعل، للهيمنة على وضع القواعد التي تعطى لنسق ما استقلاليته النسبية، وكذا هامش الحرية للفواعل بشأن إنتاج المعايير التي يشتغل بها كل قطاع.<sup>4</sup> والتي تشكل مرجعية مغلقة حسب M. Dobry، تحتم على الفاعلين على مستوى كل حقل أن يجددوا حساباتهم على ضوءها، وفق مفهوم الحتمية الداخلية Endodéterminisme.<sup>5</sup> لهذا يمكن الحديث عن وجود عقلانية نوعية داخل كل حقل، مختلفة عن ما هو سائد في بقية القطاعات الاجتماعية الأخرى. وحسب رأينا فإن تحليل بورديو على هذا المستوى يعد أكثر اكتمالا، لأنه على الأقل يتحدث عن حركتين: إحداهما داخلية

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> يضرب Muller مثلا بمسألة حماية المرأة الحامل، فهي تعالج بطرق مختلفة من طرف نقابة أرباب العامل، والجمعيات النسوية، وإدارة نظم الضمان الاجتماعي، والجماعات الدينية، فكل فاعل من هذه الفواعل له معايير الخاصة به، والتي يعدها كافية في إطار مرجعيته القطاعية. أنظر:

- Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 160.

<sup>4</sup> Ibid., 160-161.

<sup>5</sup> Ibid., 161.

(صراع ما بين الفواعل داخل الحقل الاجتماعي الواحد) وثانيهما خارجية بمعنى تجاذبات ما بين الحقول الاجتماعية المستقلة نسبياً، مع ذلك لم يشير Muller إلى مواطنه بورديو. كما يضع Dobry يده على خلل ثان في تحليل Luhmann، الذي لا يأخذ في الحسبان العلاقة ما بين القطاعات لفهم تعقيد هذه المجتمعات القطاعية Sociétés Sectorisées.<sup>1</sup>

بالعودة إلى مفهوم المرجعية الذاتية Autoréférentiel فإن Yves Barel، 1984، يقرر في إطار بنيوي أن: "المرجعية الذاتية الاجتماعية هي المرافق الضروري لاستقلالية الاجتماعي، المتميز - ههنا- عن الاستقلالية داخل الاجتماعي، فالمجتمع يرجع إلى ذاته لا لغيره، ليحدد ذاته، وليتحول. فالمرجعية الذاتية الاجتماعية هي شرعنة للذات بواسطة الذات نفسها".<sup>2</sup>

ويعتبر Muller، 2005، أن المجتمعات الحديثة معرضة لعملية التشظي نتيجة تكاثر وظهور القطاعات المجتمعة، وهو في النهاية ما يخلق مشكلة المعنى Un problème de sens، نتيجة تنازع المرجعيات الذاتية لكل قطاع،<sup>2</sup> ومع ذلك فإن Muller، 2000، يفسح المجال أمام الفواعل لتنتج معايير، أو مرجعيات من "خارج المجتمع"،<sup>3</sup> فعملية بناء المرجعية يتخذ شكلاً دائرياً من المجتمع إلى الفواعل إلى المجتمع مرة أخرى، وهذا وفاء منه لمفهوم البنائية المعتدلة عند Luckman و Berger، وليجب عن إشكالية البنية والوعون.<sup>4</sup>

ولكن في ظل تنازع المرجعيات القطاعية ألا يوجد عامل توحيد؟

حتى لا تتموقع المرجعيات في حالة صراع بسبب الاختلاف يمكن الحديث عن مرجعية عامة تلطف من حدة التناقض وتخرجه إلى الاختلاف البناء ضمن منطق الانسجام (التعدد في إطار الوحدة). لهذا يعتقد Muller بأن الحلبة السياسية Politics هي التي تشكل مناخاً أو حيزاً لصراع المرجعيات/ المصالح المتنافسة، لكن المشكلة تكمن في تحديد المعيار المعتمد لاختيار أي المصالح التي سينكفل بها.<sup>5</sup> يستدعي Muller مفهوم "حالة ما فوق الاختيار" Situation d'hyperchoix بمعنى أن الحكومة تختار من بين خيارات عديدة لا تنتمي إلى نفس فضاء المعنى، وهو ما يطرح

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 194.

<sup>3</sup> "خارج المجتمع" بمعنى أن تغيير المرجعية ليس سببه الأنساق الكبرى، وإنما الفواعل تتبعد عن عملية إعادة الانتاج بابتكارات غير مألوفة في المجتمع.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 162.

واقع "استحالة الاختيار" *choix impossible*، نظرا لمعنى اللامقايسة،<sup>6</sup> الذي يطبع كل مطلب منتج ضمن فضاء معنى نوعي، وليس بالضرورة مرد ذلك إلى مشكلة تعدد المطالب إلى حد التشبع *Saturation*.<sup>1</sup> ففي النهاية حالة ما فوق الاختيار تفرض الانحياز لخيار معين *Option* عوضا عن بديل *Alternative*، لأن البدائل هي أزواج تبادلية تنتمي إلى نفس فضاء المعنى حسب تقديرنا. في هذا السياق يجيب Muller على هذه المعضلة فينتظر مفهوم المرجعية العامة *Référentiel global*، والتي يعرفها: "المرجعية العامة تشكل فضاء للمعنى، والذي يسمح عند حد ما بمجاوزة حالة "ما فوق الاختيار" كون أن المرجعية العامة تحدد القيم، والمعايير، والعلاقات السارية، التي تفرض نفسها كإطار إدراكي، ومعياري على الفاعلين، الذين يباشرون مصالحهم".

[ Le référentiel global constitue l'espace de sens qui va permettre de déposer, jusqu'à un certain point, la situation d'hyperchoix dans la mesure où il délimite des valeurs, des normes et de relations causales qui s'imposent comme un cadre cognitif et normatif pour les acteurs engagés dans la conformation de leur intérêts. ]<sup>2</sup>

فعلاقات القوة لا يعبر عنها بوسائل فظة (Brutes)، وإنما يعبر عن المصالح باستراتيجيات حاجبية تهدف إلى شرعنة هذه المطالب.<sup>3</sup> وهنا يتقاطع مع طرح هيرماس، في زاوية أدوات النقاش العمومي، والنيومؤسسية الخطابية، كما سنرى بإذن الله عز وجل في الفصل الثاني.

إن مفهوم المرجعية العامة يتكئ على بعض المداخل السوسيولوجية البنائية، كمفهوم الانعكاسية الاجتماعية<sup>4</sup> *Refléxivité*، عند A. Giddens، 1994، والذي يشير إلى أن المجتمعات الحديثة مؤسسة على: "أن مجال الدراسة في العلوم الاجتماعية طبقا لنظرية التشكيل لا هو خبرة الفاعل الفرد، ولا وجود أي شكل من أشكال الكل المجتمعي، بل هو الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر

<sup>6</sup> اللامقايسة *Incommensurabilité*: مفهوم جاء به توماس كون، 1962، وهو مفهوم مركزي في طرحه "بنية الثورات العلمية". ويمكن أن نفهم اللامقايسة بالنظر إلى: "أن الناس أصحاب وجهات النظر اللاقياسية يمكن تصورهم وكأنهم أعضاء في مجتمعات لغوية متباينة، وأن مشكلات الاتصال الفكري بينهم يمكن دراستها تحليليا باعتبارها مشكلات ترجمة". أنظر:

- كون، بنية الثورات العلمية، ص 222.

<sup>1</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 162.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> *Reflexivity*: يترجمها الأستاذ محمد حسين غلوم بالبصيرة، كما يمكننا ترجمتها بالتأمل قياسا على النظريات التأملية، وهذا المفهوم "التأملية" يشير حسب Brayan Tuner، 1994، إلى "الملكة التي تمكن البشر من تأمل مواقفهم الذاتية" انظر:

- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هيرماس. تر. محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، ع.244 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل 1999)، ص 150.



الزمان والمكان".<sup>1</sup> حسب Giddens، 1984، هو تجاوز للإشكالية التقليدية للفعل والبنية كثنائية معرفية، ويحاول جدنز إحياء فكرة المجتمع،<sup>2</sup> التي ذابت بفعل تأثيرات منظور الفعل الاجتماعي، الذي لا يعترف بالكل الاجتماعي، المستقل وجوديا أو أنطولوجيا عن الأفراد، والذين يصنعونه في الحقيقة كذلك ويصنعهم، وهو ما يتماشى مع المنظور البنائي.

إن فالمرجعية العامة حسب Muller & Jobert، 1987، هي: "صورة اجتماعية للمجتمع ككل، أي أنها تمثل عام تنتظم وتتهيكّل هراكيا حوله مختلف التمثلات القطاعية".

« Une image sociale de toute la société, c'est-à-dire une représentation globale autour de la quelle vont s'ordonner, se hiérarchiser les différentes représentations sectorielles. ».<sup>3</sup>

يذهب Muller إلى أن مساران متزامنان تشكلا معا، وهما:

- الانعكاسية الذاتية للمجتمع Autoréflexivité.

- دولة المجتمع كما يبدو الحال في فرنسا تحديدا، أي البعد المركزي للدولة داخل المجتمع، فالدولة بوساطة السياسة العامة تحدد تشكل الأطر التفسيرية للواقع، فالسياسات العمومية تحتل مكانا مركزيا في المجال العام، وتعمل على ضبط اشتغال القطاع الاجتماعي وفق مقتضيات المرجعية العامة،<sup>4</sup> كما أن حقولا أخرى تسهم في هذا التشكل لاسيما الحقل الإعلامي، بحكم أن النموذج السائد اليوم هو مجتمع الإعلام، أين تمدد فيه الحقل الثقافي بمفهوم بورديو بشكل غير مسبوق. كما أن الحقل الاقتصادي يشهد العديد من المؤسسات لاسيما الدولة منها التي تشارك في تحديد المرجعية العامة.

بالعودة إلى التساؤل المطروح فإن ملر يعتقد أن مشاركة عدد كبير من الفواعل غير الرسمية في الفعل العمومي سيضع الدولة أمام مشاكل استقلاليته، فكلما زاد العدد نقصت الاستقلالية النسبية للدولة، وسيحال الأمر إلى إطار آخر هو "حوكمة السياسات"، بعيدا عن مسلك الفرض الحكومي، وبالتالي تنشأ مشكلة قدرة الدولة على تجسيد نفسها كجماعة معني.<sup>5</sup>

يعتقد Muller، 2005، أن النظريات القريبة من "تمودجه الإدراكي" هي المقاربات النيومؤسسية، من زاوية العلاقة ما بين البنية والفاعل، فأعمال P. Pierson، 1997، حول مفهوم تبعية المسار

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 156.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 161-163.

<sup>3</sup> Nathalie Morel, "L'Etat Face Au Social: La (Re) Définition Des Frontières De L'Etat-Providence En Suède," (Thèse De Doctorat, Université Paris I: départ. de sociologie, 2007), 294.

<sup>4</sup> Muller, " Esquisse D'une Théorie Du Changement," 163.

<sup>5</sup> Ibid.

Path dependence، تظهر بأن المؤسسات تلقى بكل ثقلها على الفواعل، لاسيما عن طريق وجود أطر إدراكية ومعيارية، فكل المقاربات النيومؤسسية تتطرق إلى مسألة الآليات التي بواسطتها يسعى الفاعلون إلى بناء المؤسسات بالمفهوم السوسيولوجي الواسع، والتي تشكل في ذات الوقت قيودا على سلوكياتهم وحالتهم العقلية، ويبدو نموذج Neil Fligstein، 2001، شارحا للعلاقة ما بين عمليات بناء الحقول (Fields) من جهة، والفواعل الحذقة من جهة أخرى (Skilled Social Actors)، المزودين بقدرات نوعية للفهم وتفسير الحالات، والقادرين وحدهم على ربط العلاقة مع كل الأعوان المنتمين إلى حقلهم.<sup>1</sup>

وتتلخص مقارنة Fligstein في سبع مقترحات، تؤكد على الدور المحوري للوسطاء Les Médiateurs:

مقترح 1: الفواعل الاجتماعية الحذقة تبدو حاسمة في ظهور حقول جديدة، فهي تعمل على ترجمة القواعد والموارد الموجودة إلى بناء نظام داخل الحقل، وكسب الموالاة عن طريق إقناع كل أعوان الحقل.

مقترح 2: تستطيع هذه الفواعل الماهرة أن تنتج أطر ثقافية جديدة لحقلها، فتشكل خطوط هوية جديدة و/أو إضافية، تسمح باستقطاب مجموعات اجتماعية جديدة، تكون فيها مصالحها وهوياتها قابلة للتعديل.

مقترح 3: تستخدم هذه الفواعل الحذقة موارد الحقل وقواعده Règles لإدامة هيمنتها الداخلية على بقية المجموعات.

مقترح 4: تسعى المجموعات الحذقة المعارضة إلى الإفادة من كل ما يطرحه النسق، حتى تحتوي المجموعات المهيمنة في الحقل المستقر، وهذا المسعى التنافسي لا يخرج عن إطار التماسك.

مقترح 5: في الحقول المعرضة لاختلالات داخلية طفيفة، وتهديدات خارجية أقل، فإن الكفاءات الاجتماعية تبدل جهد أقل لإعادة إنتاج علاقات المجموعة.

مقترح 6: المجموعات الحذقة المهيمنة ذات اتجاه محافظ، يدافع عن الوضع القائم.

مقترح 7: الأطر الجديدة تنشأ عادة من مجموعات خارجية، أو مجموعات داخلية معارضة منتمية إلى الحقل، تعتمد إلى عقد تحالفات مبنية على المصالح، أو تشكيل أطر ثقافية ستعيد ترتيب المصالح والهويات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 166-167.

<sup>2</sup> Ibid., 167-168.

تتنتمي هذه المقاربة إلى تلك النظرة التي تريد عقد مكانة أساسية للفواعل النوعية في التحليل السياساتي تحت مسميات مختلفة (policy Brokers, traducteurs, transcodeurs, Médiateurs)، فحسب Muller فإن الوسطاء كما يسميهم، قادرون في لحظة ما أن يحدثوا تغييرا في البنية المؤسسية لأن لهم القدرة على "العمل" على مستوى الأطر الإدراكية والمعيارية التي توجه سلوك الفواعل.<sup>1</sup> رغم أن مقارنة الحقول ل Fligstein مفيدة في الإجابة على إشكالية تشكل الحقول، فإن بعض جوانب القصور تعتبرها حسب Muller:

1- تبدو هذه المقاربة متخذة أكثر على مستوى الوسيط في التحليل، وتغفل بأن التغيير هو نتاج تفاعل المستوى الكلي، والمستوى الوسيط والمستوى الجزئي أو الفردي.

2- يجادل Muller بأن الوسطاء يحضر دورهم على كل المستويات وهم الذين يشكلون حلقة الوصل ما بين العام والقطاعي (La relation global/ sectoriel).<sup>2</sup>

**تغيير مرجعية السياسة العامة عند Muller & Jobert**

يعتقد Jobert، 1994، أن تبدل المرجعية بصفة جذرية وحلول أخرى جديدة مكانها لا يتم دفعة واحدة على "المستوى الكلي"، وهذا لعدم وجود حلبة سياسية شاملة حقيقية، تدفع نحو اتساق مختلف السياسات حول مذهب موحد ومتجانس،<sup>3</sup> وإنما بدل ذلك يمكن الحديث عن تفاعل وتمفصل Articulation ما بين ثلاثة منتديات (Forums)، كل منتدى خاضع لقواعد نوعية خاصة تنظيمية:

1- منتدى علمي: أين يطرح فيه تحليل المشكلات العمومية، ووظيفة هذا المنتدى هو توفير براديم علمي مهيمن.

2- منتدى جماعة السياسات العمومية: أين تتنافس فيه الحلول والوصفات، ويجمع هذا المنتدى ضمن نطاقه التكنوقراطيا الإدارية، والمستقلة.

3- منتدى الخطابة السياسية F. de la rhétorique P.: أين تحدد فيه فرص التصرف من عدمه وسعى الفواعل ضمن نطاقه إلى حيازة المزيد من السلطة و/أو القوة، عن طريق دمج مختلف المصالح لتكون صاحبة الأغلبية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 168.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> يبين Jobert في عمله le tournant néolibéral en Europe، 1994، أن براديم النيولبرالية بدأ يحتل مجال السياسات الاقتصادية، مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لكن السياسات الأوروبية الاجتماعية ظلت لمدة طويلة تشغل بمنطق براديم الكينزية. أنظر:

- Palier et Surel, "Les « Trois I » Et L'analyse De l'État En Action," 26.

<sup>4</sup> Ibid., 25.

من خلال هذا التقسيم يتضح أنه يتماثل مع تقسيم Kingdon، 1984، حول نوافذ الفرص والنتيارات الثلاث، فالباحث Jobert لم يضيف شيئاً جديداً على عمل Kingdon في هذه الزاوية. أما Muller فيعتقد بأن التغيير على مستوى المرجعية ليس السبب الوحيد المفسر لتغيير السياسة العمومية، وإن كان يعبر عنه من زاويتين:

- ظهور إطار إدراكي ومعياري جديد (قيم جديدة، معايير مستحدثة، خوارزميات جديدة)،<sup>1</sup> يدل على تغيير خط السياسات، وهو ما يحيل إلى فحص نوع التغيير على مستوى السياسة ومستوى التغيير العام.

- تشكل المرجعية الجديدة قيماً جديداً على الفواعل، بحيث تبدو مدعوة إلى تغيير نظرتها إلى الواقع، وهي مضطرة لذلك حسب ملر لأن تكلفة الحفاظ على المرجعية التقليدية تبدو كبيرة جداً ومستنزفة للموارد، فإعمالاً لمبدأ المكاسب النسبية، يبدو تقبل المرجعية الجديدة أكثر إفادة، لهذا تبنى المرجعيات وتتبنى على نطاق واسع، كما حدث في فرنسا مع سياسات المرفق العام والخصوصية.<sup>2</sup>

- الوسطاء: إذن التغيير الذي يلحق السياسات في قطاع محدد بشكل جذري يعبر عن عملية تكييف لهذه السياسات مع المرجعية العامة، هذا التكييف هو من مهام الوسطاء،<sup>3</sup> كما هو الشأن بالنسبة لمرجعية التحديث في فرنسا بعد الحرب الكونية الثانية (45-1965)، أين انبثرت نخبة جديدة مشبعة بالأفكار الكينزية. ثم مع عقد السبعينات سجل صعود مرجعية جديدة هي مرجعية السوق،<sup>4</sup> بحيث أن هذه المرجعية النيولبرالية دفعت بصناعة الطيران مثلاً إلى تصميم طائرات تفي بالمتطلبات التجارية أكثر من تحقيق الامتياز التقني، غير العقلاني، والذي أضحي ثانويًا (نموذج الكونكورد).<sup>5</sup>

يبدو دور الوسطاء مفصلياً في بناء المرجعية، هؤلاء الوسطاء ينحصرون في مجموعات صغيرة لنخب سياسية، أو مهنية (أو خبراء) والذين يشتغلون في الوكالات الإدارية، وجماعات

<sup>1</sup> المقصود هنا هو تسلسل منهجي لحل المشاكل العمومية، أو عرضها من الناحية الاجرائية، بحيث تفترض فرضيات أقرب إلى الصواب حول التدخل الحكومي (مثال: في حالة تخفيف الأعباء الاجتماعية على الشركات، فإنه يزداد في قدرتها التنافسية). أنظر:

- Olivier Giraud, "Les idées dans l'analyse de l'action publique en France et en Allemagne entre traditions étatiques et traditions intellectuelles," in *Les sciences sociales à l'épreuve de l'action*, ed. Bénédicte Zimmermann (Paris: la Maison des Sciences de l'Homme, 2004), 3.

<https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00008536/document>

<sup>2</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 171.

<sup>3</sup> Palier et Surel, "L'explication du changement," 37.

<sup>4</sup> Muller, "L'analyse cognitive des politiques publiques," 197.

<sup>5</sup> Palier et Surel, "L'explication du changement," 37.

الضغط و/ أو المنظمات المهنية، فالوسطاء عند Muller هم فاعلون أساسيون يمارسون أدوارا إدراكية (توصيف المشكلات) وأخرى معيارية تتمثل في تحديد الحلول لهذه المشكلات.<sup>1</sup>

يعتقد Y. Surel، 2005، أن مفهوم المرجعية له ميزة إضافية إذا ما قورن بالنيومؤسسية، فهو لا يقدم إطارا إدراكيا لفهم الفعل العمومي فحسب، وإنما ينخرط في رسم نظرية للفعل، فهذا المنظور لا يتضمن فقط الإحاطة بالقيم، وإنما يركز أيضا على دور الخوارزميات Algorithmes في صنع السياسة العامة، إذن هذا المنظور يؤلف ما بين الأفكار والمصالح والسلطة، وهو ما يشكل متغيرا جديدا في تحليل السياسات عند المدرسة الفرنسية بالنظر إلى المدرسة الأنجلوسكسونية.<sup>2</sup>

فكما يذهب B. Jobert، 1995، بأن النفي المتكرر للسياسة في التحليل شكل نقطة ضعف بالنسبة إلى سوسيولوجيا المنظمات،<sup>3</sup> ونفس المعطى يحضر مع Muller، 1995، عندما يؤكد على ضرورة تزواج الحقل الثقافي مع الحقل السلطوي من خلال مفهوم الهيمنة، بالمعنى الذي يعطيه لها غرامشي، أو النيوغرامشية، فنجد أن Muller، 1995، يؤكد على فكرة الاعتماد المتبادل ما بين الفضاءات الإدراكية، والسياسات، فظهور مرجعية جديدة في قطاع معين لا يعبر فقط بأن فاعلا جديدا يمسك بزمام قيادة القطاع لتأكيد هيمنته، وإنما ينظر إلى مسألة الهيمنة هذه على أنها مؤسسة على نظرة هذا الفاعل للواقع، هذه النظرة ما تلبت حتى تتحول إلى قيمة جديدة.<sup>4</sup>

لكن المشكلة تكمن في تغيير القنوات لدى نفس الفاعل، وهو ما ينقض المقترح رقم 7، الذي يبنى عليه Muller مسألة تغير المرجعية (حالة النخب الجزائرية التي كانت متشعبة بالاشتراكية، وهي الآن تنادي باقتصاد السوق).

يقرر Surel، 2005، بأن المقاربة الفرنسية تنظر إلى الأفكار على أنها محمولة من طرف الأفراد والجماعات،<sup>5</sup> وهو ما يتماشى مع منظور فيبر المشار إليه في مستهل هذا المبحث، ولا ينتج على نحو حر أبدا كما يعتقد بذلك هيجل.

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "analyse des politiques publiques," 17.

<sup>2</sup> دراسة العلاقات ما بين هذه المتغيرات الثلاث تم تسجيلها ابتداء عند P. Katzenstein (المؤسسية السوسيولوجية)، وأيضا عند P. Hall، في إطار ما يعرف بالنيومؤسسية التاريخية، إلا أن منظور Muller و Jobert، 1987، في "الدولة المباشرة للفعل" يؤسس لنظرية في الفعل العمومي بخلفية سوسيو- سياسية. أنظر: - Smyrl Marc, "Vers un retour du politique dans le néo-institutionnalisme," *Pol Sud- Revue de science politique de l'Europe méridionale*, no. 23 (2005/2): 121.

[http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/pole\\_1262-1676\\_2005\\_num\\_23\\_1\\_1245](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/pole_1262-1676_2005_num_23_1_1245)

<sup>3</sup> Ibid, 122.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.

فأحد الانتقادات الكلاسيكية يطال محتوى المقاربة الفرنسية، ومفهوم المرجعية العامة تحديداً، فوجود بردايم مهيمن على مجموع النشاطات السياسية كالاقتصاد، والدفاع والسياسة الاجتماعية... والقول بوجود مرجعية واحدة عامة هو محل نظر، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الحدود الهلامية ما بين الحقول (ما بين الاقتصاد مثلاً والدفاع)، ولا تجيب أيضاً على مسألة أصل المرجعية العامة من أين تأتي.<sup>1</sup>

- إن التمييز ما بين إطار إدراكي عام وأطر أخرى خاصة هو أحد نقاط القوة بالنسبة للمدرسة الفرنسية، مع ذلك لا يجب اتخاذ مفهوم القطاع كدليل أو كإحالة تلقائية على مفهوم النيوكوربورانية، فالقطاعات تدافع عن حدودها، ولكنها اليوم تبدو نفوذة أو مسامية، والتعاطي معها يتم من خلال سياسات ذات أثر أفقي لتمس عدة قطاعات في آن واحد.

- أخيراً مشكلة التعميم، فإذا أخذنا دور كبار الموظفين في تكوين الأجنحة، يبدو هذا الدور كبير جداً في الحالة الفرنسية كما تبينه دراسة Nizard<sup>2</sup>، ولكن ليس بالضرورة صادقا على كل الدول، وهذا راجع إلى النموذج الدولاني كمعطى مؤسسي.

مع ذلك حسب Surel فإن النموذج الفرنسي التحليلي ليس بديلاً عن المقاربات النيومؤسسية وإنما هو مكمل لها بحكم أنه لا يقصي مقارنة الاختيار العقلاني ونظرية اللعب، ولكنه ينظر لمحتوى إدراكي وأكسيولوجي للفعل العمومي<sup>3</sup>، من منطلق نظرة ماكرو تاريخية بمسحة تطويرية للكشف عن القطاعات التي تحدث على مستوى المرجعيات، وهو ما يبدو مع Muller، 1984، في دراسته الموسومة "بالتكنوقراطي والفلاح" أين رجع إلى سلاسل زمنية تمتد إلى قرن تقريباً.<sup>4</sup>

وعموماً يلخص Muller المقاربة الإدراكية بإرجاعها إلى ثلاث افتراضات رئيسية:

1- مفهوم المرجعية يسمح بردم الهوية المعرفية ما بين ثنائية البنية والفعل أو الفاعل، فهذا المفهوم يراعي ثقل البنى، وما تفرضه من قيود عبر أطر إدراكية ومعيارية تحد من هامش حرية الفعل

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> مثال ذلك بينت دراسة جماعية أشرف عليها L. Nizard سنة 1974 الدور المحوري الذي لعبته "جماعة المخططين" في فرنسا، المتكونة من ثلاث أضرحة: المحافظة العامة للتخطيط، ومديرية الاستشراف التابعة لوزارة المالية، و INSEE، فجماعة المخططين هؤلاء هم المسؤولون عن انتاج وترويج مرجعية التحديث. أنظر:

- Payre Renaud et Gilles Pollet, "Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel(s) tournant(s) socio-historique(s)?" *Revue française de science politique* 55, (2005): 143.

<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-133.htm>

<sup>3</sup> Smyrl, "Vers un retour du politique dans le néo-institutionnalisme," 122.

<sup>4</sup> Renaud et Gilles, "Analyse des politiques publiques," 143.

- بالنسبة للفواعل، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار في الوقت نفسه قدرة الفواعل على إنتاج قيم ومعايير جديدة تسمح لهؤلاء "الوسطاء" بالتأثير في طبيعة البنى الموجودة.
- 2- تغيير السياسات يعبر عن محصلة تفاعلية ما بين الضغوط المتأتية من الأبعاد البنيوية من جهة المتجسدة في المؤسسات المستقرة، وقدرة الفواعل على وضع استراتيجيات نوعية من جهة أخرى.
- 3- يمكن تحديد الأعوان، الذين يتكفلون بالتعاطي مع التوتر الموجود ما بين "العام والقطاعي"، وهذا بسعي هؤلاء الوسطاء إلى تسجيل ممارسات "جديدة" ذات معنى، تشكل مرجعية جديدة للقطاع أو الحقل المشغول من طرف هؤلاء الأعوان<sup>1</sup>.

كما يمكن أن نضيف إلى هذه الافتراضات أنه بالتركيز على دور الوسطاء، أو الفواعل الحذقة بتعبير Fligstein فإن مقارنة مرجعية السياسة العامة تعطي صورة واضحة لاعتماد مبطن لمنظور النخبة، الذي يعنى بزوايتين إحداها إقصاء للجمهرة، فصناع السياسة هم نخب مختلفة، تنتمي إلى النظام السياسي، والنسق السياسي على حد سواء، والعمل المستمر للوسطاء عبر الزمن، بمعنى أنه غير خاضع للدورات الانتخابية. بالإضافة إلى هذا نلاحظ أن تركيز المقاربة الإدراكية على الأفكار تحديداً، يدل على عدم الاحتفاء بالسؤال: من يحكم؟<sup>2</sup> وإنما المقاربة الإدراكية تتساءل عن المعايير والقواعد والبراديجمات التي توجه الفعل العمومي، وبالتالي فإنها تدندن حول الأفكار التي ينشط عبرها الفواعل ولا تتساءل عن شخوصهم، وهذا ينسجم أكثر مع إشكالية تغيير السياسات، فهذه المقاربة إذن حركية وليست سكونية. إن اجتماع المنظور النخبوي والأفكار من جهة ثانية ليس متناقضاً حسب بعض الطروحات، إذ يسير هذا في خط ماكس فيبر، بحيث أن الأفكار يحملها الأفراد ولا تسبح على نحو حر. وأخيراً النظرة التجزئية للمجتمع Segmentation، فالمجتمع ينظر له من خلال أجزائه (الحقول الاجتماعية والقطاعات)، وهذا لفهم اتجاه السياسات، والمواطن التي تكون مصدراً لإنتاج المرجعيات.

ويمكن أخيراً أن نقارن ما بين المقاربات الإدراكية وفق الجدول التالي:

<sup>1</sup> Muller, "Esquisse D'une Théorie Du Changement," 186.

<sup>2</sup> هو عمل تقليدي لـ Dahl، 1961، يأخذ بمنظور جماعات المصالح في صنع القرار العمومي، فبيار مولر يبتعد قليلاً عن هذه الزاوية ليغوص في جانب إدراكي ومعياري لهذه الفواعل، بمعنى هوياتهم المرتبطة بالأطر المعنوية De sens التي يحملونها، وليس بخلفيتهم الاجتماعية الطبقيّة أو الاستراتيجية، فهو اختار أقصر طريق، لأنه لا يرى تعارضاً ما بين هذه المحددات.

## الجدول 2: مكونات المصفوفات الإدراكية والمعيارية:

المرجعية	إطار التحالف التعاضدي ACF	البردايم	
Valeurs, قيم، صور images	صميم النواة Deep Core	بردايم السياسة العامة	مبادئ ميتافيزيقية
Normes معايير	نواة السياسة العامة Policy core		مبادئ نوعية
Algorithmes خوارزميات		اختيار الوسائل	طرق العمل
	مظاهر ثانوية Secondary aspects	مواصفة الأدوات	الوسائل instrumentes

**Source:** Yves Surel, "idées, intérêts, institutions dans l'analyse des politiques publiques," *Pouvoirs*, no. 87 (1998): 163.

<http://www.revue-pouvoirs.fr/Chronique-Idees-interets.html>

**Référence:** ibid.

إذن التصورات الثلاثة لـ Hall و Muller و Sabatier تشترك على مستوى المبادئ العامة المجردة والتي تحدد "نظرتنا" إلى العالم، والتي تحدد مجال الممكن في مجتمع معين، كما تبرر وتشعرن للفروقات القائمة ما بين الأفراد و/ أو الجماعات، وترتب عدد من الحركات الاجتماعية، ثم يأتي بعدها المستوى الثاني بحيث يتكون من مبادئ نوعية مشتقة من المبادئ العامة، يتجسد المستوى الثاني في معايير توظف عمل مجال محدد أو سياسة معينة، أو نسق فرعي محدد. أخيراً المستوى الثالث والرابع فيتعلقان بالجانب العملي التطبيقي، ولكن الأدوات والوسائل المسخرة تكون كيفية مع الأطر العامة ومتسقة معها.<sup>1</sup> مثلاً بردايم الكينزية يلجأ إلى الأدوات المالية بدل الأدوات النقدية في دعم النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس بالنسبة لبردايم النيولبرالية (المدرسة النقدية- شيكاغو).

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "analyse des politiques publiques," 19.



## المبحث الرابع:

### المدارس الوطنية في تحليل السياسة العامة

## المطلب الأول: المدرسة الأمريكية في تحليل السياسة العامة - المنظور النفعي:

يذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار حقل السياسات العامة فرع من علم الإدارة العامة،<sup>1</sup> كما يشكل ملتقى للعديد من العلوم الاجتماعية من منطلق المدخل التوحيدي Inter Disciplinary ومنطلق المدخل التعددي Multi-Disciplinary، بحكم أن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى طابع "سياسي" و "اقتصادي" و "اجتماعي" من دون الوقوع في السطحية والتبسيط، حسب ريتشارد هيجوت، 2001، و Lee & Stevens، 1981.<sup>2</sup>

إن هذا الفهم هو الذي شكل نواة مشروع H. Lasswell حول "علوم السياسة العامة"، فلقد اشترك لازويل مع زميله D. Lerner في التأسيس لحقل أكاديمي جديد يعني بدراسة السياسات العمومية بداية من عقد الخمسينات (1951).<sup>3</sup> هذا العمل المشترك شكل انطلاقة حقيقية لهذا الحقل،<sup>4</sup> خاصة أنه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الدولة إضافة العديد من الأدوار الجديدة، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في إطار ما عرف تقليدياً بدولة الرفاهية welfare state،<sup>5</sup> فكان لزاماً ظهور هذا العلم الجديد ليدرس ويقيم نشاطات الحكومة "التدخلية"، والذي تمدد فيها الفضاء العام بشكل غير مسبوق في النظم الليبرالية.

لقد ارتبط فرع علوم السياسات بعلم السياسة، وبخاصة مبحث نظام الحكم الأمريكي، وبسيادة الاتجاه السلوكي مع عقدي الخمسينات والستينات، بحيث تم الإلمام بمدخلات النظام السياسي ومخرجاته من حيث التحليل، ونتيجة النقلة المنهجية التي حدثت مع نهاية الستينات، أو ما يعرف بحركة ما بعد السلوكية، من هذه اللحظة انصب التحليل على مخرجات النظام السياسي.<sup>6</sup> وهذا يرد بالأساس إلى بروز تحولات عميقة في المجتمع الأمريكي، كحركة المساواة العرقية، وبداية تحلل

<sup>1</sup> أسست جامعة هارفرد مدرسة الدراسات العليا للإدارة العامة، مركزة على فرع تحليل السياسات العامة.

<sup>2</sup> أحمد مصطفى الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1 (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002)، ص57.

<sup>3</sup> D. Lerner, and H. D. Lasswell, the policy sciences: Recent development in scope and method, Stanford: Stanford university Press, 1951.

<sup>4</sup> بالرغم من أن بعض الباحثين يرونها قبل ذلك مع فيبر، وكينز، أو إلى أبعد من ذلك إلى الفيلسوف الأمريكي جون ديوي صاحب مفهوم المجال العام (Public Realm)، أو الفيلسوف الإنجليزي J. Bentham، وقبلهم جميعاً إلى شهاب الدين بن أبي الربيع.

<sup>5</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 58.

<sup>6</sup> شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"، ص 29.

نموذج دولة الرفاهية، ومشكلات البيئة، والفقر، وتدويل الاقتصاد، والتي ظلت غائبة عن الفكر السلوكي.

يذهب كل من May & Jochim، 2013، حينما يؤكدان على أن مجموعة من علماء السياسة الأمريكيان، المتخذين في مجلس البحوث الاجتماعية (S.S.R.C)، اتجهت مع منتصف الستينات إلى الدعوة للإفادة من فهم نواتج السياسات، والذهاب إلى البحث في الآثار التي تتركها السياسة العمومية على بيئة النسق السياسي، وهذا النسق في حد ذاته، حسب A. Ranney، 1968،<sup>1</sup> الذي يتفق في هذه النقطة مع T. Lowi، 1972، حول مسلمة بأن "السياسات تولد السياسة" (policies beget politics).<sup>2</sup> وهو مسار ما فتئ يترسخ عند مجتمع البحث، ففي المؤتمر الدولي لعلم السياسة، الذي عقدته الجمعية الدولية للعلوم السياسية، في باريس 1985، أكد رئيس المؤتمر، كلاوس فون على أنه: "أن الأوان لأن ننتقل من دراسة مدخلات النظام السياسي إلى دراسة مخرجات النظام السياسي".<sup>3</sup> كما يبدو هذا المسار حاضرا عند العديد من الباحثين المدرسين اليوم، والذين يربطون ما بين السياسة العامة والسياسة، بإيلاء الأهمية للآثار الاستراتيجية للسياسات على المواطنين، وجماعات المصالح، أو بعبارة Paul Pierson، 2005: "أن السياسات العامة تستطيع أن تعيد صياغة السياسة".<sup>4</sup>

إن مشروع لازويل يتضمن فكرة أساسية وهي أن الاستخدام المجزأ للعلوم الاجتماعية في عملية صنع السياسات غير مفيد بل مضر في بعض الأحيان (Lasswell، 1971)،<sup>5</sup> وهو ما يتناسب مع المدخل التوحيدي الذي رافع من أجله، كما لاحظ أن العلوم الاجتماعية في عقدي العشرينات والثلاثينات لم تشكل إضافة لصانع أو محلل السياسات لكونها غير موجهة نحو حقل السياسة العامة كنقطة تركيز، ودليل ذلك عجز المنظومة الرأسمالية عن الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية طيلة عقد كامل من الزمن، من سنة 1929 حتى عام 1938.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Peter J. May and Ashley E. Jochim, "Policies, Politics, and Governing," (1st International Conference on Public Policy, Grenoble, June 26 - 28, 2013), 1.

<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/psj.12024/pdf>

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة"، ص 12.

<sup>4</sup> May and Jochim, "Policies, Politics, and Governing," 1-2.

<sup>5</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 59.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق.

إن هدف لازويل كان يدور حول ما يسميه Allen Shick "العزة الإنسانية" بالتركيز على المشاكل الأصولية أو الأساسية (Fundamentals Problems) التي تمس الأفراد، وليس على قضايا موضوعية أو حديثة (Topical Problems)،<sup>1</sup> ومن هذه الزاوية يتضح أن مشروع لازويل تضمن مسحة معيارية (Normative)، وعلمية بمعنى وضعية، من خلال تحسين الأساليب المنهجية.

لقد أكمل Dror yehezkel، 1967، ما بدأه لازويل بعد عقد ونصف من الزمان، ونظرا للجهود المنهجية التي بد لها، عدت كتاباته بمثابة الأساس الذي قام عليه الاتجاه الكمي في حقل تحليل السياسات،<sup>2</sup> لاسيما أنه يرى بأن "اجتياح اتخاذ القرار الحكومي من الاقتصاديين أمر حتمي لا يمكن تفاديه... غير أنه محفوف بالمخاطر".<sup>3</sup> لهذا يسعى درور إلى توحيد العلوم الاجتماعية وتوجيهها لخدمة محلل السياسات،<sup>4</sup> فهو يطلب إحداث "تكامل بين حقلي العلوم السياسية والإدارة العامة المنقحين من ناحية، وتحليل النظم ونظرية القرار ونظرية الاقتصاد من ناحية أخرى، هذا الاتحاد ينبغي أن يكون في صيغة مركبة بدلا من كونه خليطا".<sup>5</sup>

إن أساليب العلوم الادارية فشلت في تقديم الإفادة لصانع السياسات على المستوى الكلي (النظام السياسي والإداري)، كما أهملت دراسة الأطر التي تصنع بها السياسات العمومية أو ما يعبر عنه درور بـ "ما فوق السياسة العامة" Metapolicy، لأنها أغفلت موضوع القيم.<sup>6</sup> لهذا حسب درور فإنه: "سوف يوجه الكثير من الاهتمام إلى الجوانب السياسية [Politics]"،<sup>7</sup> وهذا هو خط محلل السياسات بدل تحليل النظم، فموضوع القيم على أهميتها وضع جانبا بدعوى أن القيم يصعب قياسها، وهذا ما يعد قصورا بحسب درور، لهذا يجب "إعطاء الكثير من الاهتمام للمشكلات المتعلقة بالجدوى السياسية والحصول على الدعم والتوفيق بين الأهداف المتعارضة والاعتراف بوجود تنوع بين القيم".<sup>8</sup> كما أن درور يحاول تخليص عملية صنع السياسة من إيسار نظرية القرار ذات المنحى

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 60.

<sup>3</sup> يازكل درور، "محللو السياسات: دور احترافي جديد في الخدمة الحكومية"، تر. عبد الرحمان بن أحمد هيجان، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير شافريتر وآخرون، ط 2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص 313.

<sup>4</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 61.

<sup>5</sup> درور، "محللو السياسات"، ص 315.

<sup>6</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 62.

<sup>7</sup> درور، "محللو السياسات"، ص 316.

<sup>8</sup> نفس المرجع السابق.

الاقتصادي، التي تتحكم في منحى تخصيص الموارد، لهذا من الضرورة بما كان أن تتوجه نحو البحث الكيفي عن بدائل جديدة، وهو أفضل من التحليل الكمي وحساب المنفعة والتكاليف. وتأسيسا على هذا يكون التركيز الأساسي على الإبداع والبحث عن بدائل جديدة للسياسة العامة، يتطلب ذلك حسب درور شخصيات أكثر إبداعا، وترتيبات تنظيمية محفزة على الإبداع، وبيئة ذات مخيلة واسعة مقدمة على المغامرة.<sup>1</sup> كما يستفاد من المعرفة الضمنية كذلك المضافة إلى المعرفة الصريحة، هذه الأخيرة شكلت بؤرة تركيز لمنهج تحليل النظم،<sup>2</sup> الذي تغلب عليه العقلانية الاقتصادية، إن اعتماد المعرفة الضمنية القائمة على الحدس المدرب (أسلوب دلفاي)، وتطوير الأدوات الكيفية (السناريوهات)، جنبا إلى جنب مع المعرفة الصريحة (الأدوات الكمية) هو ما يوفر فهما سليما، لهذا على محلل السياسات أن يتوجه بتفكيره نحو المستقبل، عن طريق تفكير تأملي، مكثف بتوقعات طويلة الأجل، قد تمتد لأكثر من ثلاثين سنة.<sup>3</sup>

أخيرا يدعو درور، 1967، إلى بناء مدخل يكون أقل صرامة وجمودا، بمعنى مدخل منهجي يعترف بالاعتماد المتبادل ما بين الغايات والوسائل، وتعددية معايير القرار، ويكون أكثر حساسية للعوامل ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية، والعناية بالمسائل التي يستحيل قياسها كالأيدولوجية، والعقائد، والقيم الاجتماعية، وأثرها على عملية صنع السياسة العامة.<sup>4</sup>

يرى كثير من النقاد أن منهجية درور التداخلية والتكاملية ما بين الحقول المعرفية،<sup>5</sup> لا تخرج عن إطار الفكرة العقلانية التي انتقدها، فلم يبرح أبدا المناخ الفني في تحليل السياسات، فقد تؤدي نظرتة إلى تركيز سلطة التخطيط في يد التكنوقراطيا (هيئة أركان بحسبه)، الأمر الذي يرهن فلسفة الحكم الديموقراطي.<sup>6</sup> فلقد وجه C. Lindblom انتقاداته لطرح Dror في مجال طغيان العقلانية [الكاملة]، فلندبلوم يقول بمفهوم التراكمية أو التدريجية Incrementalism، الذي يسير وفق فهم

<sup>1</sup> درور، "محللو السياسات"، ص 316.

<sup>2</sup> تحليل النظم يجد أنموذجه في نظام تخطيط وبرمجة الميزانية (PPBS) في الو.م.أ (D. Nosick، الجنرال مكنامرا، 1961)، والذي عمم على كل الدوائر الحكومية في عهد الرئيس الأمريكي جونسون، 1965.

<sup>3</sup> درور، "محللو السياسات"، ص ص 316-317.

<sup>4</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص ص 65-66.

<sup>5</sup> « Policy sciences must integrate knowledge from a variety of branches of knowledge into a supradiscipline focusing on public policy making. ». (Dror, 1970). See:

- Peter deLeon, and Danielle Vogenbeck, "Back to Square One: The History and Promise of the Policy Sciences," in *handbook of public administration*, edited by Jack Rabin et ali. (3rd ed. NY: Taylor & Francis, 2007), 510.

<sup>6</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 67.

العقلانية المحدودة لهيربرت سيمون H. Simon، 1945، فالعقلانية الكاملة التي تفترض حصول صانع القرار على المعلومات الوافية والشاملة صعبة التحقق في الواقع، فمتخذ القرار عند لندبلوم عمله يكون مشروطا بعقلانية عملية Practical، وفي نفس الوقت قابلة للتحقيق achievable، لهذا يبدو عمل صانع القرار مشوبا بنوع من التخبط Muddled through<sup>1</sup>، أو أن علم السياسات هو علم التخبط من هذه الزاوية حسب تعبيره.

يذهب James Coleman، 1972، إلى أن دعوة لازويل ودرور حول توحيد العلوم الاجتماعية والطبيعية لمصلحة فرع السياسات صعبة التحقيق، لأن درور لم يشرح المعايير المستخدمة، كما أنه من الصعوبة بما كان اختراق حدود العلوم الأخرى، لأن القوى الداخلية لكل علم تظهر من القوة ما يتسبب في إيجاد معوقات حقيقية في طريق توحيد هذه العلوم.<sup>2</sup> كما يبدو مشروع Dror استمرارية لبردايم الوضعية، فهو يتلبس بطابع محافظ يحاول دعم أسس المجتمعات الصناعية الغربية، بحيث لا يطرح الإشكالات الجوهرية المتعلقة بالبناء الاجتماعي، بل يهدف إلى الحفاظ على الواقع كما هو.<sup>3</sup> رغم كل هذه الانتقادات يبقى إسهام درور ذو تأثير واضح في حقل تحليل السياسات كمهنة أو حرفة حاضرة في كل الأقسام الإدارية العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص.<sup>4</sup> فالمدخل التوحيدي التوحيدي الذي يرافع عنه كل من لازويل ودرور قسم الحقل إلى شطرين:

مجموعة من الباحثين تجادل عن الاتجاه الفني في السياسات [ Single-discipline policy ]  
 واتجاه ثاني يعتقد بجدوى المنهج المتعدد (المدخل التوحيدي) [ Multidisciplinary ] [Resarch]

<sup>1</sup> Lawrence Keller, "Public Administration and the American Republic." in *handbook of public administration*, edited by Jack Rabin et al., 3rd ed. (NY: Taylor & Francis, 2007), 18.

<sup>2</sup> الحسين المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 67.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 68.

<sup>4</sup> ينقل الفهداوي عن تشارلز وولف (الابن)، 1996، أنه في عام 1975 تأسست في الوم.أ عشرات البرامج التعليمية، التي تقدم تكويناً مهنيًا ضمن مجال تحليل السياسات، فكانت الجامعات الأمريكية المرموقة ( هارفرد، ييل، ج. كاليفورنيا، برنستون، كارنجي، متشيجان...) وكلية RAND - يازكل درور أحد مؤسسيها- تمنح سنويا 1500 شهادة دكتوراه وماجستير، وقد تم سنة 1979 إنشاء جمعية تحليل السياسة العامة والإدارة، والتي أصبحت تصدر مجلة متخصصة في هذا الشأن ابتداء من سنة 1980. أنظر:

- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1 (عمان: دار المسيرة، 2001)، ص

[policy Research]. هذا الأخير لم يفرض هيمنته على الحقل، حسب تصنيف William Dunn<sup>1</sup>، كما كان يأمل مؤسسو "علوم السياسات"، بل كتب له فقط الدوام على الأقل بسبب عاملين:

1- زيادة التعقيد في المشاكل العمومية نتيجة تعقد المجتمعات، يدفع هذا التحول بالأخذ بالمنهج التوحيدي، حسب H. Heclو، 1972.

2- إنشاء العديد من الأقسام الأكاديمية التي تعنى بتحليل وتكوين إطارات مختصة في مجال تحليل السياسات، هو ما ألبسه الطابع المأسس<sup>2</sup>.

إذن "علوم السياسات" أو Policy orientation كانت توحيدية الحقول، سياقية، موجهة نحو المشكل العمومي، ومعيارية.

[the policy orientation was of a multidisciplinary, contextual, problem- oriented, and explicitly normative policy science.]<sup>3</sup>

### العقلانية وانتقاداتها:

لقد مارست الفلسفة النفعية والفلسفة الذرائعية تأثيرا واضحا على العلوم الاجتماعية الأمريكية، فالفيلسوف الأمريكي William James ممثل النفعية (Pragmatism) عارض بشدة تلك الفلسفات العقلانية والامبريقية الوافدة من أوروبا، لأنها تؤكد على وجود حقيقة واحدة موضوعية، وعلى العكس من ذلك يؤكد James على أن الحقيقة والمعارف المتعلقة بالمجتمع يجب أن تستجيب لمنطق تعددي، إن النفعية لا تخرج عن كونها فلسفة مادية عملية، تؤكد على القيم التجارية للمجتمع الأمريكي حسب R. Ross، 1970، فالنفعية تمنح الإدراك الإنساني تفسيرات متعددة، وهي تجادل بأنها قادرة على إحداث دمج للنظريات والفهوم حول حقيقة ما، وهذا ما يتناسب مع مجال السياسة. إن المعارف المتضمنة في السياقات الاجتماعية، والتي تمثل قيمة بالنسبة لنمط المشكلات العملية، ستكون الفكرة المنكرة والمهيمنة (Leitmotiv) على البحوث الاجتماعية الأمريكية<sup>4</sup>. من هذه الزاوية يمكن فهم أساس فكرة "علوم السياسات" عند لازويل وفيما بعد درور.

<sup>1</sup> يرى W. Dunn، 1994، بوجود تيارين في مجال تحليل السياسات: الأول يمثل المدخل العلمي المتعدد، والثاني يمثل تيار الرشادة أو العقلانية (الفني) في صنع القرار. أنظر:

- الفهداوي، السياسة العامة، ص 95.

<sup>2</sup> deLeon and Vogenbeck, "Back to Square One," 511.

<sup>3</sup> Ibid, 504.

<sup>4</sup> Ibid, 506.

وهو ما يفهم أيضا من خلال كتابات John Dewey، 1927، التي مططت نفعية جيمس لتصل بها حد الذرائعية Instrumentalism، فالمعارف والأفكار عند ديوي هي أدوات توجه الفعل، وقيمتها محسوبة بالنظر إلى نتائج هذه الأفعال، هذا المحدد هو الذي يوفر أساسا لتحسب على ضوءه قيمة العلم الاجتماعي، لأن الهدف هو تتمين الشرط البشري. هذه النظرة الذرائعية هو ما يدين به لازويل لديوي، وهو ما عبر عنه سنة 1951 و 1971: "علوم السياسات هي مسلك تكيفي معاصر للمقاربة العامة التي تعنى بالسياسة العامة، التي أوصى بها جون ديوي وزملاؤه، في خضم تطور النفعية الأمريكية."

[ The policy sciences are contemporary policy adaptation of the general approach to public policy that was recommended by John Dewey and his colleagues in the development of American pragmatism.] Lasswell, 1971.<sup>1</sup>

إن المنطلقات النفعية والذرائعية هي التي أعطت الأساس النظري والمثلي للتعددية (Pluralism). إذن علوم السياسات وجدت كعلم لتدرس الفعل وهي موجهة نحوه من الناحية العملية، لهذا يغلب عليها الطابع المعياري والتوصيفي إضافة إلى وجود طابع تحليلي، وهذا مفهوم في إطار مخاطر الحرب الباردة.<sup>2</sup> وبفحص اتجاه علوم السياسات بعمق، يبدو أنها تحمل مواصفات قد تكون غير معلن عنها، فهذا الاتجاه تكتفه النظرة العقلانية والوضعية والنسقية فيما بعد تحت تأثير أعمال Easton في الستينات التي تتعلق بعملية اتخاذ القرار.

شكلت أعمال H. Simon، 1947 و C. Lindblom، 1959، و R. Dahl، 1947، هجوما مباشرا على توجه علوم السياسات بخاصة عند H. Lasswell، فقد أفضت جهود سيمون إلى مفهوم العقلانية المحدودة، وأعمال لندبلوم إلى مفهوم أو مقارنة التدرجية Incrementalism<sup>3</sup> وكتابات داهل إلى التعددية Appr. polyarchique، وينطلق هؤلاء الباحثين من نقد عميق للدراسات المتعلقة بنظرية القرار، والإدارة العامة، والتي يعتبرونها معيارية بشكل مبالغ فيه، وأيضا بلاغية،<sup>4</sup> ومجانبة للحقائق

<sup>1</sup> Ibid., 507.

<sup>2</sup> Robert Denhardt, and David Baker, "Five Great Issues in Organization Theory," in *handbook of public administration*, ed. Jack Rabin et al., 3rd ed. (NY: Taylor & Francis, 2007), 134-135.

<sup>3</sup> التراكمية Incrementalism أو التدرجية Gradualism عند لندبلوم، هذا الخط بدا واضحا من خلال عمله الكلاسيكي The science of Muddling through، 1959، أو علم التخبط، والمعتمد هنا في هذا البحث.

<sup>4</sup> يقول سايمون: "من المؤسف أن جميع الافتراضات التي تتكون منها النظرية الإدارية في عصرنا هذا تشترك مع الأمثال الشعبية في هذا العيب، فلكل مبدأ تقريبا يمكن للمرء العثور على مبدأ مناقض يبدو محتملا ومقبولا إلى درجة مماثلة." (سايمون، 1946). انظر:



الامبريقية، وحقيقة السلوك الإنساني، الذي يمكن ملاحظته عن طريق التجريب السوسيو- نفسي، أو بأبعاد إدراكية.<sup>1</sup> كما وجهوا نقدهم لمفهوم العقلانية الكاملة "Rationalité parfaite"، " فالرجل الإداري" حسب داهل ليس ميكانيكيا ورشيدا بالكلية، بل فعله مشروط بالتضمين الموقفي والسياقي لبيئته المجتمعية.<sup>2</sup> كما أن سيمون الذي بدأ في صقل وتشذيب مفهوم العقلانية المحدودة Bounded Rationality بدءا من سنة 1945، يرى بأن الذات الاجتماعية تأخذ قرارات مرضية بعيدة عن الأمثلية (Optimum)، وهذا لنقص المعلومة، أو لأنها مكلفة.<sup>3</sup> إن ما يعيق الوصول إلى الحالة المثلى Optimale ليس تكلفة المعلومة بالدرجة الأولى حسب سيمون، ولكن الأمر متعلق بمعطيات إدراكية، فالعقل البشري يشغل بطريقة تعاقبية أو متسلسلة، بعيدة عن افتراض الأمثلية، وهو ما يذهب إليه زميله James March ، 1958.<sup>4</sup>

يرى هيريت سايمون في كتابه السلوك الإداري Administrative behavior، الطبعة الرابعة، 1997، أن: "العقلانية ترتبط بانتقاء البدائل السلوكية المفضلة وفق اشتراطات بعض النظم القيمية، التي بوساطتها يمكن تقييم نتائج السلوك."

[ Rationality is concerned with the selection of preferred behavior alternatives in terms of some system of values whereby the consequences of behavior can be evaluated.].<sup>5</sup>

إن عدم كمال المعرفة هو ما يحد العقلانية، فإذا كان القرار يتخذ على أساس من النتائج المتوقعة منه، فإن التوقع يصطدم بمفاجآت غير متوقعة أحيانا والقرار لا يعطي نتائج المأمولة،

– هيريت سايمون، "الأمثال الإدارية"، ت. محمد قاسم القريوتي، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي. م. شافريتز وآخرون، ط2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص 179.

<sup>1</sup> مع عقد الستينات انخرط كل من استون، ألموند، دال، ولندلوم مع آخرين في خط تحليلي يعنى بمبحث الأنساق، وجماعات الضغط، ونظرية صنع القرار، وهو مشروع معياري، الغرض منه تحسين شروط الديمقراطية من خلال النقد الموجه للشركات الكبرى التي تؤثر في مسار السياسات، وأيضا نقد ثقل التكنوقراط والخبراء في عملية صنع القرار الحكومي، والدعوة إلى الاهتمام أكثر بالمواطن. أنظر:

– Payre et Pollet, "Analyse Des Politiques Publiques," 136-137.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Raymond Boudon, "Utilité ou rationalité ? Rationalité restreinte ou générale?," *Revue d'Economie Politique* 112, no. 5 (sept.-oct. 2002): 756.

<https://bit.ly/31bxPE9>

<sup>4</sup> Michel Crozier, "the relational Boundaries of Rationality," In *the economic approach to politics*, edited by Renwick Monroe (NY: Collins publications, 1991), 309.

<sup>5</sup> Petra Schreurs, *Enchanting Rationality: an analysis of rationality in the Anglo- American discourse on public organization* (Eburon, 2000), 101.

وهذا لعدم كمال المعرفة والمعلومة في آن واحد.<sup>1</sup> وهذا ما يعبر عنه في حقل تحليل السياسات بعوائد السياسة العامة (Policy Outcomes).

ثم أن ما يحد العقلانية الشاملة كذلك هي القيم، وهي الفكرة التي تبناه فيما بعد Lindblom، 1959، فلا يكفي ترتيب البدائل أو القيم بحسب سلم الأولوية، وهنا الأمر لا يتعلق بمشكلة الندرة،<sup>2</sup> بل أن القيم أحيانا تكون غير متجانسة، وبالتالي تكون في وضع تنافسي، يضحى فيها متخذ القرار بقيمة معينة لصالح قيمة أخرى لاعتبارات سوسيولوجية،<sup>3</sup> أكثر منها عقلانية، فالأهداف الاجتماعية ذات قيم نسبية يحدد أهميتها وريادتها على سلم الأولويات الظرف، والسياق، والموقف، فهدف ما قد يكون أولوية في ظرف معين، لكنه ليس كذلك في ظروف مغايرة، وهذا الطرح الموقفي يتساق مع مقترحه الموسوم بالمقارنات المتعاقبة المحدودة، فلندبلوم إذن يرى بأن مشكلة القيم المختارة، هي على الدوام مشكلة التكييفات عند هامش معين.<sup>4</sup> لهذا يرفض التخطيط طويل الأجل. كما يشير لندبلوم إلى التضارب والاختلاف حول القيم المهمة، ما بين المواطنين، وأعضاء البرلمان، وحتى الأجهزة الإدارية حول الأهداف الفرعية، وأن مسألة الحسم بشأن قيمة معينة يكرسه النقاش العمومي، واتساع شريحة المعنيين بالمشكلة، أو قوة الشعور والاستماتة في رفع المطالب بالنسبة لمجموعة اجتماعية محددة بقطع الصلة مع حجم هذه الجماعة،<sup>5</sup> كما يشرح مسألة نسبية الإدراك والحكم Jugement ما بين المستشارين والإداريين المعنيين بتطبيق السياسات بحسب موقع كل واحد منهم. وتبقى جودة القرارات رهينة بالاتفاق، ويعطى مثلا عن اتفاق أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزبيين حول قضايا التأمين بالنسبة للمسنين. كما ربط جودة القرار أيضا بالتحزب لضمان التكفل من طرف دائرة معينة، فنزعة التحزب تجعل الموظف يختص بوجهة نظر واضحة المعالم.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 103.

<sup>2</sup> إشكالية تخصيص الموارد، المعبر عنها بمنحنيات السواء في علم الاقتصاد، طبعا هذا المنطلق لا يسري هنا.  
<sup>3</sup> يقدم لندبلوم مثلا هو: لنفترض أن أحد الإداريين توجب عليه نقل مجموعة من المستأجرين من مباني تقرر هدمها، سيكون الهدف الأول هو إخلاء المباني، الهدف الثاني يتمثل في إيجاد مساكن جديدة، الهدف الثالث هو تجنب الاحتكاك مع السكان المحليين الذين قد يبدون امتعاضا من الوافدين الجدد، أنظر:

- شارلز لندبلوم، "علم التخطيط"، ت. عبد الرحمن بن أحمد هيجان، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي. م. شافريتز وآخرون، ط2 (الرياض: مركز البحوث، 2010)، ص 228.

<sup>4</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 122.

<sup>5</sup> لندبلوم، "علم التخطيط"، ص ص 228-229.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 330-336.

كما أنه يقدم علاجاً لآثار انحراف التوقعات بقوله: "لذلك فإن صانع السياسات الحكيم يتوقع أن سياساته سوف تحقق فقط جزءاً مما يتمناه، وفي الوقت نفسه فإنها سوف تقود إلى نتائج غير متوقعة كان يفضل أن يتجنبها. لذا فإنه إذا ما واصل من خلال تعاقب للتغيرات التراكمية، فإنه يتجنب الأخطاء الدائمة بطرق متعددة". وهذا هو أساس مقارنته، فغياب نظرية دقيقة (هو ما يرفضه كافتراض مسبق) تكون بحوزة علماء الاجتماع، وعلماء السياسة والمسيرين، وعدم معرفتهم للعالم الاجتماعي بشكل كاف هو ما لا يسمح لهم بتجنب الخطأ المتكرر في توقعاتهم بنتائج السياسات،<sup>1</sup> لهذا فإن المشاكل المعقدة لا تستطيع بحوث العمليات حلها.<sup>2</sup> إذن تاريخياً ظهور حقل تحليل السياسات في الو.م.أ كان لأسباب عملية، حسب Allen Schick، 1977، نظراً للنمو الهائل في حجم الدولة نتيجة الأدوار الجديدة، في إطار دولة الرفاهية (New Deal، روزفلت)، فوتيرة توسع أدوار الحكومة انعكس طردياً على تطور حقل السياسات سرعة وبطأ، وليس مرده إلى التطور الفكري للعلوم الاجتماعية.<sup>3</sup> وهذا ما يتناغم مع الأبعاد البرغماتية، والذرائعية في النهاية.

ونتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت بها الو.م.أ (الأزمة الاقتصادية 1929، الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة)، تزايدت المقاربات العقلانية من أجل ترشيد السياسات، لهذا ليس غريباً أن تظهر وزارة الدفاع،<sup>4</sup> ووزارة الخارجية كأهم داعمين ومطبقين لأساليب الحقل، ففي فترة الستينات تحديداً طورت العديد من المقاربات العقلانية كبحوث العمليات،<sup>5</sup> ونظرية اللعب،<sup>6</sup> التي مازالت تستخدم إلى يومنا في مجالات عدة بخاصة في مجال السياسة الخارجية، كما لا يخفي ذلك الاهتمام

<sup>1</sup> لندبلم، "علم التخبط"، ص 234.

<sup>2</sup> يعتقد لندبلم أن منهج بحوث العمليات لا يقدم الاضافة لحل تلك المشكلات المعقدة، فهي قادرة على حل تلك المشكلات البسيطة فقط، كما يرى Charles Hitch: "بحوث العمليات تعطي حلولاً لتلك المشكلات من المستوى الأدنى، فهي بارعة مثلاً في حل مشكلة حركة المرور على جسر جورج واشنطن، لكن مسائل معقدة كقضايا تتصل بالسياسة الخارجية، تبدو نتائجها تافهة". أنظر:

- لندبلم، "علم التخبط"، ص 226.

<sup>3</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 82-83.

<sup>4</sup> الجنرال مكنمارا كان وراء بناء نظام تخطيط وبرمجة الميزانية PPBS بالشراكة مع مركز RAND و D. Novick، Novick، وتغلب على هذا النظام المقاربة العقلانية المحضة، والتي أنتقدها فيما بعد A. Wildawsky، 1969، بشكل لاذع، ترك أثراً واضحاً لدى المجتمع العلمي.

<sup>5</sup> الأصل العسكري للتسمية ظاهر وجلي.

<sup>6</sup> نظرية اللعب طورها علماء اقتصاد وعلماء رياضيات: كتاب نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي (J. V. Neuman و O. Morgenstern)، وكذلك J. Nash الذي طور معضلة السجينين. أنظر:

- الفهداوي، السياسة العامة، ص 142.

الذي يبديه الكونغرس الأمريكي على مستوى أساليب اتخاذ القرار، وكذا تحديد أسباب المشكلات العامة وآثارها وحلولها، وهذا الاهتمام نجد له نظيرا عند حكومات الولايات، فقد قادت مشاكل التحضر والتمدن إلى جمع جهود العلماء الاجتماعيين في إطار موحد،<sup>1</sup> ولكن ليس بالمستوى المأمول عند لازويل.

إن انغماس الباحثين الأكاديميين الأمريكيين في العمل في الأجهزة الحكومية المركزية، وانتقالهم من وظيفة البحث والأستاذية إلى العمل الحكومي بسلاسة كبيرة، هو ما أفضى إلى تكوين أرضية نظرية مكيفة مع الواقع، ويبدو هذا النموذج متفردا إذا ما قيس بالحالة البريطانية مثلا، التي تشهد تيبسا بشأن الحركة ما بين الجامعة والمناصب الحكومية، والجانب الآخر الذي يتعلق بنطاق الدراسات، بمعنى الاهتمام بمستوى الحكم المحلي، وهو ما أضعف دور تحليل السياسات على المستوى المركزي في بريطانيا.<sup>2</sup>

### الإتيقا والقيم في علوم السياسة العامة كنقطة انعطاف:

إن مسألة القيم عند Kaplan و Lasswell، 1950، هي مسألة صريحة في خضم علوم السياسات، تتجلى في القيم التي توجه وتحسم الخيارات Value based choices، فعلم السياسات تعبر عن هذه القيم (الخيارات) بأمتن الطرق التحليلية،<sup>3</sup> لكن السؤال الذي يطرح نفسه مع William Dunn، 1983، هو أي المناهج التي يجب اعتمادها من طرف محلل السياسات في حالة تنازع المعارف (تنافس القيم)؟ هذه المعضلة أجابت عليها البحوث التي أجريت في عقدي الثمانينات والتسعينات، والتي تنتظم في أربعة فئات حسب DeLeon، 2007:

1- الفلسفة الاجتماعية والنظرية السياسية: ينتبع سريع للدراسات التي تقوم بها مراكز البحوث المتخصصة في الو.م.أ بشأن تحليل السياسات يتضح أن ثلث البحوث تتعلق أو هي مرتكزة على مبادئ إتيقية اجتماعية وسياسية، فمثلا الفكرة اللبرالية تؤطر النقاش ما بين الحرية والمساواة في صياغة السياسة العامة، حتى وإن تعلق الأمر بطروحات رولز، كما سنرى بإذن الله عز وجل في المبحث الأول من الفصل الثالث.

<sup>1</sup> الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، ص 84.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 84-85.

<sup>3</sup> deLeon and Vogenbeck, "Back to Square One," 525.

2- دراسة الإتيقا والقيم: تركز على القضايا النوعية للإتيقا، والمعايير الاجتماعية، فحينما تغفل الفلسفة مناقشة القضايا النوعية، تظهر هذه الفئة من الدراسات لتخرجها من الإطار الفلسفي المجرد، نذكر مثالا على ذلك القضايا المتعلقة بمحاصرة المد الشيوعي في الستينات، أو ذلك النقاش بشأن قيم اليمين المتطرف مع منتصف التسعينات.

3- القيم الإدارية والمهنية: وهي لا تركز فقط على حقوق الجمهور وإنما أيضا على واجباته، كما تدرس صراع الإتيقا (Ethical conflicts) ما بين قيم الإدارة العامة، وأخلاق الأفراد، وجماعات المصالح، وإن كان هذا الاتجاه لم ينمو بالشكل الكافي في علوم السياسات لادعائها الحياد.

4- اتجاه الما وراء إتيقا: Meta- ethics أو "تقييم القيم" The ethical study of Ethics، وهو اتجاه نقدي يجد رافده في مدرسة فرنكفورت، بحيث ذهب كل من F. Fischer و J. Forester، 1993، إلى أن فرع تحليل السياسات يجنح حاليا نحو طابع حجاجي "argumentative turn".

إذن هناك تزايد مطرد للمقاربات التي تحاول أن تدمج المسائل الامبريقية (التحليلية) مع المسائل المعيارية في دراسة السياسات (DeLeon, 1997, 2007, J. Dryzek, 1990).<sup>1</sup> والتي تعيد النظر أيضا في المسلمة التي تقول أن المرافق العامة حيادية وذات كفاءة، وأنها تتميز بالضبط الذاتي بوساطة الأخلاق أو القيم الديموقراطية والإدارية، بل أن الأجدر هو التوجه نحو الأخذ بقيم المواطنين والمجموعات الاجتماعية في ثنايا عملية السياسة، في إطار من ديمقراطية علوم السياسات (Fischer, 2003, Dryzek, 1993, DeLeon, 1997)،<sup>2</sup> متسقة بذلك مع بردايم الحوكمة.

ظل المنظور العقلاني حاضرا في حقل تحليل السياسة العامة منذ البدء، رغم التخلي عن مسلمة العقلانية الكاملة، كما طبع صيرورة الحقل في الو. م. أ. بدرجات متفاوتة، والذي وجد مداه في ستينيات القرن العشرين، ولو بأسلوب نقدي، مع هيربرت سايمون، والمقاربة التدرجية للنديولوم، ونظرية الاختيار العام (Public choice theory)، ل Buchanan, Tullock، ونظرية الاختيار العقلاني لوليام ريكر وغيرها فيما بعد. إن تركيزنا على منظور العقلانية كزاوية اهتمام أمريكي في علوم السياسة العامة، يعد تسجيلا للحظة تأسيس حقل السياسة العامة، بحيث لم يتم التنازل عن العقلانية كمنظور تحليلي بالمرّة، رغم صعود تيار النيومؤسسانية، وهو موضوع الفصل الموالي، إذ أن المنظور العقلاني سيصقل ويشذب على شكل "مؤسسانية الاختيار العقلاني"، تضاف إلى التنوع

<sup>1</sup> Ibid., 527.

<sup>2</sup> Ibid.

المنظوراتي التي ساهمت فيه مختلف المقاربات المؤسسية الجديدة، وبقية النظريات الأخرى في حقل السياسة المقارنة، والتي تعد طابعا لمرحلة ما بعد السلوكية.

### المطلب الثاني: المدرسة الفرنسية في تحليل السياسات - الاتجاه الثقافي:

يعتقد كل من Smith و Hassenteufel، 2002، أن تحليل السياسات في فرنسا يمتلك مع بداية الألفية الثالثة مكاسب نظرية وإمبريقية معتبرة، وهو ما أثرى في النهاية ميدان العلوم السياسية.<sup>1</sup> كما يسجل الباحثان محدودية تأثير المقاربات الوافدة بخاصة من العالم الإنجلوسكسوني، إذ أن التفاعل الداخلي في فرنسا هو ما أعطى خطوط الهوية الرئيسة لهذا الفرع بنوع من الخصوصية، على الأقل في مظهرين:

1- يهتم هذا الحقل بتسخير عديد الدراسات لفهم أساليب وطبيعة اشتغال الدولة، فهو يحاول الإجابة ضمناً على السؤال: ما هي الدولة؟ ومحاولة الإحاطة بفهم العلاقة ما بين السلطات العمومية والمجتمع المدني، ملتزماً بخط ابستمي مغاير لوضعية القانون العام. فانطلاق البحوث الأولى، مع بداية الستينيات، في إطار مركز سوسولوجيا المنظمات (CSO)<sup>2</sup> بين بأن الدولة مجزأة (Fragmenté) لعدة كيانات، وتظهر هنا المقاربات التي تأخذ "بمنطق الفواعل" و"منظومات الفعل" حاضرة. كما روج مركز الدراسات والأبحاث حول تهيئة الاقليم (CERAT) جملة من البحوث مع عقد السبعينات تتعلق بفحص العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، بحيث خلصت هذه البحوث إلى نتيجتين هامتين:

- عدم الاتساق النسبي في تدخلات الدولة، أو ما يمكن وصفه بأزمات دولة الرفاهية.

<sup>1</sup> يعتقد كثير من الباحثين على غرار سلوى شعراوي جمعة، 2002، أن التطور الذي شهده حقل تحليل السياسات أفاد علم السياسة بشكل كبير.

<sup>2</sup> يمثل هذا الاتجاه كل من M. Crozier و E. Friedberg، 1977 و F. Dupry و J. C. thoenig، 1985 و J-G Padioleau، 1982. كما شكل هذا الخط مقاومة للبنىوية الجديدة، والماركسية الجديدة. أنظر:

- Jean-Baptiste Harguindéguy, "New Institutionalism And French Public Policy Analysis: Maintaining The Exception Culturelle?," (Working paper, Institut d'Etudes Politiques de Bordeaux, 2007), 5.

<http://www.academia.edu/813472/>

- دور الدولة في هندسة المجتمع من خلال إظهار وصيانة معايير جمعية جديدة،<sup>1</sup> وهذا هو الكشف الأهم لأنه سيكون باكورة للتحليل الإدراكي.<sup>2</sup>

إن مقارنة مركز غرنوبل (CERAT) تثمن الشرط السياسي في تحليل السياسات، هذا المحدد كان أقل اهتماما من طرف مركز سوسولوجيا المنظمات (COS)، كما غلب عليه الطابع الثبوتي Synchronique عموما، لكن كلا المقاربتين تشتركان في تشريح بنية الدولة Structuration de l'Etat.<sup>3</sup>

2- بالنسبة للخصوصية الثانية فتتعلق بالشكية أو النزعة الشكية تجاه بردايم العقلانية Rationalité كأساس للقرار السياسي،<sup>4</sup> فعلى عكس النقاشات النظرية الجارية في الو.م.أ حول استحقاق أو جدوى نظرية اللعب ونظرية الخيار العمومي Public choice، فهناك شبه اتفاق لدى الباحثين الفرنسيين بأن العقلانية غير مطروحة كمسلمة رئيسية لبحث الفعل العمومي، وبدلا عن ذلك هناك التفات إلى البعد الإدراكي كنقطة تركيز في تحليل السياسات "على الطريقة الفرنسية".<sup>5</sup>

لقد طور Crozier وزملاؤه في نطاق مركز سوسولوجيا المنظمات (COS) إطارا تحليليا بؤرة تركيزه تنطلق من نظرية المنظمة، لتصل إلى نظرية الدولة يدور حول نقاط أربع:

1- ما يتعلق بالفعل الجماعي: فالمنظمات هي صنعة اجتماعية، يمكن اختزالها في "نسق للفعل الملموس" فهو نظام مؤقت مزود بقواعد ظرفية.

2- قواعد اللعبة ما بين الفواعل ترد إلى التفاعل الموجود ما بين الأفراد.

<sup>1</sup> Patrick Hassenteufel, et Andy Smith, "Essoufflement ou second souffle? L'analyse des politiques publiques à la française," *Revue Française de science Politique* 52, n°1 (2002): 53-54. [http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2002\\_num\\_52\\_1\\_403695](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2002_num_52_1_403695)

<sup>2</sup> يتعلق الأمر بدراسات L. Nizard، 1973، y. Barel و، 1973، والتي أفاد منها P. Muller و Jobert، 1987 و P. Muller في سلسلة دراساته المتعلقة بالمرجعية العامة والقطاعية كما بينا في المبحث السابق.

<sup>3</sup> Hassenteufel et Smith, "Essoufflement ou second souffle?," 54.

<sup>4</sup> رغم أن بردايم العقلانية كان معروفا في فرنسا عن طريق H. Fayol، 1916، وأيضا عن طريق الباحث الألماني M. Weber (النموذج العقلاني القانوني)، إلا أنه لم يأخذ المدى الذي كان مشاهدا في الو.م.أ.، إذ بقي تركيز الباحثين الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا منصبا على دور المؤسسات بخاصة العمومية منها. أنظر:

- Harguindéguy, "New Institutionalism And French Public Policy Analysis," 4.

<sup>5</sup> Hassenteufel et Smith, "Essoufflement ou second souffle?," 54.

- 3- الارتباب الذي يطبع "اللعب" Games يرد إلى محدودية عقلانية الفواعل نظرا لنقص المعلومة، وكذا القيود المفروضة من طرف المؤسسات التي تحد من تعظيم المكاسب.<sup>1</sup>
- 4- القوة قد تأخذ صورا متعددة: القواعد بمعنى من تحوله القواعد حق التصرف، من يحوز على المعلومة، والجوانب الفنية: التحكم في الجوانب الفنية أو Savoir faire.<sup>2</sup>

لقد سجلت بعض المؤاخذات على منظور نسق الفعل الملموس، من ظرف أنصار المقاربة الإدراكية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- يعتقد كل من Jobert و Leca، 1980، أن مقارنة Crozier تبتعد في تحليلها الاستراتيجي عن تبيين المحدد السياسي عكس نظريات القرار الكلاسيكية، وهذا يعتبر نقدا لمنظورها الاختزالي، بحيث أنها لا تنظر إلى الانتماء الحزبي للرجل السياسي، والقيود الخاصة بالمهنة السياسية، والتوجهات الأيديولوجية. فهي تتحدث عن فعل عمومي منزوع الطابع السياسي dépolitisé، هذه المسائل أو "المسلمات" هي محل نظر، حسب Dubois.<sup>3</sup> إن النسق السياسي بمختلف عناصره وفواعله يختلف عن بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى لأنه بكل بساطة هو الذي يخصص ويمنح الموارد،<sup>4</sup> ويضبط مسالك الأنساق الأخرى، كما هو الشأن مع نظرية الحقول عند بيار بورديو، لما يتحدث عن تفوق الحقل السياسي.

2- إن القول بأن السلطة تتخلل ثانيا كل علاقة تربط الفواعل بعضها ببعض، والانطلاق من مسلمة أنه لا يوجد نسق يفرض نفسه على بقية الأنساق ( Postulat de non hiérarchisation des systèmes)، كل هذا يمنع من إدراك ظواهر تركيز السلطة. كما أن النظر إلى الدولة بمقاربة كروزيه يظهرها بأنها مجردة أو ضبابية،<sup>5</sup> وأنها فاقدة لأية خصوصية، ولا تستحضر فكرة الهيمنة.<sup>6</sup> وهذا ما

<sup>1</sup> نسق الفعل الملموس "Système d'action concret" يشكل الجهاز المفهومي لسوسيولوجيا المنظمات عند Crozier و Friedberg (1977)، يلفت النظر إلى العلاقات الفعلية ما بين الفواعل وليس مجرد الوصف القانوني للتوزيع الرسمي للسلطة داخل المنظمات، وهو ما يسمح بفهم اشتغال الإدارة وتوزيع السلطة حسب Dupuy و Thoenig، 1983. أنظر:

4. Dubois, "Les champs de l'action publique,"

6. Harguindéguy, "New Institutionalism And French Public Policy Analysis,"

4. Dubois, "Les champs de l'action publique,"

22. Shaun Best, *Introduction to Politics and Society*, 1st edi. (London: SAGE Pub., 2002),

<https://bit.ly/3cIhYCB>

3. Dubois, "Les champs de l'action publique,"

22-23. Best, *Introduction to Politics and Society*,



يضاد اتجاهات النيومؤسسية التي ترى بأن الدولة كيان قائم بذاته له استقلالية وهويته المتفردة عن بقية الأنساق الأخرى، وعن أجزائه أيضا.

3- يضيف Dubois نقدا ثالثا يتعلق بالنظرة الاستراتيجية والتفاعلية المتسيدة لمفهوم نسق الفعل، التي تتسبب في إغفال بعد أساسي في السياسات، هو البعد الرمزي، وهو الأثر الذي يتركه تدخل الدولة على التمثلات الاجتماعية. (بناء تصور حول المشكلة العامة، توجيه السلوكيات للمجموعات والأفراد...)، هذا البعد يبدو لصيقا مع مفهوم شرعية السلطة السياسية ومن يمارسها ( J. Lagroye, 1985).<sup>1</sup>

### المعطى الإدراكي كحجر الزاوية في البناءات النظرية عند المدرسة الفرنسية:

نظرا للمؤخذات التي ألحقت بنموذج كروزيه،<sup>2</sup> وظهر سلسلة من الأعمال كان أولها تقرير Lucien Nizard، 1974، وبداية اكتشاف الدور المحوري الذي تلعبه الأفكار (فكرة التحديث كمثال)، التي تقف وراءها مؤسسات الدولة عن طريق خبرائها، فحينما تعم نظرة ما أو فكرة ما على كل الأنساق، من هذه اللحظة، يبدأ تشكيل مفهوم المرجعية العامة، التي طورها Muller و Jobert، هذه المقاربة التي تأخذ فيما بعد توصيف المقاربة الإدراكية أو الرمزية، وبهذا يسجل مع بداية الثمانينات انتقالا حقيقيا من تأثير سوسيولوجيا المنظمات إلى تأثير السوسيولوجيا النقدية (S. Critique)، والمنظور البنائي Constructivisme، المطورين انطلاقا من أعمال بيار بورديو.<sup>3</sup> إن تحليل الفعل العمومي المرتكز على تصور المرجعية Référentiel يتبنى نظرة ماكرو تاريخية بمنحى تطوري، على المدى الطويل لفهم التحولات والقطائع (Ruptures) التي تلحق المرجعيات.<sup>4</sup> وهو ما يبدو مع Muller، 1984، في دراسته الموسومة بـ "التكنوقراطي والفلاح" أين راجع سلاسل زمنية تمتد إلى قرن تقريبا.<sup>5</sup>

إن التحليل الإدراكي للسياسات يكتنفه بعدان جوهريان هما:

<sup>1</sup> Dubois, "Les champs de l'action publique," 4.

<sup>2</sup> Crozier Adaptait une méthode clinique-empirique et inductive.

<sup>3</sup> رغم مشاهدة تداخل منظوراتي ما بين نظرية الحقول عند بورديو ومقاربة المرجعية العامة/ القطاعية عند Muller، إلا أن ميلر لا يشير أبدا في كتاباته التي وقعت بين أيدينا إلى نظرية الحقول عند بورديو، وإنما إلى مفاهيم أخرى له.

<sup>4</sup> Renaud Payre et Gilles Pollet, "Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel(s) tournant(s) socio-historique(s)?" *Revue française de science politique* 55, (2005): 142-143.

<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-133.htm>

<sup>5</sup> Ibid., 143.

أ- ارتباط السياسات العمومية بالقيم الاجتماعية، بوساطة المرجعيات "les Référentiels".

ب- الحركات الداخلية للسياسات التي تمر عبر الوساطة "Médiation".

وبناء على البعد الأول تظهر السياسات، فضلا عن كونها أدوات تكنوقراطية للضبط الاقتصادي، كأداة حقيقية لشرعنة ومأسسة النظام الاجتماعي، فبالتركيز على علاقات الدولة-المجتمع من خلال إطار نيوكوربوراتي، استخلص كل من Jobert و Muller أن العلاقات ما بين الفاعلين تتضمن وجود نقل للأفكار، تتجلى في اشكالية تحديد العلاقة ما بين العام والقطاعي ودور الوطاء في ذلك (النقطة ب)، وأيضا الصراع من أجل الاحتكار أو السيطرة على مكامن الشرعنة، لتحديد حقيقة ما على أنها ذات بعد مركزي لتتحول إلى مرجعية عامة، ممارسين بذلك دورا أشبه بدور المثقف العضوي عند غرامشي، الذي يوجه مسار الفعل بالنسبة للسلطات العمومية.<sup>1</sup>

يعتقد Dubois، 2009، أن البحث الذي يتعلق بالفعل العمومي (L'Action publique) تحت مسمى تحليل السياسات لا يزال بعيدا عن تصورات ومناهج السوسيولوجيا، فموروثات "علوم السياسات" المطورة في الو.م.أ في عقد الخمسينات تبنت النظرة البرغماتية التي تعنى بتحسين الممارسات الحكومية، بالتركيز على تحليل عملية السياسة (نموذج شارلز جونز، 1970)، بتتبع مراحل صنع السياسة العامة، من خلال تسلسل العملية، وليس بخلفية اجتماعية، وبعض التوجهات السوسيولوجية تظهر بخاصة في البناء الاجتماعي للمشكلات العمومية، والتي مثلت إسهاما معتبرا لفهم السياسات بطريقة نقدية (Gusfield، 2008)،<sup>2</sup> إن تحليل السياسات لا يتميز بالثراء الكافي حول بناء التصورات التي تأخذ في الحسبان الأنساق والأوساط Milieux التي تظهر فيها السياسات.<sup>3</sup>

كما يعتقد كل من Payre و Pollet، 2005، أن مجال تحليل السياسات في فرنسا يشهد نقطة تحول باتجاه تبني منظور سوسيوإتاريخي في تحليل الفعل العمومي، إنه اتجاه واضح ويكاد يكون مهيمنا، يدفع نحو اجتماعية الفعل العمومي Sociologisation de l'action Public، بتغليب المنظور السوسيوإتاريخي. إن التأثير التي تركته تلك البحوث الامبريقية التي كان موضوعها النظام السياسي والإداري الفرنسي كان واضحا، والتي كانت تتخذ في حقل سوسيولوجيا المنظمات، تركت

<sup>1</sup> Harguindéguy، "New Institutionalism And French Public Policy Analysis," 7-8.

<sup>2</sup> Dubois، "Les champs de l'action publique," 2.

<sup>3</sup> Ibid.

أثرا واضحا على حقل تحليل السياسات العمومية، على الأقل بأبعاد حقل العلوم السياسية ككل، البعيد عن التناول القانوني المعياري.<sup>1</sup>

إن التقليد الكائن في السوسيولوجيا التاريخية الإنجلوسكسونية، بأبعادها التطورية Diachronique، على المدى الطويل لحركية الظواهر، والاعتناء خصوصا بمسألة الانبثاق الاجتماعي Sociogenèse للدولة الحديثة، وأشكال الفعل الجماعي انتهى به المطاف إلى التقاطع مع حقل تحليل السياسات.<sup>2</sup> إن هذه الدراسات الماكرو سوسيولوجية والمقارنة التي قام بها عدد ليس بقليل من الباحثين الأمريكيين (Skocpol، Anderson، Eisenstadt، Elias، Wallerstein، Tilly، Maore...) أفضت في النهاية إلى إحياء المؤسساتية في تمثيل جديد وبكثير من التحوير على شكل مؤسساتية جديدة، تحت مداخل جديدة: مفاهيم دولة قوية/ دولة ضعيفة، استقلالية الفواعل الدولانية (المؤسسات السياسية والإدارية) عن التأثيرات السوسيو-اقتصادية، ومفهوم ذخائر الفعل الجماعي (Répertoires d'A. C.)، إن هذا المدخل السوسيو-تاريخي ظهر في العالم الإنجلوسكسوني مع عقدي الستينات والسبعينات، لكنه تأخر إلى حد ما في فرنسا ليظهر بشكل واضح مع نهاية التسعينات. وهذا المنهج يتناسب مع الاتجاه العام للعلوم السياسية، بحيث أن القرن التاسع عشر كان الفكر ينصرف فيه إلى معالجة تلك المسائل المتعلقة بنظم الحكم وأشكال الدول، في حين التطورات الأخيرة تتعاطى مع المستويات المحلية للحكم، لأنها المجسدة فعلا للسياسات العمومية، ويمكن فحص مسائل التطبيق على أرض الواقع.<sup>3</sup>

يرى Dubois، 2009، أن سوسيولوجيا الحقول عند بورديو تجاهلت بالكلية الأعمال الإنجلوسكسونية،<sup>4</sup> ومن خلال هذا المنظور السوسيولوجي يبدو الفعل العمومي كنمط للضبط ذو شرعية سياسية، يعمل على تنظيم العلاقات ما بين الحقول الاجتماعية، وبعيدا عن اعتبار عملية الضبط التي يمارسها النظام السياسي كشكل من الإدارة المركزية، وإنما النظر إليها من خلال علاقات القوة الموجودة ما بين الحقول الاجتماعية من جهة، وعلاقة كل حقل مع حقل إنتاج السياسات من جهة أخرى، وفي هذا تتقاطع سوسيولوجيا الفعل العمومي مع سوسيولوجيا الدولة حول مفهوم "ما فوق الحقل" Meta champ (بورديو، 1993)، أين تمارس السلطة عن طريق مراكمة الموارد المتوفرة داخل كل حقل، وتسمح له بالتوازي بالمشاركة لأنه معني بتسخير الموارد لصالح

<sup>1</sup> Payre et Pollet, "Analyse Des Politiques Publiques," 140.

<sup>2</sup> Ibid., 139.

<sup>3</sup> Ibid., 146.

<sup>4</sup> Dubois, "Les Champs De L'action Publique," 7.

الحقل السياسي (أجهزة الدولة)، لهذا يعتقد Dubois أن مقارنة الحقول تنأى عن الأبعاد التبسيطية لمسألة استقلالية الحقول الاجتماعية، كما أنها تستحضر اشكالية متجددة حول مدى استقلالية الدولة، وتدفع نحو فهم أعمق لفعل الدولة، فهم محين للممارسات والعلاقات الموضوعية، المسؤولة عن إيجاد أنساق من الاعتماد المتبادل ما بين الحقول وما بين كل حقل والحقل السياسي.<sup>1</sup> الذي يتمشى مع حقيقة المجتمعات ما بعد الصناعية.

إن ظاهرة الدولة في فرنسا هي ظاهرة جلية، وهي قوية بما فيه الكفاية حسب Krasner، 1976، لتأطير جماعات المصالح في إطار المصلحة الوطنية، كما أنه في إطار عملية السياسة تبرز الدولة كمقرر بشأن من يشارك في هذه العملية، على غرار الاتحادات التي تشغل وتتجاوب مع منطق الدولة، فهذه الأخيرة هي التي تقرر أي الفواعل من يملك الصفة التمثيلية لمجموعاته حسب F. Merrien، 1991،<sup>2</sup> وهذا يعد إجابة عن بعض الأسئلة المطروحة حول شبكة السياسة العامة، التي تميل في تمثيلها إلى الشكل الكوربوراتي، كما يرى Muller و Jobert، 1987،<sup>3</sup> وهذا الكشف لم يكن ممكنا لولا اعتماد مقارنة علاقات الدولة - المجتمع.<sup>4</sup> والإشارة لهذه المقاربة من طرف الباحثين تم قبل عام من نشر J. Migdal لعمله البارز مفصلا ومصقولا عام 1988، بحسب ما نلاحظه.

إن ما يلاحظ إجمالاً على حقل تحليل السياسة العامة في فرنسا هو ثلاث مؤاخذات:

- 1- الاغراق في الجوانب الفنية، نظرا للتخصص الدقيق لمحللي السياسات العمومية. كما أن هؤلاء يجدون أنفسهم في حالات معينة تحت تأثير الجهات الممولة للبحوث، والتي تشترط التركيز على اشكاليات محددة، وهو ما يؤثر سلباً على حرية الباحث.
- 2- إهمال دور السياسة Politics،<sup>5</sup> هذا المعطى يعد زاوية مية في حقل تحليل السياسات عند المدرسة الفرنسية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 24.

<sup>2</sup> Patrick Merrien, "Institutional Structure And Policy Change: Pension Reforms In Belgium, France, Sweden, And The United Kingdom," (PhD diss., University Of Pittsburgh, 2002), 71.

<sup>3</sup> من خلال العنوان الفرعي لكتابهما المشترك: *L'Etat en action: politiques publiques et corporatisme*

<sup>4</sup> يشير كل من Jobert و Muller إلى اعتماد هذه مقاربة علاقات الدولة- المجتمع:

[ Il est donc urgent de réintégrer l'analyse des politiques dans une conception plus large des rapports Etat - société, de façon à ce que la théorie de l'Etat bénéficie en fin des acquis de l'analyse des politiques.]. voir:

- Bruno Jobert et Pierre Muller, *L'Etat en action* (Paris: PUF, France, 1987), 10.

<sup>5</sup> Hassenteufel et Smith, "Essoufflement ou second souffle?," 56.

<sup>6</sup> Richard Balme et Sylvain Brouard, "Les conséquences des choix politiques: choix rationnel et action publique," *Revue française de science politique* 55, n° 1, (février 2005): 4.

<https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-33.htm>

3- المبالغة في استعمال اللغة الخاصة (Terminologie Jargonante).<sup>1</sup>

يعتقد بعض الباحثين على غرار Thoenig، 1996، و Hassenteufel، A. Smith، 2002، أن حقل السياسات في فرنسا يشهد حالة من ضيق النفس، وهذا نظرا لغياب نقاش منهجي داخل الحقل، أو أن هذا الأخير يسجل ضعفا من جانب التأمل المنهجي، كما يرى كل من Draelants، Maroy، 2007، فداخل حقل تحليل السياسات (PPA) يغيب النقاش حول العلاقة ما بين النظرية والمنهج حتى في إطار المقاربة الإدراكية، وهو ما يتسبب في تقويض الطابع التراكمي للمعارف المطورة، فالثراء الموجود على المستوى النظري للمقاربة الإدراكية لا يقابله نضج على مستوى المفاهيم العملية l'opérationnalisation des notions clés، كما يمكن إضافة صعوبتين أخريين:

(أ) مطب السقوط في بحوث العمليات غير القياسية hétéroclites، ذات البعد الواحد camérales، وهو ما يجعل أجندة البحث تخضع فقط لمقتضيات الراهن actualité، فغياب نظرية أو مفهومة conceptualisation صارمة سيؤدي إلى زيادة دراسات الحالة حسب Duran، 2004.<sup>2</sup>

(ب) يرى كل من Bongrand، Laborier، 2005، بأن محلي السياسة العامة عادة ما يفضلون تقنية المقابلة (l'entretien)، وقليل ما تم التساؤل حول مدى ملاءمة ذلك مع حركية تحليل السياسات.<sup>3</sup> وهو ما يستدعي في النهاية نفس ثان للمدرسة الفرنسية في حقل تحليل السياسة العامة، كما يظهر ذلك انطلاقا من عنوان مقالة Hassenteufel & Smith.

يسجل P. Vavre وجود اتجاه متنامي داخل حقل تحليل السياسات يدفع نحو اجتماعية السياسة العامة، وهو اتجاه تقليدي نما داخل حقل العلوم السياسية، يصر على أن علم السياسة ما هو إلا سوسولوجيا السياسة، وهو كما يبدو منظور اختزالي يحجم من شخصية علم السياسة (désceinopolitisation).<sup>4</sup> إن مصطلح الفعل العمومي Action Publique هو مفهوم متحيز، إذ يتساق مع الاتجاه الذي يرى بانحسار أدوار الدولة بفعل عوامل الحث كما سمينها في المبحث الأول- العولمة والحوكمة- والذي يستدعي مقاربات تراعي دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية المنخرطة في صنع السياسة العامة. فبالرجوع إلى J. P. Gaudin، 1999، نجدته يتحدث عن مفهوم إجرائية الفعل العمومي، بحيث يقول: "الأمر لا يتعلق بتطبيق القواعد المنتجة دفعة واحدة من الجهة الأعلى (السلطات الرسمية)، وإنما ينظر إلى هذه القواعد على أنها وليدة نقاشات ومفاوضات... ما

<sup>1</sup> Hassenteufel et Smith, "Essoufflement ou second souffle?," 56- 58.

<sup>2</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 21.

<sup>3</sup> Ibid., 21-22.

<sup>4</sup> Ibid., 22.

بين مختلف الفواعل الموجودة على كل المستويات والمعنية بعملية الساسة العامة.<sup>1</sup> هذا التحليل يعد تجاوز للمقاربة الشاقولية في صنع السياسات (Top- Down Appr.).

إن الانتقال من الأشكال الهراركية والتصور الخطي إلى الأفقية أو الشبكية سيفسح المجال أمام المداخل السوسولوجية أكثر فأكثر في عملية التحليل، بالبحث في اتجاهات الفعل الجماعي والتعبئة واقتصاديات العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني، والنظر إليها من خلال التبادلية في إطار أفقي (طرح الحوكمة)، بعيدا عن الثنائية dichotomie والهراركية، حسب Gaudin. لهذا يعتقد Duran، 2004، أن التوجه نحو سوسولوجيا الفعل العمومي سيعمل على إيجاد أجندة بحثية ستكرس استقلالية حقل تحليل السياسات.<sup>2</sup> لكن اعتماد هذا المنظور قد يضعف الفهم حول خصوصية السياسة والحقل السياسي المهمين على بقية الحقول الأخرى (طرح بورديو)، كون الحقل السياسي حقل متفوق méta-champ، حائز على الموارد وموزع لها، ومحتكر للعنف المشروع داخل المجتمع. فنفي خصوصية الحقل السياسي وتنميته مع بقية الحقول الأخرى سيفرغه من أي امتياز، لهذا فإن التحليل النيومؤسستي أعاد تثمين دور الحقل السياسي من خلال اعتبار المؤسسات السياسية- كأعمدة لهذا الحقل- عوامل تفسيرية، فتفسير السياسة العامة عبر الحقل السياسي يعطي أسبقية وفوقية لهذا الأخير على بقية الحقول الأخرى (الحقل الثقافي، الحقل الاقتصادي، الحقل القانوني...).

بالنسبة لجملة هذه النقائص حاول العديد من الباحثين الفرنسيين تجاوزها، من خلال المزوجة ما بين الأساليب الامبريقية والنقاشات النظرية، بالتركيز على دراسة العلاقة ما بين الأفكار والمصالح (Jobert و Muller)، أو المأسسة (Duran & Thoenig)، أو سوسولوجيا القانون (Lascoumes)، أو شبكات السياسات (Le Galés/ Thatcher)، أو الحوكمة (Le Galés)...

إذن منذ تأسيس مجموعة تحليل السياسات العمومية (GAPP) سنة 1983، اتجهت الأبحاث على مستوى هذه المجموعة لا سيما التي قام بها Thoenig نحو تبني المقاربة التعددية، بالتركيز على أنماط الحوكمة والتمثيل، مبينا تطور السلوك الإداري، ومحاولا وضع نظرية في السياسة العامة مع زميله Y. Meny، 1989، بتحليل سياسات اللامركزية، 1992، كما أن P. Duran مارس تأثيرا واضحا داخل المجموعة دافعا نحو التنوع في مجال المنظورات، بالتركيز على القضايا القطاعية 1993، والسياسات الأوروبية 1998، وتحليل السياسات العمومية 1999. إن الإضافة أو التمايز

<sup>1</sup> Ibid., 23.

<sup>2</sup> Hassenteufel et Smith, "Essoufflement ou second souffle?," 23.

<sup>3</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 56.

الذي جاءت به مجموعة GAPP هو تفسير نسق الفعل الملموس وما يحده انطلاقاً من اعتبارات وظيفية، وسياسية، وإدراكية في إطار تفاعلي، ولا ترد هذه الحدود إلى التنشئة الاجتماعية للفواعل كما يرى باحثو مركز سوسولوجيا المنظمات (CSO)، فلقد أدمجت مجموعة GAPP تحليل البنية مع الأفكار ومع مفهوم الوكالة في جسم بحثي واحد، بالتشديد على عملية المؤسسة التي تلحق بالفعل العمومي.<sup>1</sup>

وتبقى المقاربة الإدراكية التي قدمها Jobert و Muller من أكبر الإسهامات التي قدمتها المدرسة الفرنسية في تحليل السياسات، تدفع نحو تحليل الفعل العمومي وفق منظور اجتماعي، يراعي مسألة الأفكار في صنع السياسة العامة دون الالتفات كثيراً للإطار العقلاني، أو بالأحرى ينظر إلى العقلانية على أنها مضمنة في الفكرة، كما أن هذه المدرسة تفرد مكانة مهمة للدولة في التحليل بوصفها فاعلاً أساسياً، فهي مؤسسة مستقلة وقوية بالنظر إلى المجتمع،<sup>2</sup> وهو ما يتقاطع مع منظور المؤسساتية الجديدة.

### المطلب الثالث: المدرسة الألمانية في تحليل السياسة العامة – التاريخية:

يعتقد Olivier Giraud، 2004، بأن الأفكار والتمثلات والأطر الإدراكية تعد اليوم عوامل حاسمة في تحليل السياسات أو الفعل العمومي، بحيث تبدو طاغية الحضور في الأدبيات الانجلوسكسونية، لكنها تخفي حقيقة أنها مصاغة على ضوء الخصوصيات التنظيمية الأمريكية، لهذا فإن مسألة التعميم تبدو مستحيلة لاختلاف البيئات الوطنية، ومن الخطأ أخذ هذه الأطر التحليلية بإغفال السياقات المؤسسية والثقافية الوطنية، فحسبما يرى Marc Smyrl، 2002، فإن الأعمال المهيمنة تتموقع بوضوح بالنظر إلى بيئاتها الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Harguindéguy, "New Institutionalism And French Public Policy Analysis," 8.

<sup>2</sup> يمكن رصد محطات معرفية وتاريخية رسخت قوة الدولة في فرنسا بالنظر للمجتمع، حسب تقديرنا: دور جامعة تولوز في إعادة إحياء القانون الروماني مع بداية القرن 15 م، بخاصة فكرة السيادة أو Emprium . بودان ونظرية السيادة، ترسيخ نظام الحكم المطلق مع لويس 14 (أنا الدولة)، الدولة الفرنسية بسيطة، تقاليد مدرسة تولوز حول نظرية المؤسسة (موريس هوريو).

<sup>3</sup> Olivier Giraud, "Les idées dans l'analyse de l'action publique en France et en Allemagne entre traditions étatiques et traditions intellectuelles," in *Les sciences sociales à l'épreuve de l'action*, ed. Bénédicte Zimmermann (Paris: la Maison des Sciences de l'Homme, 2004), 1.

<https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00008536/document>

تبدو المقاربات الإدراكية في ألمانيا أو المتمحورة حول الأفكار أقل نضجا ونموا قبل عقد التسعينات، فالتفسيرات المتعلقة بنظام النشاط العمومي تبدو أقل إلحاحا على دور الدولة عكس المدرسة الفرنسية، فأولى البحوث التي عنيت بالأفكار بوصفها مسؤولة عن إنتاج "لغة مشتركة" انطلقت في عقد الثمانينيات، وقد أحدثت هذه البحوث توافقا على أهمية مكانة الدولة.<sup>1</sup>

أظهر Lehmbuch Gerhard، 1982، أن سنوات الستينات شهدت نوعا من العلاقات المتينة بين الدولة والنقابات والباترونا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا يندرج ضمن عودة الكوربوراتية في النظم الغربية، إن بناء "لغة مشتركة" هو الذي يقود إلى تحكيم نظرة مشتركة لقطاع اجتماعي محدد، وقد أكد هذا الباحث على مسألة فرض الدولة لبردايم مهيمن يعمل على توجيه مختلف الخيارات السياسية وخيارات الميزانية.<sup>2</sup>

حتى إذا ما أخذنا المعايير المهيمنة للنظام البرلماني، فإن هذا التوجه يجابه بوساطة الاشتغال التعاوني بمعنى التفاوضي بالتعبير الألماني كما يرى Scharpf، 1991، ما بين ممثلي المصالح خاصة تلك المنتمية للفضاء الصناعي، كما يرى Lehmbuch، 1999. ويبقى النظام الألماني للنشاط العمومي قادرا أيضا على تفويض تسيير قطاعات اجتماعية مهمة في مجال الضبط السوسيو اقتصادي خصوصا، إلى فواعل اجتماعية منظمة، مزودة بشرعية تمثيلية، قادرة على التفاوض في كل مرة للوصول إلى توافقات تمس كل المجتمع. إن خاصية الضبط الذاتي هذه تعد أحد الاشتراطات المفتاحية لتدجين السلطة السياسية في ألمانيا.<sup>3</sup>

يظهر التشابك الموجود ما بين الفضاء الحزبي التنافسي والفضاء الفدرالي والفضاء التمثيلي للمصالح الاجتماعية بطبيعته التعاونية كبنية كابحة، فيفسر أحيانا هذا التداخل في اتجاه سلبي بوصفه قيادا أمام التغيير السياسي كما يرى P. Katzstein، 1987، و Lehmbuch، 1998، كما يظهر هذا التشابك عند P. Hall، 1997، بأنه آلية للتفاوض حول وتيرة ونوع التغيير، كما يوفر قنوات عديدة للوساطة ما بين الدولة والمجتمع. إن دراسة وتحليل قدرة النظام السياسي على تنظيم التنسيق ما بين الفاعلين الجماعيين المستقلين يشكل تقليدا ساريا في تحليل السياسة العمومية في ألمانيا.<sup>4</sup> ومسألة الاعتناء بالعلاقة ما بين الدولة والمجتمع يرد نظريا كذلك لنظرية الأنساق، المنتمية

<sup>1</sup> Ibid., 8.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 9.

<sup>4</sup> Ibid.



لعلم الاجتماع الألماني، والتي وجهت دفعة البحث السياسي كذلك، فطبيعة النظام السياسي الألماني تبقى متفردة، بحيث أنه يجمع ما بين أنماط أفقية وشاقولية لتوزيع السلطة، بخاصة إذا نظرنا لتلك المجموعات القادرة على الضبط الذاتي الاجتماعي.<sup>1</sup> وكان لهذا الاقتسام السلطوي أثر على تمثّل الدولة بحيث تبدو شبه "سيّدة" Etat Semi- Souverain من خلال سلطة مدجّنة Pouvoir Domestiqué، حسب تعبير P. Katzenstein ، 1987، في إطار تحالف كبير حسب M. G. Schmidt، 1996.<sup>2</sup>

إن النظريات المهيمنة في حقل تحليل السياسات تأخذ في حساباتها الطبيعة المتفردة للنظام السياسي الألماني، والتي يمكن تلخيصها حسب Giroud، 2002، في أربعة تيارات رئيسية تبعا لتاريخ ظهورها:

1- التحليل النيوكوربوراتي، 2- مقاربات الحوكمة الجموعية.

3- تحليل الشبكات، 4- منظور نظم المفاوضات، أو المؤسساتية المتمركزة حول الفواعل.

هذه التيارات تبين أن حقل التحليل السياسي كان منفتحا على النقاشات الجارية في حقل العلوم السياسية على النطاق الدولي، ولكن هذا الفرع (Policy Analysis) استفاد كثيرا من تقاليد البحث السوسيولوجي الألماني، وأن المواضيع يتم اشتقاقها من الراهن الألماني، كما أن الأداء الجيد للنموذج الألماني في مجال الضبط الاقتصادي La régulation économique تجاه الأزمات الاقتصادية والشركات الصناعية على المدى الطويل شكل خلفية حقيقية لأعمال هذا الحقل،<sup>3</sup> وهو ما أعفاها من استيراد النماذج النظرية من النظم الأخرى.<sup>4</sup>

فعلى الرغم من بعض القيود والرهانات المتمثلة في العولمة والأوربية، وآليات اتخاذ القرار بالنظر للشكل الاتحادي للدولة، ومسار الوحدة السياسية بعد سقوط جدار برلين، فإن التجديد الذي لحق علم

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Olivier Giraud, "Une école allemande d'analyse des politiques publiques entre traditions étatiques et théoriques," *Revue française de science politique* 52, no. 1 (Fév. 2002): 7. [http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2002\\_num\\_52\\_1\\_403692](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2002_num_52_1_403692)

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> See: Peter A. Hall, and David Soskice, *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

[DOI:10.1093/0199247757.001.0001](https://doi.org/10.1093/0199247757.001.0001)

السياسة الألمانية بقي وفيما يلي سنركز على المقترح النيوكوربوراتي، ومنظور نظم التفاوض أو المؤسساتية المتمركزة حول الفاعل.

### 1- النقاش النيوكوربوراتي: إقحام مبكر للمجتمع في تحليل السياسات:

يبدو موضوع أو ثقل المصالح المنظمة داخل الحياة السياسية الألمانية أكثر حضوراً داخل النقاشات المتضاربة عند مجتمع الباحثين، إذا ما قيست ببقية الدول الأوروبية.

إذا رجعنا إلى التاريخ نجد أن فقد القوة بالنسبة للحركة النقابية بالنظر إلى صعود الهتليرية، والدعم الذي وجدته النازية من طرف القسم الأكبر من المصالح المنظمة (أرباب العمل)، دفع بالمنتصرين في الحرب (الحلفاء) إلى دعم البرامج الليبرالية لإعادة بناء الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. بحيث كانت هذه البرامج أو المشاريع تقف ضد تمثيل المصالح الخاصة في البرلمان، كما جوبهت السلطة السياسية بالحدود المؤسسية التي يفرضها النظام الفدرالي، في حين تم اعتماد نظم تمنع الشركات الألمانية من التحالف والتكتل في كارتل (Anti-trust) بحسب تصور الأمريكيان. كما أن الديمقراطية الألمانية عليها أن تتقمص النظام البرلماني، الذي يبني شرعيته بشكل حصري على التنافس الحزبي فقط عبر الانتخابات.<sup>2</sup>

إن أغلب الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال السياسات الاجتماعية في عقدي الخمسينات والستينات، تحديداً في مجال العمل والتشغيل، تم إرساؤها على النموذج الكوربوراتي. لكن التمايز ما بين السلطة البرلمانية وتمثيل المصالح الخاصة سيتوقف سريعاً في جمهورية ألمانيا الفدرالية.<sup>3</sup>

إن النقاشات العلمية التي تمت في عقدي الستينات والسبعينات ركزت على بعض النماذج في إطار مقارنة، فلقد بين Lehmbuch، 1967، وA. Lijphart، 1968، أن تلك الأنظمة المبنية على اقتسام السلطة، ونظام التمثيل النسبي وآلية الإجماع في اتخاذ القرار كانت تعمل بشكل ثابت، وهذا بالرغم من التعددية اللغوية والثقافية والدينية، كهولندا وسويسرا ولبنان. لقد بينت أزمات السبعينات بأن الدول التي تتحلّى ببنى تمثيل المصالح ذات طابع تعددي (الدول الأنجلو سكسونية) كانت أقلّ أداءً في التعامل مع الأزمات من تلك الدول المزودة بأنماط وساطة المصالح ذات مستوى هيكلية، كالنمسا والسويد، وسويسرا وألمانيا. وتظهر ألمانيا غير متأثرة بآثار الأزمة الاقتصادية إلى غاية بداية

<sup>1</sup> Giraud, "Une école allemande d'analyse des politiques publiques," 7.

<sup>2</sup> Ibid., 8.

<sup>3</sup> Ibid.

الثمانينات، فكانت أكبر دولة صناعية كوربوراتية وقفت في وجه الأزمات الاقتصادية بنجاح،<sup>1</sup> ومن خلال هذا يبدو أن النموذج المؤسسي لعب دورا حاسما بشأن مستوى الأداء الاقتصادي لدول المنظومة الرأسمالية.<sup>2</sup>

إن مسألة إدراج الكوربوراتية في نظام ديمقراطي وبرلماني كانت موضوعا مستمرا للنقاش، لكن مع إسهام Lehmbbruch، 1979، يكون قد قدم إضافات حاسمة تقف في صف هذه الترتيبات، فالمجتمعات التي تتميز بكوربوراتية جديدة، تشهد نوعين من المداولات المتعايشة، والتي تقسم المهام من دون أن تشكل تهديدا للديمقراطية. المداولات أو التداول المتعلق بالوساطة البرلمانية التقليدية، والتي تتأسس على رهانات كيفية واختيارات المجتمع. أما الرهانات التوزيعية وإعادة التوزيع (الثروة والدخل) فهي مضمونة من طرف الفواعل الكوربوراتية المستقرة، وغير خاضعة للدورات الانتخابية، بحيث تعبئ ذاتها حول اتفاقات التعويض، والتبادل، ذات المدى المتوسط والطويل، وهو ما يبدو أكثر مردودية للمجتمع. لكن بعض علماء الاجتماع رفضوا نمط الوساطة المنظمة، فنجد R. Dahrendorf، 1972، يحاج بأنها تشكل خطرا يكمن في تقنيها لخطوط النزاعات بواسطة الأيديولوجيا، كما أن C. Offe، 1982، يرى فيها توزيعا للوساطة الاجتماعية من طرف الدولة، بحيث أن الدولة تشوه الخارطة الاجتماعية بتدخلها، فهي تعطي ميزات هيكلية لمنظمة أرباب العمل على حساب النقابات العمالية.<sup>3</sup>

إن إبطال هذه الخلاصات إمبريقيا ونظريا من طرف W. Streeck لم يضع حدا نهائيا للنقاش، مع ذلك أوضح حقيقة تنوع "فضاءات المصالح" لاسيما "مصالح المنتجين"، و"مصالح المستخدمين"، بحيث بين أن منطق الفعل الجماعي الساري في عالم الأعمال لا يعمل على إيجاد اختلال لصالح رأس المال من طرف الدولة. إن الحلول المؤسسية التي تتخذ بطريقة حرة أو بالشراكة مع المجموعات المنظمة عبر مسار تفاوضي تلعب دورا ينعى "بالقيود الخيرة" بالنسبة للاقتصاد الألماني في إطار نمط الحوكمة الجموعية الذي ساد خلال عقدي السبعينات والثمانينات،<sup>4</sup> هذه القيود تعد نتاجا لحضور قوة الاتحادات، ودولة الرفاهية الممتدة، فيحتم على أرباب العمل تقديم منتجات

<sup>1</sup> Ibid., 8-9.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 9.

<sup>4</sup> Ibid., 9-12.

مبتكرة.<sup>1</sup> لكن التحولات التي شهدتها عقد التسعينيات (الوحدة الألمانية، العولمة، الأوربية) أدخل نموذج الحوكمة الجموعية مرحلة الأزمة، لأنها ركزت على دور الفواعل غير الرسمية وأغفلت التفاعلات النوعية مع النظم المؤسسية، وبالأخص مع الدولة،<sup>2</sup> وهو ما تم استدراكه فيما بعد مع مقارنة الشبكات، ومقارنة نظم التفاوض تباعاً.

إن نموذج الرأسمالية المنظمة organized capitalism في ألمانيا يجد أرضية مؤسسية وأخرى فلسفية (أفكار) وثالثة تاريخية، فلقد تأسست خلال القرن 19م وانبعثت مرة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مبنية على القدرة الكبيرة على تجنيد الموارد المادية والبشرية بسرعة، وخلق الميزة المقارنة من دون إهمال رأس المال الاجتماعي، حسب K. Thelen، 2004.<sup>3</sup>

بحيث أن النموذج الألماني المعبر عن الشراكة ما بين مختلف الفاعلين يعطي أهمية للعلاقة الداخلية، إذ أن القرارات الاستراتيجية للمقاولة تصاغ عبر قناة المفاوضات بين الأجراء وإدارة الشركة حسب Xavier de La Vega،<sup>4</sup> رغم تأثيرات "المالوية"<sup>5</sup> فإن النموذج الألماني يحافظ على علاقات وثيقة بين المصارف والصناعة بفضل وجود مؤسسات تكميلية، بحيث ينص القانون بأن الشركات لها التزامات تجاه المساهمين Shareholders، وكل الأطراف المشاركة وأصحاب الحقوق Stakeholders من عمال ودائنين،<sup>6</sup> في إطار اقتصاد سوق اجتماعي مطعم بأيدولوجية مدرسة

<sup>1</sup> Wolfgang Streeck, "The German Political Economy Today," in *the German model seen by its neighbours*, edited by Brigitte Unger (S E publishing, 2015), 82.

<https://bit.ly/3rOsbdO>

<sup>2</sup> Giraud, "Une école allemande d'analyse des politiques publiques," 7.

<sup>3</sup> Christopher Allen, "Ideas, Institutions and Organized Capitalism: Germany, Europe and 21st Century Economic Policy Models," (Annual Meetings of the American Political Science Association, Washington DC, September 1-4, 2005), 7.

<sup>4</sup> كزفيه دي لفيغا، "من يحكم النظام الرأسمالي؟"، تر. المبارك الغروسي، في العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، تحرير محمد عابد الجابري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 371.

<sup>5</sup> المالوية أو الرأسمالية المالية كتمثل أخير مدفوع من طرف النيولبرالية، يُغلب البعد المالي على الأبعاد الانتاجية في القرار الاقتصادي، بينما يبدو النموذج الألماني أقرب إلى "رأسمالية رينان"، التي تعطي للبنوك دوراً أساسياً في التمويل، في مقابل البورصات (النموذج الإنجلوسكسوني)، حسب ميشيل أنبير، لكن عمليات الإصلاح التي مست السوق المالية في ألمانيا قد تقود إلى وضع هجين. أنظر:

- دي لفيغا، "من يحكم النظام الرأسمالي؟"، ص 370.

<sup>6</sup> برينو أمابل، "تخلخل النموذج الأوروبي"، تر. المبارك الغروسي، في العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، تحرير محمد عابد الجابري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 380.

Freiburg<sup>1</sup>، مع المزج مع الديمقراطية المسيحية، والديمقراطية الاجتماعية، بحسب Pierson،  
2002.<sup>2</sup> هذا النمط الرأسمالي مبني على علاقة استراتيجية ما بين القطاع الخاص، ورأس المال،  
والعمال، وتظهر الدولة كمهندس أكثر منها حارس ليلي (ما يعاكس الطرح النيولبرالي)، فهي إذن  
توجه للاقتصاد السياسي.<sup>3</sup>

## 2/ منظور نظم التفاوض أو المؤسساتية المتمركزة حول الفواعل:

تظهر الأعمال الرائدة التي قام بها Fritz Scharpf حول تصور نسق التفاوض بأنها تسعى إلى  
إيجاد إدراك دقيق لتحول مكانة الدولة في ألمانيا بدءاً من عقد الثمانينات، وكان الانشغال الرئيسي  
هو الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن أن نقارب إلى عملية التنسيق السوسيو سياسي في ظل  
سياق يتميز بإضعاف الدولة؟ وما هي الموارد النوعية التي مازالت تحتفظ بها الدولة؟

إن التطعيمات المتأخرة التي مست نظرية الضبط Steuerung Theorie هي مستوحاة مباشرة  
من الأعمال المنصبة على نظرية الأنساق في علم الاجتماع، لا سيما أعمال Niklas Luhmann،  
والتي تركز على الانغلاق المتنامي للأنساق الاجتماعية الفرعية. إن أعمال G. Teubner و H.  
Willke كثيراً ما تستدعي إشكالية المرجعية الذاتية للأنساق الاجتماعية، بالنسبة لهذين "المروجين  
للقانون التأملي"، فافتراض انغلاق الأنساق الفرعية، يضع الضبط المركزي للدولة موضع المراجعة.<sup>4</sup>  
المراجعة.<sup>4</sup>

لقد قدمت المدرسة الألمانية في إطار نظرية الضبط شبكة تحليل لأنظمة السياسات العمومية  
أكثر إجمالاً وتفصيلاً، محاولة استيعاب البرنامج البحثي للنظرية النسقية حول إعادة تحديد البعد  
السياسي Redimensionnement du politique، إن هذه النظرية تهتم بمختلف صيغ الضبط المذاعة  
من طرف الدولة وقوى المجتمع الصاعدة. فالمواضيع المفضلة لهذه المقاربة هي قطاعات السياسات

<sup>1</sup> مدرسة فرايبورغ هي إحدى أجنحة النيولبرالية، أسسها فالتر أوكن وزملاؤه تنادي بدور موسع للدولة، بأن تمنع  
الاحتكار، وتنتهج سياسة اجتماعية تكون متساوقة مع متطلبات السوق، وكتميز لها عادة ما تصف نفسها بالمدرسة  
الأوردو - ليبرالية. أنظر هامش المترجم في:

- أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، تر. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، ع. 371 (الكويت: المجلس  
الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2010)، ص ص 40-41.

<sup>2</sup> Christopher, "Ideas, Institutions and Organized Capitalism," 7.

<sup>3</sup> Ibid., 11.

<sup>4</sup> Giraud, "Une école allemande d'analyse des politiques publiques," 14-15.

التي تقع في تقاطع الضبط السياسي والضبط الذاتي الاجتماعي، الذي تمارسه الفواعل المنظمة، والفواعل الكوربوراتية التقليدية، والجمعيات المهنية، والجمعيات القطاعية للشركات.<sup>1</sup>

إن المؤسساتية المتمركزة حول الفواعل تستخدم كدعامة تحليلية لنظرية الضبط لكل من Scharpf & R. Mayntz، بحيث أنها تسعى إلى الربط ما بين المستوى الكلي والمستوى الجزئي للتحليل. فتعريف المؤسسات وفق هذه المقاربة لا يخرج عن كونها "بنى تنظيمية للنسق السياسي"، والتي تفرض قيودا وتفتح فرصا للعمل أمام الفواعل المنظمة، فالمؤسسات تؤثر بصفة بيئية وواضحة، ولكن ليس إلى الحد الذي تبرمج فيه سلوك الفاعلين، وهؤلاء هم أيضا قادرون على تحويل المؤسسات، لا سيما بتعديل استعمالها. إن هذه المقاربة تحاول إحداث نوع من المصالحة ما بين تلك النظريات التي تأخذ بالأبعاد الاستراتيجية للفواعل (الاختيار العقلاني) وتلك النظريات المؤسساتية.<sup>2</sup>

إن طبيعة النموذج الفدرالي الألماني تزيد من تعقيد عملية صنع السياسة العمومية، بالنظر إلى تعدد الرهانات المؤسساتية، والحزبية، والمالية للفعل العمومي. فالشكل التعاوني للفدرالية يفرض أنواعا متعددة من التنسيق السياسي، والتي تضاف إلى تلك الموجودة ما بين الفواعل الحكومية والفواعل المنظمة. فالمسار التشريعي الفدرالي يستدعي بالضرورة وجود توافقات ما بين الأغلبية الموجودة في غرفة النواب Bundestag وغرفة الولايات Bundesrat، أي ما بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار،<sup>3</sup> بحسب Lehbruch، 1998، هذا التنسيق يعد ضروريا كذلك ضمن الحيز المؤسسي للفدرالية، أي ما بين الحكومة الفدرالية، ومختلف أشكال التحالفات ما بين الولايات الغنية والولايات الفقيرة.<sup>4</sup>

بالرجوع إلى أعمال Scharpf في عقد التسعينات نجد في دراسته لسلوك الفاعلين مزاجية ما بين المقاربة العقلانية أو الحسابية (تكاليف، أرباح)، باعتماد نظرية اللعب في تحديد استراتيجيات الفواعل، في خضم الأنماط التفاوضية المتعددة (المواجهة، تجنب الصراع، المساومة، حل المشكلات)، وبين التأكيد على دور الترتيبات البنوية أو كما يسميه هو "بطل الهراركية"، بمعنى درجة الاستقلالية التي تسمح بها الدولة لمجموع الفاعلين.<sup>5</sup> كما بينا مع مقاربة الشبكات.

<sup>1</sup> Ibid., 15.

<sup>2</sup> Ibid., 15-16.

<sup>3</sup> Ibid., 16.

<sup>4</sup> Ibid., 16-17.

<sup>5</sup> Ibid., 17.

إذن على عكس التشخيص الذي تقدمه المقاربات النسبية، فإن تقوية أو تعزيز المرجعية الذاتية للأنساق الفرعية لم يتسبب أبداً في إعادة النظر في مركزية دور السلطة السياسية، ومن المفارقة كذلك أن الوحدة الأوروبية، والعولمة، والوحدة الألمانية تسببت في تقوية حضور الدولة على مستوى السياسات بوصفها حائزة على موارد نوعية، كما أن حالة الارتياح التي طبعت المحيط المتحول لم تسعف الفواعل المنظمة، فكان لزاماً حضور الدولة.<sup>1</sup>

بين Lehbruch، 2000، أن دليل الفعل العمومي في ألمانيا يولف ما بين ضبط سياسي متوازن وقدرات ضبطية ذاتية قوية للمجتمع، وهو معطى تاريخي يرجع للقرن 17 م، كدور الدولة في حلحلة الصراع ما بين الكاثوليك والبروتستانت، وكذا دورها في القرن 20 م في حل الصراع ما بين قوى رأس المال وقوى العمل. وهي إشارة ضمنية من هذا الباحث على التجذر الثقافي لأنماط السياسات، مع ذلك حسب Giraud فإن اللحظة التأسيسية للدولة الألمانية كانت ترمي إلى بناء دولة قوية وبيروقراطية (هيجل، بسمارك)، كما أن "تدجين" السلطة السياسية وتفعيل دور المجموعات في مجال الضبط يعد وسيلة أو وجهاً آخر للضبط السياسي في ألمانيا، فتظهر مؤسسة الدولة قوية في المراحل الانتقالية للعقود الأخيرة.<sup>2</sup> وهو ما يشير إلى القوة الكامنة للدولة كفاعل مستقل نسبياً، التي يمكن لها أن تسترجع في أي لحظة، وهو ما يبقى النموذج الرأسمالي الألماني وفيما لأصول نشأته.

<sup>1</sup> Ibid., 19.

<sup>2</sup> Ibid., 19-20.

## خاتمة الفصل الأول:

تظهر عمليات العولمة أنها ليست أحادية الاتجاه فالسطح الذي يجمع العالمي والمحلي يبدي وجود توتر شديد، فليس دائما هناك اتجاه نمطي من العالمي نحو المحلي، فهناك أيضا مقاومة من المحلي، فعمليات العولمة ذات طبيعة مضمنة embedded منتجة، ومعاد إنتاجها، ضمن سياقات معينة. والقراءات النيولبرالية التي تخرج الدولة من التحليل إنما تفعل ذلك بطريقة تعسفية تأويلية، والمشكلة التأويلية hermeneutics المجانبية للحقائق الواقعية يقع فيها خطاب الحوكمة النيولبرالي مرة ثانية، إذ بمنهجه التقريري يجعل بينه وبين الحقيقة مسافة شاسعة تشكل مناخا خصبا لوجود مجموعة من الافتراضات "المتكهنه"، على غرار تساوي أوضاع الفواعل الرسمية وغير الرسمية، هذا الافتراض يفترق إلى اسناديات امبريقية، كما أن خطأ خطاب الحوكمة الثاني يقع على مستوى المبالغات الحكيمة judgement، لهذا حاولنا الاقتراب من الحقيقة من زاوية تفسيرية وضعية، وأخرى تأملية.

تبقى الدولة الوطنية كأهم صانعي السياسة العامة على المستوى الداخلي، فرغم تحلل حاجز الحدود الوطنية وأن إمكانية النفاذ إلى الداخل أصبحت ممكنة، بيد أن الدولة تظل دائما كوحدة إقليمية تقدم نفسها كوعاء للثقافات المتميزة والممارسات المؤسسية، لهذا يبدو طرح الدولة المفرغة Hollow State طرحا مجانباً للواقع. فرغم التوكيد على دور الفواعل المجتمعية في صنع السياسة العامة، يظل المعطى المؤسسي - كالتقاليد الدولانية ونوعية المؤسسات - ذو ثقل حاسم على استراتيجيات الفواعل غير الرسمية وعلى أجدانهم، كما أن المصالح والمطالب تبقى غير قابلة للنفاذ إلى قمة الدولة والآنية من القاعدة (نموذج Bottom up)، إلا إذا سمحت الدولة بذلك. لكن هذا لا يعني العودة إلى مقاربة "التمركز حول الدولة" في صنع السياسة العامة، فحتى إذا كانت الدولة لها مهمة التوجيه الأساسي للسياسات حسب منظورها الخاص وكونها أهم فاعل في شبكة السياسة العامة، هذا لا يعني أنها تسيطر على كل تفاصيل عملية السياسة العامة Policy Process، والتي يظهر فيها دور الفواعل غير الرسمية، لأن الدولة تعد شبكة مؤسسات لها جذور مضمنة في النسق الاجتماعي والاقتصادي وفق المنظور البنائي، لهذا يمكن أن يلحقها بعض التأثير على نشاطها، إن هذا التأثير والتفاعل يختلف من دولة إلى أخرى وفق منظور علاقات الدولة - المجتمع، كما طبقنا عليه في المبحث الرابع (النموذج الأمريكي، والفرنسي، والألماني).

أخيرا تتخطى المقاربة الإدراكية تلك المنظورات التي تقف عند حدود تحليل المصالح، بل تتجاوزها إلى فئة المقاربات المتمركزة حول الأفكار، والخطاب، والسرديات، وهي بذلك تعد منظورا مكتملا للنيومؤسسية، ستستفيد منه خصوصا النيومؤسسية التاريخية، والنيومؤسسية الخطابية.



## الفصل الثاني:

المقتربات المؤسسية الجديدة داخل حقل تحليل السياسة العامة:

## مقدمة الفصل الثاني:

ينطلق هذا الفصل من حركة إعادة إحياء التقليد التحليلي داخل علم السياسة الموسوم بالتحليل المؤسساتي، كأول ثورة معرفية تمت داخل الحقل المعرفي، عن طريق مؤسساتية جديدة، جاءت عقب الإخفاق الذي سجلته النزعة السلوكية كثاني نقلة نوعية. فيظهر التحليل المؤسساتي الجديد اليوم أكثر من مجرد برنامج بحثي، بل أن واقع الدراسات السياسية اليوم بخاصة في مجال السياسة المقارنة وفي المنظومة الإنجلوسكسونية خصوصا، يجعل منه شبه براديجما جديدة، متجاوزة للتحليل السلوكي (النظرة الذرية) والتحليل المؤسسي التقليدي الأول (النظرة الهولستية) في ذات اللحظة.

تتبنى النيومؤسساتية متغيرات عقلانية، وتنظيمية، وتاريخية، وخطابية وهذا ما يثري أجندتها البحثية، ويجعلها البردايم الأكثر نجاحا ومناقشة في آن واحد لحقل السياسة المقارنة، وحقلها الفرعي "تحليل السياسة العامة"، فمذ "إعادة اكتشاف المؤسسات" من طرف March & Olsen، 1984، بعد أن همشتها المدرسة السلوكية، أصبحت التيار المهيمن في حقل العلوم السياسية (Main Stream). هذا الفصل سيتساءل حول مكانة النيومؤسساتية داخل حقل تحليل السياسة العامة تحديدا.

تبدو أربعة مقاربات داخل تيار النيومؤسساتية حسب تصنيف الباحثة Vivien Schmidt، 2010، والتي حاولت إحداث مصالحة فيما بينها لأنها تشترك في الأصل، وهو اعتبار المؤسسات عوامل تفسيرية تمارس أثرا وتوجيها وصياغة لتفضيلات الأفراد ومتطلباتهم وسلوكياتهم، وبالتالي هوياتهم.

كما سينتظر هذا الفصل في مبحثه الأخير، بحول الله تعالى، إلى مشكلة تفسير تغير السياسة العامة، كأهم مشكلة تواجهها المقتربات النيومؤسساتية.

## المبحث الأول:

المؤسسات التقليدية وإرهاصات المؤسسات الجديدة:

**المطلب الأول: النيومؤسساتية وتخطي المؤسساتية التقليدية:**

تختلف تصنيفات الباحثين لعدد ونوع المقاربات النيومؤسساتية، ومن الذين حاولوا حصر هذا التنوع نجد محاولة Thelen & Steinmo، 1992، و Hall & Taylor، 1996، و Immergut، 1996، و Kato، 1996، و G. Peters، 1999، و Thelen، 1999. ويتراوح عدد التيارات المرصودة داخل النيومؤسساتية ما بين تيارين حسب Thelen & Steinmo، إلى ثلاثة تيارات حسب التصنيف المشهور لـ Hall و Taylor، ووصل العدد إلى 07 مدارس حسب Peters<sup>1</sup>، وهذا تبعا لمعيار التصنيف المعتمد.<sup>2</sup>

فالنيومؤسساتيون عادة ما يهتمون بثلاث مسائل أساسية تتعلق بالمؤسسات، والإجابة عن هذه المسائل تسمح بتحديد ثلاثة تيارات نيومؤسساتية، المسألة الأولى تتعلق بتحديد مفهوم المؤسسة، ويتراوح الأمر بتقديم تعريفات دقيقة، أو مفاهيم واسعة وشاملة، ويبدو التوافق الوحيد حول هذه المسألة في اعتبار أن المؤسسات تشكل "قواعد اللعبة السياسية" والتي تمارس تأثيرا بشكل محدد على ممارسات الفاعلين وعلى العملية السياسية، وهذا هو الافتراض الذي أسس عليه كل من Olsen و March، 1984، طرحهما حول النيومؤسساتية كتيار منافس للسلوكية ونظرية الفعل العقلاني. أما المسألة الثانية والثالثة فتتعلقان بقضايا الثبات، والتغير المؤسسي تواليا،<sup>3</sup> بمعنى كيف نفسر أصل وتطور وتراجع واضمحلال المؤسسات.<sup>4</sup>

إن هذه المسائل الثلاث ماهي إلا واجهة لخلفية موجودة تقليديا كإشكاليات أساسية في العلوم الاجتماعية كالعلاقة ما بين الفاعل والبنية، والعلاقة ما بين الميكرو والماكرو، واتجاه التاريخ. بمعنى

<sup>1</sup> يرصد بترز، 1999، سبع تيارات: المؤسساتية التقليدية، والمؤسساتية المعيارية، م. العقلانية، م. التاريخية، والإمبريقية، م. الدولية أو في العلاقات الدولية، والمؤسساتية المجتمعية، أنظر:

- Marco Giugni, "Ancien et nouvel institutionnalisme dans l'étude de la politique contestataire," *Politique et Sociétés* 21, no. 3 (2002): 70.

<https://www.erudit.org/fr/revues/ps/2002-v21-n3-ps407/000497ar.pdf>

<sup>2</sup> Nicolas Freymond, "La Question Des Institutions Dans La Science Politique Contemporaine: L'exemple Du Néo-Institutionnalisme," (Travaux de Science Politique, n° 15, Université de Lausanne, Départ. de Science Politique, 2003), 23.

<https://www.unil.ch/iep/files/live/sites/iep/files/publications/TSP/freymond.pdf>

<sup>3</sup> كما يبرى كل من Hall & Taylor، 1996، بأن أجندة النيومؤسساتية تدرس العلاقة ما بين المؤسسات والسلوك الفردي والجماعي، وثانيا تسعى لفهم عملية نشأة المؤسسات وتغيرها، أنظر:

- Peter Hall and Rosemary Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," *Political Studies* 44, no. 5 (December 1996): 940.

[http://www.mpifg.de/pu/mpifg\\_dp/dp96-6.pdf](http://www.mpifg.de/pu/mpifg_dp/dp96-6.pdf)

<sup>4</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 23- 24.

استحضار الثنائيات التقليدية، كالتغيير وإعادة الإنتاج، الفردي والجماعي، الحتمية والموقفية، والتي مازالت تطبع النقاشات المعاصرة حول المؤسسات السياسية بحسب (B. Rothstein، 1996).<sup>1</sup>

إذن لقد ظهر عيب السلوكية في تحجيمها لدور المؤسسات السياسية وحصرها في كونها أحيزة محايدة لتنافس المصالح الخاصة للقوى غير الرسمية، والسؤال الذي تعجز عن الإجابة عنه هو لماذا يتم الاحتفاظ بهذه المؤسسات إذن؟

يذهب Taylor & Hall، 1996، إلى أن هناك غموضا يلف النيومؤسساتية، لكنه يتبدد بمجرد النظر إليها على أنها لا تشكل جسما نظريا موحدا،<sup>2</sup> وهو إعادة لفكرة أو حكم Olsen & March في خاتمة مقالهما التأسيسي (1984). كما يذهب S. Bell، 2007، إلى أن استحضار المؤسسات إلى ساحة التحليل شهد انتعاشا وتوسعا مع عقد الثمانينات، ففي حقل العلوم السياسية تظافت عدة أسباب أعادت إحياء التحليل المؤسساتي:

1. تبدو المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سمة غالبية على هندسة المجتمع، وبدأت أكثر تعقيدا، ودهاء Resourceful، وأهمية للحياة الجماعية Olsen & March، 1984.
2. تجدد إيلاء الأهمية "للدولة" لدى عديد مدارس التحليل السياسي، بما فيها الماركسية، عموما يعبر عنها بالاتجاه الدولاني Statism، كما يظهر عند (Krasner، 1984، Skocpol، 1985).<sup>3</sup>
3. ظهرت العوامل المؤسسية كمتغيرات تفسيرية غالبية، فيما يتعلق بتمايز السياسات والاستجابات لنفس المشكلات التي واجهتها الدول الصناعية،<sup>4</sup> كالأزمات البترولية لعقدي السبعينيات والثمانينيات، التي أسفرت عن تمايز كبير في سياسات حكومات الدول المصنعة، وكذا أزمات الكساد والبطالة، بحسب Steinmo & Thelen، 1992.

<sup>1</sup> Ibid., 24.

<sup>2</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 941.

<sup>3</sup> Stephen Bell, "Institutionalism: Old and New," (2007): 4.

[https://espace.library.uq.edu.au/data/UQ\\_9699/Institutionalism.pdf](https://espace.library.uq.edu.au/data/UQ_9699/Institutionalism.pdf)

<sup>4</sup> أو كما يمكن استلاف العنوان الفرعي لمقال F. Dobbin، 2001: (National paradigms and supranational structures)، (براديجمات وطنية وبنى [أنساق] ما فوق قومية).

4. إن المراجعات الكبرى للسياسات العمومية و"عمليات الانتقال البراديمي" منذ السبعينات تطلب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بالجملة، والذي ترك أثره المباشر على دور الدولة. وهذا من خلال إصلاح عميق للقطاع العام،<sup>1</sup> بمعنى أن نجاح السياسات الجديدة يمر عبر تهيئة مؤسسية جديدة.

إذن هناك صحوّة ثانية وانبعثت Resurrection بحسب تعبير G. Peters، وهذا في عديد العلوم الاجتماعية، لاسيما علم السياسة، وعلم الاقتصاد، والسوسيولوجيا.<sup>2</sup> إذن حسب هذه الأهمية الظاهرة للمؤسسات يبدو أن هناك اتجاها نحو تقويض واضح للنظرة الذرية التي تتبناها المدرسة السلوكية، حيث كتب S. Krasner، 1984 قائلا: "عالم السياسة ليس ذريا، الذرات تتحدد معا في جزيئات وسلاسل. [في حين] تفضيلات الرسميين مقيدة بالجهاز الإداري، والنظام القانوني، والقناعات والاعتقادات الثابتة".<sup>3</sup>

وعليه يهتم علم السياسة بدراسة محددتين رئيسيين هما القوة (Power) والمؤسسات (Institutions)، وانطلاقا من النقولات النوعية الحاصلة في هذا التخصص تبدو ظاهرة التناوب حاضرة دائما على شكل بردايمات متعاقبة بنوع من التحوير:

المؤسساتية التقليدية ← السلوكية ← ما بعد السلوكية: النيومؤسساتية.

فدراسة المؤسسات لها أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:

1. لأنها تشكل القسم الأكبر من المشهد السياسي (Political landscape).
2. الحوكمة تتساق مع/ وعن طريق المؤسسات، أو تمر عبرها.
3. المؤسسات تؤطر القوة، وتعبئ الموارد المؤسسية في التنافس السياسي، وعلاقات الحوكمة.
4. تعمل المؤسسات على تقييد وتكييف السلوك السياسي وعملية اتخاذ القرار، وهذا كذلك بالنظر إلى الأثر الذي تتركه على إدراكات الفاعلين.<sup>4</sup>

وينظر عادة إلى المؤسسات بوصفها عمليات Process أو مجموعة من العمليات المكيفة للسلوك، وليس مجرد أشياء (Things). فحسب D. North، 1990، لا يوجد تمييز تحليلي صارم ما بين المؤسسة

<sup>1</sup> Bell, "Institutionalism: Old and New," 4.

<sup>2</sup> B. Guy Peters, "Institutional Theory: Problems and Prospects," *Reihe Politikwissenschaft*, no. 69 (2000): 1.

<https://bit.ly/3bxnyIq>

<sup>3</sup> Bell, "Institutionalism: Old and New," 5.

<sup>4</sup> Ibid., 1.

والمنظمة. إذ تظهر المنظمات كإجابات على البنى المؤسسية للمجتمع،<sup>1</sup> لكن مع ذلك هناك اختلاف واضح بينهما يمكن تلخيصه لمقولة نورث نفسه حول أن " المؤسسات تمثل قواعد اللعبة، في حين تظهر المنظمات كلاعبين " D. North، 1995.<sup>2</sup> من هذا المنطلق تظهر المؤسسات في أشكال رسمية وغير رسمية، فالمنظمات في تمثلاتها هي خاضعة لمؤسسات المجتمع أو الدولة، وتمارس المؤسسات دورا حاسما على تفضيلات وقوة الفاعلين، كما أن صيغة تنظيم عملية صنع السياسة العامة يؤثر على قوة الفواعل، وكذا على عوائد السياسات، حسب Peter Hall، 1986:

[ The organization of policy\_ making affects the degree of power that any one set of actors has over policy outcomes].<sup>3</sup>

كما يذهب Hall إلى القول بأن مجال السياسة والإدارة اتجها أكثر إلى التنظيم فيظهران بصفة جلية كتنشطين منظمين بيروقراطيا (Bureaucratisés)، لهذا فإن الانتماء لهذه الفضاءات المأسسة ستؤثر على تعريف الفاعلين لمصالحهم:

[ Organizational position influences an actor's definition of his own interests, by establishing his institutional responsibilities and relationship to other actors].<sup>4</sup>

إن مفهوم المؤسسة كان حاضرا كأداة نظرية عبر تطور العلوم الاجتماعية، وهذا لا يعني أن تعريفها وطريقة توظيفها كان محل إجماع من طرف الباحثين. ولكن يبدو على العكس من ذلك، فتظهر التاريخانية (Historicité) كمنهج يعيد النظر في كل مرة في البناءات النظرية. فمنذ أواسط الثمانينات أعيد إحياء التحليل المؤسساتي، وقد ابتدأ الأمر في علم السياسة بالعمل الملحوظ الذي قدمه كل من الباحثان March & Olsen، 1984، حول النيومؤسساتية من زاوية العوامل الهيكلية السياسية كأعمدة للحياة السياسية.<sup>5</sup> وعملهما المشترك حول إعادة اكتشاف المؤسسات،<sup>6</sup> 1989، بحيث تعد كتاباتهما تأسيسية في هذا المجال أو بمثابة "إعلان نيومؤسساتي" Neoinstitutionalism manifesto.

<sup>1</sup> Ibid., 2.

<sup>2</sup> Bernard Billaudot, "Les institutions dans la théorie de la régulation : une actualisation." *Revue de la régulation* 6, (Autumn 2009): 5.  
<https://regulation.revues.org/7632>

<sup>3</sup> Peter Hall, *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (New York: Oxford University Press, 1986), 19.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> J. G. March and J. P. Olsen, *The New Institutionalism: organizational factors in political life*, 1984.

<sup>6</sup> J. G. March and J. P. Olsen, *Rediscovering Institutions*, 1989.

وعلى صعيد العلوم الاقتصادية، عني أقطاب المؤسساتية التقليدية الاقتصادية، بخاصة فبلن وطلبته، بالمؤسسات كمنهج تحليلي وليس مجرد مبحث دراسي، وهو المسار التي سارت فيه النيومؤسساتية الاقتصادية الجديدة خصوصا مع كواز ووليامسون ونورث.<sup>1</sup> كما أن مدرسة الضبط Ecole de la régulation، مع أبحاث Aglieta, Boyer، ثمنت الأدوار التي تلعبها البنى المؤسساتية في عملية "ضبط" وإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

إن المؤسساتية التقليدية عند J. Commons، 1950، تذهب إلى أن وجود أو ظهور المؤسسات في زمن محدد يمثل إعطاء حلول غير كاملة وبرغماتية لصراعات ماضية. وعليه فإن التاريخ المؤسسي هو عملية انتقاء لممارسات مؤسسية، من بين مجموعة من البدائل على خلفية برغماتية القرارات، وهو ما يستلزم أن عملية الكشف وإيجاد الحلول تمر عبر البحث والتفاوض حول الممارسة المثلى في ظروف محددة التي تشهدها المصالح المتصارعة، لتفرض إرادتها الجماعية ما بين المجموعات والأفراد.<sup>3</sup> وعلى ضوء ذلك يعرف Commons، 1934 المؤسسة بأنها مجموعة من القواعد الناظمة (Working Rules) المتأتية من الفعل الجماعي، الذي يعمل على تحقيق استقرار وتوازن التناقض الموجود ما بين البعدين المتعارضين في أية صفقة ما بين الأشخاص، سواء في حالة صراع أو تعاون. هذا التعارض يكمن في التنسيق والموارد الإدراكية من جهة، والصراع وموارد السلطة من جهة أخرى، كما يظهر من خلال الاقتصاد المؤسسي الكلاسيكي (AEI)،<sup>4</sup> مع فبلن وتلامذته.

في حين تذهب المؤسساتية الاجتماعية إلى اعتبار المؤسسات بأنها أفعال الحكومة "Government Actions" في حقول تنظيمية،<sup>5</sup> وينظر إليها بوصفها موارد للأعوان، وأنها فواعل عقلانية قادرة على إنجاز أهدافها، فالمؤسسات تشكل أشكالا عامة (Outlines)، ومعايير، وكذا قواعد ضبط إنسانية، تنتج

<sup>1</sup> وهو ما سنرجع إليه في مبحث مؤسساتية الاختيار العقلاني.

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 5.

<sup>3</sup> José Vargas-Hernández, "Institutional And Neo-Institutionalism Theory in the International Management of Organizations," *Visión de futuro* 10, no. 2 (2008): 126.  
<https://bit.ly/316c0WQ>

<sup>4</sup> Bruno Theret, "Nouvelle Economie Institutionnelle, Economie Des Conventions Et Théorie De La Régulation," in *innovations institutionnelles et territoires*, éd. Michèle Tallard et al., (Paris: L'Harmattan, 2000), 372.  
<https://www.researchgate.net/publication/285798904>

<sup>5</sup> الحقول التنظيمية Organizational Fields، هو مفهوم لـ Scott و Meyer، 1983.



قيودا على سلوك الفواعل الاجتماعية، وتجعل الحياة الاجتماعية موضوعا للتوقع وللمعنى، حسب North، 1990، Scott، 2001، Di Maggio & Powell، 1991.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد يرى John Scott، 2009، أن: "المؤسسات تقدم إلى الناس تحديدا للمواقف التي تسمح لهم بتحديد الأدوار التي يمكن أن يتبنوها في المواقف المعينة التي يواجهونها".<sup>2</sup> كما أن هناك من يرى بأنها تساهم بمهمة الضبط الاجتماعي، بحيث يمكن عد المؤسسات كضوابط تنظيمية لسلوكيات الأفراد الذين ينتمون إليها، حسب معن خليل زايد، 2006. وبناء على هذا الفهم تمثل المؤسسات كل أشكال القيود التي يتواضع عليها الأفراد لتشكيل التفاعل الإنساني، وتتراوح هذه القيود بين الطابع الرسمي كالقواعد الصريحة، والطابع غير الرسمي كالأعراف والتقاليد أو العادات.<sup>3</sup> وعلى ضوء هذا يمكن أن يشمل مفهوم المؤسسات كل منظومات الأدوار التي تنظمها معايير وقيم، وبهذا لا يوجد سلوك فردي أو جماعي يفلت من النزعة المؤسسية، فيما عدا حالة اختلال النظام الاجتماعي الثقافي، أي دخوله في أزمة معايير وتفكك (Anomie)، حسب J. Scott & G. Marshall، 2009.<sup>4</sup>

بالعودة إلى حقل علم السياسة نجد أن N. Freymond، 2003، يعرف النيومؤسساتية "كمجموعة من النظريات غير المتجانسة، تتواجد في حقول التفكير، بدءا من التاريخ الاقتصادي، وتحليل السياسات العمومية، مروراً بسوسيولوجيا المنظمات، والتي تشترك في النقد المشترك للنظريات المهيمنة في كل حقل معرفي، كما أنها تولي أهمية لدور المؤسسات كمخططات Schemes تفسيرية"،<sup>5</sup> هذا التعريف يشير إلى وجود ثلاثة مقاربات للنيومؤسساتية: التاريخية، العقلانية، السوسيولوجية (التنظيمية).

إن الإعلان النيومؤسستي الذي أذاعه كل من Olsen و March، 1984، هو ما أعاد إحياء التحليل المؤسساتي، بالتأكيد على أن المؤسسات لها من الأهمية بحيث تستأهل الاهتمام اللائق، والذي يكون قد غيبه الاتجاه العام السائد في البحث في فترة الستينات والسبعينات، (بمعنى طغيان المدرسة السلوكية، والفرديانية المنهجية). إن عدم التجانس ما بين الأنماط النظرية داخل النيومؤسساتية هو ما أوجد خلافاً أو تبايناً في رصد أنواع المقاربات المؤسساتية، فنجد Taylor & Hall، 1996 يتحدثان عن ثلاثة مقاربات، في حين Steinmo & Thelen، 1992 يرصدان نوعين من المقاربات، مع عودة

<sup>1</sup> Vargas-Hernández, "Institutional And Neo-Institutionalism Theory," 126-127.

<sup>2</sup> سمير إبراهيم حسن، "المؤسساتية والفكر المؤسساتي"، مجلة شؤون اجتماعية، ع. 114 (صيف 2012): ص 79.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 82.

<sup>5</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 6.

Thelen، 1999 للقول بتصنيف Taylor وHall، في حين نجد G. Peters، 1999 يرصد سبعة أنواع من المنظورات.<sup>1</sup> ونحن بدورنا اعتمدنا التصنيف الرباعي الذي قدمته Vivien Schmidt، 2010،<sup>2</sup> بإضافة النيومؤسساتية الخطابية Discursive N.I. فقد أثبتت كثير من الأعمال ذات المنحى التفسيري والوضعي الجديد أنها اتجهت نحو الاهتمام بالخطاب والسرديات في مجال السياسة العامة حسب Hager، 2009، و Jones & Mc Beth، 2010.<sup>3</sup>

تعيد المؤسساتية الجديدة طرح الإشكالات المتجددة، والمتعلقة بالفعل أو العلاقة بين الفاعل والبنى، والعلاقة ما بين المستوى الجزئي والكلّي، والثبات والتغير، وبالتالي مسألة التاريخانية. إن ظهور هذا التيار هو محصلة طبيعية لصيرورة حقل العلوم السياسية في الو.م.أ، والذي يتجاوزه طموحين متعارضين حسب R.M. Smith، 1997.

1- خدمة علم السياسة للديمقراطية الأمريكية (المعيارية).

2- النزعة العلمية Scientism.

ويعتقد سميث أنه منذ تأسيس علم السياسة في هذا البلد سنة 1880 إلى غاية انتصار نظرية الفعل العقلاني (RAT) في التسعينات، يمكن تحليل كل التيارات النظرية من زاوية التجاذبات ما بين المعيارية والعلمية.<sup>4</sup>

يعتقد Alec Stone، 1992 أن المرحلة التقليدية حفلت بتلك البحوث التي لا تتعد عن التناول القانوني لهياكل الدولة والنصوص الدستورية، فأعمال هذه الفترة، حتى منتصف القرن العشرين، حتى وإن تضمنت بعض الجوانب المقارنة والتاريخية، فإنها لم تغادر أبداً الطابع الوصفي. وكانت المؤسسات حاضرة بامتياز في عملية التحليل بوصفها "تجسيد فعلي للسياسة"، مشكلة محددات ضرورية للتحليل المقارنة المفضية إلى إنتاج الأنماط النظرية (Typologies)، فتحليلها تعمل المؤسسات على تحديد الفضاء السياسي بصفة شاملة، وتبين الحدود الفاصلة ما بين "السياسة" و"المجتمع"، وإعطاء النظام الساسي اتساقه وتمايمته، كما أنها تنتج معايير التقييم المقارن لفعالية وتطور النظم السياسية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 6.

<sup>2</sup> B. Dente et al., "Recasting Institutionalism: Institutional analysis and public policy," (Annual Conference of Political Science Association, London, April 19- 21, 2011), 4.  
<https://link.springer.com/content/pdf/10.1057%2Feps.2012.1.pdf>

<sup>3</sup> Ibid., 4-5.

<sup>4</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 7- 10.

<sup>5</sup> Ibid., 10; Alec Stone, "Le «néo-institutionnalisme» Défis conceptuels et méthodologiques," *Politix* 5, no. 20, (1992): 157.

[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1992\\_num\\_5\\_20\\_1556](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1992_num_5_20_1556)

تتميز المؤسساتية التقليدية بمسلك خاص، فدراسة المؤسسات الوصفية والمقارنة، وكذا النظم السياسية تؤدي إلى إصلاحات تحسن من فعالية الحكومة وكفاءة الديمقراطية الأمريكية حسب Stone، 1992، و Peters، 1999. وكان هذا تحت تأثير التيار التقدمي لعلماء السياسة الأمريكيين بدءاً من Woodrow Wilson.<sup>1</sup> إن هذا المشروع لا يخرج عن البعد البرغماتي والمعياري، الذي يجعل من المؤسسات الرسمية فواعل سياسية حقيقية.<sup>2</sup> فقد سعى الدولانيون<sup>3</sup> إلى توجيه علم السياسة إلى التركيز على إدارة الحكومات، بدلاً من المبالغة حول الإحاطة بالقواعد التي تحكم الحقيقة السياسية، فقد قام ويلسون بطرح سؤالين لا زالا يجدان راهينتهما إلى اليوم في مجال السياسة العامة:

1- ما يمكن أن تفعله الحكومة وتتجح فيه؟

2- كيف يمكن للحكومة أن تحقق أهدافها بأقصى فعالية ممكنة وبتكلفة أقل؟<sup>4</sup>

لقد كانت فترة ما بين الحربين فترة سيطر فيها الاتجاه الدولاني الطامح إلى بناء دولة مؤسسات، موحدة، وموضوعية، ولقد عبر عن ذلك منظرو الإدارة العامة عن المرحلة بأنها حاملة لمذهب "العقيدة القومية"، والذي يؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية والفعالية الحقيقية مترادفتان أو على الأقل لا يتعارضان.<sup>5</sup> إن هذا التوجه نحو الاهتمام بالبنى الرسمية وكذا التموضع البرغماتي للباحثين، كان له أثر مباشر على الغياب الكلي للبناءات النظرية، فلم يكن على سبيل المثال جهد خاص لتعريف وتحديد تصور المؤسسة، فالباحثون أعطوها تعريفاً قانونياً فقط حسب Peters، 1999، وكان طغيان الجانب المعياري والوصفي هو ما أقل من علمية أو علموية المؤسساتية التقليدية،<sup>6</sup> حسب السلوكيين.

<sup>1</sup> إن التيار التقدمي أو علماء السياسة "الدولانيون" يبدأ مع ويلسون (1856-1924)، ترأس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، ثم أصبح رئيساً لجامعة برستون، ليصير بعدها رئيساً للو.م.أ.، يعد ويلسون "ظاهرة ما بعد الحرب العالمية الثانية"، إذ أن إعادة نشر مقالته "دراسة الإدارة"، 1887، عام 1941 هو ما أعطى لها هذا الألق، كما يرى D. W. Martin. أنظر:

- شافريتر وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة"، ص 33.

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 10.

<sup>3</sup> يضاف إلى ويلسون كدولانيين، حسب تقديرنا لأن السلوكيين لم يسموهم، كل من F. Goodnow كأول رئيس للجمعية الأمريكية لعلم السياسة، 1903، و Willoughby W. عضو في لجنة Taft، 1912، لإصلاح الموازنة العامة التنفيذية. و L. Wihte و D. Waldo كأقطاب لعلم الإدارة العامة.

<sup>4</sup> شافريتر وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة"، ص ص 26-27.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص 30.

<sup>6</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 11.

**المطلب الثاني: إخفاق السلوكية ونظرية الفعل العقلاني وصعود النيومؤسساتية:**

إن هيمنة السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية،<sup>1</sup> كان يندرج ضمن توصيف الثورة المعرفية الثانية في علم السياسة، فهذه النقلة المنهجية كبردايم بمواصفات توماس كون قوضت الشكلية القانونية، بحيث كتبت لها السيادة في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إن هذه المدرسة السلوكية مدت جسورا نظرية مع العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تعنى بدراسة السلوكيات، كسوسولوجيا الفعل عند T. Parsons، والأنثروبولوجيا الثقافية عند C. Greetz، وعلم النفس والاقتصاد النيوكلاسيكي،<sup>2</sup> من منطلق أنسنة المعرفة.

إن مهاجمة السلوكية للمدرسة القانونية تأسس على اعتبار عيب المعيارية، بحيث تبدو البحوث التي تركز على هذا الجانب عقيمة من ناحية التفسير كما يجادل السلوكيون، فالثورة السلوكية سعت إلى تكريس الطابع العلمي أو العلموية Scientism بالأحرى بمسحة وضعية، فلقد رفض السلوكيون النظر إلى المؤسسات على أنها ذات بعد مركزي في التحليل، فالتقليديون عنوا بالمؤسسات الرسمية في إطار هولستي ودولاني State Centered، وهو ما تم نبذه من طرف الاتجاه السلوكي من منطلق تعددي. فهذا الأخير تبنى منطلقات تفسيرية ميكرو سوسولوجية مرتبطة بشكل مباشر مع الفعل الفردي،<sup>3</sup> وهو ما همش في النهاية دور المؤسسات كمتغيرات تفسيرية، وكرس رؤية تعد اختزالية من الناحية المنهجية.

إن نبذ الطابع الوصفي، والمعياري، وغير المقارن، والإستاتيكي للمدرسة التقليدية "الدولانية" تجيب عليه السلوكية ببدائل منهجية ومعرفية تجنح إلى التحليل، والوضعية الامبريقية، والتعددية، وتتمظهر بالأخذ بدور الفواعل غير الرسمية في صنع القرار العمومي، مع إسقاط الدولة كفاعل وحيد، كما أن التعددية تشير إلى تعدد المصالح، إذ أن التعددية لا تتصرف إلى مسألة القيم أو الأكسيولوجيا، فكل من المجموعات الاجتماعية والدولة يتفقان على مبادئ اللبرالية مثلا، فالقيم هي واحدة ومشاركة.

<sup>1</sup> إن الإرهاص الأول للمدرسة السلوكية يبدو مع A. Bentley، في كتابه "عملية الحكم"، 1908، وأيضا في عمل Graham Wallas، 1913، "الطبيعة البشرية في السياسة"، وكذا المحاضرة البارزة لـ C. Merriam، 1925، في كلية شيكاغو حول الاتجاهات الجديدة في علم السياسة. ثم المجهودات التي قدمها كل من Easton و Dahl و Almond وغيرهم. أنظر:

- صالح زيان، "مراحل تطور علم السياسة"، محاضرة في مادة مدخل إلى علم السياسة، سنة أولى علوم سياسية، السداسي الأول (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، أكتوبر 1995)، ص 14.

<sup>2</sup> Freymond، "La Question Des Institutions"، 11.

<sup>3</sup> Ibid.

لكن نحن نعلم أن فترة الستينات والسبعينات كانت دولة الرفاهية كنموذج سائد في جل الدول الرأسمالية، ومع صعود النيولبرالية بقم جديدة<sup>1</sup> هو ما وضع واقعا السلوكية في حالة أزمة معرفية، إذ أنها لطالما أقصت القيم من دائرة اهتمامها على خلفية أنها تسلم بالإجماع وأنها ليست موضوعا للنقاش وادعائها الحياد وطابع غير معلن هو السمة المحافظة، فالسلوكية تبدو كتيار محافظ، لكن التخندق في البرج العاجي "العلموية" Scientism حجب عنها تمثل غرامشي للمتقف العضوي "فالمشكلات الجوهرية" للمجتمع والدولة الأمريكية في هذين العقدين لم تلق اهتماما من قبلها. كما أنه من المستغرب هو نكران السلوكيين لفكرة أن الدولة كفاعل مستقل على الرغم من مواكبتهم لنموذج دولاني يسمى بدولة الرفاهية، ويوصف أيضا بنموذج الدولة المتدخلة، وهو ينم عن تحيز قيمي، ونكران حقيقة واضحة.

باعتقاد مفهوم الجماعة المعرفية (Hass, 1992) يبدو السلوكيون متحصنين في مجلس البحوث الاجتماعية، كما أنهم يسيطرون على الجمعية (APSA) والمجلة الأمريكية لعلم السياسة (APSR) ذات الخط الكمي Quantitatif، والتي كانت مغلقة أمام علماء السياسة "الكيفيين"<sup>2</sup> أو البحوث الكيفية، فشكلت بذلك "منتدى علمي" استقطابي، وما يقع خارجه يعد مهملا وهامشيا، لهذا حسب رأينا يبدو أن التطهير القيمي للبحث السياسي الذي دأبت عليه السلوكية يعد موقفا قيميا في ذات اللحظة، لسبب واضح هو إيمانها بأن مبادئ وخصائص النظام السياسي الأمريكي هي فوق المساءلة والتقييم والمراجعة، بوصفها تمثل نمودجا مثاليا. بالعودة إلى الطابع التعددي الذي يتأسس على تفسير السلوك السياسي من خلال الفردانية المنهجية، وإن كانت السلوكية مارستها "سبوتها العلمية" عن طريق الاستحواذ المؤسسي (المجلس، والجمعية، والمجلة، والمعاهد، ومراكز البحث)، فهي ترفض التفسيرات المؤسساتية، باعتمادها نظرة ذرية (فردانية منهجية)، مع ذلك فإنها استفادت بشكل صارخ من هذا العمل المؤسسي، حتى وإن أنكرت ذلك.

إن تركيز الدولانيين على الدولة كفاعل وحيد وأساسي في صنع السياسة، ليس مرده قصور نظر من الناحية المعرفية، وربما خالفنا العديد من الباحثين، بل كان التمرکز حول الدولة State Centered يرد بالأساس إلى انحياز موقف، بالنظر إلى السياقات التاريخية التي كانت تمر بها الو.م.أ في الربع

<sup>1</sup> يبدو حقل تحليل السياسات أكثر حساسية لمسألة تنوع الرأسمالية.

<sup>2</sup> أو المقارنون comparatistes الذين خاضوا صراعا من أجل فتح المجال لهم في المجلة الأمريكية لعلم السياسة، على غرار الباحث S. Steinmo، أنظر:

- Smyrl, "Politics et policy dans les approches américaines des politiques publiques," 46.

الأخير من القرن 19م والنصف الأول من القرن العشرين، وهي مرحلة التحديث والتمدن،<sup>1</sup> والتي احتاجت إلى دولة قوية وموضوعية، لهذا حمل التقليديون مشروعاً إصلاحياً بدءاً من D. B. Eaton، 1871، وويلسون، 1887، وغودناو، 1900، Jane Addams، و W. Willoughby، و L. White، و D. Waldo. إن هدف المشروع هو بناء دولة مؤسسات، موحدة، وموضوعية على غرار النماذج الأوروبية التي سبقتها.<sup>2</sup> إذن هدف الدولانيين هو تحييد كل القوى السياسية من أحزاب، ونخب اقتصادية، وجماعات ضغط، وجعل قوة وحيدة تعمل هي الدولة على الأقل لأن المرحلة اقتضت ذلك حتى لا تشوه المسارات.

لقد استعانت نظرية الفعل العقلاني (RAT) بأغلب الأدوات المنهجية لعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي بخاصة ما يتعلق بالنمذجة الرياضية للسلوك. كما تبنت منها استنباطياً يسمح باستنتاج افتراضات انطلاقاً من مسلمات معدة سلفاً.<sup>3</sup> وتتلاقى السلوكية مع نظرية الفعل العقلاني في مسألة رفض كل أشكال المعيارية، وهو النقد الرئيس الذي وجهه للمدرسة القانونية، وأن الاستغراق في الجانب المعياري (القيمي) هو ما يحول دون بناء "علم سياسة حقيقي"، لأن هذا الأخير يتطلب حياداً أكسيولوجياً، يؤدي إلى اعتماد منهج وضعي، تجريبي، حسب طرح مدرسة فينا. إن تبديه Axiomatisation وتكميم Mathématisation القضايا النظرية، والمغالاة في ذلك، وكذا إنكار الأخذ بالجوانب المعيارية في البحث

<sup>1</sup> انتقال الو.م.أ من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري صناعي مع بداية القرن 20 م أدى إلى التوسع في الإنفاق العام على البنى التحتية والصحة العامة، والأمن العام، بحيث تمدد الفضاء العام بصورة غير مسبوق، كما أعطت أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 مبرراً لتدخل الدولة في الاقتصاد كعون منتج (برنامج New deal)، أنظر:

- شافريتز وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة"، 30.

<sup>2</sup> طبعا من حيث البرامج يمكن ذكر Pendleton Act، 1883، (إلغاء نظام الغنائم الانتخابية)، ولجنة Taft 1912 (حول إصلاح الميزانية) ودور Willoughby فيها، ولجنة Brownlow، 1936، (تقييم التنظيم المتعلق بالسلطة التنفيذية)، كان ضمن عضوية اللجنة أحد رواد السلوكية وهو C. Merriam، وقانون Hatch Act، 1939 (حظر النشاط السياسي على الموظفين العموميين). لجنة هوفر الأولى 1947-1949 والثانية 1953-1955، حول توسيع الصلاحيات الإدارية في المكتب التنفيذي التابع للرئيس، ثم حظر الأنشطة الحكومية الاتحادية المزاحمة للقطاع الخاص. أنظر:

- شافريتز وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة"، ص ص 121-123.

<sup>3</sup> مع نهاية الأربعينيات أطلق William Ricker، مشروعاً حول نظرية الاختيار العقلاني، من جامعة Harvard، وكذا أعمال Moncur Olson، 1965، "منطق الفعل الجماعي"، بحيث يتفقان على أن الحسابات العقلانية لها أثر كبير على السلوك الشخصي، فالفرد يتصرف على أنه إنسان اقتصادي Homo Oeconomicus يتخذ مواقفه وفق حسابات الربح والخسارة، فهو يختار من بين مجموعة من البدائل وذلك بحساب النتائج المترتبة عن كل واحد منها وانعكاسها على مصالحه، ومن ثم ينتقي البديل الذي يعود عليه بأفضل المحصلات.

هو ما أفضى إلى شق الحقل إلى قسمين، "السلوكية العلمية" من جهة، والتي تتضمن نظرية الفعل العقلاني (RAT)، ومن جهة أخرى التيارات المنافسة لها كالنيوماركسية، والنظرية السياسية المعيارية التي يمثلها Leo Strauss و J. Rawls، مع تهميش هذه الأخيرة، حسب Smith، 1997.<sup>1</sup> ولكن لن يطول الأمر حتى يعاد تثمين هذه التيارات المنافسة.

يعتقد R. M. Smith أنه منذ سنوات الستينات عملت بعض رموز السلوكية، أمثال Easton و Dahl و Almond و Lindblom، على الانخراط في أجندة معيارية، تتجاوز التوجهات العلمية، تعنى بالدرجة الأولى بتحسين شروط الديمقراطية من خلال نقد "سلطة الشركات"، (دال، 1961)، ونقد هيمنة التكنوقراطيا على المشهد السياسي، والدعوة إلى مزيد من إتاحة المعلومة للمواطن.<sup>2</sup>

فالفردانية المنهجية تشكل أساسا مشتركا للسلوكية ونظرية الاختيار العقلاني، فالفاعل الإنساني وسلوكه حسبها يعد أنسب مصدر للمعلومة، والمتعلق بمعرفة لماذا تحدث الأشياء في الواقع كما هي (Easton, Gunnell, Grasianno، 1991)، وهو ما يترتب أخذ الفرد كوحدة تحليل بالتشديد على أسبقية الفردي "على الجماعي" وعلى الاجتماعي.<sup>3</sup>

لقد عمل السلوكيون على وضع المؤسسات الرسمية جانبا، بحيث لم تشكل مركزا تحليليا أبدا وتم إلقاء هذه المؤسسات في ما يسمى بالعلبة السوداء، وهذا للتركيز على المدخلات الوافدة من البيئة المجتمعية نحو النظام السياسي، فالمؤسسات عند السلوكية ماهي إلا "شروط معيارية"، والتي في خضمها تحدث العملية السياسية، وهي بذلك لا تسترعي اهتمام الباحث السلوكي، لأنها محايدة، إلا في حالة الأزمة، حسب A. Stone، 1992.<sup>4</sup> لهذا فضلت السلوكية موضوعات معينة كالانتخاب وجماعات المصالح، والأحزاب، فالعوامل الاجتماعية بما فيها الثقافة، والعوامل الاقتصادية هي المحددات الحصرية للعملية السياسية. وهو ما دفع G. Peters، 1999، إلى وصف هذا الطابع بالمدخلاتية "Inputism"،

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 13; Rogers Smith, "La quête américaine d'une science politique démocratique et scientifique," *Politix* 10, No. 40 (1997/4): 65.

[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1997\\_num\\_10\\_40\\_1701](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1997_num_10_40_1701)

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 13; Rogers, "La quête américaine d'une science politique," 64.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 13-14.

<sup>4</sup> *Ibid.*, 14.

الذي يعبر عن العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد: من المجتمع والاقتصاد إلى السياسة، أو كما كان يرى Easton، 1968، بأن السياسة تعكس سياقها (Politics mirrors its context).<sup>1</sup> إن النسقية، والبنوية الوظيفية، والنظرية النخبوية، والتعددية، ونظرية الفعل العقلاني، بوصفها ممثلة للعلوم السياسية لعقدي الخمسينات والستينات، حاربت كل توجه معياري، وحاولت استتلاف مناهج العلوم الطبيعية، بعدما سبقها علم الاقتصاد النيوكلاسيكي في ذلك، وهذا بالتأكيد على المناهج الرياضية والإحصائية كميل رئيس للمشروع العلمي، الذي يطمح إلى بناء علم سياسة موحد وبردايمي، لكن هذا المشروع كان مآله الفشل.<sup>2</sup>

### النيومؤسساتية كنتاج لحركة ما بعد السلوكية:

تبدأ مرحلة ما بعد السلوكية في الو.م.أ مع سنة 1968، العام الذي انقلب فيه أحد منظري السلوكية عليها، وهو David Easton، وعادة ما تعرف هذه النقلة المنهجية الثالثة بأسلوب النفي، بمعنى بما ليست عليه.<sup>3</sup> فالسلوكية فقدت مكانتها المهيمنة في الحقل بداية مع عقد السبعينات، وأسفر المشهد على انقسامات كبيرة على شكل "مدارس وطوائف" خاصة مع عقد الثمانينات، حسب G. Almond، بسبب عاملي الأيديولوجية والمنهجية.<sup>4</sup>

إن الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة السلوكية كان مصدرها فواعل ومجموعات اجتماعية، معبأة حول قضايا جوهرية كالتمييز العنصري، والفقر، والبيئة، وحرب الفيتنام والتي لم يعن بها السلوكيون، والتي شكلت مشكلات حقيقية مر بها المجتمع الأمريكي، في حين انشغل السلوكيون بقضايا منهجية إلى حد الاستغراق، وهو ما جعلهم في موضع الاتهام كونهم محافظون، يشرعنون لهيمنة النخب الاقتصادية والسياسية، في حين ظهرت تيارات فكرية هامشية، كالنظرية الرد فعلية Réactionnaire عند ليو شتراوس، ومؤاخذات منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، والتي انصبت على نقد التوجه الوضعي والعلمي للسلوكية. بالإضافة إلى صعود العديد من المقاربات التي تمتح من التقليد الماركسي، كما يلخصها

<sup>1</sup> Ibid.; J. G. March and J. P. Olsen, "The New Institutionalism: organizational factors in political life," *American Political Science Review* 78, no. 3 (Sep. 1984): 735.

[http://miguelangelmartinez.net/IMG/pdf/1984\\_March\\_Olsen\\_New\\_institutionalism\\_APSR.pdf](http://miguelangelmartinez.net/IMG/pdf/1984_March_Olsen_New_institutionalism_APSR.pdf)

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 14.

<sup>3</sup> وهو ما يستشف من لفظ Post "ما بعد" الذي يعني تجاوز للبردايم السابق، ولكن من دون توصيف دقيق للهوية

الجديدة حتى يعطى لها إسما دقيقاً ومحدداً.

<sup>4</sup> Gabriel Almond, "«Les tables séparées», Écoles et sectes dans la science politique américaine," trad. B. Gaïti et L. Mongazon, *Politix* 10, n° 40, (1997/4): 40.

[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1997\\_num\\_10\\_40\\_1700](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1997_num_10_40_1700)



Easton، 1991، في المدرسة النقدية لفرانكفورت، والبنوية الماركسية لـ N. Poulantzas، والماركسية الأصولية عند P. Anderson، والماركسية التحليلية لـ J. Elster، وأخيراً مدرسة التبعية النيوماركسية. كما أن العمل الكبير الذي قامت به Th. Skocpol وزملاؤها كان يندرج ضمن تجاوز النظرية السلوكية نحو بناء نظرية في الدولة ذات منحى سوسيو تاريخي،<sup>1</sup> توسم اليوم بالنيومؤسساتية التاريخية.

إن تبني التحليل المؤسساتي دفع إلى الالتفات إلى موضوعات جديدة كقضايا البيئة، والمسائل الجندرية، والإثنية، التي همشت من طرف السلوكية، التي ركزت على موضوعات محددة كجماعات المصالح والانتخابات... إن ما يسجل في عقدي السبعينات والثمانينات حسب Smith، 1997، هو صعود نظرية الاختيار العقلاني، تحت تأثير أعمال W. Riker وأنصاره من جامعة Rochester، والتي سرعان ما احتلت مواقع عديدة في الجامعات الكبرى، وهيمنت بصورة واضحة على المجالات المتخصصة والجمعية الأمريكية لعلم السياسة، لكن هذا الوضع لم يستمر. بحيث يعتقد Smith، 1997، أن السلوكية كنظرية كبرى لم تؤت أكلها، وأن التيارات التي أعقبها كانت تفضل النظرية الوسيطة (mid-range theory)،<sup>2</sup> ونبذ "النظرية الكبرى" كان مرتبطاً بالتراجع النسبي لنظرية الفعل العقلاني - RAT- في عقد السبعينات،<sup>3</sup> وبالتالي فشلها في استخلاف السلوكية لتوحيد الحقل المعرفي والباسه الطابع العلمي. إن هذا الفشل الذي سجلته "النظرية الكبرى" أسفر على انقسامات عميقة داخل الحقل بظهور المقارنون، ومحللو السياسات العمومية، والمختصون في تحليل المنظمات...<sup>4</sup> إن هذا المشهد هو الذي سيؤدي إلى ميلاد المؤسساتية الجديدة.

حسب March و Olsen، 1984، فإن النيومؤسساتية ماهي نظرية ولا هي نقد متكامل لنظرية ما، وإنما هي حجة أو منظور يرى بأن تنظيم الحياة السياسية يتم بطريقة مختلفة.<sup>5</sup> ويعيد Freymond شرح أهم الانتقادات، التي وجهها كل من March و Olsen، 1984، والتي تدور حول خمس اعتبارات:

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 15.

<sup>2</sup> Smith la définit comme: « formation d'hypothèses allant au-delà de la simple description du comportement observé pour offrir une explication causale a ce type de comportement en général susceptible ensuite d'être testée.». voir:

- Rogers, "La quête américaine d'une science politique," 79.

<sup>3</sup> يرى محمد طه بدوي أن جهود السلوكيين انصبت على بناء نظرية كبرى باعتماد نظرة موسعة Macrocosme، تنظر للواقع السياسي في جملته، ومن ثمة محاولة الكشف عن الحقائق العامة المشتركة بين مختلف قطاعاته، وكان هذا المسلك واقعا تحت تأثير المدرسة الوضعية- المنطقية (حلقة فيينا). أنظر:

- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص ص 9-12.

<sup>4</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 16-17.

<sup>5</sup> Ibid., 17; March and Olsen, "The New Institutionalism," 747.

1- عيب السياقية Contextualisme: فالنظريات التي سادت في عقدي الستينات والسبعينات، كانت تعبر عن عدم اهتمام بالدولة ومؤسساتها، بل وضع في الاعتبار أن السياسة تعكس سياقها المجتمعي، بمعنى أن العوامل المجتمعية هي التي تحدد الحقيقة السياسية، فهذه العوامل ذات طابع خارجي Exogène إذن عن الحقل السياسي، كما يبدو في نظرية النخبة، أو البنوية الوظيفية عند أوموند، أو مفهوم الطبقة عند الماركسيين. فالسياقية تعني أن هناك رابطاً ذو اتجاه واحد ما بين المجتمع إلى النظام السياسي، فالمجتمع هو الذي يحدد طبيعة النظام السياسي، والسياسات، وتبدو هنا المؤسسات السياسية لا تمارس أي دور في تحديد الممارسات والعمليات السياسية ذاتها، ولا تمارس أيضاً دوراً في التطور التاريخي للمجتمعات،<sup>1</sup> وهذا ما يعد خطأً وعبياً منهجياً.

2- عيب الاختزالية Réductionnisme: وهو طغيان منظور الفردانية المنهجية، فبحسبها فإن الظواهر السياسية تترك كنتائج ركامية لسلوك الأفراد والمجتمعات، فالسلوكيون وأنصار (ن ف ع) يقدمون النظام السياسي على أنه مشكل من عدة فواعل عنصرية élémentaires وفق نظرة ذرية atomistique، أين تبدو السلطة (أو الموارد)، والتفضيلات (أو المصالح) محددة خارج النظام السياسي، بواسطة العوامل السوسيو اقتصادية، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات لا تتدخل لا في تحديد تفضيلات الفاعلين، ولا في مواردهم. كما أن الفردانية المنهجية تنطلق من مسلمة أن المنتج السياسي يدين في وجوده إلى التفاعل ما بين السلوكيات الفردية ولا يرد أبداً إلى بنى جماعية أو مؤسسات، وهو ما ينفى الطابع الجماعي المؤسسي على العملية السياسية، وكل معطى تفسيري لمتغيرات مؤسسية.<sup>2</sup>

3- النفعية: أو الممارسة المحسوبة:<sup>3</sup> كما رأينا ذلك آنفاً في المبحث الرابع مع المدرسة الأمريكية، ما بعد الحرب العالمية الثانية، فتفضيلات الأفراد تتم وفق منطق تسقيف المنفعة بإجراء الحسابات المطلوبة، أو ما نعتناه بالعقلانية، على ضوء المعلومة المحوزة، وأن التفضيلات تتميز بالثبات، إن النفعية ونموذج الفرد صاحب الحسابات Calculus man هو اشتقاق مباشر من الفردانية المنهجية، إذ أن هناك اعتقاد راسخ بأن لا وجود للعقلانية خارج إطار الفرد. وهي في الحقيقة مسلمة متجذرة في المذهب الليبرالي، وهو ما يبدو انحيازاً قيمياً للسلوكية و RAT وقعت فيه وهما تحذران منه. إذ يمكن في حالات أن يجانب سلوك الفرد العقلانية،<sup>4</sup> في حين سلوك الجماعة يمثل هذه العقلانية كما هو الشأن في حالة

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 18.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 19.

<sup>4</sup> يمكن الرجوع إلى منطق الفعل العقلاني عند M. Olsen, 1965, في مبحث مؤسساتية الاختيار العقلاني RCI.

تحقق "مثالية باريتو"، أين يستحيل تجسيد العقلانية على مستوى الفرد، وإنما يكون ذلك على مستوى الجماعة (مثل فشل السوق في تقديم الخدمة العامة، يحتم على الدولة كمؤسسة أن تضطلع بها). إذن يمكن أن تتحقق العقلانية على مستوى المؤسسة، هذه الأخيرة لا تقيد سلوكها بها فقط، وإنما قد تنجح لمسألة القيم أيضا.

4- الوظيفية: أو مسلمة الفعالية التاريخية: تبعا لأعمال بارسونز البنيوية الوظيفية، فإن العديد من السلوكيين تبنا مسلمة بارسونز ولو بطريقة ضمنية، والتي تدور حول أن العملية التاريخية تكون فعالة في حالة ما إذا أفضت إلى توازنات، ومنتجة للتطور الاجتماعي، للوصول إلى توازن متفرد.

إن هذه النظرة التطورية لتاريخ المجتمعات تبدو إشكالية، ففيما يتعلق بالمؤسسات، فإنها تستلزم بأن أي تفكير تاريخي هو مصاغ على ضوء حالات معاصرة حول توازن تريد تفسيره، من خلال مؤشر المؤسسة ذاتها، والتي تشرعن له في ذات الوقت، فمن الخطأ الانطلاق فقط من نتائج العملية التاريخية ذاتها لبناء تفكير تاريخي، وهذا العيب تشترك فيه كل نظرة ذات توجه غائي Teleological، بمعنى أنها تتسبب للباحث في وهم استبطاني (illusion rétrospective)، يؤدي إلى تأويلات تشوه الحقائق التاريخية. وهو يدفع تحديدا للانصراف عن الاهتمام بالماضي، والانشغال بتوقع المستقبل، معتبرا أن المؤسسات والسلوك يلحقها تطور ذو اتجاه أمثلي (March & Olsen, 1989).<sup>1</sup>

5- الذرائعية: أو فوقية النتائج: تشترك الذرائعية مع النفعية في مسألة توجه الفرد نحو تعظيم المنفعة الذاتية، وأن الخيارات أو الاختيارات تيرر الوسائل، فالتحليل إذن يتلبس بطابع استراتيجي، ويبدو الجانب الرمزي هنا خادما لاستراتيجية الفواعل، وليس موجها لها، وينتقد كل من March & Olsen، هذه الاختزالية، إذ يعتقد أن القيم والمعايير والمعتقدات توفر أطرا تفسيرية للسلوك، حتى وإن أنكرتها النظريات السلوكية.<sup>2</sup>

إن جملة هذه المؤاخذات التي وجهت إلى السلوكية ونظرية الاختيار العقلاني رسمت دربا للعودة إلى التقاليد الأولى التي طبعت حقل علم السياسة، على شكل إعادة بعث المقاربة المؤسساتية في تمثّل جديد ينعت بالنيومؤسساتية، حسب March & Olsen، 1984،<sup>3</sup> فهما يعتقدان بأن النيومؤسساتيين من غير أن ينكروا أهمية تأثير العوامل السوسيو اقتصادية، والسياقات الاجتماعية على سلوك وتحفيز

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 19.

<sup>2</sup> Ibid., 20.

<sup>3</sup> March and Olsen, "The New Institutionalism," 738.

الفاعلين، إلا أنهم يقررون أهمية المؤسسات السياسية واستقلاليتها عن هذه العوامل. فالديمقراطية لا تتجدد فقط انطلاقاً من الشروط الاجتماعية، ولكن أيضاً من خلال تصميم المؤسسات السياسية، فالوكالات الإدارية، واللجان التشريعية، والمؤسسات القضائية، لا يمكن حصرها في حلقات تنافس ما بين القوى الاجتماعية، ولكن ينظر إليها على أنها مجاميع تضم معايير، وإجراءات وبنى تعمل على تحديد المصالح ذاتها والدفاع عنها.<sup>1</sup> وبهذا تعد المؤسسات فواعل حقيقية، تتميز بالاتساق والاستقلالية، فالاتساق ضروري للنظر إلى المؤسسة كصانعة قرار، كما أن الاستقلالية تنفي عن المؤسسات كونها مرآيا عاكسة للسياقات الاجتماعية. إن عديد الملاحظات الامبريقية بينت أن المنتجات السياسية تخضع للعمليات الداخلية الجارية في المؤسسات السياسية، كما أنها تحفز بفعل الوقائع الخارجية، (العوامل السوسيو اقتصادية)، فالبرامج المتبناة عبر تسويات سياسية تمر عبر التشريع تتوقف على المعنى والقدرة التي تحوزها وكالة (Agency) معينة التي تتعاطى مع هذه البرامج، حسب Skocpol & Finegold، 1982، فمأسسة السياسات، أو التنافس ما بين البيروقراطيين أو التشريعيين ينشط وينظم بطريقة مختلفة الهويات الساكنة (quiescent)، والانشقاقات الاجتماعية حسب C. Tilly، 1978، كما أن الخبراء المنتمون للنظام السياسي يطورون ويصقلون فهمهم لقضايا السياسات وبدائلها بالنظر إلى هذا الانتماء حسب H. Heclو، 1974.<sup>2</sup>

إن العودة إلى المصدر المؤسسي لعلم السياسة الأمريكي، سيحتم بداهة إعادة صياغة بعض الإشكالات الرئيسية في الحقل، لا سيما ما يتعلق بالعلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، فعلى عكس السلوكية التي تعتقد بأحادية العلاقة ذات الاتجاه الواحد من المجتمع الفعال إلى النظام السياسي المنفعل، يظهر المؤسسيون الجدد يعتقدون بوجود تأثير متبادل ما بين الدولة والمجتمع،<sup>3</sup> فالبنية السياسية تتشكل حسب March و Olsen من مجموع المؤسسات، وقواعد السلوك، والمعايير، والقواعد والترتيبات الفيزيقية، والمنشآت والأرشيف، والتي تعد نسبياً غير حساسة لتعاقب Turnover الأفراد، وكما تعد مقاومة لتفضيلات الأفراد ومتطلباتهم الخاصة، فعلى عكس تلك النظريات التي تشرح الفعل انطلاقاً من اختيار مبني على قيم ومتطلبات ذاتية، فإن "نظريات البنية السياسية" تفترض بأن الفعل ما هو إلا إتمام لواجبات وفروض مملاة على الأفراد،<sup>4</sup> من طرف المؤسسات. فعكس طرح نظرية الاختيار العقلاني (RAT) فإن الفعل حقيقة يوجهه بالقواعد Rule- Driven behavior، وهذا السلوك محكوم بمنطق

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid, 739.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 20.

<sup>4</sup> March and Olsen, "The New Institutionalism," 741.

الملاءمة Logic of appropriateness، فما يعد ملائماً وصحيحاً بالنسبة لشخص ما في وضع معين يحدده النظام السياسي والنظام الاجتماعي،<sup>1</sup> وينقل عبر عملية التنشئة.<sup>2</sup> فالقواعد تعد نتاجاً تقنياً Enactment وتاريخياً، فتقل التاريخ هو ما يعطي المعنى للممارسات، وللنظام السياسي في مجموعه.<sup>3</sup> إن هذه القواعد والرتابة السياسية تتضمن بعداً رمزياً بأهمية قصوى، فالنظام المؤسسي يشكل إطاراً تفسيريّاً، حاملاً لمعنى تم بناؤه تاريخياً، وهو ما يصاد بشكل مباشر موضوعة السلوكيون حول أن النظام السياسي هو حلبة محايدة، بل بالعكس فإن السياسة تقدم نفسها كترجمة للحياة ( Politics as interpretation of life)، فالمتطلبات، والتفضيلات، والتجارب، وتفسير سلوك الآخرين كلها مبنية ارتباطياً مع المؤسسات السياسية.<sup>4</sup>

تلعب المؤسسات السياسية دوراً مهماً في تحديد النشاط السياسي، وكذا استقرار النسق السياسي، كما أنها عن طريق ما تتضمنه من قواعد، وأدوار وروتين تعمل على تنظيم العملية السياسية التي تنتم بداءة بالتنشئة،<sup>5</sup> إن تسبب المؤسسات في إنتاج المعنى، سيقدم نظاماً تفسيريّاً يُمكن من فهم السلوك السياسي، ويضمن حداً معيناً من الاستمرارية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> كما يسجل Scharpf، 1997، فإنه ليس فقط ترتب الجزاءات عن طريق القواعد الشكلية والقانونية عن طريق أجهزة الدولة، ولكن على الفاعلين أيضاً احترام القيم الاجتماعية، واختراقها يعني فقدان الفاعلين للسمعة الجيدة، ويتسبب لهم في الرفض الاجتماعي، وفقدان التعاون والمكافأة. أنظر:

- Simone Busetti et al., "Solving the Puzzle of Causality: Social Mechanisms As The Missing Link Between Institutional Features And Policy Outcomes," (1st International Conference on Public Policy, Grenoble, June 26- 28, 2013), 2.

[http://archives.ippapublicpolicy.org/IMG/pdf/p7\\_s1\\_busetti\\_dente\\_melloni.pdf](http://archives.ippapublicpolicy.org/IMG/pdf/p7_s1_busetti_dente_melloni.pdf)

<sup>2</sup> March and Olsen, "The New Institutionalism," 741; Christopher Hood, "J. G. March and J. P. Olsen Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics, New York, Free Press, 1989," Book review, *Journal of Public Policy* 10, no. 3 (1990): 350. doi:10.1017/S0143814X00005869.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 21.

<sup>4</sup> Ibid., 21; Hood, "J. G. March and J. P. Olsen Rediscovering Institutions," 351

<sup>5</sup> بالرجوع إلى نموذج السلة (garbage can model) لكل من March & Olsen، 1972، فإن طابعا فوضوياً يسم عملية السياسة العامة، للوصول إلى وضع حلول للمشاكل العمومية. فالمشاكل والحلول، وصانعو القرار واختيار الفرص كلها تبدو مستقلة، وخارجية كتيارات خارجية تنساب في مجرى النسق السياسي. أنظر:

- Freymond, "La Question Des Institutions," 22; March and Olsen, "The New Institutionalism," 746.

- March and Olsen, "The New Institutionalism," 746.

<sup>6</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 21; Hood, "J. G. March and J. P. Olsen Rediscovering Institutions," 351.

إذن المؤسسات ما هي إلا أنساق قواعد، وبنى للمعاني في آن واحد، حسب March & Olsen،<sup>1</sup> 1989. فالنيومؤسساتية تتدلى نحو الأخذ بمنظور ماكرو اجتماعي بمسحة تنظيرية للتاريخ كعملية معقدة، مدركة أهمية أخذ ثقل الماضي (المؤسسات) ومن جهة أخرى الالتفات إلى الموقف ( La Contingence)، ولكن بإحداث قطيعة مع تطويرية السلوكية ونظرية الفعل العقلاني.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 21.

المبحث الثاني:

النومؤساتية التاريخية

## المطلب الأول: استحضار الدولة في التحليل من خلال السوسيولوجيا التاريخية:

يتحدث Karl Polanyi، 1944 - كمؤرخ اقتصادي - عن الأسواق المشروطة بالجانب المجتمعي وفكرة الرأسمالية المتجذرة Embedded Capitalisme، والذي يسير في نفس اتجاه فيبر لما يتبنى الحد السياقي للعقلانية (The context-bound Rationality)،<sup>1</sup> فدولة الرفاهية التي تقع في قلب المجتمع وهي قائدة له، لعبت دورا محوريا في عملية التحول الذي لحق بالاقتصاد الحر، وانتقاله من عقيدة السوق الحر إلى عقيدة السوق الاجتماعي مع دولة الرفاه في إطار ما يسميه بولانيي بالتحول الكبير.

بل أن John Gray ذهب أبعد من هذا قبلا، حينما اعتبر أن فكرة السوق ذاتي التسيير في إنجلترا تم تكريسها من طرف مؤسسة الدولة طيلة القرن التاسع عشر، بدءا بقانون الفقراء لعام 1834، والذي حدد أجر التقاعد بأقل أجر شهري يطرحه السوق، وبالتالي أضعف من مؤسسة الأسرة، كما أقر نظام "دعه يعمل"، أين حمل الفرد وحده مسؤولية "أمنه المعيشي" وفي هذا يؤكد جراي على دور الدولة في تكريس هذا الطابع الليبرالي المتطرف، والذي تم إعادة إحيائه من طرف الموجة النيولبرالية التي كان العالم الإنجلوسكسوني مسرحا لها مع نهاية سبعينات القرن العشرين، وهنا تتقاطع أفكار جراي وماركس وبولانيي في خاتمة أن الدولة كانت دائما وراء عمليات التحرير الاقتصادي وإذاعة السياسات الليبرالية.<sup>2</sup>

بالرجوع إلى كارل بولانيي في محاولته كشف السياقات السياسية والتاريخية التي ظهر فيها السوق الحر، من خلال كتابه الموسوم بالتحول الكبير المنشور سنة 1944، نجده يؤكد على أن وجود مؤسسات أربعة تتمثل في الدولة القومية الليبرالية، ونظام التوازن بين القوى الدولية، ومعيار الذهب، ونظام السوق ذاتي التنظيم<sup>3</sup> هي المؤسسات التي ساهمت في تدعيم نظام السوق الحر، ويذكر بولانيي

<sup>1</sup> Victor Nee, "sources of the new institutionalism," in *the new institutionalism in sociology*, edited by Mary Brinton and Victor Nee (California: Stanford University Press, 2001), 7.

<sup>2</sup> كانت الدولة في بريطانيا هي القيم والمسؤول عن نزع ملكية الأراضي المشاعة ونقلها إلى كبار الملاك في القرنين 15 و 16 م في فترة مبكرة تتم عن عملية خصخصة تقوم بها الدولة، كرسبت بحسب التوصيف الماركسي عملية بلنرة Proleterianization. أنظر:

- أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة**، ط1 (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 324.

<sup>3</sup> يعزو بولانيي التنظيم الذاتي إلى فكرة أن كامل عناصر الإنتاج موجهة من أجل البيع في السوق، وأن كامل الدخل تستمد من المبيعات. وبالتالي فإن هناك أسواقا لكل عناصر الإنتاج وليس فقط للسلع - بما فيها الخدمات، وإنما أيضا لليد العاملة، والأرض، ورأس المال. فهذا النمط يشير إلى التحول من نموذج السوق الذي تنظمه الدولة إلى السوق ذات التنظيم الذاتي، وهو ما يستدعي وضعاً جديداً يتمثل في الفصل ما بين المؤسسات السياسية والاقتصادية. أنظر:



أن هذه المؤسسات انهارت مع نهاية القرن 19 م بشكل متتابع، مما أدى إلى اختفاء وتحلل نظام السوق الحر مع نهاية العقد الثاني من القرن 20 م، لأن هذه المؤسسات مجتمعة جاءت لغرض واحد هو إدامة نظام السوق الحر وخدمته. فالسوق ذاتية التسيير لم تكن ممكنة في ظل غياب شرط توازن القوى ضمن جو من السلام، الذي افتقد بعد الحرب العالمية الأولى، والذي دام قبلها حوالي مائة سنة، كما أن الدولة الليبرالية كنموذج اقتصادي سيعرف إشكالات جمة مع الحرب العالمية الأولى، بعجز القطاع الخاص عن الوفاء بمتطلبات النمو، وكذا الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والمشاكل البنوية للرأسمالية، وصعود قوى اليسار، هذه الظروف دفعت نحو تبني رأسمالية متجذرة أو اجتماعية بدءاً من أوروبا وصولاً إلى الو.م.أ.<sup>1</sup>

إذن حسب بولانيي فإن الهدف الأسمى للدولة الليبرالية هو الحفاظ على نظام السوق الحر ذاتي التنظيم، لكن الضعف الذي أصاب هذا النموذج الدولاني عجل بزوال هذا النموذج السوقي، وفسح المجال أمام نموذج السوق الاجتماعي في إطار دولة الرفاهية، ومما أستنتجه بولانيي أن هذا السوق ذاتي التنظيم كان مجرد وهم، فالآليات الصماء والطبيعية كما يفترضه الاقتصاديون الكلاسيك لم تكن لتشتغل بمفردها وبتلقائية وكفاءة، لو لم تتدخل المؤسسات لدعمها، وإيجاد التوازن بوعي، من الدولة، ونظام توازن القوى الدولي، وقاعدة الذهب، بدليل أن انهيار هذه المؤسسات الثلاث أدى إلى أفول نظام السوق الحر بصفة محايثة،<sup>2</sup> فيظهر من هذا التحليل أن السوق الحر ما هو إلا نظام غير قائم بذاته ولا يمكن له ذلك لولا أن تقف وراءه الدولة كمؤسسة.

إن تفكك المؤسسات الثلاث، بخاصة الدولة الليبرالية أدى إلى ظهور نظام رأسمالي جديد يعترف برأسمالية الدولة.<sup>3</sup> إن هذه الرأسمالية الموجهة حكومياً والمدارة بيروقراطياً قامت كنتاج لعدم اليقين والآثار الجانبية المدمرة لأنظمة السوق الحرة، التي تشدد على عدم التدخل الحكومي حسب بولانيي.<sup>4</sup>

- كارل بولانيي، التحول الكبير، تر. محمد فاضل طباطبا، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 162-164.

<sup>1</sup> منصور، الليبرالية الجديدة، ص ص 323-325.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 325-326.

<sup>4</sup> أرنست ستيرنبرغ، "التحولات: قوى التغيير الرأسمالي." في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال وكينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 92.

يظهر في علم الاقتصاد التيار المهيمن فكراً ذو المنحى النيولبرالي متماهياً مع فكرة موت الدولة القومية (1993, Ohmae)، لكن الباحثين المدرسين المحسوبين على التيار الفيري الجديد (New Weberians) أمثال Evans, Skocpol و Wade، 1985 و Wade، 1996، يرون بأن قوة الدولة لم تضعف أبداً على الصعيد الدولي، رغم حجم التدفقات الهائلة، فالإطار الوطني مازال يترك آثاره الواضحة، فمثلاً يرى P. Berthaud وآخرون أن الحدود الوطنية تترك آثاراً تاريخية حتى بعد تجاوزها في إطار اتفاقيات التبادل، وتبقى تعمل عملها، ويقدم الباحثون دليلاً على ذلك بأن حجم التدفقات التجارية داخل كل من الو.م.أ وكندا يبقى أكبر بكثير من التبادلات التي تتم بين البلدين في إطار النافتا، وهذا أيضاً يقال على دول الاتحاد الأوروبي، حيث تبقى التبادلات التجارية تتم بشكل أكبر داخل كل دولة قطرية. وتذهب بعض الدراسات إلى تفسير ذلك عبر المحددات المالية والنقدية التفضيلية داخل حدود كل دولة، فالمالية لم تعولم بعد.<sup>1</sup> وهو اعتبار مؤسسي Marks of age، واعتبار عقلائي أيضاً.

عطفاً على هذا يذهب P. G. Cerny، 2000، إلى القول بأن تدويل الاقتصاديات الوطنية كحركة عولمية لم تخف أدوار الدولة على الصعيد الاقتصادي، وإنما بدلت من هذه الأدوار، فهو يقول أولاً بأن السياسات ذات المحتوى الكينزي عفا عنها الزمن في أغلب الاقتصاديات الصناعية، لتترك وراءها سياسات الرفاهية إلى توجه جديد نحو بناء دولة المنافسة،<sup>2</sup> وهذا ما يورط الحكومات في مجال الاقتصاد الجزئي، إنه تحول من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي من حيث التدخل Shift from macroeconomic to microeconomic interventionism، فتتبع الدولة سياسات توفر مناخات تحقق الميزات التنافسية لشركاتها، إنه توجه شومبيري للدولة،<sup>3</sup> لبناء اقتصاد معرفي قائم على الاهتمام وتدعيم الفروع الاقتصادية النشطة في مجال التكنولوجيات المتقدمة أو المبدعة، فالدولة إذن لم

<sup>1</sup> Pierre Berthaud et al., "Mondialisation et théorie de la nation," (Journée d'Etudes sur François Perroux et la gouvernance des nations, Université Montesquieu, Bordeaux, 23 janvier 2004.) 4. <https://bit.ly/3c88t0n>

<sup>2</sup> يقدم Colin Hay، 2010، شرحاً وافياً للنموذج النظري الذي طرحه فيليب تشيرني Cerny حول ما يسميه بدولة المنافسة، كما يقدم Hay نقداً مفصلاً لهذا النموذج مرتكزاً على الحقائق الإمبريقية المرصودة في خضم العولمة، مبيناً أنه لا يوجد تضاد ما بين دولة الرفاهية والمنافسة السوقية الدولية. أنظر:

- كولن هاي، "نظرية العلاقات الدولية والعولمة"، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، تر. ديما الخضراء، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016)، ص ص 679-686.

<sup>3</sup> جوزيف شومبتر (1883-1950) اقتصادي نمساوي عمل كأستاذ في جامعة Harvard، صاحب نظرية الهدم البناء القائمة على الإبداع المعرفي، وهو معروف بحماسة للمنظمين (Managers)، مركزاً بذلك على الاقتصاد الجزئي.

تتسحب من الاقتصاد وإنما كيفت دورها بحسب الطرف والموقف (نموذج الدولة التجارية)<sup>1</sup>، وهذا ما يجعل Jessop يحدد أدوارها في ضمان النمو الاقتصادي داخل الحدود الوطنية عن طريق تقوية الميزات التنافسية لأقاليمها وبيئتها، وبناء مؤسساتها الاجتماعية والاهتمام بأعوانها الاقتصادية. إنه إحلال لنموذج شومبترى ما بعد قومي متجاوز لدولة الرفاهية (SPWR)<sup>2</sup>، كتحول بارز جاء مع صعود النيولبرالية.<sup>3</sup>

منذ أن كتبت Theda Skocpol عملها المؤثر - والمشارك - « Bringing the stat back in » استحضار الدولة، 1985،<sup>4</sup> أرخت لصعود تيار فكري ومنهجي هو النيومؤسسية التاريخية الذي يهيمن على حقل الدراسات السياسية اليوم، على الأقل في العالم الإنجلوسكسوني، إن حجر الزاوية في هذا التيار هو اهتمامه بإعادة الاعتبار لمؤسسة الدولة،<sup>5</sup> وبقية المؤسسات بالمفهوم الموسع، بحكم أنها أقصيت معرفياً في خضم الحماس المفرط للسلوكية والفردانية المنهجية، ويظهر هذا التيار كبديل للأطر المعرفية والمنهجية التي سادت في عقدي الستينيات والسبعينيات كالبنوية الوظيفية، والنخبوية، والتعددية، والماركسية. ولقد أعادت المؤسسات التاريخية الاعتبار لتصور فيبر حول الدولة على اعتبار أنها: "كيان إداري، قهري، مستقل عادة عن المصالح والبنى السوسيو اقتصادية".

[ Organe administratif et coercitif potentiellement indépendant des intérêts et structures socio- économiques.].<sup>6</sup>

إن أعمال المؤسسيين التاريخيين لا تخرج عن إطار السوسيولوجيا التاريخية،<sup>7</sup> والتي تربط الواقع الواقع السوسيولوجي بالمسار التاريخي Path dependency، على عكس النظرية السلوكية التي تجادل

<sup>1</sup> Jan Drahokoupil, "Internationalization of the state as a local project," (Working paper, Institute for Studies in Political Economy, Glockengasse, Vienna, 2006), 3-4.

[http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization\\_of\\_the\\_state\\_as\\_a\\_local\\_proj.pdf](http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization_of_the_state_as_a_local_proj.pdf)

<sup>2</sup> Schumpeterian Post- national Workfare State (SPWR).

<sup>3</sup> Bob Jessop, "The Future of the State in an Era of Globalization," *International Politics and Society* 3 (2003): 36.

<http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2003-3/artjessop.pdf>

<sup>4</sup> Theda Skocpol, "bringing the state back in: strategies of analysis in current research," in *Bringing the State Back In*, edited by Peter Evans, Th. Skocpol, and Dietrich Rueschemeyer, Cambridge: Cambridge University Press, 1985), 3-13.

<sup>5</sup> Pierre Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire et la science politique américaine," *Raisons Politiques* 6, no. 2 (January 2002): 2. DOI: 10.3917/rai.006.0134

<sup>6</sup> Ibid., 2.

<sup>7</sup> يمثل هذا الاتجاه في الو. م. أ. كل من C. Tilly, I. Wallerstein, B. Moore, S. Rokan

عن فكرة الفصل الصارم ما بين السوسيولوجيا والتاريخ، وبالتالي فإن الانشغال الرئيس سيكون حول التساؤل عن النظام الاجتماعي بدل مسألة التغيير.<sup>1</sup>

في الكتاب الجماعي الموسوم باستحضار الدولة يسلط كل من إفانز وسكوتشبول الضوء على مكانة الدولة في التحليل في مجال العلوم الاجتماعية، وخلص هذا العمل إلى نتيجة مفادها أن الدولة كمؤسسة لم تغب أبدا بصورة مطلقة في الدراسات التي تمت مع عقدي الستينات والسبعينات، سواء البحوث السوسيولوجية أو البحوث السياسية، ولكن الملاحظ أن هناك كسوبا جزئيا للدولة بفعل تغطية السلوكية لمجالات البحث السياسي، بحكم أنها البردايم السائد أو المهيمن في هذه الفترة، بحيث اهتمت السلوكية بتوزيع القوة غير الرسمي داخل المجتمع، وتم هذا التوجه من منطلق رفضها للمدرسة القانونية التاريخية الشكلاوية، والتي غلب عليها الطابع المعياري والوصفي، غير المقارن. إذن كل المقاربات التعددية والنخبوية والنسقية التي تمتح من النظرية الوظيفية والبنوية، وحتى تلك الماركسية، تجعل من الدولة مجرد حلبة محايدة أين تدار فيها الصراعات الاجتماعية، فهي إطار تعالج فيه المطالب الصادرة عن الطبقات الاجتماعية، فهي تتجاهل دراسة المؤسسات لتركز على دراسة سلوك الفواعل غير الرسمية.<sup>2</sup> وهذا يعد بنظر السوسيو تاريخيين قصورا معرفيا. مع عقد السبعينات ظهرت مشكلات معرفية في مجال السياسة المقارنة بينت عجز بعض التصورات المسطحة والنمطية كالتحديث، والتقارب Convergence، وصراع الطبقات... بحيث وقفت عاجزة عن تفسير المسارات المتباينة التي أخذتها تجارب الدول وسياساتها، فالتطورات التاريخية لكل دولة كانت شديدة التمايز عن مثيلاتها حتى في إطار المنظومة أو النظرية الواحدة، كتتنوع النماذج الرأسمالية مثلا (Hall, Soskice, 2001). حتى بالنسبة للدول النامية فيما يخص سياسات التنمية والتحديث ظلت شديدة الاختلاف، كما أن استجابات الدول الرأسمالية وسياساتها المتخذة تجاه الأزمات البترولية طبعت بسمات وخصائص وطنية. كل هذا الاختلاف ولد مشكلة معرفية، إذ كيف يمكن إذن تفسير هذا التمايز في السياسات؟

إن المقاربات المتمركزة حول المجتمع تميزت بأنها مفنقدة للتكييف الكافي، مثال ذلك عجز المقاربات البنوية الوظيفية في تفسير كون بعض المجموعات التي تتميز بنفس الطابع التنظيمي وبنفس الأهداف (التفضيلات) مع نظيراتها في دولة أخرى، مع هذا المعطى المتشابه فهي تختلف من حيث التأثير في اتجاه ونتائج السياسات العمومية. إذن من هنا أضحي الالتفات مجددا إلى دراسة

<sup>1</sup> Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire," 4.

<sup>2</sup> Ibid., 6.

الدولة ضرورة، ولكن بصورة مختلفة، وكذا التظاهرات المؤسسية لحل المشاكل النظرية التي تعاني منها المقاربات السلوكية.<sup>1</sup>

تميز Skocpol، 1984 و Hall، 1993، بين برنامجين للبحث يدعو كلاهما إلى مزيد من الاهتمام، والتركيز حول الدولة "Centrés sur l'Etat"، من دون قلب تلك التحاليل المتمركزة حول المجتمع:

1- الأول يوصف بأنه فييري: ويهتم بقدرة الدولة من عدمها بوصفها فاعلا في وضع سياسات معينة، ليس مشروطا أن تكون ردا على مطالب اجتماعية أو ضغوطا متأتية من مجموعات محددة، بل من الممكن أن تكون ضد هذه المطالب ذاتها (كـ بعض السياسات الاجتماعية في ظل الصفقة الجديدة New Deal)،<sup>2</sup> هذا البرنامج البحثي يدعو إلى العناية أو الاهتمام بالدور والوضع والموارد التي تتمتع بها النخبة السياسية/ الإدارية، والتي تعتبر مستقلة و"مشمعة" بالنظر إلى المطالب الاجتماعية.

2- المنظور الثاني يقع تحت تأثير فكر دي توكفيل، فهو لا ينظر إلى الدولة على أنها فاعل، وإنما ينظر إليها على أنها بنية، من خلال الهندسة التنظيمية التي تتخذها، فهو يدعو إلى الاهتمام بحجم ونوعية التفاعلات الموجودة ما بين الدولة والمجتمع، وأيضا شكل الدولة Configuration Structurelle (بسيطة، فدرالية، بيروقراطية أم لا...)، والتي تؤثر في الثقافة السياسية الوطنية (مثلا تصور السيادة)،<sup>3</sup> إن بنية الدولة تتسبب في رهانات سياسية معينة، وتساهم في تكوين مجموعات محددة، ونشاطات جماعية دون أخرى، كما أنها تؤثر في توزيع الموارد داخل المجتمع.<sup>4</sup> كما أن النشاطات السابقة للدولة تؤثر على طبيعة المطالب التي يرفعها الفاعلون المجتمعون.<sup>5</sup>

إن فرع السوسيولوجيا التاريخية المقارنة لا يرمي إلى إعادة النظر في المقاربة المتمركزة حول المجتمع، وإنما تحاول Skocpol صياغة نظرية جديدة للدولة، فهي تريد إيجاد مجال جديد للبحث يفتح نحو الدولة والسياسات العامة، أو التفاعل ما بين الدولة والمجتمع، تتحرر من الأطر التحليلية الضيقة أحادية السببية Monocausal، أحادية الجانب (الخالية من عملية التفاعل والتضمين)، والتي

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> الصفقة الجديدة New Deal في إطار نموذج دولة الرفاهية، النموذج الأمريكي، فترة الرئيس روزفلت.

<sup>3</sup> تصور السيادة داخليا مثلا يختلف من النموذج الفدرالي الأمريكي إلى النموذج الفرنسي (الدولة المركزية البسيطة).

<sup>4</sup> Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire," 7.

<sup>5</sup> Hall, "Policy Paradigms, Social learning," 3.

تقود إلى استنتاجات مضخمة. إن استخدام المنهج التاريخي، والمنهج المقارن أعطى ميلادا لتيار جديد في علم السياسة يوسم بالنيومؤسسية التاريخية Historical Neo institutionalism.<sup>1</sup>

بالنظر إلى حقل السياسة المقارنة (Comparative Politics) فإن عقد الثمانينات كان حافلا بالدراسات التي عنيت بنظرية الدولة، والتي كان لها اسقاط مباشر على هذا الحقل، فالباحث Hall، يرى بأن نظرية الدولة التي طورت من طرف النيوماركسيين، من خلال بحثهم عن إجابة شافية لإشكالية كيف تجدد الرأسمالية ذاتها (إعادة إنتاج النموذج)، خلصت الإجابة إلى أن أدوات الأمة "السلطات الثلاث وبقية المؤسسات" تظهر مستقلة عن المصالح الاجتماعية المهيكلة، وأيضاً عن التحالفات الانتخابية،<sup>2</sup> فالدولة عن طريق المؤسسات السياسية، تتمتع باستقلالية نسبية تسمح لها بتوجيه السياسات العامة، بعيداً عن التأثير المباشر والحاسم للمجموعات الاجتماعية.

لهذا فإن البرنامج البحثي للتعدديين بالنسبة لطح "صانعو السياسة" Policy makers الرسميين وغير الرسميين بالتأكيد يشهد مواطن قصور عدة، بخاصة ما يتعلق ببناء المصلحة العامة،<sup>3</sup> وهو ما يجعل هول يطرح تساؤل رئيسي: من هو الطرف الذي يحدد المصلحة العامة؟ كما أن المنظور الذي يركز على الدولة State Centric ويقدم مفهوم موروثات السياسة "Policy Legacies"، التي تؤثر في اتجاه السياسات الحاضرة، تطرح مشكلة أساسية وهي كيف يمكن لموروثات محددة أن تكون أكثر تأثيراً من أخرى؟

إنها معضلة، وللخروج منها يقترح Hall الاهتمام بمفهوم أو النظر إلى السياسة على أنها تعلم اجتماعي،<sup>4</sup> فسكوتشبول ترى في أعمال Hecllo أنها كانت محاولة لتحليل متى تتدخل الدولة بصفة مستقلة معملة إرادتها في صياغة السياسات، من خلال الكيانات السياسية<sup>5</sup> Polities الدستورية الموجهة إسمياً من طرف الهيئة التشريعية، والأحزاب المنتخبة،<sup>6</sup> والتي تعمل للمصلحة العامة.

يستعيبض P. Hall مفهوم التعلم الاجتماعي بتعلم السياسة Policy Learning، ويقصد بها كما يرى P. Sacks، 1980، "التأثير الحاسم لهذا التعلم هو تجربة السياسة العامة السابقة نفسها". يحاج

<sup>1</sup> Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire," 7.

<sup>2</sup> Hall, "Policy Paradigms, Social learning," 1.

<sup>3</sup> طبعا يحاج التعدديون بالقول أن المصلحة العامة ماهي إلى نتاج لتفاعل المصالح الفنية الخاصة، لكن هذا بنظر Hall يبدو غير كاف كبرهان.

<sup>4</sup> Policy Making as Social learning

<sup>5</sup> جمع Polity وهو الكيان السياسي.

<sup>6</sup> Hall, "Policy Paradigms, Social learning," 1.

[The most important influence in this learning is previous policy itself.]<sup>1</sup>

فالساسة تستجيب بدرجات أقل إلى الشروط الاجتماعية والاقتصادية بشكل مباشر بل أن M. Weir و T. Skocpol، 1985، تقولان بأن المصالح والمثل التي يتتبعها صانعو السياسة في كل لحظة من الزمن هي كيفية بفعل موروثات السياسة، أو هي ردود أفعال تدل على سياسات سابقة،<sup>2</sup> وهو ما يحيلنا إلى فكرة أن الدولة مستقلة من هذه الزاوية إلى حد معين في صياغة السياسات الجديدة على ضوء عوائد القديمة منها. إن القول بهذا المفهوم Policy Learning يستدعي تساؤلا رئيسا حسب Hall وهو: من هو الأقدر على التعلم، أو بالأحرى من يمتلك أدوات التعلم والتعليم من السياسة المطبقة؟

يرى Hall بأن الخبراء الموجودين على نطاق كل نوع من السياسة سواء كانوا منتمين إلى الجهاز البيروقراطي، أو النخب الاجتماعية هم الأقدر على ذلك، ويذهب H. Hecho إلى أنه علينا أن نختار مجموعة محددة من بين العوامل السياسية بشكل متساوق، فمثلا إذا حللنا السياسة العامة في بريطانيا أو السويد فإن دور الجهاز البيروقراطي يبدو حاسما في الإسهام في رسم وتقييم السياسات،<sup>3</sup> وحسب رأينا هذا يعد في حد ذاته فتحة للعبة السوداء للنظام السياسي، وقد بينت أعمال Selznick حول مسألة التجذر المحيطي للإدارة العامة ذلك. إن فتح اللعبة السوداء يعتبر مكسبا نظريا، إذ تسمح تحليلاته بوضع اليد على العضو الفاعل ضمن فواعل النظام السياسي الرسمي، ويكشف في الوقت ذاته عن شبكة التفاعلات للتحالفات المعقودة مع هذا العضو والفواعل الاجتماعية كما تبين دراسة Selznick حول مؤسسة وادي التنيسي (TVA)،<sup>4</sup> ومسألة التنافس ما بين أجهزة المؤسسات الرسمية للدولة، كما مر معنا في المبحث الثاني من الفصل الأول بعون الله عز وجل.

لقد ركزت سكوتشبول على السياق المؤسسي في إطاره الكلي، بمعنى بنية الفضاء السياسي (شكل الدولة، مبدأ الفصل ما بين السلطات...)، وركزت على أربع أنماط للعمليات المؤسسية:

- 1- كيفية إنشاء وتبديل تنظيم الدولة والأحزاب السياسية، والتي عن طريقها تم طرح عدة سياسات.
- 2- أثر المؤسسات السياسية على تشكيل الهويات، والأهداف، والموارد بالنسبة للمجموعات المعنية بعملية صنع السياسة العامة.

<sup>1</sup> Ibid., 4.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 5.

<sup>4</sup> Theeney Valley Authority: وهي مؤسسة عمومية في إطار دولة الرفاهية (برنامج New deal، مع الرئيس الأمريكي روزفلت)، تسهر على توليد الطاقة الكهربائية، وهي في منافسة مع القطاع الخاص.

3- انسجام أو عدم انسجام الموارد والأهداف لهذه المجموعات ونقاط المرور، المتغيرة والمتقلبة تاريخياً.

4- الطريقة التي تعمل بها السياسات المطبقة في التأثير على السياسة Politics، والسياسات العمومية اللاحقة.<sup>1</sup>

على ضوء هذه المرتكزات بينت هذه الباحثة بأن السياسة الاجتماعية الموجهة لفائدة قدامى المحاربين لم تكن رداً على مطالبهم، بقدر ما كانت خاضعة لاعتبار مؤسسي هو استراتيجية الحكومة (فرع قوي داخل الحزب الجمهوري)، لكسب التحشيد الجماهيري المتخطي للحسابات الطبقيّة عبر ديموقراطية رعاية D. De Patronage، في ظل منافسة سياسية كبيرة جداً ما بين الأحزاب السياسية. فقداً المحاربين موزعين على شرائح اجتماعية مختلفة، كما أن لهم بعداً رمزياً. كما أن هناك حجة إضافية وهي أن نظام التقاعد لم يعمم على كل الفئات، فمثلاً لو امتد للعمال لشمّل طبقة بعينها دون أخرى. كما أن الجمعيات النسوية النشطة في بداية القرن (النساء محرومات من التصويت) استطاعت أن تنتصر لسياسات النوع الجديد.<sup>2</sup> لقد أكد هول و D. King على دور المتغيرات الثقافية والايديولوجية، ويظهر هذا مع هال في مقارنته حول براديمات السياسة العامة Policy paradigms، والتي تناولت دراسة السياسات الاقتصادية الكلية لبريطانيا والتأثيرات الكينزية، و King في تحليلاته للسياسة الاجتماعية.<sup>3</sup> إذن حسب Hall يتفق كل من Heclo و Sacks على فكرة أن الدولة تعمل بشكل مستقل على وضع وصياغة أهداف السياسة العامة، بعيداً عن الضغوط القادمة من المجتمع.<sup>4</sup>

إن القول باستقلالية الدولة عن القوى السوسيو اقتصادية لا يعيدنا إلى مقاربة State « centered بالتركيز على الدولة كمنظمة بيروقراطية، وإنما المشروع المؤسسي ينجح نحو تبني مقاربة سياسية التمركز politico- centrée، بمعنى التركيز على العلاقات المتبادلة ما بين الكيانات المسيية والموارد الجماعية. ما بين المؤسسات الحكومية، ونظام الأحزاب، وقواعد اللعبة السياسية. لقد ساهمت أعمال سكوتشبول في دحض بعض الاستنتاجات السطحية كما أبطلت بعض المقولات السائدة، فاهتمامها بمبحث السياسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية (البرنامج الجديد، والمجتمع الكبير)،<sup>5</sup> قادها إلى استنتاجات دقيقة تعيد النظر في بعض الأحكام، فمثلاً ملاحظتها إلى

<sup>1</sup> Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire," 9.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 10.

<sup>4</sup> Hall, "Policy Paradigms, Social learning," 5.

<sup>5</sup> Th. Skocpol, protecting soldiers and mothers: the political origins of social policy, 1992.



أن نظاما للتقاعد وضع لقدامى المحاربين (حرب الانفصال، 1864) مع نهاية القرن 19 م، وكذا وضع سياسات للمنح للأرامل مع بداية القرن العشرين، كل هذا يصاد المقولة السائدة بأن نموذج دولة الرفاهية في الو.م.أ تأخر في الظهور عن مثيلاتها في دول أوروبا، وأنها تتميز بالمحدودية وارتأت بذلك Skocpol أن تطرح سؤال مغايرا وهو: لماذا فضلت الو.م.أ تدعيم توجه معين في السياسة الاجتماعية يوصف بأنه في صالح النساء؟ على عكس النماذج الأوروبية التي تبدو في صالح العامل Paternaliste، إنها تحاول تلافي عثرات النماذج الاقتصادية والثقافية، بالتركيز على الواقعة التاريخية. فالتلازم الوظيفي الذي تقيمه مدرسة "منطق التصنيع" ما بين التنمية الاقتصادية وظهور دولة الرفاهية لا يصمد أمام الحالة الأمريكية. كما أن التفسيرات الثقافية "القيم الوطنية" لا تصمد هي الأخرى أمام التوجهات الليبرالية المستبعدة للدولة نظريا من الجبهة الاجتماعية.<sup>1</sup>

إذن بالنسبة لـ Hall فإنه يظهر عليه أنه يعارض تفسيرات المقتررب التعددي والمقتربات النسقية، فهو ينظر إلى الدولة على أنها مؤسسة تتمتع باستقلالية عن المجتمع.<sup>2</sup> فعند التعدديين Pluralistes الدولة ما هي إلا حلبة صراع وتنافس ما بين المصالح الاجتماعية المتباينة، وهذا التباين يشكل رهانا للسياسة العامة [مع من تقف؟] ويجعلها نتاجا للمنافسة ما بين قوى المجتمع. ويعتقد أنصار هذا التيار أنه بمجرد العثور على الإجابة عن سؤال من يحكم؟<sup>3</sup> يسهل علينا الإجابة تلقائيا عن سؤال استطرادي هو: لماذا يفعل ذلك؟

يرى Hugh Heclo<sup>4</sup> أن السياسة العامة ليست تعبيراً عن واقع علاقات القوة دائما، وإنما هي بحث دؤوب عن حلول قائمة في المجتمع، لهذا فإن الأعوان العموميين يستبقون مطالب المجموعات المنظمة. فكما يرى Paul Pierson، 1993 أن علماء السياسة ينطلقون للسياسة العامة على أنها نواتج لهيكلية القوة والترابطات بين الفاعلين في الحقل السياسي، وبالتالي فهي متغيرات تابعة، في حين القلة من هؤلاء العلماء من ينظر إلى السياسة العامة كمحدد لهذه العلاقات علاقات القوة وهندستها)، لهذا

<sup>1</sup> Bollinger, "Theda Skocpol, l'État, l'histoire," 8.

<sup>2</sup> Smyrl, "Politics et policy dans les approches américaines," 2.

<sup>3</sup> عنوان العمل الذي قدمه روبرت دال: "Ho governs?", 1961.

<sup>4</sup> يمثل Heclo تيار المقارنين comparatists، يعتمد المنهج المقارن، وبيتعد عن صيغ التكميم، له دراسات عن السويد وبريطانيا في مجال السياسة الاجتماعية.

تظهر السياسات كمتغيرات مستقلة، أو ما يعلق عليه بالعنوان الموحى لمقاله ( When effects becom causes)،<sup>1</sup> إنها حجة إضافة على استقلالية مؤسسة الدولة.

بالرجوع إلى عمل P. Hall البارز "حوكمة الاقتصاد"، 1986،<sup>2</sup> فإن الدولة ليست مسيرة للأزمات فقط كما افترض سابقوه، وإنما تسهر أيضا على الراهن اليومي، كما أن الفواعل السياسية الدولية ليست بالغايبة مطلقا عن التحليل، ولكن هناك تركيز واضح على البنى الداخلية للدولة بإعمال المنهج المقارن، وينتظر لحالتي فرنسا وبريطانيا، ويتساءل Hall حول تمايز السياسة الاقتصادية في كل دولة مع أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية تكاد تكون متماثلة، ويجب على ذلك بوجود تباين داخلي يخص جهاز كل دولة، نحن هنا بعيدون على النموذج الفيبييري العقلاني الكتلوي monolithique، ونموذج الدولة غير المرئي عند التعددين، فالبنسبة لـ Hall كما هو الشأن بالنسبة لـ Heclou فإن موظفي الدولة ما هم ببيادق تحركهم الفواعل الاجتماعية (الطرح التعددي)، وليسوا انتهازيين وقحين يتشدقون بالخطاب العقلاني الصرف،<sup>3</sup> حسب مدرسة الاختيار العمومي.<sup>4</sup>

إن عودة الدولة كاهتمام معرفي بالنسبة للإشكاليات التي سادت في عقد الثمانينات نشأت عن الدراسات المقارنة، التي شملت حالات أزمات سياسية واقتصادية، ولعل أعمال T. Skocpol،<sup>5</sup> التي ناقشت اشكالية الثورات الجذرية ( الفرنسية، الروسية، الصينية)، أثبتت أن كل ثورة اجتماعية منشؤها ضعف الدولة في حد ذاتها، ويعتبر هذا الضعف عاملا ضروريا ولكنه غير كاف، وغياب هذا العامل الداخلي Endogène يفرغ كل توليفات القوة من محتواها، إذ أن كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية غير قادرة على تهديد الدولة. وعلى هذا الخط سارت دراسة P. Gourevitch الخاصة بالأزمات الاقتصادية (1870، 1929، 1970)، بحيث يقف موقف المعارض للتحليل التعددي (طرح التحالفات)، وينظر إلى الأزمات على أنها محطات استثنائية تستلزم تحليلا يضع في المقام الأول استقلالية مؤسسات الدولة، والحرية الكاملة التي تتمتع بها في اختيار وتبني البدائل في إطار السياسة العامة،

<sup>1</sup> Smyrl, "Politics et policy dans les approches américaines," 2.

<sup>2</sup> فهو يتساءل فيه لماذا تختار الأمم سياسات اقتصادية مختلفة مع التشابه في الظروف؟

<sup>3</sup> Smyrl, "Politics et policy dans les approches américaines," 3.

<sup>4</sup> مدرسة الاختيار العمومي Public choice School، يتزعم هذه المدرسة كل من Tullock و Buchanan، يجادل أنصارها بأن الموظف العام يدفع بالقرار العمومي ليس من باب المصلحة العامة الموضوعية، وإنما من وجهة المصلحة الشخصية ال ككائن عقلائي منفعي، وقد قلص هذا الاتجاه من أهمية دراسة السياسة العامة بصورة مباشرة حسب المؤسستيين الجدد.

<sup>5</sup> Th. Skocpol, States and social revolutions, 1979.

لمعالجة الوضع الاقتصادي. إذن Skocpol ترفض الطرح الماركسي القائل بأن الدولة حلبة صراع منتج للتحالفات، أو أنها جهاز في خدمة طبقة معينة (البرجوازية)، وبهذا تستفيد من أعمال (Hinze, Weber, de Tocqueville)، وعليه فإن الدولة تظهر كمؤسسة مستقلة عن قوى المجتمع فضلا على قدرتها بواسطة نشاطها أن تحول المجتمع في حد ذاته.<sup>1</sup>

يذهب Luc Roubon، 2004، إلى القول بأن الدولة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة تعمل لصالح قوى السوق وهو ما يعد مفارقة حسبه، إذ أنه إذا كان مشروطا عليها وفق المنظور الليبرالي الجديد أن تنسحب من الفضاء الاقتصادي كعون اقتصادي (كما كان مشاهدا في ظل دولة الرفاهية)، فالأحرى بها أيضا أن لا تقدم مساعدات مالية للشركات المتعثرة،<sup>2</sup> حتى تحت تبريرات ومسوغات تدندن حول الحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. طبعاً وفق المذهب النيولبرالي فإن الدولة ممنوع عليها أن تقدم مساعدات للشرائح الهشة في المجتمع، ولكن لا بأس بذلك إذا قدمت للشركات الكبرى كما أن التسيير العمومي الجديد والذي يعد سليل النيولبرالية لم يأت لقلب النظام الاجتماعي، وإنما للحفاظ على بنية المجتمع الطبقي البنيوية،<sup>3</sup> حسب Roubon<sup>4</sup>.

فهل يوجد نموذج واحد للدولة؟ إذا ما نظرنا إلى الدولة في الجزائر أو فرنسا فسنجدنا الفاعل الرئيسي للوحدة الوطنية، وهذه الخلفية تغيب في الدول ذات الشكل الفدرالي (ألمانيا، والمملكة المتحدة)، كما أن العلاقة ما بين المركز الدولاني والمحيط المحلي ليس نفسه في الدول الفدرالية والدول الوحدية البسيطة. كما أن تبني الحوكمة كمقاربة في الحكم لن يكون له نفس الأثر بفعل التقاليد والثقافة السياسية لكل نموذج. ففي فرنسا مازالت الدولة كمؤسسة مستقلة وقوية، فالصراعات الاجتماعية، وتحديد القيم الثقافية محكمة من طرف الدولة، في حين نجد في هولندا أسلوباً طور منذ ثلاثة قرون يكرس القرار المحلي والتوافقي.<sup>5</sup> وهذا ما يفتح الباب أمام التفسيرات المؤسسية على

<sup>1</sup> Smyrl, "Politics et policy dans les approches américaines," 5.

<sup>2</sup> جوبه الانكماش الاقتصادي لبداية الألفية، من طرف الحكومات اليمينية بمساعدات مالية معتبرة، ففي الوم.أ زادت من طلباتها العسكرية حتى تحرك الانتاج. كما استفادت شركة بوينغ للطيران من إعفاءات ضريبية في هذه الفترة، في كل مرة تفوق 1 مليار دولار سنوياً. كما تبنت فرنسا منذ 2002 سياسات لبرالية، لكنها ساعدت شركاتها France Télécom وAlstom وأنفقتها من الافلاس. أنظر:

7. Rouban, "les paradoxes de l'état postmoderne,"

<sup>3</sup> يعتبر الطرح الماركسي أن فرنسا واقعة تحت حكم 200 عائلة برجوازية، كما أن بيار بورديو النيوماركسي يعتبر الجهاز السياسي والإداري تسيطر عليه النبالة (طرح نبالة الدولة).

<sup>4</sup> Rouban, "les paradoxes de l'état postmoderne," 7.

<sup>5</sup> Ibid., 5.

مصراعيها، إنه موت متوهم للدولة بحسب لغة Roubon. فالتخلي عن بعض الصلاحيات والوظائف بالنسبة للدولة ليس نهائياً ومن دون رجعة، فبحسبه كشفت الأزمات الاقتصادية صعود الدولة على المسرح السياسي كفاعل مستقل وهذا ما يسميه بالسلطة السياسية الكامنة. فالواقع أبعد ما يكون عن افتراض تخلي الدولة عن سلطاتها الضبطية أو التدخلية (في الاقتصاد، والجبهة الاجتماعية) من دون رجعة، هذا مجرد توهم<sup>1</sup>. وبالرجوع إلى افتراض "هيمنة" الاقتصاد على السياسي في ظل العولمة ترى S. Strange<sup>2</sup> رأياً خاصاً يتساق مع طرح Roubon في مسألة القوة الكامنة للدولة، إذ تعتقد أن انسحاب الدولة هو نتاج قرار الدولة ذاتها، وليس بتأثير قوى السوق، لكنها حسب Schawartz، 2000، لم تفسر لماذا تخلت الدولة عن صلاحياتها لقوى السوق طواعية، ولماذا لا تحاول استرجاعها؟ يعتقد G.R. Underhill، 2000، أن الدولة تظهر كلاعب مستقل في الشق العالمي، كما أن الرأسمالية حسب Strange مدينة لهذه الدولة في بقائها<sup>3</sup>. وهو ما يتقاطع مع طرح بولاني، كون أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن السياسي (الدولة)، بل هو قائم به ولكن الدولة تكيف صورتها حسب مقتضيات "الاقتصادي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., 13.

<sup>2</sup> تعد Susan Strange باحثة متميزة ورائدة في الاقتصاد السياسي الدولي (النظام النقدي والمالي الدوليين).

<sup>3</sup> Geoffrey R. D. Underhill, "Global Money and the Decline of State Power," in *Strange Power: Shaping the Parameters of International Relations and International Political Economy*, edited by T. Lawton, J. N. Rosenau, and A. Verdun, 1st Edition (NY: Routledge, 2000).

<http://www.ciaonet.org/isa/isa.html>

<sup>4</sup> Ibid.

**المطلب الثاني: المؤسسات السياسية كمعيار تشكيلي للمصالح والاستراتيجيات:**

ينطلق كل من Hall و Taylor، 1996، من فكرة أن المؤسساتية التاريخية<sup>1</sup> تطورت في حقل العلوم السياسية طيلة عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين كرد على نظرية الجماعة والنظريات النسقية- الوظيفية المهيمنة آنذاك.<sup>2</sup>

كما يظهر باحثو السوسيولوجيا التاريخية<sup>3</sup> منضوين تحت هذا التيار، بالرغم من أنهم لا يطالبون بذلك، لكن النيومؤسسيون يعدونهم من الرواد الأوائل، الذين حاولوا "استحضار الدولة"<sup>4</sup> وجعل المؤسسات في قلب التحليل التاريخي، لهذا يعدها N. Freymond، 2003، كمصدر تأثير واستبصار أكثر منها جناحا للمؤسساتية التاريخية.<sup>5</sup> بمعنى أن السوسيولوجيا التاريخية هي التي عادت الطريق لميلاد النيومؤسسية التاريخية، وهو ما احترماناه في تصميم هذا المبحث.

يتبنى علماء الاجتماع التاريخيون مسلكا نظريا يتميز بخاصية تاريخية وأخرى مقارنة، وهذا للتعاطي مع تشكل الدولة، وفحص العلاقات التي تشكلت تاريخيا والتي تربط الدولة بالمجتمع، فلقد ذهبت Skocpol، 1993، إلى نفي الحكم الراجح بأن الدولة الأمريكية ليست دولة رفاهية، وبينت بأنها ليست متأخرة زمنيا عن النماذج الأوروبية كما أنها لا تقل تطورا عنها، غير أن العلامة الفارقة في تحليلها هو تسجيلها بأن النظام الفدرالي الأمريكي يعد عقبة في وجه إرساء سياسة اجتماعية شاملة، كما أنه مارس دورا مهما في التطور التاريخي لمؤسسة الدولة بخصوصية أمريكية، وعلى ضوء هذا المعطى المؤسسي يفسر النظام الحزبي وأدوار الأحزاب، ومختلف المنظمات، وكذا أهمية الأدوار التي تؤديها المحاكم في الحياة السياسية.<sup>6</sup> لقد مارس علماء الاجتماع التاريخيون نقدا لافتا للبنى الوظيفية (عند G. Almond)، فمن جهة تبدو الأنماط ذات الأساس الوظيفي لا تملك قوة تفسيرية كافية، ناهيك عن كونها منتجة لوصف منحاز ومتسام للنظام السياسي الأمريكي، ومن جهة أخرى أدانوا غياب

<sup>1</sup> يعترف الباحثان بأن هذه التسمية تم استعاضتها من عند الباحث النيومؤسسي Sven Steinmo، 1992، والذي يعد محسوبا على هذا النفرع Historical Institutionalism، كما يمكن عد P. A. Hall و E. M. Immergut، و K. Thelen و P. Pierson من أقطاب هذا التيار الرئيسي. أنظر:

- Freymond، "La Question Des Institutions"، 24.

<sup>2</sup> Hall and Taylor، "Political Science and the Three New Institutionalisms"، 5-6.

<sup>3</sup> من أمثال: Th. Skocpol و Ch. Tilly، P. Katzenstein، و M. Weir، و I. Katznelson.

<sup>4</sup> قد بينا في المطلب السابق هذه النقطة بالتفصيل.

<sup>5</sup> Freymond، "La Question Des Institutions"، 25.

<sup>6</sup> Ibid., 25.

التحليل التاريخي [الذي تسببت فيه التطورية الوظيفية]، بحسب Wacquant & Calhoun، 1989.<sup>1</sup> إن المعطى الأكثر إشكالية المتمثل في تنوع الأشكال المؤسسية ظل متجاهلا من طرف الوظيفية، ماعدا المعطى أو المحتوى الوظيفي من خلال مفهوم "التكافؤ الوظيفي" للتعاطي مع مجموع المؤسسات المتنافرة في طبائعها والنظر إليها كأنها متجانسة. وعلى العكس من ذلك ينطلق علم الاجتماع التاريخي من فكرة أن تنوع الأشكال المؤسسية يعد نتاجا للعمليات التاريخية، والتي تعطي تطورا تاريخيا لكل نظام سياسي.<sup>2</sup> ويقترحون مسلكا بديلا باستعمال المنهج المقارن<sup>3</sup> "لمشكلة" التاريخ، والانتباه أكثر إلى العمليات التاريخية المعقدة التي تؤثر في الدولة وفي المجتمع. وهو ما يقود مباشرة إلى إنتاج نظريات أو تفضيل نظريات ذات مستوى وسيط mid-range theories، وهو تجاوز في آن لنسبية دراسة الحالة كحد أول، وشمولية وتعميم universalisme السلوكية ونظرية الفعل العقلاني كحد ثان.<sup>4</sup> لهذا يعتقد كل من Steinmo من Thelen و Steinmo، 1992، بأن النظرية المؤسسية التاريخية ذات المستوى الوسيط تعمل على تجسير الهوة ما بين مقاربات التمركز حول الدولة state-centered وتلك الفئة المتمركزة حول المجتمع society centered analysis، بالنظر إلى الترتيبات المؤسسية التي تربط ما بين الاثنين وتقوم بهيكلتها، بحسب Katzenstein. أو كما يرى P. Hall، 1986، فإن مد الجسور يتم بين ضفتين إحداها النظريات التي تلقي الضوء على التماثلات عبر القومية، والأخرى ما بين خصوصية الحالات الوطنية.<sup>5</sup> الوطنية. إذن إنه تجاوز لفكرة النظرية الكبرى (Grand- Range Th.)، التي طالما آمنت بها البنيوية الوظيفية، والتي أثبتت الواقع أن التعميمات المصاغة لم تكن مجدية، بحيث قامت بالتعمية على حقيقة التنوع والاختلاف الذي يطبع كل نظام سياسي، إنه تجسير للهوة ما بين الدراسات النظرية والدراسات الامبريقية في ذات اللحظة أيضا.

<sup>1</sup> Ibid., 25-26.

<sup>2</sup> Ibid., 26.

<sup>3</sup> لهذا ينعنون بالمقارنين comparatistes.

<sup>4</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 26.

<sup>5</sup> Kathleen Thelen, and Sven Steinmo, "Historical Institutionalism in comparative politics," in *structuring politics: historical institutionalism in comparative analysis*, edited by S. Steinmo, K. Thelen, and Frank Longstreth (Cambridge: Cambridge university, 1992), 10.  
<http://assets.cambridge.org/97805214/17808/sample/9780521417808ws.pdf>

يعتقد Hall و Taylor في مقالهما<sup>1</sup> أن رواد المؤسسية التاريخية أعادوا التحليل إلى التقليد الكلاسيكي في علم السياسة بالتأكيد على دور وأهمية المؤسسات الرسمية، لكن مع الفارق فيما يخص توسعة وتطوير مفهوم المؤسسة ذاتها، وأيضاً كيف تعمل هذه المؤسسات.<sup>2</sup>

تأثر المؤسسيون التاريخيون بالطريقة التي كان ينظر بها البنيويون الوظيفيون إلى البولتي (polity) كنسق كلي من التفاعلات، فلقد قبلوا بهذه المجادلة، لكنهم رفضوا توجه البنيوية الوظيفية، حينما عدت السمات الاجتماعية، والثقافية، والنفسية للفرد كمحددات قائدة لنسق الاشتغال، وكان الأصح النظر إلى التنظيم المؤسسي للبولتي، وللاقتصاد السياسي كعوامل أساسية تهيكّل السلوك الجماعي، وتقضي إلى إيجاد نواتج أو عوائد مميزة. وشددوا على أن "البنيوية" متضمنة في مؤسسات البولتي، أكثر من "وظيفية" المقاربات المبكرة، والتي تنظر إلى العوائد السياسية (Policy Outcomes) كإجابة لاحتياجات النسق.<sup>3</sup> إن أنصار المؤسسية التاريخية والنيوماركسية في عقد السبعينات عملوا على الاهتمام بالدولة مجدداً، وسعوا إلى دحض فكرة أن الدولة وسيط محايد (Neutral Broker)، بالنظر إلى تنافس المصالح الفئوية والخاصة، أو كما يصورها التعدديون كحكم ما بين المجموعات، وإنما الدولة مركب مؤسسي قادر على هيكلة وبناء طبيعة وعوائد صراع المجموعات بحسب (Evans Et al، 1985).<sup>4</sup>

إن العديد من الأعمال التي تناولت التحليل المقارن للسياسات، عبر القومي، أثبتت الأثر الذي تتركه المؤسسات السياسية الوطنية في هيكلة وبناء العلاقات، عن طريق الأجهزة التشريعية، والنظم الانتخابية والقضائية، كما أن بعض الأدبيات في حقل الاقتصاد السياسي المقارن وسعت مجالات التحليل لتشمل الحركة العمالية الوطنية، ومنظمات أرباب العمل، وكذا النظم المالية، (بحسب Steinmo، 1992، و Weaver & Rockman، 1993، و D. Soskice، 1990).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> يعد مقال هول وتايلور المنشور سنة 1996، والمعتمد في هذا البحث، حسب رأينا، الأكثر أهمية بعد أعمال March & Olsen، لأنه بعدما أسس هذان الأخيران للنيومؤسسية إجمالاً، عمل كل من Taylor & Hall على إبراز تفرعات النيومؤسسية بمقارباتها الثلاث مع إعطاء توصيفات دقيقة لها، وكذا تسميات لها هي معتمدة على نطاق واسع لدى مجتمع الباحثين إلى اليوم، كما يعد مقال Thelen & Steinmo، 1992، من الكتابات التأسيسية للنيومؤسسية التاريخية، والذي تم اعتماده كذلك في هذا المطلب.

<sup>2</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 6.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.

يعرف النيومؤسسيون التاريخيون المؤسسات، كما يلخص كل من Hall و Taylor إجمالاً بأنها: "الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، والروتين، والمعايير، والاتفاقيات المضمنة (Embedded) في البنية التنظيمية للبولتي أو الاقتصاد السياسي. كما تتجسد أيضاً في النظام الدستوري، والمعايير الإجرائية للبيروقراطية، والاتفاقيات النازمة لسلوك اتحاد التجار، أو العلاقة ما بين البنوك والشركات." عموماً يدمج هؤلاء "التاريخيون" ما بين المؤسسات والمنظمات، وما بين القواعد والاتفاقيات (conventions) المذاعة عن طريق المنظمات الرسمية.<sup>1</sup> أو كما يعرفها P. Hall نفسه المحسوب على هذا التيار بأنها: "القواعد الشكلية، وإجراءات الإذعان، والمقاييس التي تؤطر التصرفات، والتي تهيكّل العلاقات ما بين مختلف الأفراد الموجودين في مختلف وحدات البولتي والاقتصاد".<sup>2</sup>

[ Institutions are : «formal rules, compliance procedures, and standards operating practices that structure the relationship between individuals in various units of the polity and the economy" ].

يقسم J. Ikenberry، 1988، تعريف Hall إلى ثلاث مستويات من المؤسسات تبدأ من:

- صنف يتعلق بالخصائص النوعية لمؤسسات الحكومة.

- البنى الهرمية للدولة.

- النظام المعياري الاجتماعي للأمة.<sup>3</sup>

إن سعي المؤسسيين لطالما كان صياغة نظرية في الفعل تأخذ في الاعتبار الأول دور المؤسسات كعامل تفسيري، فالفعل الفردي والجماعي والمرتبط بمسألة التفضيلات والمصالح والاستراتيجيات التي يتبعها الأفراد، في عمومها تتأثر بشكل حاسم بالهندسة المؤسسية للنظام السياسي ذاته، وليس بعوامل من خارجه F. Exogènes، بمعنى القوى السوسيو اقتصادية. فلقد بين C. Tilly بأن الجماعات المعبأة سياسياً قامت بتكوين "دليل أعمال" خاص بها، وأكد على أن الفعل السياسي الشرعي يحدد بصفة رسمية أو غير رسمية من خلال الهندسة أو التشكيل المؤسسي.<sup>4</sup> وكما فعلت E. Emmergut، 1996، حينما أكدت على أهمية العوامل المؤسسية في بناء وتحديد المصالح من طرف الفواعل السياسية، وقد ارتكزت على أعمال V. Hattam بخصوص الحركات العمالية الأوروبية منها والأمريكية، فلقد بينت هذه الأخيرة أنه إلى غاية نهاية القرن 19م لم تكن هناك فروق ما بين المطالب

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 6-7.

<sup>2</sup> Hall, *Governing the Economy*, 19.

<sup>3</sup> Thelen and Steinmo, "Historical Institutionalism in comparative politics," 2.

<sup>4</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 27-28.



التي يرفعها النقابيون في القارتين،<sup>1</sup> فعامل مؤسستي محدد هو الذي قاد الحركة العمالية الأمريكية لأن تسلك مسارا مختلفا عن نظيرتها في بريطانيا، هذا العامل المؤسسي يتمثل في العلاقة الموجودة ما بين السلطة التشريعية والقضائية.

هذه العلاقة التي تقدم نفسها بشكل مختلف، تبعا للفصل الجامد ما بين السلطات (الو.م.أ.)، والفصل المرن (بريطانيا)، فقد نجحت الحركة العمالية البريطانية مع نهاية القرن 19م في الحصول من البرلمان على إلغاء تلك القوانين المنبثقة من المذهب الموسوم بالتحالف العمالي تجاه الدولة (conspiration ouvrière contre L'Etat)، (Emmergut، 1996)، إن قوانين الإلغاء d'abrogation، المتطابقة مع الدستور العرفي للمملكة المتحدة، طبقت بحذافيرها من طرف المحاكم، وهو ما سمح للنقابيين بأن يحتفظوا بنفس الاستراتيجية. وعلى العكس من ذلك فإن طبيعة الفصل ما بين السلطات في النظام السياسي الأمريكي والمقنن دستوريا يسمح للمحاكم بأن تلتف حول قرارات الكونغرس، وهو ما دفع بقيادة النقابات إلى تغيير توجهاتهم الاستراتيجية، بحيث أن نشاطهم سيستهدف المحاكم والشركات، بمعنى الحيز القضائي والحيز الاقتصادي، بعدما أدركوا فشلهم النسبي لنشاطهم السياسي (التأثير في الكونغرس)، وهو ما أفضى إلى إعادة تعريف مصالحهم واستراتيجياتهم ونظرتهم.<sup>2</sup>

إن هذا التوجه الجديد وترك النضال السياسي كان منسجما مع مقدم ما تسميه V. Hattam، 1993، باتحادية الأعمال (business unionism)، أين يسترشد النشاط بصفة جلية على ضوء المصالح الاقتصادية، والكوربوراتية عن طريق المساومة والفعل الجماعي، لهذا يختلف هذا النموذج النقابي عن نظيره الأوربي (السياسي، لأنه يسعى إلى التأثير في البرلمان)، لهذا يظهر أن المؤسسياتيون يقاربون للفعل من خلال التشكيل المؤسسي للنظام السياسي ذاته،<sup>3</sup> فالعوامل التفسيرية ذات طبيعة داخلية Endogène متلبسة بالبولتي، بمعنى الترتيبات الدستورية والمؤسسية.

يعتقد كل من Hall و Taylor بأن المؤسسياتيون التاريخيون حملوا على عاتقهم بيان أربعة

مسائل:

<sup>1</sup> فيما يخص الاعتراف الرسمي بالعمل النقابي من طرف الدولة، وحق الإضراب، وتقليص ساعات العمل، ورفع الأجور، والتحصين الشامل لشروط وظروف العمل.

<sup>2</sup> Freymond، "La Question Des Institutions،" 28; Hall and Taylor، "Political Science and the Three New Institutionalisms،" 8-9.

<sup>3</sup> Immergut Ellen، "The theoretical core of the New Institutionalism،" *Politics and society* 26، no. 1 (March 1998): 21.

<http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0032329298026001002>

- 1- تنظير العلاقة التي تربط بين المؤسسة والسلوك الفردي، بوصف المؤسسات متغيرات مستقلة.
- 2- التأكيد على تماثلات أو تناظر القوة المتعلقة باشتغال وتطور المؤسسات.
- 3- تبني نظرة حول التنمية أو التطور المؤسسي في إطار تبعية المسار Path dependence، والنتائج غير المتوقعة (unintended conseq.).
- 4- السعي إلى دمج التحليل المؤسسي مع عوامل أخرى، على غرار الأفكار، والتي تكون مسؤولة على العوائد السياسية.<sup>1</sup>

بالنسبة للمسألة الأولى التي تتعلق بتوصيف العلاقة ما بين المؤسسات والسلوك الفردي، فإن منظورين يطغيان على السطح التحليلي، فأولا هناك المقاربة الحسابية (The calculus appr.)، التي ترى بتأثير المؤسسات على السلوك من خلال تزويد الفاعل بدرجات متفاوتة من التوقع حول السلوك الحاضر والمستقبلي للفواعل الأخرى، إنها تمكن الفاعل من توقع سلوكيات الغير عن طريق توفير المعلومة،<sup>2</sup> إن هذه المقاربة تتخذ طابعا استراتيجيا تفاعليا في عملية التحليل.<sup>3</sup> وعلى العكس تظهر المقاربة الثقافية كمنظور ثاني في بعض القضايا، والتي تتحدى نظرة أن السلوك مغرق في الاستراتيجية، ولكن هذه الاستراتيجية محدودة بإدراكات الفرد أو نظرتة للعالم worldview،<sup>4</sup> فمن دون نفي الطابع العقلاني أو القصدية (rational or purposive) على السلوك الإنساني، تؤكد على أن الأفراد يجنحون لمأسسة روتين معين، أو أنماط مألوفة من السلوك للوصول إلى تحقيق الأهداف، إنها تريد أن ترى الأفراد راضين، أكثر من كونهم معظمين لمنافعهم - فكرة هيربرت سايمون - كما أن اتجاه السلوك يتعلق بتفسير وقراءة الوضعية، أكثر منه حساب أداتي صرف.<sup>5</sup> قياسا على المفهوم المطور من طرف Olsen و March حول "منطق المواعمة"، في إطار المؤسساتية الاجتماعية،

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 7.

<sup>2</sup> كما ترسخ آليات الاتفاق، وطرائق الجزاء والعقوبة في حالة الإخلال.

<sup>3</sup> كما بيينا مع دراسة الباحثة Hattam حول الحركة النقابية، أين ركزت على البعد الحسابي الاستراتيجي لدى الفاعلين.

<sup>4</sup> يرى R. L. Jepperson، 1991، المحسوب على النيومؤسسية الاجتماعية، بأن "المؤسسات هي أطر من برامج أو قواعد تؤسس لهويات، وبرامج للنشاط لهويات محددة. « All institutions are frame works of programs or

rules establishing identities and activity scripts for such identities. » أنظر :

- Kim Myeonghwan, "An Institutional Analysis of Differences: The Design of Masters' Programs in Public Affairs," (PhD diss., State University: faculty of the Virginia, 2004), 1.

<sup>5</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 7-8.

المتساق مع إيجاد قواعد وممارسات تضمن سلوكا ملائما لفاعل محدد مستجيبا للإطار المؤسسي لمجتمع محدد، أو حقل تنظيمي معين.<sup>1</sup>

إن ما تفعله المؤسسات بالنظر إلى هذه المقاربة الثقافية، أنها توفر قوالب أخلاقية وإدراكية للتفسير والفعل، فالفرد يظهر ككيان ينتمي إلى عالم من المؤسسات، هذا العالم مكون من رموز، وأشكال أو برامج scripts، وروتين، وكلها تقدم مصاف للتأويل والتفسير،<sup>2</sup> لكل من الموقف (الحالة) والذات (الهوية الفردية)، بعيدا عن المجرى التكويني للفعل، فهي تقدم أكثر من مجرد استعمال استراتيجي للمعلومة، إنها تؤثر في الهويات، والنظرة إلى الذات والتفضيلات بالنسبة للفاعل.<sup>3</sup> وهنا تتقاطع أيضا مع المؤسساتية الاجتماعية، كون المؤسسات تمثل قواعد ثقافية تزود بمعاني جماعية وقيم الكيانات والنشاطات، بحيث أنها تدمجها في مخططات واسعة larger schemes، بمعنى أوسع من قيم الفرد ومعتقداته الذاتية، بحسب J. Meyer & al، 1994.<sup>4</sup>

إن الإسهام البارز للمؤسساتية التاريخية - المسألة الثانية- يتعلق بالدور البارز الذي تلعبه القوة والعلاقات المتناظرة للقوة في عملية التحليل، فقد ركز هذا التيار على الطريقة غير المنتظمة أو غير المتكافئة unevenly للقوة عبر المجموعات الاجتماعية، بحيث أن المؤسسات (الدولة) تعطي بعض المجموعات أو المصالح حق الولوج إلى عملية صنع السياسة العامة بصفة غير متكافئة مع قدراتها زيادة أو نقصانا،<sup>5</sup> كما أن عوائد السياسة العامة policy outcomes لا تتناسب مع خريطة القوة للمجموعات الاجتماعية، وهو ما يعزز المسلمة الأولى وهي استقلالية الدولة عن القوى السوسيو اقتصادية.

وهو ما ينبه إليه S. Steinmo، 1993، حينما فسر الاختلافات عبر القومية في السياسة الضريبية بربطها بالمؤسسات السياسية والطريقة التي تهيكّل بها أنواع المصالح الاجتماعية، حتى تكون ممثلة،

<sup>1</sup> James March and Johan Olsen, "Elaborating the New Institutionalism," (Working Paper, center for European studies, univ. Of oslo, No.11, March 2005), 4.  
<http://unesco.amu.edu.pl/pdf/olsen2.pdf>

<sup>2</sup> يعرف W. R. Scott، 1994، وهو أحد ممثلي النيومؤسسية الاجتماعية، المؤسسة تعريفا يعد الأكثر شهرة ينحو هذا المنحى بقوله: "المؤسسات هي منظومات رمزية وسلوكية، والتي تتضمن كل من القواعد التكوينية والمعيارية والنموذجية مع آليات الضبط، والتي تحدد نسقا للمعنى المشترك، والتي تسمح بصعود فواعل مميزين، كما تتركس أفعالا روتينية محددة". أنظر:

1. - Myeonghwan, "An Institutional Analysis of Differences,"

<sup>3</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 8.

<sup>4</sup> Myeonghwan, "An Institutional Analysis of Differences," 1.

<sup>5</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 9.

في عملية السياسة العامة، كما بينت M. Weir، 1993، الدور الذي لعبته بنية النظام السياسي الأمريكي في إيجاد وتشكيل تحالفات اجتماعية ضد أخرى في المجال الاقتصادي العام.<sup>1</sup>

تذهب كل من Emmergut و K. Anderson، 2008، إلى رفع اللبس على المؤسسات وما تفعله بسلوك الأفراد، فأولا لا يعني أن المصالح الفردية غير موجودة وأن المؤسسة تقوم بإيجادها. فالمصالح في حقيقة الأمر يعبر عنها عبر المؤسسات، بمعنى أن عملية تحويل للمصالح عبر هذه المؤسسات من الحالة الخام إلى تقديمها في صور معدلة، فسلوك الأفراد والمجموعات وكيف وفق السياق المؤسسي، هذا الأخير هو من يحدد نوعية المطالب وكذا القضايا الواجب تسجيلها على الأجندة السياسية أو ما يمكن نعتة حسب S. Steinmo، 1993، بتعبئة التحيز (The mobilization of bias).<sup>2</sup> وهو ما يعكس أثر العوامل التنظيمية على السياسة حسب P. Hall، 1996.<sup>3</sup> وهو ما أثبتته Z. Berger، 1981، حول أن المؤسسات التمثيلية للمصالح في إطار نسق كوربوراتي في المجتمعات الصناعية لا تبدو أبدا حيادية في نقلها لمصالح المجموعات أو النخب أو المواطنين لصناع القرار، بل تعمل على تعديل عملية التمثيل بتضخيم وتحفيز بعض المصالح وتجميع أخرى.<sup>4</sup>

إن تنبيه المؤسساتيين للدور الذي تلعبه المؤسسات في الحياة السياسية، والتوكيد على أهميتها، لا يعني أبدا عد المؤسسات كعامل تفسيري وحيد في مجال السياسة العامة، بل دأبوا على وضع المؤسسات في سلسلة سببية، والسماح لاستحضار عوامل أخرى كالانتمية السوسيو-اقتصادية وانتشار الأفكار، وهذا أخذا بعامل تعقد المجتمعات المعاصرة، كما يحاول المؤسساتيون التاريخيون ربط دور المؤسسات بالأفكار والمعتقدات، فمثلا J. Goldstein، 1988، بينت كيف أن البنية المؤسسية المصممة لغرض صنع السياسة التجارية في الو.م.أ دفعت إلى تقوية أثر بعض الأفكار حول التجارة، وأقلت من تأثير أخرى، وهو ما بينته كذلك M. Weir، 1989 لما برهنت على أن الاختلافات الهيكلية ما بين الو.م.أ وبريطانيا على مستوى النظام السياسي أقلت بأثرها المباشر على توقيت (Timing) تبني الأفكار الكينزية، وكذا ديمومة تأثيرات الكينزية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ibid.

<sup>2</sup> هي تسمية استعاضها Steinmo من الباحث E. E. Schattschneider، 1960، أنظر المرجع الموالي، ص 367.

<sup>3</sup> Ellen M. Immergut and Karen M. Anderson, "Historical Institutionalism and West European Politics," *West European Politics* 31, no. 1-2 (January-March 2008): 348. <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01402380701835165>

<sup>4</sup> Ibid., 346-347.

<sup>5</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 10.

### المطلب الثالث: مقارنة مسار التبعية وصياغة السياسات: نحو تفسيرات تاريخانية:

إن أهم مدخل قدمته المؤسسية التاريخية هو مقارنة "مسار التبعية" "Path Dependence"، هذا المدخل محمل بكثير من المعاني، والذي يمد شبكة من العلاقات مع مسائل مهمة في مجال تحليل السياسات العامة، كمسألة الثبات والتغير في السياسة العامة، والاختلافات عبر الوطنية في نماذج السياسات، وكذا مسائل منهجية تتعلق باستعمال التاريخ لتفسير السيرورات النموذجية، من باب أن التاريخ عملية دائبة، وكذا إدخال المنظور الموقفي Contingency في عملية التحليل.

إن اعتماد منظور تبعية المسار كسببية اجتماعية هو نبذ لتلك المسلمة التقليدية التي ترى بأن نفس القوى الفاعلة تنتج نفس النتائج في كل مرة، لمصلحة نظرة جديدة تؤكد على أن نواتج بعض القوى تكون خاضعة لمعطى سياقي يتعلق بسمة الحالات أو الظروف التي هي من موروثات الماضي. إن هذه السمات تبدو مؤسسية في طبيعتها، بحيث تظهر المؤسسات كسمة ثابتة في المشهد التاريخي، بوصفها العوامل المركزية التي تدفع بالتطور التاريخي على دروب محددة (R. Collier & D. Collier, 1991, Krasner, 1988).<sup>1</sup> هذا يعني أن التغيير محصور في مسارات خاصة محددة تاريخياً، حيث يظهر التاريخ كعملية متفرعة لا رجعة فيها على ضوءها تتحدد سبل التطور.

A history is seen «as an irreversible branching process from which trajectory of development emerges.»<sup>2</sup>

إن مفهوم تبعية المسار تم استعماله على نطاق واسع للتدليل على الاختلافات الوطنية في حقل السياسات العمومية، لاسيما لتحديد المسارات الوطنية، إن هذا المفهوم يحاول أن يفسر استمرارية خط السياسات العمومية، وعادة ما يعتبره النقاد دفعا نحو حتمية مبالغ فيها، إلا أن النيومؤسسيين في تفسيرهم للاستمرارية يركزون على مسلمة أساسية، وهي أن اللحظة المفتاحية لتشكيل نظام معين (عبر ثورة مثلا) تحدد المسار التاريخي للمجتمع المعني.<sup>3</sup> كما ذهب بعض الباحثين لمجابهة مأزق التغيير من الناحية التحليلية، التي تعجز عن تفسيره هذه المقاربة، إلى طرح مفهوم الظروف الحرجة (critical junctures)، هذه الظروف تكمن في أزمات سياسية،<sup>4</sup> والتي تتسبب في تغيرات مؤسسية، لكن مع ذلك

<sup>1</sup> Ibid., 9.

<sup>2</sup> Dente et al., "recasting institutionalism," 6.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 29-30.

<sup>4</sup> لقد ناقشنا بالتفصيل مسألة التحول البردايمي للسياسة العامة مع Peter Hall، ضمن البعد الإدراكي في الفصل الأول.

بقيت مؤاخذات تتعلق بعدم وضوح الآليات التي تسمح بعملية الانتقال من هذه الظروف المتأزمة إلى تشكيل سياسي مستقر ودائم، بحسب Thelen، 1999.<sup>1</sup>

إذن حسب G. Ikenberry، 1994، يمكن تلخيص دور هذه المقاربة في عنصرين هما:

1- إن اللحظة التأسيسية لنظام معين سترك آثارها عبر الزمن، وكل عمليات التطور تستجيب لمواصفات هذه اللحظة.

2- إن عملية التغيير النموذجية ليست مفتوحة على مصراعيها وإنما التغيير يكون متاحا وفق "مسارات قسرية"، تحت تأثير موروثات الماضي أو التاريخ.<sup>2</sup> فبعض الدراسات المبكرة بينت وجود ما يسمى "بقدرات الدولة" و"موروثات السياسة العامة" - كما بينا- والتي لها تأثير على اختيارات السياسة، كما أنها تؤثر المجتمع ليقدم استجابات معينة لتحديات جديدة وفق مسارات محددة، كالدفع بالقوى المجتمعية لتنظيم وفق خطوط معينة، أو لتبني هويات محددة، أو لتطوير مصالح في مجال السياسات، التحول عنها يكون أكثر كلفة حسب P. Pierson، 1993،<sup>3</sup> إن آثار السياسة العامة policy effects عبر مقارنة موروثات السياسة<sup>4</sup> policy Legacies تتحول إلى مسببات تدفع نحو طرق محددة أو بتعبير Pierson "عندما تتحول النتائج إلى أسباب" (when effects becomes causes).

لهذا يمكن التنبؤ بنتائج السياسات، فالمؤسسيون التاريخيون يتحدثون فكرة الآثار غير المتوقعة، لأن المؤسسات تتميز بخواص قصدية purposive بمعنى غائية، وبالفاعلية (عقلانية).<sup>5</sup> فهذا المفهوم يقوم بتحليل العلاقة البيئية ما بين الماضي والمستقبل،<sup>6</sup> لطبيعة السياسات على وجه الخصوص. في إطار استمرارية النهج القديم للسياسات والتغيير لا يخرج عن نطاق الاستمرارية، بحيث يتم بطريقة تدريجية incremental، إذا ما استلطنا تعبير Lindblom. إلا في حالة الأزمة السياسية فإنها تستحضر مقارنة الظروف الحرجة لـ Gourvitch أو التحول البراديمي في السياسة العامة عند Peter Hall.

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 30; Kathleen Thelen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics," *Annual Review of Political Science* 2, no. 1 (1999): 388.

<https://pdfs.semanticscholar.org/14bb/41bc07dd5a6351e4e8f84d6c5feb016dff29.pdf>

<sup>2</sup> Thelen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics," 387.

<sup>3</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 9-10.

<sup>4</sup> يمكن النظر إلى موروثات السياسة العامة على أنها: "نقل دائم عبر أجيال (السياسات) من الماضي إلى الحاضر للمعايير والقيم، والقدرات، والروتين"، بحسب Miller & Wolchik، 1994. أنظر:

- Jenniver Sehring, "Theoretical Framework: New Institutionalism," in *The Politics of Water Institutional Reform in Neopatrimonial States*, edited by Jenniver Sehring (Wiesbaden: VS Verlag. 2009), 37-38.

[https://doi.org/10.1007/978-3-531-91377-3\\_3](https://doi.org/10.1007/978-3-531-91377-3_3)

<sup>5</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 10.

<sup>6</sup> Sehring, "Theoretical Framework: New Institutionalism," 37.

إن العديد من الدراسات الامبريقية بينت أن مدخل مسار التبعية ذو جدوى تفسيرية، ففي مقالهما المشترك يذهب كل من B. Palier و G. Bonoli إلى التأكيد على أن العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية (في أوروبا) بينت أنها مازالت مرتبطة باللحظة التأسيسية، وهي الثلاثين سنة المجيدة لنموذج دولة الرفاهية (1945-1975)، فرغم الإصلاحات في هذا المجال التي جاءت بعد هذه الفترة إلا أنها لم تمس أصول نظم الضمان الاجتماعي، فهذه الإصلاحات كانت مجرد تعديلات طفيفة بحسب R. Klein، 1993.<sup>1</sup> إلا أن الباحثان يتحدثان عن محدودية مقاربة تبعية المسار في حالة التغيرات الهيكلية أو ذات المستوى الثالث عند P. Hall من النوع البراديمي،<sup>2</sup> فهذه المقاربة تأخذ بآلية التراكم نتيجة الاستمرارية على النهج الأول، لهذا هي غير قادرة على تفسير التحول البراديمي.

إن مفهوم مسار التبعية هو مفهوم مستجلب من علم الاقتصاد،<sup>3</sup> فيعرفه D. North، 1990: "تبعية المسار تشير إلى أن للتاريخ دورا مؤثرا، فلا يمكن فهم الاختيارات الحالية (وإدخالها في نمذجة الأداء الاقتصادي) من دون توصيف التطور التدريجي للمؤسسات."<sup>4</sup> ويعتقد North، 2005، أن التغير المؤسسي هو عملية تقدمية وتدرجية، ولكنها ضمن نطاق النهج المعتمد (dépendance au sentier)، وهي خاضعة لمحددتين هما:

- 1- الغلة المتزايدة وعدم كمال الأسواق والتي تزيد أو تدخل تكاليف صفقات مهمة ومعتبرة.
- 2- أن مسألة التغيير المؤسسي يتحكم فيها التفاعل ما بين المعتقدات والمؤسسات، والذي يميل نحو التعضيد المتبادل بينهما.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Palier Bruno, et Bonoli Giuliano, "Phénomènes de Path Dependence et réformes des systèmes de protection sociale," *Revue française de science politique* 49, n° 3 (1999): 399.

[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_1999\\_num\\_49\\_3\\_395383](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1999_num_49_3_395383)

<sup>2</sup> Ibid., 399-400.

<sup>3</sup> ينطلق العديد من الاقتصاديين من إثبات محدد وهو أنه مهما أدركنا بأن حلا معيناً يعد أكثر فعالية من الحل المعتمد من طرف الشركة (في المجال التكنولوجي مثلاً)، فإنه ليس بالضرورة سيتم اختياره رغم نجاعته، بل أن المسارات القديمة تظل ذات تأثير واضح. أنظر:

- Palier et Bonoli, "Phénomènes de Path Dependence," 400.

إن هذا المفهوم كان نتاجاً لتلك الدراسات في مجال التطور التكنولوجي، بخاصة الأعمال المرجعية التي قام بها في الثمانينات كل من P. David و B. Arthur. أنظر:

- Bernhard Ebbinghaus, "Can Path Dependence Explain Institutional Change? Two Approaches Applied to Welfare State Reform," (MPIFG Discussion Paper, Max Planck Institute for the Study of Societies, Cologne, March 2005), 7.

<https://bit.ly/3qY62lj>

<sup>4</sup> Cyril Hedoin, "Le rapport entre théorie et histoire dans les approches historicistes et institutionnalistes en économie," (Thèse de Doctorat, Université de Reims: Faculté de sciences économiques sociales et de gestion, 2009), 466.

<http://www.theses.fr/2009REIME009>

<sup>5</sup> Ibid., 466-467.

- إذا تتبعنا Paul Pierson، 1997، نجد أنه يتحدث عن أربع آليات للتعزيز الذاتي الذي يطبع العمليات الاقتصادية والمسؤول عن إيجاد الغلة المتزايدة (increasing returns) وهي:
- 1- تكاليف الاستثمار أو التنصيب تكون معتبرة، فالابتكارات التكنولوجية والمؤسسية تتطلب عادة استثمارات مهمة في البداية، هذه التكاليف سيتم استرجاعها في المدى المتوسط، وهي الجزء الأكبر من تكاليف الإبداع الجديد، لهذا تظهر حظوظ أوفر لتحصيل مردودية أكبر في الإبقاء على الحلول السارية بدل تبني حلول بديلة إبداعية.<sup>1</sup>
  - 2- آثار التعلم (Learning effects)، بحيث أن المعرفة والإتقان savoir- faire المحصل من عمليات الإنتاج المعقدة يقود إلى تحقيق غلة متزايدة بشرط الحفاظ على نفس الحل لمدة أطول. فعملية التكرار المستمر يؤدي إلى التحكم أكثر في العمليات ويزيد من مردودية الأفراد نتيجة الإتقان.<sup>2</sup>
  - 3- آثار التنسيق، بمعنى أن التكنولوجيا تصبح جذابة إذا ما تم تبنيها من عدد كبير من الأفراد أو المنشآت،<sup>3</sup> والمنظمة عليها أن تراعي شرط التساوق compatibilité،<sup>4</sup> لهذا يعد الإبداع الجذري مغامرة غير محسوبة العواقب، لهذا فإن عملية التغيير - من خلال الإبداع Innovation- تكون بصفة تدريجية لتوائم البيئة الخارجية للمنظمة.
  - 4- سلوك التكيف عبر التوقع (Adaptative Expectation)، فاعتماد تكنولوجيا لا تكون مسنودة من طرف الآخرين، ستكون مكلفة الاستعمال إذا ما ربطناها بقيد آثار التنسيق أعلاه، لهذا يتم الإبقاء على نفس الخيار.<sup>5</sup>

لقد قام Paul Pierson بتحليل مسار التبعية من خلال اللغة الاقتصادية، التي تتبنى المنظور العقلاني في صورة الغلة المتزايدة، وقام بتقديم نمذجة للدولة والسياسة العامة بمحاكاة سياسة الشركة الاقتصادية. كما أن التغيير من خلال مقارنة تبعية المسار يبدو تدريجيا incremental، بحيث يمكن في كل مرة استحضار مقارنة Lindblom، 1959. كما أن مقارنة Pierson تدخل ضمن فئة المقاربات الحسابية calculus appr. في إطار النيومؤسسية التاريخية حسب تقديرنا.

<sup>1</sup> Palier et Bonoli, "Phénomènes de Path Dependence," 400.

<sup>2</sup> Ibid., 400.

<sup>3</sup> ينعتها B. Arthur، 1994، بأثار الشبكة التي تتوقف على آليات اجتماعية تدفع نحو تبني بديل معين. أنظر:

- Ebbinghaus, "Can Path Dependence Explain Institutional Change?," 9.

<sup>4</sup> Palier et Bonoli, "Phénomènes de Path Dependence," 401.

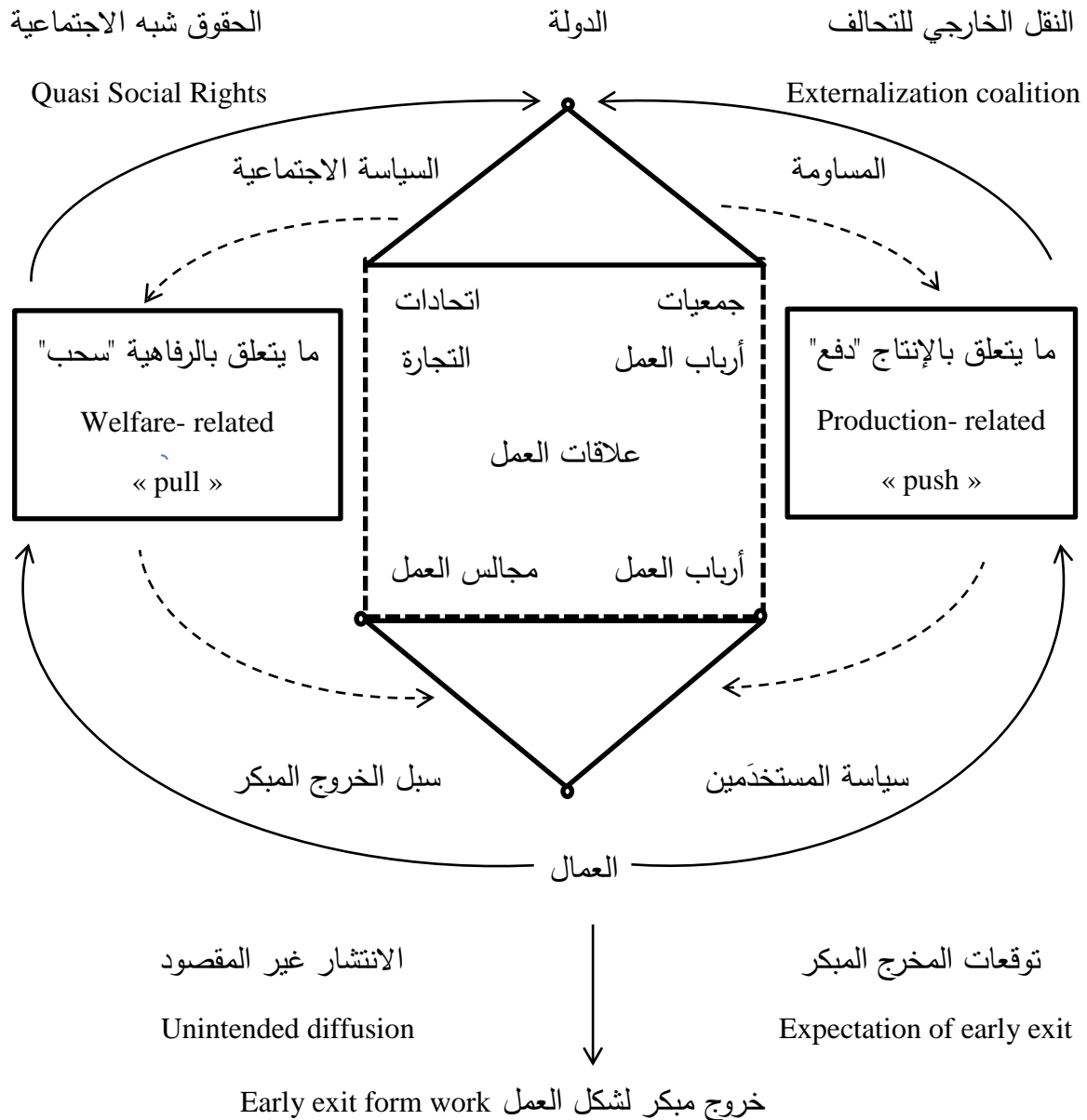
<sup>5</sup> Ibid.



إن نموذج تبعية المسار الحتمي The deterministic Path D. M. حسب J. Mahoney، 2000، يتمشى أكثر مع تفسير الحالات التي تتميز بالثبات الشديد، والتي تتماشى مع مسلمة الأحداث الاحتمالية Stochastic Events، وعملية الدعم الذاتي،<sup>1</sup> والتي سنقدم لها نقدا في المبحث الأخير من هذا الفصل بإذن الله عز وجل.

الشكل أدناه يبين تبعية المسار والتعميم النموذجي، وتحقق استمرارية خط السياسة العامة:

**الشكل 1: مثال عن تبعية المسار: الانكماش المبكر: Example Of Path dependence: early retirement**



**Source:** Ebbinghaus, "Can Path Dependence Explain Institutional Change?," 12.

**Reference:** Ibid.

<sup>1</sup> Bernhard Ebbinghaus, Can Path Dependence Explain Institutional Change, op. cit., p 11.

يشرح هذا الشكل مسار التبعية باعتماد مثال نموذج دولة الرفاهية لعقد السبعينيات، فالشكل المبكر للعمل أصبح ممارسة اجتماعية معمة بالنسبة لأرباب العمل بأن يغيروا أعمالهم، خاصة مع ازدياد البطالة في هذه الفترة (Esping- Andersen، 1996). إن السياسات العمومية المقدمة من طرف الدولة والشركاء الاجتماعيين في الحيز الوطني لمجابهة الانكماش، والتوسع في بعض البرامج، كان على أساس واسع كنتائج غير متوقعة.<sup>1</sup> وليس نتاجا لمسلك قصدي صريح explicit purpose مُفعل من طرف القوى العاملة.<sup>2</sup> بمعنى أن المسارات لا تتحكم فيها القوى السوسيو اجتماعية، وإنما عملية التعميم على عدة حقول اجتماعية، حتى تصل إلى "مرجعية عامة" (Jobert & Muller) أو بردايم سياساتي (Hall) تتحكم فيها عوامل مؤسسية، هي من خارج الفواعل، مرتبطة أساسا بأجهزة الدولة، والتاريخ.

بالعودة إلى مفهوم أو مقارنة الغلة المتزايدة عند Pierson التي تشير إلى الاعتبارات العقلانية التي تدفع عن طريق حسابات الربح أو الخسارة إلى الاحتفاظ بالمسار القديم، إن هذه المقاربة تفهم أيضا بأنها توصف عملية الدعم الذاتي، أو عملية التغذية العكسية الإيجابية، وتكلفة الخروج (costs of exit)، بمعنى أن اختيار مسلك مؤسسي مختلف قد يتسبب في تكاليف معتبرة، لهذا يتم الاحتفاظ بالمسار القديم.<sup>3</sup>

يذهب A. Kay، 2005، إلى أن مدخل الغلة المتزايدة في تحليل السياسات يعد مسألة جدالية، بحيث يعتقد أن هذا المدخل كاف لكنه غير ضروري لتفسير تبعية المسار، بحيث أن هناك عدة ميكانيزمات أخرى ليست من فئة الغلة المتزايدة والتي تشرح تبعية المسار وتطور السياسات العمومية، ويعطي مثالين لذلك من داخل الدائرة العقلانية، حسب تقديرنا:

أ- السياسات تتطلب استثمارا أو إنقاصا للاستثمار في البنية التحتية الإدارية، هذا ما يبذل قدرة الحكومة وطبيعة السياسات الممكنة في المستقبل.

ب- تعمد الحكومة في إطار التعاقدية إلى العمل بآلية المناولة أو التوكيل faire- faire، مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين واستبدال هذه الأشخاص يعد مكلفا، لهذا يتم الإبقاء على هذه

<sup>1</sup> النتائج غير المتوقعة أو غير المقصودة لا يقصد بها عوائد السياسة العامة Policy Outcomes، وإنما المعنى يتجه نحو أن القوى الاجتماعية (أرباب العمل ومنظماتهم، والنقابات العمالية) رغم اعتماد منظور حوكمي ليست حاسمة في تحصيل نتائج السياسات بالدفع نحو اتجاه محدد، وإنما طبيعة النتائج وتعميم المرجعية يخضع لعوامل مؤسسية وتاريخية، هي من خارج الفواعل.

<sup>2</sup> Ebbinghaus, "Can Path Dependence Explain Institutional Change?," 12.

<sup>3</sup> Margo van den Brink, and Sander Meijerink, "Implementing policy innovations Resource dependence, struggle for discursive hegemony and institutional inertia in the Dutch river policy domain," (the ERSA Congress, Amsterdam, August 23-27, 2005), 8.  
<https://core.ac.uk/download/pdf/7046551.pdf>

العقود، لنفاذي ما يسميه Kay بالارتفاع المستقبلي للتكاليف للسياسة العامة نتيجة التبديل high future switching costs، وفي هذا فقط يشتركان.<sup>1</sup>

إن تبعية المسار بالنسبة لـ Pierson، تعني تجذر العدة التنظيمية، وطرائق التدخل العمومي، وتشكيلات التبادل ما بين الفواعل، كل هذا يرسم مسارات حقيقية تحدد المسالك المستقبلية التي تتجهها السياسات العمومية. إن دراسته حول السياسات المحافظة وإصلاح دولة الرفاهية من طرف الحزبين المحافظين في بريطانيا والو.م.أ مع مستهل عقد الثمانينات كشفت عن تباعد واضح ما بين البرنامج الانتخابي المعلن حول تفكيك نموذج دولة الرفاهية من منطلقات نيولبرالية، وديمومة تجذر العدة التنظيمية *dispositif règlementaire*، والمؤسسات، والفواعل المنخرطة في صنع السياسة الاجتماعية في البلدين. فالإصلاحات التي تمت كان لها أثر أقل من المتوقع على نظم الضمان الاجتماعي، وهذا نظرا لعدة عوامل كابحة من نوع العطالة المؤسسية *Inertie inst.*، كالعلاقة الصراعية ما بين الكونغرس والرئيس، والدور المقاوم للإدارات المعنية، وضغوط النقابات...<sup>2</sup> وهو ما يعيد طرح إشكالية العلاقة ما بين الأفكار (التحليل الإدراكي)<sup>3</sup> والمؤسسات، وهل أن التحول البراديمي للسياسة العامة وحده يعد حاسما أمام القيود المؤسسية، لهذا تجنح النيومؤسسية التاريخية للاهتمام بالمحددات معا. كما أن المؤسسات التاريخية من خلال مدخل تبعية المسار تأخذ بالمعنى الزمني Timing، بوصف أن عملية اتخاذ القرار يجب أن توضع تحليلا في مدد زمنية طويلة، بحكم أن التاريخ له دوره "History Matters"، وليس كما تفعل نظريات اتخاذ القرار الأخرى التي لا تراعي المعنى الزمني، بحيث هي واقعة في قصور رؤية. لهذا تتشارك المقاربة الإدراكية مع المؤسساتية التاريخية النظرة التاريخية، باعتماد ما يسمى التحليل عبر السلاسل الزمنية، كما بينا.

بحسب Immergut و Anderson، فإن لحظة اتخاذ القرار ليس كما يعتقد أنصار المقاربات الكمية، أو نظرية اللعبة بأنها لقطة ثابتة (snapshot)، وإنما تحليل Pierson يدخلها في إطار "صور

<sup>1</sup> van den Brink and Meijerink, "Implementing policy innovations Resource dependence," 8-9.

<sup>2</sup> J. Weisbein, "Historicité, Plasticité et diversité des politiques publiques," (2003), 9.

<https://fr.linkedin.com/in/julien-weisbein-66892229>

<sup>3</sup> يمكن المزوجة ما بين التحليل الإدراكي والمؤسسي باستحضار على سبيل المثال دراسة B. Jobert، 1994، الموسومة بـ "الموجة النيولبرالية في أوروبا"، (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وإيطاليا)، والتي بينت طرق الاستجابة لهذه الموجة بطرق متباينة، وبدرجات متفاوتة، ففي بريطانيا ظل البردايم الكينزي بيدي مقاومة، ولم تنتصر فكرة المسؤولية الفردانية في مجال السياسة الاجتماعية، وكذلك في فرنسا كان التوتر قائما ما بين النخب القائدة (ذات الأصول الإدارية)، والتي تتخذ شكل الجماعات المعرفية (Hass، 1992) المتصارعة ما بين حد اليمين واليسار. أنظر:

- Weisbein, "Historicité, Plasticité et diversité," 11 .

متحركة"، وهو ما يعني وضع "السياسة عبر الزمن"، للوصول إلى بحث تاريخي أصلي (genuine h. r.). وهذا بفحص الآثار المتعاقبة، كالتوقيت النسبي لإدخال الديمقراطية، وظهور الخدمة العمومية، أو ظهور الانتشقات الحزبية (النظام الحزبي)<sup>1</sup>، إن اللحظة التكوينية لها دور حاسم على مسار التطور الذي يسلكه التشكيل المؤسسي، والسياسة العامة.

وفي هذا يتقاطع مع بعض السوسيوتاريخيين من أمثال P. Bourdieu، 1994، في تحليل الفعل العمومي من خلال فكرة مركزية، وهي أن السياسة العامة المعتمدة تكون محدودة بلحظة تشكل الحقل الاجتماعي ولحظة تسييسه، كما أن فهم السياسة الحالية يمر عبر فهم ودراسة لحظة تكوينها (La reconstruction de la genèse)<sup>2</sup>.

إن اعتماد المحدد الزمني، لا يعني فقط النظر إلى الماضي، حسب Th. Skocpol، 2002، وإنما النظر إلى العمليات عبر الزمن، ومن الأهمية بما كان توسيع المجال الزمني لفهم العديد من الظواهر ذات الأهمية القصوى، من فئة المستوى الكلي كالثورات، وبناء الدولة،<sup>3</sup> والدمقرطة، وبناء دولة الرفاهية...<sup>4</sup> إن المؤسسيين التاريخيين حسب تيدا سكوتشبول يدفعون إلى ما وراء هذه الاعتبارات العامة نحو تنظير مبدأ السببية بتطعيمه بالبعد التاريخي، فإثبات العلاقة السببية بين متغيرين (تابع ومستقل) متلازمين غير كاف، بل يجب إظهار سبب التلازم نفسه، هذا المسلك قد يسمح بإيجاد إسهام نوعي لدعم أو تحدي تلك الادعاءات المتعلقة بالسببية الاجتماعية (P. Hall، 2001).<sup>5</sup> فهل نحن أمام وضعية جديدة New positivism؟ هل هذه مزروجة ما بين التفسير والفهم؟

إن العدد القليل نسبياً لدراسة الحالات عند المؤسسية التاريخية، يسمح بنوع من الفحص المدقق أو المفصل للعمليات، والتي تسمح بتقييم الادعاءات حول آليات السببية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Immergut And Anderson, "Historical Institutionalism and West European Politics," 354.

<sup>2</sup> Weisbein, "Historicité, Plasticité et diversité," 2.

<sup>3</sup> كنا قد بينا أن الدولانيين لما وقفوا مع فكرة أن الدولة فاعل وحيد هو نابع أصلاً من موقف أكسيولوجي، يرمي إلى بناء دولة قوية وموضوعية، تقف أمام تغول القوى المجتمعية، والفساد (لهذا هم إصلاحيون)، وليس مرد ذلك عجز معرفي لديهم، فالحياة السياسية تتجاذبها قوى متعددة (طرح التعدديين)، فهم يدركون ذلك، وإنما هم لا يرغبون في ذلك، لأنه مع بداية القرن 20م كان هناك الكثير من العمل من أجل مأسسة الدولة (الو.م.أ)، لهذا يجب إعمال منظور تاريخاني لفهم التحيزات الإيستمية. إن المدرسة السلوكية تنقذ إلى المنظور التاريخاني وهو مكمّن قصورها.

<sup>4</sup> Paul Pierson And Theda Skocpol, "Historical Institutionalism In Contemporary Political Science," in *Political Science: State of the Discipline*, edited by Ira Katznelson and Helen Milner (New York: W.W. Norton, 2002), 397-398.

[http://www.laisumedu.org/DESIN\\_Ibarra/Usuarios/PiersonSkocpol.pdf](http://www.laisumedu.org/DESIN_Ibarra/Usuarios/PiersonSkocpol.pdf)

<sup>5</sup> Ibid., 399.

<sup>6</sup> Ibid.

المبحث الثالث:

مؤسسية الاختيار العقلاني

المطلب الأول: مؤسساتية الاختيار العقلاني والاقتصاد المؤسسي الجديد:

لم يول علم الاقتصاد النيوكلاسيكي أهمية تذكر للمؤسسات، فعدها غير مهمة ولا تؤثر لا من قريب ولا بعيد في اختيارات الأعوان الاقتصاديين ولا في تشكيلة الخيارات (choice- set)، بحيث افترض أن الفواعل الاقتصادية تحوز المعلومة الكافية، وكما أن تفضيلاتها ثابتة، هذا الافتراض الرئيسي للمدرسة النيوكلاسيكية تم تحديه من طرف Ronald Coase، 1960، في مقاله "مشكلة التكلفة الاجتماعية"<sup>1</sup>، والذي أعاد فيه الاعتبار للمؤسسات كصاحبة الدور التفسيري في مجال الاقتصاد، فاعتناؤه بمسألة تكلفة الصفقات أبان عن كشوفات جديدة، فهذه الأخيرة ترتبط بمشكلة الثقة، وتناظر المعلومة<sup>2</sup>، وأن تكاليف المعاملات تتعلق بعامل الثقة. لكنه في عالم يعد الحصول على المعلومة مكلف أو يرتب تكلفة، تظهر مختلف البيئات المؤسسية تعمل على تضمين الاختلافات حول مصداقية التعهدات، ومن ثم تكلفة الصفقات، كما يواصل في هذا الخط أليفر ويليامسون Williamson، 1975. ولأن تكلفة الصفقة تشكل جزءا من تكاليف الإنتاج والتبادل في الاقتصاد المعاصر، فالبدايل المتعلقة بالترتيبات المؤسسية تلعب دورا حاسما في إحداث واقع اقتصادي قد يشهد نموا، أو ركودا، أو تراجعاً حسب North، 1981.<sup>3</sup>

فالمؤسساتية الجديدة في علم الاقتصاد، كما هو الشأن في علم السياسة، رسخت دور المعايير الرسمية، والتي يجسدها فاعلو الطرف الثالث المنفذين (third- party enforcers)، والدولة، والمنشأة (firm). فالمشرع أو واضع القواعد Ruler والمقاول في مجالهما الخاص وحيز نفوذ كل منهما يضعان القيود النوعية التنظيمية الرسمية والتي تشكل هيكل الفرص.<sup>4</sup>

بالرجوع إلى طرح Coase، في عمله الكلاسيكي طبيعة المنشأة The Nature of the Firm، 1937، نجده يبين أسس القانون، والاقتصاد، ومقاربة المنظمات في علم الاقتصاد، بتوليف هذا الطرح مع عمله المتأخر الموسوم "مشكلة التكلفة الاجتماعية"، 1960، يتضح أهم المسارات البحثية في علم

<sup>1</sup> Ronald Coase, The problem of social cost, 1960.

<sup>2</sup> تناظر المعلومة Informational asymmetry هو المعطى الذي أغفله النيوكلاسيك، بل أن Walras رائد المدرسة الحديثة (مدرسة لوزان) يعتقد بحياسة الأعوان للمعلومة الكاملة لهذا كان والراس أحد أهم الاقتصاديين الذين أدخلوا النمذجة الرياضية في علم الاقتصاد في عشرينات القرن العشرين. لكن هذا الطرح جابهه هربرت سيمون بطرحه العقلانية المحدودة، التي تشكل حولها الاجماع. فعدم تناظر المعلومة هو أحد مظاهر فشل السوق market failures، يستدعي تدخل الدولة لتوفير المعلومة.

<sup>3</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 2.

<sup>4</sup> Ibid.

الاقتصاد المؤسسي، وستتشكل أجندة بحثية جديدة تؤمن بالتداخل المعرفي بين الحقول الاجتماعية، وتسعى إلى إعادة إحياء أو التأكيد على دراسة الدولة والمنظمة الاقتصادية (firm) كمؤسستين مفتاحيتين للفهم.<sup>1</sup>

في هذه الحقبة الزمنية التي يتم فيها التأكيد على دور الدولة والمنشأة في عالم الاقتصاد، نجد في أن علم السياسة بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، قد وقع تحت هيمنة الاتجاه السلوكي الذي أقصى بالكلية المؤسسات كعوامل تفسيرية، وأغرق في دراسات سلوك للفواعل غير الرسمية من منظور تفكيكي اختزالي، معتمدا على مسلمات ستصبح بمرور الوقت متداعية كمسلمة "الرجل العقلاني" Ommo Oeconomicus، والمنهجية الفردانية كنتاج للمدرسة النمساوية (كارل منجر)، وإمكانية القياس الكمي والتنبؤ، وهي مسلمات غالي فيها النيوكلاسيك.

يؤكد Coase، 1937، أن الشركة (Firm) تظهر كبنية حوكمة بديلة للسوق،<sup>2</sup> فهي توفر محيطا محددًا يكون فيه الميكانيزم السعري معوضا بالقوة والسلطة التي يتمتع بها المقاول. إن وجود المنشأة، هو ما فكر فيه كواز وأمعن النظر فيه، بحيث أدرك أن هناك تكاليف خاصة بصفقات السوق، وهي مرتبطة بأهلية المقاول الذي يستطيع أن يقتصد في التكاليف وأن يوقف التقلبات والارتبايات المكونة في السوق، والتي هي من طبيعة الأسواق.<sup>3</sup> إذن على خلاف مسلمات التيار الرئيسي النيوكلاسيكي (المتركز حول دراسة السوق)، فإن المؤسساتيين عموما (Old & New) يعتقدون أن المبادلات السوقية الطوعية ماهي إلا واحدة من المؤسسات، التي تحرك الموارد وتدفع بها نحو المجتمع.<sup>4</sup>

بالعودة إلى مسألة تقلبات السوق نجدها تتعلق بتكلفة قياس أداء الأعوان، وفرض التعهدات والالتزام بالاتفاقيات. إن هذه المشكلة (مشاكل الوكالة) تتجلى بشكل متقارب على مستوى المنشأة، فالمقاول يجد نفسه في موقع يستعمل فيه سلطته لتوجيه الموظفين والعمال، وفي تصور كواز فإن العقد الذي يربط العمال بالشركة له نفس طبيعة العقد الموجود ما بين المواطنين والدولة في فلسفة هوبز. فالعامل لقاء الحصول على مكافأة نظير عمله فإنه يلتزم ويقبل بالنظام Order الذي يضعه

<sup>1</sup> Ibid., 2.

<sup>2</sup> لهذا يظهر أيضا عمل كواز حول "طبيعة المنشأة"، 1937 كتصميم لبردايم جديد هو حوكمة الشركات Corporate Governance.

<sup>3</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 2.

<sup>4</sup> Stephen Cullenberg, "Old Institutionalism, New Marxism," (working paper, Department of Economics, University of California, no. 00-03, 1 Jan. 2000), 3.  
<http://economics.ucr.edu/papers/papers00/00-03.pdf>

رب العمل، مع وجود بعض الفوارق، بين نموذج هوبز وكواز. إن جوهر العقد في تصور كواز، هو أن العقد يضع حدوداً واضحة أمام قوة المفاوض، أو رب العمل، ضمن هذه الحدود يستطيع أرباب العمل أن يوجهوا مستخدميهم بالطريقة التي يوجهون فيها عوامل الإنتاج الأخرى.<sup>1</sup>

ينظر D. North إلى حقوق الملكية على أنها الحق في الاستحواذ والإقصاء،<sup>2</sup> لهذا فإن الدولة بفضل تدخلها المشروع وجهازها الردعي هي قادرة في أي وقت على حماية حقوق الملكية من أي نوع من المساس. ويؤكد North، 1981، على أن الابتكارات المؤسساتية تأتي من الحكام Rulers، لأن الراكب المجان Free Rider<sup>3</sup> يثبط ويحد من كفاءة المكونات، فالمجتمع لا يبادر في مثل هذه الحالات بالتغيير المؤسسي، لهذا وجب تدخل الدولة لضمان الابتكارات المؤسسية، عن طريق الضبط (Régulation)، لزيادة عوائد العملية الاقتصادية.<sup>4</sup> فبالنسبة لنورث فإن المهمة المركزية في تفسير النمو الاقتصادي تكمن في توصيف الوقائع والشروط الواجب توفرها لتحفيز النظام السياسي لوضع ترتيبات مؤسسية رسمية تدعم كفاءة وفعالية حقوق الملكية.<sup>5</sup>

إن حقيقة انحلال سلطة الدولة وفقدانها للتحكم في كافة الموارد داخل المجتمع، وظهور بعض صيغ التعددية السياسية (Pluralism)، هذا لا يرسخ أبداً حسب نورث ضعف الدولة، ولكننا أمام وضع جديد يعترف بوجود تجاذبات بين الدولة والمجتمع، هذا التوتر الموجود بين الحاكم (Ruler) والأجزاء (Constituents) يسمح بتطور مؤسسات قادرة على الحد من سلطة الدولة ذاتها، لأنه حسب المذهب الليبرالي، الدولة لها وظيفة أساسية هي حماية الملكية الفردية، وهذا هو هدف نورث كذلك، إن الحد من سلطة الدولة سيصب في اتجاه إعادة تضمين الموارد في مصلحة المنتجين (North, Weingast, 1989).<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 3.

<sup>2</sup> الملكية الفردية مرادفة للاحتكار وحرمان الغير من الشيء المملوك.

<sup>3</sup> الراكب المجان هو أحد الآثار الجانبية التي تتركها السوق إذ يستفيد بعض الأعوان من نشاطات نظرائهم بدون دفع أي تكلفة، هذا نجده في تقليد Pareto (مثالية باريتو)، كما نجده في فكر M. Olsen، لهذا يجب تدخل الدولة لمحاربة الركوب المجاني لتحقيق الإنصاف.

<sup>4</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 3.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Ibid.



المؤسساتية الجديدة المبكرة في علم الاقتصاد - فبلن نموذجاً:-

يرى العديد من الباحثين أن نهاية القرن التاسع عشر ميلادي وبداية القرن العشرين إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان بمثابة مناخ عام كرس نموذج الدولة الليبرالية، كما لم تكن من قبل (بولاني)، لهذا كان من الطبيعي أن يظهر اتجاه أعاد إحياء الطروحات الليبرالية الكلاسيكية بقوة، لهذا دفع Thorstein Veblen (1857-1929) في إطار نقدي إلى إعطاء تسمية جديدة لهذا الاتجاه يسمه بالاقتصاد النيوكلاسيكي،<sup>1</sup> واختيارنا فبلن كبداية رغم وجود بعض المؤسستيين من أتوا قبله، مرده أساساً إلى أن الحقبة التي كتب فيها، والتي كانت في العقد الأولين من القرن 20م، هي أشبه من حيث الموصفات ببداية الألفية الثالثة، من تجارة حرة وطابع ليبرالي في الدولة، لهذا يمكن أن نقارب الراهن على ضوء ما كتبه فبلن بشكل متقدم.

يعد فبلن أهم نقاد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في القرن العشرين، وهو في عمله هذا يكون سابقاً للنقد الماركسي والنقد الكينزي ومختلف عنهما أيضاً، إذ تكشف تحليلاته الأخطاء والتحيزات الأيدلوجية التي وقع فيها النيوكلاسيك، ويبين في الوقت نفسه آليات الاقتصاد في عصره. إن كتابات فبلن تقع في المنطقة المشتركة التي يشكلها تقاطع الحقول المعرفية الاجتماعية الثلاث: علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، فهو لم يتقيد بالحدود الضيقة والمصطنعة للعلوم الاجتماعية،<sup>2</sup> وهذا وحده يعد إنجازاً معرفياً، محاولاً الدفاع عن فكرة أن الظاهرة الاقتصادية متعددة الأبعاد ولها ارتباطات بالمجتمع ومؤسساته، كما أنها وليدة كيان سياسي معين.

فقد تجاوز مسلمة المنافسة الكاملة التي قال بها النيوكلاسيك، وعلى رأسهم Walras<sup>3</sup> والتي ترى أن العالم الاقتصادي يتكون من منتجين يتنافسون في سوق حر ومفتوح، وهو ما يكذبه الواقع حسب فبلن، إذ يمكن أن نرى بوضوح تعاضم المعاملات المالية والقائمين عليها من رجال أعمال وبنوك،

<sup>1</sup> أطلق فبلن تسمية النيوكلاسيك في مقال نشر له سنة 1900، بعنوان "الرؤى المسبقة لعلم الاقتصاد" The Preconceptions Of Economics Science. ويضم الاقتصاد النيوكلاسيكي عدداً من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها Karl Menger، وتضم بوم بافرك وفون فيسر، والمدرسة الفرنسية التي أسسها L. Walras ثم مدرسة لوزان السويسرية والمدرسة الإنجليزية التي أسسها W. S. Jevons وألفراد مارشال، والتي تركت أثرها على الباحثين الأمريكيين.

<sup>2</sup> منصور، الليبرالية الجديدة، ص ص 234-235.

<sup>3</sup> يرى بول سامويلسون أن المنافسة الحرة كنموذج لم يطبق قط، إذ أن الأشكال الاحتكارية هي صفة لصيقة بالرأسمالية.

وبداية ظهور الاحتكارات وقضائها على مبادئ السوق الحر، كما أن الدولة كمؤسسة أصبحت رهينة مصالح البرجوازية الربحية، واستخدامهم للدولة لتنفيذ أهداف إمبريالية خارج حدودها، هي بشكل أدق أهداف البرجوازية وليس بالضرورة أهداف الدولة القومية.<sup>1</sup>

وكان بذلك فبلن أسبق تاريخيا من تحليلات الماركسيين أمثال لهفلردنج في "رأس المال المالي"، 1910، وبوخارين في الإمبريالية والاقتصاد العالمي 1917، وكذا لينين حول الامبريالية الرأسمالية، 1917،<sup>2</sup> ومتأخرين أمثال ديفيد هارفي، 2005.

### المؤسسة والعادة:

يعد فبلن أب الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics،<sup>3</sup> وهو يختلف في أطره عن الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، من زاوية أنه ينظر إلى الواقعة الاقتصادية "Fait Economique" على أنها نتاج للمجتمع، وبالتالي فإن عالم الاقتصاد يرتبط بأوثق الصلات بالنسق السياسي والاجتماعي، وما يجري فيهما من حركات، فالمنظومة الاقتصادية تظهر كنسق مفتوح، فالنظرة إليها لا يجب أن تكون متخذة داخلها، بل يجب أن ترصد شبكة العلاقات مع المنظومة الاجتماعية ككل.

يركز فبلن في تحليلاته على مفهوم المؤسسة بحيث يعدها مجموعة من القيم والمعايير التي يتم إنتاجها واستدماجها من قبل الأفراد بفعل العادة، وهنا يختلف مع دوركايم في مصدر المؤسسة هل هم الأفراد أم المجتمع، ولكنهما يتفقان في كون المؤسسة تشكل دافعا وموجها لسلوك الأفراد، وبالتالي فإن اختيارات الأفراد ليست حرة وطوعية وإرادية بالكامل كما تفترضه الفردانية المنهجية وإنما هي مشروطة ومحدودة بالمؤسسات،<sup>4</sup> فاختيارات الأفراد لا تشكل متغيرا مستقلا تقام على أساسه نظرية

<sup>1</sup> منصور، اللبرالية الجديدة، ص ص 236-239.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> تركت كتابات فبلن أثرا بارزا في بداية القرن 20 م على العديد من الباحثين، فكان أوائل المؤسستين هم تلامذة فبلن نفسه أمثال: John Commons (1862 - 1945)، و Clarence Ayres (1892 - 1972)، و Wesley Mitchell (1874 - 1948). أنظر:

- منصور، اللبرالية الجديدة، ص 240.

<sup>4</sup> كأمثلة عن المؤسسات التي ركز عليها فبلن نجد: نظام الملكية الخاصة، نموذج رائد الأعمال، نموذج مقال الأعمال.

اقتصادية،<sup>1</sup> وإنما هذا الأساس يكمن في الأطر الاجتماعية والثقافية التي تفرض قيودا ومسارات على سلوكيات الأفراد سواء أكانوا مقاولين أو مستهلكين، أي السياق المؤسسي للفعل الفردي.<sup>2</sup>

ابتعد المؤسسون في تحليلاتهم عن السوق وآلياته كبقوة تركيز عند النيوكلاسيك، وانشغلوا أكثر بالنظم القانونية والسياسية التي يعمل الاقتصاد في إطارها، فالمجتمع وبما يتضمنه من أعراف وعادات وثقافة تعكسها وتجسدها القوانين هي المؤثر الأكبر في السلوك الاقتصادي، وليست آليات السوق أو اليد الخفية بتعبير آدم سميث.<sup>3</sup>

أولى فبلن وتلامذته عناية خاصة بالتاريخ لتفسير الظواهر الاقتصادية، وهذا بأخذ التاريخ الواسع للمجتمع ككل، على خلاف نظرائهم النيوكلاسيك، الذين غلبت عليهم النزعة اللاتاريخية، وقد تأثر المؤسسون بالمدرسة التاريخية الألمانية في علم الاقتصاد،<sup>4</sup> رغم حجم المخاطرة النظرية التي يتركها هذا الاقتراب، فإذا كانت ألمانيا تمتلك تاريخا متنوعا وديناميا مرتبط بتاريخ أوروبا نفسها فإن تطبيق هذا المنظور على الدولة الأمريكية التي تظهر كأنها بدون تاريخ، فهي لم تمر بمراحل تاريخية بل ولدت دفعة واحدة في الزمان والمكان، ولم تشهد تعقيدات طبقية "لموروثات اجتماعية" ضاربة في القدم، كما هو مشاهد في أوروبا. على الرغم من ذلك تبني الباحثون هذا النهج التاريخي في دراستهم للاقتصاد الأمريكي. موجهين بمبدأ ظهر من قبل لدى كل من ماركس وهيجل، وهو أن الظاهرة التي تتراءى بأنها لا تاريخية ولا تخضع لقوانين التطور، هي بالأساس نتاج التاريخ نفسه، فاللاتاريخية (لواقع معين) هي منتج تاريخي في المقام الأول، لأن أسبابا بعينها هي المؤدية لعزل ظاهرة ما عن التاريخ.<sup>5</sup>

أما الشق الآخر من منظور فبلن فيبدو في تركيزه على مفهوم "العادة" Habit بحيث يقوم الأفراد بتصرفاتهم بأسلوب اعتادوا عليه نتيجة التنشئة الاجتماعية، والتربية والثقافة والقيم المتبناة. وهناك علاقة جدلية بين المؤسسة والنظام الاجتماعي والعادة، فالنظام الاجتماعي هو مصدر السلوك الاعتيادي للفرد، في حين تسهم العادة في إعادة إنتاج المؤسسة وديمومتها لدى الأجيال الجديدة، والعادة عند فبلن تشمل عادات السلوك وأيضا العادات الفكرية Habits Of Thought، وهي الأطر

<sup>1</sup> منصور، الليبرالية الجديدة، ص 240.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 241.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> German Historical School.

<sup>5</sup> عالج رايت ميلز هذه النقطة في عمله: The Sociological Imagination، 1977.

الفكرية الجاهزة التي يفكر بها المجتمع، مثل عادات التفكير الديني، أو خطاب الحقوق الفردية والمساواة، أو التفكير في الاقتصاد بخلفية آليات السوق الحر،<sup>1</sup> أو أن الاقتصاد يسيره نوع مغامر ومبارد من المقاولين المهرة، في حين أن الاقتصاد تتحكم به عوامل اجتماعية وتاريخية موضوعية، ليس للأفراد يد فيها، هذه العادات الفكرية التي يظهر بعض منها على شكل ايدلوجيا وليس بالضرورة الواقع هو الذي يكرس التحيز للاقتصاد الفردي، ويظل يحتل أهمية وهمية بسبب استحكام العادة الفكرية لدى علماء الاقتصاد والسياسيين من خلال الخطاب السياسي.<sup>2</sup>

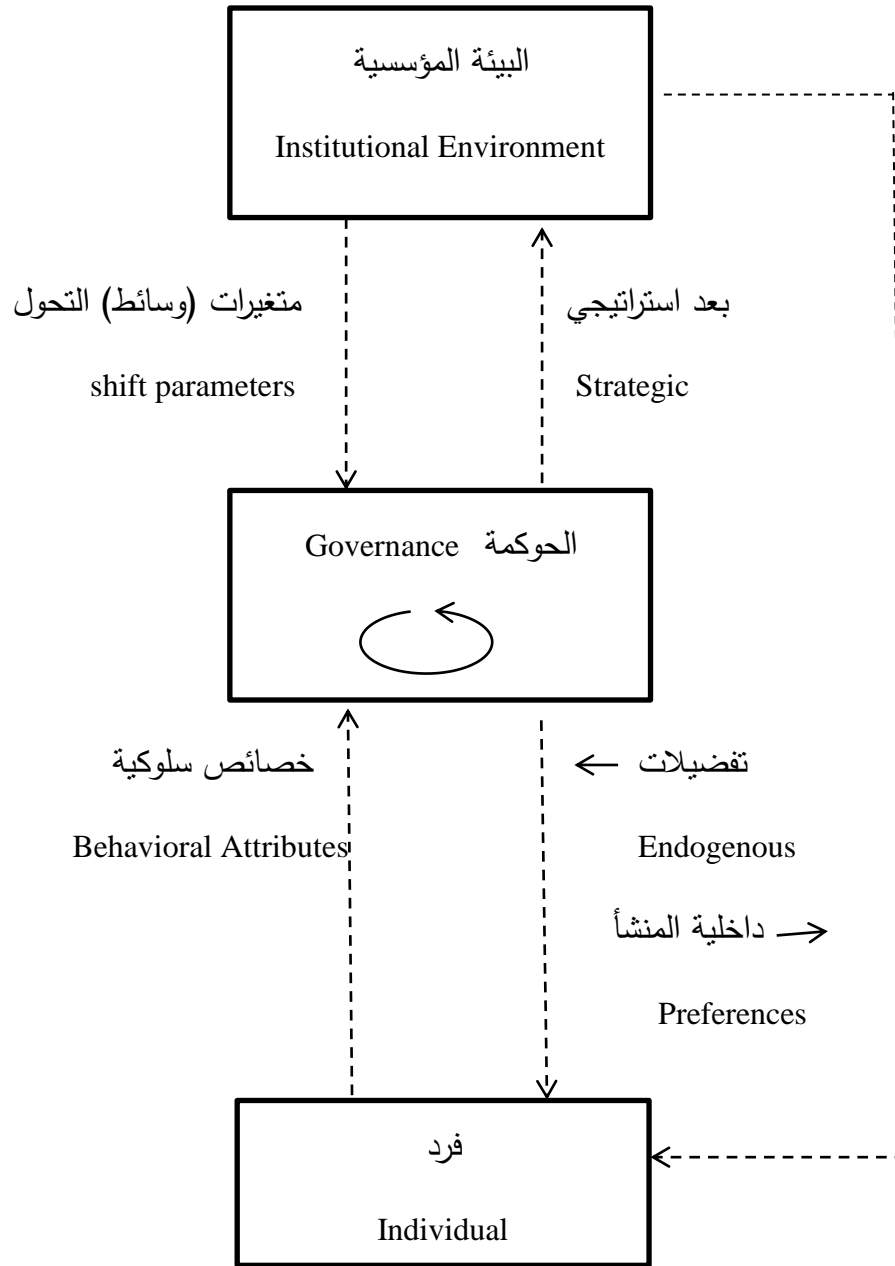
بهذا ينجح فبلن في تجاوز الثنائيات المتقابلة كالفعل الفردي والبنية الاجتماعية، أو الفرد والمجتمع بفضل صياغته لمفهوم توليفي بين هذه الثنائيات المعرفية هو المؤسسة والعادة. فالنظام الاجتماعي هو من صنع الأفراد لكن ليس من قبيل الأفعال الحرة الإرادية، بل هو نتاج العادات الممارسة بتلقائية، فالعادات ذاتها هي نتاج هذا النظام الاجتماعي، الذي يستوعب الأفراد، وقد أعاد اجترار أفكار فبلن بيار بورديو، إذ يعبر عن مفهوم العادة بالطبع الاجتماعي *Habitus*، ومفهوم المؤسسة في إطار الحقل الاجتماعي *Social Field*. وبهذا يكون فبلن قد حول الإجابة عن الإشكالية المستعصية في علم الاجتماع والتي مؤداها: كيف ينتج المجتمع عن الأفراد وأفعالهم الجزئية؟ وكيف يطبع المجتمع الأفعال الفردية ثم تشتغل هذه الأفعال على إيجاد المجتمع؟<sup>3</sup> انظر الشكل أدناه المفسر لعملية التفاعل ما بين الفرد والمجتمع.

<sup>1</sup> منصور، الليبرالية الجديدة، ص ص 241-244.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 244.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 244-245.

## الشكل 2: المؤسساتية التقليدية حسب Oliver Williamson



**Source:** John Groenewegen et al., "On integrating new and old institutionalism: Douglass North building bridges," *Journal of Economic Issues* 29, no. 2 (1995): 468.

<https://bit.ly/2OBRU3M>

**Reference:** Ibid.

إن الأسئلة الجوهرية في علم الاقتصاد المؤسسي تتمحور حول كيف تأتي المؤسسات إلى الوجود؟ يقارب إلى هذه التساؤلات بمنظورات مختلفة داخل مدارس المؤسساتية الاقتصادية التقليدية

والجديدة،<sup>1</sup> فهي تختلف من حيث تحديد طبيعة المشكلة (Explanandum)، وتحديد المتغيرات التفسيرية (Explanantia)، وكذا على مستوى مناهج جمع المعلومات، فالاختلافات يمكن التعبير عنها بواسطة الشكل أعلاه الذي يعرض لثلاث طبقات. فطبيعة المشكلات تظهر في هيكل الحوكمة، والمتغيرات التفسيرية تكمن في البيئة المؤسسية والأفراد، وعمر وديمومة البنية على من تشمل عليهم.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: المؤسسات كمحدد للتوازنات أو فشل النموذج السوقي التحليلي:

يعتقد كل من Hall & Taylor أنه من الملفت بالنسبة لحقل العلوم السياسية، أن النيومؤسسية العقلانية RCI تم تطويرها بالتزامن مع نمو المؤسساتية التاريخية، ولكن بمعزل نسبي عنها، إن التيار الثاني هذا في علم السياسة هو وليد دراسة السلوك البرلماني للكونغرس الأمريكي، فهو مستوحى من إنعام النظر في بعض المفارقات ذات المغزى. من قبيل أن تبدل الأغلبية الحزبية داخل الكونغرس من خلال التداول الحزبي لا يؤثر في خط القوانين المصادق عليها أو السياسات، وبالتالي توجد إمكانية ضعيفة بأن تلتف الأغلبية الجديدة من الحزب الجمهوري مثلا على القوانين التي صادقت عليها الأغلبية من الحزب الديمقراطي في العهدة السابقة.<sup>3</sup> إن هذه الملاحظات التي دونت في السبعينيات من طرف محلي الاختيار العقلاني،<sup>4</sup> هزت أركان مسلمات هذا التيار (نظرية الفعل العقلاني RAT

<sup>1</sup> يمثل المؤسساتية الاقتصادية التقليدية في علم الاقتصاد كل من فبلن وطلبته على غرار جون كومنز، أما المؤسساتية الاقتصادية الجديدة فيمثلها كل من رونالد كواز وأوليفر ويليامسون، ودوغلاس نورث.

<sup>2</sup> Groenewegen et al., "On integrating new and old institutionalism," 467-468.

<sup>3</sup> هناك أمثلة عديدة، فعلى سبيل المثال، في شهر جويلية من العام 2018، فشل الرئيس ترامب من الحزب الجمهوري في إلغاء سياسة التأمين الصحي التي أقرها سلفه أوباما الديمقراطي، والتي تسمى بـ Obama care، بحيث لم يلق المشروع القبول المبدئي حتى من نواب حزبه الجمهوري، مع العلم أن الأغلبية كانت جمهورية في الكونغرس. وهذا سببه الكبح المؤسسي (تبعية المسار)، الذي يقف أمام الأفكار الجديدة (المعلنة في الحملة الانتخابية).

<sup>4</sup> كنا قد أشرنا إلى تيار نظرية الفعل العقلاني Rational Action Theory كوريث للمدرسة السلوكية والذي يتقاسم معها أرضية المسلمات، هذا التيار يتزعمه William Ricker والذي يبدو متأثرا بالمدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد بخاصة طرح الرجل الاقتصادي ommo Oeconomicus، أنظر:

- Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 27.

أو نظرية الاختيار العقلاني (RCT)،<sup>1</sup> على أن المحللين سعوا إلى تفسير هذا التعارض،<sup>2</sup> وهو ما أفضى إلى صقل وتعديل بعض المسلمات.

على أنه لا يجب الخلط ما بين نظرية الفعل العقلاني (RAT) ومؤسساتية الاختيار العقلاني (RCI) التي لا تشكل أبداً فرعاً منها، إن هذا التيار المؤسسي يسعى إلى توجيه التحليل العقلاني ليأخذ في اعتباره دور المؤسسات حسب J. Kato، 1996.<sup>3</sup>

لهذا اتجهت الإجابات عن هذه المفارقات، نحو تبيين دور العوامل المؤسسية، فالأغلبية المستقرة تدين في استقرارها إلى القواعد الإجرائية، وإلى لجان الكونغرس التي تؤطر الاختيارات والمعلومات المقدمة للأعضاء، حسب K. A. Shepsle، 1986، 1989، فبعض هذه القواعد تسمح بالرقابة على الأجندة أو جدول الأعمال فتحد من مدى وتتابع الخيارات المطروحة أمام التصويت داخل المجلس. ويقسم بعض الباحثين نطاق سلطة الدولة Jurisdiction أو التشريع إلى قضايا مفتاحية Key Issues تغطيها لجان برلمانية تهيكل بشكل محدد، يسمح بخدمة المصالح الانتخابية للبرلمانيين.<sup>4</sup> يفهم من هذا أن المصالح يتم مأسستها، بمعنى أنها تمر عبر المؤسسات وما تعمله من تعديل وتحديد واشتراط، فهذه المصالح أو العقلانيات محدودة بالمؤسسات.

يعتقد كل من Balme & Branard، أن نظرية الاختيار العقلاني لم تعد مهيمنة اليوم في أمريكا الشمالية، فمعظم الأدبيات الحديثة تجنح نحو تجاوز هذه النظرية التي تغلب عليها الأهداف المنهجية،<sup>5</sup> مع ذلك فإننا نعتقد بأن ما خلفته هذه النظرية من إنتاجات نظرية لا يمكن التفريط فيه بسهولة، لهذا اتجهت مؤسساتية الاختيار العقلاني نحو صقل التحليل العقلاني بإدخال المؤسسات كعوامل تفسيرية، جنباً إلى جنب مع المحدد العقلاني (المصالح والتفضيلات)، وهو ما يبناه في الفصل الأول مع المدرسة الأمريكية، على أنه تقليد بحثي.

<sup>1</sup> تعتبر نظرية الفعل العقلاني Rational Action Th. ونظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Th. نظرية واحدة على اعتبار أن توظيف التسميتين يمشي في الإطار المتفق عليه بأن الفعل هو اختيار "action as choice"، والتحليل الاقتصادي للظواهر السياسية يستعمل التسميتين كمترادفين أنظر:

- Freymond, "La Question Des Institutions," 32.

<sup>2</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 11.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 32.

<sup>4</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 11.

<sup>5</sup> Balme Richard et Brouard Sylvain, "Les conséquences des choix politiques: choix rationnel et action publique," *Revue française de science politique* 55, n° 1 (février 2005): 33-34.

<https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-33.htm>

إن التدايل على أهمية المؤسسات بالنسبة لمنظري "الاختيار العمومي"، أتت من التوكيدات التي طرحتها أعمال Shepsle حول استقرار العملية التشريعية داخل الكونغرس الأمريكي، بحيث وضع يده على الأهمية التي تلعبها الترتيبات المؤسسية المكرسة لهذا الاستقرار، ومن هنا سعى إلى فهم السلوك من خلال إدماج العامل المؤسسي،<sup>1</sup> فحسب هذا الباحث فإن تقليد الاختيار العقلاني يتضمن منظورين تدرك من خلالهما المؤسسات:

1- المنظور الأول يرى بأن المؤسسات تشكل قيودا خارجية Exogenous Constraints تحدد شكل اللعبة، فالاقتصادي Douglass North، 1990،<sup>2</sup> يعرف المؤسسات: "بأنها قواعد اللعبة في مجتمع معين، أو بشكل رسمي أكثر،... القيود الموروثة إنسانيا، والتي تشكل أو تصيغ التفاعل الإنساني". [ the rules of the game in a society or, more formally,...the humanly devised constraints that shape human interaction].<sup>3</sup>

فالمؤسسة كمخطط Script تحد سلوك الفواعل، وتحتم عليهم دليل سلوك (أو استراتيجيات)، وكذا السلسلة أو المتتالية Séquence التي يختار منها الفاعلون. ويضيف Shepsle تقييمات الفواعل للعوائد الناتجة عن مزيج تفضيلات الفاعلين، فيتحول بذلك شكل اللعبة<sup>4</sup> أو الاستراتيجية. وهو ما يؤكد Weingast حينما يعتبر بأن المؤسسات تشكل عملية السياسة العامة، ويعطي مثلا بطبيعة مبدأ الفصل ما بين السلطات في النظام الرئاسي الأمريكي ودول أمريكا اللاتينية، ففي الو.م.أ يفرض نظام الضوابط والتوازنات checks and balances قواعد اللعبة، فرغم أن الرئيس يملك حق الاعتراض التوقيفي أو الفيتو التشريعي، فيستطيع أن يقف ضد سياسات تم اعتمادها من طرف الكونغرس إلا أنه لا يفعل ذلك لعلمه وتوقعه لاستراتيجيات الطرف الآخر، بمعنى قدرة الكونغرس من الناحية القانونية على الوقوف في وجه تفضيلات الرئيس،<sup>5</sup> لهذا عادة ما يشتغل الكونغرس بطريقة مستمرة ومستقرة في

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 33.

<sup>2</sup> حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993، نظير تطويره لفرع الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE).

<sup>3</sup> Kenneth Shepsle, "Rational Choice Institutionalism," in *the Oxford handbook of political institutions*, edited by W. Rhodes, Sarah Binder, and Bert A. Rockman, 1st ed. (New York: Oxford University Press, 2006), 24.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> حينما يرفض الرئيس الأمريكي قانونا (سياسة عامة) يرد إلى الغرفة التي أصدرته مع اعتماد قاعدة هي في صالح الرئيس، إذ سيتطلب مع إصرار الكونغرس على تمرير القانون أغلبية الثلثين، وهي أغلبية خاصة، ويبقى إجراء آخر أمام الكونغرس في حالة إصرار الرئيس على رفض هذا القانون مجددا بأن يلجأ الكونغرس إلى المحكمة الفدرالية، وهنا يدخل القضاة كلاعبيين سياسيين بمعنى طرف ثالث.



في إطار من التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.<sup>1</sup> فبالاعتماد على عمل A. Downs، 1957، الموسوم بنظرية اقتصادية للديمقراطية،<sup>2</sup> يذهب Shepsle، 1979، إلى توظيف مفهوم توازن Nash في إطار نظرية اللعبة، للوصول إلى نقطة وسطية مثالية ما بين الفواعل أو "اللاعبين"، ينعتها بالبنية - المستحثة للتوازن Structure - Induced equilibrium، للعبة المؤسسية.<sup>3</sup>

إن العديد من الدراسات ذات المنحى العقلاني بينت وجود بعض المفارقات، بشأن النتائج المحصل عليها، فلقد أظهرت بأن التفاعل المطور في ظل سياق يستجيب إلى نموذج مثالي للسوق لا يسمح بتحقيق فعل جماعي، حسب Moncur Olson،<sup>4</sup> 1965، أو ديمقراطية حسب K. Arrow، 1951، أو مشاركة انتخابية حسب Downs، أو حتى اتخاذ القرار (نظرية الشواش chaos theory)، كلها أثبتت غياب أو تدني أمثلية التوازنات المتأتمية من التفاعلات التلقائية. فالمؤسسة (تحفيز انتقائي، حقوق الملكية، إجراءات الانتخاب، الرقابة على جدول الأعمال) هي من تعاقب الركوب المجاني، The Free-riding، وتقصي وتحدد أثر تعاقب الأغلبية، كما تحدد هوامش المناورة بالنسبة لأولئك الذين يحوزون المبادرة، وتقوم بتحجيم ميدان التفضيلات بهيكل الاختيار في بعد واحد، وأخيرا الوصول إلى إكساب العملية القرارية الميزة الإجرائية، وانتقاء التوازن الملائم. إن هذا النوع من "التوازن المستحث بنويوا" بحسب تعبير Shepsle، 1986، يولي اهتمامه إلى المقاربة الخارجية Exogenous للمؤسسة، والمستعملة على نطاق واسع في السياسة المقارنة، وبهذا فإن المؤسسات تحدد قضايا التفاعلات والعكس بالعكس.<sup>5</sup>

2- المنظور الثاني الذي يعتبر أو يتعارض مع "الاختيار الداخلي للمؤسسات" ويفحص نشوء وديمومة المؤسسات، فالنشأة تعني أصول المؤسسة وتطورها، بمعنى متى تم استحداثها من طرف النخب السياسية، وما شكل العلاقة ما بين مختلف جماعات المصالح وهل يحكمها صراع أو تعاون؟

<sup>1</sup> Barry Weingast, "Rational Choice Institutionalism," in *Political Science State of the Discipline: Reconsidering Power, Choice, and the State*, edited by Ira Katznelson and Helen V. Milner (Norton, January 2002), 1-2.

<sup>2</sup> A. Downs, *An Economic Theory Of Democracy*.

<sup>3</sup> Shepsle, "Rational Choice Institutionalism," 25.

<sup>4</sup> طرح أولسن حول الركاب المجان، وتطويره لمسلمات الثلاث لمثالية باريتو، بحيث أنه أثبت بأن العقلانية السوقية تفشل في جلب العقلانية للفعل الجماعي (إخفاقات السوق مثلا بشأن توفير الخدمة العامة).

<sup>5</sup> Balme et Brouard, "Les conséquences des choix politiques," 30.

والسيرورة التاريخية... أما الديمومة أو القدرة على المقاومة Endurance تعني استمرار المؤسسات عبر الزمن، ولماذا تأخذ المؤسسة شكلاً أو أشكالاً محددة، ولماذا هي مدعومة sustained؟<sup>1</sup>

إن المنظور الأول الكلاسيكي يكمله هذا المنظور على اعتبار أن المؤسسات ليست متغيرات ثابتة، وإنما هي نتاج التفاعل حسب Shepsle، 1989، وهذا يقاس بنظرية اللعب التطورية، والتي تركز على تحليل الألعاب المكررة، عن طريق العلاقة المتعدية La Transitologie، أين تظهر الديمقراطية كنتاج موقفي للصراع، إذن المؤسسة تدرك كتوازن حركي، خاضع لعملية انتقاء وتنقل (Equilibrium Path)، وهو وليد استثمار أو سحب الاستثمار désinvestissement في المصالح بالنسبة للفاعلين، هذه الإشكالية هي مطبقة على المؤسسات السياسية، أو سوسيولوجيا الأعراف.<sup>2</sup>

ويعتقد Weingast أنه لما نحلل حدود معضلة السجين، فإن ذلك يستدعي جدوى المؤسسة، إن الحجة النمطية بأن مصفوفة السجينين قابلة لأن تكرر نفسها بنفس المنطق، ترد بالأساس إلى أن اللاعبين يسعون وراء مصالح أو مكاسب آنية تدفعهم للغش<sup>3</sup> players have a short run interests to cheat، ولكن لا تبني العلاقات على هذا النحو على المدى الطويل بمعنى أن تجنب "الانهيار الجماعي" يمر حتماً عبر التعاون،<sup>4</sup> وهو ما يعيد الاعتبار للشروط المؤسسية وتثمين دورها.<sup>5</sup>

إن محصلة التعاون تمثل الحالة المثلى Optimum من الكسب الذاتي أو الشخصي وهو أرقى وأكبر من الكسب الذاتي لو يشتغل الفاعل بطريقة منفردة في إطار تنافسي حسب Keohane،

<sup>1</sup> Weingast, "Rational Choice Institutionalism," 2.

<sup>2</sup> Balme et Brouard, "Les conséquences des choix politiques," 40.

<sup>3</sup> لاحظ أن نظرية اللعبة game theory، في بعض نماذجها المهمة، تم استساخها من لعبة القمار بوكر (poker).

<sup>4</sup> Weingast, "Rational Choice Institutionalism," 3.

<sup>5</sup> هذه الحجة تتشابه مع الحجة الرئيسية لمدرسة الليبرالية المؤسسية بشأن تبرير التعاون الدولي وضرورته، بحيث يضرب الليبراليون المؤسسيون مثلاً للسائق الذي فقد التحكم في سيارته عند مفترق الطرق، ففوق الحادث ليس مرهونا بقراره منفردا (طرح RAT)، وإنما يتوقف بصورة مباشرة على مدى تعاون بقية السائقين القريبين منه، فهنا المحصلة يقررها التفاعل الاستراتيجي ما بين الفواعل العقلانية، فالمحصلة إذن هي نتاج تداخل القرارات التي يتوصل إليها لاعبون مستقلون، ولا يستطيع لاعب واحد أن يملي النتيجة، لهذا فإن تكريس التعاون يعد أكثر من ضرورة، في حالات فوضوية النظام الدولي التي تتسبب في محصلات غير عقلانية من منطلقات عقلانية (الكسب الشخصي كأساس للحسابات ولكنه مفضى لمحصلات غير عقلانية)، لهذا يرد على الفوضوية بالمنظمات الدولية والأنظمة الدولية Krasner، 1983، Keohan, Nye، ... حسب تقديرنا. أنظر:

- جون بيليس، و ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 503-506.

1984.<sup>1</sup> إذن لتحقيق الأمثلية عبر التعاون البيئي، على المؤسسة أن تظهر لإسناد التعاون.<sup>2</sup> طبعا لا يخفى أن هذا مستشف من علم الاقتصاد الجزئي، لما يتحدث عن حالات فشل السوق Market Failures (كمعالجة التلوث، تقديم الخدمة العامة، التوزيع العادل للدخل، والاحتكار...)، والتي تتجاوز فكرة العمل الجماعي إلى تدخل الدولة.

فالمؤسسة هي شكل من الألعاب تضم مجموعة من القواعد التي توصف الاستراتيجيات المتاحة لكل لاعب، والميزات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات J. Sened، 1991.<sup>3</sup> هذه القواعد تم بناؤها إنسانيا لتقييد سلوك وتفاعل الأفراد حسب D. North، 1991.<sup>4</sup>

إن البديهية التي تتأسس عليها نظرية الفعل العقلاني والتي تعد "قانونا سلوكيا" هي أن الأفراد كائنات أنانية مزودة بمجموعة من التفضيلات والأذواق، تتصرف بطريقة نفعية بالكلية لتعظيم وإشباع هذه التفضيلات، باعتماد مستوى أعلى عادة من الحسابات، بأبعاد استراتيجية، إن ما يحد هذا التوجه وبالتالي ما يعدل هذه السلوكيات هو المؤسسة، التي تصقل وتحور في مواصفات الرجل الاقتصادي Homo Economicus بحسب Shepsle، 1989.<sup>5</sup>

فالمؤسسات تعمل بوصفها "إسمنت اجتماعي" لأنها تتضمن حولا تفاوضية تتعلق بمشكلات التعاون ما بين اللاعبين المناسبين، فالمؤسسات، بوصفها قواعد، تطلع اللاعب على السلوكيات المتوقعة لغيره، وكيف سيتصرف، وعلى هذا الأساس تنشأ التوازنات، لأن المؤسسة تسمح بمجموعة من البدائل مطروحة أمام هؤلاء اللاعبين،<sup>6</sup> وحريرتهم مشروطة بهذه البدائل.<sup>7</sup> وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن المؤسسة بفعالها هذا تقلص من هامش الارتياح لما تحد من حرية اللاعبين، بإيجاد مسالك سلوكية مرتبطة بالخيارات المؤسسية، بحسب North، 1991، والتي تحقق عوائد التوازن

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 508-509.

<sup>2</sup> Weingast, "Rational Choice Institutionalism," 3.

<sup>3</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 33.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Ibid., 34.

<sup>7</sup> يمكن تشبيه ذلك بشخص يدخل متجرا يريد شراء طاقم خزفي، فصاحب المحل يخيره من بين عشرات الطواقم المعروضة، لكنه لا يسمح له بأن يولف ما بين أجزاء أكثر من طاقم، كون أن ذوق المشتري يميل إلى ذلك، فإما أن يأخذ الطاقم كاملا أو أنه لا يفعل، إن هذه القاعدة الموضوعية من طرف البائع هي لتحقيق الانسجام وبالتالي التوازن ما بين متطلبات كل مشتري.

(equilibrium outcomes).<sup>1</sup> وعليه فإن ترك الأفراد يباشرون مصالحهم الذاتية باستبعاد المؤسسات وأدوارها الضبطية سيحيلنا لا محالة إلى حالة من العشوائية والفوضى، بحيث أن الضبط الذاتي والضبط البيئي (تتاظر القوة) وحده لا يكفي، بل أن التوازن يستدعي ضبطاً من خارج الفواعل، إنها القواعد المؤسساتية، التي تحقق المصالح الجماعية إلى الحد الممكن من الأمثلية optimum.

لهذا فإن تيار مؤسساتية الاختيار العقلاني يتحدى مسلمة العقلانية الكاملة للفاعل كمنطلق رئيس للاقتصاد النيوكلاسيكي، ناهيك عن عقلانية الاختيار نفسه، فهذا التيار (RCI) يشرح محدودية كمال هذه العقلانية، بالتأكيد على الحدود التي تفرضها المؤسسات، وهو استكمال لخطوط النقد العديدة التي هاجمت طرح العقلانية الكاملة للاعبين.<sup>2</sup> لاسيما من طرف الاقتصاد المؤسسي الجديد NIE، عند كل من R. Coase، 1937، و O. Williamson، 1975، North، 1990... والذي ينظر إلى أن الفواعل تتصرف بحرية ولكنها مقيدة في ذات الوقت بالقواعد، (the actors act are free, but are constrained by the rules)،<sup>3</sup> فما دامت المؤسسات تشكل قواعد اللعبة لمجتمع معين، فإنها حسب North توظف التفاعل الإنساني، كما ترسم الحوافز المتعلقة بالتبادل الإنساني، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية، أو اقتصادية، هذه المؤسسات تتخذ أشكالاً رسمية كالدساتير، القوانين، حقوق الملكية، كما تتخذ أشكالاً غير رسمية كالجزاءات، الطابو، الأعراف، العادات والتقاليد... حسب North، 1991.<sup>4</sup>

يهتم علم الاقتصاد بفكرة الأداء الاقتصادي، والتي ترتبط بعدة مفاهيم وحالات: كالنمو، الركود، الأزمة الاقتصادية... وتظهر المؤسسات بتصور North كعوامل تفسيرية لمستوى الأداء، عرقلة أو دعماً أو تقييداً، فتظهر النيومؤسساتية الاقتصادية NIE كاتجاه منافس للخط النيوكلاسيكي، المتماهي

<sup>1</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 34.

<sup>2</sup> تناولنا في المبحث الأخير من الفصل الأول - المدرسة الأمريكية - فكرة العقلانية وانتقاداتها بخاصة مع سيمون ودال ولندبلوم، كما يمكن النظر إلى منطق المواءمة logic of appropriateness عند March & Olsen، 1989، كعقلانية محدودة بالإطار المؤسسي، إضافة إلى الحد التاريخي للعقلانية بتبعية المسار path dependence حسب المؤسساتية التاريخية، إلى حد الآن. فالانتقاد الأول كان يتعلق بمعنى نقص المعلومة وهو كما يبدو انتقاد من داخل دائرة العقلانية ذاتها، أما الشق الثاني من النقد فيتناول بالمعنى المؤسسي.

<sup>3</sup> Andrei - Cristian Balasan, and Andreea Maha, "Rational Choice Institutionalism And The European Neighbourhood Policy," (CES working papers, no. 3, 2013), 323-324.

<http://web.b.ebscohost.com/abstract?direct=true&profile>

<sup>4</sup> Claude Didry et Caroline Vincensini, "Au-Delà De La Dichotomie Marché-Société: L'institutionnalisme De Douglass C. North," (colloque International sur Droit Et Régulations Des Activités Economiques colloque, 2008), 16.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00326116/document>

مع ميكانيزمات السوق، التي يصفها بالطبيعية والتلقائية، فالاقتصاد المؤسساتي الجديد ينظر إلى المؤسسات بوصفها عوامل تفسيرية لسلوك الفواعل الاقتصادية، ذات صفة خارجية، بمعنى عوامل خارج السوق، تأتي من الفضاء الاجتماعي، وهو ما يسمح بإدخال متغيرات تفسيرية غير سوقية (non- marchandes) في فهم السلوكيات الاقتصادية.<sup>1</sup>

فبالرجوع إلى الخط التحليلي النيوكلاسيكي نجد مجموعة من الافتراضات والتي لا تصمد أمام النقد المؤسسي:

- 1- تحييد المؤسسات بمختلف مستوياتها (ارجع إلى شكل Williamson أذناه)، والنظر إليها على أنها عوامل خارج الحيز الذي تتم فيه الصفقات، وبالتالي يجب استبعادها من التحليل.
- 2- النيوكلاسيك يسلّمون بأن الأعوان يملكون المعلومة الكاملة، وبشكل متناظر Inf. Asymmetry، وبالتالي فإن تكلفة المعلومة تؤول إلى الصفر، أو هي معدومة بالنظر إلى كافة الأعوان المتنافسين.
- 3- افتراض أن كل الفاعلين في السوق هم عقلانيون، يتصرفون بالرشد الكافي، يباشرون مصالحهم الذاتية.

لقد أعيد النظر في هذه المسلمات من طرف المؤسساتيين على النحو التالي:

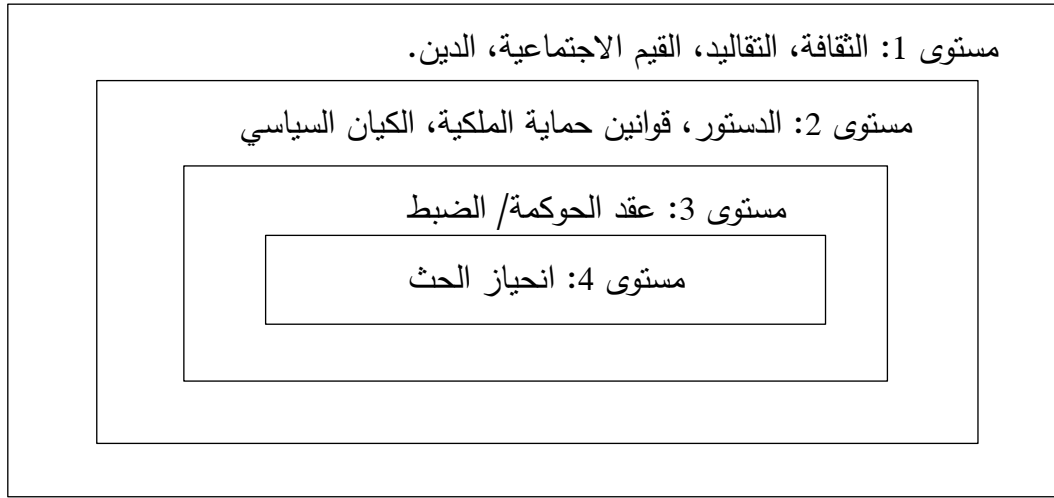
- 1- أدمجت المؤسسات في التحليل على أنها متغيرات تفسيرية داخلية (Endogenous Variables) في السياسات الاقتصادية، (أنظر الشكل أذناه).
- 2- اللاعبون في السوق يتميزون بعقلانية محدودة، لأنهم لا يملكون المعلومة الكاملة بسبب ارتياب المحيط، وتكلفة المعلومة.<sup>2</sup>
- 3- تكلفة الصفقات وكذا تكلفة المعلومة تخضع للمميزات المؤسسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Manish Kumar, "Institutional and Regulatory Economics of Public Private Partnerships in Infrastructure," (PhD diss., The George Washington University: The Faculty of Columbian College of Arts and Sciences, 2009), 56.

<sup>3</sup> Ibid.

الشكل 3: المستويات الأربعة للمؤسسة حسب أليفر ويليامسون - إعداد M. Kumar، 2009:



**Source:** Manish Kumar, "Institutional and Regulatory Economics of Public Private Partnerships in Infrastructure," (PhD diss., The George Washington University: The Faculty of Columbian College of Arts and Sciences, 2009), 50.

**Reference:** Ibid.

إن تحليل ويليامسون، 2000، يساعد على التمييز ما بين مختلف الطبقات المؤسسية، والتي تتوجه إليها السياسة العامة، فبالنسبة للمستوى 1 فإنه يأخذ وقتاً طويلاً ليتغير قد يزيد عن 100 سنة، وهو غير وثيق الصلة بأغلب قضايا السياسات العمومية. إن التغيرات التي تلحق هذا المستوى تتطلب وقتاً معتبراً لتحدث أثرها، كما أن عمر الإنسان غير كاف للإحاطة بها. أما المستوى الثاني فهو وثيق الصلة بالسياسة العامة، ولكنه يتطلب رؤية ذات مجال زمني أرحب، والتغير على هذا المستوى يمكن أن يشهده الفرد (جيل محدد)، فهو يتطلب الوقت والتأييد. أما المستوى الثالث والرابع فهما ذوا صلة وثيقة بالسياسة العامة، لأن التغيرات التي تنشأ عن هذين المستويين يمكن أن تتم بأسرع وقت ممكن.<sup>1</sup>

إن هذا الإطار التحليلي يأخذ في الحسبان عامل الزمن، والذي لطالما أهملته المدرسة النيوكلاسيكية، فنجد A. Greif، 2006، يسم المؤسسات "بمحركات التاريخ" (Engine of History)، ويجادل بأن الوضع الحالي لمؤسسة ما<sup>2</sup> هو محصلة لتطور تاريخي، والذي يؤثر في اتجاهاتها المستقبلية.<sup>3</sup> لذا يعتقد North، 1996، أن التحليل النيوكلاسيكي لتطور الاقتصاديات تشوبه عوارض القصور، إذ يتجاهل بنية الحافز Incentive Structure، الذي تشتمل عليه المؤسسات، والذي يدفع

<sup>1</sup> Ibid., 50-51.

<sup>2</sup> يعرف Greif المؤسسات بأنها نسق من القواعد، والاعتقادات، والمعايير، والمنظمات، والتي تمارس مجتمعة ضبطاً للسلوك. أنظر:

- Kumar, "Institutional and Regulatory Economics of Public Private Partnerships," 51.

<sup>3</sup> Ibid.

إلى الاستثمار في دروب محددة كالـتكنولوجيا ورأس المال البشري، فالمؤسسات تشكل بنية الحافز للمجتمع. لهذا يقترح North إعادة النظر في افتراض العقلانية (الكاملة) ويدعو إلى إضافة البعد الزمني لفهم كيف تتطور المؤسسات ويتطور الاقتصاد، كما أن التفاعل ما بين المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى التطوير المؤسسي لاقتصاد معين، والتغيرات هي نتاج مسار التعلم (Learning process)، فالأفراد يطورون من النماذج الذهنية التي يدرك بها المحيط، والتي تتغير بفعل الخبرة والتجربة، وبفعل الموروث الثقافي الذي يُوَطر هذه النماذج الذهنية.<sup>1</sup> إذن فالمجتمع هو الذي يسمح بنوع معين أو تشكيلة محددة من النماذج تكون متساوقة مع طبيعته.

وهو ما دفع C. Sabel، 2007، إلى الاعتقاد بأن K. Polanyi، 1944، أعاد ترتيب الأشياء عندما عكس اتجاه التضمين Embeddedness، فعوض اعتبار أن الاقتصاد مضمن في العلاقات الاجتماعية، وجب التأكيد على أن العلاقات الاجتماعية هي المضمنة في النسق الاقتصادي.<sup>2</sup> فالسوق ذاتي التنظيم ما كان ليكون حسب Polanyi، 1944، لولا عملية الإسناد المؤسسي لتطوره التاريخي، بخاصة من طرف مؤسسة الدولة، فعقلانية السوق التي تحكمها "اليد الخفية" يجب أن تسندها وترافقها "اليد الجلية" التي هي مؤسسة الدولة، بأفعالها القصدية والمعارية، إضافة إلى عدم إهمال البعد العقلاني، لأن المؤسساتية الاقتصادية الجديدة لم تأت لنفي هذا البعد بالمرّة بل لوضعه في سياق معين، هو السياق المؤسسي.

إذن هناك رجوع إلى الإجابة عن الإشكالية التقليدية في علم السياسة، وهي هل للسياسة دور؟ (Does politics matter?)، بمعنى هل الاختلافات الأيديولوجية ما بين الأحزاب (اليسار واليمين)، تدفع بالحكومات اليمينية واليسارية إلى قيادة السياسات وتوجيهها بطرق مختلفة؟ هل التموّج الأيديولوجي يمحي مع الممارسة العملية للسلطة؟ هل السياق الاقتصادي والمؤسسي يعد أكثر أهمية من أيديولوجية الحكومة؟ وكذلك التساؤل بشأن التمثيل السياسي Electoral Politics وأثره على السياسة العامة. والإجابة عن هذه التساؤلات تسمح بالوقوف على المواصفات النوعية للديمقراطية كما هي موجودة في أرض الواقع، ومنه يمكن مشكلة طبيعة تنوع الخيارات السياسية، إذا كان الحد الأيديولوجي يتلاشى مع حقل السياسات وتطبيقاته الواقعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 42-43.

<sup>2</sup> Didry et Vincensini, "Au-Delà De La Dichotomie Marché-Société," 5.

<sup>3</sup> Balme et Brouard, "Les conséquences des choix politiques," 40.

المبحث الرابع:

النومؤسسية الاجتماعية



**المطلب الأول: دور المؤسسات التكوينية لهويات الفاعلين:**

إن ظهور النيومؤسسية وتطورها في حقل علم السياسة تزامن معه تطور النيومؤسسية في علم الاجتماع، ونتيجة الفيض الكبير من النقاشات الجارية في هذا الحقل والتي أسفرت عن تطوير مجموعة من النظريات شكلت هذه الكشوفات أهمية متنامية لعلماء السياسة،<sup>1</sup> إن تيار النيومؤسسية الاجتماعية أو التنظيمية كان نتاجا إذن لفرع سوسيولوجيا المنظمات سليل بحوث Olsen, March و Simon. إن ممثلي هذا التيار على عكس النيومؤسسية التاريخية والنيومؤسسية العقلانية ليسوا علماء سياسة، بحسب Hall, Taylor، 1996.<sup>2</sup>

إذن يظهر أن حقل علم السياسة أكثر استفادة من نتائج الحقل المعرفية الاجتماعية، وفي ذات الوقت قد يتحول إلى ضحية محتملة نتيجة فشل المنظورات المستأنسة القادمة من حقول أخرى، كما يرى Ordeshook، 1990.<sup>3</sup> رغم أن مبحث المؤسسات موجود تقليديا في الدراسات السياسية، بحيث شكل بؤرة التركيز الوحيدة لدى المدرسة التقليدية غداة تطور علم السياسة في مرحلته الأولى.

إن إعادة الالتفات إلى المؤسسات ودورها التفسيري في علم الاجتماع، كما يرى V. Nee، 2002، سيمر عبر علماء الاقتصاد المؤسسيين كذلك من أمثال North، 1990،<sup>4</sup> فالمواضيع التي يدور حولها النقاش في علم الاجتماع استدعت اهتمام علماء الاقتصاد، بحيث كان لها تأثير بين على توجهاتهم التحليلية، وهو ما قاد السوسيولوجيين من جديد إلى تفحص المسالك التنظيمية داخل المنظمات بهذا المنظار الأصيل في حقلهم، فمنذ تأسيس علم الاجتماع دأب الباحثون في هذا الحقل على دراسة المؤسسات الاجتماعية، وإجراء التحليل المقارنة لمسألة التغيير المؤسسي،<sup>5</sup> وفي هذا يمكن الرجوع إلى تعريف دوركايم لعلم الاجتماع بوصفه: "علم المؤسسات من حيث نشأتها واشتغالها".<sup>6</sup>

« la sociologie est La science des institutions, de leur genèse et de leur fonctionnement ».<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 13.

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 37.

<sup>3</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 1.

<sup>4</sup> إن الأعمال المبكرة التي أسست للنيومؤسسية الاجتماعية ترد إلى كل من Meyer & Rowan، 1977، والباحثين

DiMaggio & Powell، 1983، بخاصة ما يتعلق بالحقل التنظيمي وأثره على التصميم المؤسسي للمنظمات:

- Myeonghwan, "An Institutional Analysis of Differences," 1.

<sup>5</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 1.

<sup>6</sup> Durkheim, 1895, cité par Ansart, 1999. Voir:

- Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 4.

إن عودة الاهتمام بالمؤسسات يقع تحت تأثير حركة "عودة المجتمع في التحليل"، حسب تعبير R. Alford و R. Friedland،<sup>1</sup> 1991، من خلال تلك النظريات السوسيولوجية ذات البعد الظاهري (Phénoménologiques) كالتفاعلية الرمزية، الإثنوميثودولوجيا (Ethnométhodologie)، والظاهرية الاجتماعية)، وعموما ذات المنحنى البنائي (Giddens, Bourdieu...)، إن تغييب المجتمع في التحليل التنظيمي تم لصالح نموذج الفاعل العقلاني ضمن خط نظرية الفعل العقلاني (RAT). هذا النموذج الذي غيب أيضا الدولة كفاعل،<sup>2</sup> لكن الأمر لم يطل، بحيث أن النيومؤسسية كانت هي الدرب الذي عاد من خلاله المجتمع تحليليا، مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين،<sup>3</sup> عند كثير من الباحثين،<sup>4</sup> والتي تسمح بتحليل المنظمات وبنائها بوضعها في سياق عام لحقلها التنظيمي.<sup>5</sup>

إن النيومؤسسية الاجتماعية التي ظهرت مع بداية الثمانينات تقدم نفسها كتيار متجاوز للمؤسسية التقليدية (دوركايم، بارسونز،<sup>6</sup> سالزنيك)، مؤكدة على الطابع المعياري للمؤسسة Normativité، وتسترشد ببنائية Berger & Luckman، 1966، حول بناء المؤسسات، فهوية فاعل معين ترد بالأساس إلى تمثلات بيئته (الإنسان ابن بيئته). كما أن التحاليل تتبع أيضا توصيات Max Weber حول أن فهم الشروط الموضوعية يرافقه تفسير هذه الشروط من طرف الفاعل لفهم الفعل.<sup>7</sup> فيذهب فيبر في كتابه الاقتصاد والمجتمع إلى إعطاء إطار تحليلي سيتم توظيفه في التحليلات المقارنة التاريخية للقانون، وعلم المنظمات، والاقتصاد، فكان فيبر سابقا لطرح مقارنة العقلانية المحدودة بالسياق (The context-bound Rationality Appr.)، فهو يؤكد على أن العقلانية والخيارات والتفضيلات يجب أن تفهم من خلال سياق الإطار المؤسسي للمجتمع، وحقبه التاريخية (Historical epoch)، وفي نظره فإن الإطار المؤسسي لمجتمع ما يضم العادات، والتقاليد، والاتفاقات، والقيم الاجتماعية، والمعتقد الديني، والمعتقد الثقافي، والعائلة Household، والقربا

<sup>1</sup> لقد استلغا نفس التركيبة اللغوية التي وظفتها Skocpol، بحيث جاء مقالها يحمل فكرة استحضار المجتمع تحليليا: « Bringing society back in; symbol, practices and institutional contradictions », 1991.

<sup>2</sup> Freymond, "La Question Des Institutions," 37-38.

<sup>3</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 13.

<sup>4</sup> La société selon Friedland et Alford est un: « système inter- institutionnel potentiellement contradictoire.». voir :

- Freymond, "La Question Des Institutions," 38.

<sup>5</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 12.

<sup>6</sup> بالرغم من أن R. Merton و T. Parsons يعتقدان أن المؤسسات هي صميم الدراسات السوسيولوجية إلا أنهما لم يفردا لها نظرية خاصة. أنظر:

- Nee, "sources of the new institutionalism," 4.

<sup>7</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 6-7.

Kinship، والحدود الإثنية، والمنظمات، والجماعات،<sup>1</sup> والطبقة، والمكانة، والأسواق، والقوانين، والدولة.<sup>2</sup>

أدت كتابات المؤسسيين، وقبلهم دوركايم، إلى إعادة النظر في مصداقية التحليلات التي تتخذ من الفردانية المنهجية منطلقاً لها،<sup>3</sup> فالدراسات ذات الصبغة الكليانية Macroscopic S. نأت بنفسها عن النظرة الذرية بتمركزها حول الفرد (وحدة تحليل ومستوى تحليل في آن واحد)، فاشتراط السلوك الفردي والجماعي بالقيم، والمعايير، والتقاليد، والمعتقدات الثقافية Cultural beliefs، والأساطير... كل هذا يصب في خانة بؤرة تركيز النيومؤسسية السوسولوجية، بحيث تقدم لنا تفسيرات كلية للظاهرة الاجتماعية.<sup>4</sup>

إذن السلوك الفردي يتضمن عقلانية محدودة بالمؤسسات (rational action bounded by institutions)، لهذا فإن R. Boudon، 1987، يرى بأنه على خلاف أنصار الفردانية المنهجية الذين يفترضون الرشد في الفرد، وأن أفعاله تؤطرها العقلانية، فإنه يرى من الأنسب اعتبار هذه العقلانية محدودة بالسياق، لأن العقلانية قد تتخذ أشكالاً مختلفة فتؤدي وظائف محددة بحسب السياق. إن سلوك الفاعل الاجتماعي هو دائماً قابل للفهم understandable، لأنه يطلعنا على ملابس وضع هذا الفاعل.<sup>5</sup>

ويقدم النيومؤسسيون الاجتماعيون التعريف الأوسع للمؤسسة، من بين التيارات النيومؤسسية الثلاث السالفة، وهذا لأنهم يأخذون في الاعتبار البعد الفكري Idéelle والمادي Matérielle للمؤسسة، فحسب Alford & Friedland، 1991، تظهر المؤسسات: "كأنساق من الإشارات والرموز، العقلانية، عبر العقلانية. فالمؤسسات تعد أنماطاً ما فوق تنظيمية للنشاط الإنساني، والتي بواسطتها ينتج الأفراد والمنظمات ويعيدوا إنتاج عيشتهم المادي، وينظمون وقتهم وفضاءهم".<sup>6</sup> داخل المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجماعة هي وحدة طبيعية تتأسس على روابط أصلية طبيعية كالقراية، اللغة، والدين، العرق، الجوار... على عكس المجموعة الاجتماعية أو المجتمع Gesellschaft والتي يكون فيها تضامن عضوي، وليس ميكانيكي بحسب تعبير Tonnies ودوركايم.

<sup>2</sup> Nee، "sources of the new institutionalism," 6.

<sup>3</sup> مفهوم الفردانية المنهجية methodological individualism تم سكه من طرف المدرسة النمساوية النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد (كارل منجر وفون فيسر)، ونواته الصلبة هي مسلمة الرجل الاقتصادي homo oeconomicus كطرح عقلاني في تفسير السلوك الفردي. ليتم بعدها تبنيه في العلوم الاجتماعية في مرحلة محددة من تطورها.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid., 4.

<sup>6</sup> Freymond، "La Question Des Institutions," 38.

إن البعد الرمزي يحظى بصبغة مركزية عند النيومؤسسية الاجتماعية أو التنظيمية، فالمؤسسات تحدد هوية الفاعل بعملية بنائية، ناهيك عن استراتيجياته وتفضيلاته، فيذهب كل من DiMaggio & Powell، 1997، بالاستعانة بالتقليد الفنونولوجي إلى عد المؤسسات كتتميمات مشتركة، بمعنى فئات من التفكير قبل كل شيء فردية وشخصية، التي تصير بعدها جماعية وموضوعية بفعل المؤسسة. فالمأسسة institutionnalisation على ضوء هذا تبدو عملية إدراكية وسياسية بالأساس حسب Alford & Friedland. بحيث بينت دراسة Lipietz، 1984، كمثال أنه من خلال إدخال قانون حق التفاوض حول الأجور، الذي انتزعت الحركة النقابية في أوروبا بعد عمل ونشاط كبير، أعطى لعلاقات العمل طبيعة مميزة عن باقي العلاقات السوقية، فنتيجة مأسسة المفاوضات عن طريق القانون، كرست فكرة أن قوة العمل ليست سلعة كبقية السلع. إن الرموز ذات الصلة تتجسد في العلاقات الاجتماعية والممارسات، لا سيما أن نظرية الممارسة La théorie de la pratique تقع في عمق الجهاز المفهومي للنيومؤسسية الاجتماعية.<sup>2</sup>

يعتقد Hall & Taylor أن البرقرطة طغت على المشهد المجتمعي فالعديد من الكيانات تلبست بالطابع البيروقراطي، لتبحث عن تكريس طابع عقلاني لنشاطها كما تصور ذلك Weber، لكن الممارسات الإدارية داخل المنظمات لا تسير وفق الحسابات العقلانية أو الفاعلية دائما، بل أن هذه الأشكال المؤسسية والإجراءات التي تختارها المنظمات يجب النظر إليها على أنها ممارسات ثقافية نوعية، والمتصلة بالأساطير والمراسم المشتركة داخل المجتمع.<sup>3</sup> فالنيومؤسسيون الاجتماعيون ينظرون إذن إلى الممارسات البيروقراطية من خلال المحددات الثقافية.<sup>4</sup> وعلينا دائما أن نعي الفرق الإجرائي ما بين المنظمات والمؤسسات، فحسب دوغلاس نورث فإن المنظمات هي اللاعبين والمؤسسات هي قواعد اللعبة.

إن ما شد انتباه النيومؤسسيين هو مسألة لماذا تتبنى العديد من المنظمات أشكال مؤسسية نوعية، وإجراءات ورموز، وكيف أن بعض الممارسات تنتشر بشكل لافت عبر أو خلال حقل تنظيمي

<sup>1</sup> يعطي كل من Alford & Friedland أمثلة عن المؤسسات في المجتمعات الغربية: كالرأسمالية، الأسرة، الدولة البيروقراطية، الديمقراطية، المسيحية، والتي تبدو في آن واحد أنساقا رمزية وممارسات مادية. أنظر:

- Freymond, "La Question Des Institutions," 39.

<sup>2</sup> Ibid., 38-39.

<sup>3</sup> كما يبدو من خلال العنوان الفرعي للعمل المشترك الرائد بين ماير وروان:

- J. W. Meyer, B. Rowan, institutionalized organizations: formal structure as myth and ceremony, 1977.

<sup>4</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 13-14.

أو حقول تنظيمية محددة Organizational fields، أو عبر الأمم.<sup>1</sup> إن ما يلفت الانتباه هو التماثل المسجل على مستوى الأشكال التنظيمية وكذا الممارسات مع بعض الاختلافات المهمة أو المغفلة تبعاً للشروط المحلية. فلقد بين Dobbin، 1994، مدى تأثير تلك التصورات المبنية ثقافياً، والتي تتعلق بالدولة والسوق في سياسات النقل بالسكك في فرنسا والو.م.أ في القرن 19م. كما بين كل من Meyer & Scott، 1994، طريقة نشر برامج التدريب في الشركات الأمريكية، ولقد استعلا هذه المقاربة لشرح التشاكل المؤسسي Isomorphism في دول شرق آسيا، وبيان السهولة النسبية التي وجدتها تقنيات الإنتاج الشرق آسيوية في الانتشار عبر العالم.<sup>2</sup>

هناك ثلاث سمات تطبع النيومؤسسية الاجتماعية أو التنظيمية وتجعلها متميزة عن بقية التيارات المؤسسية حسب Hall & Taylor:

1- فالنيومؤسسيون الاجتماعيون يتبنون تعريفاً واسعاً للمؤسسة، والذي يتجاوز نظرة علماء السياسة، فهي لا تحتوي فقط على القواعد الرسمية، والإجراءات أو المعايير، وإنما أيضاً أنساق الرموز، والمخططات الإدراكية، والقوالب الأخلاقية التي توفر "أطر معنى"، والتي توجه الفعل الإنساني، بحسب John Campbell، 1995. إن تعريفاً كهذا يهدم ذلك الحاجز الموجود ما بين مفهوم المؤسسات ومفهوم الثقافة، فكلاهما يحيل إلى الآخر.

إن اعتماد هكذا تصور للمؤسسة سيرتب تبعات معرفية من قبيل:

أ- أنه يتحدى التمييز الذي يعقده عادة علماء السياسة ما بين التفسيرات المؤسسية الذي يستند إلى البنى التنظيمية، وتلك التفسيرات الثقافية المبنية على النظر إلى الثقافة كسلوكيات مشتركة أو قيم مشتركة.

ب- هذه المقاربة تحاول إعادة تعريف الثقافة بوصفها مؤسسات، وهو ما يعكس المنعطف الإدراكي "cognitive turn" داخل حقل علم الاجتماع، والذي ابتعد عن تلك الصيغ التي تلحق الثقافة بشكل حصري بالقيم، وتم الاقتراب من تلك التصورات التي تعد الثقافة على أنها "شبكة من روتين، ورموز، أو مخططات، والتي توفر قوالب للسلوك"، بحسب A. Swidler، 1986، March & Olsen، 1989.<sup>3</sup>

2- إن النيومؤسسية الاجتماعية لها فهم خاص للعلاقة التي تربط ما بين المؤسسات والفعل الفردي، والتي تتبع "مقاربة ثقافية"، والتي تم شرحها في فصل النيومؤسسية التاريخية، ولكن مع إظهار بعض

<sup>1</sup> Ibid., 14.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 14-15.

الفروق. إن الخط التحليلي التقليدي يحل مشكلة العلاقة برد المؤسسات إلى فهم "الأدوار" فهي إذن "معايير للسلوك"، وعليه فإن الأفراد الذين خضعوا لتنشئة مؤسسية حول أدوار خاصة، يتقنون القيم المتعلقة بهذه الأدوار، وبالتالي يظهر أثر المؤسسة على السلوك، من جهة معيارية normative dimension. لكن العديد من السوسيولوجيين اليوم اتجهوا وجهة إدراكية Cognitive D. في النظر إلى المؤسسة، فالمؤسسات توجه سلوك الفرد، لأنها تمنحه مخططات إدراكية، وفئات ونماذج ضرورية لمباشرة الفعل، والتي بغيابها لا يمكن فهم العالم ولا سلوك الغير. (DiMaggio & Powell، 1991). فالمؤسسات إذن لا تملي على الفرد فقط ما يفعله، ولكن أيضا ما يمكن له أن يتصوره كفعل في سياق محدد.<sup>1</sup> بمعنى أنها تحدد له إطار التصور حول خيارات معينة.

هنا يبدو جليا طغيان المنظور البنائي داخل المؤسساتية الاجتماعية الجديدة، بوصف أن المعاني تعزى إلى الحياة الاجتماعية، فالمؤسسات إذن لا تؤثر فقط في الحسابات العقلانية للفواعل كما تشير إلى ذلك مؤسساتية الاختيار العقلاني (RCI)، وإنما أيضا في تفضيلاتهم الأساسية، وفي هوياتهم، فالمؤسسة تبني هوية الفاعل، وصورته الذاتية حسب Berger & Luckman، 1966، وWendt، 1987.<sup>2</sup>

تبعا للعديد من المؤسساتيين الاجتماعيين فإن هنالك تفاعل عالي المستوى، وتشكل متبادل لطابع العلاقة التي تربط المؤسسات والفعل الفردي، فحينما تعمل المؤسسة كعرف اجتماعي فإن الأفراد يتصرفون بوصفهم فواعل اجتماعية، بمباشرة أفعال ذات معنى اجتماعيا، وفي نفس الوقت يرسخون هذا العرف الاجتماعي. ومنه فإن هذا المنظور يرى بأن الفعل محدد عبر تأويله أو تفسيره. فالفرد الذي يجابه موقفا أو حالة معينة يحاول التعرف عليها والإجابة عليها من خلال المخططات والقوالب المضمنة في العالم المؤسسي، والتي تمنح المعنى، وعلى ضوءه يتصرف الفرد بتلقائية بدرجة أكبر أو أقل.<sup>3</sup>

فالعلاقة ما بين "الفردي" والمؤسسة تبني على نوع من "التفكير العملي" Practical Reasoning، والذي على ضوءه يتصرف الفرد (DiMaggio & Powell، 1991). هذا الفرد الذي لا يبدو البتة قصدي موجها بالأهداف، ولا يبدو عقلانيا صرفا حسب أنصار هذا التيار، وإنما ما يراه الفرد على أنه "فعل عقلاني" هو في حقيقة الأمر مشكل اجتماعيا. كما يتجاوزون فكرة أن عالم الأفراد يشكله السعي

<sup>1</sup> Ibid., 15 .

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 15-16.

لتحصيل الرفاه المادي، إلى تفسير هذا السعي بأنه بحث عن التعريف بالذات وإظهار الهوية بالنسبة للفرد والمنظمة.<sup>1</sup>

3- السمة الثالثة تتعلق بالنظرة الخاصة التي تتبناها النيومؤسسية الاجتماعية حول مسألة الثبات والتغيير في الممارسات المؤسسية، فإذا كان مؤسسيو الاختيار العقلاني (RCI)، يعتقدون ويفسرون تطور مؤسسة ما بالرجوع إلى الفعالية efficiency، والتي تخدم الأهداف المادية لمن يقبلونها، فإن النيومؤسسيين في علم الاجتماع مقابل ذلك يعتقدون بأن المنظمة لما تعتمد ممارسة مؤسسية جديدة لا يفسر هذا ببحثها عن الفعالية بالدرجة الأولى، وإنما بالبحث عن الشرعية في بيئتها الاجتماعية ومحاولة تعزيزها، باتساقها مع النسق الثقافي، على الرغم أنه في حالات معينة تبدو الأشكال والممارسات المؤسسية الجديدة لا تساعد على تحقيق الأهداف الرسمية للمنظمة، مع ذلك يتم استدماجها تبعا لما يسميه Campbell، 1995، "بمنطق المواءمة الاجتماعية"، مقابل ترك "المنطق الأذاتي".<sup>2</sup> وفكرة المواءمة الاجتماعية Appropriateness أشار إليها قبلا كل من Olsen & March، في مقالهما التأسيسي (1984)، وبخاصة في مقالهما "إعادة اكتشاف المؤسسات (1989)، حسب تقديرنا. فحسب هذان الباحثان، يتضمن مفهوم المواءمة عندهما البعدين الإدراكي والمعياري معا، فالقواعد يتبعها الفواعل لأنها طبيعية، وصحيحة، ومقبولة وشرعية، فهم يبحثون عن إنجاز التزاماتهم المغلفة بالدور المحدد بالهوية، أو الانتماء إلى جماعة سياسية ما أو مجموعة، أو المكانة ethos، والممارسات المؤسسية، المضمنة اجتماعيا.<sup>3</sup>

إن تلك التفسيرات المتعلقة بسياسة التنويع diversification التي اتبعتها الشركات الأمريكية في الخمسينات والستينات كإجابة وظيفية للمتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية تم تركها، فلقد بين Fligstein، 1990، أن تبني هذه السياسة تم لأنها سمحت لتلك الشركات بأن تتواجد على مستوى العديد من المنتديات المهنية، بحيث وسعت من أدوار هذه الشركات ومن نظرتها. وكما أوضحت أيضا دراسة Y. Soysal، 1994، حول تبني العديد من الدول لسياسة تجاه المهاجرين بنفس النسق لا يرد إلى أنها كانت وظيفية بالنسبة لكل دولة (اعتبارات عقلانية)، وإنما لأنها كانت تتماشى مع حقوق

<sup>1</sup> Ibid., 16.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> James March and Johan Olsen, "The logic of appropriateness," (Working Paper, center for European studies, university Of Oslo, no. 04, 2009), 2-3.

<https://bit.ly/38ssDzX>

الإنسان، المذاعة من طرف الأنظمة الدولية، فبعض السياسات تبدو موائمة، كما أن أخرى تبدو غير شرعية في نظر الحكومات الوطنية.<sup>1</sup>

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي الترتيبات المؤسسية الذي يعكس ويكرس الشرعية أو الموائمة الاجتماعية؟ بمعنى طرق البحث عن مصادر "السلطة الثقافية" حسب تعبير Hall, Taylor,<sup>2</sup> التي تمنح وسم الشرعية للفعل.

- الإجابة الأولى: يذهب المؤسسيون الاجتماعيون إلى رصد الدولة كمصدر للشرعنة، بحيث توسع من مجالات سلطة الضبط، التي تفرض ممارسات عديدة على المنظمات المجتمعية.

- ثانياً: يذهب آخرون إلى التأكيد على أن نماء وزيادة التلبس الاحترافي أو المهنة للعديد من الفئات، بحيث تتكون جماعات مهنية بسلطة ثقافية للتأكيد على معايير معينة يخضع لها الأعضاء.

- ثالثاً: إن الممارسات المؤسسية المشتركة قد تتولد عن عملية تفاعلية مشتركة للنقاشات ما بين الفواعل في شبكة معطاءة، حول مشكلات مشتركة، وما يتعلق بتفسيرها وحلها.<sup>3</sup>

لهذا تظهر المؤسسية حسب Jepperson, 1991، كمنهج بحثي له خصوصيته في الدراسات التنظيمية، تعبر عن: "الاستراتيجية النظرية التي تسعى إلى تطوير وتطبيق الأساليب التي تمكن من تفسير ودراسة المؤثرات والمسببات المفضية إلى تشكل المؤسسات (أو المنظمات كأحد مظاهرها)، والممارسات فيها".<sup>4</sup> على اعتبار أن المؤسسة عند جيرسون تمثل: "برامج وقواعد منظمة مبنية اجتماعياً يعاد إنتاجها أو تشكلها بشكل روتيني، وتعمل كركائز مفيدة نسبياً للبيئات ذات العلاقة، وتكون مرتبطة باعتبارات مسلم بها".<sup>5</sup>

حسب الأستاذ عادل محمود الرشيد، فإن سمات النيومؤسسية [الاجتماعية] حسب DiMaggio & Powell, 1991، إذا ما قورنت بالمؤسسية الاجتماعية القديمة (Selznick) تظهر على النحو التالي:

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 16.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 16-17.

<sup>4</sup> عادل محمود الرشيد، "المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية دالة،" ص 239.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006119.pdf>

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق.



- 1- يبدو التضارب في المصلحة بين مختلف الفواعل مسألة ثانوية في الجديدة بينما يعد مركزيا في القديمة.
- 2- تسلط النيومؤسسية الجديدة الضوء على البعد الرمزي للتنظيم الرسمي، بينما تركز القديمة على البناء التنظيمي غير الرسمي.
- 3- تأخذ الجديدة الحقل والقطاع والمجتمع في عملية التحليل، وليس المجتمع المحلي كما هو الشأن بالنسبة للقديمة.<sup>1</sup>
- 4- تظهر طبيعة التجذر أو التضمين ذات بعد تكويني constitutive في الجديدة، ولا يحكمها منطق التزامل Cooptation كما هو ملاحظ في القديمة.<sup>2</sup>
- 5- سمات الحركات التنظيمية في الجديدة هي الاستمرارية، وليس التغير كما هو في القديمة.
- 6- عناصر الإدراك في الجديدة هي الروتين والأنماط والمخططات، وليس القيم والاتجاهات كما في القديمة.
- 7- تبدو المرجعية الاجتماعية النفسية متمحورة حول نظرية الإسناد Attribution في الجديدة، وليس نظرية التنشئة Socialization كما في القديمة.
- 8- الأساس الإدراكي للنظام في المؤسسية الجديدة هو العادة والفعل العملي، وليس الالتزام كما يظهر في القديمة.
- 9- تظهر الأهداف في الجديدة غامضة، وليست ذات طبيعة إحلالية كما في القديمة.
- 10- الأجندة في الجديدة تخصصية Disciplinary، ولا تبدو مرتبطة بالسياسات، كما تقدم نفسها في القديمة.<sup>3</sup>
- 11- مصادر العطالة التي تتحكم في الفعل تبدو في الجديدة متطلبات الشرعية، بينما في القديمة تظهر المصالح الثابتة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 259.

<sup>2</sup> Alan Francis Edwards, "Interdisciplinary studies programs: Developing a grounded theory through a framework of institutionalism," (PhD diss., the faculty of the school of education, Virginia, 2000), 35.

<sup>3</sup> عادل محمود الرشيد، نفس المرجع السابق، ص 259.

<sup>4</sup> Edwards, "Interdisciplinary studies programs," 35.

المطلب الثاني: مسلمة الرجل الاجتماعي Homo Sociologicus:

إن نقد العقلانية الأدائية يقع في عمق تحليلات النيومؤسسية الاجتماعية حسب Friedberg، 1998، فالمسلمة التي يجب هدمها إذن هي مقولة الرجل الاقتصادي "Homo Oeconomicus"، والمتأنية من النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية،<sup>1</sup> وإعادة صياغة نظرية الفردانية المنهجية عند السوسيولوجيين، فالنيومؤسسية كانت كردة فعل على تلك المنظورات الذرية (Atomistiques)،<sup>2</sup> التي تجزأ المجتمع إلى ذراته الأساسية وهم الأفراد، من دون الالتفات إلى المجتمع كمستوى تحليلي كلياني.

إن المنظور المتبع من طرف النيومؤسسية الاجتماعية هو من النوع الماكرو اجتماعي حسب Friedberg، وأن المشروع إذن هو الكشف عن منطق النظم العام، والذي يميز بنية واشتغال مجتمع معين في لحظة محددة.<sup>3</sup> فهي تؤكد على ثقل الروتين، والأطر الإدراكية، وعملية التنشئة، في توجيه سلوك الفاعل، والذي يبدو "رجلا اجتماعيا" Homo sociologicus كما ينعته كل من J. Elster & J. Dupuy، 1989، فهذا النوع من التحليل ينظر إلى تفسير مسالك الفاعل ليس من خلال الحسابات العقلانية للفرص والقيود المتعلقة بالحالة الراهنة، وإنما ينظر إلى الماضي وعملية التنشئة التي مر بها الفرد، وبالتالي يمكن توظيف مفهوم الهابتوس (المنحى الاجتماعي) Habitus عند Bourdieu.<sup>4</sup> فالنيومؤسسية الاجتماعية تتبنى مفهوما معياريا للمؤسسات، في إطار منطق المواعمة Appropriateness.<sup>5</sup> المطور من طرف March & Olsen، 1994، 1989.

وعلى ضوء ذلك يقدم R. Scott، 1995، مفهوما محددًا للمؤسسة، بحيث يعتبر أن: "المؤسسات تتشكل من بنى إدراكية، ومعيارية، ونظمية كذلك، على غرار النشاطات المستجبة للاستقرار والمعنى للسلوك الاجتماعي، فالمؤسسات تنساب من خلال عدة نواقل كالثقافات، والبنىات، والروتين، والتي تعمل أو تشتغل على عدة مستويات من السلطة jurisdiction".<sup>6</sup> فحسبما يرى Scott فإنه توجد دعائم ثلاث تنشئ المؤسسة وتحافظ على ديمومتها، هي البعد "النظامي" (Le Règlementaire)، والبعد المعياري، والبعد الإدراكي. فالدعامة النظامية هي المحدد الذي يركز عليه النيومؤسسيون

<sup>1</sup> Erhard Friedberg, "En lisant Hall et Taylor: néo-institutionnalisme et ordres locaux," *Revue française de science politique* 48, n° 3-4 (1998): 509.

[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_1998\\_num\\_48\\_3\\_395290](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1998_num_48_3_395290)

<sup>2</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 8.

<sup>3</sup> Friedberg, "En lisant Hall et Taylor," 508.

<sup>4</sup> Ibid., 509.

<sup>5</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 6.

<sup>6</sup> Ibid., 5.

الاقتصاديون، في حين تبدو الدعامة المعيارية والدعامة الإدراكية هي المفضلة من طرف السوسيولوجيين كبؤرة تركيز.

إن المحدد المعياري والمحدد الإدراكي هو ما يوظف العقلانية، فما يحد عقلانية الفاعل هو هذا النوع من القيود، فحسب Ronald Coase، 1998، أنه لمن الخطأ دراسة سريان الدم ودورته من دون دراسة الجسم ذاته، كما يفعل التيار المهيمن في الاقتصاد، فالنيومؤسسية تركز على دراسة الجسم،<sup>1</sup> لهذا يعتقد Ingram & Clay أن الفاعل يتبع مصالحه باعتماد خيارات تمر عبر قيود محددة.<sup>2</sup> إن هذه القيود ما هي إلا المؤسسات، فحسب هذين الباحثين اللذين يقدمان إطاراً خاصاً بالاختيار المشروط بالقيود Choice- Within Constraints والذي يتوافق مع الإطار الإدراكي وكذا فكرة التضمين Embeddedness، يكشف عن جانب قصور في تناول السلوكية لفكرة العقلانية، فالمدرسة السلوكية تعجز عن الإجابة عن مصدر التفضيلات، وهذا الحيز هو محل انتقاد النيومؤسسية الاجتماعية.<sup>3</sup>

يتخذ الاقتصاديون من مسلمة المجموعة الكاملة للتفضيلات المرتبة منطلقاً لهم، هذه التفضيلات ذات منشأ داخلي Endogenous، لكن هذا المنطلق تم تركه من طرف المؤسسيين التقليديين على غرار T. Veblen، 1899،<sup>4</sup> والذي يؤكد على ارتباط التفضيلات بالبنية الاجتماعية، والنيومؤسسيون الذين يؤكدون على أن التفضيلات تبنى اجتماعياً حسب DiMaggio، 1990.<sup>5</sup> لهذا تبدو التفضيلات ذات منشأ خارجي exogenous، بمعنى أنها صادرة عن المجتمع.

<sup>1</sup> يمكن إعطاء مثال بالانتميط المؤسسي للسلوك الفردي بسلوك سائق السيارة، فالسائق هو الفاعل، وطريقة القيادة هي السلوك، وشبكة الطرق وهندستها هي النسق system بالمعنى الدقيق للكلمة، أما المؤسسة التي تحد وتوظف سلوك السائق فهي قانون المرور الضمني (المعرفة الإدراكية في ذهن السائق) والمعرفة المرمزة (إشارات المرور). وهو كما يبدو لنا أحسن من مثال كواز Coase لسبب وجيه وهو أن الجسم يعد نسقاً بيولوجياً système organique. في حين تظهر المؤسسة كشكل إنساني (اجتماعي/ اتقائي).

<sup>2</sup> P. Ingram, and K. Clay, "The Choice-Within-Constraints New Institutionalism And Implications For Sociology," *Annual Review of Sociology* 26 (2000): 525- 526.

<http://www.columbia.edu/~pi17/525.pdf>

<sup>3</sup> ibid, p 529.

<sup>4</sup> يقدم Veblen، 1899، في كتابه النقدي "نظرية الطبقة المترفة"، رسداً لواقع جديد لمجتمع ليبرالي، يشهد ظهور ونمو طبقة مترفة تؤهلها إمكاناتها المادية أن تحتل مكانة اجتماعية على شكل شريحة ممتازة ومعزولة عن بقية الشرائح، تتميز بنمط استهلاكي ترفي، كما أن وضعها الريادي يؤهلها لأن تضع المعايير التفضيلية، وفرض نمط حياتها على أنه نموذج محاكي، أنظر:

- منصور، اللبرالية الجديدة، ص 236.

<sup>5</sup> Ingram and Clay, "The Choice-Within-Constraints," 529.

إن النيومؤسسية تبين أيضا كيف يحدد الفاعل استراتيجيته لتحقيق تفضيلاته،<sup>1</sup> فالمؤسسات تمارس حدا على العقلانية، لهذا فهي تعطي هوية معينة للفاعل، ويظهر ذلك من خلال تعريف R. L. Jepperson، 1991، لما يقرر بأن: "المؤسسات هي أطر عمل لبرامج أو قواعد تؤسس لهويات، وأشكال النشاط لهويات معينة."

« all institutions are frameworks of programs or rules establishing identities and activity scripts for such identities.»<sup>2</sup>

إن أهمية أنساق المعاني والرموز المشتركة كانت دائما في عمق التحليل السوسولوجية، لكن الأعمال السابقة على غرار ما هو مشاهد في المدرسة التفاعلية الرمزية، عالجت هذه المسائل بالدرجة الأولى كنتائج للمعاملات التذاتانية (transactions inter- subjectives)، في حين تظهر النيومؤسسية الاجتماعية بأنها تعالج مسائل الأنساق الرمزية، والقواعد الثقافية، ككيانات موضوعية خارجية (Exogenous) عن الأفراد، ترد إلى المجتمع حسب النظرة البنائية للباحثين Berger & luckman.<sup>3</sup>

إذن هذا التيار الجديد يؤكد على أن المؤسسات ذات دور تفسيري، وهي ثمرة تاريخ داخلي وخارجي للأفراد، إن ترسب هذه المعاني يفرضي إلى طابع موضوعي خارج الفواعل، فالطابع الإدراكي للمؤسسة يركز على الدور الرئيس الذي يلعبه بناء إطار مشترك للمعنى عبر الوساطة الاجتماعية،<sup>4</sup> وهو جوهر البنائية constructivism. لهذا يعتبر Meyer & Al، 1994، أن المؤسسات تشكل "قواعد ثقافية تزود بمعاني جماعية وقيم الكيانات الخاصة والنشاطات، بحيث أنها تدمجها في مخططات واسعة.".

"cultural rules giving collective meaning and value to particular entities and activities, integrating them into the larger schemes."<sup>5</sup>

يرى البنائي أنتوني جدنز، 1984، بأن الأفراد الذين يلجؤون إلى نفس "مخازن المعرفة" يختارون مخططاتهم التفسيرية الخاصة، والتي بواسطتها يكونون ويشكلون المعاني، ويجادل Giddens بأن التفسيرات والمعاني لا توجد بمعزل عن السياق الاجتماعي، فهذا الأخير يقوم بتقنينها "بصفة جمعية"

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Richard Scott, and John Meyer, *institutional Environments and Organizations: Structural Complexity and Individualism* (California: SAGE publications, 1994), 63.

<sup>3</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 6-7.

<sup>4</sup> Ibid., 7.

<sup>5</sup> Myeonghwan, "An Institutional Analysis of Differences," 1.

collectively enacted، من منطلق أنها متجذرة Embedded في المكان والزمان في سياق اجتماعي محدد.<sup>1</sup> إن التفسيرات والمعاني، وأنساق المعاني هي اليوم في قلب الدراسات الاجتماعية، ويعبر عنها بمدخل ومسميات مختلفة: كالأطر الذاتية للتفسير (Giddens، 1984)، المعاني (P. Hall، 2009)، شبكات المعاني (Greetz، 1985)، الأطر (Goffman، 1974)، الهابتوس (Bourdieu، 1990)، صنع المعنى (Weick، 1995)...<sup>2</sup> وهذا ما يسجل في خانة صعود بردايم الإدراك في العلوم الاجتماعية عموماً مستندا إلى إطار الفهم la compréhension عند Weber، كما نتصور.

إن معطى الاهتمام بدراسة المؤسسات تأكد أكثر فأكثر مع كتابات دوركايم، والذي نشد تأسيس علم اجتماع بمواصفات تقابل علم النفس وعلم الاقتصاد، فانطلق هذا الباحث من منظور شامل للمجتمع بتبنيه الهولستية المنهجية methodological holism، فعلى عكس الفردانية المنهجية، والتي ترى بأن النظام الاجتماعي ما هو إلا تركيب للأفعال الفردية، وهذا ما يرفضه دوركايم، بحيث أنه ينطلق من مفهوم الواقعة الاجتماعية (fait social)، أو البنى التي تشكل الكتل التي تدخل في تركيبية النظام الاجتماعي، إن جوهر الهولستية المنهجية يركز على العلاقة ما بين المجتمع والأفراد كوجودين قائمين كل بذاته.<sup>3</sup> فوجود تمثلات جمعية مستقلة عن التمثلات الفردية، والتي تؤسس لوعي مشترك من خلال المعتقدات، والتقاليد التاريخية والأخلاقية، والأساطير... فالوعي المشترك يمر عبر "النمط النفسي للمجتمع، حيث يتوفر على خصائصه وشروط وجوده وكيفية تطوره، مثله في ذلك مثل الأنماط الفردية، وإن كان بطريقة أخرى".<sup>4</sup> إن هذا الوعي الجمعي (collective consciousness) ليس مصدره الأفراد، وإنما حسب دوركايم، تظهر التصورات الجمعية كحمة نسيج، فهذه التصورات هي المشكلة للمجتمع نفسه. لهذا فإن الوقائع الاجتماعية هي أمور مستقلة على نحو ما عن الأفراد وخارجية بالنسبة للمشاعر الفردية.<sup>5</sup> وعلى ضوء ذلك درس دوركايم الدين، والقانون، ومسألة تقسيم العمل، ونظم التربية، واستنتج بأن الظاهرة الاجتماعية ملزمة، وهذا الإلزام هو دليل على الطابع

<sup>1</sup> Afshin Mehrpouya, "The Making Of Meanings: The Role Of Institutions And Actors In The Co-Construction Of Field Level Interpretations And Meaning Systems," (PhD diss., ESSEX Business School, USA, 2011), 35.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Nee, "sources of the new institutionalism," 3.

<sup>4</sup> غيوم سيبرتان بلان، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، تر. عز الدين الخطابي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 192.

<sup>5</sup> منصور، الليبرالية الجديدة، ص ص 196-197.

الخارجي للأنماط، وأنها ليست من عمل الفرد، بل هي صادرة عن قوة ذات طبيعة أخرى تفوقه.<sup>1</sup> إنها المجتمع.

في تعليقه على أفكار دوركايم يذهب George Homans، 1950، إلى أن الطراز الاجتماعي الدوركايمي، يحتاج إلى نوع من الصقل، فهومانس ينطلق من فحص العلاقة ما بين الفعل الفردي والبنية الاجتماعية من فكرة التبعية المتبادلة، إذ أن كل طرف له أثره على الآخر ولا توجد استقلالية لأحدهما وتبعية للآخر.<sup>2</sup> وهو الموقف الوسط الذي تبنته "تقريباً" النيومؤسسية من خلال التموّج ما بين الهولستية، والفردانية المنهجية كما نلاحظ. كما أن هومانس، 1961، كان أول من قدم تصوراً خاصاً لمفهوم المؤسسة حسب Nee، 2002، بوصفها شكلاً من أشكال رأس المال،<sup>3</sup> لما عد القيم كرأس مال (اجتماعي)، فهي: "شيفرة أخلاقية، لا سيما الشيفرة التي تدعم الثقة والأمانة بين الأفراد: هي المعتقد المؤسس الذي لا يسمح بالتدلي دائماً نحو تحقيق المصلحة الذاتية الآنية".<sup>4</sup> فتوافق السلوك الفردي مع قيم المجموعة والسعي لذلك، هو ما يعطي صفة رأس المال للقيم الاجتماعية، بوصفها مسنودة جماعياً، والمواعمة معها تحقق مكاسب نوعية، تقترب من كونها سلعا عمومية بحسب Coleman، 1990. إذن حسب هذا المنظور تظهر القيم "كمعتقدات ثقافية" مقيدة للانتهازية opportunism، فالمؤسسية الجديدة تختلف عن المقاربة الذرائعية في نظرتها للشبكة، فالذرائعية تنظر إلى الفواعل بوصفهم عقلانيين يستخدمون علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية لتحقيق مكاسب شخصية، وتضيف عليها المؤسسية أن ذلك يتم من خلال مراكمة رأس المال الإنساني (Nanlin, 1982)، وتتحول القيم إلى رأس مال اجتماعي في حالة تمددها وتوسعها، وتكون هذه القيم قادرة على إيجاد حلول لمعضلات بطريقة مختلفة ترتب عوائد جماعية ذات أمثلية فرعية suboptimal، محققة بذلك نوعاً من تعظيم الرفاهية لمجموع الأفراد بتجنبيهم للاختلالات عن طريق ضبط سلوكياتهم، كما يمكن توقع سلوك الفواعل، حسب R. Elliskson، 1991.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 197.

<sup>2</sup> Nee، "sources of the new institutionalism," 5.

<sup>3</sup> يجب التعامل بحذر مع كتابات جورج هومانس، فهو يعد من أنصار التفسير العقلاني للفعل، فالفرد عنده يسعى إلى تعظيم المنفعة إلى أقصى حد ممكن. لكن هومانس يؤكد على الأخذ بفكرة المجتمع تحليلياً، وهي النقطة الخلافية بينه وبين نظرية الاختيار العقلاني الحديثة عند وليام ريكس. انظر:

- إيان كريب، النظرية الاجتماعية، ص 101.

<sup>4</sup> Nee، "sources of the new institutionalism," 8.

<sup>5</sup> Ibid., 8-9.

إن النيومؤسسية في إطار نظرية المنظمات توجه بؤرة تركيزها إلى المؤسسات، بوصفها متغيرات مستقلة، ووسيلة ما بين البنى الاجتماعية والتفاعلات عبر الفردية، هذه الوساطة تمر من خلال الأثر الذي تتركه على معتقدات وسلوك الفواعل. إن وحدات التحليل الماكرو اجتماعية والمعتمدة لا يمكن اختزالها في أثر التراكم، أو عدها كنتاج مباشر للتحفيز الفردي، حسب DiMaggio & Powell، 1991، إن نمذجة الحياة الاجتماعية ليست فقط نتاجا لتركيب السلوكيات الفردية والتنظيمية، وإنما هي أيضا مبنية بوساطة المؤسسات التي تهيكّل - بصفة جزئية - الفعل الفردي.<sup>1</sup>

فحسب Hall & Taylor فإن المؤسسات تؤثر في السلوك، بتوفير ترسيمات Schémas، وفئات ونماذج إدراكية، الضرورية للفعل، والتي بدونها يستحيل تفسير الواقع وسلوك الفواعل. والتأثير في سلوك الفاعل لا يقف عند حد إملاء ما ينبغي أن يفعله، وإنما يتجاوز ذلك إلى ما يمكن التفكير فيه كعمل ضمن سياق محدد،<sup>2</sup> بمعنى أن المؤسسة تحصر قائمة الخيارات الموضوعية أمام الفاعل، من وجهة معيارية. أو كما يعبر الباحثان عن ذلك أن الفعل مرتبط بأوثق الصلات مع التفسير interpretation، فحينما يصادف الفاعل حالة معينة، فإنه يتصرف حيالها، أولا بتحديد هويتها ومواصفاتها، ثم دراسة السيناريوهات (الاستراتيجيات) ليتعاطى معها، وكل هذا بما يتوافق مع عالم المؤسسات، الذي يوفر له الوسائل اللازمة لتنفيذ مهامه، والتي تبدو متزامنة في أغلب الأحيان، فالعلاقة التي تربط الفرد بالمؤسسة تنكئ على "تفكير عملي" والذي بواسطته يستعمل الفرد النماذج المؤسسية، المتوفرة بالتزامن مع تشكيله لها. بحسب (Hall & Taylor، 1997).<sup>3</sup>

في خضم البردايم الإدراكي تلعب إذن البيئة الاجتماعية دورا مؤثرا في صنع تفضيلات الفاعل، بالتركيز على معطى المواءمة appropriateness، أين يظهر فيها الفعل ذو طابع روتيني بحسب المقاربات الحديثة، فالفرد يتبنى بصورة عامة سلوكا محددًا، لا يفكر في غيره، فالروتين يتم إتباعه بوصفه مكتسبا أو قيمة مكتسبة.<sup>4</sup>

إن الاختيار المشروط بالقيود (P. Ingram)، أو الكل - فردانية Holindividualism، بحسب تعبير Thérét، 2000، يقصد به وجود بنى اجتماعية غير تابعة مباشرة للأفراد، فالمؤسسية تشكل بديلا عن الفردانية المنهجية، كونها تقوم "بتجسير الهوة" ما بين البنية والفاعل، هذا المفهوم هو ما

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 8.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid., 7-8.

يعبر عنه أيضا J. P. Dupuy، 2004، بالفردانية المنهجية المعقدة (complexe)، وهو تصور يشكل بؤرة التقاء لعديد العلوم الاجتماعية اليوم.<sup>1</sup>

إذن لا توجد عقلانية صرفة أو خالصة، وإنما هي دائما مشروطة بإطار سياقي، وثقافي يسهم في إعطاء سمك أو كثافة للعقلانية فتظهر كونها كثيفة (Thick rationality)، وهو ما يعني أنه في ضوء نظرة بنائية لا يتم إعمال العقلانية في "فراغ اجتماعي"، فهذه العقلانية ذاتها مبنية اجتماعيا، كما أنها مشتركة لكونها عقلانية مؤسسية. لكون الفرد خاضع لمؤسسات محددة، فهذه الأخيرة هي التي تقوم بإتمام العمل من تفكير واختيار عوضا عنا بحسب تعبير الباحثة Marry Douglas، 2004، فالمؤسسة تصنع هوية الفاعل وتشكل أفعاله الممكنة، وهذه الفكرة تمثل أحد أهم المرتكزات بالنسبة للنظرية المؤسسية.<sup>2</sup> مع وجود بعض التعليقات عليها.<sup>3</sup>

حسب Smyrl، فإن الباحث في مجال السياسة العامة عليه أن يركز (للأسف) على سلوك بعض الأفراد المميزين والذين يتمتعون بموقع جيد حسب Scharpf، 1997، (المؤسسية المتمركزة حول الفاعل).<sup>4</sup> ويذهب Smyrl إلى أنه يصعب الحديث عن عقلانية عامة، ولكن بدلا عن ذلك يمكن الحديث عن "فضاءات للعقلانية" (Sphères de Rationalité) والتي لكل منها حدود، فالقرار الذي يبدو عقلانيا في فضاء معين أو بتعبير Muller (قطاع اجتماعي)، لا يظهر كذلك في فضاء آخر، ما يطرح مشكلة الاختيار "العقلاني"، لأنه في كثير من الحالات تعرض حالة "اللاختيار"،<sup>5</sup> كما رأينا مع Muller، فيتدخل الوسطاء المتموقعون (التكنوقراط) أو الساسة، وبالتالي الدولة، لتتجازز لبديل من بين البدائل اللامتائلة واللامتجانسة، أو بالأحرى اللامتقايسة.

<sup>1</sup> Draelants et Maroy, "Changement institutionnel et politique publique," 9.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> يعتقد Smyrl أن النيومؤسسية الاجتماعية تقترب الخطأ المقابل باعتمادها مسلمة مبالغ فيها تتعلق بأن الفاعل معرف ببيئته الاجتماعية والمؤسسية، فهذه البيئة كمتغير مستقل هي التي تحدد تفضيلاته وهويته، فالنيومؤسسية تخرج الفرد من سجن الحسابات العقلانية وتحبسه وراء سياج المؤسسات. أنظر:

- Marc Smyrl, "Régulation Institutionnelle Et Dynamique Du Politique: Vers Un Programme De Recherche International Et Trans-Sectoriel En Politique Publique," (JANVIER 2006), 12

<sup>4</sup> مر معنا شرح هذا المقتررب في مطلب "النموذج الألماني في مجال صنع السياسة العامة"، مع نهاية الفصل الأول.

<sup>5</sup> Ibid., 12-13.



المبحث الخامس:

تقويم المقتربات المؤسسية الجديدة

**المطلب الأول: نحو نيومؤسسية خطابية:**

تظهر كثير من الكتابات المتخصصة في مجال تحليل السياسات اليوم مهتمة بدراسة الخطاب Discourse، ويبدو أن نيومؤسسية الخطاب والتي ظهرت متأخرة كمقاربة رابعة أو يراد لها أن تكون كذلك، منذ عقد التسعينيات، خاصة مع كتابات Hay، Hajer، Schmidt، لا زالت في مرحلة التشكل، فهناك جهود معتبرة من الباحثين للاعتراف بهذه المقاربة الرابعة ضمن التيار النيومؤسسي، لا سيما جهود الباحثة Vivien Schmidt. وعموماً يتناسب التركيز على تحليل الخطاب مع طبيعة التحولات الحاصلة في المجتمعات "المابعد حدثية"، أين تبدو سطوة اللغة حاضرة، بحيث أصبحت "اللغة تشكل سبجنا للمعنى"، بعدما قامت بإزاحة العقل أو اللوغوس (logos)، الذي يعتبر سمة الحدثية لتحل اللغة محله، بمفهوم ميشال فوكو (مفهوم الإزاحة displacement).

يلقى تحليل الخطاب اليوم اهتماماً متزايداً في العلوم الاجتماعية وبخاصة في علم السياسة، فمنذ الستينيات وتحت تأثير أعمال اللغويين البنويين وباحثو اللسانيات سجل توجه جديد داخل الحقول المعرفية الاجتماعية نحو الاهتمام باللغة أو النص أو الخطاب، وهو ما يمكن نعتة بالانعطاف الخطابية "discursive turn"، وكان هذا طابع ما بعد الحدثية، أين ترتبط المعاني بالنصوص كمعطى يقع خارج ذوات الأفراد فيخضعون له، هذه النصوص التي تقرأ قراءات مختلفة من خلال البعد الاجتماعي وتغير حالة الفرد، والتي تساهم في تشكيل الواقع وإعادة إنتاجه أيضاً.<sup>1</sup>

لقد شهدت العقود الأخيرة في مجال تحليل السياسة العامة اهتماماً متزايداً بدراسة الخطاب، هذا الأخير ينظر إليه عموماً بوصفه "ممارسات لغوية تعطي معنى للحقيقة" (as language practices) (that give meaning to reality)<sup>2</sup>، كما هو الشأن عند Fischer, 2003; Hajer and Versteeg, (2005)، كما بينت بعض الدراسات كيف أن وسم وتحديد المشكلة العمومية "naming and framing"

<sup>1</sup> تشكل أعمال الباحث السويسري دي سوسير، 1916، منعطفاً في الدراسات اللغوية، كما أعطت دراسات الباحث الأمريكي نعوم تشومسكي في اللسانيات جرعة إضافية في الستينات، وفي هذا العقد ظهرت أبرز دراسات المدرسة البنوية، كأعمال الأنثروبولوجي ليفي شتراوس، واللغويين فوكو ولاكان وديريدا (ما بعد بنوي)، وبارت... لمزيد من الاطلاع أنظر:

- جون ستروك، *البنوية وما بعدها*، ت. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، ع. 206 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996)، ص ص 5-24.

<sup>2</sup> Jan Willem Den Besten et al., "The Evolution Of REDD+: An Analysis Of Discursive-Institutional Dynamics," *environmental science and policy* 35 (January 2014): 41. <http://doi.org/10.1016/j.envsci.2013.03.009>

يعد رهينة عمليات الخطاب، وبناء عليه يتضح مدى مساهمة تحليل الخطاب في فهم أفكار السياسات أولاً، وكيف أن بعض التصورات تحوز الشرعية أكثر من غيرها عن طريق الخطاب، وأخيراً أن الصراع حول المعنى يحدد في النهاية المشكلات العامة.<sup>1</sup> ولهذا فإن السؤال المهم الذي طرحه John Kingdon، 1984، حول "متى يحين أوان الفكرة" لتسجل دون غيرها على أجندة السياسة العامة (بعيدا عن معيار أهمية الفكرة ذاتها) ممكن أن يجد بعض الإجابات في مقاربات تحليل الخطاب. وسنرجع بإذن الله عز وجل إلى طرح Kingdon (نوافذ الفرص) في مطلب مشكلة تفسير تغيير السياسة العامة.

تتخذ الدراسات المتعلقة بتحليل الخطاب من البنائية الاجتماعية social constructionism منطلقاً لها، وهو ما يعني أن "الحقيقة الاجتماعية ليست قضية موضوعية تقع خارج اللغة، ولكنها تبنى داخل اللغة، وعبر استعمالات اللغة ذاتها".<sup>2</sup> وهذه المسلمة ستتكامل مع النظرية البنائية لبرغر ولوكمان، 1966، حسب تقديرنا، كون أن الحقيقة تبنى اجتماعياً، كما يشي بذلك عنوان كتابهما (البناء الاجتماعي للحقيقة).

يعكس الخطاب الأطر السائدة في حقبة ما، ويعبر عنه بالنص أو الكلام والتصريحات أو المحادثات، ويهدف الخطاب عموماً إلى إيجاد أو الحفاظ أو تعطيل منطق مؤسسي ما. إذن تُشكل الأطر و"المنطقيات" مكونات أساسية لعدة أدوات الخطاب ( Frames and logics are essential ) (components of the discourse repertoire of tools)،<sup>3</sup> فالأطر تعبر عن مخططات الفهم والتفسير، التي تمكن الفرد من اكتشاف وإدراك وتمييز الوقائع. في حين تعمل المنطقيات على إمداد الفرد بالمعنى لفهم الواقع واستجلاء الغموض، فتقوم بتوصيف الفعل المراد اتيانه وتلك الأفعال المقصاة من السلوك. وبهذا يساهم الفعل في تقنين المنطق بمأسسته عن طريق إدامته بالترار فيصبح روتيناً بالتعود.<sup>4</sup> وهو ما يحيلنا إلى مفهوم الممارسة الخطابية، فالخطاب يملي على الفرد ما يفعله، في حين أن فعله يساهم في ترسيخ الخطاب ومأسسته في ذات اللحظة.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> teppo Eskelinen and Sorsa Ville- Pekka, "The Production of Institutional Facts in Economic Discourse," *World Political Science Review* 9, no. 1 (2012): 5.  
<http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=2244147>

<sup>3</sup> Kenneth Amaeshi, "International Financial Institutions And Discursive Institutional Change: Implications For CSR In Developing Economies." *Routledge's Journal of Change Management*, Special Issue: "CSR in Developing Countries," (2011): 7.  
<http://ssrn.com/abstract=1732775>

<sup>4</sup> Ibid.

ويبدو هنا مفهوم الخطاب متقاطعا أيضا مع مفهوم البردايم عند Th. Kuhn في وظيفة انتقاء المشكلات حسب تقديرنا. لهذا نرى أن الخطاب أداة من أدوات الهيمنة، وهذا يبدو جليا في تحكم السلوكية في عقدي الخمسينات والستينات في مجلس البحوث الاجتماعية، والجمعية الأمريكية لعلم السياسية، والمجلة الأمريكية لعلم السياسة، برفعها للخطاب العلمي Scientism، ذي النزعة الوضعية، ومارست عن طريق هذه الأداة في ذات اللحظة دورا استقطابيا وانتقائيا من جهة، وإقصائيا وتهميشيا من جهة أخرى لأولئك المعياريين (ليو شتراوس - النظرية السياسية-)، والنيوفيبيريين (المؤسستيين)، كما بينا، وهذا التوجه الأخير أعيد تثمينه بقوة بصعود النيومؤسستية، كما أن الاتجاه المعياري ازدهر مع أعمال راولز، ومدرسة فرنكفورت النقدية، وطروحات أشعيا برلين وهذا كله يشير إلى حقيقة واحدة، وهي أن التهميش الممارس من السلوكية لم يكن من منطلق ضعف صلاحية التفسير لدى الاتجاهات الأخرى، بقدر ما تم بدافع الهيمنة، فالاتجاهات التي كانت منافسة للسلوكية أثبتت جدواها في النهاية، كما فندت ادعاء الهزال الذي رفع ضدها. وبناء عليه يصبح الخطاب تعبيرا عن الحقيقة، يحتمل الصواب أو الخطأ.<sup>1</sup>

تركز بعض المقاربات الحجاجية<sup>2</sup> argumentative approaches على مسألة الوكالة ما بين الفواعل كمدخل تحليلي، فيتم الاهتمام بمدى قدرة الفواعل والشبكات والتحالفات على تحديد قضايا السياسات العمومية بطريقة مختلفة، وبالتالي هيكله القضايا عن طريق الفعل الاستراتيجي، والمرافعة حولها بتجنيد عناصر الخطاب (Fischer, 2003). في حين تتطرق مقاربات خطابية أخرى من توجيه

<sup>1</sup> كما تتحول أحيانا بعض الأطر المعرفية إلى خطاب في العلوم الاجتماعية، تشهد حتى العلوم الطبيعية هذا النوع من الخطاب، فعلى سبيل المثال تظهر ما تسمى بـ "نظرية التطور" عند داروين خطابا أكثر منها نظرية علمية، لأنها قائمة على فرضيات خالية من الإثباتات، فلا يمكن فحصها تجريبيا ولا التحقق منها ( وفق طرح حلقة فيينا)، مع ذلك يظل علماء كثر لا يؤيدون هذه "النظرية"، بخاصة بعد اكتشاف الشيفرة الوراثية (الجينوم البشري) التي تنفي المصادفة والتطور، كما أن الكيمياء الحيوية تنفيها، ولكن يظل هؤلاء العلماء مضيق عليهم، وفكرة التضييق هو ممكن ما أخاف كارل بوبر عندما قرر بأنها تمثل نظرية علمية سنة 1979 بعدما كان يراها علما زائفا منذ 1959، فانتهى به المطاف بأن وصفها بأنها "أنجح نظرية ميتافيزيقية"؟! وبهذا ينتكر بوبر للمبدأ الذي صاغه هو، وهو القابلية للدحض.

<sup>2</sup> تتقاطع مقتربات تحليل الخطاب "الما بعد حداثة" مع العقلانية التواصلية عند يورغن هيرماس "الحداثي"، الذي يرى بأن المجال العام لا يخضع لمفهوم خطاب القوة، وإنما لقوة الخطاب، فما دام الميدان العام محكوما بإتينا النقاش المفتوح، المستند إلى السجال اللغوي/ الفكري الحجاجي، فإن الانتصار يكون للأفكار الجيدة، وبالتالي إن حدثت هيمنة لفكرة فهي هيمنة مقبولة لأنها مؤسسة عقليا. أنظر:

- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل - هيرماس نموذجا، ط1 (الرباط: دار الإيمان، 2011)، ص 242.

نظرها نحو اعتماد البردايم العلمي، ودور المؤسسات المجتمعية، وتكنيكات القوة التي تمر عبر الممارسات اللغوية، وأنساق المعاني (Foucault, 1994; Hajer, 1995)، هذه المقاربات التي تفضل التركيز على البنى أكثر من الوكالة (لهذا توسم بأنها بنيوية)<sup>1</sup>، وتتخذ من الخطاب قوة مهذبة أو ناعمة لها القدرة على صوغ الأهداف والمصالح والهويات.<sup>2</sup> وهي كما يبدو اشكالية متجددة في العلوم الاجتماعية تختص بدراسة العلاقة ما بين العون والبنية.

بعدما بينا تلك التقاطعات ما بين وظائف الخطاب وبعض المفاهيم الأخرى كالبنائية، والعقلانية التواصلية، والبردايم، يظهر أيضا ذلك التقارب ما بين تصور المؤسسة عند النيومؤسستيين ومفهوم الخطاب عند المابعد حداثيين، لهذا حق لنا أن نتساءل حول خصوصية النيومؤسستية الخطابية.

تنطلق الباحثة Vivien Schmidt في "برنامجها البحثي" الموسوم بالمؤسستية الخطابية Discursive Institutionalism من مسعى تصالحي، فالمؤسستية الخطابية تقدم نفسها كمقاربة رابعة جديدة ضمن بردايم النيومؤسستية، تضاف إلى سابقتها من نيومؤسستية عقلانية، وتاريخية، واجتماعية (تنظيمية)، والتي تأخذ بالقوة التفسيرية للمؤسسات والخطاب، وقد أعطتها هذه التسمية المبتكرة، مع أن باحثين سبقوها في هذا المجال، على غرار Colin Hay، 2001، الذي يعتمد تسمية المؤسساتية البنائية<sup>3</sup>، للتأكيد على دور الأفكار في صنع وتوجيه السياسات، ولكننا سنعمد تسمية الباحثة فيفيان شميدت للسبب المذكور أدناه<sup>4</sup>، ويبدو هذا المنحى التصالحي أولا بين المقتربات المؤسساتية الجديدة الأربعة، وثانيا بين النيومؤسستية ككل وبين المقاربات الإدراكية والمعيارية المستندة إلى الأفكار، بحكم أن اللحظة الراهنة في مجال تحليل السياسة العامة تسجل "انعطافا فكريا"

<sup>1</sup> يضع الخطاب قيودا على استعمال اللغة على هيئة تقاليد وأعراف ليمنع استعمالها بكل حرية، وهو الجانب الذي تهتم به البنيوية لأنه يمثل النظام، الذي تختفي فيه الذات *objet* ويتضاءل أثر الفعل الإنساني الإرادي، ولهذا تطرفت البنيوية في تحيزها ضد الجوهرية. أنظر: - ستروك، البنيوية وما بعدها، ص 18.

<sup>2</sup> Den Besten et al., "The Evolution Of REDD+," 41.

<sup>3</sup> Vivien Schmidt, "Analyzing Ideas And Tracing Discursive Interactions In Institutional Change: From Historical Institutionalism To Discursive Institutionalism," (Annual Meeting of the American Political Science Association, 2010), 2.

<https://ssrn.com/abstract=1642947>

<sup>4</sup> يعتمد Colin Hay، 2001، 2006، تسمية المؤسساتية البنائية Constructivist Institutionalism، بحيث يعتبر من الباحثين الرواد الذين اهتموا بدور الأفكار والخطاب في مجال تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي، مع ذلك فضل تسمية الباحثة شميدت (المؤسستية الخطابية) لسبب إجرائي، وهو أنه حتى النيومؤسستية الاجتماعية تتخذ من البنائية أساسا لها.

ideational turn<sup>1</sup>، بحسب توصيف Mark Blyth، 1997، و Hay، 2006. ويبدو مفهوم المؤسساتية الخطابية كمتصور شامل (an umbrella concept)<sup>2</sup>، منطلقاً من تحليل الأفكار إلى الخطاب، وصولاً إلى المؤسسات وعدها كمتغيرات مستقلة تعمل تحت ظروف وسياقات محددة.

إذن المؤسساتية الخطابية (DI) لا تنظر إلى الخطاب على أنه مجرد أفكار ولغة وهي بذلك تتخطى تحليل الخطاب عند فوكو،<sup>3</sup> لتسقطه في قالب السياق المؤسساتي، الذي على ضوءه يظهر الخطاب، ويمأسس من خلال الممارسات الاجتماعية، والتميز بين الفكرة والخطاب والمؤسسات له أهميته في ظل هذه المقاربة الرابعة (DI)، فالأفكار تعد حوامل لمضمون الخطاب، فبوصفها إدراكية أو معيارية تعبر الأفكار عن المصالح أو تغلفها. أما الخطاب فيظهر من خلال هذه المقاربة على أنه عملية اتصالية، عن طريقها تتمكن الفواعل من بناء وتبادل الأفكار والدفاع عنها في جو تنافسي أو صراعي. في حين ينصرف مفهوم المؤسسات في ظل هذا الخط التحليلي إلى جملة المعايير، والقوانين، والإجراءات، والتي ترسم حيز السماح والتقييد في آن واحد لإذاعة الخطاب وإنتاجه (Schmidt, 2008)، كما لا يخفى الدور الذي تقوم به الأعوان المدركة sentient agents في عملية التغيير المؤسسي.<sup>4</sup> وهنا أيضاً تظهر هذه المقاربة مختلفة عن المسلمة الرئيسة للبنىوية structuralism، ما دامت هذه الأعوان أحياناً تساهم في تغيير المؤسسات بصفة فعالة.

ويظهر مفهوم المؤسسة من خلال المؤسساتية الخطابية (DI) مختلفاً عما هو سائد في المقترحات النيومؤسساتية الثلاث الأخرى، فهذه الأخيرة مجتمعة تنظر إلى المؤسسات بوصفها قيوداً خارجية مفروضة على الفواعل، كمحفزات عقلانية (النيومؤسساتية العقلانية RCI)، أو مسارات تاريخية

<sup>1</sup> سبق لنا أن ناقشنا دور الأفكار في تحليل السياسات في المبحث الثالث من الفصل الأول، بالتعرض لمقاربات كل من J. Campbell، حول تصنيفه لنوع الأفكار، و Peter Hall حول بردايم السياسة العامة، و Jobert & Muller حول مرجعية السياسة العامة. وكل هذه الأطر وغيرها تستفيد منها شميدت في بناء نموذجها النظري الذي تسميه بالمؤسساتية الخطابية.

<sup>2</sup> Vivien Schmidt, "Discursive Institutionalism: Understanding Policy In Context," Forthcoming in *Handbook of Critical Policy Studies*, Edited by Frank Fischer, Douglas Torgerson, Anna Durnová and Michael Orsini (UK : Edward Elgar Publishing, 2015), 2.

<https://bit.ly/30RKY5o>

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Den Besten et al., "The Evolution Of REDD+," 41.

(النومؤسساتية التاريخية HNI)، أو أطر ثقافية (النومؤسساتية الاجتماعية SNI).<sup>1</sup> فعلاوة على أن المؤسسات تعمل على فرض قيود على نشاط وسلوك الفواعل، فإنها تقيد أيضا البنى structures والمعاني حسب المؤسساتية الخطابية. وهو ما يساعد ليس فقط على فهم كيف أن الأعوان ينشئون المؤسسات ويحافظون على استمراريتها، عن طريق "كفاءة الخلفية الفكرية" background ideational abilities، ولكن أيضا كيف أن هؤلاء الأعوان قادرون على تغيير أو الحفاظ على المؤسسات عن طريق "كفاءة الواجهة الخطابية"<sup>2</sup> foreground discursive abilities لاتصالاتهم.<sup>3</sup>

وحسب شميدت، 2015، فإن المؤسساتيين الخطابيين يتوزعون على جناحين واضحين، الجناح الأول يركز على الأفكار، بمعنى أولئك المدرسين الذين يهتمون بالمضمون الجوهرى للأفكار ويتركون العمليات التفاعلية للخطاب جانبا، أما الجناح الثاني فيركز على الخطاب بوصفه عملية اتصالية تفاعلية<sup>4</sup> أو تواصلية. والبعد الجوهرى - الأول - يشمل عدة مستويات من الأفكار، التي تبدأ من أفكار السياسة العامة (Kingdon، 1984)، ومستوى آخر هو الأفكار المبرمجة programmatic ideas أو براديجم السياسات (كما رأينا مع P. Hall، 1993، بردايم الكينزية وبردائيم النيولبرالية)، وأخيرا الأفكار الفلسفية، والتي تنتمي إلى الفضاء السياسى أكثر مما تنتمي إلى فضاء السياسة العامة.<sup>5</sup>

لهذا تهتم Schmidt، 2006، بتحليل الخطاب من زاويتين، الأولى تتعلق بالمحتوى، والناحية الثانية تعنى بأطراف الخطاب، أو تفاعلات الخطابات، بمعنى مذيع الخطاب ومستقبل الخطاب والمعنى به، ومضمونه والمكان والسبب "discursive interactions, or who talks to whom about what where and why"، وبهذا لا يجب حصر الاهتمام بالخطاب التنسيقي الذي يرد إلى عملية صنع السياسة، أو فضاء السياسة العامة policy sphere، الذي يجمع الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وإنما يجب الالتفات أيضا بعناية كافية إلى الخطاب الاتصالي الذي يبحث عن الشرعية لدى الجمهور

<sup>1</sup> Vivien Schmidt, "reconciling ideas and institutions through discursive institutionalism," in *Ideas and Politics in Social Science Research*, edited by Daniel Béland, and Robert Henry Cox (Oxford Scholarship Online, 2011), 48.

<https://bit.ly/3vMhhRB>

<sup>2</sup> يتقاطع هذا التصنيف مع تصنيف J. Campbell المشروح في المبحث الثالث من الفصل الأول.

<sup>3</sup> Schmidt, "Discursive Institutionalism," 1.

<sup>4</sup> Ibid., 2.

<sup>5</sup> Schmidt, "reconciling ideas and institutions," 48.

في خضم الفضاء السياسي<sup>1</sup> political sphere. وهذين الفضائين ليسا مفصولين عن بعضهما البعض، بل هما مرتبطان، فأفكار السياسات التي يتم تطويرها عبر الخطاب التنسيقي تنتقل عبر الفواعل السياسية بوساطة اللغة والحجاج (arguments) للجمهور، للنقاش والتداول حولها كجزء من الخطاب الاتصالي، الذي يضيف وسم الشرعية، لضمان إحداث التوافق ما بين السياسة العامة والأطر الفلسفية للبوليتي.<sup>2</sup> ويتضح حسب تقديرنا أن مقارنة المؤسساتية الخطابية تغطي على عيوب مقارنة شبكات السياسة العامة التي تهتم فقط بعملية تنسيق السياسة العامة ما بين الفواعل دون الاهتمام بالجانب الاتصالي الذي يعنى بالشرعية لدى المواطن أو الجمهور، وهي الزاوية غير الواضحة أيضا لدى المقارنة الإدراكية (Jobert & Muller) التي ركزت على تحليل دور الوطاء، والذي نراه يتموضع على المستوى التنسيقي دون المستوى الاتصالي مع الجمهور. "فالمؤسساتية الخطابية تأخذ بعين الاعتبار الخطاب الذي ترفعه الفواعل في مسار انتاج، وتداول، و/ أو شرعنة الأفكار المتعلقة بالفعل السياسي، في سياق مؤسسي محدد بالنظر إلى منطق اتصالي معين".

Discursive institutionalism, considers the discourse in which actors engage in the process of generating, deliberating, and/or legitimizing ideas about political action in institutional context according to a "logic of communication."<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: مقارنة المقاربات النيومؤسساتية:

إن النيومؤسساتية بمختلف تنويعاتها تدفع قدما نحو فهم أفضل لعالم السياسة، فهي تطرح بتميز العلاقة ما بين المؤسسات والسلوك السياسي للفواعل. ويعتقد Hall & Taylor، أن المؤسساتية التاريخية تقدم التصور الأكثر اتساعا لفهم هذه العلاقة، فالمحللون المنضون تحت هذه المدرسة يستعملون المقاربات "الحسابية" والمقاربات "الثقافية" جنبا إلى جنب، وهو ما يشكل توجهها معقولا

<sup>1</sup> على سبيل المثال تساءل المنافسون السياسيون لأنجيلا ميركل - ألمانيا- عن سر القبول الشعبي والمنتاغم للسياسات التي تذييعها الحكومة، فقدمت صحيفة در شبيغل الإجابة بأن حوالي 600 استطلاع سري أمرت به المستشارة ميركل إلى غاية أوت 2014، والملفت للانتباه هو التجانس على مستوى لغة الخطاب الرسمي والشعبي بحيث أن ميركل ترددت نفس اللغة لدى الجمهور التي كشفت عنها الاستطلاعات.

<sup>2</sup> Vivien Schmidt, "Does discourse matter in the politics of building social pacts on social protection?: international experiences," *Políticas Sociales* 178 (2013): 7.

<https://core.ac.uk/reader/45620274>

<sup>3</sup> Vivien Schmidt, "Give Peace A Chance: Reconciling Four (Not Three) New Institutionalisms," (Annual Meetings of the American Political Science Association, Philadelphia, Aug. 31-Sept. 3, 2006), 1.

<https://www.researchgate.net/publication/237280511>



ومهما في ذات اللحظة. ومع ذلك ترتب الانتقائية ضربيتها، فالمؤسساتية التاريخية، إذا ما قورنت ببقية المقاربات، تظل المقاربة الأقل التفاتا إلى الكيفية التي تؤثر بها المؤسسات في السلوك، فهي لم تقدم تفسيراً دقيقاً ومبتكراً من هذه الناحية. كما تبدو بعض أعمالها أقل ضبطاً وتحديداً للسلسلة السببية، التي تتموضع فيها المؤسسات كمتغيرات تفسيرية للسلوك، وهو ما يستدعي منها الإفادة من بقية المدارس عن طريق التبادل النظري.<sup>1</sup>

في حين تظهر مقاربة مؤسساتية الاختيار العقلاني أكثر حسماً في تطوير تصور أكثر دقة لطبيعة العلاقة ما بين المؤسسات والسلوك، بإيجاد مجموعة من التصورات القابلة للتعميم، المساعدة على بناء نظرية. ولكن يظل جانب قصور يطبع هذه المقاربة متمثلاً في اعتمادها أسساً جزئية micro-foundations في تفسير الحوافز الإنسانية، فيظهر أنها تعتمد صورة تبسيطية، تفوت على نفسها فهما أعمق لبقية الأبعاد الإنسانية المهمة. ويميل المدافعون عن هذا المقتررب إلى تشبيهه بمجموعة من المعادلات، المفضية إلى توفير نماذج قادرة على التوقع، بقطع الصلة مع صدق الافتراضات assumptions التي تنطلق منها هذه النماذج. وهو ما يظهر أنها تنطلق من أرضية خادعة، لأن التوقعات التي تنتجها بعض النماذج تبدو حساسة فقط للتغيرات الصغيرة التي تلحق الافتراضات، المفيدة والملائمة للمصفوفات ولبنى التفضيلات، والتي غالباً ما تكون تحكمية وغير مدعومة بالمعطيات. كما أن تحد آخر يقف أمام هذه المقاربة يتمثل في نظرتها لتفضيلات أو أهداف الفاعل على أنها ذات منشأ خارجي، وهو ما لا تؤشر عليه الحالات التجريبية، أين تبدو هذه التفضيلات متعددة الأبعاد وملتبسة.<sup>2</sup>

وتقدم مؤسساتية الاختيار العقلاني استبصارات مهمة لفهم السياسة politics، فأنصار هذه المدرسة يشددون على أن دراسة الفعل السياسي يقود إلى الانخراط في التعاطي مع مسألة "تسيير الارتباب"، وهي النقطة التي طالما غيبت من طرف بقية المدارس التقليدية الأخرى، بخاصة السلوكية، ومن ذلك يبرهنون على أهمية التدفق المعلوماتي وأثره على علاقات القوة وعلى العوائد السياسية. وهو ما يلفت العناية إلى دور التفاعل الاستراتيجي ما بين الفواعل كمحدد للعوائد السياسية، وهو ما يشكل دفعا إيجابياً من طرف هذه المدرسة لتجاوز تفسيرات المقاربات التقليدية، التي تنظر إلى السلوك الفردي من خلال عنصر القوة المتأاتي من متغيرات بنبوية، كالمستوى السوسيو-اقتصادي،

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 17.

<sup>2</sup> Ibid., 17-18.

المكتسبات التعليمية، وعدم الرضى على المستوى المادي. ويقوم محللو هذه المدرسة بإدماج دور القصد الإنساني في تحليلاتهم، فيقومون بالمزاوجة ما بين البعد الاستراتيجي للفعل الفردي، والإطار الهيكلي الذي يوظف هذا الفعل، والمتمثل في المؤسسات. ويبقى التحفظ قائماً حول تصورهما للقصد الإنساني، الذي لا يخرج عن "نظرية نحيفة للعقلانية الإنسانية"<sup>1</sup> (thin theory of human rationality).<sup>2</sup>

وتظهر المؤسساتية الاجتماعية (SI) أقدر من غيرها على شرح العلاقة ما بين العون والمؤسسات، فهي توضح أولاً كيف أن المؤسسة تعمل على صهر التفضيلات الأساسية للفاعل وتساهم في تحديد هويته، في حين تنظر مؤسساتية الاختيار العقلاني إلى التفضيلات والهوية على أنها معطى جاهز. وثانياً تخبرنا هذه المقاربة (SI) أن الفاعل عندما يختار استراتيجية معينة، فإنه يفعل ذلك على ضوء قوائم نوعية ذات منحى ثقافي (culturally- specific repertoires). بمعنى أن الفاعل يحترم البيئة المؤسسية التي يحيا فيها، وهو ما من شأنه أن يحجم من دور التفسيرات الذرائعية للفعل.<sup>3</sup> أنظر الجدول الموالي.

### الجدول 3: المقارنة ما بين المقترحات المؤسساتية الرئيسية:

المؤسساتية الاجتماعية	المؤسساتية التاريخية	مؤسساتية الاختيار العقلاني	
المؤسسة	كل تفاعل اجتماعي من نوع taken for given	القواعد الرسمية وغير الرسمية والإجراءات	المؤسساتية الاجتماعية
الأنطولوجيا	بنائية قوية	بنائية ضعيفة	واقعية

<sup>1</sup> بمعنى أن هذه المقاربة تنظر إلى جانب واحد في الإنسان وهو الجانب العقلاني المصلحي (Homo Oeconomicus)، كما ينتقد ذلك هاربرت ماركيز في كتابه الإنسان ذو البعد الواحد. في حين أن الإنسان له أبعاد أخرى تجعل منه كائناً اجتماعياً (Homo Sociologicus)، كما مر معنا. أو تجعل منه كائناً تجريبياً - خاض تجارب في الحياة- له مصالح وروابط تجمععه بغيره، فهو "ذات مثقلة" حسب تعبير جون رولز، وهذا التصور يغذي ما يسمى بالنظرية الممتلئة «full theory» في مقابل الأولى "النحيفة". وإن كان رولز لا يفصل بين النظرية النحيفة والنظرية الممتلئة كما يسميهما، فالأولى تشكل قاعدة للثانية من أجل بناء نموذج في العدالة. أنظر:

- مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، تر. محمد هناد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 70-74.

<sup>2</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 18.

<sup>3</sup> Ibid., 18-19.

العقلانية	المواءمة المؤسسية	المواءمة	الذرائعية
موضوعات الدراسات الرئيسية	الحقول التنظيمية	Appropriateness	نواتج الاختيار العمومي
أسماء بعض الباحثين	Brunsson, DiMaggio, March, Meyer, Olsen, Powell, Scott	Hall, Pierson, Rothstein, Sckocpol, Skowronek, Steinmo, Thelen, Weir	Levi, Hedstrom, North, Shepsle, Weingast, Williamson

**SOURCE:** José Vargas-Hernandez, "Reflections on the Impact of the New Economic, Sociological and Historical Institutionalism in Institutional Social Policy," *Journal of Economics and Political Economy* 1 (December 2014): 203. <https://bit.ly/3lcAqXO>

**REF:** Ibid.

تركز مؤسساتية الاختيار العقلاني على الفاعلين بوصفهم كائنات عقلانية تتبع تحقيق مصالحها وتفضيلاتها من خلال المؤسسات السياسية، والتي ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بنى للتحفيز (institutions defined as structures of incentives)، وتكون الحالة الذهنية للفواعل محكومة بمنطق حسابي "logic of calculation"، استراتيجي. في حين تركز المؤسساتية التاريخية على تاريخ المؤسسات السياسية ومكوناتها، أين يبدو تأثير الأصل ولحظات النشأة لها حاسما على السياسات العمومية، فالخيارات تكون محدودة بالتاريخ، وكذلك تطورها يكون مربوطا بمنطق تبعية المسار «logic of path-dependence». أما المؤسساتية الاجتماعية فتتظر للمؤسسات السياسية على أنها بناءات اجتماعية، مؤطرة ثقافيا، فيظهر الأعوان السياسيون يتصرفون وفق منطق المواءمة «logic of appropriateness»، فسلوكياتهم تكون موجهة بالقواعد والمعايير الثقافية النوعية. في حين تعتبر المؤسساتية الخطابية أن هدف الخطاب المذاع من قبل الأعوان هو البحث عن الشرعية للفعل العمومي الذي يغلف فكرة محددة، في إطار سياق مؤسسي معين، فالحالة الذهنية للأعوان تكون خاضعة لمنطق اتصالي «logic of communication»<sup>1</sup>.

تتشترك المقترحات النيومؤسساتية العقلانية، والتاريخية، والاجتماعية في الاعتماد بالقوة التفسيرية للمؤسسات، وإن كانت تختلف فيما بينها من حيث منطق التفسير (إما التفضيلات، أو تبعية المسار، أو المواءمة)، وتعتقد شميدت أنها تشترك في طابع آخر هو الحتمية، والتي تأخذ طابع الحتمية الاقتصادية، أو التاريخية، أو الثقافية تواليا، كما تبدو سكونية ما عدا المؤسساتية الخطابية، هذه

<sup>1</sup> Schmidt, "reconciling ideas and institutions," 47.

الأخيرة قادرة كذلك على تفسير التغير والثبات، وهو ما تعجز عنه المقترحات الثلاثة الأولى (تفسير التغير). أنظر الجدول الموالي:

الجدول 4: المقترحات الأربعة للنيومؤسساتية:

المؤسساتية الاختيار العقلاني	المؤسساتية الاختيار العقلاني	المؤسساتية التاريخية	المؤسساتية الاجتماعية	المؤسساتية الخطابية
موضوع التفسير	السلوك العقلاني والمصالح	القواعد التاريخية والتماثلات	المعايير والأطر الثقافية	الأفكار والخطاب
منطق التفسير	الحسابات	تبعية المسار	المواءمة	الاتصال
مشاكل التفسير	الاحتمية الاقتصادية	الاحتمية التاريخية	الاحتمية الثقافية أو النسبية	الاحتمية الفكرية أو النسبية
القدرة على تفسير التغير	سكوني: الاستمرارية عبر التفضيلات الثابتة	سكوني: الاستمرارية وفق تبعية المسار	سكوني: الاستمرارية وفق المعايير الثقافية	حركي: التغير والاستمرارية عبر تفاعل الأفكار والخطاب

Source: Vivien Schmidt, "reconciling ideas and institutions," 49.

Reference: Ibid.

### المطلب الثالث: النيومؤسساتية ومشكلة تفسير التغير:

يعد نموذج Kingdon، 1984، من أشهر الأدبيات في حقل تحليل السياسات، بخاصة أنه يقدم من جانب معين إطارا شارحا للتغيرات التي تلحق السياسات، والجانب الهادي للنموذج كان طبعا تقديم تحليل لصياغة أجندة السياسة العامة، بتتبع مختلف مراحل عملية الصياغة، وحل أحجية تبني بعض الأفكار دون أخرى، بعيدا عن معيار أهمية الأفكار ذاتها. كما مر معنا التطرق لتفسير مشكلة التغير مع كل من P. Hall، 1993، حول بردايم السياسة العامة، وJobert & Muller، في طرحهما حول مرجعية السياسة العامة، في إطار التحليل الإدراكي للسياسات، القائم على تحليل الأفكار. فظالما كان موضوع تغيير السياسات يقع في عمق انشغالات الحقل النظرية.

بالرجوع إلى تصور نافذة الفرصة، الذي قدمه J. Kingdon، 1984، نجد اهتماما واضحا بمسألة التغير الذي يلحق خط السياسات العمومية، والمرتبطة بأجندة السياسة (policy agenda) فتسجيل

المشاكل العمومية يقوم به فاعلون "كمقاولين سياسيين"، تفتح أمامهم منافذ للفرص، والتي تصطدم بالآليات الاعتيادية التي تشغل بها كل من الأجهزة السياسية والإدارة العامة.<sup>1</sup> ويرتكز عمل Kingdon على نموذج السلة (garbage can model)\* أين يقر فيه أن كل إصلاح يمس الفعل العمومي لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما على العكس يكون مهيكلا بفعل الديناميات الأساسية لكل سياسة عامة، بإيجاد فرصة للاختيار تتخذ شكل منفذ سياسي. حسب Kingdon فإن السياسات العمومية تتحدد انطلاقا من ثلاثة تيارات رئيسية، بدءا من تيار السياسة العامة «*policy stream*» والذي يجمع العمل الإداري والمبادلات السوسيوسياسية، التي تساعد على تحديد حلول ممكنة للمشكلات، أما تيار المشكلة «*problem stream*» فالمقصود به الحركية النزاعية والفوضوية، والتي في خضمها يتحدد تشخيص المشكلات العمومية من طرف مختلف الفواعل الاجتماعية والدولانية، وأخيرا التيار السياسي «*political stream*» والذي يخص العمليات الانتخابية، واتجاهات الرأي العام، واتجاهات التحزب. إن كل تيار يعد مستقلا ويمتلك مجالا زمنيا خاصا به.<sup>2</sup> ويذهب Kingdon إلى أن التغيير الذي يلحق السياسات يعد تدريجيا *incremental* وليس جذريا، والذي يكون مطبوعا بظروف هجينة، خصوصا أن مبدأ الفصل ما بين السلطات يضع كوابح مؤسسية في وجه التغيير الراديكالي للفعل العمومي، فالتغيير العميق يكون ممكنا إذا انفتحت نافذة فرصة، كتغيير الأغلبية السياسية مثلا،<sup>3</sup> كما كان مشاهدا في بريطانيا لما زادت أغلبية المحافظين داخل البرلمان عام 1983، بعد حرب الفوكلاند، بحيث مكن ذلك تانتشر من تمرير سياساتها النيولبرالية.

تجد المقترحات النيومؤسسية نفسها أمام تحدي كبير، وهو القدرة على تفسير التغيير، أين تُظهر جميعها ضعفا في فهم نشأة المؤسسات وتغييرها. فمؤسسية الاختيار العقلاني طورت وصفا "أنيقا" تشرح فيه أسباب ظهور المؤسسات، بالانتقالات إلى الوظائف التي تنجزها، والمنافع التي تمنحها، ولكن يقف أمامها تحدي تفسير استمرارية وجود المؤسسات، إذ أنها غالبا ما تستمر بقطع الصلة مع المنافع التي تقدمها، فديمومتها تتخطى هذا المعطى، بدليل أن كثير من المؤسسات تبقى مستمرة على الرغم من أدائها غير الكفوء، وهو ما يبين محدودية الطابع الوظيفي الذي يكتنف هذه المقاربة. كما أن ربط

<sup>1</sup> Bruno Palier et Yves Surel, "L'explication du changement dans l'analyse des politiques publiques," in *Quand les politiques changent: temporalités et niveaux de l'action publique*, éd. Bruno Palier et al. (Paris: L'Harmattan, 2010), 30.  
<https://bit.ly/3s4NS2B>

\* M. Cohen, J. March and J. Olsen, garbage can model of organizational choice, 1972.

<sup>2</sup> Palier et Surel, "L'explication du changement," 31.

<sup>3</sup> Draelants et Maroy, "L'analyse des politiques publiques," 7.

أصول المؤسسة بالآثار التي تحدثها يبدو طريقا غير مأمون، بحكم أنه في العالم الاجتماعي كثيرا ما تحضر الآثار غير المقصودة أيضا، وهو ما من شأنه أن يخلط مبررات النشأة مع تفسير الاستمرارية بشأن المؤسسات.<sup>1</sup>

قدمت عدة أطر تحليلية لتفسير التغير الذي يلحق السياسات العمومية، وعموما تتعامل هذه الأطر مع نوعين من التغير، البسيط أو الهامشي، كما يبدو في "تدرجية" لندبلوم، أما النوع الثاني فيتعلق بالتغير الراديكالي. ويهتم النيومؤسستيون التاريخيون خاصة بمسألة الاستمرارية التاريخية لتفضيلات الفواعل *continuum historique*، فقد بينت دراسات H. Heclou، 1974، أن السياسة العمومية مرتبطة وتابعة للتجارب السابقة، وهو ما يكرس في النهاية التركيز على الدولة تحليلا عوض الفواعل الأخرى، وهذا المنظور بقي محافظا عليه مع المؤسستيين،<sup>2</sup> بخاصة لما يقدمون مفهوم "تبعية المسار" *Path Dependency*، أين يبدو تطور السياسة العامة من خلاله محددًا بلحظة نشأتها. وعليه يوفر هذا المعطى عنصر عطالة مؤسسية على المدى الطويل، ولا يسمح إلا بتلك التغيرات الهامشية، إلا في حالات الأزمات، أو "الظروف الحرجة" (Gourevitch، 1986) أين يسجل انفصالا عن التوازنات السابقة، أو بصورة أخرى تغير براديمي في السياسة العمومية (هول، 1993).<sup>3</sup>

إذا كانت التدرجية *l'incrémentalisme* تفسر العطالة *l'inertie* التي تلحق السياسة العامة من باب تعدد الفواعل المشاركة في عملية القرار العمومي، فإن النيومؤسستيين يعزونها إلى عمل المؤسسات، وإلى الاختيارات الماضية، ويشددون على دور المؤسسات المهيكل للسياسات، فتظهر المؤسسات كمكونات قارة نسبيا لمشهد التاريخ، وفي الوقت نفسه تظهر كعوامل أساسية تبقي على التطور التاريخي وفق مسارات محددة لتتعاطى أمة معينة مع قضاياها المستجدة (Hall, Taylor). والتي تشكل ما يسمى بتبعية المسار « *path dependency* »، ولقد استعمل Paul Pierson، 1994، هذه المقاربة لفحص تلك الفجوة الموجودة ما بين الأهداف (الانتخابية) المعلنة وواقع السياسات فعليا، فيما يتعلق بتقليص الإنفاق العام كمؤشر على تفكيك دولة الرفاهية، في عهد النيولبراليين (تاتشر

<sup>1</sup> Hall and Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," 19.

<sup>2</sup> يبدو هذا بشكل جلي مع بيتر هول، 1993، في مقاله "براديجمات السياسة العامة" ومفهوم التعلم السياسي *policy learning*، أين تبدو موروثات السياسة العامة السابقة ذات تأثير كبير على السياسة العامة السارية. وهو ما تطرقنا إليه بالتفصيل في "مبحث براديم السياسة العامة".

<sup>3</sup> Palier et Surel, "L'explication du changement," 23-24.

وريغان)، بحيث كانت الفجوة كبيرة بين الأهداف والواقع، إذ استمر الانفاق العمومي بمستوياته المعهودة، تحت تأثير موروثات الماضي.<sup>1</sup>

وعلى صعيد آخر بينت نتائج دراسته ذلك التمايز في سياسة إصلاح نظام التقاعد في البلدين - الو. م. أ. وبريطانيا- والذي يرد إلى التشكيلة المؤسساتية النوعية لكل بلد، والتي تتمثل في القواعد الانتخابية، ومدى نضج نظام التقاعد، ومكانة القطاع الخاص ونظم التأشير، التي تختلف بين البلدين، وهو ما يعني إعادة استدماج دور الدولة والمؤسسات في التحليل، وهو تلميح إذن للعوامل البنوية أو السياسية وتأثيرها على خط السياسة العمومية.<sup>2</sup>

ينبه ويليام هلال، 2005، إلى أن حقل التغيير المؤسساتي عادة ما يختلط بالتغيير التنظيمي، وهذا يعد قصورا تحليليا لأنه يوجد اختلاف ما بين البعدين. فالتغيير المؤسساتي يتجاوز التغيير التنظيمي - حسب النيومؤسساتية الاجتماعية- ليركز على أنماط مختلفة من التنظيمات والتي تقوم بوظائف اجتماعية متباينة (كحقل الأعمال، الحكومة، التربية...)، فهو يركز إذن على القواعد أو المعايير الاجتماعية الأساسية التي تحدد كفاءات هيكل الكيانات الاجتماعية - ومنها المنظمات- وكيفية التحكم بها بحسب D. North، 1990.<sup>3</sup> فالمؤسسة هي قواعد اللعبة، بينما المنظمات هي اللاعبون حسب نورث.

ويعتقد W. Halal أنه في مجال الأعمال هناك تبدل وتحول في أهداف الشركات نتيجة تبدل هيكل المجتمع ذاته في عصر المعلومات، فإذا كان حافز الربح هو السمة الغالبة على الشركات في مرحلة التحديث، لأن الهدف كان هو إقامة بنى مادية للتصنيع، والتي تستدعي في المقام الأول رأسمال، فإن اللحظة الراهنة التي تسجل صعود المجتمع ما بعد الصناعي أو مجتمع الإعلام القائم على المعرفة، كما رأينا في الفصول الأولى، يشير بوضوح إلى تغير حاسم في ثقافة المنظمات إذ يحركها نحو "دمقرطة نشاطاتها"، بتكريس صيغ متعددة من التعاون مع أصحاب المصلحة Stakeholders لحيازة دعمهم ومعرفتهم.<sup>4</sup> وهذا بحثا عن حيازة الشرعية، فالهدف لا يقف عند الربح فقط، وهو ما تم تأكيده في مبحث النيومؤسساتية الاجتماعية.

<sup>1</sup> Ibid., 24-26.

<sup>2</sup> Ibid., 26.

<sup>3</sup> ويليام هلال، "التغيير المؤسساتي: تحويل بنية المجتمع"، في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحر. سينتيا واغبر، تر. صباح صديق الدمولوجي، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 367.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 368.

إن التغيير في النمط البعيد عن الجذرية يحدث ضمن الحدود المؤسسية، ويمكن التعاطي معه بشكل منطقي، غير أن التغيير المؤسسي يسبب المقاومة والارتباك، لأنه يقوض المعايير وأطر المعاني التي استمرت لفترة طويلة، (كمفهوم الهرمية، أو حافز الربح)<sup>1</sup>، إن المفاهيم المؤسسية متجذرة في الثقافة الاجتماعية السائدة، وهي غير قابلة للانتهاك، كما تأخذ على أنها الطريقة الوحيدة الصحيحة لإدراك العالم.<sup>2</sup>

فإذا كانت المنظمات "شبه ديمقراطية" بحسب تعبير هلال، فستمكن أكثر من التحكم في ذاتها، وتوفر خدمة للمجتمع في آن واحد. إن القواعد المؤسسية المتشابكة هي التي تشكل هيكل المجتمع وتعمل على المستوى الاقتصادي الأوسط أكثر Meso-economic Level دون المستوى الكلي وفوق المستوى الجزئي حسب Lee Preston.<sup>3</sup>

### المأسسة والتغيير:

تقدم الباحثان L. Zucker & P. Tolbert، 1996، شرحاً لصيرورة المأسسة Institutionalization وأنماط تغييرها، فمسار المأسسة يمر بثلاث مراحل كل مرحلة تسجل درجة معينة من التماسس وهي:

1- حالة التعود Habitualization، والتي تستدعي تطوير أنماط سلوكية لحل المشكلات، هذه الأنماط مرتبطة بمحفزات محددة، وتقع هذه الحالة في مرحلة ما قبل المأسسة، ومن ميزات أنها تتسم بالتجانس في خصائص المتبنين لها، وانتشارها يرتكز على التقليد، وأن درجة التباين في الممارسة تكون عالية، كما أن معدل الفشل عال أيضاً، قد يلحق بناءها.

2- حالة التثبيء Objectification، والتي ترتبط بتطور معاني مشتركة ذات منبت اجتماعي، والتي لها علاقة بالسلوك الفردي، وتعد ضرورية لغرض إيجاد سياق للفعل ذو مدى أبعد من لحظة التكوين، وترتبط الحالة هذه بمرحلة شبه التماسس، ومن أهم خصائصها أن خاصية التنافر هي التي تحدد

<sup>1</sup> إن مفهوم الهرمية داخل المنظمات، والذي يتكسر بالنظام الهرمي وسلطة المدراء (النموذج البيروقراطي) يتم تعويضه شيئاً فشيئاً بالنموذج الشبكي لأنه يتناسب مع إدارة المعرفة، كما أن هدف الربح لم يصبح الوحيد بالنسبة للشركات بل التوقع الجيد داخل المجتمع والبحث عن إضفاء الشرعية لنشاطاتها، في إطار ما يعرف بنموذج المنظمة المواطنة، أو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (RCE) كمعيار معتمد في الإيزو 26000 منذ 2014.

<sup>2</sup> هلال، "التغيير المؤسسي"، ص 369.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 370.



المتبنين لها، كما أن انتشارها يرتكز على المؤسسة المقلدة والمأسسة المعيارية، كما أن معدل الممارسة فيها متوسط، ومعدل الفشل في بناءها متوسط كذلك.<sup>1</sup>

3- أما حالة الترسيب Sedimentation، تكتسي الأنماط السلوكية طابعا خارجيا فتغدو كحقيقة خارجية ملزمة توجه للأفراد، وهنا يمكن الحديث عن المؤسسة الكاملة، فتصير سمة التنافر هي التي تحدد المتبنين لها، كم أن انتشارها يعتمد على البعد المعياري، ويبدو التباين في الممارسة ومعدل الفشل ضعيفين.<sup>2</sup>

إن صيرورة المؤسسة تتقاطع مع التغيير المؤسسي، والتي يحددها Jepperson، 1991، في أربعة أصناف:

أ- التشكل المؤسسي: يرتبط بإيجاد منفذ لأنماط السلوك أو الممارسات التي يعاد بناءها أو تشكيلها، كمأسسة الفرد لذاته.

ب- التنمية المؤسسية: تمثل حالة من الاستمرارية، فالتغيير يمر عبر شكل مؤسسي محدد، كمأسسة المواطنة.

ج- إضعاف المؤسسة: تمثل مخرجا للمأسسة ذاتها من خلال إعادة تشكيل الممارسات وفق أنماط سلوكية غير معادة التشكيل، كمأسسة الجندر والترويج لإدراك جديد لأدوار الجنسين.

د- إعادة المؤسسة: وتعني الخروج إلى شكل جديد من التماسس بقواعد جديدة مختلفة، كمأسسة العلمانية، وتحول البعد الديني في المجتمعات الغربية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عادل محمود الرشيد، "المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية: اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية دالة"، 2013، ص 240.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006119.pdf>

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

## خاتمة الفصل الثاني:

سجلت العقود الثلاثة الأخيرة صعود المقتربات النيومؤسسية في إطار النقلة المعرفية الثالثة لعلم السياسة، الموسومة بمرحلة ما بعد السلوكية، بحيث تبدو النيومؤسسية اليوم شبه بردايم يستقطب مزيدا من التأييد من طرف الباحثين، بحيث يعيد ترمين دور المؤسسات كعامل تفسيري، أو كمتغير مستقل لفهم الحقيقة السياسية. وتستفيد المؤسسات الجديدة من أعمال الثورة المنهجية الأولى، والتي جاءت تحت عنوان المؤسسات التقليدية، ذات المنحى الدولاني، المتمركز حول الدولة، ولكنها تتخطى هذه الحدود، لتأخذ في اهتمامها أيضا دور الفواعل السوسيو اقتصادية وسلوكياتهم المشروطة والمحدودة بالإطار المؤسسي، والذي يتخذ هذه المرة مفهوما واسعا يجمع ما بين الطبع الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يشكل النقطة الرئيسة التي يتأسس حولها النقد الذي توجهه للنزعة السلوكية.

تحل المقاربات النيومؤسسية مشكلة العلاقة ما بين البنية والفاعل، فتظهر المؤسسات مؤطرة لعقلانية الفواعل، لاسيما عن طريق وجود أطر إدراكية ومعيارية. والنظر أيضا للمؤسسات بوصفها هندسة بنوية تحد من حرية اللاعبين. وتتموقع وسطيا ما بين النظرة الذرية والنظرة الهولستية. وعموما ترصد أربعة مقتربات ضمن المؤسسات الجديدة، فيظهر أنها تتبنى متغيرات عقلانية كما هو شأن مؤسسية الاختيار العقلاني (RCI)، وتنظيمية شأن النيومؤسسية الاجتماعية (SI)، وتاريخية عند النيومؤسسية التاريخية (HI)، وحجاجية بحسب النيومؤسسية الخطابية (DI)، وهذا ما يثري أجنحتها البحثية، ويجعلها البردايم الأكثر نجاحا ومناقشة في آن واحد لحقل السياسة المقارنة.

## الفصل الثالث:

السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي (1989 - 2015)

## مقدمة الفصل الثالث:

يتطرق الفصل الثالث إلى السياسة الاجتماعية في الجزائر- مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي- أي بعد اعتماد دستور 1989، الذي جاء بالتعددية السياسية واقتصاد السوق، وهو ما يمثل تحولا أيديولوجيا من الاشتراكية إلى الليبرالية، وهذا التحول الجذري كان سابقا لانهايار وتفكك الاتحاد السوفياتي، فهل تم بعوامل ورؤية داخلية مثلا؟

يقدم هذا الفصل رسدا وتحليلا للسياسة الاجتماعية كأحد المجالات التي يمسه التحول الاقتصادي مباشرة، ونحاول قراءة خطها من خلال المقتربات النيومؤسسية، لهذا يتطرق المبحث الأول لنماذج السياسة الاجتماعية ضمن نماذج دولة الرفاهية، والتي تكون ممكنة فقط في ظل النظام الرأسمالي، وهو ما يتناسب مع طبيعة التحول المفترض في الجزائر.

يعالج هذا الفصل عملية التحول المؤسسي وماهي طبيعته، وهندسة الدولة الجديدة من خلال عملية الإصلاح، كما يعرج على طبيعة علاقات الدولة كمؤسسة بالمجتمع، ومحدودية إحلال نموذج الحوكمة في الحالة الجزائرية. كما سيتطرق هذا الفصل كذلك بإذن الله عز وجل إلى تطور اتجاه السياسة الاجتماعية، بالتركيز على مجالات أربعة هي: الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتعليم العالي، والإسكان. بحيث سيتم رصد هذا التطور منذ الاستقلال إلى غاية العام 2015، في إطار سلاسل زمنية طويلة المدى.

المبحث الأول:

السياسة الاجتماعية، المفهوم والنماذج

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاجتماعية:

إذا كان موضوع السياسة الاجتماعية يتميز بالانتشار الأفقي، فإن انخراط فعاليات المجتمع يكون بعدة قطاعات قد تكون مصالحها متناقضة أو متنافسة على الأقل، كما أن الدولة إذا أخذناها بنظرة "فتح العلبة السوداء" فإن مؤسساتها أيضا تعد متنافسة وعلى وجه الخصوص وزاراتها بخاصة وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، والوزارات التي تسهر على تقديم الخدمات العامة ذات الاستحقاق كالصحة والتعليم.

يقدم J. Baudot، 2003، سردا للتطور التاريخي لاستخدامات مفهوم السياسة الاجتماعية ومفهوم التنمية الاجتماعية، في خطابات مؤسسات الأمم المتحدة. فالقمة الاجتماعية لكوبنهاغن، وفيينا 1993، كونت أساسا مشتركا يدور حول أن "السياسة الاجتماعية مسؤولية وطنية"، وأن كل بلد يحدد مساره الخاص في التنمية". لكن مع ذلك هناك أهداف عامة موضوعة كالتزامات أمام الحكومات الوطنية، وتمثل في القضاء على الفقر، وتحقيق التشغيل الكامل، وتعزيز الاندماج الاجتماعي في مجتمع مستقر، وآمن، وعادل، واحترام حقوق الإنسان، كما أن شرعية السياسة الاجتماعية تمر عبر سيادة القانون، والديمقراطية والحكم الراشد.<sup>1</sup>

فحسب Baudot هناك ثلاث تطورات مهمة تسجل منذ اعتماد هذا النهج عام 1995:

- 1- إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر من طرف المجتمع الدولي.<sup>2</sup> كما يتقاطع هذا الهدف مع إعلان الألفية حول التنمية الذي اذاعته الامم المتحدة، وأيضا مبادرة NEPAD في إفريقيا.
- 2- أن نسب الفقر لا تسجل تراجعاً، كما أن المجتمع الدولي بعيد عن التعاون والشراكة في هذا المجال.

3- ترادف التنمية الاجتماعية مع القضاء على الفقر، كما أن السياسة الاجتماعية تحيل كمفهوم إلى الحلول والإجراءات العلاجية مثل "شبكة الأمان"،<sup>3</sup> والتي استحدثت للتعاطي مع الآثار

<sup>1</sup> اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية (تقرير ESCWA، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 10 نوفمبر 2005)، ص 9.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 9.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 10.

الاجتماعية الكبيرة التي تتركها سياسات التعديل الهيكلي، التي مرت بها الدول النامية، بخاصة أن هذه السياسات الأصولية اقتصاديا أخذت وقتا أطول مما كان مخططا لها من طرف المؤسسات المالية الدولية.<sup>1</sup>

يبدو مفهوم السياسة الاجتماعية مفهوما معقدا لذا يصعب إيجاد تعريف مجمع عليه من طرف الأكاديميين، لأنها تغطي مجالات متعددة ومتداخلة في آن معا، نظرا لتعدد الحياة الاجتماعية،<sup>2</sup> في هذه المجتمعات "ما بعد الحداثية".

إن تعقيد هذا المفهوم يفهم كذلك من خلال ارتباط السياسة الاجتماعية مباشرة بالحقل السياسي (The Political) بخاصة الأيديولوجيا، ولأن السياسة الاجتماعية تمت بأوثق الصلات مع عالم القيم كالعدالة والإنصاف، والتوزيع العادل للثروة، ومبدأ التضامن الاجتماعي... فهي بهذا ذات انتشار أفقي تمس العديد من المجالات، وليس فقط المعروفة تقليديا كالتعليم والصحة، والشغل والحماية الاجتماعية، والإنفاق العمومي والسكن، كما يمكن رصد عامل آخر يساهم في تعقيد هذا المفهوم وهو ارتباط السياسة الاجتماعية بالسياسة الاقتصادية. كل هذه العوامل مجتمعة تستدعي إشكالية دور الدولة على الجبهة الاجتماعية، لهذا تبدو السياسة الاجتماعية مسيسة، وليست مسألة تقنية حسب رأينا.

إن الطابع الحساس للسياسة الاجتماعية يفهم أو يفسر من زاوية أنها تمس بدقة رفاهية الفرد،<sup>3</sup> فحسب D. Gil، 1973، فإن "السياسة الاجتماعية تركز على تحليل تقوية شروط الحياة وإدامة مواردها"،<sup>4</sup> وهنا يتقاطع هذا المفهوم مع مفهوم التنمية الاجتماعية. كما أن عنصر التعقيد يأتي أيضا على نقيض بعض السياسات الأخرى، من هامش "عدم التحكم" إذ أن بعض عوائد السياسة الاجتماعية S. P. Outcomes تأتي على عكس الأهداف المرسومة. فقد تستهدف السياسات الاجتماعية مجموعات اجتماعية محددة (س، ع، ص) مثلا، ولكن أثرها يتعدى إلى مجموعات أخرى غير مستهدفة، كما أن مجموعات أخرى تكون أكثر إفادة من تلك المجموعات

<sup>1</sup> مكتب العمل الدولي، الصناديق الاجتماعية، ط1 (جنيف: منظمة العمل الدولية، 1999)، ص 1.

<sup>2</sup> J. Midgley, "The definition of social policy," in *the hand book of social policy*, edited by J. Midgley et al. (California: Sage Publications, 2000), 3.

<sup>3</sup> Ibid., 4.

<sup>4</sup> A. Pratt and M. Lavallette, *social policy*, 2<sup>nd</sup> ed. (London: Sage Publications, 2001), 2.

المخطط لها، وهذا نظرا لأن موضوعها هو العالم الاجتماعي الذي يصعب التنبؤ به والتحكم به أيضا.

ولقد بين R. Titmuss، 1974، بأن السياسة الاجتماعية لا تقوم دائما بتعزيز رفاهية الفرد (Welfare)، بل بالعكس قد تسبب له واقعا بالضرر (illfare). فقد أظهرت دراسة M. Abramovitz، 1988، أن الأثر الذي تتركه سياسة مجابهة الفقر في الو.م.أ جعلت الأسر الفقيرة أكثر تبعية للمساعدات الاجتماعية، بحيث أوقعتهم في حلقة مفرغة، وجعلتهم أسرا موصومة (Stigmatized).<sup>1</sup> وهو عكس ما خطط له من أهداف.

وحسب Midgley فإن الدولة تختار من بين ثلاث ميكانيزمات تمس الرفاهية الاجتماعية بشكل مباشر، وهي برامج المرافق الاجتماعية (الصحة، السكن، التعليم...)، والتي توسع عادة للنقل، ومجال الترفيه. أما الآلية الثانية فتتعلق بالضبط Statutory regulation، بسن التشريعات التي تتعلق بأرباب العمل، وأصحاب المنازل، والمؤسسات التعليمية، والشركات التجارية، التي تحتم عليها مقاييس محددة، والتي تكون ذات إسقاط مباشر على الرفاهية الاجتماعية، كالحد الأدنى من الأجر المضمنون The minimum wage، ورقابة الإيجار، و"الفعل الإيجابي" affirmative action<sup>2</sup>.... أما الآلية الثالثة فتتمثل في النظام الضريبي ذو الأثر المباشر على الرفاهية الاجتماعية، بحسب C. Howard، 1997، كالعلاقة ما بين الضريبة والتقاعد.<sup>3</sup> أو نمط الضرائب التصاعدي في الدول الاسكندنافية.

لقد مارست الطوباوية Utopianism تأثيرا واضحا على أدبيات حقل السياسة الاجتماعية، إلى اليوم، وهذا نظرا لطبيعة موضوعها المعياري (العدالة التوزيعية، المساعدة، الحرية، الحق، التضامن...)، فمعظم الباحثين في هذا الحقل اهتموا بالدور الإشكالي للقيم والأيدلوجيات، فدور الأيديولوجيا لم يلق أهميته ورصده في الحقل إلا مع الباحث البريطاني R. Titmuss، 1971-1974 و V. George و P. Wilding، 1976، بحيث أكدت أعمالهم على دور الأيديولوجيا في

<sup>1</sup> Midgley, "The definition of social policy," 4.

<sup>2</sup> ما يتعلق بالتوظيف وفوق شروط موضوعية، بعيدا على وجه الخصوص عن الاعتبارات العرقية في الو.م.أ.

<sup>3</sup> Midgley, "The definition of social policy," 5.



تأطير تفضيلات الحكومة، وكيف أن هؤلاء الباحثين فسروا سياسات الرفاه من خلال محدد الأيديولوجيا.<sup>1</sup>

إذا كان يسجل طغيان البعد المعياري على السياسة الاجتماعية، فهل هذا معناه أنها تتحدى المسار العلمي لتصميمها؟

إن البحوث الأولى كانت تركز على مشكلة الفقر وما ينجم عنها، كما هو الشأن عند كل من Jane Addams، C. Booth، P. Kellogg، وحتى عند بعض المثقفين التقدميين من أمثال الناشطة Jane Addams مع بداية القرن 20 م في الو.م.أ، وفي الثلاثينات استعملت معلومات العلوم الاجتماعية باستمرار في صنع السياسة الاجتماعية، فالمعطيات الإحصائية حول توسع البطالة والفقر عقب الكساد الكبير لسنة 1929 لعبت دورا كبيرا وبارزا في تطوير السياسة الاجتماعية للبرنامج الجديد (New Deal)، كالتأمين على البطالة الذي تم تشريعه عام 1932 في ولاية Wisconsin، والذي سرعان ما أُنقح حكومة روزفلت بأن التأمين الاجتماعي يستطيع أن يخفف آثار الفقر الناجمة عن البطالة والشيوخوخة، وتلك المرصودة عند المجموعات المعوزة (Skocpol & Ikenbery، 1995، Lenchtenburgh، 1963).<sup>2</sup>

إن توسع الحكومة من حيث أدوارها التدخلية في الرفاه الاجتماعي بعد البرنامج الجديد (الو.م.أ) ونشر تقرير Beveridge، 1941،<sup>3</sup> في بريطانيا عجل بميلاد حقل السياسة الاجتماعية كحقل أكاديمي.<sup>4</sup> بحيث تمت انطلاقتها في بريطانيا على يد R. M. Titmuss، وزملاؤه، بحيث

<sup>1</sup> Midgley, "The definition of social policy," 6.

<sup>2</sup> Ibid., 7.

<sup>3</sup> W. Beveridge هو اقتصادي انجليزي، أشرف على إعداد تقرير حول الضمان الاجتماعي سنة 1941، وقد رسم لسياسة حماية اجتماعية بمدخل اقتصادي كينزي، للحد من الفقر، وكان مبدأ هذا النظام هو تغطية عموم المواطنين تلقائيا بدون الاجبار على مساهماتهم المسبقة، وبغض النظر عن مهنتهم، وكان تمويل هذه السياسة يتأتى من الخزينة العامة. أنظر:

- Walid Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale: Entre Bismarckien Et Beveridgien," *Les cahiers du Cread*, no.107-108 (2014): 111.

[www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117](http://www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117)

<sup>4</sup> تم تعيين Richard Titmuss عام 1950 كأول أستاذ للسياسة الاجتماعية في مدرسة لندن للاقتصاد وعلم السياسة (L S E)، أعطى ذلك زخما كبيرا لتطوير هذا الحقل الأكاديمي الجديد. أنظر:

- Midgley, "The definition of social policy," 6-7.

كانت بحوثهم ذات تأثير حاسم على الحكومة فيما يتعلق بأجندة السياسة الاجتماعية بحسب Reisman، 1977.<sup>1</sup> وهو ما يبين دور النخبة الفكرية في الإسهام في توجيه الاهتمامات.

وإجمالاً يمكن تحديد صور اهتمامات هذا الحقل الفرعي الجديد حسب Midgley، 2000، بما يأتي:

1- عملية صنع السياسة وطرق التطبيق: توجه البحوث في هذا النطاق بمناهج نظرية المناجمنت والمنظمات، كما تحضر الأساليب الكمية في التحليل، وهي سلبية المقاربات العقلانية، في حين يبدو تطبيق السياسة *Implementation* يلقي اهتماماً متزايداً،<sup>2</sup> منذ أن نشر Presman & Wildawsky عملهما المشترك حول التطبيق، سنة 1973.

2- ما يتعلق بوصف الشروط الاجتماعية وطبيعة السياسات المتجاوبة معها: كتلك البحوث التي تعنى بالتطور التاريخي للمرافق الاجتماعية، وأسسها القانونية، وصورها من خلال البرامج المعتمدة.

3- المجال الثالث يتعلق بتقديم تفسيرات حول الشروط الاجتماعية وطرق ظهور السياسات الاجتماعية ووظائفها للتأثير في هذه الشروط، وما يتعلق بتبني برامج حول المرفق العام وتقديم تبريرات لذلك، وتأثيرها على المجتمع، ويتم استحضار النظرية السوسولوجية لتقديم استبصارات ذات العلاقة. تم هذا خاصة في بريطانيا.

4- ما يتعلق بتقديم فعالية السياسة الاجتماعية وتحديد عوائدها، وعادة ما يخرج موضوعاتها إلى الحيز المعياري [بمعنى الحكم عليها]، كما أن النقطة المركزية من حيث التناول في هذا المجال هي دور الحكومة وتدخلها على مستوى الجبهة الاجتماعية. لكنه على الرغم من أهمية هذا المحور فإنه يظل الأقل جلباً لاهتمامات الباحثين، بحسب Midgley.<sup>3</sup>

بالنسبة لعدد الباحثين فإن المسلمة الرئيسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هي أن الرفاه الاجتماعي يمر حتماً عبر تدخل الدولة، فأعطى بذلك نموذج دولة الرفاهية، لكن هذه المسلمة تم تحديدها مع بداية الثمانينات،<sup>4</sup> بدءاً مع تانتشر في أواخر السبعينات ثم مع ريغان. ومع

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid., 8.

<sup>3</sup> Ibid., 8-9.

<sup>4</sup> Ibid.

الأكاديميين قبل عقود عديدة بدءاً من هايك، 1944، وميسز، وفريدمان، 1962 (المنضوون تحت مدرسة شيكاغو النقدية) و Nozick، 1974. وهو ما بين الدور الذي تقوم به الأفكار. فحسب هؤلاء النيولبراليين فإن انخراط الدولة في مجال الرفاه الاجتماعي هو مكلف وغير مجدي، كما أنه غير ضروري، وضار،<sup>1</sup> بمعنى أنه يشوه الآليات الطبيعية للسوق. ونتيجة سرديات النيولبرالية<sup>2</sup> فإن عودة أحزاب اليمين المتطرف أعاد صياغة وتوجيه السياسة الاجتماعية في العقود الثلاثة الأخيرة، وهذا بإدخال الخصخصة، واللامركزية، وتزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات، وهو ما أفضى إلى تشكيل مناخ اجتماعي وسياسي جديد أمام الفاعلين والأكاديميين.<sup>3</sup>

ولقد لخص Titmuss، 1976، مجالات تحليل السياسة الاجتماعية فيما يلي:

- 1- تحليل ووصف صنع السياسة العامة، ونتائجها وآثارها المباشرة وغير المباشرة.
- 2- دراسة البنية، والوظيفة، والتنظيم، وكذا عملية التخطيط والإدارة التي تقوم بها المؤسسات والوكالات، من وجهة تاريخية ومقارنة.
- 3- دراسة الحاجات الاجتماعية، وكيفية تحقيقها، والآثار التي تتركها نشاطات المرافق العامة.
- 4- تحليل طبيعة، وخصائص وتوزيع التكاليف الاجتماعية، وحالات الإخفاق في تحقيق الرفاهية .dis- welfares
- 5- تحليل أنماط التوزيع والتخصيص المتعلقة بالموارد عبر الزمن وآثارها على المرافق الاجتماعية.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> كما بينا في الفصل الأول والثاني فإن مسلمة انحسار دور الدولة وانسحابها من التدخل في الرفاه الاجتماعي وتقليص نفقات الحماية الاجتماعية لتعضيد التنافسية بالنسبة للدولة على الصعيد العالمي، حسب ما تدعي النيولبرالية، ما هو إلا توهم، بحيث تطلعنا الإحصاءات (إمبريقيا) أنه من سنة 1960 إلى غاية 2005 وفي كل الدول الغربية الصناعية ظلت نسبة الضرائب إلى الدخل الوطني الخام ثابتة، كما ظل الإنفاق العام ثابتاً أيضاً، إن لم يكن قد زاد في بعض الدول الأوروبية. أنظر:

- Stéphane Paquin, "La mondialisation et les politiques publiques," in *L'analyse Des Politiques Publiques*, éd. S. Paquin, Luc Bernier Et Guy Lachapelle, 2010), 360-365.

<https://bit.ly/3qM6x1A>

<sup>3</sup> Midgley, "The definition of social policy," 9-10.

6- دراسة أدوار ووظائف الممثلين المنتخبين، والفئات المهنية، والإداريين، وكذا جماعات المصالح حول تأثيرها في اشتغال مؤسسات الرفاهية الاجتماعية.

7- دراسة الحقوق الاجتماعية للمواطن بوصفه كمساهم، ومشارك، ومنتفع من الخدمات الاجتماعية.

8- دراسة دور الدولة أو الحكومة كمانح للقيم والحقوق للتملك الاجتماعي، يتم ذلك بواسطة القنوات الإدارية والاجتماعية، ومختلف الكيانات التي تسهر على إنتاج القواعد.<sup>1</sup>

إن السياسة الاجتماعية تدخل في صنف السياسة التوزيعية (للدخل والثروة) وإعادة التوزيع، فاستنادا إلى أعمال Th. Lowi، 1966، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات، ثم أربع حسب Lowi، 1972:

1- السياسات التوزيعية، تتميز بجزاءات ضعيفة، ودرية فردية.

[ The weakly sanctioned and individually targeted distributive policy ] .

2- سياسات ضبطية، تتميز بجزاءات قوية، وأهداف فردية.

3- سياسات إعادة التوزيع، والتي تسجل بجزاءات قوية، ودرية جماعية.

4- السياسات التأسيسية، تتميز بجزاءات ضعيفة، ودرية جماعية.

بالنسبة للباحث Lowi فإن كل نوع من السياسات يتميز بنموذج محدد من مشاركة الفواعل، فتبدو سياسات الضبط تعددية، أما السياسات التوزيعية فتظهر نخبية حسب Ingram & Schneider، 1990.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Pratt and Lavallette, *social policy*, 3.

<sup>2</sup> Sylvain Perret, "vers une nouvelle approche instrumentale des politiques publiques de protection de l'environnement," (Thèse de doctorat, université de Genève, départ. de Sciences po., 2010), 52-53.

<https://archive-ouverte.unige.ch/unige:12057>

**المطلب الثاني: نماذج سياسات الرفاهية الاجتماعية:**

يذهب Titmuss، 1974 إلى التمييز بين ثلاثة نماذج من السياسة الاجتماعية:

1- نموذج الرفاهية المتبقى Residual Welfare Model Of Social Policy : أين "تشتري" التغطية أو الحماية من الأخطار الاجتماعية مباشرة من السوق عبر مؤسسات الضمان المنتمية إلى القطاع الخاص، وتستطيع الشبكة العائلية أن تتدخل لتغطية بعض الأفراد المنتمين لها والذين لم يلجوا إلى السوق. ولا تتدخل الدولة هنا إلا بصفة مؤقتة، تحت مبرر فشل النظامين (السوق، والأسرة)، فهي تساند الفرد ظرفياً، لتعلمه كيفية الحماية من الأخطار الاجتماعية من دون أن تشكل الدولة من نفسها ملجأً. ويظهر هذا النمط مأخوذاً به في الجزائر اليوم من خلال إيجاد مناصب عمل مؤقتة تسهر على إنشائها وزارة العمل، ووزارة التضامن، الغرض منها هو التدريب وإكساب الخبرة المهنية، والتي تسمح للشباب مستقبلاً بدخول سوق الشغل بسلاسة.<sup>1</sup>

2- نموذج إنجاز الأداء الصناعي للسياسة الاجتماعية [Industrial Achievement- Performance Model Of S. P.]: تمنح الحماية الاجتماعية للأجراء، فهي إذن موضوعه مقابل للعمل المنتج.

3- نموذج إعادة التوزيع المؤسسي للسياسة الاجتماعية [Institutional Redistributive Model Of Social Policy]: تظهر هنا الخدمات prestations شاملة، ويوفر هذا النظام حماية للأفراد بالاستقلالية عن السوق، ويبني على نظرية آثار التغيير الاجتماعي على الاقتصاد، ويهدف هذا النظام على وجه الخصوص إلى التقليل من حدة التفاوت ما بين الشرائح الاجتماعية.<sup>2</sup>

يظهر عمل G. Esping – Anderson، 1990، من بين الأعمال الأكثر تأثيراً في العالم الإنجلوسكسوني، بحيث تشكل مرجعاً مهماً في الدراسات المقارنة لأنظمة الحماية الاجتماعية الأوربية. تتطرق مقارنة أندرسون من تصوريين أساسيين هما: "عدم التسليح" demarchandisation ونسق التدرج Sys. De stratification، هذا التمييز يسمح بتصنيف ثلاثة أنظمة لدولة الرفاهية (the three world of welfare- state) وهي:

<sup>1</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 111.

<sup>2</sup> Ibid., 111-112.

1- النموذج الليبرالي Le modèle libéral.

2- النموذج الديمقراطي الاجتماعي Le modèle social- démocrate.

3- النموذج الكوربوراتي المحافظ Modèle conservateur corporatiste.

فأي نظام يقدم خدمات (منح) للأفراد بعيدا عن مشاركتهم في السوق، يعد محققا لدرجات عالية من "عدم التسليح"، كما أدخل أندرسون مفهوما آخر وهو défamiliarisation، ويتعلق بالأبعاد العائلية، ويبدو هذا المفهوم من خلال أن الأعباء العائلية يتكفل بها بصفة جماعية عن طريق مساهمة العمال.<sup>1</sup>

- نموذج المتبقى الليبرالي Le Model Libéral Résiduel: يتميز بدرجة متدنية من décomodification، لأن الأفراد يحصلون على الحماية الاجتماعية من السوق. فالدولة لا تتدخل إلا لصالح بقية السكان، ومن هنا تأتي تسمية هذا النظام، فالفئات التي ليست لها الإمكانيات للولوج إلى السوق تمنحهم الدولة منحا صغيرة.

- أما عن النموذج الكوربوراتي- المحافظ: تظهر فيه الحماية الاجتماعية متسقة مع سوق العمل، فالعمال يدفعون اشتراكاتهم أو مساهماتهم في ظل نظام يضمن لهم قدرتهم الشرائية في حالة ما إذا اعتراهم خطر اجتماعي يمنعهم من العمل (كالمرض، حادث عمل، الشيخوخة...)، وهذا النظام يتميز بدرجة من défamiliarisation متوسطة بسبب المركز الذي يتمتع به رب الأسرة، والذي يسمح له بتغطية أفراد أسرته. ودرجته متوسطة لأنه يمنح حماية اجتماعية في حدود دنيا للأسرة والأطفال.

- النموذج الشامل Le Model Universaliste أو الديمقراطي الاجتماعي: والذي يتميز بدرجة عالية من décomodification و démarchandisation، فالمنح والخدمات التي تمنح للسكان قد تكون في مستوى الأجور الوطنية، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة والمساواة ما بين مختلف الفئات السكانية، كما هو مشاهد في الدول الإسكندنافية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid., 112.

<sup>2</sup> Ibid., 112-113.

إن هذه "العوامل الثلاثة" التي تحدث عنها أندرسون، بالإفادة مبدئياً من أفكار Offe، تشرح وظائف الدولة في ظل اقتصاد سوق حر، لأن دولة الرفاهية ظهرت تقليدياً وبشكل حصري في المنظومة الرأسمالية، وتكشف هذه النمذجة عن أبعاد ثلاثة هي:

1- أدوار كل من الدولة والسوق في التزويد بالمنح.

2- الأثر الذي يتركه نموذج دولة الرفاهية welfare state على التراتيبات الاجتماعية.

3- المسار الذي تسلكه بعض المنح حتى تصير مخولة قانوناً.<sup>1</sup>

انطلقت عدة تفسيرات لتحديد عوامل التمايز ما بين الدول، التي تأخذ بنماذج متباينة من الرفاه الاجتماعي، فهناك اختلافات واضحة ما بين تفسيرات الممارسين والنشطاء الاجتماعيين social workers من جهة، الذين يحصرون عامل التمايز في اختلاف القيم والأيدولوجيا عبر الدول. وبين الباحثين المدرسيين من جهة أخرى، الذين ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة معسكرات، حسب، Chatterjee، 1996:

أ- الباحثون الاجتماعيون الذين يجعلون من القيم الوطنية والأيدولوجيا عاملاً لتفسير الاختلافات حول السياسة الاجتماعية من دولة إلى أخرى، وهم يتقاطعون بدرجات متفاوتة مع نظرة الممارسين الاجتماعيين، من ممثلي هذا الاتجاه نجد (N. Barry ،R. Titmuss).

ب- فريق ثاني يفسر الاختلافات انطلاقاً من العامل التقني الاقتصادي، وتقلبات السوق داخل وحول مجتمع معطى. (Schumpeter ،C. Offe ،R. E. Goodin ،Esping- Anderson).<sup>2</sup>

ج- المعسكر الثالث يجعل التمايز السياساتي ناشئاً عن الصراعات ما بين الطبقات (الطرح الماركسي) وجماعات المصالح، وتعد سياسات الرفاه بمثابة تمويه على هذه الصراعات المتجذرة، بتخفيف حدتها.<sup>3</sup>

لكن مع العقدين الأخيرين طفت إلى السطح بصفة صريحة والآن بصفة "رسمية" على اعتبار القبول الواسع لدى الباحثين لتلك التفسيرات المؤسسية كأساس للتمايز عبر الوطني

<sup>1</sup> P. Chatterjee, *Approaches To The Welfare State* (Washington DC: NASW Press, 1996), 16.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

للسياسات الاجتماعية داخل المنظومة الرأسمالية، من خلال هندسة الدولة ذاتها أو عدها كفاعل مستقل له تقاليد وموروثات لها أثرها على السياسات، كما هو ملاحظ مع المؤسساتية التاريخية (HI)، أو دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالنظر إلى وضعها لقواعد اللعبة حسب النيومؤسسية العقلانية (RCI)، وأيضا المعطى البنائي أين يتم بناء القواعد اجتماعيا لتتبنها الدولة، أو أنها تعكس اتجاه التضمين، بمعنى من الدولة إلى المجتمع حسب النيومؤسسية الاجتماعية (SI). فهذه التيارات النيومؤسسية تؤكد كلها على الدور المحوري الذي تلعبه الدولة كمؤسسة مستقلة نسبيا عن القوى السوسيو اقتصادية. فهذا هو التيار الرئيسي اليوم، بحيث يقدم فهما جديدا لدور الدولة كمؤسسة لا تلغي وجود الفواعل الخاصة، وإنما تضع حريتها في إطار مقيد بالمعايير والقواعد والتاريخ والخطاب.

يعتقد R. Goodin، 1988، أن أهداف السياسات الرفاه الاجتماعي تنحصر في بعدين:

1- الاهتمام بأولئك الأفراد الذين يعانون من مظاهر فشل السوق.<sup>1</sup> في توزيع الدخل.

2- الحفاظ على اقتصاد السوق. (أو إعادة إنتاج النموذج الرأسمالي).

في حين وسع قبله Offe، 1984، هذه النظرة باعتبار موضوع الرفاه الاجتماعي دراسة للعلاقة ما بين اقتصاد السوق ودولة الرفاهية، مقترحا أربع سيناريوهات:

1- توسع اقتصاديات القطاع الخاص يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي، وهو ما يساهم في سهولة تمويل المرافق العامة والتحويلات الاجتماعية عن طريق الضرائب، وهو ما يسمح في النهاية بإعادة توزيع الثروة داخل المجتمع والوصول إلى نمو تكون ثماره متقاسمة (growth dividend).

2- اتخاذ الدولة لتدابير الحماية للمشروعات (provision of skills)،<sup>2</sup> وضمان الرعاية الصحية، وعلاقات صناعية مستقرة، وتوفير المدخلات الضرورية لاقتصاد السوق، وإسناد توسعه.

<sup>1</sup> هناك عدة مظاهر لفشل نظام السوق الحر، كعجزه عن توفير الخدمة العامة، تسببه في التلوث، ميله نحو الاحتكار، وعدم تناظر المعلومة... وعجزه عن التوزيع العادل للثروة وعلاج الفقر، لهذا تتدخل الدولة.

<sup>2</sup> وفي هذا يقاطع J. Stiglitz، 1998، و D. Williamson، 1999، حينما يدافع الأول عن المدخل التكاملي ما بين الدولة والسوق، في حين يرافع الثاني من أجل حماية أكبر للاقتصاد القومي من تحديات العولمة. أنظر:

- عبد الله شحاتة، "دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية"، ص 9-12.

<http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Abdalla%20shehata2.pdf>



3- الحفاظ على العمالة أمام تحديات التغيرات التكنولوجية، وتقل الرساميل، وفجوات الطلب الوطني... على المدى الطويل وهو ما تبشر به دولة الرفاهية (التشغيل الكامل).

4- إن التزايد المستمر للأعباء الضريبية، والإبقاء على عجز الميزانية، سيشكل عائقا أمام الاستثمار، والتشغيل، وتتسبب هنا دولة الرفاهية في تصلب العمالة السوقية، وتدفع إلى تشكل ممارسات لا أخلاقية كالاتكالية.

إن السيناريو الأول والثاني هما اللذان يشكلان سندا وتأييدا لنموذج دولة الرفاهية (أنظر الشكل أدناه)، في حين يشكل المعطى الثالث والرابع موطن مهاجمة لهذا النموذج.<sup>1</sup>

#### الشكل 4: تعدد (نماذج) الرفاهية:

التوزيع بوساطة			
الدولة	توليف	السوق	
1 (الاشتراكية التقليدية - دولة غير قابلة للحياة)	4 (دولة غير قابلة للحياة (Not a viable state	7 (دولة غير قابلة للحياة، ولا هي دولة رفاهية)	الاتجاه بوساطة
2	5	8 (ليست بدولة رفاهية (Not welfare state	
3	6	9 (الرأسمالية الكلاسيكية - ليست بدولة رفاهية)	
			الدولة
			توليف
			السوق

Source: Pranab Chatterjee, *Approaches To The Welfare State*, (Washington DC: NASW Press, 1996), 235.

Référence: Ibid.

<sup>1</sup> Chatterjee, *Approaches To The Welfare State*, 15-16.

يجعل Chatterjee أفكار شومبتر انطلاقة للفهم، بحيث يرى هذا الأخير أن التصنيع والرأسمالية الصناعية مسؤولان عن بناء فائض إنتاج معتبر (بناء الثروة)، بدوره يوزع اجتماعيا بصفة ممكنة (ليحقق رفاهية اجتماعية)، وهو ما يتماشى والمقاربات التقنو-اقتصادية، كما رأينا، والأيدولوجيا لا تلعب دورا هنا في العملية.<sup>1</sup>

[Industrialization and industrial capitalism are responsible for building a decent surplus (wealth building), which, in turn, makes socialistic distribution (social welfare) possible, ideology does not contribute to this process].<sup>2</sup>

يعرض الجدول أعلاه لوظيفتي الإنتاج الاقتصادي ووظيفة توزيع الثروة، الذي قد تقوم بهما فواعل مختلفة، كالدولة و/ أو الأسواق، إن نواتج تلاقي الأدوار ما بين الفواعل في الخانات 7 و 8 و 9 تسفر عن استحالة تحقيق نموذج دولة الرفاهية، لأن الخانة 7 تستبعد القطاع الخاص من الإنتاج، مع العلم أن المسلمة الرئيسية هي أن هذا النموذج هو وليد الرأسمالية، كما أن الخانة 8 تستبعد الدولة كموزع مع أنها هي كذلك مسلمة رئيسية ثانية، حسب تقديرنا.

أما الخانة رقم 1 فتعكس نموذج الدولة الاشتراكية التقليدية، أين تحضر الدولة كمنتج وموزع بشكل حصري، وهذا النموذج تقوض بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لأن الصين تنطبق عليها الخانة رقم 2 بحكم أن اقتصادها مختلط - وجود قطاع عام وقطاع خاص- وتظهر الدولة هنا كموزع للثروة. بدءا من السبعينات، وعلى غرار بقية دول العالم الثاني.

أما حاصل تفاعل الفاعلين في الخانات 2 و 3 و 5 و 6 فتشكل نماذج ممكنة لدولة الرفاهية، فالنموذج الإسكندنافي يتوافق مع الخانة رقم 3 مع التسعينات، أما الولايات م.أ فتقع في الخانة رقم 6، كما أن الكثير من الدول الصناعية الغربية تنتمي إما للخانة رقم 2 أو رقم 5.<sup>3</sup>

إذن الدولة الاجتماعية Etat Social تبنى على أربعة أعمدة: "لاسيما وجود حماية اجتماعية، وقانون العمل، والمرافق العامة، وسياسات دعم النشاط ودعم الشغل"، بحسب Chamaux، 2006<sup>1</sup>، طبعا هذا ضمن نطاق اقتصاد السوق حتى تسمى دولة رفاهية.

<sup>1</sup> حسب Chatterjee، فإن شومبتر لم يستعمل أبدا لفظ الرفاهية الاجتماعية أو دولة الرفاهية، لأن هذه المصطلحات كانت تشير في فترة الأربعينيات والخمسينيات إلى الاشتراكية، فالعدالة التوزيعية هي صنوان للاشتراكية، على الأقل حسب رواد النيولبرالية. انظر الإحالة الموالية.

<sup>2</sup> Chatterjee, *Approaches To The Welfare State*, 234.

<sup>3</sup> Ibid., 235-236.

في حين يعرفها Jens Alber، 1988، ضمن منظور هولستي (عبر الأفكار): "مصطلح دولة الرفاهية يشير إلى جملة السياسات التي تستجيب لعملية التحديث، والتي تشمل على التدخلات السياسية في حيز اشتغال الاقتصاد والتوزيع المجتمعي للفرص الحياتية، التي تسعى إلى ترقية الأمان والانصاف لكل المواطنين، لغرض رعاية الاندماج الاجتماعي لمجتمعات الدول عالية التصنيع."

[The term of welfare state designates a set of policy responses to the process of modernization, consisting of political interventions into the functioning of the economy and the societal distribution of life chances that seek to promote the security and equality of all citizens in order to foster the social integration of highly mobilized industrial societies.]<sup>2</sup>

هذا التعريف يندرج ضمن منظور الأفكار كمنظور كلياني (المعسكر الأول: الأيديولوجيا) مع أن المقاربات بالأفكار هي مشتقة من الأيدلوجيا وليست هي نفسها كما بينا مع Hall و Muller، بأن الكينزية أو النقدية كبراديمات أو مرجعيات هي مشتقة من الأيديولوجيا الليبرالية.

هذه الأفكار التي تدور حول الإنصاف، والعدالة، والحماية، والحرية... هي في حالة صراع أو تنافس قيمي أو معياري، والذي يفسر تطور وإصلاح نموذج دولة الرفاهية عبر الزمن، والتي يغفلها التحليل النيومؤسستي.<sup>3</sup>

### من أزمة دولة الرفاهية إلى أزمة النيولبرالية:

هناك نوعان من الحجج النيولبرالية موجهة ضد سياسات إعادة التوزيع حسب Chatterjee:

1- الاتجاه الأول الذي يعارض كل نوع من إعادة التوزيع ويمثل هذا الاتجاه الفرداني - الدارويني الاجتماعي.

2- الاتجاه الثاني يجعل إعادة التوزيع في حدود ضيقة جدا (تصور الدولة المحدودة)، ويمثله الاتجاه الفرداني - الليبرالي.

<sup>1</sup> Marc Lavoie, "État social et théorie post- keynésienne," *Revue de la régulation* 1 (June 2007): 1.

<http://journals.openedition.org/regulation/1305>

<sup>2</sup> Aaron Boesenecker, "Defining Work And Welfare: The Politics Of Social Policy Reform In Europe," (PhD diss., Georgetown University- Washington: the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, 2009), 60.

<sup>3</sup> Ibid., 60-61.

كثيرا ما تحضر حجج de Jouvenel (1952 - 1990) كلبرتاري، مستفيدا أيضا الاتجاه الأول من أفكاره، بحيث يعتبر أن جهود دولة الرفاهية تتشابه مع الدولة الاشتراكية، فالجماعات الصغيرة قد تتحقق فيها الاشتراكية ولكن ليس الدولة، وهي الفكرة المستقاة من كتابات روسو وليس ماركس، ويمكن ذكر أهم هذه الحجج:

- تقوم الدولة بعدة وظائف ولكن ليس وظيفة إعادة التوزيع.

- التفاوت الاقتصادي (في الدخل والثروة) ليس شرا في حد ذاته، بل هو حقيقة طبيعية.

- ليس من وظيفة الدولة أن تحدد معايير الحد الأدنى والحد الأقصى للدخل (Bell Curve).

- معايير إعادة التوزيع لا تتأسس إلا على مبدأ حد الهامش، بمعنى أولئك الهامشيين من الأفراد الذين يستقدمون ويرفعون للطبقة الوسطى، لكن هذا المبدأ يصادر معايير الحرية حسب Nozick،<sup>1</sup> 1974.

- إن إعادة التوزيع نحو الفقراء لا ينبغي أن تمول فقط عن طريق تسليط الضرائب على الأغنياء، بل يجب أن تشمل الضريبة أيضا أعضاء الطبقة الوسطى.

- إن معايير إعادة التوزيع مادامت أنها تسن من طرف الأغلبية فهي إذن في غير صالح الأقليات في المجتمع (الأغنياء)، وهو ما يؤكد عليه Hayek، 1976، 1978.

- تثبط جهود الدولة في مجال إعادة التوزيع المسالك الادخارية للأفراد والأسر.

- إن تقديم الدولة للمساعدات، والتي تستفيد منها بعض الفئات، ستحولهم إلى "رهائن" أو مرتينين لمشيئتها، بحيث يضعون حريتهم تحت تصرفها.

- سياسات إعادة التوزيع تكبل المبادرة الخاصة، وتزيد من المركزية، ودرجة البرقرطة، وهي النقطة المشتركة بين Hayek، 1976 و Friedman، 1962 كذلك.

<sup>1</sup> Pranab Chatterjee, *repackaging the welfare state* (Washington DC: NASW Press, 1999), 50-51.

- إعادة التوزيع لا تقضي على الفقر بل تقوم بمأسسته، بحيث تقضي على الحافز لدى الفقراء بتحسين أوضاعهم عن طريق جهودهم الخاصة. وهذه النقطة هي قاسم مشترك ما بين كل الباحثين النيولبراليين.<sup>1</sup>

### النقاش الليبرتاري- الجماعاتي: نوزيك مقابل راولز

يظهر عملان بارزان الأكثر مناقشة في الربع الأخير من القرن العشرين، الأول يرجع إلى John Rawls، 1971، تحت عنوان "نظرية العدالة"، أما العمل الثاني فيرد إلى Robert Nozick، 1974، الذي يحمل عنوان "الفوضى، الدولة، واليوتوبيا"، فراولز يبدو مدافعا ونصيرا لتلك الشرائح الاجتماعية الهشة، وهذه الفكرة تقرب راولز من الاتجاه الفابياني Fabianism،<sup>2</sup> لكن لا تدخله في حيزها إذ يصنف عادة على أنه يساري جماعاتي (collectivist).<sup>3</sup>

ولقد قدم راولز مبدئين أساسيين لنظريته كمجدد في مجال النظرية السياسية:<sup>4</sup>

أولاً: 1- يحق لكل فرد أن يتحصل على أكبر قدر من الحرية، بشرط أن لا يمس بحرية الغير.

2- إن الرفاهية الموجهة نحو أعضاء المجتمع السياسي يجب تعظيمها بوساطة أدوار إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة، لتحسين حالاتهم إلى الحد الممكن.

ثانياً: أما المبدأ الثاني فهو لا يدعو إلى إعادة التوزيع العادل للثروة، بسبب أن الأعضاء الموهوبين من المجتمع ينتجون ثروة كافية، يكون تقاسمها ممكناً ما بين "الموهوبين" أصحاب أكبر سهم وما بين "غير الموهوبين" والمهمشين بدرجة أقل، ولأنه مع مبدأ "الفرق".

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> ظهر هذا الاتجاه Fabianism، ما بين العام 1883- 1884 في بريطانيا، هذه الجماعة انضمت فيما بعد لجذب العمال بعد تأسيسه العام 1899. وكان الهدف هو إحداث اصلاح اجتماعي تدريجي. أنظر الإحالة المالية.

<sup>3</sup> Chatterjee, *repackaging the welfare state*, 45.

<sup>4</sup> يعتقد فيرايكة وآخرون أن راولز ساهم في إحياء مبحث النظرية السياسية في القرن العشرين، إذ أن نظريته حول عدالة مسندة إلى عقد اجتماعي تعد استمراراً لطروحات روسو وكانط، محاولاً بذلك بناء نظام اجتماعي عادل، من دون أن تحتل الممارسة الأخلاقية السليمة مركز الاهتمام في نظريته ولا العمل السياسي. أنظر: - أندرياس فيرايكة وآخرون، **أطلس العلوم السياسية**، تر. سامي أبو يحيى، ط1 (بيروت: المكتبة الشرقية، 2012)، ص 77.

ويبدو هذا التموضع ما بين حدين (إعادة التوزيع وعدم التوزيع المتساوي Equal عند راولز) والذي يسميه بتعظيم الحد الأدنى (MaxiMin) كحل وسط، فحسب Coleman، 1974، فإن الانشغال الرئيس عند راولز كان التوفيق ما بين عدم المساس باستقلالية الفرد (يتقاطع هنا مع الطرح النيوليبرالي)، ومن جهة أخرى ضمان الحقوق الاجتماعية، كبيع السلع العامة والخدمات في إطار التضامن الجماعاتي، وبهذا يقترب من الفايبانية.<sup>1</sup>

في حين يبدو Nozick متماهيا مع التيار الفردي الليبرالي Individualist- Libertarian كجناح متطرف ضمن النيوليبرالية، فهو ينطلق من فكرة بسيطة وهي أنه مادام أن الأفراد تحصلوا على مداخيلهم وثروتهم بطرق مشروعة فمن الأسلم أن يحتفظوا بها، وليس من حق الدولة أن تظالها باسم إعادة التوزيع، فالحق الوحيد الذي يمكن حيازته هو حق الملكية الفردية، والذي لا يمكن المساس به،<sup>2</sup> بل أن الدولة حسب هذا التيار مهمتها الوحيدة هي حماية الملكية الفردية.<sup>3</sup> إن إعادة التوزيع من طرف الدولة حسب R. Dworkin، 1977، بالانقطاع الإجمالي من ثروة مجموعة معينة وتحويلها إلى مجموعة معينة يعني أن الدولة متحيزة لهذه الأخيرة، وفق نظرة خاطئة تتمثل في تعمد الإخلال بمبدأ التساوي في الاعتبار والاحترام ما بين الأفراد،<sup>4</sup> بحيث أنها لا تقف على مسافة متساوية أمام الجميع.

إن هذا الحوار الذي يجري ما بين أنصار راولز ونوزيك ما هو إلا نقاش جماعاتي- ليبرالي أو نيوليبرالي حول فكرة بناء "مجتمع عادل" (just society)، فراولز كلبرالي يبدو مدافعا عن دولة الرفاهية، في حين نوزيك الليبرالي المحافظ يقف منها موقف المناهض.<sup>5</sup> فهو نصير للمبادرة الفردية (عقيدة السوق).

إن كلا المفكرين يشتركان من الناحية الفلسفية في عدة عناصر:

1- اعتراضهما على المذهب النفعي، الذي ينكر التمييز ما بين الأفراد.

<sup>1</sup> Chatterjee, *repackaging the welfare state*, 44-45.

<sup>2</sup> Ibid., 45-46.

<sup>3</sup> باسكال سلان، الليبرالية، تر. محمد تمالود، ط1 (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 62.

<sup>4</sup> Chatterjee, *repackaging the welfare state*, 46.

<sup>5</sup> مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، تر. محمد هناد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 130.

2- يقترح كل منهما أخلاقاً قائمة على أساس الحقوق باعتبارها الأكثر ضماناً للحرية. (يبدو أن الحق هو الذي ينشئ الحرية).

3- التعامل مع كل فرد بوصفه غاية لا وسيلة، وهي فكرة لكانط.

4- ينكر كل من Rawls و Nozick وجود كيان اجتماعي أسمى من الفرد.

لكن رغم هذه الأرضية الفلسفية المشتركة فإن تحليلات وبنائات كل واحد منهما تسفر على نتائج متباينة حول "نموذج العدالة"، فراولز يخلص بنظريته إلى عدم السماح بحالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، إلا إذا كان ذلك في صالح الأفراد الأقل حظاً، أما نوزيك فيستبعد الدولة من التوزيع مطلقاً، ويفسح المجال أمام التحويلات والمبادلات الطوعية (السوقية).<sup>1</sup>

من الجدير بالذكر أن الأفكار النيولبرالية بعد هيمنتها فكرياً لثلاثة عقود بدءاً من عقد السبعينات عن طريق جهود كل من Hayek، L. Von Mises، M. Friedman، وبعد تجسيدها سياساتياً من طرف العديد من الدول، بخاصة بريطانيا والو. م. أ. (حكومة تاتشر، 1979، وحكومة ريغان، 1981)، إلا أن الأزمة المالية لسنة 2007، المتعلقة بأزمة الرهن العقاري التي تفجرت في الو. م. أ.، أدخلت بردايم النيولبرالية مرحلة الأزمة، ويبدو من الضرورة بما كان إثارة نقاش فكري جديد حول النظام الرأسمالي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 130-131.

المبحث الثاني:

التحول المؤسسي والاقتصادي في الجزائر



## المطلب الأول: الاستقلالية النسبية للدولة وعملية التحول المؤسسي:

إن الدولة الجزائرية لتجد نفسها أمام رهانات العولمة، وما فرضته المؤسسات المالية الدولية بحكم أنها لجأت إلى صندوق النقد الدولي بدءاً من سنة 1989، من خلال برنامج التثبيت، إن شروع الدولة الجزائرية في تبني سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي بصفة رسمية مع دستور 1989، باعتماد التعددية السياسية والنهج الديمقراطي في الحكم والنظام الرأسمالي في الاقتصاد، سيضعها ضمن قائمة البلدان المتحولة عن الاشتراكية إلى الليبرالية كمذهب سياسي واقتصادي. ولما كانت السياسة العامة في أشهر تعاريفها - لتوماس داي، 1972- تشير إلى ما تفعله الحكومة فعلاً أو ما لا تفعله بالرغم من الضغوط الصادرة من النسق الاجتماعي والاقتصادي، فإنه لا يكتفى بفحص النصوص القانونية وإنما نحاول الوقوف على واقع السياسة العامة، وإن كان دور النصوص مساعداً في معرفة حجم الفجوات ما بين الخطاب السياسي للحكومات المتعاقبة والتطبيق الفعلي. لهذا نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو الأثر الذي تركته وصفات صندوق النقد الدولي على خط السياسة الاجتماعية؟
- هل أدى تبني الايديولوجيا الليبرالية واقتصاد السوق إلى تخلي الدولة عن خياراتها الاجتماعية التقليدية، أم أن هناك "تبعية للمسار" تحت صيغ معدلة فقط؟
- بعد عقدين ونصف من التحول هل يمكن تصنيف النموذج الجزائري للسياسة الاجتماعية ضمن نطاق الأنماط الليبرالية؟

يعتقد الأستاذ محمد شريف بلميهوب أن نموذج الدولة الجزائرية بدأ متأثراً بنمط الدولة القوية بالنظر إلى علاقاتها مع المجتمع، كما هو الحال في فرنسا مع مذهب اليعقوبية Jacobinisme، بحيث تظهر الدولة سيادة Etat régalien، ففوة الدولة في الحالة الجزائرية تتأتى مباشرة من الفكر الثوري التحرري (بيان أول نوفمبر 1954) وقيم الاستقلال، ومن النموذج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>، المتبنى غداة استئناف الدولة (مؤتمر طرابلس، 1962) بعد أن عطلها الإستعمار الفرنسي. إن لحظة الاستئناف وفق منظور النيومؤسسية التاريخية ستطبع مسار التطور للسياسة الاجتماعية والنموذج التنموي عبر الزمن، حسب افتراضنا، بحيث ستكون مرجعية الدولة في التنمية

<sup>1</sup> Mohamed C. Belmihoub, "La réforme administrative en Algérie: Innovations proposées et contraintes de mise en œuvre," (Forum Euro-Méditerranéen Sur Les Innovations et les Bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005), 4.

<http://unpan1.un.org/intrdoc/groups/public/documents/un/unpan030357.pdf>

اجتماعية، كما أعلنها بيان أول نوفمبر 1954 من قبل، لكن هل هذا الطابع الاجتماعي سيصمد مع عملية التحول - التي تحدث ببطء- نحو اقتصاد السوق؟ بخاصة مع الأزمات العميقة وسياسات الإصلاح؟

لقد اعترف تقرير لجنة اصلاح الدولة، 2002، بأن: "تصور الدولة يرجع إلى تاريخ تطور المجتمع، وإلى السياق الداخلي والخارجي لهذا التطور".<sup>1</sup> إن جملة التطورات التي تلحق بالإدارة العامة وأنماط الحكم تعد سلبية بصمات الماضي، لأن الموروثات التاريخية لا تتعلق فقط بالأشكال والمعايير المؤسسية، وإنما تتعداها إلى الثقافة التسييرية المتجذرة. إن نتائج هذا التصور ستجعل من الدولة محتكرة لمجمل الموارد الوطنية، وفي الوقت نفسه تظهرها كمسير مباشر للنشاطات الاقتصادية والشؤون العمومية. إن أحد مؤشرات قوة الدولة - من خلال مقارنة علاقات الدولة/ المجتمع- تتجلى في كون أدوار الإدارة يؤطرها تصور الدولة القوية، وهو ما يتجلى في استمرار تقاليد المركزية والشكلاوية، بالرغم من جهود الاصلاح المعلنة دوريا نحو إحلال اللامركزية الادارية، والتي تظل واهنة الإرادة في الواقع. ففي ظل نسق مبني بعمق "حول الدولة ومن أجل الدولة" لا يكون التغيير مسألة سهلة البتة حسب الأستاذ بلميهوب، لأنه سيتسبب في تكاليف سياسية واجتماعية، ناهيك عن كونه سيشكل تهديدا للنظام الاجتماعي القائم، لمختلف التوقعات داخل الهراكيات المؤسسية،<sup>2</sup> لهذا فإن من تبعات هذه الحالة هو استمرار التمثل الدولاني القوي وفيا لأصول نشأته التاريخية.

فإذا نظرنا إلى من يضع برامج التنمية وينفذها وجدنا الدولة، على غرار كثير من دول العالم الثالث، فحسب الأستاذ بوطالب فإن مسألة تركيز القرار الاقتصادي في يد الدولة وحجبه عن المجتمع يفسر بأنه بحث دؤوب لتحقيق السيادة الوطنية واستقلالية القرار عن قوى الهيمنة الدولية، وهو الأساس الذي يبنى عليه خطاب الشرعية، يضاف إليه أساس آخر وهو بناء نموذج وطني للتنمية.<sup>3</sup> فالتغيرات التي يشهدها النسق الداخلي والأنساق الدولية تتطلب من الدولة من الناحية المعيارية أن تكيف نفسها وفق هذه المقتضيات من خلال تبني بردايم الحوكمة المذاع من طرف المؤسسات المالية الدولية، هذا الإطار الإرشادي يعنى بعملية الانتقال من أنماط تقليدية في الحكم إلى أنماط جديدة، مسؤول عن انتاجها التيار النيولبرالي، تحت مسمى "إعادة ابتكار الحكومة". إن هذا الانتقال النموذجي يسجل من

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid., 4-5.

<sup>3</sup> Kouider Boutaleb, "Démocratie, État de droit et bonne gouvernance en Afrique: le cas de l'Algérie," (Colloque international sur *L'évaluation environnementale, un outil pour l'évaluation du développement durable international*, Ouagadougou, 20-24 juin 2005), 18.  
<http://jaga.afrique-gouvernance.net/docs/colloque-ouaga-a5-boutaleb.pdf>

"الوصاية إلى العقد، ومن المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المسؤولة عن إعادة التوزيع إلى الدولة الضابطة، ومن تسيير المرفق العمومي إلى التسيير على ضوء مبادئ السوق، ومن التوجيه العمومي إلى شراكة الفواعل العمومية مع الفواعل الخاصة".<sup>1</sup> إن هذه التصورات تظل ذات أبعاد تقريرية مفترضة في الحالة الجزائرية، إذ لا توجد مؤشرات قوية تدل على هذا الانتقال من الناحية الواقعية، إذ لا تزال الدولة كمؤسسة لم تنزل من مركزيتها.

يذهب Razafindrakoto وآخرون إلى أن "الموجة الثالثة للديمقراطية" التي انطلقت مع عقد التسعينيات في كثير من الدول وجدت طريقها إلى كثير من الدول الإفريقية، محاولة استدمج الحكم الراشد كتصور يوطر عملية التحول السياسي العميقة، انطلاقا من مفاهيم عديدة كالمشاركة، وتفويض السلطة empowerment والاندماج والمواطنة، وحماية الملكية الفردية، كل هذه المفاهيم تقع اليوم في صميم برامج التنمية كاستراتيجيات دولية لمجابهة الفقر، فالحكومة والديمقراطية يعضد كلاهما الآخر (نظريا كما ناقشنا ذلك في الفصل الأول)، ووجودهما لا يقع على المستوى الإجرائي فقط - بمعنى أنهما يسهمان في النمو واستيعاب التفاوت الاجتماعي - بل يتعديان إلى أبعاد تأسيسية حول رفاهية المجتمع، كاحترام الحريات الفردية والجماعية، وهو ما يشكل أساسا جوهريا للتنمية. بخاصة أن الإدارة في تنفيذها للسياسات تسترشد بمبادئ العدالة وتبتعد عن كل معاملة تمييزية.<sup>2</sup> وهو الفهم الذي عبر عنه أمرتيا سن بكون " التنمية حرية"، وذلك بتوسيع حرية الفعاليات الإنسانية.

ظلت الدراسات المتعلقة بالديمقراطية والحكومة وما يرتبط بهما من سياسة عمومية وتنمية في إفريقيا لزمان طويل يغلب عليها طابع التفكير النظري، أو تلك التحليلات الكلية المتعلقة باقتصاد النمو المستندة إلى معطيات لبنوك معلومات دولية ذات العلاقة، هذه الأخيرة سمحت بالإجابة عن طبيعة الروابط ما بين الديمقراطية والحكومة من جهة، والعلاقة بين هذين المحددين والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، ولقد أكد كل من D. Kaufmann et al، 2005، أن الحكم الراشد - ومن خلاله الديمقراطية- يزيد من النمو الاقتصادي، وليس العكس حينما يجعل J. Sachs et al، 2004، من النمو الاقتصادي سببا للوصول إلى الحكومة.<sup>3</sup> وتبقى هذه المسألة جدالية ما بين الباحثين حول ما يأتي أولا،

<sup>1</sup> Ibid., 20.

<sup>2</sup> Mireille Razafindrakoto Et al., "Gouvernance et démocratie en Afrique," *Afrique contemporaine*, no. 220 (2006/4): 21-22.

<https://www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2006-4-page-21.htm>

<sup>3</sup> Ibid, 24-25.

النمو أم الديمقراطية.<sup>1</sup> لكننا نشك في أن الدولة ستتخلى عن مركزيتها لصالح أشكال محكومة في الحالة الجزائرية، على المدى القريب، وهذا راجع إلى أثر تبعية المسار للحظة الاستئناف التاريخية ولميراث المرحلة الاشتراكية.

### الدولة وإشكالية المؤسسة:

تعد هذه الإشكالية جوهر القصور المشاهد في الدولة العربية، فهناك خلط كبير، واندماج ما بين الدولة والنخبة الحاكمة، وهذا ينسحب حتى على المواطن العربي في إدراكه للدولة، فالمأسسة Institutionalization ترمي إلى التأكيد على مسألة فصل شخصية الدولة عن شخصيات الحكام، والتأكيد كذلك على الطابع الموضوعي والعقلاني - القانوني للدولة المستقلة في وجودها واستمرارها على الأفراد. إن استقلالية الدولة لا تعني ابتعادها عن مطالب المواطن، وإنما تعني التأسيس للطابع الموضوعي الذي يتسامى على ميولات ورغبات ونزوات الأفراد الحاكمين، وكذلك حيواتهم، فالمؤسسة لا تزول بموت قادتها، وإنما هي مستمرة لكون جوهرها يدور حول فكرة عمل *idée d'œuvre* (موريس هوريو، 1925)، سيجند لها قادة جدد.

يرى الأستاذ مصطفى كامل السيد أن الدولة في النموذج العربي تتمتع باستقلال نسبي عن المجتمع (بولنزاس، ميليباند)، وهذا الاستقلال راجع إلى نموذج دولة ما بعد الكولونيالية، أين نظر إلى الشرعية الثورية، مع إبقاء نوع من الوصاية على المجتمع، فالنخبة الحاكمة هي التي تختار له مشروعه، لكن طبيعة هذا الاستقلال تبدو ملتبسة ومختلفة عن النماذج الرأسمالية،<sup>2</sup> ويكون هذا الاستقلال مفيدا إذا ما تمأسس وأخذ طابعا موضوعيا منفصلا على التأثير الحاسم لجماعات المصالح والقوى الرأسمالية، ما دمنا نتحدث عن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر.

1 تربط كثير من الأدبيات، على غرار عمل Lipset الكلاسيكي (Some Social Requisites of Democracy)، (1959) بين النمو الاقتصادي والديمقراطية. كما يجعل Robert H. Bates et al.، 2012، من النمو الاقتصادي سببا في الإصلاح المؤسسي الديمقراطي على المستوى الكلي في الدولة الإفريقية، وهو ما يؤدي في نفس الوقت الى تغيير السياسات وزيادة النمو الاقتصادي. أنظر:

- Robert H. Bates et al., "the new institutionalism and Africa." *The Journal of African Economies* 22, no. 4 (2013): 522-523.

<https://scholar.harvard.edu/rbates/publications/new-institutionalism-and-africa>

<sup>2</sup> محمد كامل السيد، "قوة الدولة وضعفها وخصائص جهاز الدولة"، ط1 (ندوة فكرية حول أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2011)، 100-102.

لهذا يرى شالمير جونسون في دراسة حول التجربة الإنمائية اليابانية أنها نجحت لاستقلالية الدولة كمؤسسة من الانقسامات الرئيسية في المجتمع، وهو منهج العديد من الدول الصناعية الجديدة (جنوب شرق آسيا)، ويتم ذلك وفق المقنضيات التالية:

- الاستقلال النسبي لمؤسسة الدولة عن الفواعل السوسيو اقتصادية في المجتمع.
- تشكل التكنوقراطية جزءا من متخذي القرار العمومي.
- قضية التنمية تعد الانشغال الرئيسي للنخبة الحاكمة.
- جهاز الدولة له قدرة عالية على تعبئة الادخار والاستثمار.
- يملك جهاز الدولة قدرة عالية على التنسيق بين إدارات الدولة.
- الدولة تظهر كحكم ما بين المجموعات.
- صياغة سياسات لا تضر بفلسفة اقتصاد السوق.<sup>1</sup>

فدولة المؤسسات تعني سمو الدولة عن الاعتبارات الطائفية، والمذهبية والقبلية، فالفرد انطلقا من مواطنته يدين بولائه للدولة وليس إلى التقسيمات الجزئية في المجتمع القائمة على أساس الطابع القرابي أو الجهوي أو المصلحي.

تعد الدولة الجزائرية دولة ريعية غير منتجة للثروة، فهي ليست بعد دولة صناعية، إذا ما قارنا للمسألة بمعيار التصنيع عند كوزنتس، حيث تقوم الدولة عن طريق الجباية البترولية بتمويل إنفاقها العمومي، وخطط التنمية، التي تضع تصوراتها بنفسها بصفة فردية.

ولهذا يعتقد كثير من الخبراء أن غموضا يلف السياسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، فبتركيزها على مورد النفط وحده- الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، وتلثي الحصائل الجبائية، و97 بالمئة من حصيلة الصادرات- جعلها مرتبطة بنمط من "النمو الرخو" والهش (croissance molle)، بسبب تطاير أسعار النفط في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق المعلنة مع بداية التسعينات، فإن الدولة ما تزال تحتفظ بأدوارها التي مارسها تقليديا في إطار النهج الاشتراكي، لا سيما انتاج السلع والخدمات، وتمويل مجانية الصحة والتعليم، وتوزيع الثروة،<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد كامل السيد، "قوة الدولة وضعفها وخصائص جهاز الدولة"، ص ص 108-110.

<sup>2</sup> Saddek Khalfallah et Mohamed Benssaid, "L'apport de la théorie néo-institutionnelle dans la compréhension de l'état stationnaire de l'économie Algérienne," *Revue du Lareiid*, N°03 (Septembre 2016), 83.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17591>

إضافة إلى دعم المواد الاستهلاكية، ودعم الشغل، والسكن، والحماية الاجتماعية، وإن كان هذا ممكنا أيضا في ظل النظام الرأسمالي في نموذج دولة الرفاهية.

إن عملية التحول الهيكلي (النسقي) والمؤسسي إلى اقتصاد السوق إذن لم تكن بالصورة المفترضة، وهذا حتى بعد مرور أكثر من ربع قرن (1989-2015)، وهنا نفرق ما بين التحليل النسقي، والتحليل المؤسسي التقليدي، والتحليل المؤسسي الجديد، إذ أن التحليل النسقي يرصد خارطة الفواعل الرسمية التقليدية، والفواعل غير الرسمية التي أفرزتها عملية الانتقال الديمقراطي، بخاصة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نمط التعددية الحزبية، وظهور فعاليات المجتمع المدني غير الربحية، ومن ضمنها النقابات المستقلة، كما أن عملية التحول الاقتصادي جلبت معها القطاع الخاص الربحي، هذه الفواعل مجتمعة ستجد نفسها منخرطة في مسار صنع السياسة العمومية بدرجات متفاوتة من التأثير، يعزى فيها النصيب الأكبر إلى الدولة، بحيث سنتساءل في كل مرة بتشكك عن استقلالية الفواعل غير الرسمية في القطاع الربحي أو غير الربحي عن الدولة. إذ تظل المقاربة النسقية قاصرة وغير كافية لإعطاء إجابات شافية عن ما يثبط عملية التحول نحو اقتصاد السوق، وما يتسبب فعلا في ظاهرة العطالة.

كما أن المؤسساتية التقليدية تقف هي الأخرى بعيدة عن إعطاء تفسيرات لهذه العطالة، فبتركيزها على تبدل القوانين والأنظمة واللوائح كنتاج لتبني النموذج الديمقراطي والنموذج الرأسمالي، فإنها بذلك تركز فقط على دور المؤسسات الرسمية، وتسقط الدور المركزي الذي تقوم به المؤسسات غير الرسمية، ولا شك أن هذين المحددين معا يشكلان بؤرة تركيز للمؤسساتية الجديدة، فموروثات الماضي وما يتركه الزمن يصعب إزالته، مع إمكانية الإفادة من الماضي أيضا (تبعية المسار path dependency: النيومؤسسية التاريخية)، بحيث أن بعض مظاهر الاشتراكية لا تزال مستمرة كنمط الدولة المنتجة Etat producteur، وتمويل التنمية عبر الميزانية الذي يتجاوز الفكرة الكينزية ذاتها. كما أن القيم الاجتماعية والتحيزات الثقافية تلعب دورا كبيرا في تمييط سلوكيات الفواعل، فالمواطن لم يبلغ أبدا من ذهنه فكرة الدولة الراعية التي تلبي كل مطالبه من سكن وشغل، ورعاية صحية، وتعليم... وهذه التحيزات لم يسلم منها حتى اللاعبون المهيكلون، فالمقاولات ما زالت مرتبطة ذهنيا بالصفقات العمومية، ولم نمر بعد إلى النمط المأسس للمقاول الحر عند فبلن، أو المقاول المبادر عند شومبيتر، كما أن المجتمع المدني يبدو مرتبطا تمويليا وعضويا بالدولة، وهو ما يجعله منقادا لها، فما زالت الثقافة الرعوية مستمرة، وهذه المحددات هي ما تشكل نوعا من العطالة بحسب النيومؤسسية الاجتماعية. كما أن عملية الضبط وفق مؤسساتية الاختيار العقلاني ما زالت معقودة بشكل حصري

للدولة، وتغيب مظاهر الضبط الاجتماعي عبر الفواعل السوسيو اقتصادية، التي تركزها عادة الأنماط الشبكية والأنماط المحكومة، التي لا تزال بعيدة عن التحقق كما أسلفنا، فالدولة ما تزال قوية فارضة أنماط هيراركية من أعلى top- down، وكمثال على ذلك فإن الديمقراطية ذاتها واقتصاد السوق، وحتى الاشتراكية قبلهما لم تكن متأتية من القاعدة الجماهيرية bottom- up، بل فرضتها الدولة. وأخيرا فإن النيومؤسسية الخطابية تنظر إلى عوامل العطالة الكابحة للتغيير من خلال الخطاب، فإذا كان هناك حذف لكلمة اشتراكية منذ دستور التعددية الصادر في 23 فيفري 1989، فإن الخطاب الرسمي ما زال يحفل بحضور الدولة كمركز وبقية الفواعل غير الرسمية كتابع.

لهذا يرى A. Wladimir، 2003، أن: "بقاء سمات النسق السابق يرجع إلى العطالة، والاعوجاج، والمقاومة، التي تتسبب فيها البنى القديمة، والمؤسسات غير الرسمية الموروثة، وتلك السلوكيات الدارجة التي تغذيها القوى المعارضة لتغيير النسق".<sup>1</sup>

إن مسألة العطالة قد تترك آثارا إيجابية أو سلبية واضحة على النوعية المؤسسية، بحيث يرى دوغلاس نورث أن النوعية المؤسسية الجيدة: "هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسى منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة".<sup>2</sup> فالمؤسسات الجيدة حسب D. Acemoglu، 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأعوان الاقتصاديين وتضع قيودا على سلوكيات النخب والقادة السياسيين، كما تقيد إمكاناتهم بخصوص مصادرة مداخل الآخرين، فالنوعية الجيدة للمؤسسات تقود إلى تحسين الأداء الاقتصادي. كما تحفز توجه القطاع الخاص نحو نشاطات اقتصادية دون أخرى، لاسيما تلك التي يغلب عليها الطابع الربحي.<sup>3</sup>

إن الطابع الربحي للاقتصاد يتسبب في دورية السياسية المالية (التوسع والانكماش في الانفاق العام) ويعاز هذا النقلب بشكل مباشر إلى تطاير أسعار البترول، ويعاز بصورة غير مباشرة إلى ضعف البيئة المؤسسية، وجمود الإدارة العمومية، والتي لا تعمل على إيجاد المناخ الاستثماري المناسب. لهذا يؤدي تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي إيجابيا على فترات طويلة (المفيد على الجبهة الاجتماعية)، فالتوازنات الكبرى ما لم تكن

<sup>1</sup> Khalfallah et Benssaid, "L'apport de la théorie néo-institutionnelle," 83.

<sup>2</sup> لطفي مخزومي وآخرون، "النوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد: دراسة قياسية للفترة 2000-2012"، مجلة رؤى اقتصادية 6، ع.2 (ديسمبر 2016): ص 59.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10320>

<sup>3</sup> Khalfallah et Benssaid, "L'apport de la théorie néo-institutionnelle," 86.

مبنية على قواعد مؤسسية متينة وتنوعا للاقتصاد تكون عرضة لتقلبات سوق النفط، والنمو الاقتصادي يكون هشاً<sup>1</sup> وهو ما يثبتته تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 وما تركه من آثار انكماشية على ميزانية الدولة، ومخزونات الفوائض المالية للسنوات السابقة. وعموماً تكون الدولة القوية الممأسسة ضرورة ملحة لعملية الانتقال الاقتصادي نحو الاقتصاد الحر كما يرى أقطاب الاقتصاد المؤسسي الجديد، وهو ما تؤكدته تجربة اليابان كما أشرنا إليها، وتجربة النمر الآسيوية، وهو ما تستدعيه بالضرورة التجربة الجزائرية، حتى نكسر ديمقراطية الاقتصاد مؤسسياً بمحاربة كل صنوف الاحتكار وتكريس قواعد المنافسة العادلة، وإيجاد ضمانات كافية لحماية الملكية، ومنها براءة الاختراع كملكية فكرية، وتكافؤ الفرص بين اللاعبين في القطاع العام و/أو القطاع الخاص، ومحاربة الفساد لا سيما الرشوة والاختلاس والزيونية، وتخفيف التعقيدات البيروقراطية واكساب الإدارة المرونة الكافية. إذن رغم برامج الإصلاح الاقتصادي تظل الدولة من خلال ميزانيتها المحفز الأساسي للنمو، رغم وجود قطاع خاص، كما نسجل النقاط التالية:

- التبعية الكبيرة لمداخل صادرات النفط وجبايته بالنسبة للميزانية العمومية وخطط التنمية.
- الخوصصة تمت بطرق متسارعة، وبأشكال غير شفافة، حيث تم بيع المؤسسات في ظروف أمنية عصبية، وبعيدا عن المشاركة والمساءلة.
- غياب منظور استراتيجي للتنمية يركز على البعد البشري، فرغم وجود احتياطات كبيرة من رأس المال إلا أن البلد لا تزال تقف عاجزة على الإقلاع الاقتصادي.
- وجود ثنائية اقتصادية -Arthur Lewis- قطاع استخراجي حديث وقطاع زراعي تقليدي، وغياب الصناعة الاستراتيجية.
- التبعية الهيكلية للخارج فاقتصاد الجزائر يقوم بتمويل وتمويل اقتصادات الدول المتقدمة بالمواد الأولية ورأس المال، ثم بالعقول...
- استئراء ظاهرة الفساد الإداري والسياسي، والبيروقراطية المتضخمة انتشرت فيها مظاهر الفساد كالرشوة، والزيونية، والمحسوبية والمحاباة والاختلاس والجهوية...

الملاحظ من خلال هذا المطلب أن الدولة مستقلة بشكل كبير عن القوى المجتمعية، لكن القول بالعكس غير صحيح، فالقوى السوسيو اقتصادية المتنوعة غير مستقلة بالمرّة عن الدولة، ما عدا

<sup>1</sup> بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية 5، ع.9 (2015): ص ص 38-39.



بعض النقابات والأحزاب السياسية، بحيث تظل أغلب القوى غير الرسمية موجودة في شبكة معقدة تأتي على رأسها الدولة في شكل نمط هاركي (كوروبراتي)، وهذا راجع بالأساس إلى فتوة التجربة الديمقراطية، وضعف المأسسة، والثقافة السياسية لدى المواطن والنخب، كما أن الدولة ما زالت بحوزتها مختلف الموارد الناشئة عن "مؤسسة الربيع"، أما الحديث عن تطبيق منظور الحوكمة فيعد ذلك انقطاعاً عن الواقع. إن هامش الاستقلالية النسبية للدولة في النموذج الجزائري معتبر، لهذا من الحكمة أن تترك منافذ للتفاعل أمام القوى غير الرسمية مع الدولة، حتى يحقق الاجماع الوطني، مع حق الدولة في الاحتفاظ بمسافتها الضرورية عن كل اللاعبين لتكون موضوعية ودولة مؤسسات.

### المطلب الثاني: التحول الاقتصادي - الدولة والسوق:

يعتقد McIntyre أن الدول التي تخلت عن النظام الاشتراكي وتبنت اقتصاد السوق فعلت ذلك بمسحة أيديولوجية ومن دون أساس تجريبي، باعتماد صفات المؤسسات الدولية المالية ذات الخلفية الأيدلوجية النيوكلاسيكية.<sup>1</sup> إن هذا التحول البراديمي نحو رأسمالية السوق الحرة في الجزائر المعلن عنه بدءاً من دستور 1989 تم بدون نقاش عمومي حقيقي، بعيداً عن أية عقلانية تواصلية أو ديمقراطية تشاركية محكومة كما نلاحظ. كما يذهب ماك انتير إلى اعتبار أن أكبر معوق للتحول الناجح تمثل في "بناء استراتيجية الانتقال على أساس تبسيطات الكتب المدرسية"، والتي لم تراعى الخصوصيات المؤسسية للبلد النامي، وهو بهذا يتفق مع D. North، 1994، الذي يرى بأن المذهب النيوكلاسيكي لم يسمح للاقتصاديين (الوطنيين) بالتعاطي الحذق مع مسائل البناء والتغيير التمهيدي للمؤسسات،<sup>2</sup> نظراً للمشروعية العالية المؤلدة بمسحة نيولبرالية، التي فرضتها منظمات بريتون وودز (FMI، BIRD).

إن عملية التحول هذه تتميز بنوع من الخصوصية لأنها تمزج بين "المعاملات السلعية" من جهة وتكوين المؤسسات من خلال "المعاملات المؤسسية"، أو كما يعبر عنها D. Bromley بصيغة الاتفاق على تشكيل الخيارات (Ordnungspolitik)، فخطأ السياسات النيوكلاسيكية يكمن في تركيزها على خلق الأبعاد السطحية من الحداثة السوقية، وإهمالها للشروط المؤسسية التي تؤطر عملية

<sup>1</sup> روبرت ماك انتير، "الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية"، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليم هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 365.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 365-366.

الانتقال، وهذا بإيجاد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.<sup>1</sup> ففرضية انسداد الطريق الثالث، باعتماد سياسات نيوليبرالية، هي مجرد تأكيد أيديولوجي هش، إذ لا يصمد أمام التجربة التاريخية المتنوعة للدول الرأسمالية نفسها، كما عبر عنها Esping- Andersen، 1990، بالعوامل الثلاثة للرأسمالية، كما بينا في المبحث السابق، فتقليد الانتقال عن طريق العلاج بالصدمة (روسيا، يلتسين، 1991)، أو العلاج خطوة بخطوة (الجزائر، منذ 1991) يقود إلى نفس النتائج غير المرغوبة، فحينما طبقت برامج التعديل الهيكلي (PAS) الأصولية فإنها لم تراع الأوضاع الخاصة للنظام الاشتراكي السابق، فالإغراق في سياسات السوقنة Marketization والخصوصية Privatization يقود بكل تأكيد إلى التغطية على تلك الجوانب الإيجابية من النظام السابق،<sup>2</sup> التي لها إمكانية الاستمرارية،<sup>3</sup> ضمن اقتصاد مختلط، يراعي المعطى المؤسسي للبلد النامي. وهو ما عبر عنه الباحث عماد لمام بأن النجاح الكبير الذي حققته التجارب التنموية لبلدان جنوب آسيا في العقود الأخيرة، يرد بالأساس إلى احترام كل دولة لخصوصياتها المؤسسية، وغياب ذلك - التغيير المؤسسي الملائم- في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، سيفوت عليها استغلال نوافذ الفرص المشرعة، التي فتحتها العولمة.<sup>4</sup>

إن عملية الخصخصة السريعة التي شهدتها الاقتصاد الوطني، تمت تحت مبرر البحث عن الأمثلية Optimality بتوفير حافز الكسب الشخصي، كمعبأ للطاقات الكامنة، فغياب الاعتراف بالملكية الفردية هو ما عجل بانهيار النظام الاشتراكي،<sup>5</sup> وهذه تعد حقيقة راسخة تتوافق مع أسس النظام الاقتصادي الإسلامي المبني على الفطرة. لقد تم تبني الخصخصة على اعتبار أنها إحدى "الوصايا العشر" لتوافق واشنطن النيوليبرالي، 1989، كطريق أمثل لتوفير الدافعية نحو الانجاز والابداع، عن طريق فسح المجال أمام المبادرة الخاصة،<sup>6</sup> لكن ذلك تم بصفة فوقية من طرف الدولة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 366-367.

<sup>2</sup> عملية الخصخصة مست تلك الشركات العمومية الناجحة، والتي تمت بعيدا عن الشفافية.

<sup>3</sup> ماك انتير، "الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية"، ص ص 368-369.

<sup>4</sup> Imed Limam, "Introduction," in *Institutional Reform And Development In The MENA Region*, edited by Imed Limam, 1st ed. (Cairo: ERFFAC, 1999), 2.

<sup>5</sup> ماك انتير، "الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية"، ص 372.

<sup>6</sup> المبادرة الخاصة أساسها وحافزها الاعتراف بالملكية الفردية، بحيث يذهب كل من Feder & Feeny، 1991، إلى أن الملكية الفردية كمؤسسة اجتماعية تضمّن العلاقة ما بين الأفراد، من خلال تحديد الحقوق، والواجبات، والقوى، والامتيازات... وهو ما ينعكس مباشرة على الأداء الاقتصادي، لأن الترتيبات المؤسسية حول الملكية الفردية تؤثر في توزيع الدخل داخل الاقتصاد. ويرى عبد الحميد بشير، أن الدولة مدعوة لوضع القواعد والمؤسسات المتعلقة بالملكية الخاصة ليعمل السوق بكفاءة، وبخاصة أن هذه الأخيرة تخفف من حدة الصراعات حول الموارد النادرة. أنظر:

من دون المرور عبر النقاش العمومي، وبإشراف صندوق النقد الدولي من خلال المشروطة التي فرضها، لكن الدولة الجزائرية تتحمل المسؤولية الكاملة حول الصيغ التي تمت بها الخصخصة.<sup>1</sup>

لهذا يرى Amartya Sen أن درجات الفشل التي لحقت عملية الإصلاح ترد إلى نقص الاشراف والرقابة الشعبية الديمقراطية، أكثر من الضعف الاقتصادي، فسياسات الخصخصة كانت مفتقرة للدعم الشعبي بالأساس حسب ماك انتير.<sup>2</sup> وهذا يفسر بغياب ثقافة لبرالية في المجتمع الجزائري نتيجة ترسبات الثقافة الاشتراكية، كما لا توجد نخبة لبرالية حقيقية في المجتمع أو داخل النظام السياسي، التي تدافع عن فكرة السوق، ومع أنه لا وجود لطبقة بورجوازية تدافع عن مواقعها ومكتسباتها بالخطاب اللبرالي، إلا إن هناك نوع من رأسمالية الدولة يعترف بوجود طبقة النموكلاتورا، والتي تعد بالأساس انحرافا دولانيا حسب منظري الاشتراكية أنفسهم (تروتسكي)، هذه الطبقة المستأثرة بالسلطة والثروة كان من مصلحتها أن تتجه الدولة نحو الخصخصة. مع ذلك لماذا تم تبني نظام السوق الحر؟

من الجدير بالملاحظة أن تبني النظام الرأسمالي في الجزائر كان سابقا لانحياز الاتحاد السوفياتي، بحيث قرر دستور 1989، لأول مرة منذ الاستقلال حق الملكية الفردية، التي تبني عليه رأسمالية السوق الحر، إضافة إلى التعددية السياسية، في إطار ديمقراطية لبرالية، تتجاوز النموذج الاشتراكي "الديمقراطية مركزية". كما أن هذا المسار تم اتخاذه من طرف الدولة top-down من دون مطالب ترفعا مجموعات سوسيو- اقتصادية، كما يبقى أن نشير إلى أن تبني اقتصاد السوق تم بالتزامن مع اللجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 1989، عبر برامج التثبيت Stand-by بعد هذا التاريخ (1991). وإن كان صندوق النقد الدولي سيصبح لاعبا بدءا من هذا التاريخ، يمارس ضغوطا كبيرة على الدولة لتمرير سياساته النيولبرالية، في مجالي السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. ولكن التساؤل المطروح هو:

هل أظهرت الدولة كمؤسسة سيادية مقاومة لسياسات صندوق النقد الدولي معاملة إرادتها؟

- AbdelHameed M. Bachir, "Property Rights And Economic Performance," in *Institutional Reform And Development In The MENA Region*, edited by Imed Limam, 1<sup>st</sup> ed. (Cairo: ERFFAC, 1999), 45-46.

<sup>1</sup> تبدو تقنيات الخصخصة كخطة ملكية العاملين للأسهم (ESOP)، وتقنية فتح رأس المال للمساهمة الشعبية، تقنيات تتمتع بشفافية كبيرة، والتي طبقت في بريطانيا (حكومة تاتشر)، ولكنها غابت في الحالة الجزائرية.

<sup>2</sup> ماك انتير، "الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية"، ص 375.

إن مؤسستي بريتون وودز تظهر كل منهما كجماعة معرفية *epistemic community*، بالمفهوم الذي ابتدعه Hass، 1990، في إطار المقاربات الإدراكية - كما أشرنا- فخبراء البنك والصندوق الدوليين اليوم يبدون كمروجين للأفكار النيولبرالية. فالسياسات الاجتماعية المذاعة من طرف المنظمتين مرت بثلاث لحظات تاريخية، حسب F.-X. Merrien:

1- اتفاق فيلادلفيا- بريتون وودز، 1944: يتميز بهيمنة البراديم الكينزي والتموي، فيعطي حق التدخل "الفاضل" للدولة في الاقتصاد وعلى الجبهة الاجتماعية، تحت مبرر إخفاقات السوق *market failures*، وينظر إلى الجانب الاجتماعي على أنه مكمل ضروري للجانب الاقتصادي، وتظهر المنظمة الدولية للعمل ذات تأثير كبير في بناء مرجعية مهيمنة حول الحقوق الاجتماعية للعامل، (فهذا الأخير يعد انسانا وليس سلعة). تبدو سياسات المنظمتين المالييتين متناغمة مع أفكار المنظمة الدولية للعمل، فدور الدولة المستلهم من فكر فيبر ودوركايم يتمثل أساسا في تعويض الفواعل السوقية في أحيزة فشلها "الطبيعي"، كما أن الدولة ضامنة للإنصاف (التوزيع وإعادة التوزيع)، ومراقبة لتنظيمات الحماية الاجتماعية، وهي وسيط كذلك لحلحلة تناقضات رأس المال والعمل.<sup>1</sup>

2- توافق واشنطن، 1989: حسب تسمية الاقتصادي John Williamson، 1990،<sup>2</sup> يمثل انقلابا على المنظور الكينزي، وهذا بتثمين القيمة الذاتية *intrinsic* للسوق، ورفض كل وظيفة ضبطية أو توزيعية من طرف الدولة، وهو بهذا يقلص من حدود الفضاء العام (دولة محدودة)، بتوسيع المسؤولية الفردية، كما أنه - تحت تأثير البنك الدولي وتراجع منظمة العمل الدولية لمركز دفاعي- لم يعد الاجتماعي ملحقا بالاقتصادي، وهو ما يعكس إعادة النظر في تصور الفرد والدولة والسوق. فانتصار فكرة السوق يظهره كموزع جيد وحصري للثروة "فالنمو ينفع الفقراء"، كما أن النخب السياسية والإدارية لا تترشد للإنفاق (طرح مدرسة الاختيار العمومي)<sup>3</sup>، لهذا ينظر إليها بعين الريبة، كما هو الشأن بالنسبة للنقابات التي لا تسهر على تحقيق المصلحة العامة، بل أنها تكرس مصالح كوربوراتية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> François-Xavier Merrien, "Les nouvelles politiques sociales de la Banque mondiale: le cas des pensions," *Revue internationale des sciences sociales*, no. 170 (2001/4): 590-591.  
[https://www.cairn.info/load\\_pdf.php?ID\\_ARTICLE=RISS\\_170\\_0589](https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RISS_170_0589)

<sup>2</sup> Yves Surel, "Le Poids Des Organisations Internationales Dans Les Réformes Des Politiques Sociales." *Informations sociales*, n° 157 (2010): 41.  
<http://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2010-1-page-36.htm>

<sup>3</sup> الدولة تمثل المشكلة وليس الحل، بحسب رولاند ريغان. لقد ضم توافق واشنطن *consensus de Washington*، 1999، مجموعة من الخبراء ذوو الخط النيولبرالي، ينتمون إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والكونغرس

3- ما بعد توافق واشنطن: حسب طرح Stiglitz، 1999، والذي بدوره يؤكد على إعادة النظر في عديد مسلمات توافق واشنطن:

- ترك آليات السوق تشتغل وحدها ليس بالضرورة مرادفا للتوازن الاقتصادي التلقائي.<sup>2</sup>
  - على البلد المتحول ألا يتبنى سياسات أصولية ذات مفعول مسهل drastique.
  - يجب تعضيد مؤسسات الدولة قبل تحرير الأسواق.
  - التأكيد على أهمية سياسات مجابهة الفقر، بحيث يجب أن ترافق السياسة الاقتصادية.
  - على الإصلاحات أن تراعي الموروثات المؤسسية والمعيارية للدولة.<sup>3</sup>
- إذا تتبعنا التجربة الجزائرية نجد سياسات اصلاحية للاقتصاد الوطني تمت بصفة طوعية سبقت مرحلة الأزمة الاقتصادية، التي اعقبت انهيار أسعار البترول سنة 1986، لعل أبرزها ما يدخل في إطار المخطط الخماسي الأول (1980/1984)، فتقييم العشريين الأوليين من الاستقلال سمح برسم الأهداف التنموية التالية:
- استكمال انعاش القطاعات الاقتصادية التي لم تعط لها الأولوية.
  - إيلاء أهمية أكثر للجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستوى معيشته.
  - معالجة الاختلالات البنوية التي عانى منها الاقتصاد في فترة السبعينيات.
  - الاهتمام بالبنية التحتية، كرأس مال اجتماعي.<sup>4</sup>

الأمريكي، وقد خرج بعشر توصيات كخارطة طريق موضوعة أمام البلدان المتحوّلة، نذكر منها: الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير العملة، تخفيف عجز الميزانية بتقليص الانفاق العام، رفع الدعم عن الأسعار، فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، تقليص الوظائف العمومية... وهو ما يشكل مشروطة عالية من جانب المنظمات الدولية من أجل الحصول على قروض ربوية، وقد مارس صندوق النقد شروطه على الجزائر بدءاً من برنامج التثبيت، 1989.

<sup>1</sup> Merrien, "Les nouvelles politiques sociales de la Banque mondiale," 591-592.

<sup>2</sup> وهو ما يتطلب حضور الدولة في كل مرة، بخاصة لمعالجة الاختلالات البنوية للنظام الرأسمالي (الدورات الاقتصادية الكبرى- موجات كوندريتييف)، مما ينفى مسلمة السوق ذاتي التنظيم، حسب بولانيي كما بيناه، وهو ما تؤكدّه أزمة جنوب شرق آسيا (المضاربة في العملات)، لسنة 1997، والأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري الربوي)، لسنة 2007.

<sup>3</sup> Merrien, "Les nouvelles politiques sociales de la Banque mondiale," 592.

<sup>4</sup> عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص ص 27-28.

انطلق هذا المخطط من حقيقة العجز المالي المعتبر، وعدم تحكم الشركات في قدراتها الانتاجية، كما أن زيادة في أسعار البترول في السوق الدولية، نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، طرح موارد للإصلاح، وقد لخص الأستاذ تومي جوانب الإصلاح في ما يلي:

1- إعادة الهيكلة العضوية: للشركات الوطنية تحت مبررات تحقيق ميزات التخصص بفصل العمليات الاقتصادية (الانتاج، والتطوير، والتسويق)، وكذا تلافي معوقات المركزية الادارية، وتوسع النشاط، وكبر الحجم، وتضمنت إعادة الهيكلة أسلوبين، الأول بحسب المنتجات، والثاني على أساس مناطقي، وعليه قفز عدد المؤسسات من 150 شركة وطنية (1980) إلى 480 سنة 1982. ويجمع محللو السياسات أن إعادة الهيكلة شكلت مغامرة من ثلاث زوايا:

- المبالغة في التفكيك العضوي للشركات الوطنية، والمغالاة في تعميمه حسب أحمد بن بيتور، 1993.

- السرعة الكبيرة التي تمت بها العملية، وهو ما ترك أثره على المديونية المالية للشركات، حيث وصلت سنة 1983 إلى 179 مليار دج، وهو ما يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام.

- إن التفكيك العضوي يزيد من التكاليف ويحيد عن العقلانية، إذ أن الاتجاه العام في الاقتصاديات الصناعية يدفع نحو تكتل الشركات، لهذا تم تدارك الوضع بإيجاد شركات قابضة (Holdings)، بدء من العام 1992.<sup>1</sup>

2- الهيكلة المالية: اتسمت بعدة فجوات لا سيما عملية التمويل عن طريق القروض متوسطة المدى، والتي تسببت في عجز مالي مزمن للشركات، وهو ما يدل على سوء الاختيارات التي تبنتها الدولة.

3- هيكل الاستثمار: وتمثل الرهان في هذه المرحلة أساسا في تحسين أداء الشركات الوطنية في مجال الانتاج (الفلاحة، والصناعة)، والتي كانت تشغل بأقل من نصف من طاقتها الانتاجية، بحيث كان الخيار هو زيادة الإنتاجية، وليس الاستثمار، كما كان التركيز على هدف ثان تمثل في النهوض بقطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كالمواصلات والسكن كقطاع إسناد للقطاع المنتج. لكن تم ذلك بتركيز عال لهيكل الاستثمار على هذا القطاع (البنية التحتية)، وهو ما شكل مزاحمة للقطاع الصناعي وأضر بمبدأ التوازن الاقتصادي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 29-31.

4- الانفتاح على الاستثمارات الخاصة: بحيث فتح المجال أمام شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي (قانون 11/82)، على أن الشركة الوطنية تكون حائزة على الأقل 51 بالمئة من رأس المال. فكان الهدف هو زيادة الطاقة الانتاجية، وخلق مناصب شغل جديدة، وتحقيق التوازن الجهوي... وكانت نتيجة هذه السياسة هزيلة نتيجة غياب تصور واضح لطبيعة الشراكة، وكذا القيود البيروقراطية.<sup>1</sup>

نظرا لكون التطبيق هو الذي يعطي كنها للسياسة العامة، فقد ظهرت نتائج غير مرغوبة بتسجيل عدة مؤشرات سلبية، كنفص المواد التموينية، اذ يلاحظ تبعية واضحة للواردات، بخاصة في مجال الغذاء (ثلثي الاحتياجات الوطنية)، وهو ما يدل على الاخفاق في تحقيق تمويل الجهاز الانتاجي ذاتيا، بهدف "إحلال الواردات"، وأخيرا كمحصلة هو فشل تنويع الاقتصاد والتصدير خارج المحروقات، لهذا تقلص معدل النمو ليصل إلى 4 بالمائة بعدما كان في حدود 7 بالمائة في المخططات السابقة (1967-1979). هذا الواقع سيعمق أكثر فأكثر مشكلة البطالة مع نهاية سنة 1985، والتي سجلت 15000 منصب شغل فقط جديد في القطاع الثانوي (الصناعة والبناء)، في مقابل 78800 كمتوسط للفترة 1974-1977.<sup>2</sup> وهو ما كان يشكل تهديدا للسلم الاجتماعي، تأكد مع أحداث أكتوبر 1988. يرى الدكتور عبد الرحمن تومي أن أسباب فشل السياسات في هذه المرحلة لاتقف وراءها العوامل الاقتصادية فحسب، وإنما عوامل مؤسسية بالدرجة الأولى، بحسب توصيفنا:

- هيمنة الحقل السياسي على الحقل الاقتصادي، ويتم ذلك بأدوات الخطاب السياسي، والآلة الأيديولوجية، وقد يفضي هذا إلى تفويت تحقيق الرشادة،<sup>3</sup> وهذا بإقصاء دور النخب التي تحوز رأس مال معرفي، بعيدا عن النقاشات العمومية حول الخيارات الكبرى للمجتمع.<sup>4</sup>

- نظام الحزب الواحد وما تركه من تماهي ما بين مؤسستي الدولة والحزب، إذ أن تقلد المناصب السياسية والإدارية كان يمر عبر الانخراط في الحزب. فحسب تقديرنا إذا كان هذا مقبولا على مستوى المناصب العليا كبعد تاريخي (الخطاب المؤسس حول الشرعية الثورية)، لكن ذلك لا يجب أن يضع الكفاءات جانبا، كما أن الشرعية الثورية يجب أن تجسد كاملة على أساس من القيادة الجماعية كما

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 31-36.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 37-38.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 44.

<sup>4</sup> A ce propos voir: Ahmed Benbitour, "les élites algériennes face à la crise," in *le développement économique de l'Algérie*, éd. Taieb Hafsi (Alger: Casbah édition, 2011), 183-185.

كانت أول مرة، بمعنى تحقق المشاركة للنخب المختلفة، ثم تبنى وتنقل إلى شرعية المؤسسات بعد مرحلة استئناف الدولة.

- تغييب البعد الثقافي في النموذج التنموي الجزائري، إذ لم يراع الطابع الإسلامي للمجتمع،<sup>1</sup> كإقامة نظام الزكاة، والصيرفة الإسلامية، والاعتراف بالملكية الفردية، إلا في وقت قريب.

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، فهو مبني على مداخيل التجارة الخارجية للنفط (تمثل هذه المادة الأولية 97 بالمئة من هيكل الصادرات وموردا معتبرا للجباية)، ونظرا لظاهرة "الحمى الهولندية" فإن الاقتصاد الوطني لم يتحرر من تبعيته للمحروقات بأن حقق التنوع وخلق القيمة المضافة، لهذا كان الهبوط التاريخي في أسعار النفط لسنة 1986 بمثابة رجة عنيفة تلقتها الدولة الجزائرية ككل، دخلت على إثرها مرحلة أزمة متعددة الأبعاد، لا سيما أزمة المديونية الخارجية، وأزمة الحكم. ومنه نتساءل حول طبيعة تغير السياسات أو النموذج التنموي ككل في سياق ذلك.

إن هذه الأزمة جاءت بعد عام ونيف من بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، لمعالجة أخطاء المخطط السابق وتحسين الأداء.<sup>2</sup> وكان لهذه الأزمة المفاجئة أن ولدت بدائل غير متوقعة أمام الحكومات المتعاقبة، كما أدخلت لاعبين جدد في رسم السياسات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، لهذا باشرت الدولة بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 الاحتجاجية اصلاحا شاملا مس الجوانب السياسية والاقتصادية. وقد لخص الأستاذ تومي جوانب الإصلاح الذاتي (1987) فيما يلي:

- خصوصية قطاع الفلاحة، بإيجاد تعاونيات فلاحية فردية وجماعية خاصة (لم يمنح الحق في الملكية للفلاح، بل احتفظت بها الدولة).

- تبني بعض آليات السوق المفتوح: تنظيم جديد للتجارة الخارجية.

- تبني منظور جديد في التخطيط يتجه نحو اللامركزية أكثر.

- التوجه نحو استقلالية المؤسسات، وتكريس لا مركزية قطاعية. بحيث تم اصدار قانون استقلالية المؤسسات الاقتصادية (08-01، المؤرخ في 12 جانفي 1988)، والذي نقلها إلى ميدان القانون التجاري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص ص 45-46.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 48.

<sup>3</sup> صالح بلحاج، إصلاح الدولة: "إصلاح الدولة: مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 2، ع.1 (سبتمبر 2011): ص 19.



- إصلاح تشريعات العمل...<sup>1</sup>

إن نتائج هذا الإصلاح لم ترق إلى مستوى الأهداف المعلنة، إذ تراجعت وتيرة النمو (-2.7 بالمئة، 1988)، كما تراجع معدل الاستثمار الوطني، نظرا لارتباطه تمويليا بحجم مداخيل المحروقات (70 بالمئة)، التي تراجعت بشكل كبير.<sup>2</sup> كما أنه في ظل غياب سوق مالية (بورصة) لجأت الدولة إلى الاصدار النقدي لتغطية العجز المالي المزمّن، بالإضافة إلى القروض الخارجية والتي بدأت تتكاثر، بحيث وصلت سنة 1988 إلى 25.1 مليار دولار، وخدمة الدين الربوي (الفائدة الربوية+ أصل الدين) إلى 6.55 مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة 80.3 بالمئة من الصادرات. وكان من نتائج ذلك:

\* زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع كبير في الأسعار، وكذا اتساع دائرة السوق الموازية نتيجة كذلك الفشل المسجل على مستوى استحداث مناصب شغل جديدة (60000 / 1988 مقابل 122000 / 1985).

\* زيادة مستوى البطالة نتيجة الانكماش الاقتصادي (17.2 بالمئة / 1989).

\* أزمة تموينية تتعلق بندرة المواد الاستهلاكية، فالدولة أصبحت عاجزة، نتيجة خدمات الديون الربوية الفاحشة (الفائدة الربوية وحدها تمثل 19.1 بالمئة من الصادرات / 1989)،<sup>3</sup> التي تركت فقط 19.7 بالمئة من مداخيل الصادرات للسلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية الموجهة نحو الاستثمار.<sup>4</sup>

إن عملية الإصلاح الذاتي التي باشرتتها الدولة في خضم هذا المخطط كانت نتائجها ضعيفة، إذ أن التراجع الاقتصادي ظل مزمنا، كما أن التوازنات الكبرى اختلت بشكل مخيف، لا سيما ما يتعلق بالتوازن المالي للبلد ككل نتيجة النقل العكسي للثروة، عن طريق آلية الدين الخارجي الربوي. وكذا ارتفاع نسبة التضخم، وتراجع الاستثمار والادخار، واختلال ميزان المدفوعات، وهذا ما انعكس سلبا على الجبهة الاجتماعية، فهذه الأزمة الاقتصادية ستقفز إلى البعد السياسي، بحيث ستشكل رهانا حقيقيا أمام النخبة السياسية والإدارية.

<sup>1</sup> تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص 48.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 50-51.

<sup>3</sup> هو فخ تم إحكام نصبه للدول النامية، إذ كانت القروض الربوية والتي تسمى مساعدات التنمية تقدم بأسعار فائدة ربوية متدنية لا تتجاوز الرقم الواحد، لكن مع نهاية السبعينيات قفزت إلى أكثر من 19 بالمائة، مما شارفت بعض الدول على إعلان إفلاسها كالأرجنتين، والمكسيك، والجزائر، 1989، حيث ذهبت معظمها إلى إعادة الجدولة.

<sup>4</sup> تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص ص 49-58.

لهذا جاءت حكومة مولود حمروش بعد ذهاب حكومة سلفه قاصدي مرياح،<sup>1</sup> بحزمة من الإصلاحات ذات طابع عميق هذه المرة، يدفع بوضوح نحو تبني اقتصاد السوق، وهذا تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، بعدما أبرمت الدولة الجزائرية اتفاقيتين سرّيتين معها في الفترة ما بين 1989-1991،<sup>2</sup> ولقد استغل صندوق النقد والبنك الدوليان الاختلالات المالية للدولة، وعجزها عن تسديد أقساط الدين الربوي لتمرير مشروطينهما العاليتين، والقبول بإعادة جدولة للمديونية الخارجية، انطلاقاً من سنة 1994، هذه المشروطينية يحكمها توجه أرثوذكسي غير رحيم بالمسائل الاجتماعية للمواطن، وإنما يؤمن فقط بعقيدة السوق وبنموذج الدولة المحدودة النيولبرالية، والتخلي عن النهج الاشتراكي الذي شكل تاريخياً "خياراً لا رجعة فيه" عند النخب الجزائرية.

لقد صنفت هاتين المنظمتان حالة الاقتصاد الوطني في الصنف (أ)، والتي طرحت حولها برنامج تثبيت stand-by، قصير المدى، من أجل استعادة التوازنات على المستوى الكلي للاقتصاد، لهذا قدم كل من الصندوق والبنك الدولي سنة 1989 قرضين في حدود 900 مليون دولار (600 من صندوق النقد). ثم اتبع ذلك في مرحلة تالية 1991-1992، بقرضين ربويين قيمتهما مجتمعين 753 مليون دولار، بعدما اشترطت المنظمتان على الدولة القيام بإصلاحات في الميدان الصناعي، والمصرفي، وهو ما قبلت به الحكومة من خلال رسالة النية والمذكرة لسنة 1990. كما شهدت هذه السنة إعلاناً رسمياً للدخول في اقتصاد السوق، حيث قرر ذلك بيان السياسة العامة للحكومة لشهر ديسمبر. وانتهى الأمر إلى الحصول على قرض ثالث قيمته 350 مليون دولار (الجزائر طلبت 800 مليون دولار)، بأجال قصيرة كلها لا تتجاوز السنة ونصف السنة،<sup>3</sup> هذا النوع من القروض يتميز بمعدل فائدة ربوية كبير جداً.

ولقد عملت حكومة حمروش إلى استصدار قانون النقد والقرض (المؤرخ في 14 / 04 / 1990)، والذي حمل إجراءات تلميفية للنموذج الحمائي، وهذا تسهياً لانفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الدولية، وإحداث نوع من القطيعة مع نمط الاقتصاد المدار من طرف الدولة، بفصل الشركات

<sup>1</sup> تسلمت هذه الحكومة الجديدة مهامها في 21 سبتمبر 1989، ووصفت بأنها حكومة إصلاحات، بتبنيها للانفتاح الاقتصادي، ورغم أن السيد مولود حمروش من أوساط شعبية، إلا أنه تبنى التوجه الليبرالي للاقتصاد، وهنا نرجع لدور الأفكار في السياسة العامة.

<sup>2</sup> تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص 64.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 64-66.

العمومية عن الدولة،<sup>1</sup> والتوجه بالاقتصاد نحو قوى السوق، ويبدو ذلك في إعطاء مزيد من الاستقلالية للبنك المركزي، وانشاء مجلس النقد والقرض كشكل جديد من السلطة التنظيمية المستقلة عن الحكومة.

يعتقد الأستاذ عبد الرحمن تومي أن اصلاحات هذه المرحلة تعد تحولا حقيقيا على مستوى النموذج الدولاني في تسيير الشق الاقتصادي، بحيث انحسرت أدوار الدولة في الضبط، مع استمرارها في إعادة الهيكلة،<sup>2</sup> والاشراف على عملية الانتقال نحو النموذج الرأسمالي، وهذا الأخير يعد دورا أساسيا للدولة يؤكد عليه البنك الدولي (BIRD). وهنا نرجع إلى ملاحظة جون جراي حول التجربة الانجليزية، والتي يراد تعميمها على الدول النامية.

إن برنامج التثبيت (الاستقرار) لم تتقيد به الدولة كما كان يطمح صندوق النقد الدولي (FMI) خصوصا، ومرد ذلك يرجع إلى عدة أسباب:

- لم تقبل الحكومة بالترتيبات الشاملة التي اقترحها صندوق النقد، والتي تتعلق بإعادة جدولة الديون مع نادي لندن ونادي باريس، لهذا كان حجم القروض الربوية المقدمة صغيرا.

- لم تحصل الدولة على كل تلك القروض الربوية المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية.

- لم يستند برنامج الاستقرار على اجماع كل الشركاء الاجتماعيين، فتخفيض قيمة صرف العملة الوطنية (-260 بالمئة سنة 1991/ 1985) تضرر منه كثيرا أرباب العمل، فيما يخص استيرادهم للسلع الرأسمالية، كما رفع من أعباء خدمة المديونية الخارجية، في حين أن النقابة العمالية لم يتم إشراكها في النقاش حول هذا البرنامج، والتي لم تكن مستعدة للقبول بانخفاض أجور العمال الحقيقية، خاصة في ظل غياب شبكة أمان اجتماعي.<sup>3</sup>

إن فشل سياسة الاستقرار يرد بالأساس إلى نظرة المؤسسات المالية الدولية لمشكلة الاقتصاد المتحول، بحيث يتم اختزالها في المسألة المالية، ذات المدى الزمني القصير، في حين أن مشكلة التنمية أعقد بكثير، فهي تتجاوز "الحل السحري" لرأس المال، بل تنتمي إلى المجال الاجتماعي، وطبيعة البنيات الذهنية والثقافية المترسخة فيه، وكذا كنه المؤسسات المستحكمة فيه، إنها تستدعي

<sup>1</sup> Riad Abadli, "Processus d'ouverture de l'économie algérienne: vingt ans de transition: Evolution et performance," (Thèse De Doctorat, université De Paris 8: Ecole Doctorale Des Sciences Sociales, 2011), 37-38.

<sup>2</sup> تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ص 67.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 67-70.

توليفة حدقة ما بين مقتضيات الحقل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والحقل الدولي، لاسيما في ظل نقل عكسي لثروة البلد النامي عن طريق القروض الخارجية الربوية، وبنية العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة.

انتهى هذا المطلب إلى مرحلة انتهاء الجزائر لاقتصاد السوق من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وعموما يقف هذا المطلب عند حدود سنة 1998، ويبقى المجال الزمني الذي يصل إلى سنة 2015 يغطيه المبحث الثالث.

## المبحث الثالث:

### المجالات الفرعية للسياسة الاجتماعية في الجزائر

**المطلب الأول: سياسة الحماية الاجتماعية:**

إذا اعتمدنا سياسة الحماية الاجتماعية Protection sociale كمؤشر قوي على فلسفة السياسة الاجتماعية يتضح أن هذه السياسة الفرعية تنقسم إلى نمطين كبيرين معتمدين على نطاق واسع عبر الدول، بحسب مرواني وآخرون، حسب فكرتين متنافستين كأساسين للتضامن الاجتماعي:

1. النظام الأول يتأسس حول مبدأ الضمان Assurance، والذي ظهر في ألمانيا عام 1883، وينعت بالنموذج البسمارككي M. Bismarckien، ويمول انطلاقاً من الاقتطاعات الضريبية التي تشمل أجور العمال، وهو مطبق اليوم في عموم دول أوروبا القارية. ويظهر كنظام كوربوراتي محافظ، بحسب تصنيف Esping- Andersen، 1990، وهو ما أشرنا إليه في المبحث الرابع من الفصل الأول.

2. النظام الثاني يتأسس على مبدأ المساعدة Assistance، والذي ظهر في بريطانيا العام 1941 بعد تقرير Beveridge، والذي يمول انطلاقاً من الضريبة، ويهدف إلى تغطية عموم المواطنين وحمايتهم من الأخطار الاجتماعية (كالمرض، العجز، الشيخوخة، الفقر...)<sup>1</sup>.

لقد تطرقنا في المبحث الأول أيضاً لنماذج الحماية الاجتماعية السائدة في المنظومة الرأسمالية، تبعاً للتصنيف الثلاثي للباحث Esping- Andersen، 1990، لهذا سنحاول النظر إلى النموذج الجزائري من خلال هذه المقاربات، فالتساؤل الذي يطرح نفسه إذن هو:

إذا كانت الجزائر قد تبنت اقتصاد السوق مع دستور 1989، ومع تمسك الدولة بقيمها الوطنية في مجال السياسة الاجتماعية المبنية حول فكرة التضامن الاجتماعي، فهل هذه المزوجة ما بين الموروث التاريخي والتحول نحو اقتصاد السوق سيفضي إلى تأسيس نموذج دولة رفاهية على الطراز الجزائري؟ أم سنكون أمام نموذج متفرد في ظل ملابسات الانتقال؟

ترصد الباحثة S. Ouzzir، 2006، ثلاث محطات لتطور سياسات الحماية الاجتماعية، الأولى تنطلق من الاستقلال إلى غاية 1970، ثم المرحلة الثانية من هذه السنة إلى عام 1983، والتي تتميز بتوحيد الأنظمة في نظام واحد، ثم مرحلة ثالثة تأتي بعد سنة 1983، وتتصف بتوسيع التغطية، وظهور صعوبات التمويل، نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986، والتي أدخلت نموذج "الدولة

<sup>1</sup> Walid Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale: Entre Bismarckien Et Beveridgien," *Les cahiers du Cread*, no.107-108 (2014): 109.  
[www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117](http://www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117)

الاجتماعو - رفاهية" مرحلة الأزمة «crise de l'Etat socialo- providence» حسب تعبير F. Z. Oufriha، 1990، بحيث طُرح تحد كبير أمام صانع السياسات تمثل في تخلي الدولة عن وظيفة إيجاد مناصب الشغل في القطاع العمومي كما يرى M. Kaddar، 1990،<sup>1</sup> هذا القطاع مسه التآكل نتيجة العجز المالي والخصوصة، في حين أن القطاع الخاص لا يزال في بداياته، وهو غير قادر على إيجاد مناصب عمل كافية، بعيدة عن الهشاشة والتأقبت.

كما يهتم A. Abdou، 2006، بالاقتصاد التضامني، من خلال تحليل سلوكيات الأفراد، والتي يراها تتعارض غالبا مع الإطار التنظيمي المحدد لهم، فرغم الطابع الإلزامي للانتساب l'affiliation لنظام الحماية الاجتماعية، إلا أن الأفراد يفضلون إيجاد قواعد أخرى تترك لهم هامش مناورة للانتساب من عدمه. وتقدم الباحثة S. Ouzzir إجابة لهذا الواقع، بالنظر إلى مجانية العلاج التي تثبط الدافعية نحو الانتساب، وكذا غلبة الطابع غير الرسمي على الاقتصاد. ويقارب Abdou لنموذج الحماية الاجتماعية من خلال نظرة البنك الدولي التي تتبنى ثلاثة أسس، هي التضمين الاجتماعي (inclusion s.)، والتماسك الاجتماعي (cohésion s.)، ومسؤولية المؤسسات (الدولة). فهي إذن مسألة تلقى على عاتق الدولة والقطاع الاقتصادي الخاص، في إطار المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، كمقاربة إتيقية تتحمل فيها الشركات مسؤولياتها بشكل ملزم وطوعي في آن معا، بالنظر إلى معالجة الأخطار التي تتسبب فيها، وهي بذلك تؤسس لعلاقة متينة مع مجتمعها ضمن خط "الشركة المواطنة"<sup>2</sup>، هذا الخط الذي لا يزال غير مدرك من طرف كثير من شركات القطاع الخاص الجزائري.<sup>3</sup>

يعتقد مرواني وآخرون، 2014، أن نظام الحماية الاجتماعية غداة الاستقلال كان يركز على مجموعة من الصناديق، وفق مبادئ عدة للاشتغال والتمويل والميزات المقدمة للمؤمنين (assurés)، هذا التنوع تسبب في تفاوت التغطية الاجتماعية بين العمال، وهو ما دعا الدولة لاحقا إلى توحيد النظام عام 1983، فأصبح يغطي عددا كبيرا من العمال بنفس الامتيازات، في حين كان تمويل هذا النظام ينساب أساسا من خلال الاقتطاعات التي تشمل أجور العمال، وهو ما يشكل إدراكا تلقائيا بأن

<sup>1</sup> ibid., 116-118.

<sup>2</sup> Ibid., 118-119.

<sup>3</sup> بدأت بعض الشركات الجزائرية الكبيرة إدراك أهمية هذا المنظور (R. S. E.)، لهذا تراها تسعى نحو تبني مقاييس الأيزو 26000، الذي يراعي هذا المنظور، والذي يعبر عن تحول هدي وقيمي - مؤسسي - بالنسبة للمنظمات التي تبحث عن تحقيق الشرعية في محيطها ثم الربح، الذي يمر لا محالة عبر هذه الشرعية.

النظام يرمي إلى تحقيق أهداف نموذج بافريدج بأدوات نموذج بسمارك. وتحقيق هذه التوليفة لا يكون بالشيء السهل، في ظل تحولات سريعة شهدتها الاقتصاد الوطني، فالمدخيل المتأتية من الاقتطاعات الأجرية لم تكن كافية لتغطية النفقات المتنامية. وهو ما دفع بالحكومة إلى إيجاد صيغ أخرى من المنح allocations للتكفل بالفئات المحرومة من السكان، كالتعويض التكميلي لمنح التقاعد، ومنح الشيخوخة، وتلك المقدمة لأرباب الأسر المحرومة من أي دخل، وهذه الصيغ الجديدة تمول مباشرة عن طريق الميزانية، بوصفها لا تساهمية non contributifs. هذا النمط اللاتساهمي إذا ما أضيف إلى النمط القديم التساهمي سيبدل طبيعة نظام الحماية لا محالة، فالميزانية الاجتماعية أصبح حجمها معتبرا لدرجة أنه سيمس بالطابع التساهمي البسماركي للنظام.<sup>1</sup>

في حين يرى الأستاذ محمد نصر الدين قريش أن النموذج الجزائري يدور حول أساس واضح هو قانون العمل، والذي يسمح بالولوج إلى مختلف أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، التي تشكلت في عقد التسعينيات، لهذا فإن النموذج لم يتبدل لأنه متوقف على مسألة العمل، والأجور، ومختلف الاشتراكات والمساهمات cotisations الاجبارية الموجهة نحو الأنظمة المختلفة، لهذا فإن النمط اللاتساهمي يدخل في إطار مبدأ المساندة subsidiarité من طرف الدولة عن طريق الميزانية العمومية. وتبقى مسألة الحقوق الاجتماعية الجديدة ضمن نسق التحول اللبرالي مسألة تقوم على متطلبات ظرفية ولا تدخل ضمن نطاق بناء نموذج لبرالي للحماية الاجتماعية، فتبدو الدولة هنا في استجاباتها للمطالب الجديدة مقتفية أثر النموذج النمطي، الذي أرسى منذ الاستقلال.<sup>2</sup> ويستطرد الأستاذ محمد قريش حول مسألة التحول النموذجي من الاقتصاد المدار من طرف الدولة إلى اقتصاد سوق حر مع عقد التسعينيات، بحيث يرى أن الإصلاحات ذات الخط اللبرالي التي جاءت بقانون العمل لسنة 1990، أسست معياريا لانحسار دور الدولة retrait de l'Etat، وفسح المجال أمام الصيغة التعاقدية لعلاقات العمل، والتي تكون فيها الفواعل الاجتماعية ذات وزن نسبي معتبر، تمارس ضبطا اجتماعيا، بدل الضبط القانوني الدولاني المتراجع إلى مواقع خلفية، وهذا يتجاوز لحظة اعتماد القواعد القانونية كأساس وحيد لتحديد شروط التشغيل وكذا العمل. لكن الفحص الامبريقي يظهر أن هنالك

<sup>1</sup> Ibid., 121.

<sup>2</sup> Mohamed Nasr-Eddine Koriche, "protection garantie par le droit du travail: continuité et dynamique du changement," (Colloque international sur *L'Etat et la protection sociale*, université D'Alger 3, 11- 12 octobre 2011), 206-208.



صعوبات بالغة في تكريس الشكل التعاقدية، وأن الفواعل الخاصة لاتزال ذات تأثير محدود على مسار صنع السياسة العمومية، لأنها بعيدة على أن توصف بأنها قوى حقيقية،<sup>1</sup> ومستقلة عن الدولة.

### المشهد المؤسسي لنظام الحماية الاجتماعية:

تم توحيد مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية في نظام واحد، سنة 1983، وكان مدارا من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحوادث العمل والأمراض المهنية (CNASAT)، والصندوق الوطني للتقاعد (CNR) فيما بعد، قبل أن توجد صناديق أخرى كإعادة تأسيس الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS سنة 1992، واستبدال تسمية (CNASAT) بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) سنة 1992، الموجه للعمال الأجراء والمعوقين والمجاهدين. وبعدها تم خلق الصندوق الوطني للتأمين حول البطالة (CNAC) سنة 1994، وإعادة إيجاد صندوق العطل المدفوعة لعمال البناء (CACOBATPH) عام 1998. وفي شهر أكتوبر من سنة 2006 تم انشاء الصندوق الوطني لجباية مساهمات الضمان الاجتماعي (CNRSS)، والذي يدير الجباية recouvrement لمصلحة الصناديق المذكورة أعلاه. فنظام الحماية الاجتماعية إذن مشكل من خمسة صناديق وطنية، وهو موضوع تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. ويتميز نظام الضمان الاجتماعي sécurité sociale في الجزائر بثلاث خصائص:

- توحيد الأنظمة المبنية على فكري التضامن الاجتماعي والتوزيع (solidarité et répartition).  
- الانتساب الإجباري لكل العمال، سواء أكانوا أجراء أو غير أجراء، أو شبه أجراء، وتلك الفئات التي تتعت بأنها خاصة.

- توحيد القواعد المتعلقة بحقوق وواجبات المستفيدين.<sup>2</sup>

وهذا النظام يتضمن كل فروع الضمان الاجتماعي المتوافقة مع الاتفاقيات الدولية،<sup>3</sup> لا سيما التأمين حول المرض، والأمومة، والعجز، والوفاء، وحوادث العمل، والأمراض المهنية، والشيوخوخة (التقاعد)، والبطالة، والمنح العائلية الممولة من طرف الدولة عن طريق الميزانية، وهذا منذ الفاتح من

<sup>1</sup> Mohamed Nasr-Eddine Koriche, "Etat et régulation sociale: entre dérèglementation et contractualisation," *revue Algérienne des politiques publique*, n° 1 (septembre 2011): 8-9.

<sup>2</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 124.

<sup>3</sup> لقراءة تفصيلية حول التطور التاريخي للاتفاقيات الدولية حول الضمان الاجتماعي، بخاصة ما يتعلق بشروط العمل أنظر:

- J. M. Servais, "l'OIT et protection sociale: une vision renouvelée," (Colloque international sur *L'Etat et la protection sociale*, univ. D'Alger 3, 11- 12 octobre 2011), 66-93.

جانفي سنة 1995، وهو يتوافق مع نموذج بافريدج.<sup>1</sup> لكننا نرى بأن هذا التوصيف مبالغ فيه لسببين هما:

- هو أن هذه المنح العائلية والتي تعد "تحويلات اجتماعية" عن طريق الميزانية تدفع لأرباب الأسر الذين هم عمال أجراء، وكذا للمستفيد من معاش pension للضمان الاجتماعي، مهما كانت طبيعة هذا المستفيد،<sup>2</sup> وهو كما يبدو يشمل الأفراد العمال المساهمين ضريبيا فقط، وليس كل الفئات المجتمعية، بخاصة العاطلين عن العمل.

- قيمة هذه المنح لا تشكل علامة فارقة على مستوى القدرة الشرائية، فمقدارها لا يكاد يحدث أثرا إيجابيا، حتى نقول أنها تسم النظام بسماتها.

### الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون:

إن الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG) Salaire National Minimum Garanti تم رفعه إلى 18000 دج كأجر شهري، منذ الفاتح من جانفي 2012، وهو يقدم نفسه كأساس حسابي للمبالغ المقطوعة من الأجور كمساهمات، وكذا كميّار للاستفادة من المنح،<sup>3</sup> ومن صيغ السكن. لكن التطبيق الفعلي من طرف الحكومة أسفر عن تباين شديد، إذ أن ليس كل العمال الأجراء يتقاضون فعليا هذه القيمة، وهذا نظرا للهامش الواسع أمام الحكومة والإدارة العامة لتفسير النصوص القانونية، فالتطبيق *implementation* إذن هو ما يحدد خطوط الهوية النهائية للسياسة العامة، كما رأينا مع فاعلا قويا في توجيه خط السياسة العمومية، بعيدا عن ضغط المجموعات الاجتماعية. لكنه في نفس اللحظة يظل حرمان بعض الفئات العمالية من بلوغ قيمة 18000 دج أمرا غير مقبول من الناحية المعيارية والأخلاقية.

وفي هذا السياق يرى الباحث محمد قرّيش أن قيمة الحد الأدنى من الأجر المضمون تساير ثلاثة محددات رئيسية، حسب التصور القانوني:

- تطور متوسط الانتاجية الوطنية.

- مؤشر المستوى العام لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمواد ذات الاستهلاك الواسع.

<sup>1</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 122-126.

<sup>2</sup> Saliha Ouzir, "la protection sociale et le marché du travail: une segmentation accrue," (Colloque international sur *L'Etat et la protection sociale*, université D'Alger 3, 11- 12 octobre 2011), 265.

<sup>3</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 126.

- الوضع الاقتصادي العام.

لكن في المقابل ومنذ سنة 1990 لا يوجد أي سلم من طبيعة قانونية يوضح تشكيلة السلع والخدمات، التي يجب أن يغطيها هذا الحد من الأجر المضمون، كما تغيب النصوص القانونية أيضا التي تحتم على الحكومة أن تعدل قيمته بصفة دورية. مع ذلك فإن الممارسة أفضت - منذ سنة 2006- إلى زيادات متعاقبة كل ثلاث سنوات، بفعل اجتماعات الثلاثية la tripartite، المشكلة من رئاسة الحكومة، والنقابة العمالية UGTA، وممثلي أرباب العمل.<sup>1</sup> وتبقى الفجوة القانونية المتعلقة بطبيعة الاحتياجات - كما ونوعا للمواطن- تغطيها دراسات وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES من حين إلى آخر، لكنها تظل ذات طابع استشاري غير ملزم للحكومة.

إن الإبقاء على الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG) بعد صدور قانون العمل لسنة 1990 (90-11) يعد ضمانا بالنسبة للعمال في القطاعين العام والخاص، حتى لا تنزل أجورهم دون المستوى المعقول، لأن هذا القانون يؤسس لأشكال تعاقدية عن طريق الاتفاقات الجماعية حول العمل ما بين العمال وأرباب العمل، لهذا فإن الدولة تُبقي بيدها على هذه الآلية للضبط régulation،<sup>2</sup> على اعتبار أن الحد الأدنى من الأجر المضمون يبقى ساري العمل به في أغلب الدول الرأسمالية (نتاج نموذج دولة الرفاهية)، كما أنه يلاقى قبولا واسعا لدى كثير من الدول على الرغم من اختلاف أنظمتها الاقتصادية، مع وجود جهود معتبرة من طرف المنظمة الدولية للعمل OIT لتكريس اعتماده.

### ضعف الحماية ونقص التغطية الاجتماعية:

يبدو جليا أن كتلة مهمة من الأجور تفلت من الاقتطاعات الاجتماعية، فالحصيلة الواجب حيازتها نظريا بالنسبة للصندوق الوطني للعمال الأجور CNAS تصل إلى نسبة 34.5 بالمئة من كتلة الأجور، لكن تظل نسبة معتبرة غير محصلة فعليا، إذ أن ثلث (33 بالمئة) الأجور غير منتسبين للضمان الاجتماعي (حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS لسنة 2011)، وبالتالي تبقى غير خاضعة للاقتطاعات<sup>3</sup>. أنظر الجدول رقم 5.

<sup>1</sup> Koriche, "protection garantie par le droit du travail," 217.

<sup>2</sup> Ibid., 216.

<sup>3</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 127.

الجدول 5: النقص الواجب تحصيله من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS (مليون دج):

النسبة (4)/(1) en pourcentage	الفجوة manque à gagner (4)= (3)-(1)	الحصائل الكامنة recettes potentielles(3)= (2)*34,5%	كتلة الأجور Masse salariale (2)	الحصائل الفعلية Recettes de la CNAS (1)	السنة
61%	115 283,87	305 192,87	884 617,00	189 909,00	2000
37%	97 704,02	361 878,02	1 048 921,80	264 174,00	2002
23%	87545,71	470 554,71	1 363 926,70	383 009,00	2005
38%	224 858,07	819 660,07	2 375 826,30	594 802,00	2009

Source: calculs des auteurs à partir des données du ministère de travail, ONS.

Réf.: Walid Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale: Entre Bismarckien Et Beveridgien," *Les cahiers du Cread*, no.107-108 (2014): 127.

[www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117](http://www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117)

تعتبر هذه الفجوة كما هو مبين في الجدول أعلاه (38 بالمئة سنة 2009) عن النسبة المعتبرة لعدم الانتساب للضمان الاجتماعي للأجراء، ويفسر ذلك بسببين، موزعين على طرفي علاقة العمل:

- أنانية أرباب العمل، إذ تصل نسبة عدم التصريح بالعمال في القطاع الخاص إلى 50 بالمئة.<sup>1</sup>
- تفضيل العامل لأجر شهري مرتفع، على ألا تظاله اقتطاعات الضمان الاجتماعي.<sup>2</sup>

في حين يبقى العمال غير الأجراء (المستقلين، خاصة الفلاحين) هم من يشكلون النسبة الأكبر لعدم الانتساب للضمان الاجتماعي، وهو ما يتسبب في صعوبات بالغة لاشتغال الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS بفعل ضعف إسهامات العمال المستقلين. ويظهر من الجدول أدناه أن العمل المستقل لا يجنح نحو الحصول على تغطية اجتماعية وهذا راجع لعاملين حسب مرواني وآخرون:

- لا يوجد شعور بالخوف من الأخطار الاجتماعية لدى هذه الفئة من العمال (Friedman, 1957, ) (Barsky et al, 1997).
- تعتقد هذه الفئة أن ما تمثله مبالغ المنح الاجتماعية لا يعدو إلا أن يكون مبالغ زهيدة بالمقارنة مع الثروة المحوزة (A. Luttmer et al, 2012)، وهو ما يغيب حافز الانتساب للضمان الاجتماعي.<sup>3</sup>

أنظر الجدول رقم 6 أدناه:

<sup>1</sup> حسب تصريحات وزير القطاع في شهر جوان من العام 2016.

<sup>2</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 128.

<sup>3</sup> Ibid.

الجدول 6: جباية الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS (ملايين الدينارات):

السنة	الحصائل Recette de la CASNOS	مداخيل المستقلين revenu des indépendants(1)	الحصائل الكامنة Recettes potentielles (2)=(1)*15%	الفجوة Manque à gagner (3)=(2)-(1)
2004	10092	1526800	229020	218928
2007	14540	2149600	322440	307900
2010	23655	3096000	464400	440745

Sources: ONS Algérie en quelques chiffres.

Réf: Walid Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale: Entre Bismarckien Et Beveridgien," *Les cahiers du Cread*, no.107-108 (2014): 128.

[www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117](http://www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117)

فالحسابات العقلانية ذات المدى القصير، حسب تقديرنا، هي التي تُوَظَر سلوكيات العمال غير الأجراء، وهو ما يتسبب في فجوة جبايئة كبيرة جدا. فإذا أخذنا الحصائل (الفعلية) محسوبة إلى (مقسومة على) الحصائل الكامنة، نجد فقط ما نسبته 05 بالمئة، بمعنى أن المبالغ المحصلة هي أقل بعشرين مرة من الحالة المفترضة، وهو ما يفسر الفجوة الكبيرة للمبالغ غير المحصلة (440,745 مليار دج، أي ما يفوق 4 مليار دولار، سنة 2010).

وإذا لاحظنا الحصائل الفعلية للعمال الأجراء بالمقارنة مع نظيرتها للعمال غير الأجراء يتضح أن هناك بونا شاسعا، إذ تفوق الأولى الثانية بحوالي 26 مرة، سنة 2010، وهو ما يشير إلى أن الضريبة على الدخل ما زالت تشكل موردا هاما، أو الأصح توجهها رغم المضي في تبني خيار السوق الحر. تبين الاحصاءات ضعف التغطية للفئات الشغيلة مع مرور الوقت، فالمساعدات العائلية تعد الأقل تغطية من قبل الضمان الاجتماعي، بنسبة لا تتجاوز 6 بالمئة في السنوات الأخيرة. كما أن نسبة التغطية الاجتماعية لأرباب العمل وكذا المستقلين ما تفتأ تتناقص، بحيث انخفضت من 49% عام 1992 إلى 22% سنة 2011، نتيجة عدم الانتساب تقاديا لتكاليف الضمان الاجتماعي.

يظهر العمال الأجراء غير مشمولين كلهم بالتغطية الاجتماعية، إذ لا تكف النسبة عن النزول السلبي، فانخفضت من 89% عام 1992 إلى 67% سنة 2012. وهو ما يعكس اتساع دائرة العمل الموازي l'emploi informel، فالأجراء هم ضحية أنانية أرباب العمل (Murphy et al, 2011)، الذين

يسعون لتعظيم مكاسبهم الشخصية، مغفلين مصالح وحقوق عمالهم.<sup>1</sup> وهنا نسجل ضعف الدولة على مستوى الرقابة والضبط المسلطين على سوق العمل إذ تظل القوانين واضحة وتقدم ضمانات حقوقية للعمال. رغم ذلك تبقى التغطية الاجتماعية ضعيفة، خاصة في القطاع الاقتصادي الخاص، الذي ما زال يفتقد لثقافة الأعمال، على عكس القطاع العمومي الذي يمتاز بتغطية اجتماعية كبيرة لعمال شركاته ومؤسساته. وهو ما يجعلنا نتساءل حول "أمثلية السوق" وعدالته والتزامه في حالة غياب الضبط الدولاني، يبدو أن هذه القيم غير ممكنة في ظل غياب دولة قوية. لهذا فإن نموذجا متحولا من النقيض (الاشتراكية) إلى النقيض (الرأسمالية)، وهو تحول أيديولوجي كما يظهر، يتطلب الكثير من العمل على مستوى البنيات الذهنية لمختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين بالتأسيس لقيم وقواعد جديدة تساعد على التكيف الجيد، كما يتطلب حضور الوظيفة الضبطية والرقابية للدولة.

أما عن منحة التقاعد، فيمكن الحديث على أن التغطية الاجتماعية لشريحة كبار السن، الذين تجاوزوا سن الستين سنة اتخذت مسارا تصاعديا، بحيث تضاعفت النسبة عدة مرات منذ سنة 1980، ففي هذه السنة بلغت 20%، لتقفز إلى 32% سنة 2000، لتصل إلى 45% عام 2008، مع ذلك تظل نسبة معتبرة غير مغطاة بمنحة التقاعد (55%، سنة 2008).<sup>2</sup> ويظهر الرجال أكثر استفادة من تغطية التقاعد (70%) من النساء (21%) بحسب إحصائيات عام 2011، لهذا تتلقى الأغلبية من النساء معاشا للشيخوخة pension de réversion، نتيجة ضعف نسبة عمل المرأة لدى الأجيال السابقة. ومن الملاحظ أن المستفيدين من نظام التقاعد يلحق بهم أولئك المستفيدين من منح التضامن الجزائرية (AFS)، الذين وصلوا إلى أكثر من 306 ألف، عام 2005، يتقاضون شهريا نسبة 23% من الحد الأدنى من الأجر المضمون SNMG، وتعتبر الاستفادة من منحة التضامن منفذا للحصول على الحق في الضمان الصحي، ولقد قلصت المساهمة الاجتماعية لهذه الفئة إلى حدود 6% من الحد الأدنى من الأجر المضمون، ويتكفل بها من ميزانية الدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 129-130.

<sup>2</sup> تجدر الإشارة إلى أن النسبة محسوبة من الشريحة العمرية التي تجاوزت ستين سنة، وليس من مجموع السكان ككل، ويظهر جليا أن هذه الأرقام تستثني أصحاب التقاعد المسبق والتقاعد النسبي، لهذا أخذهما بعين الاعتبار احصائيا سيدفع نسبة التغطية عن التقاعد نحو الارتفاع أكثر. كما نسجل أيضا أن احتساب نسبة التغطية يتضمن النساء والرجال مناصفة، فطبيعة المجتمع الجزائري تجعل من الرجل أكثر توجهها إلى سوق العمل، الذي يغطيه الضمان الاجتماعي (CNAS/ CASNOS)، على عكس المرأة التي لا تعمل أو التي قد تزاوّل عملا (حرا) لفترات طويلة، لكنها لا تنتسب إلى الضمان الاجتماعي. وهذا الواقع بدأ يتغير بخروج المرأة للعمل بأعداد متزايدة مع بداية الألفية الثالثة.

<sup>3</sup> Merouani et al., "Le Système Algérien De Protection Sociale," 134.

يبقى أن نشير إلى أن استحداث نظام لمنحة البطالة في الجزائر، والتي قد تشكل أكثر من نصف الحد الأدنى من الأجر المضمون، كما هو مشاهد في بعض نماذج "الدولة الاجتماعية"، حسب تقديرنا، فلو فحصنا النظرة الاجتماعية لبطال يتقاضى منحة معتبرة للبطالة لوجدنا قبولاً اجتماعياً لذلك من طرف المجتمع، بحيث لا يعتبرها انتقاصاً، وهو ما يتناقض مع النظرة الإسلامية التي تشدد على تثمين العمل، بحيث وردت أحاديث كثيرة عن النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب. فالتحيزات الثقافية التي توطر السلوك ههنا، وهي لا تتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، هي مواضع اجتماعية خاطئة، تستوجب الضبط، إذ أن انهماكنا على هكذا منحة **قر بزيء** البطالة لا أن ينقصها، إذ سنجد أفراداً يتزكون أعمالهم ويرضون بهذه المنحة طالما أنه ينظر إليهم على أنهم غير موصومين stigmatized. وبالحدِيث عن مسألة التحيزات الثقافية والتي تؤخذ كحقيقة في حد ذاتها، على الرغم من تعارضها مع منظور الشرع الحنيف (القيم)، فإننا نحل على ضوء منطلقات المؤسسات الاجتماعية الجديدة (SI).

نظراً لتمدد الاقتصاد غير الرسمي فإن الحوائل الضريبية لا تكفي لتغطية نفقات الحماية الاجتماعية، فصناديق الحماية الاجتماعية غالباً ما توجد في أوضاع هشّة، وهو ما يدعو الدولة للتدخل عن طريق ميزانيتها الاجتماعية، لتمتص عجز هذه الصناديق، ولتكرس قيمة التضامن الاجتماعي، وتساعد الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع.

وهذه المساعدة تمتد لتشمل المجتمع ككل إذا ما تعلق الأمر بدعم الأسعار بالنسبة للمواد الاستهلاكية الغذائية، والمواد الطاقوية كالكهرباء والغاز، والبنزين... والتي وصل الدعم في ميزانية سنة 2016 إلى 16 مليار دولار، ليستمر الرقم صعوداً إلى حدود 18 مليار دولار في ميزانية العام 2017. ويبقى من الضرورة بما كان فتح نقاش عمومي حول أحقية الشرائح التي تستفيد من دعم الأسعار، إذ أن النموذج الحالي لا يفرق ما بين الأغنياء والفقراء.

**المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر:**

يعد التعليم من بين أهم الاحتياجات الإنسانية، ونظرا لأهميته البالغة شدد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على طلب العلم، فأول آية كريمة نزلت على المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم يأمره الله عز وجل فيها بالقراءة، وأول شيء خلقه الله عز وجل كان القلم.

أما البحوث الوضعية فكلها تتساق مع هذه الأهمية الظاهرة، لهذا يبدو محدد التعليم أحد المؤشرات الثلاثية للتنمية البشرية (PNUD، 1990). وقد أكدت الأبحاث التي انطلقت مع ستينيات القرن العشرين على أهمية رأس المال البشري، وأهمية الاستثمار فيه بالنسبة للمنظمات، خصوصا أعمال الرائد T. W. Schultz، 1961، و G. Becker، 1964، وهذا ينسحب بالإيجاب أيضا على التنمية الوطنية ككل. كما أكدت البحوث في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، خصوصا مع أعمال Nonaka، و Takeuchi، على الأهمية البالغة لرأس المال المعرفي، كتكملة للمسار الأول الذي انطلق مع الستينيات، بخاصة في ظل التحولات الجارية، فإذا نظرنا إلى المجتمع وجدناه مجتمع إعلام، واقتصاد معرفي، وعلى ضوء هذا التحول، الذي هو نتاج لتعميم التعليم أصلا، يحتاج الفرد ليكيف ذاته مع المجتمع إلى التعلم، كما تحتاج سياسات التنمية إلى نظريات من طراز نظريات النمو الداخلي التي تؤكد على عامل المعرفة.

يعتقد الباحث Feroukhi، 2009، أن المستوى التعليمي للأفراد في مجتمع ما له أثر كبير على مختلف المناحي الحياتية، فهو ينعكس بشكل مباشر على سوق العمل، وسياسة التشغيل، ومحددات الأجور، وتوزيع الدخل والثروة داخل المجتمع الحديث، لهذا ينفق الأفراد والحكومات بوفرة على التعليم، على أنه استثمار في الفرد، تظهر ثماره على المدى الطويل<sup>1</sup>، لهذا يتلبس الاستهلاك بالاستثمار في مجال التعليم، فالإنفاق الحكومي على مجالات التعليم هو استثمار في ذات اللحظة في الفرد. لهذا يبدو الفرد مستفيدا من زاويتين فيما يتعلق بخدمات التعليم، فاستهلاكه لهذه الخدمة، يعتبر توزيع آني للثروة داخل المجتمع (مسار التمدد للفرد)، وتوزيع مستقبلي أيضا، بحكم أن المستوى التعليمي هو العامل المهم نظريا في تحديد المسار المهني، وما ينجر عنه من دخول وأجور،

<sup>1</sup> Djamel Feroukhi, "Effet Redistributif De L'éducation En Algérie," *Les Cahiers du CREAD*, n°89 (2009): 52-53.



لهذا يمكن أن نقول أن خدمة التعليم وبصفة متفردة عن بقية الخدمات العامة الأخرى تمارس أثرين على إعادة توزيع الثروة، بصفة آنية ومستقبلية في آن معا.

لا شك أن التعليم له تكاليف معتبرة بالنسبة للفرد، لهذا قد تعجز بعض الفئات الاجتماعية عن تحملها، لو ترك الأمر محكوما بقوى السوق. وحتى يتم ضمان الولوج المنصف للمدرسة تباشر الدول مسارين مختلفين حسب فروخي، مع إمكانية التوليف بينهما، يمكن تلخيصهما في صورتين:

- سياسة ضريبية على المداخيل والتحويلات، تكون في مصلحة الشرائح الهشة في المجتمع.
- سياسة تعليمية، تتدخل فيها الدولة لتقديم هذه الخدمة ذات الاستحقاق، في شكل مرفق عام، يتساوى أمامه الأفراد للإفادة من التعليم والتكوين.

ويعتقد الأستاذ فروخي أن السياسة التعليمية في الجزائر تأسست منذ الاستقلال على المسار الثاني، وفق قيمتين كبيرتين، هما مجانية التعليم بالكلية، ودمقرطة التعليم، بحيث تعتبر مؤسساته ومستوياته مفتوحة أمام كل الشرائح الاجتماعية.<sup>1</sup> لهذا فإن حاجة التعلم في الجزائر تعتبر شأنا دولانيا بامتياز ينتمي إلى المجال العام public realm، وهذا الإدراك هو قاسم مشترك ما بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية وعموم المواطنين، ما فتئ يترسخ منذ الاستقلال إلى اليوم.

#### تطور السياسة التعليمية وعملية الإصلاح:

إن مخلفات الإستعمار الفرنسي على الإنسان الجزائري كانت كارثية وعميقة على المستوى التعليمي، ومختلف الجوانب الانسانية الأخرى، بحيث أن الشعب الجزائري غداة الاستقلال كان في غالبيته أميا لا يعرف الكتابة ولا القراءة، وكان هذا الواقع يحتاج إلى كثير من العمل وكثير من الوقت من طرف الحكومات المتعاقبة، لأن المشكلة كانت عميقة.

يؤكد الأستاذ Abdeljalil Akkari، 2009، على أن الأرقام المتعلقة بالتمدرس غداة الاستقلال كانت سلبية، وكان ذلك نتاج الاحتلال الفرنسي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الالتحاق بالمدرسة الفرنسية في الجزائر إبان الاحتلال مستويات متدنية جدا بالنسبة للأطفال الجزائريين، بحيث قاربت سنة 1954 حوالي 16%، وهو ما يشير إلى تبني سياسة تجهيل واضحة وانتقائية من طرف الاحتلال الفرنسي، بتمكين أبناء المعمرين فقط، على عكس ما أذاعه الإستعمار الفرنسي (رسالة الأنوار)، فلقد عمد إلى غلق العديد من المدارس القرآنية (الكتاتيب). ومع الاستقلال وجدت الجزائر نفسها متخلفة

<sup>1</sup> Ibid., 54-55.

عن ركب الأمم الأخرى، وأمام فجوة زمنية في مجال التمدرس *scolarisation* تصل إلى أكثر من نصف قرن كتأخر، نتيجة الاحتلال الفرنسي. لهذا بدلت الدولة جهودا كبيرة لردم الهوة الزمنية، بتوفير التعليم لجميع مواطنيها، وهو ما نجحت فيه الجزائر ومعظم دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، بخاصة في الأطوار الأولى من التعليم، بحيث سجلت الفترة الممتدة من عام 1980-2005، أعلى نسبة نمو للتسجيل في المدارس للأطفال في هذه المنطقة، بالنظر إلى بقية دول العالم، وهذا بنسبة تقدم سنوية تصل إلى 1.4%<sup>1</sup>.

وتعتقد الباحثة نجاة قاضي أن هذه المكاسب مرت بناء على جملة من الاعتبارات هي:

- مجانية التعليم من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.
  - الإنفاق العمومي على التعليم يمول عن طريق الخزينة العمومية.
  - إجبارية التعليم للأطفال الأقل من 16 سنة، في طوري الابتدائي والأساسي.
- كما عملت الدولة على تحقيق مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في التسجيل بالمدارس، مع التوزيع الجغرافي العادل لمنشآت التعليم على كل المناطق، وهو ما رفع نسبة التمدرس عند اليافاعين إلى الحد الأقصى (تقريبا 100% عام 2010).<sup>2</sup> أنظر الجدول أدناه:
- الجدول 7: تطور معدل التمدرس خلال الفترة (1965-2010):**

السنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2010
معدل التمدرس (%)	32,30	57,30	78,00	86.42	91,88	96,00	98,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ووزارة التربية.

المرجع: نجاة قاضي، "دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد 5، ع.2 (2014): ص 62.

<http://dspace.univkm.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/445/A5.pdf>

أما فيما يخص التعليم العالي فإنه يسجل قلة الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعة قبيل الاستقلال، وهذا نتاج اقضاء الإدارة الاستعمارية للفرد الجزائري، فجامعة الجزائر - وهي الجامعة

<sup>1</sup> Abdeljalil Akkari, "le développement de la scolarisation au Maghreb dans une perspective comparative," *Les Cahiers du CREAD*, n° 90 (2009): 6-8.

<sup>2</sup> نجاة قاضي، "دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد 5، ع.2 (2014): ص 62.

<http://dspace.univkm.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/445/A5.pdf>

الوحيدة في الجزائر المحتلة- كانت تضم في هذا التاريخ حوالي 5000 طالب، يوجد فقط من بينهم 557 جزائري.<sup>1</sup> وظل عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى الجامعة قليلا جدا في حدود 10% فقط من مجموع المسجلين، والغالبية كانت من أبناء المعمرين الفرنسيين، الذين يشكلون أقلية سكانية (العشر). لهذا عملت الدولة منذ الاستقلال على النهوض بهذا القطاع، وجعله قاطرة للتنمية الاقتصادية والثقافية، ضمن الخط الاشتراكي التي تبنته الدولة. لهذا سجلت نقلات نوعية في العقود الأولى بعد الاستقلال، وكانت الدولة هي الفاعل الوحيد في هذا القطاع، تخطيطا وتسييرا وتمويلا، فإذا نظرنا إلى الجدول رقم 8 نلاحظ أن عدد الطلبة تضاعف بحوالي (05) خمس مرات من سنة 1970 إلى عام 1980، ثم (03) ثلاث مرات من هذه السنة إلى عام 1990، وهي زيادة مركبة ( $3 \times 5 = 15$ )، أي أن العدد تضاعف بحوالي 15 مرة في ظرف عشرين سنة إلى غاية عام 1990. أنظر الجدول أدناه.

**الجدول 8: تطور عدد الطلبة الجامعيين الخريجين خلال الفترة (1965-1990):**

السنوات	1965	1970	1980	1990
مرحلة التدرج	5636	12243	57445	181350
المتخرجون	197	759	6963	22917
مرحلة ما بعد التدرج	211	317	3965	13967

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المرجع: قاضي، "دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري"، ص 63.

ولقد تخللت هذه الفترة عدة إصلاحات لقطاع التعليم العالي تقع على المستوى التنظيمي،<sup>2</sup> والتي عملت على تغطية الفراغ المؤسساتي، بحصر مشكلاته وربط فواعله مع أجهزة الدولة.

<sup>1</sup> Hocine Khelfaoui, "L'enseignement professionnel en Algérie: contraintes institutionnelles et réponses sociales," *Sociologie et sociétés* 40, n° 1 (2008): 145.

<https://core.ac.uk/download/pdf/59276412.pdf>

<sup>2</sup> تم إنشاء وزارة التعليم العالي عام 1971 (مرسوم رقم 71 / 35)، بعدما كانت تشكل فقط مديرية فرعية ضمن وزارة التربية الوطنية منذ سنة 1963 (مرسوم 63 / 121 ومرسوم 65 / 208، ومرسوم 67 / 185)، وقد أعطى لمديرية التعليم العالي بعض الاستقلالية، في مجال تنفيذ سياسة التعليم الجامعي. وفي سنة 1979 تم سن القانون الأساسي للجامعة، والذي لم يلق طريقه إلى التطبيق إلا مع سنة 1983، بصدر المرسوم رقم 83 / 544، المؤرخ في 17 ذي الحجة 1403، الموافق لـ 24 سبتمبر 1983، والذي اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية القانونية، وتوجد تحت وصاية وزير التعليم العالي. أنظر:

- بوحنية قوي، "السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية"، دفاثر السياسة والقانون 2، ع.2 (2009).

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28316>

- **المرحلة الممتدة من عام 1976 - 1989:** وهي المرحلة الثانية على اعتبار أن المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال (1962) إلى سنة 1975، هذه المرحلة الثانية تتميز بتكريس جملة من المبادئ التي تمس السياسة الاجتماعية، بصدور أمرية 1976، هذه المبادئ تتعلق **بمجانية التعليم ودمقرطته، وكذا جزأته، بالإضافة إلى مبدأي التعريب، والإجبارية.**

فمبدأ المجانية يشير إلى أنه لا تترتب أي أعباء مالية على أسر التلاميذ كحقوق للتلميذ، بالنسبة لأولئك المسجلين في المدارس العمومية، وإنما تتحمل الدولة كافة الأعباء عن طريق الميزانية السنوية، طبعاً هذا الواقع لا يسري على المدارس الخاصة، التي بدأت تظهر في الثمانينيات لكونها مؤسسات ربحية. ومجانية التعليم تشمل قطاعي التعليم والتعليم العالي على حد سواء، بحيث أن الأسر الجزائرية تجد مساعدة كاملة من طرف الدولة وشاملة كذلك، نعني بذلك أن خدمة التعليم كمرفق عام، ترافقها خدمات مجانية منسجمة معها (تعطى برسوم بقيم مهملة)، كخدمة الإطعام والإيواء والنقل، في مختلف الأطوار التعليمية، وبخاصة يبدو أثرها الإيجابي على الطالب الجامعي (مع حصوله على منحة تغطي مختلف الرسوم)، وهو ما يسمح باستمرار الأبناء في التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية بكل يسر (إلى ما بعد التدرج)، ما دام التعليم **مجانياً بالكلية** وبهذه الشمولية.

في حين أن ديمقراطية التعليم تعد مبدأً جوهرياً، إذ أن المجانية والإجبارية "هدفان إجرائيان" يخدمان مبدأ ديمقراطية التعليم الذي يمس تكافؤ الفرص في الولوج للمدرسة، فديموقراطية التعليم تمر عبر مبدأ المجانية، والمقصود بها أن المدرسة الجزائرية مفتوحة أمام كل فرد جزائري للالتحاق بها، من دون إقصاء تحت أي مبرر كان.

إن عملية التحاق الأبناء بالمدرسة ليست مسألة طوعية بالنسبة للأسر وكذا استقبالهم من طرف المدارس، بل هي مسألة إجبارية، بنص القانون (أمرية 1976)، وهذا لأهمية هذا الحق بالنسبة للفرد، ومبدأ إجبارية التعليم ينسجم مع تعاليم السنة النبوية المطهرة، وبعض الشرائع الدولية، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

ما يستنتج من مبادئ السياسة التعليمية - في لحظة التأسيس - هو تكريسها لثقافة الدولة الاجتماعية لدى الفرد، على شاكلة نموذج دولة الرفاهية، ولكنه في الحالة الجزائرية يعد أحد رواسب فلسفة الحكم الاشتراكي، والتي استمرت بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي لسنة 1989، بعدما تبنت الجزائر اقتصاد السوق، إنه تكريس لمبدأ توفير الدولة للخدمات العامة ذات الاستحقاق، في إطار

"اقتصاد السوق الاجتماعي"، وهذا ما سيكون له أثر بالغ على إدراك الفرد لنطاق الحقوق الاجتماعية الموسع، إنه يكرس نموذج ثقافة سياسية تعترف بالحقوق أكثر، وهو ما يكون له أثر على خارطة الإدراكية لمختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

تعتبر سنة 1976 سنة مفصلية في تطور السياسة التعليمية، إذ حمل الأمر الرئاسي (76-35)، المؤرخ في 16 أبريل 1976، عدة توجهات ما زالت محترمة إلى اليوم (دستور 1996، المادة 13)، بحيث أن القوانين التي صدرت لاحقا ما زالت تأخذ هذا الأمر مرجعية لها، ويمكن تلخيص جملة من المبادئ تضمنها هذا الأمر في ما يلي:

1- إلباس الطابع الوطني على التعليم، وهذا بتبني سياسة التعريب، باعتماد اللغة العربية لغة رسمية للتدريس، وهو ما يشير بصورة واضحة لجزارة التعليم، بالتأكيد على عوامل الهوية الوطنية، ومحاولة الاعتماد على الإطار الجزائري، هذا الهدف- التعريب- كان ميدانا لسجلات مستمرة ما بين النخب المفرنسة والنخب المعربة.

2- توفير مختلف الوسائل البيداغوجية، بخاصة الكتاب المدرسي والمقررات الدراسية، من المصدر الجزائري عن طريق المعهد الوطني البيداغوجي (IPN)، وهذا احتراما لمبدأ جزارة التعليم.

إن سياسة التعريب مست كل الاطوار التعليمية من الطور الابتدائي إلى المستوى الجامعي (العلوم الاجتماعية والإنسانية خصوصا)، كما كانت شاملة في الأطوار الأولى حتى الطور الثانوي، وهذا ما شكل علامة فارقة في قانون 1976، بحيث وضعت حدا للازدواج اللغوي في النسق التعليمي، حسب الوزير السابق أحمد جبار، 2007.<sup>1</sup>

3- مبدأ ديمقراطية التعليم،<sup>2</sup> المشار إليه أعلاه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يعتقد أحمد جبار، الوزير السابق للتعليم العالي (الفترة 1990-1992)، أن تطبيق سياسة التعريب بعد سنة 1976 أضر بالأساتذة المكونين باللغة الفرنسية، الذين لا يتقنون اللغة العربية، وهو ما اضطر أعدادا منهم إلى التحول لمهام إدارية تاركين مهمة التدريس، وهذا نظرا لعدم إشراك الدولة للشركاء الاجتماعيين في المساهمة في رسم سياسة القطاع، واعطاء تصورات حول مراحل التطبيق. أنظر المرجع أدناه.

<sup>2</sup> Fatima Nekkal, "Mutations Structurelles Du Système Educatif En Algérie Et Refondation Economique," (Thèse De Doctorat, Université De Bourgogne: Institut De Recherche En Économie De L'éducation, 2015), 82-85.

بقي أن نشير إلى أن هذا القانون المفصلي من الناحية التنظيمية أتى بنظام المدرسة الأساسية، وجعلها عماد المنظومة التعليمية (بمجموع تسع سنوات دراسة)، والتي نصبت ابتداء من الموسم الدراسي 1980-1981 بعد قرار من الحزب الواحد، وهذا التأخر كان نتيجة الصراعات الأيديولوجية،<sup>2</sup> خاصة أن أمرية 1976 أكدت بصورة واضحة وباتة على عناصر الهوية الوطنية، وعلى رأسها الإسلام والعروبة.

إن المدرسة الأساسية (التي أدمجت طوري الابتدائي وطور المتوسط) تقدم نفسها على أنها متعددة المسارات التكوينية والتقنيات polytechnique، فهي تعد محطة إصلاحية مهمة، بحيث تظهر إصلاحات التعليم في السبعينيات مندرجة ضمن المنظور التنموي الشامل لبناء النموذج الاشتراكي، والذي بدأ بعد سنة 1967 مع سياسات الثورة الزراعية، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وإعادة تنظيم التعليم العالي. ورمت هذه الإصلاحات إلى إحداث القطيعة مع النظام الاستعماري، بالتأكيد على الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري. حسب Benarab Abdelkrim، 1997.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن حالات الإخفاق المسجلة بالنسبة للتلاميذ حتى الطور الثانوي يجاب عليها بإدماج هؤلاء باختيارهم ضمن مؤسسات التعليم والتكوين المهني،<sup>4</sup> التي يحكمها مبدأ المجانية والدمقرطة، والتي تقدم تكوينا علميا وتقنيا يستجيب لمتطلبات سوق العمل، وهو ما يعتبر مسلكا استراتيجيا للتلميذ لتأهيل ذاته لأهداف مهنية، وفضاء للدولة لمعالجة مشكلة التسرب المدرسي، وهو في آن واحد يكرس مبدأ الإنصاف باحترام مبدأ الجدارة والتفاوت ما بين مستويات المتعلمين. وهو نفس

<sup>1</sup> يشير مبدأ ديموقراطية التعليم حسب الأستاذ محمود يعقوبي، إلى تكريس المساواة على مستوى الحق وليس الاستحقاق، لأن التسوية على مستوى الاستحقاق يلغي الفروق ما بين الأفراد. وهو الخطأ الذي وقعت فيه بعض تطبيقات السياسات التعليمية، حسب ما يراه الباحث ياسين شريقي بتخفيض المعدلات للنجاح... أنظر على التوالي:  
- محمود يعقوبي، "انزلاقات ديمقراطية التعليم في الجزائر"، مجلة التربية والابستيمولوجيا 1، ع.1 (2011): ص 52.  
- ياسين شريقي، "التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر (2003-2008)،" (مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص 134.

<sup>2</sup> سليم بلحاج، "السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة: قسم العلوم السياسية، 2014/2015)، ص 89.

<sup>3</sup> Nekkal، "Mutations Structurelles Du Système Educatif En Algérie," 91-92.

<sup>4</sup> تجدر الإشارة إلى أن عدد المترشحين انتقل من 214102 متكون سنة 1990 إلى 512359 عام 2011، وهو ما يعني أنه تضاعف مرتين ونصف في ظرف 21 سنة. أنظر:  
- قاضي، "دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري"، ص 64.

المنطق الذي أنشئت على ضوئه جامعة التكوين المتواصل (UFC) عام 1990، لتكون خطا موازيا للجامعة "الكلاسيكية"، تستوعب الأعداد المتزايدة للطلبة، والموظفين الراغبين في تحسين مستواهم، وهو فضاء آخر لإعادة التوزيع والتكوين، تموله وتسييره الدولة، بخاصة أنه يوفر لها الاستغلال الحدي للمنشآت، التابعة للجامعة "الكلاسيكية" في الفترة الليلية، من دون مصاريف إضافية في التجهيز.

#### - المرحلة الممتدة من عام 1990 - 2015:

لقد اسقط التقرير النهائي الذي نشرته اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم والتعليم العالي الصادر بتاريخ 11 جوان 1989 كل تلك المواضيع التي تروج للاشتراكية ونظام الحزب الواحد، التي دخلت حيز التنفيذ مع سنة 1996،<sup>1</sup> وهذا يعد أحد إسقاطات دستور "التعددية والانفتاح" لسنة 1989، الذي تبنى الليبرالية بنموذجها السياسي (الديموقراطية)، ونموذجها الاقتصادي (اقتصاد السوق)، وهي محاولة لإحلال قيم جديدة تتجاوز قيم الاشتراكية. وعموما يمكن أن نلتفت إلى تقييم مسألتين في سياق هذا التحول الأيدلوجي، هما:

أ - تحكم الدولة في المخرجات التعليمية بزرع قيم جديدة لدى اليافعين تتمحور حول قيم الليبرالية، وهو ما يؤسس لثقافة سياسية تكيفية مع النموذج الجديد، تؤثر على إدراك الحقوق والواجبات من طرف الأفراد، ولنفترض نظريا أن الثقافة الليبرالية ستحد من مطالب الأفراد، بفعل تمديدها للفضاء الخاص.

ب - إعطاء مجال أكثر لقوى السوق لإيجاد مؤسسات تعليمية خاصة، هدفها ربحي (لا تخضع لمبدأ المجانية)، تكون منافسة و/ أو مكملة للقطاع العام. كما أنها ستستقطب أبناء الأسر التي تتمتع بمدخيل مرتفعة، وهو ما يعفي الدولة جزئيا من الإنفاق على التجهيز والتسيير، بالنسبة للتلاميذ الذين يغطيهم نشاط القطاع الخاص، هذا الإنفاق العام الذي تزايد بشكل مستمر، أنظر الجدول أدناه:

الجدول رقم 9: تطور نفقات التجهيز الكلية والتعليمية للفترة (1991 - 2003)/ الوحدة مليون دج:

السنة	نفقات التجهيز على التعليم المدرسي	نفقات التجهيز على التعليم الجامعي	مجموع نفقات التعليم التجهيزية	نفقات الكلية التجهيز
1991	5124	2000	7124	58300
1992	9199.33	2269	11468.33	144000
1993	10706.79	2700	13406.76	185210

<sup>1</sup> بلحاج، "السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية"، ص 92.

235926	13800	3600	10200	1994
285923	14341	2141	12200	1995
174013	30534.53	14934.53	15600	1996
201641	32849.84	14949.84	17900	1997
211884	42127.27	21427.27	19800	1998
186987	600067.55	39167.55	20900	<b>1999</b>
321929	95294.78	73289.78	22005	<b>2000</b>
357395	87537.34	57336.56	29800	<b>2001</b>
452930	78537.34	54361.34	24176	<b>2002</b>
553649	106666.66	94166.66	12500	<b>2003</b>

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة التربية الوطنية.

المرجع: عبد الكريم البشير، "قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو"، (ملتقى وطني حول تعزيز الصلات بين مخرجات التعليم وسوق العمل، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم: كلية الحقوق والعلوم التجارية، 1 ديسمبر 2008)، ص 2.

[http://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_2.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_2.pdf)

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نفقات التجهيز بالنسبة للتعليم الجامعي سنة 1991 كانت تشكل الثلث بالنسبة لقطاع التعليم المدرسي، ليتساوى الانفاقين تقريبا العام 1996، ليتفوق بعدها قطاع التعليم العالي في النفقات عام 1998، ويشهد بذلك زيادة مستمرة وبشكل مضاعف ابتداء من عام 1999، ويصل مع سنة 2003 تجهيز قطاع التعليم العالي إلى 7.5 مرة ضعف قطاع التعليم المدرسي خصوصا أن هذا الأخير سجل هبوطا حادا في المخصصات ابتداء من سنة 2002، وهو ما سيتسبب في مشكلة اكتظاظ الأقسام الدراسية. أما فيما يخص مجموع نفقات التجهيز للفرع المدرسي والجامعي ككل فإنها لم تكف عن الزيادة منذ سنة 1991 مع بعض الاستثناءات<sup>1</sup>، كما لا يجب إغفال معطى مهم وهو تخفيض قيمة الدينار إلى 50% سنة 1994، وهو ما يعني أن الاعتمادات المالية التي أعقبت هذه السنة لم تزد بصفة حقيقية، إلا مع سنة 1996، لتقفز بعد ذلك قفزة نوعية مع سنة 1999، مع بداية تحسن أسعار البترول، واعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) كخطط رباعي يحكمه بردايم الكينزية مرة أخرى، وهو تجاوز في ذات اللحظة لوصفات صندوق النقد الدولي النيولبرالية مع برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، وهو ما يعني أن ازدياد سعر البترول يعطي خيارات أكثر أمام الدولة، وأن تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي كان قسريا ومرحليا فقط بفعل

<sup>1</sup> تتضمن الدراسات التي تصدر عن المنظمات الدولية (FMI، BIRD، UNESCO...) أرقاما مغايرة لما يصدر عن المؤسسات الوطنية الرسمية، لهذا تم اعتماد المصادر الوطنية.



الأزمة، ولم يكن اختيارا مبدئيا من طرف الدولة لهذا الخط النيولبرالي، وهو ما يدل على وجود قوة **كامنة في الدولة** تعطلت مرحليا في بعض الجوانب فقط، ثم عاودت استئناف طريقها مجددا بانفراج الأزمة المالية، بتحفيز الطلب وفق الرؤية الكينزية (زيادة الإنفاق العام كأداة للنمو). إذا كانت إحدى شروط صندوق النقد هو انقاص عجز الموازنة العامة بالإقلال في الانفاق العمومي، فإن الدولة تكون قد رضخت لذلك مرحليا في فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كما تبينه أرقام الجدول أعلاه، فيما يخص النفقات الكلية للتجهيز، بحيث أنها سجلت انخفاضا إسمي وحقيقي كبير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تخفيض العملة والتضخم المزمّن لهذه الفترة (مع نمو اسمي لنفقات التسيير الإجمالية)، لكن الجانب الذي لم يتأثر بالمشروطة هو نفقات التعليم، التي حافظت على زيادتها المطردة ولو بشكل قليل، بحيث قامت الدولة بسحب الموارد من قطاعات التجهيز الأخرى لصالح زيادة نفقات التعليم، وهذه السياسة التخصيصية تؤشر على تمسك صنّاع القرار بخيار **الدولة الاجتماعية** على الرغم من كل الضغوط الدولية والداخلية (الأزمة المالية)، كما تكشف عن الخريطة الإدراكية لصانع السياسة العامة حول أولوية قطاع التعليم بمختلف مستوياته.

على الرغم من أن مشكلات القطاع التعليمي لم تحل بالشكل الأمثل، فقد تعقد بعضها أكثر نتيجة الأزمة المالية ووصفة صندوق النقد الدولي، كاحتفاظ الأقسام الدراسية، ونقص صيانة المنشآت، وتراجع نوعية الوجبات الغذائية المقدمة في مختلف الأطوار، وتقدم التجهيزات، وغياب الوسائل، ومنها الكتاب المدرسي، مع زيادة كبيرة لأعداد الطلبة والتلاميذ نتيجة النمو الديموغرافي المعتبر، مع نسبة كبيرة للتسرب المدرسي (600 ألف تلميذ، سنة 1995)، وهذا لعدم قدرة الأسر على تحمل أعباء التمدرس، نتيجة تعرض الكثير من المعيلين للبطالة، التي وصلت إلى مستويات خطيرة (حوالي 30%)، نتيجة غلق المؤسسات العمومية وخصوصتها، بحسب مشروطة الصندوق الدولي، وهو ما دفع بالأبناء لترك مقاعد الدراسة لمساعدة الآباء، بنشاط صغير غير رسمي<sup>1</sup>، هذا فضلا عن نقص في التأطير نتيجة الهجرة الخارجية للأساتذة الجامعيين منهم خصوصا، بسبب الأزمة الأمنية.

إذن إذا أخذنا سنة 1991 كسنة أساس فإن حجم المخصصات المالية، كما يظهره الجدول رقم 9، تضاعف 15 مرة إلى غاية 2003، بحيث كان النصيب الأكبر منها لقطاع التعليم العالي، وهو ما يفسر الاستراتيجية الجديدة التي طبعت عقد التسعينيات بإنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية

<sup>1</sup> A. Moussaoui, "quelques conséquences des programmes d'ajustement structurel sur l'éducation," *revue sciences humaines* 12, no. 16 (décembre 2001): 121.  
<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/viewFile/1106/1212>

الجديدة، في إطار عدالة مناطيقية، والسعي لتخفيف تكاليف الإيواء والإطعام، بحكم أن الطالب سيزاول دراسته قريبا من مقر سكنه، حسب تقديرنا.<sup>1</sup> ولكن ذلك كان له أيضا أثر سلبي على نوعية التكوين، بسبب تشتت الأساتذة على المؤسسات الجامعية المتكاثرة.

إن هذه الفترة (عقد التسعينيات) لها أهميتها الكبيرة في بحثنا، لأننا نحاول من خلالها الإجابة على دور الدولة كمؤسسة مستقلة في صياغة السياسة العمومية، في خضم رهانات وضغوط كبيرة، من أزمة مالية داخلية وخارجية، وتباطؤ معدلات النمو الحقيقية، نتيجة الصدمة البترولية لسنة 1986، والتي أدت إلى تراجع المداخيل، فتسببت في أزمة اقتصادية هيكلية، مع وجود أزمة سياسية وأمنية بأبعاد خطيرة، نتيجة توقيف المسار الانتخابي الشرعي، كما يسجل هذا العقد تحولا تاريخيا من منظومة الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، فرغم كل هذه الضغوط والتي يضاف إليها ضغط المنظمات المالية الدولية بمشروطية وصفاتها النيولبرالية، فإن الدولة لم تتخل عن خيارها الاجتماعي ونموذج التضامن الوطني والعدالة التوزيعية، من خلال المدفوعات الاجتماعية، والمرفق العام، في إطار تبعية المسار path dependency، كما تبينه الأرقام المعروضة.

لا شك أن الأرقام المعروضة في الجدول رقم 9 تمثل المخصصات السنوية من الميزانية العامة نظريا، ولكن ما يصرف حقيقة هو أقل من هذه المخصصات، فعادة تقوم الإدارات العمومية كمطبق للسياسات بصرف نسب أقل بكثير من المبالغ المخصصة، قد لا تتجاوز النصف أحيانا، كما تبينه تقارير المجلس الوطني للمحاسبة، ووزارة المالية، وهو ما يدل على هامش المناورة الكبير المتروك أمام الإدارة العامة في مجال التطبيق، وأيضا بالنسبة للمؤسسات السياسية بشأن التحكم في الفجوة الموجودة ما بين التخصيص والمصروفات الفعلية. وتبقى مسألة نظر المؤسسات السياسية إلى هذه الفجوة، تتراوح ما بين القبول والرفض بحسب الموقف والظرف.

<sup>1</sup> تحصي الشبكة الجامعية الجزائرية في موسم 2013/2014 حوالي 95 مؤسسة تعليم عالي، موزعة على كامل الولايات: 48 جامعة و10 مراكز جامعية. و20 مدرسة وطنية عليا و07 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضيرية. وبالتوازي توجد 49 جامعة تكوين متواصل (عام 2015) مسجل فيها على مستوى التدرج 51 ألف طالب (2010). أما بالنسبة للخدمات الجامعية فتوجد 394 إقامة جامعية للطلبة، تحتوي على 680 ألف سرير (2015). أنظر تباعا:

- الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر 2016، الساعة 14:00.

- Algérie Presse Service, *Rentrée universitaire: près de 1,5 million d'étudiants rejoindront dimanche leurs établissements* (05 septembre 2015). (Visité le 19 décembre 2016, 14: 20).

<http://www.aps.dz/index.php>

إن طبيعة التحولات الحادثة في الأنساق الكبرى للدولة والمجتمع، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي يحتم على المدرسة الجزائرية باعتبارها نتاجا للمجتمع الذي تحيا فيه أن تتسجم مع هذه التحولات، ففي إطار فلسفة السوق التي تبنتها الجزائر منذ سنة 1989 تم وضع عدة تشريعات ومراسيم تتعلق بكيفيات وشروط انشاء المدارس الخاصة، بدءا من العام 2003، بإصدار قوانين تنظم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،<sup>1</sup> مع محافظتها على المبادئ الكبرى التي تحكم منظومة القطاع العمومي كدمقرطة التعليم، والتدريس باللغة العربية واحترام الثوابت.<sup>2</sup> ويبدو جليا أن فتح هذا القطاع (تحضيري، وابتدائي ومتوسط وثانوي) أمام المبادرة الخاصة،<sup>3</sup> مع استثناء قطاع التعليم العالي إلى الآن، يختلف عن نموذج الخصوصية الذي مس الشركات العمومية الاقتصادية، والتي نقلت ملكيتها من الدولة إلى القطاع الخاص، عن طريق عملية الشراء. فالمدارس الخاصة ينشئها المستثمر من عدم بموارده الذاتية، كما تسير أيضا بموارده. لهذا فإن استقطاب القطاع الخاص - الذي يهدف إلى الربح- لتلاميذ الأسر القادرة على الدفع، يشكل تخفيفا من أعباء الدولة المالية، لهذا ليس الغرض من المدارس الخاصة هو منافسة القطاع العام أو أن تحل محله، بمعنى أنها لا تدخل ضمن استراتيجية لانسحاب الدولة من قطاع التعليم، وهو نفس المنطق الذي حكم انشاء المصحات الخاصة، فنحن بعيدين إذن عن إحلال القطاع الخاص مكان

<sup>1</sup> بدءا بالأمرية الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 13 أوت 2003، والأمرية رقم 05-07 المؤرخة 23 في أوت 2005 المحددة للقوانين التي تنظم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاص.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في 08 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء وفتح ومراقبة المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة.

- المواد الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429، الموافق لـ 23 جانفي 2008، المتعلقة بالمدارس الخاصة للتربية والتعليم.

<sup>2</sup> مبدأ المجانية قرره المادة 10 والمادة 11، ومبدأ الإلزامية قرره المادة 12 من القانون التوجيهي رقم 08-04. أما مبدأ ديموقراطية التعليم فهو مقرر بموجب المادة 15 من الأمرية رقم 76-35 الصادرة بتاريخ 16 أفريل 1976، والتي لم يشملها التعديل الوارد في القانون التوجيهي المذكور أعلاه.

<sup>3</sup> بدءا من السنة الدراسية 2004/2005 تم إنشاء أولى مدارس التعليم الخاصة، والتي بلغ عددها 99 مؤسسة. لتصل مع نهاية 2009 إلى 141 مؤسسة تعليمية خاصة معتمدة، وبلغ عدد التلاميذ المسجلين بهذه المؤسسات الخاصة خلال الموسم الدراسي 2008/2009 حدود 23109 تلميذا، ثم حدود 60000 تلميذ موزعين على 320 مدرسة خاصة في موسم 2015/2016. أنظر:

- Algérie Presse Service, *Plus de 60.000 élèves suivent leurs études dans des écoles privée* (13 mars 2016). (Visité le 24 décembre 2016, 14: 30).

<http://www.aps.dz/algerie>

القطاع العام في مجالي التعليم والصحة. كما نسجل على ضوء هذه الاصلاحات أنه لا يوجد أي قيد أمام الأفراد فيما يخص الاستفادة من مرفق التعليم المجاني، وهذا تبعا لمبدأ "دمقرطة المرفق العام الموسعة"، كما ننعته، التي لا تفرق ما بين الأسر الفقيرة والأسر الغنية، فلا يوجد مسلك قسري قانوني يحتم على الأسر المرفهة تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة، بل أن هذا يعد مسألة طوعية وغير مؤبدة كذلك.

أما فيما يخص علاقة وزارة التربية بالمدارس الخاصة فتظهر على أنها علاقة ضبط *régulation*، بحيث تراقب الوزارة الوصية نشاط هذه المدارس من مختلف الزوايا، بدءا من منح الاعتماد من طرف الوزير،<sup>1</sup> لهذا قامت الوزارة في مارس 2006 بإمهال 42 مدرسة خاصة لأجل أن تحترم دفتر الشروط، بخاصة مبدأ التدريس باللغة العربية، ومع سنة 2007 باشرت الوزارة الغلق الفعلي لتلك المدارس التي لم تحترم مبدأ التعريب. مع ذلك يسجل نوع من التعاون ما بين الشركاء الاجتماعيين (مدراء المدارس الخاصة) والسلطة الرسمية بدءا من اجتماعات 2009، لتذليل بعض الصعوبات لا سيما ما يتعلق بالتأطير، ومشكلة العقار لكونها تنتشر في المدن الكبرى، وإمدادها بالكتاب المدرسي - مجانا - ونسبة النجاح المتدنية لمنتسبيها في شهادة البكالوريا (34.5% سنة 2010 في مقابل 61.2% وطنيا).<sup>2</sup> ويبقى القطاع الخاص المدرسي يشهد مشكلتين أساسيتين مترابطتين، الأولى هي ضعف نموه إذ لا يزال المنتسبون له يشكلون 0.75% من مجموع المتمدرسين في القطاع العام (60 ألف مقابل 8 ملايين، العام 2015)، أما المشكلة الثانية فتتمثل في ضعف الأداء إذا ما اعتمدنا مؤشر نسبة النجاح في الشهادات، وهذه نتيجة غير متوقعة، إذ لطالما هوجم القطاع العمومي من زاوية ضعف الأداء، ولكن التجربة أثبتت أن أداء القطاع العمومي في هذا الجانب هو أفضل بكثير من القطاع الخاص. فالنسبة المتدنية للنجاح في البكالوريا قد تكون سببا في عزوف الأسر عن تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة، فتؤثر سلبيا بشكل ارتباطي إذن على مسار نموها. أخيرا يجب أن نشير إلى أن المدارس الخاصة تنتشر في التجمعات المدنية، ولا تمس الأرياف

<sup>1</sup> المدرسة الخاصة الجزائرية ملزمة بتطبيق البرامج الدراسية الرسمية، كما تحضر تلاميذها للمشاركة في نفس الامتحانات التي تنظم لفائدة تلاميذ التعليم العمومي، كما يشترط في مديرها أن يكون حاملا للجنسية الجزائرية.

<sup>2</sup> النقابة الوطنية المستقلة للتعليم الثانوي والتقني، المدارس الخاصة في الجزائر بين الوظيفة التعليمية والرقابة المهنية (13 يناير 2011).

والضواحي وهنا ممكن "قتل السوق"، لهذا تظهر المدرسة العمومية كمرفق عام يحقق العدالة المناطقية أكثر (مثالية باريتو) والعدالة الاجتماعية.

أما في مجال التعليم العالي، فيمكن أن نعتبر الجدول رقم 10 أدناه مكملا للجدول رقم 8، فعدد الطلبة المتنامي هو دليل على حجوم الاستثمار المعتبرة (الجدول 11) في مجالي البنية التحتية الجامعية ورأس المال البشري، الذي يتعلق بتوفير الدولة لأساتذة المؤطرين، فمع مطلع الألفية الثالثة اعتمدت الدولة مجموعة من البرامج الإنمائية، بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، فبرنامج دعم النمو (2005-2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014).  
الجدول 10: عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000-2015):

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
2000	428641	2005	815100	2010	1173700
2001	488617	2006	840600	2011	1217900
2002	569903	2007	929100	2013	1141661
2003	616572	2008	1073200	2014	1277000
2004	716500	2009	1184700	*2015	1500000

المصدر: إعداد ناصر الدين قريبي، بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات.  
المرجع: ناصر الدين قريبي، "مواصلة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 2، ع.2 (ديسمبر 2015): ص 150.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4775>

\* Algérie Presse Service.

إذا ما قارنا عدد الطلبة لسنة 1990 (حوالي 200 ألف طالب، الجدول 8) مع سنة 2000، نجد أن العدد قد تضاعف مرتين في ظرف عشر سنوات (الجدول 10)، وهو ما يفوق بكثير حجم الزيادة السكانية، التي بدأت نسبتها تتخفف مع عقد التسعينيات، كما أنه في ظرف عقد ونصف (2000-2014) تضاعف العدد ثلاثة مرات تقريبا، ليصل إلى حوالي 1,3 مليون طالب جامعي، وأكثر من ست مرات منذ 1990، مع استقرار العدد في السنوات الخمس الأخيرة، ليعاود الارتفاع مجددا في عام 2014. وهي زيادات كبيرة ومطرودة، تدل على حجم الجهود المبذولة. فمن خلال الاعتماد على معطيات الجدولين رقم 8 و 10 بالمزاوجة مع عامل النمو الديموغرافي، يتضح أنه في سنة 1965 كان هناك طالب جامعي لكل 2000 نسمة تقريبا، ثم تحسن الرقم ليصل عام 1970 إلى حدود طالب لكل 1000 نسمة، ليبلغ عام 2014 طالب لكل 30 نسمة، وهو ما يعني أن النسبة تضاعفت بـ 33 مرة منذ

عام 1970، في حين تضاعف عدد السكان بثلاث مرات. أي أن وتيرة زيادة الطلاب أسرع بعشر مرات من الزيادة السكانية في هذه الفترة (1970-2014).

إن المرجعية العامة للسياسة التنموية في الجزائر في خضم التسيير الاشتراكي كانت تعتمد رؤية تحديثية، لهذا تبنت الدولة سياسة الصناعات المصنعة (نموذج دبرنيس)، وهو ما كان له أثر مباشر على مرجعية التعليم والتعليم العالي بالأخص كمرجعية قطاعية، لهذا تم التركيز مع عقد السبعينيات على تخريج أكبر عدد من الإطارات في الشعب العلمية والتقنية، والتي كان يحتاجها النسيج الصناعي العمومي المتنامي في تلك الفترة، وحتى تكون سياسة التشغيل منسجمة مع الواقع الاقتصادي للبلاد (التصنيع). لكن الأرقام التي ترصد في السنوات الأخيرة أثبتت بأن الخط قد تبدل ليصبح المتخرجون من الشعب الاجتماعية والانسانية يشكلون الأغلبية، وهو ما يطرح مشكلة الانسجام مع مرجعية اقتصاد السوق المختارة.

وهو ما يتسبب فعليا في بطالة متزايدة لدى خريجي الشعب الاجتماعية، نظرا لتغير متطلبات سوق العمل، التي تحتاج أكثر للفنيين والمهندسين، حتى يستفاد من مخرجات الجامعة وتوظف في خطط التنمية حسب الباحث قريبي.<sup>1</sup> مع ذلك يبقى إيجاد توليفة عقلانية لنسب ونوع الخريجين يعد أكثر من ضرورة، بعيدا عن المقاربة الكمية التي تعتمدها الحكومات على حساب المقاربة النوعية،<sup>2</sup> خاصة مع اعتماد الجزائر للنظام الجديد، ليسانس- ماستر- دكتوراه (syst. LMD)، منذ سنة

<sup>1</sup> بلغ عدد الطلبة المتخرجين سنة 2011 حوالي 246400 طالب في كل التخصصات، أغلبهم في تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية بواقع 171300 إطار، وهو ما يمثل 69.52% من مجموع الخريجين، يليه تخصص العلوم الدقيقة والتكنولوجية بنسبة 20.05%، ثم تخصص علوم الطبيعة وعلوم الأرض بنسبة 7.79%، وأخيرا تخصص العلوم الطبية والبيطرية بما نسبته 2.64%. أنظر:

- قريبي، "مواعمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر"، ص 151.

<sup>2</sup> يجب أولا النظر إلى النسبة المرتفعة لخريجي ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية على أنها تضم شعب منخرطة مباشرة في تسيير الشركات، كخريجي علوم الاقتصاد والتسيير، وكذا خريجي كليات القانون، وكليات علم الاجتماع... لهذا يجب التعامل مع هذا المعطى بوعي شديد، خاصة أن الشريك الأجنبي لظالما اعترف بوجود الفني والمهندس الجزائري الجيد، مع تأكيده على غياب المسير الجيد، وتبدو هنا كليات الاقتصاد هي المسؤولة عن إيجادها.

أما المعطى الثاني، فيتعلق بالإجابة عن السؤال التالي: هل بلغت الجزائر "حد كوزنتس" في التصنيع، حتى تتصرف المخرجات الجامعية إلى الجانب الفني؟ وأخيرا يجب التأسيس في ظل الانتقال نحو اقتصاد السوق للقيم المناجيرية Managérialisme، إذ أن أغلب شركات القطاع الخاص هي شركات عائلية، فيظهر ملاكها كمسيرين أيضا Patrimonialisme، وهو ما يحرم الإطارات الجامعية من فرص العمل لدى هذه الشركات، لهذا وجب الفصل ما بين الملكية والتسيير (نظرية الوكالة) لتحقيق الرشد والفاعلية، والتشغيل.

2004،<sup>1</sup> والذي نقل عن الدول الأوروبية،<sup>2</sup> والذي يسعى للانسجام مع متطلبات سوق العمل، كما يقلص في عدد سنوات الدراسة، بتقليص 3 سنوات بالمجمل، في حدود 8 سنوات (3 سنوات ليسانس + 2 سنوات ماستر + 3 سنوات دكتوراه)، وهو ما من شأنه أن يخفف الأعباء المالية على الخزينة العمومية. ويبدو جليا أن سياسة الإصلاح هذه منقولة عن التجربة الأوروبية (Policy Transfer)، وتم ذلك في إطار التشاكل Isomorphism، كمدخل من مداخل النيومؤسسية الاجتماعية، ولكن بدون تحوير أو تكييف يستجيب للشروط المؤسسية للبلد، فإذا كان التكامل الأوربي ونظام السوق الحر، حسب تقديرنا، هما الدافعان الرئيسان لتبني هذا النظام في أوروبا، بمعنى توحيد نظم التكوين الجامعي في دول الاتحاد، وربط الجامعة بالسوق (مرونة التكوين). فإن الاعتبار الأول لا يصدق على الحالة الجزائرية لأن الدولة دولة بسيطة (النيومؤسسية التاريخية)، كما أن الاعتبار الثاني لا يزال متأخرا في نضجه، فانتشار الأفكار يجب أن يخضع إذن لمسار المؤسسة، التي تحترم الشروط الوطنية.

وفيما يلي نعرض لتطور حجم الإنفاق السنوي على التعليم العالي ونسبته من الميزانية في الفترة الاخيرة التي تحضر فيها المخططات الإنمائية الثلاثة، بدء من مخطط الإنعاش الاقتصادي الرباعي.

**الجدول 11: حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من الميزانية خلال الفترة (2000-2014) / مليار دج:**

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع	النسبة المئوية
2000	965.32	38.58	4.00
2001	836.29	43.59	5.21
2002	1050.16	58.74	5.59
2003	1097.38	63.49	5.78
2004	1200.00	66.49	5.54
2005	1200.00	78.38	6.53
2006	1283.44	85.31	6.64
2007	1574.94	95.68	6.07

<sup>1</sup> المرسوم رقم 04 / 371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004، المتضمن إنشاء دبلوم الليسانس نظام جديد. وحول أهداف اعتماد هذا النظام أنظر:

- سعدان شبياكي، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل م د)،" مجلة البحوث والدراسات العلمية 5، ع.1 (جويلية 2011): ص ص 9-17.

<http://www.univ-medea.dz/recherche-scientifique/rres>

<sup>2</sup> بدأ تشكيل نظام (ل م د) في أوربا منذ 18 سبتمبر سنة 1988، انطلاقا من مسار بولوني Bologne (أقدم جامعة أوروبية)، بحيث اتفق أكثر من 400 مدير جامعة أوروبية على نموذج تعليمي جديد، ينسجم مع المجتمع الأوربي في إطار ما اصطلح عليه بـ "العهد الأعظم للجامعة"، ثم استكمال ذلك بإعلان السوربون في 25 ماي 1998. أنظر:

- Djamel Guerid, "l'université dans la société du savoir," (Colloque, l'université d'Oran 26-27 Mai 2012), 17-20.

5.86	118.30	2017.96	2008
5.96	154.63	2593.74	2009
6.11	173.48	2837.99	2010
6.19	212.83	3434.30	2011
6.01	277.17	4608.25	2012
6.10	264.58	4335.61	2013
5.74	270.74	4714.45	2014

المصدر: قوانين المالية الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2014.  
المرجع: قريبي، "مواصلة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر"، ص 154.

### المطلب الثالث: السياسة الصحية:

تعد الخدمات الصحية من أكبر الاحتياجات الانسانية في المجتمعات المعاصرة، لهذا فإن أحد أصدق مؤشرات التنمية، وهو مؤشر التنمية البشرية (HDI)، الصادر عن الأمم المتحدة- PNUD- سنة 1990، يقوم على ثلاثة محددات، أحدها التعليم، إضافة إلى نسبة الدخل الفردي، وأخيرا توقع الحياة عند الولادة (المتضمنة لمحدد الصحة). وتتنوع الخدمات الصحية عموما على شقين رئيسيين، الأول يتعلق بالناحية العلاجية للأمراض، والثاني يتعلق بترتيبات الوقاية من الأخطار الصحية كمسلك سبقي. وتتشغل الحكومات بهذه الخدمات ذات الاستحقاق، بحسب الأيديولوجيا، ونوع براديم السياسة الاجتماعية المتبنى (نموذج اسبين غوتا أندرسون، 1990 كمثال)، وتظهر الرعاية الصحية ذات تكاليف معتبرة جدا، لهذا قد تفوق امكانات الأفراد، لهذا تتدخل الدولة بصيغ متنوعة لتغطية هذا الجانب، ويبدو جليا في الجزائر أن قضية الصحة تعد شأنا دولانيا، بوصفها تنتمي إلى الفضاء العام Public Realm، لهذا تسعى الحكومة إلى توفير حزمة من الخدمات الصحية، التي تمس الفرد والمجتمع ككل.

ينقل محمد محمد إبراهيم تعريفا للخدمة الصحية، والذي يرى بأنها: "عبارة عن جميع الخدمات، التي يقدمها القطاع الصحي على مستوى الدولة، سواء كانت علاجية موجهة للفرد، أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة، أو انتاجية مثل انتاج الأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة التعويضية، بهدف رفع المستوى الصحي للمواطنين وعلاجهم ووقايتهم من الأمراض المعدية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمير جلاي، "محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2008/2009)، ص 34.



ويظهر جليا حسب الأستاذ أمير جلالي أن الخدمات الصحية تستوعب الجوانب العلاجية، والوقائية، والانتاجية. وتتميز هذه الخدمات بمجموعة من الخصائص النوعية، لا سيما أنها سلع لا مادية، ويتزامن فيها الانتاج مع الاستهلاك، والطبيعة الاحتكارية لعدد قليل من المنتجين، كما أنها تمثل سلعا جماعية، فصحة فرد معين تعود بالفائدة على المجموعة ككل، علاوة على أنها تمثل شراء ضغط بالنسبة للمستهلك لضرورتها. هذا من جانب الطلب أما من جانب العرض فتتميز بمرونة متدنية في توفير الخدمات نظرا للمدد الزمنية الكبيرة الواجب توفرها لبناء المستشفيات وتكوين وتدريب المورد البشري، فضلا عن كثافة الموارد المالية والبشرية المحشودة، وأخيرا تعد الخدمات الصحية حيزا رحبا لتدخل الدولة ضبطا،<sup>1</sup> وتمويلا بحسب مرجعية السياسة الاجتماعية والنموذج المتبنى.

### تطور النظام الصحي في الجزائر:

تمثلت أهداف السياسة الصحية منذ استقلال الجزائر عام 1962 في القضاء على الأمراض المعدية، وتعميم العلاجات الوقائية من خلال تعميم تلقيح الأطفال، وحماية الأمومة والطفولة، وطب العمل، والنظافة المدرسية. وامتلكت الجزائر مع الاستقلال حوالي 5 آلاف طبيب، نصفهم فقط جزائريين، في مقابل 10.5 مليون نسمة، وتميزت المرحلة الممتدة ما بين 1962 و1973 بمعدل وفيات مرتفع لدى الأطفال (180 لكل ألف نسمة)، كما أن متوسط العمر لدى الفرد الجزائري كان في حدود 50 سنة.<sup>2</sup> ورغم ندرة الموارد في تلك المرحلة فإن الدولة مع ذلك باشرت تنفيذ هدفين رئيسيين هما:

- تكريس العدالة المناطقية في توزيع الأطباء العموميين والخواص.

- معالجة الأمراض الفتاكة منها خاصة، والمنتقلة.<sup>3</sup> والتي كانت من مخلفات الإستعمار الفرنسي.

ولقد سعت الدولة في هذه المرحلة إلى إيجاد تدابير وقائية من الأوبئة والأمراض المنتقلة، كما فرضت التلقيح الإجباري للأطفال.<sup>1</sup> في حين كان توفير الأدوية يمر عبر الاستيراد، وتسهر الصيدلانية المركزية الجزائرية (PCA) على التوزيع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 35-38.

<sup>2</sup> وصل متوسط العمر إلى 52.7 سنة عام 1971، في حين بلغ عام 2008 حدود 75.7 سنة، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، 2008، وهو ما يعكس تحسن الرعاية الصحية للفرد الجزائري، إذا ما اعتمدنا مقاربة التنمية البشرية HDI. لمزيد من القراءة الإحصائية أنظر:

- Brahim Brahamia, "Transition sanitaire en Algérie et défis de financement de l'assurance maladie," Colloque International sur les Politiques de Santé, Alger, 18-19 Janvier 2014), 11.

<sup>3</sup> جلالي، "محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية"، ص ص 175-176.

والجدير بالذكر أن عام 1964 حمل إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تسهر على انجاز الدراسات والبحوث في مجال الصحة العمومية. وفي عام 1965 تم إنشاء وزارة الصحة، وهو ما سمح بتجاوز المعوقات القانونية السابقة، أين كانت مصالح إدارة الصحة موزعة على عديد الوزارات.<sup>3</sup>

وهو ما يسمح حسب تقديرنا برصد ميزانية خاصة بالصحة، والأكثر من هذا تكريس مؤسسة السياسة الصحية، بإيجاد وزارة ذات كيان مستقل، كمؤسسة رسمية، تسهر على رصد المشكلات الصحية، وإدارة التفاعلات مع المجتمع، وتقديم الحلول، وتقييم تطبيق السياسات، وهو في النهاية ما يغطي الفراغ المؤسسي، إذا ما استلطنا عبارة T. Lowi، 1964. وتبدو قيمتين تأسستا مع الاستقلال، هما العدالة التوزيعية بانتشار عادل للمرافق الصحية عبر كل التراب الوطني، وامكانية نفاذ أو ولوج أي مواطن (وحتى الأجانب) للاستفادة من الخدمات الطبية انطلاقا من مبدأ المساواة. وتبقى الدولة منذ الاستقلال إلى اليوم كعون ضامن لتقديم الخدمات الصحية رغم تبني اقتصاد السوق. وهو ما يؤكد تبعية للمسار القديم Path Dependence بحسب تحليل النيومؤسسية التاريخية (HI)، فأبي مسار للإصلاح لا يخرج عن قيمتين تكرستا تاريخيا منذ الاستقلال هما: العدالة المناطيقية، وثانيا التمكين من الخدمة الصحية وفق مبدأ المساواة أمام المرفق العام والمجانية.

أما المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1974-1989، فيمكن تسجيل أكبر توجه في السياسة الصحية، والذي يشكل مرجعية إلى اليوم، وهو تبني "الطب المجاني" ابتداء من جانفي 1974 في مؤسسات القطاع العام،<sup>4</sup> ومبدأ المجانية هذا لعموم المواطنين لا يزال يشكل مرجعية Référentiel للسياسة الصحية، بالمفهوم الذي تناولناه في الفصل الأول مع Muller & Jobert، وكمبدأ ناظم لكل إصلاح، بحيث تشكل مجانية الصحة ثابتا لم يتغير، على الرغم من تبني اقتصاد السوق منذ 1989.

<sup>1</sup> تعد الجزائر اليوم من بين الدول الرائدة في مجال التطعيم الموجه للطفولة.

<sup>2</sup> جلاي، "محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية"، ص 176.

<sup>3</sup> محمد العيد حسيني، "السياسة العامة الصحية في الجزائر: دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث، 1990-2009"، (مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة: قسم العلوم السياسية، 2012/2013)، ص 115.

<sup>4</sup> تبعا للأمر الرئاسي رقم 73-65 الصادر في 03 ذي الحجة 1393، الموافق لتاريخ 28 ديسمبر 1973، وتضمن ذلك قانون المالية لسنة 1974. أنظر:

- جلاي، "محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية"، ص 176.

وحملت سنة 1973 قبل ذلك هيكله جديدة للنظام الصحي، بحيث أسفرت على تقسيم الإقليم الوطني إلى قطاعات صحية secteurs sanitaires تتلاءم مع التقسيم الإداري الذي هو الدائرة، والتي تحتوي كل دائرة على بنية استشفائية، ووحدات علاج محلية تابعة لها إداريا (مصحة متعددة الخدمات، مستوصف، مركز علاج). كما ألحق الأفراد الاستشفائيين - الجامعيين، وتلك الهياكل شبه العمومية (العيادات، والمراكز الطبية - الاجتماعية CMS) بالقطاع العمومي عبر الوصاية. وهذا التنظيم المستحدث اتسم بتوحيد الخدمات الصحية، وإعمال الشكل الهراركي لنظام العلاج، بحيث يظهر أن الهدف كان يتمحور حول التمكين من علاجات الصحة الأولية santé primaire<sup>1</sup>.

واستكمالا لهذا الخط استحدثت سنة 1981 الخارطة الصحية، والتي تهدف إلى تكريس العدالة ومعالجة الاختلالات ما بين المناطق، وما بين المدينة والريف، والتي وضعت الخدمات في نسق تراتبي، أسماه العلاج الأكثر تخصصا (المستوى أ)، ثم العلاج التخصصي (المستوى ب)، فالعلاج العام (المستوى ج)، وأخيرا العلاج الأولي (المستوى د).<sup>2</sup>

وحسب الباحثة Nouara Kaïd فإن الإجراءات المتخذة في هذه الفترة كان من آثارها الايجابية أن مكنت عموم الجزائريين من الولوج إلى الخدمات الصحية، وهو ما حسن المستوى الصحي للمواطنين. أما الآثار السلبية المسجلة فتمثلت في أن أغلب الأطباء الاستشفائيين - الجامعيين، بسبب اشتغالهم لوقت كامل في القطاع العام، قاموا بغلق عياداتهم الخاصة، فنجم عن ذلك خلو المدن الكبرى من وحدات العلاج القاعدية، وهو ما ضغط أكثر على المراكز الاستشفائية الجامعية les CHUs<sup>3</sup>.

وشهدت هذه الفترة تطوير للبنية التحتية الصحية، كان النصيب الأوفر منها انجاز أكبر للبنية الاستشفائية على حساب الوحدات الصحية القاعدية، فلقد سجلت سنة 1985 تسليم 57 بالمئة من المستشفيات المقرر انجازها، في حين سجل تأخر في التسليم بالنسبة للوحدات الصحية اللامركزية، إذ تراوحت النسبة المحققة ما بين 20 بالمئة و 39 بالمئة (أنظر الجدول رقم 12). إن توسيع الوحدات

<sup>1</sup> Nouara Kaïd, "Le système de santé algérien entre efficacité et équité: essai d'évaluation à travers la santé des enfants enquête dans la wilaya de Béjaïa," (Thèse de Doctorat, Université d'Alger 3: Faculté Des Sciences Economiques, 2003), 57.

<sup>2</sup> Sonia Benansour, "Financement des systèmes de santé dans les pays du Maghreb: cas Algérie, Maroc, Tunisie," Thèse de Magistère, Univ. Mouloud Mammeri de Tizi- Ouzou: Faculté des sciences économiques, 2012), 48.

<sup>3</sup> Kaïd, "Le système de santé algérien," 57.

الاستشفائية (26 مستشفى/ 1985) أثر بشكل ملموس على الوظائف الأخرى للأطباء الجامعيين، لا سيما ما يتعلق بالتكوين والبحث العلمي، بحيث وضع معطى الجودة على المحك.<sup>1</sup>

الجدول 12: انجاز البنية التحتية الصحية في الفترة الممتدة من 1980 - 1984:

مصحات الأمومة Maternités	مراكز علاج	مصحات متعددة الخدمات	المستشفيات (عدد الأسرة)	
144	717	656	18 800	المبرمجة
30	276	130	10 740	المحققة
%26	%38,5	%20	% 57	النسبة %

Source: M S P.

Réf: Kaïd, "Le système de santé algérien," 58.

إن إسناد ميزانية مجملة لمدير القطاع الصحي، حولت هذا الأخير إلى مجرد منفذ بشأن النفقات، نظرا لكون تخصيص الموارد يعد مفصولا عن مستوى النشاطات المحققة، كما لا توجد آلية للرقابة على النفقات، وهذا الخلل الرقابي سمح للمؤسسات الاستشفائية بصرف ميزانياتها دون الاكتراث في المقابل بنوع الخدمات الصحية المقدمة، كما تلجا كثير من المستشفيات إلى تحويل مرضاها نحو المراكز الاستشفائية الجامعية (CHUs)، وهو ما يتسبب في نقل الأعباء نحوها، فتغدو ميزانياتها (CHUs) غير كافية. وهذا ما يعبر عن خلل في النظام المالي والمحاسبي.<sup>2</sup>

ترى الباحثة G. Graba، 2011، أن الدولة منذ الاستقلال قدمت نفسها كعون اقتصادي منتج Etat Producteur، وكموزع حصري للثروة داخل المجتمع، وكضامن للحماية الاجتماعية، فمعظم النصوص السياسية والقانونية تروج لديمقراطية اجتماعية، بتحرير الفرد من كل القيود، بخاصة تلك التي يتحمل مسؤوليتها الإستثمار الفرنسي (المرض، الجهل، الفقر، البطالة، الطبقة...)، فلقد رتب دستور 1976 على الدولة دورا مهما، وهو تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، عن طريق إعطاء هيكلية جديدة لعلاقات العمل، وأنماط جديدة للمكافأة ودعم العمل، وتوفير الحماية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والتعليمية، والسكن... فكل هذا يدخل ضمن نطاق إحداث قطيعة مع نظم الإستثمار الفرنسي. وترى هذه الباحثة أن نصين قانونيين حكما ووجها السياسة الصحية في هذه

<sup>1</sup> Kaïd, "Le système de santé algérien," 57.

<sup>2</sup> Ibid., 58.

الفترة، هما قانون الصحة لسنة 1976، وقانون ترقية الصحة لسنة 1985 (رقم 85 - 02)، ويهدف القانون الأول إلى "جزارة" التشريعات الصحية، ووضع حد للعمل بالقانون الاستعماري في هذا المجال، ومن جهة أخرى شكل هذا القانون مصبا لمختلف النصوص السياسية والقانونية السابقة. في حين أعاد قانون 1985 تعديل وتنظيم أمر 1976، لا سيما ما يتعلق بإدخال الخارطة الصحية، لكن دون المساس بمرتكزاته، وهي مجانية العلاج، والتنظيم القطاعي، بالاعتماد على المؤسسات العمومية في تقديم العلاج، وترتيبات الوقاية، وتكوين الطاقم الطبي وشبه الطبي. إن مأسسة المجال الصحي يمر من خلال التقنين codification، وهذا لإيجاد ضمانات قانونية لتكريس وحماية قيمتي الانصاف والعدالة الاجتماعية. فالنظام الصحي في الجزائر يظهر أنه عمومي، ولا مركزي، وقطاعاتي، وهراركي.<sup>1</sup>

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينيات الناجمة عن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، سنة 1986، بشكل سلبي على مداخيل الدولة من التجارة الخارجية، وهو ما أبطأ وتيرة انجاز البنية التحتية الصحية، والتي كانت جد مقبولة - حسب تقديرنا - في الفترة السابقة، كما هو مبين في الجدول رقم 12، إذ يكفي أن نشير إلى أن توسيع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات تم بشكل معتبر (10.74 ألف سرير جديد) في هذا المخطط الخماسي الأول، والذي كان أحد أهم أهدافه، كما مر معنا في المبحث السابق. لكن هذه الوتيرة الإيجابية تم وقفها بفعل الأزمة الاقتصادية. وتعتقد الباحثة Nouara Kaïd أن هذه الأزمة ألقت بآثارها على السياسة الصحية، بحيث دفعت إلى عدة إجراءات:

- تكريس استقلالية المراكز الاستشفائية الجامعية CHUs بدءا من المرسوم المؤرخ في 11 فيفري 1986، إذ استقل 13 مركزا عن بقية البنيات الصحية الأخرى.
- لم تعد القطاعات الصحية تمثل بشكل حصري الوحدات القاعدية، التي تسهر على ممارسة وتنسيق الخدمات العلاجية والوقائية.

إن ازدياد ميزانية الصحة في هذه الفترة كان مطردا، بحيث مثلت الزيادة السنوية نسبة 20%، كما أن هذه الميزانية شكلت 5% من الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 1984، ثم 6% سنة 1988،<sup>2</sup> على

<sup>1</sup> Ghania Graba, "la place du système de santé dans la protection sociale, dans une situation de transition: le cas algérien," (Colloque international sur *L'Etat et la protection sociale*, université D'Alger 3, 11- 12 octobre 2011), 290-292.

<sup>2</sup> Kaïd, "Le système de santé algérien," 59.

الرغم من الأزمة الاقتصادية<sup>1</sup>. لكن هذه الأخيرة ستحتّم على الدولة إعادة النظر في مجانية الصحة، ولو بشكل عرضي، بعرض ترتيبات جديدة لها. ففي سنة 1986 تم استحداث ما يعرف بـ ( ticket modérateur) داخل القطاع العمومي،<sup>2</sup> وهذا لإشراك الأفراد في تحمل ولو جزء بسيط من تكاليف العلاج، وهي أشبه برسوم ذات قيم رمزية لا تؤثر في الطبيعة المجانية للعلاج، وكان الهدف هو تحسيس المواطنين بحجم التكاليف عن طريق مشاركتهم، كما رمت هذه السياسة إلى تخفيف الضغط على الخزينة العمومية.

إن هذا الإصلاح يسجل في خانة التخلي عن سياسة التنظيم القطاعي Sectorisation وتوحيد النظام الصحي، فأهدافه من هذه اللحظة ستكون من الناحية:

- المالية: التحكم في التكاليف.

- الوظيفية: التكفل الجيد بالمشاكل الصحية، أين يكون الاشتغال أقل تمّدا.

شهدت الفترة التي أعقبت "الأزمة البترولية" انسحابا تدريجيا للدولة بالاعتماد على التسعير اليومي للخدمات الصحية، باعتماد أنماط جديدة في التمويل، ففي سنة 1987 مولت صناديق الحماية الاجتماعية 65 بالمئة من ميزانية اشتغال القطاعات الصحية، فحصة الدولة انخفضت من 77% عام 1974 إلى 20% سنة 1989 من ميزانية الصحة، وهو ما يدل على أن صناديق الحماية الاجتماعية مع نهاية الثمانينيات أصبحت المصدر الأساسي لتمويل الانفاق الصحي، بعدما ارتفعت حصائل المساهمات لمنسبها.<sup>3</sup> وهو ما يجعل ثلاثة مصادر لتمويل الخدمات الصحية حاليا في الجزائر، وهي صناديق الحماية الاجتماعية (CASNOS & CNAS)، والدولة عن طريق الخزينة، وثالثا الأسر ménages<sup>4</sup> عن طريق تسديد رسوم العلاج. يبقى أن نشير إلى أن آليات التحصيل لصناديق الحماية يقرب السياسة الصحية من نموذج بافريدج، المؤسس على عنصر العمل والاقتطاعات من الأجور

<sup>1</sup> إن القيمة المطلقة لما تمثله 5% بالنسبة لـ 6% لا تمثل فرقا، لأن نسبة النمو الاقتصادي للبلاد ككل تبدو سلبية، وتراجع مداخيل المحروقات كان كبيرا، يضاف إلى ذلك النمو الديموغرافي المعتبر (زيادة بحوالي 6 مليون نسمة) في الفترة 1977-1987.

<sup>2</sup> البطاقة المخففة Ticket modérateur تعبر عن تحمل المريض بذاته نسبة من تكاليف العلاج، بعد سداد الضمان الصحي لنسبة من التكاليف (remboursement).

<sup>3</sup> Kaïd, "Le système de santé algérien," 59-60.

<sup>4</sup> Brahamia, "Transition sanitaire en Algérie," 32.

(CNAS) والدخول (CASNOS). وتبقى هذه المسائل مطروحة للنقاش في الفقرات التالية بإذن الله عز وجل.

### المرحلة الثالثة: 1990 - 2015:

تعتقد الباحثة G. Graba، 2011، أن عدة عوامل تضافرت لتعيد توجيه السياسة الصحية في نهاية الثمانينيات، هذه العوامل ذات طبائع مختلفة: اقتصادية، وسياسية، وديمقراطية، ووبائية، أثرت في النهاية على احتياجات جمهور المواطنين. لكن ما شغل التفكير هو عملية التحول السياسي والاقتصادي الذي جاء به دستور الانفتاح لعام 1989، هذا التحول تطلب عملا كبيرا لتجنب الاختلالات والشروخ الاحتمالية على مستوى الانسجام الاجتماعي، وهذا بمزاوجة الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الاجتماعية، لهذا حافظت الدولة على تقاليد وأدوارها المرسومة منذ استئناف الدولة بعد الاستقلال، والمتعلقة بالتضامن الوطني باعتماد مزيد من الإجراءات في هذا الاتجاه.<sup>1</sup>

طبعا هذه المزاوجة ما بين قيم الليبرالية الاقتصادية (الرأسمالية) وقيم التضامن الاجتماعي والعدالة التوزيعية، تبقى ممكنة وتجد مكانا لها - كما رأينا في المبحث الأول- في نموذج دولة الرفاهية welfare state، والذي لا يزال قائما في بعض الدول الرأسمالية رغم اجتياح التيار النيولبرالي، وتقويضه لهذا النموذج في عديد الدول الأخرى كذلك، وبناءه لنموذج "دولة العمل" workfare state النيولبرالية. لهذا لا يبدو وجود تناقض ما بين تبني اقتصاد السوق واستمرار خط السياسة الاجتماعية، لأن ذلك ممكن في إطار نماذج دولة الرفاهية. مع التأكيد على أنه لا توجد حتمية أو طريق أوحده لتكريس نموذج دولة الرفاهية في الجزائر على الطراز الأوربي القاري أو الاسكندنافي، لأن هذه النماذج هي وليدة سياقات بنائية وتاريخية داخل مجتمعات محددة وسمتها بالتنوع والتميز، وبناء عليه وجب احترام طبيعة المجتمع الجزائري وقيمه الراسخة، المغترفة من الإسلام، والثورة التحريرية، ومكاسب الفترة الاشتراكية، لتجسيد نموذج تنموي نوعي ومتميز وأصيل.

إن تبني اقتصاد السوق سمح بإنشاء العديد من المصحات الخاصة مع مطلع عقد التسعينيات،<sup>2</sup> والتي تهدف إلى الربح، باستقبال زبائن يتميزون بالملاءة،<sup>1</sup> قادرين على دفع تكاليف العلاج، سيخلق

<sup>1</sup> Graba, "la place du système de santé," 289.

<sup>2</sup> أولا يجب الإشارة إلى أنه مع الاستقلال تم إحصاء حوالي 13 مصحة خاصة clinique privé، ورغم أن قانون الصحة لعام 1976 أجاز إنشاء مصحات خاصة، إلا أن ذلك بقي قيد التجديد حتى العام 1988، أين تم الترخيص لها بسقف 7 أسرة، ليتم مع مطلع العام 2000 التخلي عن هذا التسقيف. أنظر:

- Ministère De La Sante De La Population Et De La Réforme Hospitalière (Rapport Sur Les Réformes En Santé: Evolution Et Perspectives, Alger, Décembre 2015), 12-18.

مشكلة جديدة، ألا وهي تكريس ازدواج النظام الصحي dualisation، بإيجاد مصحات خاصة تستقبل الأفراد الأكثر دخلا، في حين تبقى المستشفيات العامة تحظى بالأفراد الأقل دخلا، وهو ما يمس بمبدأ المساواة. ومن الجدير بالذكر أن القطاع الصحي الخاص يتطور بشكل كبير في تلك الفروع التي تتميز بربحية عالية، كما أن مصحاته تتركز في المدن الكبرى الجامعية، للإفادة من التأطير،<sup>2</sup> وإذا ما قارنا هذا بالقطاع العمومي لوجدنا هذا الأخير يغطي كل المجالات الصحية من منطلق تقديم الخدمة العمومية، كما يتميز أيضا بالانتشار الجيد (العدالة المنطقية).

هذا الانفتاح يفسره بعض الباحثين على أنه جهد من طرف الدولة لسوقنة (أو تسليع) الصحة marchandisation de la santé، أو على الأقل أجزاء منها، وهو ما يخلف في النهاية قطاعين، أحدهما عمومي والآخر خاص يسيران بسرعتين مختلفتين، تعبر عن حالة من التفاوت بشأن الاستفادة من العلاج. كما يذهب فريق آخر من المحللين إلى اعتبار أن هذا المسلك إيجابي، لكونه يعالج بعض إخفاقات المؤسسات الاستشفائية العامة. في حين يعتبر ملاك المصحات أن الوقت قد حان لأخذ هذه الفواعل الخاصة بعين الاعتبار في صياغة السياسة الصحية، بخاصة أن القطاع العام يقف أمام تحدي ازدياد الطلب على الخدمات الصحية، فيظهر أن القطاع الخاص يتمتع بنوع من المرونة، وهو يؤدي وظيفة تكميلية للقطاع العام.<sup>3</sup> وليست بديلة لكون المؤسسات العمومية الصحية ما زالت تمثل الجزء الأكبر من المشهد الصحي، والتي تلتئم في تركيبة نسقية معقدة، كما تحوز طاقة استيعابية وسريرية كبيرة، ومورد بشري إداري متخصص (خريجي المدرسة الوطنية للإدارة)، وطبي وشبه طبي مؤهل، كما أن الإنفاق العمومي ما زال يشكل أكثر من 70% من الإنفاق على العلاج، و30% فقط تذهب للقطاع الخاص (2014)، بالإضافة إلى أن تدخل الدولة في هذا المجال يقع على مستوى الوقاية والعلاج والتكوين، في حين طغيان العقلانية ذات المدى القصير، يجعل من المصحات الخاصة تتدخل فقط على مستوى تقديم العلاج، دون الوقاية والتكوين.

إن عملية التحول في السياسة الصحية تبدو لنا غير جذرية، فهي من النوع التدرجي incremental، فأولا تغير السياسة الصحية تم بفعل عامل خارجي وهو الأزمة النفطية لسنة 1986،

<sup>1</sup> الملاءة solvabilité بمعنى القدرة على السداد، تضمنها المصحات الخاصة بالدفع المسبق.

<sup>2</sup> Graba, "la place du système de santé," 295.

<sup>3</sup> Ahcène Zehnat, "Les Cliniques Privées En Algérie: L'émergence D'un Nouvel Acteur Dans Le Paysage Sanitaire," *Les Cahiers du CREAD*, n°105/ 106 (2013):189-190.



ومنه يمكن استحضار نظرية الظروف الحرجة *critical junctures* للباحث Gurvitch، في إطار تطعيمات النيومؤسسية التاريخية، ولكن توظيفها يكون بحذر لكون التغيير ليس راديكالياً. فمجانبة العلاج لا زالت قائمة إلى اليوم كما أن مؤسسات القطاع العمومي لا زالت هي عماد السياسة الصحية، رغم نمو مؤسسات القطاع الخاص منذ اعتماد "الخيار اللبرالي" سنة 1989، كما أن معدلات الإنفاق العمومي الصحي على الفرد ما تزال في تصاعد، كما تشكل حصة القطاع العام من الإنفاق الصحي من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية نسبة معتبرة جداً، إذ تفوق 70 بالمائة.

إن ثبات خط السياسة الصحية رغم إعلانات الانتقال والتحول تفسر بأن هناك كبح مؤسسي عن طريق قيم التضامن الاجتماعي المترسخة في المجتمع والدولة تاريخياً، وهنا يتلاقى إطارا المؤسسية الاجتماعية (قيم المجتمع) والمؤسسية التاريخية (قيم وتقاليد الدولة)، بحيث تنماهي قيم المجتمع مع قيم الدولة، وهو ما يرسخ لفكرة الشرعية السياسية ذاتها، ضمن نطاق السياسة الاجتماعية، إن رسوخ هذه القيم هو ما يضع خارطة البدائل أمام صانع السياسة الموجه بيوصله العقلانية، فيتم التضحية ببعض البدائل ذات العوائد المرتفعة احتراماً لخارطة القيم، التي توطر الأهداف المشروطة فيها عنصر المواءمة *appropriateness* مع هذه القيم (طرح المؤسسية الاجتماعية)، فتجذر منظومة القيم هذه هو ما يقف أمام التغيير الجذري، إذ تعمل هذه المؤسسات كقوى للعطالة أو القصور الذاتي *inertie*، على الرغم من الضغوط القادمة من خارج النسق، كالأزمات الدولية، وكذا ضغط الفواعل الدولية (FMI)، وكذلك الضغوط الصادرة عن بعض الفواعل الداخلية.

### المطلب الرابع: سياسة الإسكان في الجزائر:

تعد مشكلة السكن من أهم الانشغالات لدى السلطات الرسمية والمواطن على حد سواء، وهذا لكونها مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب تجنيد موارد معتبرة، كما أن هذه المشكلة تتسبب في عديد المشكلات الأخرى، فالسكن يرمز إلى السكينة والاستقرار النفسي والاجتماعي، كما يحفظ الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذه الشروط يؤدي إلى الانشغال بمسألة تعليم الأبناء، والوفاء بمتطلبات الحياة الأخرى التي تسهم في الارتقاء الاجتماعي، كما أن المسكن الجيد يؤثر على الصحة الجيدة لسكانه، إذ عادة ما تظهر تلك الأوبئة في الأحياء الهشة، التي تفتقد إلى التهيئة العمرانية بالأساس.

تتنمي مشكلة السكن في الجزائر إلى الفضاء العام Public Realm، فرصد المشكلة وتشخيصها وحلها هو من مهام الحكومة، وليس من مهام الأفراد حلها كما هو مشاهد في المنظومات الليبرالية، لهذا يلجأ الفرد الجزائري المحتاج إلى سكن إلى مطالبة الدولة بتوفيره بمواردها هي، وهنا يبدو جليا تمدد الفضاء العام على حساب الفضاء الخاص، بعقد هذا الدور للدولة. فرغم تبني اقتصاد السوق لا يزال الاتفاق قائما ما بين المواطن والدولة على أن هذه الأخيرة من مهامها توفير السكن بمختلف صيغه حتى "المجاني" (الاجتماعي) منه للمواطنين.

ونتيجة لأهمية السكن بالنسبة للفرد سعت الأمم المتحدة إلى وضع معايير دولية حول السكن اللائق، وظهر مع سنة 1990 مفهوم التنمية الحضرية المستدامة، والذي تضمن "مؤشرات الإسكان" ضمن منظور التنمية الشاملة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، وهو الاتجاه الذي تم التأكيد عليه في المؤتمر الثاني لمركز التجمعات البشرية (الموئل، 1996)، بربط قطاع الاسكان بالبنية التحتية وقطاع النقل في إطار التنمية المستدامة. وقد سعى هذا المركز في الأجنحة العشرين للموئل إلى تحقيق هدف المدينة الآمنة والصحية والمنصفة، والتي تقاس بما أصبح يعرف "بمؤشرات اسطنبول +5"<sup>1</sup>، والتي كانت مهتمة بها الجزائر.<sup>2</sup>

كرست الموثيق السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ ميثاق طرابلس 1962 وما بعده (ميثاق 1964، 1976، 1986) اهتماما خاصا بالحق في السكن، ولم تعبر هذه الموثيق فقط عن استراتيجية الحزب الواحد بل عبرت أيضا عن توافقات كل القوى الفاعلة من منظمات جماهيرية، والنخب الثقافية والعسكرية، وكذا النقابة العمالية، والتي كانت تغذي منظومة الحزب الواحد (الدولة- الحزب)، وكانت هذه الموثيق تمثل رؤية استراتيجية تفصل على ضوئها السياسة التنموية ككل، والسياسات القطاعية، فلقد أشار ميثاق طرابلس بصفة واضحة لهذا الحق في إحدى فقراته (يتعين على الحزب أن يتخذ التدابير العاجلة لإيواء المتضررين من الحرب في ظروف لائقة). كما استعمل

<sup>1</sup> في سنة 2007 تم عقد المؤتمر الواحد والعشرون لإقرار الخطة الممتدة من 2008 - 2013، والتي تشمل خمس مجالات رئيسية هي: رصد الواقع السكني، والشراكة الحكومية مع القطاع الخاص والقطاع المحلي، وتسهيل الحصول على العقار، مع توفير الخدمات الأساسية المحترمة للبيئة، وأخيرا التمويل المبتكر والتخطيط والتنظيم العمراني. أنظر: - عبد الرزاق سلام، ونذير بوسهوه، "أفاق التنمية الاسكانية المستدامة في الدول العربية"، (ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وأفاق، جامعة الدكتور يحي فارس- المدينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23 و 24 ماي 2012)، 9-11.

<sup>2</sup> أنظر التقرير الذي أعدته وزارة السكن لغرض المشاركة في اجتماع "اسطنبول +5"، في شهر جانفي 2000.

ميثاق 1976 عبارة "توفير سكن محترم ومريح وفقا لشروط السكن العصري" وعد ذلك طريقا "لتحسين المستوى المعيشي للجماهير"، كما توقف ميثاق 1986 عند هذا الحق مسندا إياه للدولة (تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لمواصلة الدعم، للعمل لتمكين العمال وفئات المواطنين الأكثر حرمانا في المدن والقرى من الحصول على سكن في إطار برامج تعد لهذا الغرض). وهذا الاهتمام بالإسكان يفسر أولا بالروح الثورية للنظام السياسي ومحاولة محو الآثار المدمرة للاستعمار، كما يفسر أيضا بأن قطاع البناء يعد مجالا مفضلا لتلقي المواطنين الأيديولوجية الاشتراكية. رغم هذا التوكيد على الحق في السكن الذي يظهر في الميثاق السياسي إلا أن ذلك لم يجسد دستوريا، فكل دساتير الجمهورية منذ الاستقلال لم تشر إليه كحق، وهذه الحالة يعبر عنها الأستاذ شوقي قاسمي بمفارقة "الالتزام السياسي- القانوني"، فالموجود من النصوص (المادة 16 و17 من دستور 1976) تكرر ملكية المسكن وحرمته، كما لا تجيز نزع الملكية إلا في إطار القانون، ولا تشير إلى مسؤولية الدولة في توفير السكن كحق للمواطن. مع أن الدستور يقر صراحة بضمان الدولة لحق الصحة وحق التعليم (المادة 53 و54 من دستور 1996 وتعديل 2008)، وهو ما يخلق تباينا في الاعتراف الدستوري من عدمه بهذه الحقوق.<sup>1</sup>

ويبرر عدم الاعتراف الدستوري بحق السكن من منطلق أن الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وجدت نفسها بمراد مادية وبشرية قليلة، تعجز عن توفير هذا المتطلب في أجل قصير. وتم ذلك من دون التنكر لهذا الحق، فمن الناحية الفعلية سعت الدولة إلى تكريسه واقعا لمنع تردي شروط الإسكان، التي كانت صعبة أصلا وغير لائقة بالنسبة للمواطنين.<sup>2</sup> وظل هذا تقليدا في مجال خط السياسة الإسكانية، لم تلزم فيه الدولة نفسها قانونيا، ولكن ألزمت نفسها فعليا و"أخلاقيا" وهذا هو الأهم، لأن "السياسة العامة هي ما تفعله الحكومة فعلا..."، وهي تصنع ذلك بثبات نسبي عبر الزمن.

صدقت الدولة الجزائرية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث تشير المادة 11 منه إلى الحق في السكن اللائق، وما دام الدستور الجزائري (تعديل 2008) في مادته 132 ينص على أن الالتزامات الدولية التي تتعهد بها الدولة تسمو على القانون الجزائري، فإن

<sup>1</sup> شوقي قاسمي، "أثر الخيارات السياسية والاقتصادية في أعمال الحق في السكن، الجزائر نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية 15، ع.3 (نوفمبر 2014): ص ص 41-56.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49257>

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 48.

أي مواطن له الحق في أن يحتج بالعهد الدولي أمام القضاء المحلي (قرار المجلس الدستوري المؤرخ في 20 أوت 1989)<sup>1</sup>، مع ذلك تبقى مشكلة السكن كمشكلة عمومية من بين الأولويات القصوى الموضوعة على أجندة السياسات policy agenda، من منطلق أنها تعد شأنًا دولانيًا حلها ملقى على عاتق الدولة بشكل حصري، وهذا منذ استقلال الجزائر. وجدير بالذكر أن ما يضبط سلوك الدولة هو الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، فقيم التضامن الاجتماعي المكرسة في النصوص السياسية بدءًا من بيان أول نوفمبر 1954، ومختلف الوثائق السياسية تعمل كنواظم لمسلك السياسات، بحيث تضبطها ضمن إطار ما فوق قانوني Meta- Juridique، لهذا يجب البحث عن التفسيرات على هذا المستوى، فالممارسات المتعاقبة وبفعل أثر موروثات السياسة العامة ضمن نطاق مقارنة التعلم السياساتي تحولت إلى تقليد مستمر كما عبرنا عنها، وهذا ينسجم مع لغة النيومؤسسية التاريخية.

ورثت الجزائر عجزًا كبيرًا في مجال السكن عن الحقبة الاستعمارية، فمع الاستقلال ظهر أن 90% من السكان الجزائريين كانوا يعيشون في مساكن غير لائقة بالكلية،<sup>2</sup> لهذا سعت الدولة منذ هذه اللحظة إلى بدل جهود جبارة لإيجاد حلول لهذه الأزمة وفق إطار اقتصادي واجتماعي خصوصي. وفي إطار الخيار الاشتراكي سعت الدولة في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1981 إلى تأميم الحضيرة السكنية والعقارية التي أخلاها المعمرون، كما احتكرت قطاع البناء بحيث كانت الدولة الفاعل الوحيد الذي يسهر على بناء المساكن وعملية توزيعها وإدارتها. ويذهب العديد من الباحثين إلى أن الدولة في هذه الفترة كانت توزع السكنات بناء على معايير وفق حصص محددة، ولم تتبع سياسة للسكن الاجتماعي بالمعنى الدقيق، بل أن النموذج السكني كان موحدًا للجميع.<sup>3</sup> بحيث يعتقد كل من الأستاذ حفيان وصفار زيتون أن سياسة الإسكان في هذه الفترة كانت موجهة للتكفل بالفئات المحرومة من ساكنة الأحياء الهشة، والمنكوبين بفعل العوامل الطبيعية، ولم تكن استراتيجية واضحة المعالم على

<sup>1</sup> راكيل رولنك، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب: حالة الجزائر (الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة 19، 26 ديسمبر 2011)، ص ص 5-6.

<https://bit.ly/30sqEaD>

<sup>2</sup> يظهر مع الاستقلال وجود 200 ألف وحدة سكنية فقط، نصفها لا يتوفر على منشآت صحية، كما أن ثلث أرباعها يفتقر إلى الغاز والكهرباء. كما يوجد حوالي 200 ألف وحدة أخرى من مخلفات المعمرين الفرنسيين الذين تركوا الجزائر بمحض إرادتهم، والتي نقلت ملكيتها فيما بعد إلى الدولة (مرسوم 1966). أنظر:

- قاسمي، "أثر الخيارات السياسية والاقتصادية في أعمال الحق في السكن"، ص 48.

<sup>3</sup> رولنك، السكن اللائق، ص 7.

المستوى المركزي ولا هي مقننة (مدسترة) كذلك، فكانت تظهر أكثر محتكمة إلى نموذج مساواتي (égalariste) وتحديثي تنموي في إطار الأيديولوجية الاشتراكية.<sup>1</sup>

ولقد عملت الدولة على التكفل أيضا بسكان الأرياف، وطرحت برنامجا طموحا لذلك تمثل في مشروع بناء (1000) "ألف قرية نموذجية اشتراكية"، وهو ما كان من شأنه أن يحقق العدالة الاجتماعية ضمن الأيديولوجية الاشتراكية، ما بين سكان المدن وسكان الأرياف، وهو كما يبدو توسيع لحدود الحق في السكن، بخاصة مع تحسن مداخل الدولة مع نهاية الستينيات. كما رمت القرية النموذجية إلى تجميع أسر الفلاحين المشتتة في حيز واحد، لتسهيل إمدادها بمختلف المرافق العامة الضرورية للحياة.<sup>2</sup> كما أن هذا المشروع كان ليحد من النزوح الريفي نحو المدن، وهو ما يثمن النشاط الزراعي في النهاية كنتيجة لاستقرار الفلاحين، وهنا يظهر وجه آخر لارتباط قطاع الإسكان ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن الاستراتيجية التنموية (الثورة الزراعية، 1971).

نستطيع أن نفهم سياسة الدولة غداة الاستقلال من خلال جملة من العناصر، أولها أن المجتمع كان ذو طابع ريفي، إذ لا زالنا بعيدين عن بروز مطالب السكن الحضري من طرف المواطنين، فشكل السياسة العامة هو من نوع Top Down بمعنى طرح المشكلة وحلها يتم بمبادرة الدولة، حسب نموذج Cobb & Ross، 1976. كما أن البنائيات الشاغرة على إثر خروج المعمرين شكلت بديلا في يد الدولة، بحيث تم تميمه بقانون شغور الأملاك بدء من عام 1963. فضلا على أن الطابع المساواتي مبرر بالأيديولوجية الاشتراكية، فهو مقبول أيضا لأنه على الأقل في العقدين الأوليين من الاستقلال لم يوجد تفاوت كبير ما بين الجزائريين من حيث الثروة، لكون أن الاستعمار الفرنسي فقر جميع الجزائريين، فسياسة التتميط هذه (النموذج المساواتي) ستستمر إلى أن يعاد فيها النظر مع عقد التسعينات. وأخيرا في هذه اللحظة لا توجد مشكلة اسمها النمو الديموغرافي. لهذا يجب النظر إلى السياسات وفق منظور تاريخاني يراعي السياقات التاريخية والاجتماعية لتلك المرحلة، وليس بمنظار منظومة أفكار اللحظة الراهنة.

يذهب الأستاذ محمد عمران إلى أن مختلف البرامج السكنية، الحضرية منها والريفية كانت ممولة بشكل كبير من الخزينة العمومية منذ السنوات الأولى للاستقلال، فنتيجة توقف العمل بالاتفاق مع

<sup>1</sup> A. Hafiane, M. Safar-Zitoun, *Les Effets Sociaux Des Politiques De Relogement Dans Les Villes D'Alger Et De Annaba*, in «L'entre- Deux » Des Politiques Institutionnelles Et Des Dynamiques Sociales: Liban, Maroc, Algérie, Mauritanie, Rapport De Synthèse (CNRS/ CITERES, Tours, Février 2004), 92.

<sup>2</sup> قاسمي، "أثر الخيارات السياسية والاقتصادية في أعمال الحق في السكن"، ص 49.

فرنسا في مجال الإسكان عام 1965 تكفلت الدولة الجزائرية عن طريق الخزينة العمومية بتمويل مختلف مشروعات الإسكان. وانطلاق من سنة 1970 تم إشراك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في عملية التمويل السكني، وقد حددت الدولة معايير مشاركته في إنجاز الوحدات السكنية الحضرية سنة 1973 على النحو التالي:

- تكليف المكاتب العمومية لمساكن الكراء المعتدل (OPHLM) بعملية الإنجاز، انطلاقا من تقديم قروض مموله من الخزينة في حدود 75%، بسعر فائدة ربوية مقدرة بـ 1%، تسدد على مدار 40 سنة.

- إشراك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 25%، بسعر فائدة ربوية تقدر بـ 4.75 %، تسدد خلال فترة 20 سنة.

وانتهى هذا النمط التمويلي مع نهاية سنة 1979، بحيث قررت التعليمات الوزارية، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر، أن يكون التمويل للمشروعات الإسكانية الحضرية ملقى بالكلية على عاتق الخزنة العامة، على شكل قروض ربوية، بنفس الشروط، أي بسعر فائدة ربوية يقدر بـ 1%، مسددة على المدى الطويل (40 سنة)، مع فترة سماح (تأجيل) تقدر بأربع سنوات. ولقد كان من نتائج الاعتماد على هذه الصيغ التمويلية، وعلى وجه الخصوص عن طريق الميزانية السنوية، هو تسجيل مقادير معتبرة من الأموال غير قابلة للاسترداد، والتي تصل إلى 7 مليار دينار سنويا. كما تأثرت صورة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سلبا، نتيجة أن بعض الحاصلين على السكنات لم يكونوا من المدخرين.<sup>1</sup>

أما فيما يخص السكن الريفي فيظهر أن تمويله كان متكفلا به عن طريق الدولة بشكل شامل، كما يبدو ذلك مع أولى البرامج التي سعت إلى بناء 1000 قرية نموذجية، لتشهد الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 1989، نمطا جديدا للتمويل يوسم بأنه مختلط، تقدم فيه الدولة مساعدة نهائية مقدارها 11 ألف دينار، وأخرى مؤقتة مقدارها 56 ألف دينار.<sup>2</sup>

إن عقد الثمانينات الذي طبع بمخططين خماسيين، واللذان يغطيان الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1989 لم تكن نتائجهما بمستوى الأهداف المرسومة في مجال الإسكان، فمعدل 100 ألف

<sup>1</sup> محمد عمران، "استراتيجية التمويل السكني في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 3، ع.2. (2011): ص 6.

<https://www.asjp.cerist.dz/>

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

وحدة سكنية سنويا كهدف كان يعني الوصول إلى إنجاز مليون سكن في نهاية هذين المخططين الأول والثاني، وهو الرقم الذي ظل بعيدا عن التحقيق، وفي الحقيقة هذا الرقم يشير إلى المنجزات المحققة من عام 1989 نزولا إلى سنة 1965، أي في ظرف 25 سنة.<sup>1</sup> وتبقى تفسيرات الفجوة ما بين الأهداف وحصائل السياسة السكنية في عقد الثمانينيات ترجع إلى البنية الاقتصادية، والصدمة النفطية لسنة 1986 التي عطلت المشاريع، وكذا أزمة الدين الخارجي الربوي، والتي شرحناه في مطلب التحول الاقتصادي. كل هذه العوامل مضافا إليها النمو الديموغرافي والنزوح الريفي حولت قضية السكن من مجرد مشكلة إلى أزمة حقيقية مع بداية عقد التسعينيات.

### مرحلة التوجه الليبرالي بعد سنة 1989:

وضعت الدولة منذ سنة 1989 حلولا ظرفية لتمويل الإسكان، فقررت ابتداء من سنة 1990 انسحاب الخزينة العمومية من عملية التمويل بسبب الأزمة المالية للدولة، وأسندت هذه العملية بشكل ظرفي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، في حين أنشأت الصندوق الوطني للسكن (CNL) الموجه لفائدة الشرائح الهشة في المجتمع، فأبقت على هذا النوع من المساعدة. لكن هذا الانسحاب والذي استكمل في عام 1991 لم يكتب له الدوام إلا مدة خمس سنوات، إذ في سنة 1996 عادت الدولة من جديد لتمويل السكن الاجتماعي «logement social» عن طريق الخزينة، بسبب أزمة السيولة التي وقع فيها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.<sup>2</sup>

ونظرا للعجز المسجل في بناء السكنات، والذي وصل إلى رقم 1,2 مليون وحدة سكنية سنة 1993، لبلوغ معدل 6 أفراد في المسكن الواحد، وأمام هذا الوضع كان من الضروري فتح المجال أمام المبادرة الخاصة لتكون مكملة لدور الدولة، فكان قانون الترقية العقارية (07/86) منذ سنة 1986، هذا البرنامج فشل بشكل كبير، ليعقبه القانون المتعلق بالنشاط العقاري (03/93) لعام 1993، الذي رعى إلى تخفيف الأعباء على الدولة، باعتبار النشاط العقاري نشاطا اقتصاديا يخضع لقواعد القانون التجاري، ومفتوح أمام أي شخص طبيعي أو اعتباري يملك صفة تاجر. قامت الدولة بإصلاحات على

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> Saliha Ouadah Rebrab, "La Politique De L'habitat En Algérie Entre Monopole De L'Etat Et Son Désengagement," (Colloque International sur Politiques Publiques Dans Un Contexte De Crise Economique: Champ Finalités Mesure Et Soutenabilité, L'hotel Safir – Mazafran, 9-10 Octobre 2012), 16.

<http://www.ensea.net/ensea/moultakayat/2012/polpub/2012-32.pdf>

مستوى النظام البنكي، حتى تمكن متعامليه من الانخراط في تمويل انجاز السكنات، وانشاء سوق الرهن العقاري، بإيجاد 05 مؤسسات توفر ضمانات للبنوك لتحصيل قروضها، في حالة عدم تمكن حائز السكن من سداد القرض، نذكر منها الصندوق الوطني للسكن، ومؤسسة ضمان القروض العقارية، ومؤسسة إعادة التمويل الرهني.<sup>1</sup>

طورت الدولة مع عقد التسعينيات قنوات جديدة للولوج إلى تملك السكنات، وهو ما يظهر في نمط السكن الترقوي « logement promotionnel »، المعتمد قانونيا منذ سنة 1986، والذي يسمح للخواص بإنجاز سكنات جماعية. وبعدها تم إحداث صيغة السكن التساهمي « participatif »، والذي يشهد دعما ومساندة مالية للأسر من طرف الدولة عن طريق الخزينة العمومية. وصيغة ثالثة أخرى في إطار ما يسمى "البيع بالإيجار" « location- vente » عن طريق الوكالة الوطنية AADL، والتي سمحت بدء من عام 2001 للأسر متوسطة الدخل بالتملك بعد فترة من الكراء، بحيث تقدم نسبة 25% من قيمة السكن كإسهام فردي، في حين تغطي الدولة تمويليا عن طريق الخزينة العمومية نسبة 75% كقيمة متبقية قابلة للاسترداد، تسدد على شكل إيجار من طرف الحائزين على السكن، في غضون 25 عام.<sup>2</sup> وتبقى هذه الصيغ الثلاث موجهة أساسا للأسر متوسطة الدخل القادرة على الدفع، في حين تستفيد الأسر المعوزة من صيغة السكن الاجتماعي، المحكومة بالمرسوم التنفيذي رقم 98/42 (المؤرخ في 1 فيفري 1998). الذي يقرر أن السكن الاجتماعي موجه لتلك "الشرائح المجتمعية التي تعيش في ظروف هشة، بحيث لا تسمح لها مواردها من تسديد أجرة كراء مرتفعة، فضلا عن تقدمها للحصول على مسكن"، وعليه فإن السكن الاجتماعي يكون "ممولًا بالكامل من طرف الخزينة العمومية، أو عبر ميزانية الدولة".<sup>3</sup>

لقد تخلت السياسة السكنية منذ بداية التسعينيات عن مرجعية المساواتية واعتمدت **مقترب التفاوت** ما بين الشرائح الاجتماعية، القائم على أساس الدخل، والتي يقسمها إلى أربع مستويات، تبدأ بالمستوى الأول الذي تتمتع فيه الأسرة (الزوج والزوجة معا) بدخل شهري ضعيف لا يتعدى 24000 دج (240 دولار / 2013)، وهي مرشحة للحصول على **سكن اجتماعي إيجاري عمومي** ممول بالكامل من الخزينة العمومية. أما المستوى الثاني فيتضمن الأسر التي تتمتع بدخل شهري يمثل ضعفين أو

<sup>1</sup> Ibid., 17.

<sup>2</sup> Ibid., 24-25.

<sup>3</sup> Ibid., 25.



ثلاثة أضعاف الحد الأدنى من الأجر المضمون (SNMG)، أي ما بين 24000 و36000 دج. في حين يتخطى دخل الأسر من المستوى الثالث عتبة 36000 دج دون أن يصل إلى 60000 دج. وأخيرا ينحصر دخل المستوى الرابع الشهري ما بين 60000 و80000 دج.<sup>1</sup>

إذ يظهر كل من المستوى الثاني والثالث والرابع متمتعاً بمساعدة مالية جزئية فقط من طرف الدولة، هي 25 و20 و15 بالمئة على التوالي من السعر الإجمالي للسكن، ولهذا فإن الدولة ترافق الأسر الأكثر دخلاً نحو تملك السكنات، في ظل سوق مراقب من طرفها، فالمعروض من السكنات ناتج عن عمل مرقين عموميين وخواص هم أصلاً في وضعية تعاقدية مع الدولة. بحيث يكون هذا السوق مداراً من طرف بنية إدارية تنتمي إلى مصاف عدم التركيز الإداري (مديرية السكن والتجهيزات العمومية) على مستوى كل ولاية، تقوم بتسيير المساعدات المالية، ووضع الخطط، وتخطيط الميزانيات اللازمة للإنجاز، تحت ما اصطلح عليه بصيغة "السكن الترقوي المدعم" logement (LPA, promotionnel aidé, كصيغة مستجدة منذ 2011.<sup>2</sup>

إذا اعتمدنا معيار تصنيف الدخل حسب الشرائح المهنية، فإن نسبة المرشحين للحصول على سكن اجتماعي إيجاري من طالبي السكنات تصل إلى 25 بالمئة، هذه الشريحة لا يتعدى دخلها الشهري مرتين الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون، في حين تبقى الشرائح الأخرى الثلاثة التي تمثل 75 بالمئة تتمتع بمساعدة من طرف الدولة لا تتعدى 25 بالمئة من قيمة السكن الكلي، مع مساهمة ذاتية من طرف المرشح لا تقل عن 20 بالمئة، في حين يبقى حوالي نصف القيمة ممولة بقرض بنكي، وبهذا تكون ثلاثة مصادر للتمويل هي المكتتب، والبنك، والصندوق الوطني للسكن (CNL).<sup>3</sup>

ويظهر من خلال تتبع الإصلاحات في مجال السياسة السكنية في الجزائر أنه منذ منتصف الثمانينيات باشرت الدولة إجراءات كانت تصب في مجرى ميكانيزمات السوق بفسح المجال أمام الخواص في مجال السكن الحضري، مهدت فيما بعد لانسحاب جزئي للدولة من مهام إعادة التوزيع في عقد التسعينيات في ظل شح الموارد، ومراعاة للشرائح الأكثر حرماناً في المجتمع عملت الدولة بمبادرتها على عملية التوزيع لصالحها وبتكلفة أقل، مقفوية أثر الفترة الاشتراكية حسب Saliha Ouadah

<sup>1</sup> Djamel Telaidjia et al., "Les difficultés de l'équation du logement social en Algérie: L'expérience à Annaba," *Revue El-Tawassol*, N°36 (décembre 2013): 24.

<https://bit.ly/3l0e5wF>

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid., 28.

Rebrab، والتي كانت محكومة بمبدأ المساواتية، الذي مسه بعض التحوير حسب مصطفى صفار زيتون، 1996، في الفترة الاشتراكية نفسها، فمع عقد الثمانينيات تم إلباس المبدأ مساحة أكثر واقعية وتقبيدا، بجعل الطبقة العمالية والفئات المحتاجة، كأطراف وحيدة مستفيدة من المساعدة الكبيرة التي تقدمها الدولة. وهي تؤشر بذلك على الانتقال من السكن الاشتراكي إلى السكن الاجتماعي حسب (Safar-Zitoun, 1996).<sup>1</sup> أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم 13: توزيع السكنات خلال الفترة (2005 - 2012):

السنة	سكن عمومي إيجاري LPL	اجتماعي تساهمي LSP	بيع بالإيجار Loc vente	ترقوي Promotional	بناء ذاتي Auto-const.	مج. حضري S/ Total Urbain	ريفي Rural	المجموع
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43527	23769	7128	8435	18630	101489	76907	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	76236	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104986	220821
2009	55550	37924	9043	5644	18142	126303	91492	217795
2010	61316	28889	7777	4891	11761	114634	76239	190873
2011	74317	28114	6816	6061	30836	146141	66521	212665
2012	66259	24732	2422	5454	14750	113617	85562	199179
المجموع	428539	215663	55854	47610	151540	899206	632312	1531518

Source: Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, LES LIVRAISONS DE LOGEMENTS DURANT LA PERIODE (2005-2012).

المرجع: محمد جعفر هني، أحمد مدانياً، "التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر"، (مؤتمر دولي

حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2014): ص 105.

<http://dSPACE.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/958/1/5.a.pdf>

وصل تعداد الحظيرة السكنية في الجزائر مع نهاية سنة 2014 إلى حوالي 8.325.186 مسكن، وإذا ما قورن التعداد بسنة 2009 فإن نسبة الزيادة وصلت إلى 14.34 بالمئة، وهو ما انسحب بالإيجاب على مؤشر الرفاهية، المبني على نسبة عدد الأفراد الذين يشغلون مسكنا واحدا، إذ تحسنت النسبة فانتقلت من 4.89 فرد لكل مسكن سنة 2009 إلى 4.55 كنسبة سنة 2014. ويبدو الطموح قويا في تحسين مؤشر الرفاهية مع نهاية البرنامج الخماسي 2014 - 2019، إذ تطمح الحكومة إلى تسجيل

<sup>1</sup> Ouadah Rebrab, "La Politique De L'habitat En Algérie," 16.

4.14 نقطة، ببلوغ 9.9 مليون وحدة سكنية بالنسبة للحظيرة السكنية ككل.<sup>1</sup> ولكن هذه الأرقام وإن أشرت على وجود تحسن إلا أن مشكلات عميقة تظل قائمة، كمشاكل العقار، والسكنات الشاغرة، ومشكلة العدالة التوزيعية، ونوعية البناءات، والتهئية العمرانية، ومشاكل التمويل، والسكن الهش، وآجال تسليم السكنات الطويلة جدا (حالة عدل 1)، وقدرة الشركات المحلية المتواضعة في مجال البناء...

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نستنتج بعض المواصفات لخط السياسة السكنية في الجزائر، بعد اعتماد خيار اقتصاد السوق، منذ سنة 1989 على النحو التالي:

أ- الانتقال من مرجعية المساواة إلى مرجعية الإنصاف: إذ أن المساعدة الكاملة التي توفرها الدولة تأخذ صيغة السكنات الاجتماعية فقط، والتي تستفيد منها الأسر المحدودة الدخل، والمعوزة (التي ليس لها دخل)، في حين تستفيد الأسر الأكثر دخلا من مساعدة جزئية من طرف الدولة، في حين تساهم هذه الشرائح الميسورة في النسبة المعتبرة من قيمة المسكن على المدى الطويل، في حدود 25 سنة.

ب- السكن في غالبه موجه نحو الأسر، وليس للأفراد من غير المتزوجين، وهو ما يعد احتراماً لبنية وقيم المجتمع من الناحية المعيارية. كما أن هذا التوجه يفهم أيضا من خلال الاعتبار العقلاني المتعلق بسياسة تخصيص الموارد، فمن الممكن في حالة زيادة الموارد أن يستفيد الأفراد أكثر.

ت- الشفافية والعدالة: وهذا يقع على مستوى تطبيق السياسة السكنية *Implementation* بحيث يظهر هنا دور الإدارة العامة، فحتى يأخذ كل ذي حق حقه، أنشئت البطاقة الوطنية للسكن، منذ سنة 2003، والتي تشكل قاعدة معلومات وطنية، متعلقة بالمستفيدين وطالبي السكنات، فيتم شطب أولئك المرشحين الذين سبق وأن استفادوا من البرامج السكنية الحكومية.

ث- الاتجاه المتزايد نحو تملك السكنات: وهو مسار تدعم أكثر مع بداية الثمانينات، وهو ما يدل على أن هذا المحدد يعد أحد مؤشرات الانفتاح، التي بدأت في وقت متقدم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ministère De L'habitat De L'urbanisme Et De La Ville, *Politique Gouvernementale Dans Le Domaine De L'habitat De L'urbanisme Et De La Ville* (Septembre 2015), 6.

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/habitat.pdf>

<sup>2</sup> حسب صفر زيتون هناك تحول حقيقي حدث في الثلاثين سنة الأخيرة ما بين سنة 1966 و2008، إذ انتقل عدد المستأجرين للمساكن من 70% سنة 1966 إلى 22% سنة 1987، ثم انخفضت النسبة إلى 13.8% عام 1998، ثم بعدها وصلت إلى 14.8 عام 2008. وهو ما جعل الجزائر تنتقل من بلد للمستأجرين غداة الاستقلال إلى بلد للملاك.

ج- العدالة المكانية: باتباع نموذج في الإنصاف يعترف بوجود تفاوت ما بين المنطقة الساحلية، ومنطقة الهضاب، ومدن الصحراء الجزائرية، وهذا بإعطاء ميزات إضافية لصالح المنطقتين الأخيرتين. وعلى صعيد آخر تدعيم صيغة السكن الريفي، بخاصة في العقد الأخير، (أنظر الجدول أعلاه)، حتى تقلص تلك الفوارق التنموية الموجودة ما بين الريف والمدينة، وحتى يتم الحد من النزوح الريفي، ويثمن النشاط الزراعي بفعل عامل استقرار الأسر الفلاحية.

ح- أولوية القضاء على السكن الهش: لأنه يمثل مشكلة معقدة تصل حتى إلى المستوى الصحي، كما أن النجاح في ذلك سيوفر للسلطات المحلية إمكانات عقارية جديدة، خصوصا في المدن التي تعاني من مشكلات ندرة العقار السكني.

خ- تمديد المجتمع: إذ تمثل السكنات الحضرية، إذا ما قيست بالسكن الريفي، النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للسكنات المنجزة، ويبدو التناسب اليوم يسير شيئا فشيئا لصالح السكن الحضري كما يبينه الجدول السابق في فترة 2009-2012، وهذا راجع للحلول الجزئية لمشكلة العقار، وبناء مدن جديدة، ورفع الحظر على بناء المدن الجديدة في المناطق الساحلية.

من الضروري أن نشير إلى أن شكل صنع السياسة السكنية هو من نوع Top-Down، إذ ما زالت الدولة تعد فاعلا رئيسيا، فرغم اعتماد دستور 1996 (المادة 15) مبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى تسيير الجماعات المحلية، إلا أن هذا المبدأ الدستوري لم يفعل قانونا على مستوى نشاط التعمير، فالقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير لسنة 1990 (90-29) لم يشر صراحة لمبدأ مشاركة المواطن والمجتمع المدني،<sup>1</sup> ولا حتى التعديل اللاحق له كتعديل عام 2004 (قانون 04-05)،

---

وهذا التحول بدأ بشكل محسوس سنة 1981، عبر قانون تحويل ملكيات الدولة (81/01، 7 فيفري 1981)، التي كانت تحوز فيها الدولة على 95% من الحظيرة السكنية الموجهة للاستئجار، كنتاج لمغادرة المعمرين الأوربيين. أنظر: Madani Safar Zitoun, "État Providence et politique du logement en Algérie: Le poids encombrant de la gestion politique des rentes urbaines," *Revue Tiers Monde*, no. 210 (2012/2). [https://www.cairn.info/article.php?ID\\_ARTICLE=RTM\\_210\\_0089](https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=RTM_210_0089)

<sup>1</sup> أشارت بعض النصوص القانونية إلى إشراك فعاليات المجتمع المدني في مجال التخطيط العمراني، على شكل إبداء رأي أو تظلمات، تتعلق أساسا بحماية البيئة أو العقار الفلاحي، وهو ما يُظهر تكريس الحوكمة قانونيا في المجال البيئي لكن ليس في مجال الإسكان. لمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمد الأمين كمال، "الديمقراطية التشاركية في مادة التعمير"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 2، ع.4 (سبتمبر 2016): ص ص 43-49.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35033>

والمرسوم التنفيذي رقم 15-19 (25 جانفي 2015)، الذي يتعلق بكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها.<sup>1</sup> إذ ما زالت الدولة تمارس دورا منفردا واحتكاريا على مستوى التخطيط (مع وجود استثناءات) والبرمجة والصيغ والتوطين والتوزيع والأسعار... بحيث لا يتم اشراك الجمهور أو المجتمع المدني في هذه المستويات، لهذا مازلنا بعيدين على أعمال مقارنة الحوكمة في مجال الإسكان، كما لا ينبغي أن ننس أن حق السكن مكرس على مستوى العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمجتمع le pacte social، وهو غير مكرس دستوريا، فالدولة إذن لم تلزم نفسها دستوريا بالاعتراف بحق السكن للأسباب التي شرحناها، بل فعلت ذلك سياسيا، لهذا نراها لا تلزم نفسها في مسائل السكن ذات المستوى الأدنى. كما أن ما يضعف مسلك حوكمة سياسة الإسكان هو الاتجاه مجددا نحو هيئات عدم التركيز الإداري، إذ نقلت كثير من الصلاحيات في مجال الإسكان من البلدية إلى الدائرة، وإلى الوالي، ومديرية السكن (قانون البلدية، 2011/ وقانون الولاية، 2012).

<sup>1</sup> كمال، "الديمقراطية التشاركية في مادة التعمير"، ص ص 43-44.

## خاتمة الفصل الثالث:

تظل الدولة كمؤسسة قوية في صنع وتطبيق السياسة العامة في الجزائر، وفي ظل غياب شركاء اجتماعيين مستقلين عنها تظل السياسات متمركزة حول الدولة، فهي ذات اتجاه شاقولي top- down. كما أن التحول الاقتصادي والسياسي ساهم في ترسيخ هذا التمركز الدولاني، فمع فشل الإصلاح الذاتي في فترة الثمانينيات - المخطط الخماسي الأول والثاني- لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية عقب الأزمة البترولية لسنة 1986، والتي اشترطت على الدولة الجزائرية القيام ببرامج اقتصادية أصولية (التثبيت، والتعديل الهيكلي)، ذات منحى نيولبرالي في مقابل حصول الجزائر على قروض ربوية. لهذا قاومت الدولة الضغوط الدولية فيما يتعلق بالخيار الاجتماعي، وحافظت على قيم التضامن الاجتماعي، في ظل شح الموارد المالية لفترة التسعينات، هذا الوضع الذي زادت من تأزيمه المديونية الخارجية الربوية والازمة السياسية الناتجة عن وقف المسار الانتخابي الشرعي. وبمجرد تحسن الإيرادات المالية البترولية بدء من سنة 1999 فعلت الدولة قوتها الكامنة في المجال الاقتصادي وعادت مجددا لتبني برديم الكينزية باعتماد برامج ذات أغلفة مالية كبيرة، كبرنامج الانعاش الاقتصادي، فبرنامج دعم النمو، ثم البرنامج الخماسي، والتي تمتد مجتمعة من سنة 2001 إلى 2014.

إن ما يضبط سلوك الدولة هو ثقل تاريخها، الذي أثر في الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، فقيم التضامن الاجتماعي المكرسة في النصوص السياسية بدءا من بيان أول نوفمبر 1954، ومختلف الوثائق السياسية والدستورية تعمل كنواظم لمسلك السياسات العامة، بحيث تضبطها ضمن إطار ما فوق قانوني Meta- Juridique، لهذا يجب البحث عن التفسيرات على هذا المستوى، فالممارسات المتعاقبة وبفعل أثر موروثات السياسة العامة ضمن نطاق مقارنة التعلم السياساتي تحولت إلى تقليد مستمر، وهذا ينسجم مع لغة النيومؤسسانية التاريخية، التي توظف مقارنة تبعية المسار Path Dependency. وعليه لم تكتمل فعلا عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر بعد ربع قرن، لتنتاقم فيه السوق والدولة الأدوار في مجال السياسة الاجتماعية، فما زالت هذه الأخيرة تعد شأنا دولانيا.

الخاتمة

**الخاتمة:**

يظهر هذا البحث تلك السجلات المعرفية المتجددة في علم السياسة، والعلوم الاجتماعية عموماً حول إشكالية العون والبنية، وتتراوح المنظورات المتنافسة ما بين النظرة الهولستية Holisme التي تلغي الفعالية الفردية، بجعل المجتمع منشأً للفعل الفردي من جهة. والنظرة الذرية Atomisme التي تتبنى الفردانية المنهجية، والتي لا تعترف بوجود كيانات مستقلة فوق الفرد من جهة أخرى، حتى ولو تعلق الأمر بالمجتمع أو الدولة. ولم يشد النقاش في العلوم السياسية عن هذا الموضوع، إذ مثلت المرحلة الأولى من علم السياسة (المؤسسية التقليدية) اهتماماً بالغاً بالدولة من زاوية معيارية، هولستية، بحيث نظرت إليها وفضلتها كفاعل وحيد. في حين سجلت النقلة النوعية الثانية والمتمثلة في النزعة السلوكية تحولاً براديميماً، بعيداً عن الدولة، بأن عدتها مجرد حلبة محايدة تتصارع في إطارها مختلف القوى السوسيو-اقتصادية غير الرسمية، فكان الموضوع المفضل لديها هو القوة، والفاعل غير الرسمية هي بؤرة التركيز، وفق نظرة تعددية، وهو ما كرس في النهاية نظرة ذرية اختزالية، حسب Olsen & March، 1984.

أدى تركيز السلوكية على جانب المدخلات "Inputism" (Peters، 1999) إلى إهمال المشاكل الجوهرية التي كان يمر بها المجتمع الأمريكي في فترة الخمسينات والستينات، وكان اعتمادها لهدف العلمية سبباً آخر لاختفائها. لهذا جاءت النيومؤسسية في ظل النقلة النوعية الثالثة الموسومة بمرحلة ما بعد السلوكية، لتعيد الاعتبار لدور المؤسسات كعوامل تفسيرية، ولكن بنوع من الخصوصية، تختلف عن المؤسسية التقليدية، فالمؤسسية الجديدة تتبنى موقفاً وسطاً لحل مشكلة الفاعل والبنية، بتموقعها بين الهولستية والنظرة الذرية في إطار "الكل-فردانية" Holindividualisme (Theret، 2000)، فالمؤسسية الجديدة تجسر الهوة ما بين العون والبنية عن طريق المؤسسات، والتي تعطي كثافة وسُمكا للعقلانية الفردية باشتراطاتها.

إن الحركات المنهجية التي تريد إحياء بعض التقاليد المعرفية في أشكال جديدة (Neo-)، تعبر عن نوع من الاستمرارية ولو بطرق مغايرة، تطرح تساؤلاً رئيساً حول الكيفية التي يتقدم بها العلم، إذ يظهر أن النيومؤسسية عادت إلى أصول علم السياسة (المرحلة الأولى) ولكن بنوع من التحوير، وهو ما يجعل توظيف براديم توماس كون لفهم تطور علم السياسة غير مجدي في هذه الحالة، والمقصود هنا ليس مفهوم البراديم ذاته، فهذا له أهميته بالتأكيد، ولكن ما نقصده هو عملية التوظيف ذاتها في علم السياسة وفي العلوم الاجتماعية عموماً. فالجدوى التفسيرية للبراديم تظهر أكثر في العلوم الفيزيائية (لأنه وُضع من



أجلها)، فإذا كان العلم يتقدم بطريقة خطية حسب تصورنا في علوم الطبيعة، من منطلق ثوري (كون)، يقطع خط الرجعة نحو البراديمات السابقة في شكل قطيعة إبستمية (باشلار)، فإنه في حقل العلوم السياسية، ومن خلال الموضوع الذي عالجه، يظهر أن عملية التطور المعرفي تتم وفق شكل دائري، أو بالأحرى حلزوني، من النوع الحميد على شكل "لولب فاضل" (spiral vertueux)، يسمح بإمكانية الرجوع إلى التقاليد البحثية في الحقل المعرفي والإفادة منها، كما يوفر هذا الشكل مخرجا مثمرا متقدما إلى الأمام. وبالتالي لا يتم إقصاء معطى التراكم المعرفي من جهة، على عكس ما يقرر كون، مع إمكانية تسجيل نقلة نوعية من جهة أخرى، ذات طابع تقدمي.

إن النيومؤسسية ترجع إلى المؤسسية التقليدية ولكن لا تقف عندها، وهذا بتوسيع مفهوم المؤسسة ليشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أولا، لأن الدولانيين ركزوا فقط على المؤسسات الرسمية، كما أن تركيزهم اتخذ طابعا معياريا (لأنهم إصلاحيون)، وهي نقطة الاختلاف الثانية، إذ تنتظر النيومؤسسية إلى المؤسسات كعوامل تفسيرية توّطر الفعل الفردي والجماعي على ضوء "وضعية جديدة" New Positivism، تتبنى مبدأ السببية، وبالتالي تنجح نحو التحليل والتفسير بالبحث في العلاقات "الضرورية" ما بين السبب والنتيجة. ولأن الظاهرة السياسية ظاهرة اجتماعية وإنسانية مركبة، فإنها إذن ذات طابع معقد، متعددة الأبعاد والعوامل، لهذا تبرز أسئلة من قبيل لماذا يحدث هذا العامل أثره في دولة ما أو منظومة ما أو مجتمع محدد دون غيره؟ بل الأكثر من هذا في زمن معطى دون غيره في الدولة الواحدة؟ وتجب النيومؤسسية بأن ما يحافظ على ديمومة العلاقة ما بين السبب والنتيجة هو المؤسسات، لهذا يجب تطوير مبدأ السببية، فإثبات العلاقة السببية بين متغيرين (تابع ومستقل) متلازمين غير كاف، بل يجب إظهار سبب التلازم نفسه ببيان المؤسسات التي تسند التلازم (Scokpol, Pierson, 2002)، هذا المسلك قد يقود إلى إيجاد إسهام نوعي لدعم أو تحدي تلك الادعاءات المتعلقة بالسببية الاجتماعية (Hall, 2001). ومن ثمة يمكن رصد حالة التنوع بدل التتميط في مجال السياسة العامة، بحكم اختلاف المشهد المؤسسي والبولتي polity من بلد لآخر، وبالتالي اختلاف السياسات المنتهجة حيال نفس المشكلات، وهو ما كشفت عنه الدراسات المقارنة.

ويبقى تشديد المؤسسيين على الدور الذي تلعبه المؤسسات في الحياة السياسية لا يعني أبداً عد المؤسسات كعامل تفسيري وحيد في مجال السياسة العامة، بل دأب النيومؤسسيون على وضع المؤسسات في سلسلة سببية، والسماح لاستحضار عوامل أخرى كالأفكار، خاصة عند النيومؤسسية التاريخية، والخطابية، وعيا منهم بطبيعة المجتمعات المعقدة "ما بعد الحداثية". وهو ما من شأنه أن يجسر الهوة ما

بين المقاربات المؤسساتية والمقاربات الإدراكية. كما لا تستثني النيومؤسساتية دور المصالح (تفضيلات الفواعل) إذ أن المؤسسات لا تقوم بإيجاد المصالح، وإنما تقوم بقولبتها واشتراطها وتكييفها، ويظهر هذا خاصة عند مؤسساتية الاختيار العقلاني. وتذهب المؤسساتية الاجتماعية إلى توسيع هذا المدى إلى أقصى حد نحو القول بتشكيل المؤسسات لهوية الفاعل وأفعاله الممكنة وعده "كائنا اجتماعيا" بدل "عقلاني" وفق نظرة بنائية.

كما نشير أخيرا أن النيومؤسساتية تنظر إلى سلوك الفواعل من خلال المؤسسات، فهي لا تقصي الفواعل إذن كما تفعل المؤسساتية التقليدية، ومنظور النيومؤسساتية كما يبدو يتمركز خارج الفواعل، فعملية الضبط ذات طبيعة برانية خارجية *exogène*، فالسلوك الفردي ليس محكوما بفرسانية منهجية، وليس عرضة فقط للضبط البيئي ما بين الفواعل *inter- régulation*، عن طريق التوازن الناشئ عن علاقات القوة، أو تبادلات الموارد (تبعية الموارد)، كما تذهب إلى ذلك المقاربات السلوكية والعقلانية، وإنما هو خاضع لأطر خارجية تتعلق أساسا بالمؤسسات.

إن طبيعة التنافس والصراع ما بين الأفراد والفئات والمجموعات قد يقود إلى الفوضى، فإذا كان النسق الدولي فوضوي لغياب "سلطة عالمية" فإنه لا يفسر النظام داخل القطر إلا بوجود السلطة العامة الممأسسة والمحايدة للدولة، وبالتالي تقوم الدولة كمؤسسة مستقلة وفاعلة بإحلال الانسجام داخل المجتمع بشتى الطرق، وصولا إلى الإكراه المشروع. فإذا كانت اليد الخفية لا تعمل في ميدان الاقتصاد بإطلاق من خلال "مظاهر فشل السوق"، فكيف لها أن تعمل في ميدان الحقل السياسي، لهذا لا يتحقق التوازن التلقائي ميكانيكيا، عن طريق الضبط البيئي، كما أسلفنا، بل تحضر الدولة بأهدافها، وإرادتها لتعبر عن المصلحة العامة بطريقة غائية *teleological*، أو قصدية (استراتيجية التنمية مثلا)، والتي قد لا تكون دائما تعبيراً عن مجموع المصالح الفنية كما يرى التعدديون. فنفي السلوكية لدور الدولة يوقعها في معضلة، وهي عدم قدرتها على تفسير النظام والتوازن والانسجام، ومسألة أخرى مهمة وهي التوافق *le consentement*، فالمؤسسات بوصف أنها تشكل قيودا على الفعل الفردي تقود إلى النظام *order*، وبوصفها إطارا معياريا تلبس الفعل لبوس الشرعية والقبول، وبالتالي تحدث التوافق من خلال معايير مشتركة للسلوك، وترتب جزاءات على المخالفين لها، وتمنع "حالات الركوب المجاني" وبالتالي يمكن تجنب الفوضى والعشوائية.

كما أن محصلة التعاون تمثل الحالة المثلى *Optimum* من الكسب الذاتي أو الشخصي وهو أرقى وأكبر من الكسب الذاتي لو يشتغل كل فاعل بطريقة منفردة في إطار تنافسي، إذن لتحقيق الأمثلية عبر التعاون البيئي على المؤسسة أن تظهر لإسناد التعاون حسب مؤسساتية الاختيار العقلاني.

إذن تركز مؤسساتية الاختيار العقلاني على الفواعل بوصفهم كائنات عقلانية تنتبع تحقيق مصالحها وتفضيلاتها من خلال المؤسسات السياسية، والتي ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بنى للتحفيز، وتكون الحالة الذهنية للفواعل محكومة بمنطق حسابي "logic of calculation"، استراتيجي. فهي شكل من الألعاب تضم مجموعة من القواعد التي توصف الاستراتيجيات المتاحة لكل لاعب، والميزات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات، هذه القواعد تم بناؤها إنسانيا لتقييد سلوك وتفاعل الأفراد. في حين تركز المؤسساتية التاريخية على تاريخ المؤسسات السياسية ومكوناتها، أين يبدو تأثير الأصل ولحظات النشأة لها حاسما على اتجاه السياسات، فالخيارات تكون محدودة بالتاريخ، وكذلك تطورها يكون مربوطا بمنطق تبعية المسار «logic of path-dependence». بحكم تأثير الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، وشكل الدولة، ونمط الحكم، والترتيبات البيروقراطية، والقوانين، والعرف، والمعايير، والقواعد، والروتين، والاتفاقيات المتجذرة Embedded في البنية التنظيمية للبولتي والاقتصاد السياسي. أما المؤسساتية الاجتماعية فتتظر للمؤسسات السياسية على أنها بناءات اجتماعية، مؤطرة ثقافيا، كأنماط ما فوق تنظيمية للنشاط الإنساني، والتي بوساطتها ينتج الأفراد والمنظمات عيشهم المادي ويعيدوا إنتاجه، وينظمون وقتهم وفضاءهم داخل المجتمع وفق معايير وقواعد وقيم وروتين وتقاليد ورموز وأعراف مشتركة. فيظهر الأعوان السياسيون يتصرفون وفق منطق المواءمة «logic of appropriateness»، فسلوكياتهم تكون موجهة بالقواعد والمعايير الثقافية النوعية. في حين تعتبر المؤسساتية الخطابية أن هدف الخطاب المذاع من قبل الأعوان هو البحث عن شرعنة الفعل العمومي الذي يغلف فكرة محددة، في إطار سياق مؤسسي معين، فالمؤسسات تقيد البنى والمعاني. فالحالة الذهنية للأعوان تكون خاضعة لمنطق اتصالي «logic of communication»، وهو ما يساعد على فهم كيفية انشاء المؤسسات من طرف الأعوان، عن طريق "كفاءة الخلفية الفكرية"، وأيضا كيف أن هؤلاء الأعوان قادرون على تغيير أو الحفاظ على المؤسسات عن طريق "كفاءة الواجهة الخطابية"، دائما وفق رؤية بنائية.

عمل أنصار المؤسساتية التاريخية، والنيوماركسية (بولنزاس وميليباند) في عقد السبعينات على دحض فكرة أن الدولة وسيط محايد (Neutral Broker)، بالنظر إلى تنافس المصالح الفئوية والخاصة، فالدولة تعد أكثر من مجرد حكم ما بين المجموعات كما يصورها التعدديون. وإنما الدولة مركب مؤسسي قادر على بناء وهيكل طبيعة وعوائد صراع المجموعات بحسب (Evans Et al، 1985). بحيث أن المؤسسات تعطي بعض المجموعات أو المصالح حق الولوج إلى عملية صنع السياسة بصفة غير متكافئة مع قدراتها زيادة أو نقصانا، كما أن عوائد السياسة العامة policy outcomes لا تتناسب مع خارطة القوة للمجموعات

الاجتماعية، وهو ما يعزز مسلمة الاستقلالية النسبية للدولة عن القوى المجتمعية، لهذا تعد السياسة العامة أداة في يد الدولة لهندسة المجتمع في المنظومة الرأسمالية، وكما يظهر ذلك أيضا في النموذج الجزائري.

فحضور الدولة يظل موجودا فحتى في ظل العولمة والحوكمة كيفت الدولة نفسها، لتترك وراءها سياسات الرفاهية إلى توجه جديد نحو بناء دولة المنافسة حسب Cerny، كتوجه شومبترى للدولة، إنه تحول من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي من حيث التدخل حسب Jessop، فتنبع الدولة سياسات توفر مناخات تحقق الميزات التنافسية لشركاتها لبناء اقتصاد معرفي. فالدولة إذن لم تتسحب من الاقتصاد وإنما كيفت دورها بحسب الظرف والموقف، كما أن نفقاتها على الجبهة الاجتماعية لم تقل أبدا، على الرغم من تبني بردايم النيولبرالية (Pierson). فاستحضار الدولة تحليليا Bringing State Back In كما يفهم من إفايز و سكوتشبول ليس معناه زيادة وظائفها وتدخلاتها في النسق المجتمعي، وإنما المقصود أنها فاعل مستقل عن القوى السوسيو- اقتصادية تُعمل إرادتها كمؤسسة، تحمل على عاتقها تجسيد المصلحة العامة، حتى وإن انسحبت من النسق الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يسقط اعتبار القوة الكامنة للدولة ( Strange, Roubon, Myntz)، بمعنى أنها تأخذ زمام المبادرة في حالة الأداء الهش للفواعل غير الرسمية (النموذج الألماني مع العولمة والتكامل الأوروبي)، كما يمكن وضع حد لنموذج "الدولة التجارية" إذا كانت لا تخدم المصلحة القومية، وهو ما بدأ ممكن في الو. م. أ.

هذا لا يعني أن الدولة قوية ومستقلة على طول الخط، بل هي تبدو كذلك حسب P. Hall لما يكون بردايم السياسة العامة مستقرا في المرحلة الأولى والثانية، ثم عندما يتزعزع بردايم السياسة العامة "التقليدي"، تصبح التأثيرات القادمة من النسق السياسي ذات وقع كبير على اتجاه السياسات وتفقد الدولة هنا من استقلاليتها بالنظر للمجموعات الاجتماعية، وهو ما تؤكد عليه مقاربة الظروف الحرجة (critical juncture) عند Gourvich. وهو ما يعيد إشكالية العلاقة ما بين الأفكار (التحليل الإدراكي) والمؤسسات وهل أن التحول البراديمي للسياسة العامة وحده يعد حاسما أمام القيود المؤسسية، لهذا تجنح النيومؤسسية التاريخية للاهتمام بالمحددات معا، فمن خلال مدخل تبعية المسار تأخذ بالمعنى الزمني، في مدد زمنية طويلة، بحكم أن التاريخ له دور "History Matters"، وليس كما تفعل نظريات اتخاذ القرار الأخرى التي لا تراعي المعنى الزمني والصورورات، بحيث هي واقعة في قصور رؤية.

إذن هناك عودة إلى الإجابة عن الإشكالية التقليدية في علم السياسة، وهي هل للسياسة دور؟ (Does politics matter?)، فالاختلافات الأيديولوجية ما بين الأحزاب (اليسار واليمين) لا تدفع بالحكومات اليمينية أو اليسارية إلى قيادة السياسات وتوجيهها بطرق مختلفة نظرا للكبح المؤسسي. فالتموقع الأيديولوجي يزول

مع الممارسة العملية للسلطة، كما أن السياق الاقتصادي والمؤسسي يعد أكثر أهمية من أيديولوجية الحكومة. وكذلك الحال بالنسبة للتمثيل السياسي Electoral Politics وأثره على السياسة العامة. والنظر لهذه المسائل يسمح بالوقوف على الموصفات النوعية للحكم كما هي موجودة على أرض الواقع، ومنه يمكن مشكلة طبيعة تنوع الخيارات السياسية، إذا كان الحد الأيديولوجي يتلاشى مع حقل السياسات وتطبيقاته الواقعية.

لهذا فإن تحليل السياسات بتتبع مراحل صنع السياسة العامة، وتحديد شبكة الفواعل المنخرطة في عملية السياسة العامة، وتوصيف دور الدولة في العملية، ورصد الثبات والتغير، يمكن من إعطاء تصور دقيق لنظرية الدولة بالذات، لسبب وجيه هو رصد الحقيقة السياسية كما هي موجودة في الواقع فعلا، لهذا تظهر السياسة العامة هنا كمقاربة كاشفة. كما أن السياسة العامة تظهر كمؤسسة من خلال مفهوم التعلم السياسي، وموروثاتها (Hecllo, Hall, Pierson).

إن عملية التحول الأيديولوجي التي قامت بها الجزائر نحو تبني الليبرالية بنموذجها السياسي (الديمقراطية التعددية)، ونموذجها الاقتصادي (اقتصاد السوق) حتى وإن بدأ في سنة 1989 بصفة رسمية مع الدستور الجديد، إلا أن الإصلاحات التي تمت قبل هذا التاريخ ببضع سنين كانت تحمل مظاهر الانفتاح، بفسح المجال أكثر أمام المبادرة الخاصة، خصوصا مع المخططين الخماسيين الأول والثاني، وهو كما يبدو جهد ذاتي من الدولة تم بدون ضغوط خارجية، لأنها سبقت إعادة جدولة الديون الخارجية الربوية. ولكن الأزمة البترولية لسنة 1986 شكلت سببا رئيسا لهذا التوجه الليبرالي وفق منظور "الظروف الحرجة" عند Gourvitch لتفسير التغيير، بخاصة مع فشل سياسة الإصلاح لهذه المرحلة. مع ذلك هذا لا يعفينا من القول بأن الانفتاح بدأ قبل الصدمة البترولية.

فعملية التحول التي تحدثت في الجزائر تقع على مستوى الأفكار بمعنى الأيديولوجيا، ولم تصل بعد إلى التحول المؤسسي، وهذا نتيجة للكوابح المؤسسية ذاتها (ترسبات الاشتراكية)، لأن فكرة اقتصاد السوق لم يتم مأسستها بعد، حتى تصير قيما وثقافة تعمل كرأس مال تداولي بين مختلف الأعوان الرسميين وغير الرسميين. ولا شك أن الكبح المؤسسي يأخذ أشكالا متعددة حسب المؤسسية الجديدة، فموروثات الماضي وما يتركه الزمن يصعب إزالته، مع إمكانية الإفادة من الماضي أيضا (تبعية المسار path dependency): النيومؤسسية التاريخية)، بحيث أن بعض مظاهر الاشتراكية لا تزال مستمرة كمنط الدولة المنتجة Etat producteur، وتمويل التنمية يتم عبر الميزانية الذي يتجاوز الفكرة الكينزية ذاتها. كما أن القيم الاجتماعية والتحيزات الثقافية تلعب دورا كبيرا في تنميط سلوكيات الفواعل، فالمواطن لم يبلغ أبدا من ذهنه فكرة الدولة

الراعية التي تلمي كل مطالبه من سكن وشغل، ورعاية صحية، وتعليم... وهذه التحيزات لم يسلم منها حتى اللاعبون المهيكلون، فالمقاولات ما زالت مرتبطة ذهنيا بالصفقات العمومية، ولم نمر بعد إلى النمط المأسس للمقاول الحر عند فبلن، أو المقاول المبادر عند شومبيتر، كما أن المجتمع المدني يبدو مرتبطا تمويليا وعضويا بالدولة، وهو ما يجعله منقادا لها، فما زالت الثقافة الرعوية مستمرة، وهذه المحددات هي ما تشكل نوعا من العطالة أو القصور الذاتي *inertie* بحسب النيومؤسسية الاجتماعية. كما أن عملية الضبط وفق مؤسسية الاختيار العقلاني ما زالت معقودة بشكل حصري للدولة، وتغيب مظاهر الضبط الاجتماعي عبر الفواعل السوسيو اقتصادية، التي تركزها عادة الأنماط الشبكية والأنماط المحكومة، التي لا تزال بعيدة عن التحقق، فالدولة ما تزال قوية فارضة أنماط هيراركية في مسار القرار العمومي من أعلى *top-down*، وكمثال على ذلك فإن الديمقراطية ذاتها واقتصاد السوق، وحتى الاشتراكية قبلهما لم تكن نتاج القاعدة الجماهيرية *bottom-up*، بل فرضتها الدولة. وأخيرا فإن النيومؤسسية الخطابية تنظر إلى عوامل العطالة الكابحة للتغيير من خلال الخطاب، فإذا كان هناك حذف لكلمة اشتراكية بدء من دستور التعددية لسنة 1989، فإن الخطاب الرسمي ما زال يحفل بحضور الدولة كمركز وبقية الفواعل غير الرسمية كتتابع.

إن مؤسسة الدولة في الجزائر قوية لتأطير جماعات المصالح في إطار المصلحة الوطنية، كما أنه في إطار عملية السياسة تبرز الدولة كمقرر بشأن من يشارك في هذه العملية، على غرار الاتحادات وفعاليات المجتمع المدني، التي تتجاوب مع منطق الدولة، فهي التي تقرر أي الفواعل من يملك الصفة التمثيلية لمجموعاته، وعليه تميل شبكة السياسة العامة إلى الشكل الكوربوراتي. إذ على هذا المستوى لا نشك أبدا في قوة الدولة واستقلاليتها، وإنما نتساءل عن حقيقة استقلالية الفواعل المجتمعية.

فنموذج الدولة الجزائرية بدأ متأثرا بنمط الدولة القوية بالنظر إلى علاقاتها مع المجتمع، بحيث تظهر الدولة سيادة *Etat régalién*، ففوة الدولة في الحالة الجزائرية تتأتى مباشرة من الفكر الثوري التحرري، من بيان أول نوفمبر 1954، والقيم التي استقرت مع الاستقلال، ومن النموذج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المتبنى غداة استئناف الدولة (مؤتمر طرابلس، 1962) بعد أن عطلها الإستعمار الفرنسي. إن لحظة الاستئناف وفق منظور النيومؤسسية التاريخية ستطبع مسار التطور للسياسة الاجتماعية والنموذج التنموي عبر الزمن من خلال "تبعية المسار"، بحيث ستكون مرجعية الدولة في التنمية اجتماعية، كما أعلنتها موانيق الثورة التحريرية.

إن أحد مؤشرات قوة الدولة من خلال مقارنة علاقات الدولة- المجتمع تتجلى في استمرار تقاليد المركزية والشكلاوية على مستوى الإدارة العامة، بالرغم من جهود الإصلاح المعلنة نحو إحلال اللامركزية

الادارية، والتي تظل واهنة الإرادة في الواقع، ففي ظل نسق مبني بعمق "حول الدولة ومن أجل الدولة" لا يكون التغيير مسألة سهلة البتة (بلميهوب). لكننا نشك في أن الدولة ستتخلى عن مركزيتها لصالح أشكال محوكة في الحالة الجزائرية، على المدى القريب، وهذا راجع إلى أثر تبعية المسار للحظة الاستئناف التاريخية. وهو ما يدل على وجود قوة كامنة في الدولة تعطلت مرحليا في بعض الجوانب فقط في عقد التسعينات، ثم عاودت استئناف طريقها مجددا بانفراج الأزمة المالية مع بداية الألفية، بتحفيز الطلب وفق الرؤية الكينزية (زيادة الإنفاق العام كأداة للنمو من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، ودعم النمو، والمخطط الخماسي). فرغم كل الضغوط والتي يضاف إليها ضغط المنظمات المالية الدولية بمشروطية وصفاتها النيولبرالية، فإن الدولة لم تتخل عن خيارها الاجتماعي ونموذج التضامن الوطني والعدالة التوزيعية، من خلال المدفوعات الاجتماعية، والمرفق العام، ودعم الأسعار، في إطار تبعية المسار path dependency.

إن النموذج الجزائري في مجال السياسة الاجتماعية يدور حول أساس قانون العمل، والذي يسمح بالولوج إلى مختلف أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، التي تشكلت في عقد التسعينات، لهذا فإن النموذج لم يتبدل لأنه متوقف على مسألة العمل، والأجور، ومختلف الاشتراكات والمساهمات cotisations الاجبارية الموجهة نحو الأنظمة المختلفة، مع هذا تظهر مظاهر أخرى لنمط لاتساهمي يدخل في إطار مبدأ المساندة subsidiarité من طرف الدولة عن طريق الميزانية العمومية. يتجلى ذلك في مجانية المرافق العامة كالصحة والتعليم والتعليم العالي والسكن الاجتماعي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية. وتبقى مسألة الحقوق الاجتماعية الجديدة ضمن نسق التحول اللبرالي مسألة تقوم على متطلبات ظرفية ولا تدخل ضمن نطاق بناء نموذج لبرالي للحماية الاجتماعية، فتبدو الدولة هنا في استجاباتها للمطالب الجديدة مقتفية أثر النموذج النمطي الذي أرسى منذ الاستقلال، وهو قريب من نمط دولة الرفاهية الشامل.

فمسألة التحول النموذجي من الاقتصاد المدار من طرف الدولة إلى اقتصاد سوق حر مع عقد التسعينات، التي جاءت بها الإصلاحات ذات الخط اللبرالي (قانون العمل لسنة 1990)، أسست معياريا لانحسار دور الدولة retrait de l'Etat بفسح المجال أمام الصيغ التعاقدية لعلاقات العمل، والتي ترمي إلى اعطاء الفواعل الاجتماعية وزن نسبي معتبر نظريا، تمارس ضبطا اجتماعيا، بدل الضبط القانوني الدولاني المتراجع إلى مواقع خلفية، وهذا يتجاوز لحظة اعتماد القواعد القانونية كأساس وحيد لتحديد شروط التشغيل وكذا العمل. لكن الفحص الامبريقي يظهر أن هنالك صعوبات بالغة في تكريس الشكل التعاقدي، وأن

الفاعول الخاصة لاتزال ذات تأثير محدود على مسار صنع السياسة العمومية، لأنها بعيدة على أن توصف بأنها قوى حقيقية، ومستقلة عن الدولة (قريش).

إن عملية التحول في السياسة الاجتماعية تبدو لنا غير جذرية، فهي من النوع التدريجي *incremental*، فأولا تغيير السياسات تم بفعل عامل خارجي وهو الأزمة النفطية لسنة 1986، ومنه يمكن استحضار نظرية الظروف الحرجة *critical junctures* للباحث Gurvitch، في إطار تطعيمات النيومؤسسية التاريخية، ولكن توظيفها يكون بحذر لكون التغيير ليس راديكاليا. فمجانبة الخدمات الصحية والتعليم والسكن الاجتماعي ودعم المواد الاستهلاكية لا زالت قائمة إلى اليوم، كما أن مؤسسات القطاع العمومي لا زالت هي عماد السياسة التشغيلية، رغم نمو مؤسسات القطاع الخاص منذ اعتماد "الخيار الليبرالي" سنة 1989، كما أن معدلات الإنفاق العمومي على الفرد ما تزال في تصاعد مستمر. إن ثبات خط السياسة الاجتماعية رغم إعلانات الانتقال والتحول تفسر بأن هناك كبحا مؤسسيا عن طريق قيم التضامن الاجتماعي المترسخة في المجتمع والدولة تاريخيا، وهنا يتلاقى إطارا المؤسسية الاجتماعية (قيم المجتمع) والمؤسسية التاريخية (قيم وتقاليد الدولة)، بحيث تتماهى قيم المجتمع مع قيم الدولة، وهو ما يرسخ لفكرة الشرعية السياسية ذاتها، ضمن نطاق السياسة الاجتماعية، إن رسوخ هذه القيم هو ما يضع خارطة البدائل أمام صانع السياسة الموجه ببوصلة العقلانية، فيتم التضحية ببعض البدائل ذات العوائد المرتفعة احتراما لخارطة القيم، التي توطر الأهداف المشروط فيها عنصر المواءمة *appropriateness* مع هذه القيم (طرح المؤسسية الاجتماعية)، فتجذر منظومة القيم هو ما يقف أمام التغيير الجذري، إذ تعمل هذه المؤسسات كقوى للعتالة، على الرغم من الضغوط القادمة من خارج النسق، كالأزمات الدولية، وكذا ضغط الفواعل الدولية (FMI)، وكذلك الضغوط الصادرة عن بعض الفواعل المجتمعية.

### التوصيات:

إذا كان من الحكمة أن يفتح علم السياسة على نتائج الحقول المعرفية الأخرى، فعليه في ذات الوقت ألا يتحول إلى ضحية محتملة نتيجة فشل المنظورات المستأنسة القادمة من هذه الحقول، ومن الخطأ ترك التقاليد البحثية بصفة تعسفية كما فعلت السلوكية بمبحث المؤسسات، الذي شكل بؤرة تركيز وحيدة لدى المدرسة التقليدية عادة تطور علم السياسة في مرحلته الأولى. فالدولانيون لما وقفوا مع فكرة أن الدولة فاعل وحيد هو نابع أصلا من موقف أكسيولوجي، يرمي إلى بناء دولة قوية وموضوعية، تقف أمام تغول القوى المجتمعية والفساد (لهذا هم إصلاحيون)، وليس مرد ذلك إلى قصور معرفي لديهم، فهم الذين أرسوا علم السياسة الحديث، بحيث لم يعجزوا عن إدراك أن الحياة السياسية تتجاذبها قوى متعددة (طرح التعدديين).



فالدولانيون يدركون ذلك، وإنما هم لا يرغبون في ذلك، لأنه مع بداية القرن 20م كان هناك الكثير من العمل من أجل مأسسة الدولة (الو.م.أ)، لهذا يجب إعمال منظور تاريخاني لفهم التحيزات الإيستمية، فالمدرسة السلوكية تفتقد إلى المنظور التاريخاني وهو مكمّن قصورها.

على الرغم من هذا لا يجب أيضا أن نقع في الخطأ نفسه ونستبعد بالمطلق التفسيرات السلوكية، فإذا أخذنا على سبيل المثال مؤسساتية الاختيار العقلاني، نجدها قد استفادت من نظرية الفعل العقلاني (RAT)، فقامت بصقل فكرة العقلانية كزاوية اهتمام أمريكي في "علوم السياسة العامة" وشذبتها، ولم يتم التنازل عنها بالمرّة، بل وضعتها في سياق مؤسسي، سواء تعلق الأمر بالضبط الدولاني، أو التاريخ - تبعية المسار، أو قيم المجتمع، أو الخطاب.

تبدو بعض سياسات الإصلاح بالنسبة للجزائر منقولة عن التجارب الأوربية (Policy Transfer)، وتم ذلك في إطار التشاكل Isomorphism، كمدخل من مداخل النيومؤسساتية الاجتماعية، ولكن بدون تحويل أو تكيف يستجيب للشروط المؤسسية للبلد، فانتشار الأفكار يجب أن يخضع إذن لمسار المأسسة Establishment، التي تحترم الشروط الوطنية.

على الدولة الجزائرية أن تخرج من مأزق الدولة الريعية، فعليها أن تتوع اقتصادها، وتطور نموذج اقتصادي جديد، فارتباط المالية العامة بالجباية البترولية يجعلها عرضة للأزمات بفعل تقلب أسعار النفط. كما أن الخروج من هذا النمط الريعي سيوزع الأدوار ما بين السوق والدولة، ويخفف على الدولة تلك الالتزامات في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية ليضطلع بها القطاع الخاص.

مع ذلك لا يوجد تناقض ما بين تبني اقتصاد السوق واستمرار خط السياسة الاجتماعية، لأن ذلك ممكن في إطار نماذج دولة الرفاهية. مع التأكيد على أنه لا توجد حتمية أو طريق أوحّد لتكريس نموذج الرفاهية في الجزائر على الطراز الأوربي القاري أو الاسكندنافي، لأن هذه النماذج هي وليدة سياقات بنائية وتاريخية داخل مجتمعات محددة وسمتها بالتنوع والتمايز، وبناء عليه يجب احترام طبيعة المجتمع الجزائري وقيمه الراسخة، المغترفة من الإسلام، والثورة التحريرية، ومكاسب الفترة الاشتراكية، لتجسيد نموذج تنموي نوعي متمايز وأصيل.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

1- الكتب:أولاً: الكتب باللغة العربية:

- الحسين، أحمد مصطفى. المدخل إلى تحليل السياسات العامة. ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.
- المحمداوي، علي عبود. الإشكالية السياسية للحدثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل- هبرماس نموذجاً. ط1، الرباط: دار الإيمان، 2011.
- المغربي، محمد زاهي بشير. قراءات في السياسة المقارنة. ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. ط1، عمان: دار المسيرة، 2001.
- بدوي، محمد طه، المنهج في علم السياسة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000.
- بولانبي، كارل. التحول الكبير. تر. محمد فاضل طباح، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- بلان، غيوم سبيرتان. الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين. تر. عز الدين الخطابي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
- بلحاج، صالح. أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. ط1، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.
- بيليس، جون، و ستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. تر. مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- بينيت، طوني، وآخرون. مفاتيح اصطلاحية جديدة. تر. سعيد الغانمي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- كاير، جوزيف، و لويس ويسلر. الإدارة العامة. تر. محمود الخطيب، عمان: دار البشير، 1996.
- هارفي، ديفيد. الليبرالية الجديدة. تر. مجاب الإمام، ط1، الرياض: دار العبيكان، 2008.
- غالبريت، جون كنيث. الدولة الصناعية الحديثة. تر. يحيى علي أديب، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1972.

- كريب، إيان. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس. تر. محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، ع.244، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل 1999.
- كون، توماس. بنية الثورات العلمية. تر. شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع.168، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1992.
- منصور، أشرف. الليبرالية الجديدة. ط1، القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع، 2008.
- موراي، وريك. جغرافيات العولمة. تر. سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، ع.397، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 2013.
- ستروك، جون. البنيوية وما بعدها. تر. محمد عصفور، عالم المعرفة، ع.206، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1996.
- ساندل، مايكل. الليبرالية وحدود العدالة. تر. محمد هناد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- سلان، باسكال. الليبرالية. تر. محمد تمالدو، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.
- عارف، محمد نصر. الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق. ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006.
- . ابستمولوجيا السياسة المقارنة. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.
- فيرايكه، أندرياس، وآخرون. أطلس العلوم السياسية. تر. سامي أبو يحيى، ط1، بيروت: المكتبة الشرقية، 2012.
- فنسنت، أندرو. نظريات الدولة. تر. مالك أبو شهيوه ومحمود خلف، ط2، طرابلس: دار الرواد، 2001.
- شيفر أولريش. انهيار الرأسمالية. تر. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، ع.371، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2010.
- تومسون، ميكل، ريتشارد إليس و آيرون فيلدافسكي. نظرية الثقافة. تر. علي سيد صاوي، سلسلة عالم المعرفة، ع.223، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1997.
- توران، آلان. براديجما جديدة لفهم عالم اليوم. تر. جورج سليمان، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- تومي، عبد الرحمن. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية، 2011.
- ثانيا: الكتب باللغة الانجليزية:**

- Best, Shaun. *Introduction to Politics and Society*. 1st ed. London: SAGE Pub., 2002.  
<https://bit.ly/3cIhYCB>
- Chatterjee, Pranab. *repackaging the welfare state*. Washington DC: NASW Press, 1999.
- . *Approaches To The Welfare State*. Washington DC: NASW Press, 1996.
- Hall, Peter, and David Soskice. *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. Oxford: Oxford University Press, 2001.  
[DOI:10.1093/0199247757.001.0001](https://doi.org/10.1093/0199247757.001.0001)
- Hall, Peter. *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France*. New York: Oxford University Press, 1986.
- Pratt, Alan, and Michael Lavallette. *social policy*. 2nd ed. London: Sage Publ., 2001.
- Schreurs, Petra. *enchanted rationality: an analysis of rationality in the Anglo- American discourse on public organization*. Eburon, 2000.
- Scott, Richard, and John W. Meyer. *institutional Environments and Organizations: Structural Complexity and Individualism*. California: SAGE publications, 1994.

### ثالثا: الكتب باللغة الفرنسية:

- Chevallier, Jacques. *Etat post-Moderne*. 2<sup>ème</sup> édit. Paris: L.G.D.J, 2004.
- . *science administrative*. 3 édit. Paris: PUF, 2002.
- Défarges, F. M. *la gouvernance*. 2<sup>ème</sup> éd. Paris: PUF, 2003.
- Jobert, Bruno, et Pierre Muller. *L'Etat en action*. Paris: PUF, 1987.

### 2- فصل في كتاب:

#### أولا: باللغة العربية:

- أبل بوم، آرثر. "الثقافة والهوية والشرعية." في *الحكم في عالم يتجه نحو العولمة*، تحرير جوزيف س. ناي و جون دوناھيو، تر. محمد شريف الطرح، ط1، الرياض: دار العبيكان، 2002.
- أمابل، برينو. "تخلخل النموذج الأوروبي." تر. المبارك الغروسي، في *العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة*، تحرير عابد محمد الجابري، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- أمين، سمير. "شيخوخة الرأسمالية"، تر. منى طلبة، في *تحديا للهيمنة الأمريكية: الطريق إلى عولمة بديلة*، تحرير محمود أمين العالم، 85-98. القاهرة: مكتبة مدبولي، يناير 2005.
- . "الطموح المفرط والإجرامي للولايات المتحدة للسيطرة الاقتصادية على العالم"، في *تحديا للهيمنة الأمريكية: الطريق إلى عولمة بديلة*، تحرير محمود أمين العالم، 147-152. القاهرة: مكتبة مدبولي، يناير 2005.
- بريسمان، جيفري، و آرون ويلدافسكي. "التطبيق." تر. مشيب عايض القحطاني، في *مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة*، تحرير شافريتز وآخرون، ط 2، الرياض: مركز البحوث، 2010.

- درور، يازكل. "محللو السياسات: دور احترافي جديد في الخدمة الحكومية." تر. عبد الرحمان بن أحمد هيجان، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي م. شافريتز وآخرون، ط 2، الرياض: مركز البحوث، 2010.
- ديكن، بيتر. "العولمة: منظور اقتصادي-جغرافي." في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- دي لفيغا، كزفيه. "من يحكم النظام الرأسمالي؟." تر. المبارك الغروسي، في العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، تحرير عابد محمد الجابري، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- هاي، كولن. "نظرية العلاقات الدولية والعولمة." في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، تر. ديما الخضراء، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016.
- هلال، وليام، و تايلر كينيث. "الانتقال إلى اقتصاد المعلومات العالمي." في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- هلال، وليام. "التغيير المؤسسي: تحويل بنية المجتمع." في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحرير سينتيا واغتر، تر. صباح صديق الدموجي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- كيوهن، روبرت، و جوزيف ناي الابن. "تمهيد." في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير جوزيف ناي و جون دوناھيو، تر. محمد شريف الطرح، ط1، الرياض: دار العبيكان، 2002.
- لندبلم، شارلز. "علم التخبط." ت. عبد الرحمن بن أحمد هيجان، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي م. شافريتز وآخرون، ط2، الرياض: مركز البحوث، 2010.
- ماك انتير، روبرت. "الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية." في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- سايمون، هيرت. "الأمثال الإدارية." ت. محمد قاسم القريوتي، في مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة، تحرير جي م. شافريتز وآخرون، ط2، الرياض: مركز البحوث، 2010.
- ستينبيرغ، ارنست. "التحولات: قوى التغيير الرأسمالي." في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، تحرير وليام هلال و كينيث تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

- سكوت، ألان. "المحركات الإقليمية للاقتصاد العالمي." في *اقتصاد القرن الحادي والعشرين*، تحرير وليام هلال و كينيت تايلر، تر. حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- شافرنتز، جي. وآخرون، "مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة." تر. معدي بن محمد آل مذهب، ط 2، الرياض: مركز البحوث، 2010.
- غودناو، فرانك. "النشاط السياسي والإدارة." في *مؤلفات كلاسيكية في الإدارة العامة*، تحرير جي. شافرنتز وآخرون، ت. معدي بن محمد آل مذهب، ط2، الرياض: مركز البحوث، 2010.

### **ثانياً: باللغة الانجليزية: Book's chapter**

- Bachir, AbdelHameed. "Property Rights And Economic Performance." in *Institutional Reform And Development In The MENA Region*, edited by Imed Limam, 1st ed. Cairo: ERFFAC, 1999.
- Crozier, Michel. "the relational Boundaries of Rationality." In *the economic approach to politics*, edited by Renwick Monroe, NY: Collins publications, 1991.
- deLeon, Peter and Danielle Vogenbeck. "Back to Square One: The History and Promise of the Policy Sciences." In *handbook of public administration*, edited by Jack Rabin et al., 3rd ed. NY: Taylor & Francis, 2007.
- Denhardt, Robert and David Bakerm. "Five Great Issues in Organization Theory." In *handbook of public administration*, edited by Jack Rabin et al., 3rd ed. NY: Taylor & Francis, 2007.
- Keller, Lawrence. "Public Administration and the American Republic." In *handbook of public administration*, edited by Jack Rabin et al., 3rd ed. NY: Taylor & Francis, 2007
- Kenis, P., and V. Schneider. "Policy Networks and Policy Analysis: Scrutinizing a New Analytical Toolbox." in *Policy Networks: Empirical Evidence and Theoretical Considerations*, edited by B. Marin and R. Mayntz, 25-59, Frankfurt: Campus Verlag, 1991.  
[http://www.ceses.cuni.cz/CESES-90-version1-2\\_2\\_1.pdf](http://www.ceses.cuni.cz/CESES-90-version1-2_2_1.pdf)
- Limam, Imed. "Introduction." in *Institutional Reform And Development In The MENA Region*, edited by Imed Limam, 1st ed. Cairo: ERFFAC, 1999.
- Midgley, J. "The definition of social policy." in *the hand book of social policy*, edited by J. Midgley et al., California: Sage Publications, 2000.
- Nee, Victor. "sources of the new institutionalism." In *the new institutionalism in sociology*, edited by Mary Brinton and Victor Nee, California: Stanford University Press, 2001.
- Osborne, Stephen, and Kate McLaughlin. "The NPM in context." in *NPM*, edited by Kate McLaughlin, Stephen P. Osborn, and Wan Rerlie, 1st ed. NY: Routledge, 2002.
- Pierson, Paul, and Theda Skocpol. "Historical Institutionalism In Contemporary Political Science." in *Political Science: State of the Discipline*, edited by Ira Katznelson and Helen Milner, 693-721, New York: W.W. Norton, 2002.  
[http://www.laisumedu.org/DESIN\\_Ibarra/Usuarios/PiersonSkocpol.pdf](http://www.laisumedu.org/DESIN_Ibarra/Usuarios/PiersonSkocpol.pdf)
- Schmidt, A. Vivien. "Discursive Institutionalism: Understanding Policy In Context." Forthcoming in *Handbook of Critical Policy Studies*, Edited by Frank Fischer,

- Douglas Torgerson, Anna Durnová and Michael Orsini, UK : Edward Elgar Publishing, 2015.  
<https://bit.ly/30RKY5o>
- . “reconciling ideas and institutions through discursive institutionalism.” in *Ideas and Politics in Social Science Research*, edited by Daniel Béland, and Robert Henry Cox, Oxford Scholarship Online, January 2011.  
<https://bit.ly/3vMhhRB>
- Sehring, Jenniver. “Theoretical Framework: New Institutionalism.” in *The Politics of Water Institutional Reform in Neopatrimonial States*, edited by Jenniver Sehring, Wiesbaden: VS Verlag. 2009. [https://doi.org/10.1007/978-3-531-91377-3\\_3](https://doi.org/10.1007/978-3-531-91377-3_3)
- Sellers, Jefferey. “State-Society Relations Beyond the Weberian State.” in *the handbook of governance*, edited by Mark Bevir, London: SAGE Pub., 2010.  
<https://bit.ly/38oylTi>
- Shepsle, Kenneth. “Rational Choice Institutionalism.” In *the Oxford handbook of political institutions*, edited by W. Rhodes, Sarah Binder, and Bert A. Rockman, 1st ed. New York: Oxford University Press, 2006.
- Skocpol, Theda. “bringing the state back in: strategies of analysis in current research.” in *Bringing the State Back In*, edited by Peter B. Evans, Theda Skocpol, and Dietrich Rueschemeyer, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Streeck, Wolfgang. “The German Political Economy Today.” In *the German model seen by its neighbours*, edited by Brigitte Unger, S E publishing, 2015.  
<https://bit.ly/3rOsbdO>
- Thelen, Kathleen, and Sven Steinmo. “Historical Institutionalism in comparative politics.” in *structuring politics: historical institutionalism in comparative analysis*, edited by S. Steinmo, K. Thelen and frank Longstreth, Cambridge: Cambridge university, 1992.  
<http://assets.cambridge.org/97805214/17808/sample/9780521417808ws.pdf>
- Underhill, R.D. Geoffrey. “Global Money and the Decline of State Power.” in *Strange Power: Shaping the Parameters of International Relations and International Political Economy*, edited by T. Lawton, J. N. Rosenau, and A. Verdun, 115– 135, 1st Edition, NY: Routledge, 2000. <https://bit.ly/3sana8R>
- Weingast, Barry. “Rational Choice Institutionalism.” In *Political Science State of the Discipline: Reconsidering Power, Choice, and the State*, edited by Ira Katznelson and Helen V. Milner, Norton, January 2002.

### **ثالثا: باللغة الفرنسية: Chapitre dans un ouvrage**

- Benbitour, Ahmed. “les élites algériennes face à la crise.” in *le développement économique de l’Algérie*, éd. Taieb Hafsi, Alger: Casbah édition, 2011.
- Giraud, Olivier. “Les idées dans l’analyse de l’action publique en France et en Allemagne entre traditions étatiques et traditions intellectuelles.” in *Les sciences sociales à l’épreuve de l’action– Le savant, le politique et l’Europe*, éd. Bénédicte Zimmermann, 145-174, Paris: la Maison des Sciences de l’Homme, 2004.  
<https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00008536/document>
- Palier Bruno, Yves Surel. “L’explication du changement dans l’analyse des politiques publiques.” in *Quand les politiques changent: temporalités et niveaux de l’action publique*, éd. Bruno Palier et al., Paris: L’Harmattan, 2010. <https://bit.ly/3s4NS2B>



Paquin, Stéphane. "La mondialisation et les politiques publiques." in *L'analyse Des Politiques Publiques*, eds. S. Paquin, Luc Bernier Et Guy Lachapelle, 2010.  
<https://bit.ly/3qM6x1A>

Theret, Bruno. "Nouvelle Economie Institutionnelle, Economie Des Conventions Et Théorie De La Régulation: Vers Une Synthèse Institutionnaliste?." in *innovations institutionnelles et territoires*, eds. Michèle Tallard et al., 369-376, Paris: L'Harmattan, 2000.  
<https://www.researchgate.net/publication/285798904>

### 3- المقالات:

#### أولاً: باللغة العربية:

#### أ- الدوريات الورقية:

بلحاج، صالح. "إصلاح الدولة: مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية." *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* 2، ع.1 (سبتمبر 2011).

برقوق، أمحمد. "الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة." *دراسات استراتيجية*، ع.6 (جانفي 2009): 75-80.

برقوق، سالم. "ابستمولوجيا العلاقات الدولية في ظل حقوق الإنسان." *دراسات استراتيجية*، ع.6 (جانفي 2009): 102-108.

حسن سمير، إبراهيم. "المؤسسية والفكر المؤسسي." *مجلة شؤون اجتماعية*، ع.114 (صيف 2012).

يخلف، عبد السلام. "الرشادة في عصر العولمة: بديل ممكن أم يوتوبيا؟." *دراسات استراتيجية*، ع.6 (جانفي 2009): 81-101.

#### ب- الدوريات: النشر الإلكتروني:

بن رمضان، أنيسة. "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر." *مجلة الاستراتيجية والتنمية* 5، ع.9 (2015): 7-41.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8167>

يعقوبي، محمود. "انزلاقات ديمقراطية التعليم في الجزائر." *مجلة التربية والابستمولوجيا* 1، ع.1 (2011): 50-52.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/43764>

كمال، محمد الأمين. "الديمقراطية التشاركية في مادة التعمير." *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* 2، ع.4 (سبتمبر 2016): 43-50.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35033>

- قاسمي، شوقي. "أثر الخيارات السياسية والاقتصادية في أعمال الحق في السكن، الجزائر نموذجا." *مجلة العلوم الإنسانية* 15، ع.3 (نوفمبر 2014): 41-56.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49257>
- قاضي، نجاة. "دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر." *مجلة الاقتصاد الجديد* 5، ع.2 (2014): 57-71.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55908>
- قوي، بوحنية. "السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية." *دفاتر السياسة والقانون* 2، ع.2 (2009): 9-33.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28316>
- قريب، ناصر الدين. "مواصلة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر." *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* 2، ع.2 (ديسمبر 2015): 147-163.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4775>
- مخزومي، لطفي، عصام جوادي، وعقبة عبد اللاوي. "النوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد: دراسة قياسية للفترة 2000-2012." *مجلة رؤى اقتصادية* 6، ع.2 (ديسمبر 2016): 57-71.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10320>
- عمران، محمد. "استراتيجية التمويل السكني في الجزائر." *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 3، ع.2 (2011): 3-10.  
<https://www.asjp.cerist.dz/>
- شبايكي، سعدان. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي." *مجلة البحوث والدراسات العلمية* 5، ع.1 (جويلية 2011): 9-18.  
<http://www.univ-medea.dz/recherche-scientifique/rres>

### ثانيا: الدوريات باللغة الانجليزية: Periodicals

- Amaeshi, Kenneth. "International Financial Institutions And Discursive Institutional Change: Implications For CSR In Developing Economies." *Routledge's Journal of Change Management*, Special Issue: "CSR in Developing Countries," (2011).  
<http://ssrn.com/abstract=1732775>
- Bates, Robert, G. Fayad, and A. Hoeffler. "the new institutionalism and Africa." *The Journal of African Economies* 22, no. 4 (2013): 499-52.  
<https://scholar.harvard.edu/rbates/publications/new-institutionalism-and-africa>
- Den Besten, Jan Willem, Arts Bas, and Patrick Verkooijen. "The Evolution Of REDD+: An Analysis Of Discursive- Institutional Dynamics." *environmental science and policy* 35 (January 2014): 40-48. <http://doi.org/10.1016/j.envsci.2013.03.009>
- Eskelinen, Teppo, and Sorsa Ville-Pekka. "The Production of Institutional Facts in Economic Discourse." *World Political Science Review* 9, no. 1 (2012): 1-30  
<Http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=2244147>

- Groenewegen, John et al. "On integrating new and old institutionalism: Douglass North building bridges." *Journal of Economic Issues* 29, no. 2 (1995): 467-475.  
<https://bit.ly/2OBRU3M>
- Guy, Peters. "Institutional Theory: Problems and Prospects." *Reihe Politikwissenschaft*, no. 69 (2000): 1-18.  
<https://bit.ly/3bxnyIq>
- Hall, Peter. "Policy Paradigms, Social learning And The State: The Case Of Economic Policy-Making In Britain." *Comparative Politics* 25, no. 3 (Apr., 1993): 275-296.  
<http://www.jstor.org/stable/422246>
- Hall, Peter, and Rosemary Taylor. "Political Science and the Three New Institutionalisms." *Political Studies* 44, no. 5 (December 1996): 936-957.  
[http://www.mpifg.de/pu/mpifg\\_dp/dp96-6.pdf](http://www.mpifg.de/pu/mpifg_dp/dp96-6.pdf)
- Hood, Christopher. "J. G. March and J. P. Olsen Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics, New York, Free Press, 1989." Book review, *Journal of Public Policy* 10, no. 3 (1990): 349-51. doi:10.1017/S0143814X00005869.
- Immergut, Ellen. "The theoretical core of the New Institutionalism." *Politics and society* 26, no. 1 (March 1998): 5-34.  
<http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0032329298026001002>
- Immergut, Ellen, and Karen Anderson. "Historical Institutionalism and West European Politics." *West European Politics* 31, no. 1-2 (January- March 2008): 345-369  
<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01402380701835165>
- Ingram, Paul, and K. Clay. "The Choice-Within-Constraints New Institutionalism And Implications For Sociology." *Annual Review of Sociology* 26 (2000): 525-546.  
<http://www.columbia.edu/~pi17/525.pdf>
- Jessop, Bob. "The Future of the State in an Era of Globalization." *International Politics and Society* 3 (2003): 30- 46.  
<http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2003-3/artjessop.pdf>
- Kellner, Douglas. "Theorizing Globalization." *Sociological Theory* 20, no. 3 (November 2002): 285-305. <https://doi.org/10.1111/0735-2751.00165>
- March, James G., and Johan P. Olsen. "The New Institutionalism: organizational factors in political life." *American Political Science Review* 78, no. 3 (Sep. 1984): 734-749.  
[http://miguelangelmartinez.net/IMG/pdf/1984\\_March\\_Olsen\\_New\\_institutionalism\\_APSR.pdf](http://miguelangelmartinez.net/IMG/pdf/1984_March_Olsen_New_institutionalism_APSR.pdf)
- Schmidt, A. Vivien. "Does discourse matter in the politics of building social pacts on social protection?: international experiences." *Políticas Sociales* 178 (2013): 1- 29.  
<https://core.ac.uk/reader/45620274>
- Thelen, Kathleen. "Historical Institutionalism In Comparative Politics." *Annual Review of Political Science* 2, no. 1 (1999): 369-404.  
<https://pdfs.semanticscholar.org/14bb/41bc07dd5a6351e4e8f84d6c5feb016dff29.pdf>
- Vargas-Hernandez, José. "Reflections on the Impact of the New Economic, Sociological and Historical Institutionalism in Institutional Social Policy." *Journal of Economics and Political Economy* 1 (December 2014).  
<https://bit.ly/3lcAqXO>
- . "Institutional And Neo-Institutionalism Theory in the International Management of Organizations." *Visión de futuro* 10, no. 2 (2008): 125-138.  
<https://bit.ly/316c0WQ>

**ثالثا: الدوريات باللغة الفرنسية: périodiques****أ- النشر الورقي:**

- Akkari, Abdeljalil. "le développement de la scolarisation au Maghreb dans une perspective comparative." *Les Cahiers du CREAD*, n° 90 (2009).
- Belmihoub, Mohamed Cherif. "le management des politiques publique: une approche institutionnaliste, cas de l'Algérie." *les cahiers du CREAD*, n° 45 (1998).
- Feroukhi, Djamel. "Effet Redistributif De L'éducation En Algérie." *Les Cahiers du CREAD*, n° 89 (2009).
- Koriche, Mohamed Nasr-Eddine. "Etat et régulation sociale: entre dérèglementation et contractualisation." *revue Algérienne des politiques publique*, n° 1 (septembre 2011).
- Zehnat, Ahcène. "Les Cliniques Privées En Algérie: L'émergence D'un Nouvel Acteur Dans Le Paysage Sanitaire." *Les Cahiers du CREAD*, n°105/ 106 (2013).

**ب- الدوريات باللغة الفرنسية: النشر الإلكتروني:**

- Almond, Gabriel. "«Les tables séparées», Écoles et sectes dans la science politique américaine." trad. B. Gaïti et L. Mongazon, *Politix* 10, n° 40, (1997/4): 39-57.  
[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1997\\_num\\_10\\_40\\_1700](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1997_num_10_40_1700)
- Balme, Richard, et Brouard Sylvain. "Les conséquences des choix politiques: choix rationnel et action publique." *Revue française de science politique* 55, n° 1 (février 2005): 33-50.  
<https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-33.htm>
- Billaudot, Bernard. "Les institutions dans la théorie de la régulation : une actualisation." *Revue de la régulation* 6, (Autumn 2009).  
<https://regulation.revues.org/7632>
- Bollinger, Pierre. "Theda Skocpol, l'État l'histoire et la science politique américaine." *Raisons Politiques* 6, no. 2 (January 2002): 134-148. DOI: 10.3917/rai.006.0134
- Boudon, Raymond. "Utilité ou rationalité ? Rationalité restreinte ou générale?." *Revue d'Economie Politique* 112, no. 5 (sept.-oct. 2002): 755-772.  
<https://bit.ly/31bxPE9>
- Friedberg, Erhard. "En lisant Hall et Taylor: néo-institutionnalisme et ordres locaux." *Revue française de science politique* 48, n° 3- 4 (1998): 507-514.  
[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_1998\\_num\\_48\\_3\\_395290](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1998_num_48_3_395290)
- Hassenteufel, Patrick, et Andy Smith. "Essoufflement ou second souffle? L'analyse des politiques publiques à la française." *Revue Française de science Politique* 52, n°1 (2002): 53-73.  
[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2002\\_num\\_52\\_1\\_403695](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2002_num_52_1_403695)
- Draelants, Hugues, et Christian Maroy. "L'analyse des politiques publiques: Un panorama." partie 1, *Knowledge And Policy* (Juin 2007): 1-28.  
[http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants\\_maroy1.fr.pdf](http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.draelants_maroy1.fr.pdf)
- . "Changement institutionnel et politique publique." partie 2, *Knowledge And Policy* (Juin 2007): 1-37.  
[http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.drealants\\_maroy.2.fr.pdf](http://knowandpol.eu/IMG/pdf/lr.tr.drealants_maroy.2.fr.pdf)

- Giraud, Olivier. "Une école allemande d'analyse des politiques publiques entre traditions étatiques et théoriques." *Revue française de science politique* 52, no. 1 (Fév. 2002): 5-21.  
[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2002\\_num\\_52\\_1\\_403692](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2002_num_52_1_403692)
- Giugni, Marco. "Ancien et nouvel institutionnalisme dans l'étude de la politique contestataire." *Politique et Sociétés* 21, no. 3 (2002): 69-90.  
<https://www.erudit.org/fr/revues/ps/2002-v21-n3-ps407/000497ar.pdf>
- Khelfaoui, Hocine. "L'enseignement professionnel en Algérie: contraintes institutionnelles et réponses sociales." *Sociologie et sociétés* 40, n° 1 (2008): 143-170.  
<https://core.ac.uk/download/pdf/59276412.pdf>
- Lavoie, Marc. "État social et théorie post- keynésienne." *Revue de la régulation* 1 (June 2007).  
<http://journals.openedition.org/regulation/1305>
- Mérand, Frédéric. "Les institutionnalistes (américains) devraient-ils lire les sociologues (français) ?." *Politique européenne*, no. 25 (2008/2): 23-51.  
<http://www.cairn.info/revue-politique-europeenne-2008-2-page-23.htm>
- Merouani, Walid, Hammouda Nacer-Eddine, et El Moudden Claire. "Le Système Algérien De Protection Sociale: Entre Bismarckien Et Beveridgien." *Les cahiers du Cread*, no.107-108 (2014): 109-147.  
[www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117](http://www.ajol.info/index.php/cread/article/download/125580/115117)
- Merrien, François-Xavier. "Les nouvelles politiques sociales de la Banque mondiale: le cas des pensions." *Revue internationale des sciences sociales*, no. 170 (2001/4): 589-603.  
[https://www.cairn.info/load\\_pdf.php?ID\\_ARTICLE=RISS\\_170\\_0589](https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RISS_170_0589)
- Moussaoui, A. "quelques conséquences des programmes d'ajustement structurel sur l'éducation." *revue sciences humaines* 12, no. 16 (décembre 2001):117-122.  
<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/viewFile/1106/1212>
- Muller, P. "Esquisse D'une Théorie Du Changement Dans L'action Publique: Structures, Acteurs Et Cadres Cognitifs." *Revue Française De Science Politique* 55 (2005): 155-187.  
<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-155.htm>
- "L'analyse cognitive des politiques publiques: vers une sociologie politique de l'action publique." *revue française de science politique* 50 (2000/2):189-208.  
[https://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_2000\\_num\\_50\\_2\\_395464](https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2000_num_50_2_395464)
- Palier, Bruno, et Giuliano Bonoli. "Phénomènes de Path Dependence et réformes des systèmes de protection sociale." *Revue française de science po.* 49, n° 3 (1999): 399-420.  
[http://www.persee.fr/doc/rfsp\\_0035-2950\\_1999\\_num\\_49\\_3\\_395383](http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1999_num_49_3_395383)
- Palier, Bruno, et Yves Surel. "Les « Trois I » Et L'analyse De l'État En Action." *Revue française de science politique* 55, no. 1 (février 2005): 7-32.  
<https://bit.ly/3sisFT4>
- Razafindrakoto, Mireille, François Roubaud, Et Leonard Wantchekon. "Gouvernance et démocratie en Afrique." *Afrique contemporaine*, no. 220 (2006/4): 21-31.  
<https://www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2006-4-page-21.htm>
- Renaud, Payre, et Gilles Pollet. "Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel(s) tournant(s) socio-historique(s)?" *Revue française de science politique* 55, (2005): 133- 154.  
<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2005-1-page-133.htm>

- Rouban, Luc. "les paradoxes de l'état postmoderne." *Cités*, no.18 (2004/2): 11-22.  
[http://www.cairn.info/article.php?ID\\_ARTICLE=CITE\\_018\\_0011](http://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=CITE_018_0011)
- Saddek Khalfallah, et Mohamed Benssaid, "L'apport de la théorie néo-institutionnelle dans la compréhension de l'état stationnaire de l'économie Algérienne." *Revue du Lareiid*, N°03 (Septembre 2016).  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17591>
- Safar-Zitoun, Madani. "État Providence et politique du logement en Algérie: Le poids encombrant de la gestion politique des rentes urbaines." *Revue Tiers Monde*, no. 210 (2012/2): 89-106.  
[https://www.cairn.info/article.php?ID\\_ARTICLE=RTM\\_210\\_0089](https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=RTM_210_0089)
- Smith, Rogers. "La quête américaine d'une science politique démocratique et scientifique." *Politix* 10, No. 40 (1997/4): 58-87.  
[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1997\\_num\\_10\\_40\\_1701](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1997_num_10_40_1701)
- Smyrl, Marc. "Vers un retour du politique dans le néo-institutionnalisme." *Pol Sud- Revue de science politique de l'Europe méridionale*, no. 23 (2005/2): 115-130.  
[http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/pole\\_1262-1676\\_2005\\_num\\_23\\_1\\_1245](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/pole_1262-1676_2005_num_23_1_1245)
- . "Politics et policy dans les approches américaines des politiques publiques: effets institutionnels et dynamiques du changement." *Revue française de science politique* 52, (2002/1) : 37-52.  
<http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2002-1-page-37.htm>
- Spanou Calliope, "Abandonner ou renforcer l'état webérien?." *revue française d'administration* (2003): 109-120. <https://bit.ly/3rzuMRY>
- Stone, Alec. "Le «néo-institutionnalisme» Défis conceptuels et méthodologiques." *Politix* 5, no. 20, (1992): 156-168.  
[http://www.persee.fr/doc/polix\\_0295-2319\\_1992\\_num\\_5\\_20\\_1556](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1992_num_5_20_1556)
- Surel, Yves. "Le Poids Des Organisations Internationales Dans Les Réformes Des Politiques Sociales." *Informations sociales*, no. 157 (2010): 36-43.  
<http://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2010-1-page-36.htm>
- . "idées, intérêts, institutions dans l'analyse des politiques publiques." *Pouvoirs*, no. 87 (1998): 161-178.  
<http://www.revue-pouvoirs.fr/Chronique-Idees-interets.html>
- Telaidjia, Djamel, Nouredine Kouadria, et Mohamed Larbi Nait Merzoug. "Les difficultés de l'équation du logement social en Algérie: L'expérience à Annaba." *Revue El-Tawassol*, N°36 (décembre 2013). <https://bit.ly/3l0e5wF>

#### 4- المقالات الإلكترونية:

##### أولاً: باللغة العربية:

- الرشيد، عادل محمود. "المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية اتجاهات: المديرين نحو ممارسات إدارية دالة." 2013. (13 أوت 2015).  
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006119.pdf>
- شحاتة، عبد الله. "دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية." (12 جانفي 2015).  
<http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Abdalla%20shehata2.pdf>

##### ثانياً: المقالات الإلكترونية باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

- Bell, Stephen. "Institutionalism: Old and New." (2007): 1-16.  
[https://espace.library.uq.edu.au/data/UQ\\_9699/Institutionalism.pdf](https://espace.library.uq.edu.au/data/UQ_9699/Institutionalism.pdf)
- Smyrl, Marc. "Régulation Institutionnelle Et Dynamique Du Politique: Vers Un Programme De Recherche International Et Trans-Sectoriel En Politique Publique." JANVIER 2006.
- Weisbein, Julien "Historicité, Plasticité et diversité des politiques publiques." 2003.  
<https://fr.linkedin.com/in/julien-weisbein-66892229>

### 5- الأطروحات:

#### أولاً: باللغة العربية:

- بلحاج، سليم. "السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة: قسم العلوم السياسية، 2015 / 2014.
- جلالي، أمير. "محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2009 / 2008.
- حسيني، محمد العيد. "السياسة العامة الصحية في الجزائر: دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث، 1990 - 2009." مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة: قسم العلوم السياسية، 2013 / 2012.
- شرفي، ياسين. "التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر (2003-2008)." مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

#### ثانياً: باللغة الانجليزية: Dissertations

- Boesenecker, Aaron P. "Defining Work And Welfare: The Politics Of Social Policy Reform In Europe." PhD diss., Georgetown University- Washington: the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, 2009.
- Edwards, Alan Francis. "Interdisciplinary studies programs: Developing a grounded theory through a framework of institutionalism." PhD diss., the faculty of the school of education, Virginia, 2000.
- Kile, Bradley. "Networks, Interest Groups And The Diffusion Of State Policy." PhD diss., The Florida State University: College Of Social Sciences, 2005.
- Kumar, Manish. "Institutional and Regulatory Economics of Public Private Partnerships in Infrastructure." PhD diss., The George Washington University: The Faculty of Columbian College of Arts and Sciences, 2009.
- Marier, Patrick. "Institutional Structure And Policy Change: Pension Reforms In Belgium, France, Sweden, And The United Kingdom." PhD diss., University Of Pittsburgh, 2002.
- Mehrpouya, Afshin. "The Making Of Meanings: The Role Of Institutions And Actors In The Co-Construction Of Field Level Interpretations And Meaning Systems." PhD diss., ESSEX Business School, USA, 2011.

- Myeonghwan, Kim. "An Institutional Analysis of Differences: The Design of Masters' Programs in Public Affairs." PhD diss., State University: faculty of the Virginia, 2004.
- Oghenemano, Emmanuel Edigheji. "The State State-Society Relations and Developing Countries' Economic Performance." PhD diss., Norwegian University of Science and Technology: Department of Sociology and Political Science, 2007.

### ثالثا: باللغة الفرنسية: Thèses

- Abadli, Riad. "Processus d'ouverture de l'économie algérienne: vingt ans de transition: Evolution et performance." Thèse De Doctorat, université De Paris 8: Ecole Doctorale Des Sciences Sociales, 2011.
- André, Paul. "La Notion d'Etat Dans La Pensée Politique Chinoise Et Ses Conséquences Sur La Scène Internationale." thèse de doctorat, Univ. Paris-Est: depart. Science po., 2009.  
<https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00511284/document>
- Benansour, Sonia. "Financement des systèmes de santé dans les pays du Maghreb: cas Algérie, Maroc, Tunisie." Thèse de Magistère, Univ. Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou: Faculté des sciences économiques, 2012.
- Cathelin, Mélanie. "Le Rôle International D'un État : Construction, Institutionnalisation Et Changement." Thèse de Doctorat, Université Montesquieu- Bordeaux Iv: Institut D'Études Politiques De Bordeaux, 2008.
- Hedoin, Cyril. "Le rapport entre théorie et histoire dans les approches historicistes et institutionnalistes en économie." Thèse de Doctorat, Université de Reims: Faculté de sciences économiques sociales et de gestion, 2009.  
<http://www.theses.fr/2009REIME009>
- Kaïd, Nouara. "Le système de santé algérien entre efficacité et équité: essai d'évaluation à travers la santé des enfants enquête dans la wilaya de Béjaïa." Thèse de Doctorat, Université d'Alger 3: Faculté Des Sciences Economiques, 2003.
- Morel, Nathalie. "L'Etat Face Au Social: La (Re) Définition Des Frontières De L'Etat- Providence En Suède- Une analyse des politiques de prise en charge des personnes âgées dépendantes et des jeunes enfants de 1930 à 2005." Thèse De Doctorat, Université Paris I: départ. de sociologie, 2007.
- Nekkal, Fatima. "Mutations Structurelles Du Système Educatif En Algérie Et Refondation Economique." Thèse De Doctorat, Université De Bourgogne: Institut De Recherche En Économie De L'éducation, 2015.
- Perret, Sylvain. "vers une nouvelle approche instrumentale des politiques publiques de protection de l'environnement." Thèse de doctorat, université de Genève, départ. de Sciences po., 2010.  
<https://archive-ouverte.unige.ch/unige:12057>

### 6- الملتيقيات:

### أولاً: باللغة العربية:

- السيد، محمد كامل. "قوة الدولة وضعفها وخصائص جهاز الدولة." ندوة فكرية حول أزمة الدولة في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2011.



- البشير، عبد الكريم. "قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو." ملتقى وطني حول تعزيز الصلات بين مخرجات التعليم وسوق العمل، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم: كلية الحقوق والعلوم التجارية، 1 ديسمبر 2008.  
[http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_2.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_2.pdf)
- هني، محمد جعفر، و أحمد مدانياً. "التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر." مؤتمر دولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2014.  
<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/958/1/5.a.pdf>
- سلام، عبد الرزاق، و بوسهوة نذير. "آفاق التنمية الاسكانية المستدامة في الدول العربية." ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق، جامعة الدكتور يحي فارس - المدينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23 و 24 ماي 2012.
- عبد العزيز، حسين. "المدخلات." ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى شعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002.
- شعراوي جمعة، سلوى. "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين." ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى شعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002.
- غانم، عبد المطلب. "المدخلات." ورشة عمل حول تحليل السياسات في الوطن العربي، تحر. سلوى شعراوي جمعة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 26-27 سبتمبر 2002.

### **ثانياً: باللغة الانجليزية: Conferences, Working Papers**

- Balasan, Andrei – Cristian, and Maha Andreea. "Rational Choice Institutionalism And The European Neighbourhood Policy." CES working papers, no. 3, 2013, 323-329.  
<http://web.b.ebscohost.com/abstract?direct=true&profile>
- Bevir, Mark, and R. A. W. Rhodes. "a decentered theory of governance: rational choice, institutionalism, and interpretation." Working Paper, colloquium at the Institute of Governmental Studies, University of California, Berkeley, 9 March 2001.  
<http://escholarship.org/uc/item/0bw2p1gp.pdf>
- Busetti, Simone, Bruno Dente, and Erica Melloni. "Solving the Puzzle of Causality: Social Mechanisms As The Missing Link Between Institutional Features And Policy Outcomes." 1st International Conference on Public Policy, Grenoble, June 26- 28, 2013.  
[http://archives.ippapublicpolicy.org/IMG/pdf/p7\\_s1\\_busetti\\_dente\\_melloni.pdf](http://archives.ippapublicpolicy.org/IMG/pdf/p7_s1_busetti_dente_melloni.pdf)
- Christopher, Allen S. "Ideas, Institutions and Organized Capitalism: Germany, Europe and 21st Century Economic Policy Models." Annual Meetings of the American Political Science Association, Washington DC, September 1-4, 2005.
- Cullenberg, Stephen. "Old Institutionalism, New Marxism." working paper, Department of Economics, University of California, no. 00-03, 1 Jan. 2000, 1-23.  
<http://economics.ucr.edu/papers/papers00/00-03.pdf>

- Dente, B., S. Dossi, and C. Radaelli. "Recasting Institutionalism: Institutional analysis and public policy." Annual Conference of Political Science Association, London, April 19- 21, 2011.  
<https://link.springer.com/content/pdf/10.1057%2Feps.2012.1.pdf>
- Drahokoupil, Jan. "Internationalization of the state as a local project." Working paper, Institute for Studies in Political Economy, Glockengasse, Vienna, 2006.  
[http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization of the state as a local proj.pdf](http://www.ibrarian.net/navon/paper/Internationalization_of_the_state_as_a_local_proj.pdf)
- Ebbinghaus, Bernhard. "Can Path Dependence Explain Institutional Change? Two Approaches Applied to Welfare State Reform." MPIFG Discussion Paper, Max Planck Institute for the Study of Societies, Cologne, March 2005.  
<https://bit.ly/3qY62lj>
- Harguindéguy, Jean-Baptiste. "New Institutionalism And French Public Policy Analysis: Maintaining The Exception Culturelle?." Working paper, Institut d'Etudes Politiques de Bordeaux, 2007, 1-27. <http://www.academia.edu/813472/>
- Jessop, Bob. "From Localities via the Spatial Turn to Spatio-Temporal Fixes: A Strategic-Relational Odyssey." Forum: Socio Economics of Space, Univ. of Bonn, april 2004, 1-17.  
[https://eprints.lancs.ac.uk/id/eprint/235/1/E-2004d\\_Secons6.pdf](https://eprints.lancs.ac.uk/id/eprint/235/1/E-2004d_Secons6.pdf)
- March, James G., and Johan P. Olsen. "The logic of appropriateness." Working Paper, center for European studies, univ. Of Oslo, no. 04, 2009, 1-28.  
<https://bit.ly/38ssDzX>
- . "Elaborating the New Institutionalism." Working Paper, center for European studies, univ. Of oslo, No.11, March 2005, 1-28.  
<http://unesco.amu.edu.pl/pdf/olsen2.pdf>
- May, Peter, and Jochim Ashley E. "Policies, Politics, and Governing." 1st International Conference on Public Policy, Grenoble, June 26 - 28, 2013.  
<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/psj.12024/pdf>
- Schmidt, A. Vivien. "Analyzing Ideas And Tracing Discursive Interactions In Institutional Change: From Historical Institutionalism To Discursive Institutionalism." Annual Meeting of the American Political Science Association, 2010.  
<https://ssrn.com/abstract=1642947>
- . "Give Peace A Chance: Reconciling Four (Not Three) New Institutionalisms." Annual Meetings of the American Political Science Association, Philadelphia, PA, Aug. 31-Sept. 3, 2006. <https://www.researchgate.net/publication/237280511>
- Van den Brink, Margo, and Sander Meijerink. "Implementing policy innovations Resource dependence, struggle for discursive hegemony and institutional inertia in the Dutch river policy domain." the ERSA Congress, Amsterdam, August 23-27, 2005, 1- 25.  
<https://core.ac.uk/download/pdf/7046551.pdf>

### ثالثا: باللغة الفرنسية: Colloques

- Belmihoub, Mohamed Cherif. "La réforme administrative en Algérie: Innovations proposées et contraintes de mise en œuvre." Forum Euro-Méditerranéen Sur Les Innovations et les Bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005.  
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan030357.pdf>
- Berthaud, Pierre, Bernard Gerbier, et Pierre Olivier Peytral. "Mondialisation et théorie de la nation." Journée d'Etudes sur *François Perroux et la gouvernance des nations*, Université Montesquieu, Bordeaux, 23 janvier 2004, 1-24.

<https://bit.ly/3c88t0n>

- Boutaleb, Kouider. “Démocratie, État de droit et bonne gouvernance en Afrique: le cas de l’Algérie.” Colloque international sur *L’évaluation environnementale, un outil pour l’évaluation du développement durable international*, Ouagadougou, 20-24 juin 2005.  
<http://jaga.afrique-gouvernance.net/docs/colloque-ouaga-a5-boutaleb.pdf>
- Brahamia, Brahim. “Transition sanitaire en Algérie et défis de financement de l’assurance maladie.” Colloque International sur les Politiques de Santé, Alger, 18-19 Janvier 2014.
- Didry, Claude, et Vincensini Caroline. “Au-Delà De La Dichotomie Marché-Société: L’institutionnalisme De Douglass C. North.” colloque International sur *Droit Et Régulations Des Activités Economiques colloque*, 2008.  
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00326116/document>
- Dubois, Vincent. “Les champs de l’action publique.” working paper, in *Utiliser la théorie des champs pour comprendre le monde social*, dir. Mathieu Hilgers et Eric Mangez, Prisme-GSPE, 7 Octobre 2010, 1-27.  
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00498020/document>
- Freymond, Nicolas. “La Question Des Institutions Dans La Science Politique Contemporaine: L’exemple Du Néo-Institutionnalisme.” *Travaux de Science Politique*, n° 15, Université de Lausanne, Départ. de Science Politique, 2003, 1-80.  
<https://www.unil.ch/iep/files/live/sites/iep/files/publications/TSP/freymond.pdf>
- Galavielle, Jean-Pierre. “Gouvernance, marché et régulation sociale.” congrès RIODD sur *Responsabilité sociale et environnementale*, Lyon, 5-6 juin 2008, 1-21.  
<ftp://mse.univ-paris1.fr/pub/mse/CES2008/R08043.pdf>
- Graba, Ghania. “la place du système de santé dans la protection sociale, dans une situation de transition: le cas algérien.” Colloque international sur *L’Etat et la protection sociale*, université D’Alger 3, 11- 12 octobre 2011.
- Guerid, Djamel. “l’université dans la société du savoir.” Colloque, l’université d’Oran 26-27 Mai 2012.
- Hoeffler, Catherine, et ali. “Multi-niveaux et changement dans l’analyse des politiques publiques.” Journée d’étude sur *Politiques publiques comparées: étudier le changement dans un monde interdépendant*, Paris, Vendredi 8 juin 2007.  
<https://bit.ly/3bxrsB4>
- Koriche, Mohamed Nasr-Eddine. “protection garantie par le droit du travail; continuité et dynamique du changement.” Colloque international sur *L’Etat et la protection sociale*, université D’Alger 3, 11- 12 octobre 2011.
- Ouadah Rebrab, Saliha. “La Politique De L’habitat En Algérie Entre Monopole De L’Etat Et Son Désengagement.” Colloque International sur *Politiques Publiques Dans Un Contexte De Crise Economique: Champ Finalités Mesure Et Soutenabilité*, L’hotel Safir – Mazafran, 9-10 Octobre 2012, 1-31.  
<http://www.enssea.net/enssea/moultakayat/2012/polpub/2012-32.pdf>
- Ouimet, Mathieu, et Vincent Lemieux. “Les réseaux de politique publique: un bilan critique et une voie de formalisation.” *Cahier du Centre d’analyse des politiques publiques*, Université Laval, Sainte-Foy, Québec, 2000. <https://bit.ly/3981Itu>
- Ouzir, Saliha. “la protection sociale et le marché du travail: une segmentation accrue.” Colloque international sur *L’Etat et la protection sociale*, université D’Alger 3, 11- 12 octobre 2011.

Saurugger, Sabine. "analyser les modes de représentation des intérêts dans l'Union Européenne." working paper, CERI- science po./ CNRS, no. 6, juin 2002, 1-49.  
<http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/qdr6.pdf>

Servais J. M. "l'OIT et protection sociale: une vision renouvelée." Colloque international sur *L'Etat et la protection sociale*, univ. D'Alger 3, 11- 12 octobre 2011.

## **7- المحاضرات:**

زياني، صالح. "مراحل تطور علم السياسة." محاضرة في مادة مدخل إلى علم السياسة. سنة أولى علوم سياسية، السداسي الأول، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، أكتوبر 1995.

## **8- التقارير:**

### **أولاً: باللغة العربية:**

اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا. نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية. تقرير ESCWA، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 10 نوفمبر 2005.

النقابة الوطنية المستقلة للتعليم الثانوي والتقني. المدارس الخاصة في الجزائر بين الوظيفة التعليمية والرقابة المهنية. 13 يناير 2011.

<http://www.veecos.net/portal/index.php>

مكتب العمل الدولي. *الصناديق الاجتماعية*. جنيف: منظمة العمل الدولية، ط1، 1999.

رولنك، راكيل. *السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب: حالة الجزائر*. الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة 19، 26 ديسمبر 2011.

<https://bit.ly/30sqEaD>

## **ثانياً: باللغة الفرنسية: Rapports**

Algérie Presse Service. *Rentrée universitaire: près de 1,5 million d'étudiants rejoindront dimanche leurs établissements*. 05 septembre 2015. (Visité le 19 décembre 2016, 14: 20).  
<http://www.aps.dz/index.php>

Algérie Presse Service. *Plus de 60.000 élèves suivent leurs études dans des écoles privées*. 13 mars 2016. (Visité le 24 décembre 2016, 14: 30).  
<http://www.aps.dz/algerie>

Hafiane, A., et Safar-Zitoun M. *Les Effets Sociaux Des Politiques De Relogement Dans Les Villes D'Alger Et De Annaba*. in «L'entre- Deux » Des Politiques Institutionnelles Et Des Dynamiques Sociales: Liban, Maroc, Algérie, Mauritanie, Rapport De Synthèse, CNRS/ CITERES, Tours, Février 2004.

Ministère De La Sante De La Population Et De La Réforme Hospitalière. *Rapport Sur Les Réformes En Santé: Evolution Et Perspectives*. Alger, Décembre 2015.

Ministère De L'habitat De L'urbanisme Et De La Ville. *Politique Gouvernementale Dans Le Domaine De L'habitat De L'urbanisme Et De La Ville*. Septembre 2015.  
<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/habitat.pdf>

## الفهارس

## فهرس الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	صور الأفكار والسياسة العامة	76 - 75
2	مكونات المصفوفات الإدراكية والمعيارية	100
3	المقارنة ما بين المقتربات المؤسساتية الرئيسية	231 - 230
4	المقتربات الأربعة للنيومؤسساتية	232
5	النقص الواجب تحصيله من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS	288
6	جباية الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS	289
7	تطور معدل التمدرس خلال الفترة (1965 - 2010)	294
8	تطور عدد الطلبة الجامعيين الخرجين خلال الفترة (1965 - 1990)	295
9	تطور نفقات التجهيز الكلية والتعليمية للفترة (1991 - 2003)	300 - 299
10	عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000 - 2015)	305
11	حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من الميزانية خلال الفترة (2000 - 2014)	308 - 307
12	انجاز البنية التحتية الصحية في الفترة الممتدة من 1980 - 1984	312
13	توزيع السكنات خلال الفترة (2005 - 2012)	326

2- قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مثال عن تبعية المسار: الانكماش المبكر	181
2	المؤسساتية التقليدية حسب Oliver Williamson	193
3	المستويات الأربعة للمؤسسة حسب ويليامسون	202
4	تعدد (نماذج) الرفاهية	253

## فهرس المحتويات



1	.....	مقدمة
17	.....	<b>الفصل الأول: مظهرات الدولة وتحليل السياسات العمومية</b>
18	.....	مقدمة الفصل الأول
19	.....	<b>المبحث الأول: الدولة بين الأفلو والعودة في التحليل في "عالم ما بعد حداثي"</b>
20	.....	المطلب الأول: الدولة وعملية الحت من أعلى - قوى العولمة-
35	.....	المطلب الثاني: الدولة وعملية الحت من أسفل - الحوكمة-
49	.....	<b>المبحث الثاني: تشكل السياسة العامة في المجتمعات المعقدة</b>
50	.....	المطلب الأول: إعادة النظر في مركزية الدولة في صنع السياسة العامة
60	.....	المطلب الثاني: الدولة وشبكات السياسات العامة
73	.....	<b>المبحث الثالث: التحليل الإدراكي للسياسات العامة</b>
74	.....	المطلب الأول: دور الأفكار في تحليل السياسات
81	.....	المطلب الثاني: بردايم السياسة العامة
86	.....	المطلب الثالث: مرجعية السياسة العمومية
101	.....	<b>المبحث الرابع: المدارس الوطنية في تحليل السياسة العامة</b>
102	.....	المطلب الأول: المدرسة الأمريكية في تحليل السياسة العامة - المنظور النفعي-
114	.....	المطلب الثاني: المدرسة الفرنسية في تحليل السياسات - الاتجاه الثقافي-
123	.....	المطلب الثالث: المدرسة الألمانية في تحليل السياسة العامة - التاريخية-
132	.....	خاتمة الفصل الأول
133	.....	<b>الفصل الثاني: المقتربات المؤسساتية الجديدة داخل حقل تحليل السياسة العامة</b>
134	.....	مقدمة الفصل الثاني
135	.....	<b>المبحث الأول: المؤسساتية التقليدية وإرهاصات المؤسساتية الجديدة</b>
136	.....	المطلب الأول: النيومؤسساتية وتخطي المؤسساتية التقليدية
144	.....	المطلب الثاني: إخفاق السلوكية ونظرية الفعل العقلاني وصعود النيومؤسساتية
155	.....	<b>المبحث الثاني: النيومؤسساتية التاريخية</b>
156	.....	المطلب الأول: استحضار الدولة في التحليل من خلال السوسيولوجيا التاريخية
169	.....	المطلب الثاني: المؤسسات السياسية كمييار تشكيلي للمصالح والاستراتيجيات
177	.....	المطلب الثالث: مقارنة مسار التبعية وصياغة السياسة العامة: نحو تفسيرات تاريخية
185	.....	<b>المبحث الثالث: مؤسساتية الاختيار العقلاني</b>
186	.....	المطلب الأول: مؤسساتية الاختيار العقلاني والاقتصاد المؤسسي الجديد
194	.....	المطلب الثاني: المؤسسات كمحدد للتوازنات أو فشل النموذج السوقي التحليلي

204	المبحث الرابع: النيومؤسساتية الاجتماعية
205	المطلب الأول: دور المؤسسات التكويني لهويات الفاعلين
214	المطلب الثاني: مسلمة الرجل الاجتماعي Homo sociologicus
221	المبحث الخامس: تقويم المقتربات المؤسساتية الجديدة
222	المطلب الأول: نحو نيومؤسساتية خطابية
228	المطلب الثاني: مقارنة المقتربات النيومؤسساتية
232	المطلب الثالث: النيومؤسساتية ومشكلة تفسير التغيير
238	خاتمة الفصل الثاني
239	الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي (1989-2015)
240	مقدمة الفصل الثالث
241	المبحث الأول: السياسة الاجتماعية، المفهوم والنماذج
242	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاجتماعية
249	المطلب الثاني: نماذج سياسات الرفاهية الاجتماعية
260	المبحث الثاني: التحول المؤسساتي والاقتصادي في الجزائر
261	المطلب الأول: الاستقلالية النسبية للدولة وعملية التحول المؤسساتي
269	المطلب الثاني: التحول الاقتصادي- الدولة والسوق
281	المبحث الثالث: المجالات الفرعية للسياسة الاجتماعية في الجزائر
282	المطلب الأول: سياسة الحماية الاجتماعية
292	المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر
308	المطلب الثالث: السياسة الصحية
317	المطلب الرابع: سياسة الإسكان في الجزائر
330	خاتمة الفصل الثالث
331	الخاتمة
342	قائمة المراجع
361	الفهارس
362	فهرس الجداول والأشكال
364	فهرس المحتويات

## **Abstract:**

The present research demonstrates the limits of neoliberal discourse about “the end of state”, and shows the deep gap between this discourse and the reality. The research challenges the idea that globalization is against the state, and this contrast remains ostensible, even in that area that neo-liberals are betting on, that the international political economy, as “quasi globalized field”. The State remains an active and interactive institution at the same moment, It has relative autonomy from other actors, even under patterns influenced by governance and globalization.

The processes of globalization are embedded, produced, and reproduced, in given contexts, and the neoliberal readings that exclude the state from analysis do so arbitrarily. And the same mistake goes with the governance discourse, with its assumptions, it makes it a vast distance from reality, and creates fertile climate with range of predictions. Similar to the equal status of official and non- official actors idea, this assumption lacks an empirical support.

The state remains one of the most important policy makers at the domestic level, it presents itself as a territorial unit, a vessel of distinct cultures and institutional practices. That's why the idea of a “hollow state” seems far from reality. Despite the emphasis on the role of societal actors in public policy-making, the institutional focus - such as state traditions and the quality of institutions - remains critical to the strategies and agendas of informal actors. Interests and claims also remain inoperative to the top of the State and come from the rule (Bottom Up model), unless permitted by the State. But that does not mean a return to the "the State centered" approach to public policy-making, so even if the State has the task of guiding the main policies in its own perspective, and the most important actor in the policy network, it does not control every detail of the policy process. The role of informal actors is also reflected in the fact that the State is a network of institutions with roots in the social and economic system, in accordance with the constructivist perspective. That's why they can have some influence on state activity, and this influence and interaction varies from state to state in terms of state-society relations.

The cognitive approach finally transcends those rational perspectives, which stand at the limits of interest analysis, and even transcends them to the category of approaches centered around ideas, discourse and narratives, in doing so, it provides a complementary perspective to neoinstitutionalism, from which it will benefit, in particular, historical neoinstitutionalism, and discursive neoinstitutionalism.

The neoinstitutionalism proceeds from the movement to rekindle the analytical tradition within the political science marked with institutional analysis (state centered) as the first knowledge revolution. The neoinstitutionalism followed the failure of behavioralism as the second qualitative shift. More than just a research program, the reality of comparative politics studies makes neoinstitutionalism new semi- paradigm, transcending behavioral analysis (atomism). and traditional institutional analysis (holism) at the same moment, adopting the intermediate level of theoretical construction (middle range theory), which enriches its research agenda.

Recent decades have seen the rise of new institutionalism approaches in the context of the post- behavioral phase. Since the “rediscovering of institutions” by Olsen & March, 1984, After being marginalized by behavioral school, new institutionalism became the dominant mainstream in the field of comparative politics. Institutions are considered explanatory factors

that exert influence, direction, and formulation of individual preferences and behaviors, and therefore the identities of actors. And institutions are also seen as structural engineering that limits players' freedom.

Neoinstitutionalism approaches solve the agent- structure problem, institutions appearing to frame the rationality of the actors, particularly through cognitive and normative frameworks. Overall, four approaches are monitored within the neoinstitutionalism, showing that they adopt rational variables as well as rational choice institutionalism (RCI), organizational variables such as sociological institutionalism (SI), historical variables as well as historical institutionalism (HI), and argumentative variables such as discursive institutionalism (DI).

The new institutionalism take advantage of the first systematic revolution, which comes under the heading of traditional school (state- centered paradigm), but transcendent, institutions, and also take into account the role of socioeconomic actors and their behavior, which is limited by the institutional framework. This time, it takes a broad concept that combines formal and informal forms, which is the main point around which behavioral school is criticized. But The challenge of interpreting policy change remains with the new institutionalism, which is required to develop appropriate entry points.

The third part of the research deals with social policy in Algeria - the phase of economic and political openness - that is, between 1989- 2015. The 1989 Constitution introduced political pluralism and a market economy, representing an ideological shift from socialism to liberalism. This section provides an analysis of social policy as one of the areas directly affected by political and economic transformation. It also addresses the nature of the State's relations- as an institution- with society, and the limited establishment of a governance model in the Algerian case is also evident.

It became clear from the neoinstitutionalism approaches that the State remained a strong institution in the formulation and application of social policy in Algeria, in the absence of independent social partners, that policies remained State-centric direction, with a vertical “top-down” orientation. Economic and political transformation has also contributed to the consolidation of the presence of the state. With the failure of self-reform in the 1980s, the State turned to international financial institutions following the 1986 petroleum crisis, which required the Algerian State to carry out fundamentalist neoliberal economic programs (stabilization, structural adjustment), in exchange for the acquisition of usury- loans. The State has therefore resisted international pressure with regard to the social choice, and has maintained the values of social solidarity, in view of the scarcity of financial resources for the 1990s, a situation that has been further exacerbated by the useless external indebtedness,. As soon as petroleum financial revenues improved. starting in 1999, the State implemented its potential in the economic sphere and re-adopted the Keynesian paradigm by adopting programs with large financial envelopes, such as the Economic Recovery Program, the Growth Support Program, and the Five-Year Program, which ran together from 2001 to 2014.

The values of social solidarity enshrined in the political texts, starting with the November 1954 Statement, and the various political and constitutional documents serve as regulators of the social policy course. Successive practices and the impact of policy legacies within the policy-learning approach have become an ongoing tradition, and this is consistent with the historical Neoinstitutionalism language, which employs the Path Dependency approach. Finally, the process of transition to a market economy has not yet been completed after a quarter century, with the market and the State sharing roles in social policy.

## **Keywords:**

Neoinstitutionalism, Public Policy, State, Market, Social Policy, Algeria.

**University of Batna 1- Hadj Lakhdar  
Faculty of Law and Political Science  
Department of Political Science**

**Neoinstitutionalism Approaches In Public Policy Analysis:  
A Case Study Of Social Policy In Algeria**

A dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of sciences in Political Science, specialty of political and administrative organization

*prepared by student researcher:*

**Issam Kasri**

*Supervised by Professor:*

prof. **Salah Ziani**

**1441- 1442 H/ 2020- 2021**